فارس سعاده

الموسوعة الانتخابية
من
حياتنا البرلمانية
خفايا ومواقف

الجزء السابع

١٩٩٦

فارس سعاده

موسوعة

الحياة النيابية في لبنان

خفايا ومواقف

الجزء السابع

بيروت
١٩٩٦

تنضيد واخراج

Via PC s.a.r.l.

جل الديب - مركز رياض ابو جوده
هاتف: ٠١-٥٨٣٨٠٠ / ٠١-٤٤٩٠٧٢ / ٠١-٢٦٢٩٦٥

طباعة:
مطابع الكريم الحديثة
تلفون: ٨٣٠٢١٠-٩٣٠٢٧٧/٠٩
ص.ب: ١٢٧٥ جونية - لبنان

مقدمة

يسرنّي أن ألبّي طلب الأستاذ فارس سعادة ، فأضع هذه الكلمة المختصرة عن رئاسة الحكومة في لبنان .

أنّ منصب رئيس الحكومة قد نشأ في لبنان ، في أول أيام الإنتداب الفرنسي ، وكان المجلس الوزاري ، أيامها يسمى المجلس الإداري ولقد كان أول من ترأسه أوغست باشا أديب ، اللبناني الأصل القادم من السودان . ولئن كان المجلس قد بدأ دون ملامح محددة ، ودون مهمات واضحة ، ليتولى إدارة شؤون لبنان لا توجيه سياساته ، التي كان يحتفظ بها المندوب السامي الإفرنسي .وقد إتخذ بعد الإستقلال في العام ١٩٤٣ أبعادا أخرى ظلت هي على أي حال محفوفة بشتى ألوان الغموض في بعض المراحل .

قبل الإستقلال تعاقب على رئاسة المجلس الوزاري عدد من السياسيين منهم أوغست أديب وبشارة الخوري وإميل إدّه والأمير خالد شهاب وخير الدين الأحدب وعبد الله اليافي بين آخرين . أما عند نيل لبنان إستقلاله فقد كان رياض الصلح يتولى منصب رئاسة الحكومة ، وهو منصب تعاقب عليه من بعده كل من سامي الصلح وعبد الله اليافي وصائب سلام ورشيد كرامي وحسين العويني وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح وشفيق الوزّان وأمين الحافظ وسليم الحص وعمر كرامي ، وصولا الى الرئيس رفيق الحريري الذي يشغل المنصب منذ ثلاث سنوات . وأذكر أنه في لحظات إستثنائية حدث أن أسند المنصب الى ناظم عكاري واللواء فؤاد شهاب قائد الجيش ، والى نور الدين الرفاعي قائد قوى الأمن الداخلي ، غير أن إستثنائية الوضع تحول بالطبع ، دون إدراجهما في " نادي " رؤساء الحكومات .

من الناحية الرسميّة ، جرى العرف منذ الإستقلال على أن يجري رئيس الجمهورية إستشاراته النيابيّة بشكل شامل قبل أن يتوصل الى النتائج التي تقوده الى تكليف شخص يعينه بتأليف الحكومة . ومن هنا كان ذلك العرف فرصة لبعض رؤساء البلاد في فترات معينة أن يتلاعب بالإستشارات كما يشاء .

فإذا أضفنا الى هذا الواقع أن المنصب نفسه كان يكتنفه الكثير من الغموض ، وأن التفسيرات المختلفة والمغرضة للدستور كانت تحاول أن تجعل من رئيس الحكومة مجرد إداري ينفذ سياسة رئيس الجمهورية ، فقد خلق كل هذا العديد من الأوضاع الحساسة التي أدت في بعض الأحيان الى تفاقم الأوضاع بشكل خطير . كما أن تهافت العديد من السياسيين للحصول على المنصب كان يتيح لرئيس الجمهورية أن يشق الصفوف بينهم . وفي المرات التي كان فيها رئيس الحكومة المعين ذا شخصيّة ضعيفة ، كان التوازن في البلد يختل بشكل كبير .

وأزعم هنا أنني أنا شخصيا ، إضافة لبعض رؤساء الحكومات ، حرصنا دائما على مقاومة ذلك الوضع لصالح توازن وطني لا يشعر فيه فريق أنه مغبون لصالح فريق آخر . وفي المرات التي كان فيها رئيس الجمهورية يتماشى مع ضرورة مثل ذلك التوازن ، شهد لبنان أجمل حقباته وعهوده ، أما حين يعدّ على أحداث إختلال في التوازن ، فكانت تنشأ الأزمات الوزاريّة التي كانت تتحول أحيانا الى أزمات وطنيّة .

ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المجال أن أذكر بأن رئاسة الحكومة في أول عهد الإستقلال كانت مقتصرة علي مكتب للرئيس يقع في غرفة صغيرة في الجناح الشرقي في السراي الصغير . وكانت لرئيس الجمهورية نفسه غرفة أخرى ، صغيرة أيضا ، في الجناح الغربي ويصل بين الغرفتين الصالون الكبير الذي كان مكانا لإجتماع النواب سابقا.

في ذلك الحين كنا ندخل على رئيس الجمهورية من غرفة رئيس ديوانه (جورج حيمري) ثم نقطع الصالون الكبير لنصل الى غرفة رئيس الحكومة رياض الصلح في الجناح الآخر مارين بمدير غرفته ناظم العكاري الذي كان ، في الوقت نفسه ، يشغل منصب أمين عام مجلس الوزراء . والطريف أنه لم يكن هناك ، في ذلك الحين أي جهاز لرئيس الحكومة فكانت رئاستها تنتقل معه الى حيث يتوجه حتى وهو في سيارته ذات الرقم (٣) أو في أي مكان آخر .

ولا بدّ أن أذكر هنا أنني كنت أول رئيس للحكومة جعلت لرئاسة الوزراء أجهزة أحاطتها بأربع مديريات لمختلف الشؤون السياسية والإداريّة والإقتصادية والإجتماعية ، بمعنى أنني حولت المنصب الذي كاد يكون فخريا في بعض الأحيان الى مؤسسة تشارك في الحكم بشكل فعلي .

فهل أقول أن هذا الواقع هو الذي جعل الكثير من السياسيين يجابهونني بحذر شديد ، بينما وجد غالبيّة الشعب اللبناني بشتى طوائفه ومذاهبه أنّ ما فعلته إنما كان محاولة جادة وسليمة لإعادة التوازن الى قمة الحكم والسلطة في البلد .

اليوم ، مهما يمكن أن يقال عن إتفاق الطائف ، لمجرد النقد النزيه أو تأدية لأغراض ، لأصحابها نواياهم الخاصة ، فإن ما يسجل للإتفاق إعادته للتوازن في قمة السلطة ، أقول هذا مع أنني من الذين لا يحبون أبدا الحديث عن توازن ، بل عن وطن ، ولكني متفائل الآن بأن الوطن سيقوم لأن التوازن بدأ يكتمل . وحين يكتمل قيام الوطن سوف لن نعود مضطرين للحديث عن أي توازن ، بل نعتمد على العيش المشترك .

صائب سلام

جنيف في ١٢/٨/١٩٩٥

صائب سلام



اوغست باشا ابرهيم اديب

اوغست باشا ابرهيم(١) اديب

محام - رئيس حكومة ٣ مرات

١٨٥٩ ـ ١٩٣٦

هو غسطين بن ابراهيم بن غسطين بن مخايل بن ديب نعمة. ماروني من دير القمر.

ولد في ٢ آب ١٨٥٩ في الآستانة حيث كان والده يتعاطى التجارة.

تلقى علومه في مدرسة اليسوعيين في غزير. ثم انتقل الى مدرستهم الكبرى في بيروت، وفيها اكمل دروسه. ثم عين استاذًا لمدة سنة في مدرسة الحكمة.

توجه الى مصر حيث عيَّنته الحكومة مهندسًا في دائرة المساحة مدة ثلاث سنوات، انتقل بعدها الى احدى وظائف المالية حتى اصبح مديرًا عامًا لمحاسبة الدولة.

أقام في خدمة الحكومة المصرية ٣٥ سنة نال في اثنائها لقب باشا.

رأس جمعية «الاتحاد اللبناني» في مصر بعد اسكندر عمون.

في اواخر الحرب عاد الى لبنان. ولما انشئت دولة لبنان الكبير، عيّن في اول ايلول ١٩٢٠ مديرا للمالية (مرسوم رقم ٣٤٣)(٢) ثم عيّن امينًا للسر العام. وفي ١٩ ك٢ ١٩٢٥ جعل رئيسًا لمجلس شورى الدولة (قرار رقمه ٢٩٤١)(٣).

في ١٢ تموز سنة ١٩٢٥ ترشح للانتخابات عن جبل لبنان فنال ٧٦ صوتا من اصل ١٥٨ مقترعًا(٤).

بعد اعلان الجمهورية اللبنانية في ٢٦ أيار سنة ١٩٢٦ عيّن اول رئيس للوزارة، ووزيرا للمالية مرسوم رقم (٤) تاريخ ٣١ أيار سنة ١٩٢٦.

وفي ١٤ حزيران القى بيانه الحكومي.

بيان الوزارة اللبنانية الأولى[١]

في ١٤ حزيران ١٩٢٦.

إن الوزارة الأولى للجمهورية اللبنانية التي تألفت وفقًا لأحكام القانون الأساسي تتقدم ببيانها هذا، شاعرة بالعبء الذي ألقي على عاتقها، وصعوبة الموقف في بدء هذا العهد الجديد. وهي مستعدة لأن تبذل الجهد في سبيل خدمة هذا الوطن، وإيجاد الوسائل اللازمة لتسيير الأعمال على مبدأ الدقة والانتظام.

غير أنها لا يمكنها التوصل الى النتيجة المرغوب فيها، ما لم يصادف جهدها المساعدة الفعالة، والتضامن الحقيقي من جانب الأمة، ومجلسي الشيوخ والنواب.

أجل، ان العمل المجرد من الغاية، هو الذي يؤدي إلى النجاح والتقدم الحقيقي. غير أن القيام بتحقيق رغائب الأمة من إنجاز المشاريع الهامة، والإصلاحات الضرورية، يقتضي مدة من الزمان. فالوزارة تطلب الوقت الكافي للدرس والتدقيق في المصالح الاجتماعية، والمشاريع الاقتصادية التي تكفل راحة الأهلين وعمران البلاد. ولا يرجى عمل جدي من التسرع والارتجال، أو من مفاجآت التبديل. إنما الخير في العمل المشبع بحثًا، وتدقيقًا. وستواصل الحكومة جهدها في إحكام عرى الولاء، وتعزيز روح السلام والوفاء بينها وبين أبنائها النائين عنها في المهجر، واستعمال ما في وسعها لترغيبهم في الرجوع الى الوطن، واشتراكهم الفعلي في تحقيق مشاريع بلادهم.

وإن الحكومة تداوم على تعزيز حسن العلائق بينها وبين ممثلي الدولة المنتدبة، للتعاضد فيما يؤول إلى تقدم البلاد ورقيها، ولا سيما أن الحكومة، بمساعدة الدولة المنتدبة، ووفقًا لما قرره القانون الأساسي، ستباشر السعي لقبول الجمهورية اللبنانية في جمعية الأمم. ولا يخفى على أحد ما لهذا العمل

---

(١) تلاه الوزير نجيب قباني.

من الأهمية العظمى في حياتنا الوطنية وكياننا. وقبل كل شيء، تستنهض الحكومة وطنية الأمة وممثليها لمؤازرتها في الأعمال التي عهدت فيها إليها.

أما أهم ما تفكر في تحقيقه فهو:

إعادة الأمن إلى نصابه، لأن الأمن أساس كل إصلاح. وإن ما تبذله جنود الدولة المنتدبة بمساعدة القوات اللبنانية، يجعلنا نؤمل البلوغ إلى هذه الغاية، ويستوجب شكر البلاد.

اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاض وتعمير الجهات التي نكبت بالحوادث الأخيرة. أما ما يلزم لذلك فيصرف من المال الذي سيحصل بموجب القرارات المختصة بالتعويضات، وأيضًا مما يعود إلينا من زيادة ما جبي من الواردات المخصصة بالديون العمومية.

اتخاذ جميع الوسائل لتأييد العدل الذي هو أساس العمران، وتنظيم القضاء على وجه يتفق مع مصالح البلاد لضمان حقوق الوطنيين، والجاليات الأجنبية طبقًا لأحكام صك الانتداب. وإن اللجنة المخصوصة التي تأخر اجتماعها بسبب التشكيلات الحاضرة، ستجتمع في القريب العاجل لوضع تقريرها ثم يعرض هذا التقرير في حينه على السلطة المشترعة.

السعي لإيجاد نقد ثابت منعًا لحالة الاضطراب المالي والاقتصادي، وتقريرًا لميزانية الدولة على أساس وطيد.

الاقتصاد في النفقات على قدر ما يسمح به سير الأعمال الإدارية، بحيث لا يفوت شيء من المنافع العمومية.

إعداد القانون الخاص المنصوص عليه في المادة الحادية والثمانين من القانون الأساسي بتوحيد الضرائب الحالية بين جميع سكان الجمهورية اللبنانية في أقرب ما يمكن من الوقت، وتأمين توزيع الضرائب على أساس العدل والمساواة.

توسيع نطاق أعمال الري وصرف المياه تعزيزًا للزراعة.

تعميم التحريش، وإنشاء الغابات في أنحاء البلاد لما في ذلك من المنافع الصحية والاقتصادية.

تنشيط المشاريع العمومية التي يرجى من ورائها خير البلاد، وزيادة ثروتها، والاعتناء باستخدام مياه الشلالات والأنهر لتوليد القوى الكهربائية.

الاهتمام بتنفيذ مشروع الخط الحديدي بين طرابلس والناقورة.

تحسين الطرق وزيادة العناية بصيانتها، تسهيلاً للمواصلات، وتعزيزًا لموارد الاصطياف والسياحة.

نالت الحكومة الثقة بالاجماع.

وفي ٥ أيار سنة ١٩٢٧ قدم استقالة حكومته. هذا نص كتاب الاستقالة.

فخامة رئيس الجمهورية[١].

لي الشرف أن أعرض لمقامكم أنه وصلني بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٢٧ من رئاسة مجلس الشيوخ كتاب في طيه نص القرار الذي وقّعه ١٢ شيخًا ومآله أنهم سيطرحون مسألة الثقة بجلسة يوم غد ٣ أيار.

وبما أنه يستفاد من تلاوة هذا القرار أن الخلاف الذي اشير إليه لا يمكن حله بمجرد المناقشة وتبادل الآراء في الجلسة الرسمية. ولما كان من أخص الواجبات أن يسهل على رئيس الجمهورية حل هذا الخلاف، ومع أعتقادي أنني قمت بمهام المصلحة في ظروف صعبة بما تقتضيه الأصول وفروض الأمانة والإخلاص للوطن، جئت بكتابي هذا راجيًا من مقامكم قبول «إقالتي» من منصب الوزارة وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق إحترامي.

وفي ١٥ آذار ١٩٣٠ كلف ثانية تأليف الحكومة (مرسوم رقم ٦٤١٨). واحتفظ بوزارتي المالية والزراعة.

---

(١) كان اوغست باشا في باريس فقدم كتاب الاستقالة نائب الرئيس، الشيخ بشارة الخوري، على اثر مكالمة معه.

البيان الوزاري.

وفي ٥ نيسان ألقى بيانه الوزاري قال:

ايها السادة.

ان الوزارة التي تألفت بمقتضى مرسوم من رئيس الجمهورية مؤرخ في ٢٥ آذار سنة ١٩٣٠ تتقدم إلى مجلسكم الموقر لتبسط لديه القواعد الأساسية لبرنامج الأعمال التي عزمت على القيام بها، ومتابعة انجازها في جميع فروع الادارة.

برنامج الوزارة السابقة.

ان الوزارة الجديدة لا تنوي احداث انقلاب اداري جديد في الأعمال التي قامت بها الحكومة السابقة، ونفذت الشطر الأكبر منها. ولكنها ستدخل من التعديلات على ما اجري من الاصلاحات الادارية والقضائية كل ما يُظهر الاختبار وجوب ادخاله في الدوائر المختلفة، مسترشدةً بأراء مجلسكم المحترم، وبأماني الأمة وحاجاتها، وما تدعو إليه راحتها.

تعديل نظام الضرائب.

ان وزارة المالية تضع برنامجًا وافيًا لتعديل نظام الضرائب المعمول به الآن، مسترشدًا بأراء ذوي الخبرة والاختصاص من رجال المال. وقد تم قسم من هذا العمل وسيعرض على مجلسكم في وقت قريب.

طريقة جباية الضرائب.

ان الحكومة تهتم كل الاهتمام بمسألة الجباية. فهي تدرس هذه المسألة لترى هل من المصلحة ان تستبقي هيئة من الجباة يُخفض عددها الى ادنى حد ممكن، ريثما تُعمم مع تمادي الزمن، طريقة حمل الضرائب الى صناديق الحكومة ـ او ان يُعهد الى المختارين في جباية تلك الضرائب من المكلفين. وسيعرض على المجلس في اقرب ما يمكن من الوقت الحل الذي يقر عليه رأي الحكومة.

نظام التبغ.

تحقيقًا لأمنية البلاد، تختار الحكومة الحاضرة، كالحكومة السابقة النظام القاضي بحرية الزراعة والصناعة، والتجارة للتبغ والتنباك ومنتجاتهما المصنوعة، مع اخضاعها لأصول البندرول. ولما كانت الدول الأخرى المشمولة بالانتداب قد وافقت على هذا النظام نفسه، فإن القانون المختص به سيوضع بالاشتراك معها، ثم يعرض على مجلس النواب في اقرب ما يمكن من الوقت.

ايرادات الجمارك.

ان الحكومة ستتذرع بكل الذرائع لتحل بالاتفاق مع المفوضية العليا، وبما يوافق مصلحة لبنان، المسألة الخطيرة الشأن، مسألة حصتنا من الايرادات الجمركية.

اعادة النظر في قانون التقاعد.

ان قانون التقاعد يحمِّل ميزانية الدولة عبئًا ثقيلاً، قد لا تستطيع الاضطلاع به الى امدٍ بعيد. فلهذا عزمت الحكومة على اعادة النظر في هذا القانون بشكل يتفق مع مصلحة الموظفين ومصلحة الخزانة معًا.

على ان الانصاف يستلزم ان لا يكون لأحكام مشروع القانون الذي سيعرض على المجلس مفعولٌ رجعيٌ، فيما يختص بالموظفين والمستخدمين وغيرهم من العمال الذين صُفي حساب تقاعدهم، أو نشأ حقهم في معاش التقاعد قبل نشر القانون الجديد.

الاصلاح العقاري.

ان الاصلاح العقاري يجري بسرعة وانتظام. فقد مُسح حتى الآن اكثر من نصف الاراضي السهلية التي تبلغ ٢٠٠٠٠ هكتار. وتقدر النفقات اللازمة ايضًا لإتمام هذا العمل بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية سورية، توزع على ثلاث سنوات

اي ١٥٠ الف ليرة لبنانية سورية لكل سنة. وقد أرصد في ميزانية هذا العام مبلغ ٨٣ الف ليرة لبنانية سورية لهذا الغرض. وتمت حتى الآن اعمال المسح في سهل البقاع كله، ومعظم سهل بعلبك، وفي مدينة بيروت، والسهل الممتد من بيروت الى الضبيه.

وستمكّننا الاعتمادات المالية التي ستفتح فيما بعد من القيام بهذه الاعمال في جهات صيدا وصور وطرابلس وعكار.

ويسرُّ الحكومة ان تعلن للمجلس انها اتفقت مبدئيًا مع المسيو درافور مدير اعمال المساحة، على تخفيض المبلغ الذي يتقاضاه تخفيضًا محسوسًا سيتصل علمه بكم عندما يصبح الاتفاق نهائيًا.

وستنظر في اصول التسجيل العقاري التي أُتبعت مؤخرًا. وتعدل ما يظهر الاختبار وجوب تعديله صونًا لمصلحة الاهلين.

التحريج.

ستصرف الحكومة عناية خاصة الى احياء الغابات في لبنان. ولا غروَ فقد كان لبنان في سالف الزمان مكسوًا بالغابات المحتوية على انواع مختلفة من الشجر، ولا سيما شجر الأرز، وكانت هذه الغابات حلية وزينة له. فلذلك ستدأب الوزراة في تجديد تلك الغابات التي يرجى ان تكون مورد ثروة للبلاد، وان تزيد جبالنا رونقًا وجاذبية، فيشتد اقبال السياح والمصطافين عليها. ولا يخفى ان اوراق شجر الغابات وعروقها تحبس مياه الامطار، فتخفف قوة انصبابها على المنحدرات، وتحول دون طغيان السيول الجارفة، وتنظم سيل الينابيع، وتزيد مياه الري في فصل الصيف.

ولقد ذهب المتخصصون الى ان زوال الغابات كان من اخص الاسباب التي احدثت اخيرًا طغيان المياه في الجهات الجنوبية الغربية من فرنسا، فألحقت بها تلك الخسارة الموجبة اشد الآسف، اذ أودت بحياة ٢٠٠ من الاهلين، وخربت من الاملاك ما يقدر بمليار فرنك.

البنك الزراعي.

تهتم الحكومة بأن تخصص للبنك الزراعي مبلغًا للتداول يمكنه من إقراض صغار الفلاحين مبالغ صغيرة لآجال قريبة، رغبة في مساعدتهم على شراء البذور، والآلات الزراعية، والثيران الصالحة للحرث. وذلك ريثما تُنشأ مصادر خاصة للتسليف الزراعي، بمعاونة الحكومة او بدون معاونتها.

الجراد.

ظهرت ارجال الجراد في بعض جهات من قضاء مرجعيون. وقد أُخذت التدابير لوقاية الأراضي اللبنانية من شر هذه الآفة الهائلة.

الاشغال العامة.

ان وزارة الأشغال العامة ستتابع تنفيذ البرنامج الذي وضعته. وقد رسمت خطة لصيانة طرق المواصلات، مقسمة على سبع سنوات. وهي تنظر فيها اصلاح جميع الطرق اللبنانية، وابقاءها صالحة زمنًا طويلاً، ولا سيما الطريق الساحلية الكبرى الممتدة من النهر الكبير الى الناقوره، والطريق التي تصل بيروت بدمشق، والطرق المؤدية الى مراكز الاصطياف. وبعد تنفيذ هذه الخطة بكاملها تنقص التفقات السنوية اللازمة لصيانة الطرق نقصًا كبيرًا يعود على الخزينة بفائدة عظيمة.

اما اعمال الري الموضوعة الآن على بساط الدرس، فإن المشروع فيها سيكون في اقرب ما يمكن، فيتسنى حينئذ احياء اراض واسعة لا تنتج اليوم الا حاصلات قليلة.

المعارف العامة.

ان وزارة المعارف العامة ستقوم بتحقيق دقيق وافٍ في شأن مدارس البلاد. وستدرس مسألة انشاء مدارس في الجهات التي تمس فيها الحاجة الى معاهد التعليم، وستدخل على جميع المدارس تحسينات من شأنها ان تجعلها معاهد متوفرة الشروط، صالحة للتعليم الأولي. وستصرف العناية الى اختيار معلميها.

ان الحكومة مقتنعة، ايها السادة، بأنها لا تستطيع انجاز مهمتها على ما يرام بدون تعضيد من ممثل الدولة المنتدبة الذي يأتينا في كل آن بما يستوجب اقرار لبنان بفضله وجميله.

فالحكومة تطلب اذًا الى مجلسكم الموقر ان يمنحها ثقته، وتعضيده لتتمكن من تنفيذ هذا البرنامج العام.

نالت الحكومة الثقة ب ٢٨ صوتًا وامتناع ٦ وحجب ٤.

وفي ٢٢ تموز سنة ١٩٣١ عين وزيرا للعدلية (مرسوم رقم ٨٢٨٥). وزارة معدلة وبرئاسته[١].

في ٤ آب ١٩٣١ كلف وزارة الأشغال (مرسوم رقم ٨٣١٦).

بين سنتي ١٩٢٣ و١٩٢٩ كلف اوغست باشا تمثيل لبنان في المؤتمرات التي عقدت في لوزان واسطنبول وباريس ولندن وجنيف، لأجل توزيع الديون ئالعمومية العثمانية، بين الدول المنسلخة عن السلطة العثمانية فتوصل الى اعفاء لبنان من هذه الديون.

منحته حكومة فرنسا وسام جوقة الشرف من رتبة ضابط.

في ١٩ تموز سنة ١٩٣٦ كان في باريس، فشبت النار قضاء وقدرا في الفندق الذي كان نازلاً فيه وادركت غرفته، فأصيب بحروق توفي على اثرها.

نقل جثمانه الى بيروت ودفن في مدافن الأسرة في دير القمر.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع ممتد من اوتيل ديو الى الاشرفية رقمه ٧٩.

---

(١) بدون بيان وزاري لانها حكومة معدّلة.

المراجع.

١ ـ ابراهيم الاسود ج ٤. ص ٦٨.

٢ ـ فؤاد البستاني دائرة المعارف ج ٨. ص ٣٠٥.

٣ ـ نشرة رسمية ٢.

٤ ـ نشرة رسمية ٥.

٥ ـ لسان الحال ١٣ تموز والبشير ١٤ تموز ١٩٢٥.



خير الدين سعيد الأحدب

خير الدين سعيد الأحدب(١)

رئيس حكومة - ٥ مرات

١٨٩٤ - ١٩٤١

سني من طرابلس ومولود في بيروت سنة ١٨٩٤.

والده سعيد، وجده الشيخ ابراهيم الأحدب، وعمه حسين الأحدب.

تلقى علومه في مدرسة الفرير ببيروت، وتخرج منها حاملاً شهادة نهاية الدروس التي كانت تمكن حاملها في ذلك الوقت من متابعة دراسته الجامعية.

تخرج من السوربون في فرع الرياضيات العليا.

عمل في المفوضية العليا الفرنسية. انتسب الى حزب الاستقلال العربي في العهد العثماني.

اسس جريدة العهد الجديد في ١٥/٣/١٩٢٥ وتوقفت عن الصدور بتاريخ ٥/١/١٩٣٧ يوم تولى رئاسة الوزارة.

اصدر المفوض السامي هنري بونسو قرارًا باعتقاله مع رياض الصلح ولكنهما تمكنا من الفرار الى فلسطين.

١٩٣٤ ترشح في بيروت تسانده السلطة، ينافسه على المقعد السني الوحيد، الدكتور عبدالله اليافي.

نال الأحدب في الدورة الأولى ٣٩٤٠ صوتًا من اصل ١١٧٥٨ مقترعًا. وفي الدورة الثانية مورست ضغوط على اليافي المنافس القوي فانسحب، وفاز الأحدب ونال ٩٣٣٣ صوتا من أصل ٩٧٠٦ مقترعين(٢).

في ٢٠ آذار ١٩٣٤ وفي ١٩ آذار ١٩٣٥ انتخب مقررًا للجنة المعارف والأشغال.

في ١٧ نيسان ١٩٣٧ انتخب عضوًا في اللجنة المالية(٣).

من ٥ ك٢ ١٩٣٧ الى ١٤ آذار ١٩٣٧ عين رئيسًا لمجلس الوزراء، ووزيرًا للعدلية والداخلية (مرسوم رقم ٢).

في ٢ شباط القى بيان حكومته هذا نصه:

بيان الحكومة.

حضرات النواب المحترمين.

لقد كان بود هذه الوزارة ان تتقدم إلى مجلسكم الكريم في الايام الأولى من تشكيلها. ولكن المشاكل التي واجهناها منذ الساعة الأولى حالت دون تنفيذ رغبتنا هذه بالسرعة التي كنا نتمناها. وكان محتومًا على الحكومة ان تعنى بهذه المشاكل لتدرأ خطرها وتزيل آثارها.

تسلمنا مقاليد الحكم واضراب السواقين في يومه الأول، يهدد بأزمة حرجة، وقد توفقنا إلى حله في يومين بفضل حسن النية والاستعداد الطيب اللذين وجدناهما لدى السواقين وممثليهم. لم تنته هذه القضية حتى برزت أمامنا قضية الحنطة في لبنان، فرأينا الأسعار تتصاعد يومًا اثر يوم، والكميات الموجودة تذهب تباعًا الى خارج البلاد.

عندها شعرت الحكومة بحراجة الموقف، وبضرورة العناية به سريعًا، فتمكنا من الحصول على منع التصدير. واتخذنا التدابير اللازمة لتأمين حاجة المعوزين، وحاجة البلاد، والقضاء على الغلاء وعلى الاحتكار.

هذه هي الظروف التي حالت دون دعوة مجلسكم الكريم إلى دورة استثنائية لاستماع البيان الوزاري. إننا لعلى ثقة من أنه ليس من منصف يلوم الحكومة لانصرافها ـ قبل كل عمل آخر ـ لمعالجة تلك القضايا الخطرة.

أما أهدافنا ـ ايها السادة ـ فإنها نتيجة محتومة للحالة العامة في لبنان ولنوايانا حيالها.

إن الحكومة ستباشر بتنفيذ معاهدة الصداقة التي عقدتها مع الدولة الإفرنسية، وذلك بعد ابرامها.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا ان نعلن عن تقدير لبنان ـ حكومة وشعبًا ـ للمساعدة التي ما فتئت فرنسا الحرة تقدمها إلى هذه البلاد، وللجهود التي بذلتها في سبيل حرية لبنان واستقلاله.

إن الصداقة مع فرنسا ولبنان قديمة العهد، متينة الأواصر، لن يكون استقلال لبنان ومعاهدته ودستوره إلا أداة لتمكين هذه الصداقة الخالدة.

وأول عمل ستقدم عليه الحكومة هو مباشرة المفاوضة مع القطر الشقيق سوريا للنظر في الأمور والمرافق المشتركة بين البلدين.

إن الحكومة لترغب من صميمها ان تؤمن هذه المرافق لمصلحة البلدين. وهي تأمل ان تؤدي المفاوضات المقبلة الى الحلول السليمة التي ينتظرها الجميع.

وستعنى الحكومة بتنظيم قوى الدفاع عن لبنان وفاقًا لأحكام المعاهدة وملاحقها، وفي المدة التي حددت فيها.

إن الحكومة اللبنانية ستستمر في سياسة التعاون التام مع الدولة الحليفة وممثليها الكرام في هذا البلد.

وهي تعبر حتمًا عن شعور الشعب اللبناني ورغبته، عندما تعلن انه يمكنها ان تعتمد على عطف فرنسا وصداقتها في شتى الميادين، كما كان في الماضي البعيد وفي الماضي القريب.

وستعمل الحكومة على تمكين الأواصر العديدة التي تربط لبنان بجميع الأقطار المجاورة.

وهي تعلن انها ترغب في ان تبقي علاقاتها مع سائر الدول مبنية على روح الصداقة والتعاون. وتؤكد بأن لبنان يستقبل غدًا الأجانب كما كان يستقبلهم في الماضي، بكل رحابة صدر وسرور. وليثق المقيمون بين ظهرانينا بأن الحكومة

اللبنانية تعاملهم احسن معاملة، وتجعلهم يتمتعون بفائدة وحماية الشرائع والأوضاع العامة، وهم أمينون على أرواحهم وأموالهم ومصالحهم. وهي تأمل ان يقدر الأجانب هذا الشعور وهذا الاستعداد، فيعملون من جهتهم في سبيل رفاهية وعمران لبنان.

ولكن الهدف الذي تعتبره الحكومة أقدس وأعز اهدافها هو العناية بالمهاجرين اللبنانيين.

هؤلاء المغتربون من ابناء لبنان الذين ـ وإن انفصلوا موقتًا عن الجسد اللبناني ـ فإنهم متصلون به بأرواحهم وذكرياتهم ومشاعرهم.

إن الحكومة لتشعر بعظيم مسؤولياتها نحو مواطنينا المهاجرين الذين رفعوا رأس لبنان عاليًا في كل الأقطار، ودللوا في هجرتهم على اجمل ما يتحلى به اللبناني من خلق وذكاء وعزيمة تصح أن تكون لنا قدوة ومفخرة.

فالحكومة ستؤمن الاتصال بمختلف الجاليات اللبنانية. وستسعى لتصل إلى حل نهائي لمشكلة الجنسية، ولتسهيل عودة الراغبين منهم الى لبنان.

ان الحكومة سعيدة لهذه الفرصة التي تتيح لها ان ترسل من هذه الندوة تحية الأمة اللبنانية الى ابنائها البررة.

اما في الحقل الداخلي فالحكومة تشعر بأن عليها واجبات عدة وهامة خصوصًا في هذا العهد الاستقلالي.

سيكون هم الحكومة ان تنفذ الإصلاح اللازم في جميع الدوائر اللبنانية على اختلافها.

وستبدأ حالاً بدرس الطرق التي تؤدي إلى هذا الإصلاح وتؤمنه.

وتسترشد الحكومة في مهمتها هذه بالمبادىء التي اجمعت عليها الكلمة والتي عبر عنها مجلسكم الكريم مرارًا عدة.

ان الحكومة ترغب ان يؤدي هذا الاصلاح العام الى اقتصاد محسوس في النفقات العامة. وهي ترمي الى اخضاع الدوائر اللبنانية كافة الى نظام ثابت يؤمن

المصلحة العامة قبل كل شيء، ويكفل لأصحاب المصالح العامة حقوقهم بعدل ونزاهة، فتصبح هذه الدوائر خاضعة الى رقابة دائمة بواسطة هيئة تفتيشية اسوة بالأوضاع التي اتبعها العالم المتمدن.

والحكومة تعتمد في اصلاحها هذا على وطنية الموظفين اللبنانيين الذين ترغب ان يدخلوا في نفوسهم شعورًا بأن الوظيفة هي خدمة عامة. خدمة وطنية يجب ان تكون بعيدة، وبالتالي، يجب ان يكونوا هم ايضًا فيها، بعيدين عن السياسة وعن الحزبية.

وسترقب الحكومة بعين ساهرة تطبيق هذا النظام الجديد، وهذه الروح الجديدة لما لها من سلطان.

وستحافظ الحكومة في اصلاحها هذا على حقوق شتى الطوائف، وعلى المساواة بين ابنائها وفاقًا لأحكام المعاهدة وملاحقها وبالأخص للمراسلات رقم ٦ و٦ مكرر.

وستبدأ الحكومة بدرس النظام المالي بما فيه الرسوم القضائية في لبنان، رغبة بتحقيق الإصلاح الذي ما فتىء الشعب يطالب به، والذي طالب به مجلسكم الكريم في مواقف عدة، والحكومة تعلم حق العلم بأن الدافع للشكوى هو ليس فداحة الضرائب، بل هو حقًا فساد توزيعها. وستستنير في اصلاحها بالمبادىء المقررة التي تقضي بأن تكون الضرائب متناسبة مع مقدرة المكلفين الحقيقية، بشرط ان لا تصبح اداة لإرهاقهم ولعرقلة العمل والانتاج.

ان للحكومة سياسة اقتصادية ترمي الى تحسين الزراعة، والصناعة، والتجارة، والعمل على تشجيع هذه المرافق الحيوية حتى تتمكن، اولاً من تأمين حاجة لبنان ومن تصدير ما يمكن من منتوجاتنا. فهذه هي السياسة الوحيدة التي تتيح لنا في المستقبل اعادة التوازن التجاري والحسابي الى نصابه.

ففي سبيل هذه الغاية تعلق الحكومة اهمية كبرى على مشاريع الري في لبنان، وستبدأ حالاً بدرسها درسًا وافيًا. وستنشىء مكتبًا فنيًا للري يشرف على تنفيذ هذه المشاريع في المنطقة الساحلية، وفي سائر انحاء الجبل، ومنها الشوف وكسروان، والبترون والكورة، وفي سهول عكار والبقاع والجنوب.

ان سياسة المياه في لبنان تتطلب أكلافًا باهظة لايمكن للموازنة العادية ان تتحمل اعباءها، لذلك فقد صحت عزيمة الحكومة على انشاء صندوق مستقل يمنح موارد كافية تخصص للصرف على مشاريع الري فقط.

وبالوقت نفسه ستعنىٰ الحكومة بتشجيع السياحة والاصطياف، وهما من مرافق لبنان وموارده الحيوية. وستهتم ايضًا باستثمار فصل الشتاء حتى يتمكن جميع ابناء وسكان البلاد المجاورة من ارتياد لبنان للتمتع، والاستفادة من جمال وطبيعة هذا البلد في شتى الفصول.

وستبذل الحكومة عناية خاصة بتحسين الحالة الاجتماعية في لبنان من جميع الوجوه، وذلك بإيجاد تشريع اجتماعي كافٍ، وتنظيم حالة العمل والصحة والاسعاف العام.

وسنوجه اهتمامنا الى النشء اللبناني، فنضمن له ثقافة وطنية مفيدة، وتربية اخلاقية وجسدية تؤهله لمواجهة الحياة وأخطارها بطمأنينة، وبأمل كبير، وتسمح له في المستقبل ان يقوم بخدمة الوطن اللبناني خدمة مخلصة.

هذا هو برنامج وزارتنا ايها السادة.

لقد اردناه جامعًا لكل ما عقدنا العزيمة على تحقيقه قيامًا بالواجب المقدس الملقى على عاتقنا.

لم نشأ ان نلجأ الى الايجاز العقيم، ولا إلى الابهام المريب، بل شئنا ان نكون صريحين.

هذا هو بياننا بين ايديكم، وهو عهد علينا نقطعه في هذه الندوة الى الأمة اللبنانية الكريمة.

وعلى هذا العهد نطلب منكم ان تمنحونا الثقة.

نالت الحكومة الثقة ب ١٣ صوتًا وحجبها ١٢.

في ١٣ آذار ١٩٣٧ على أثر الثقة الهزيلة التي نالتها حكومة الأحدب ١٣ ضد ١٢ استقالت الحكومة ولم ينشر كتاب الاستقالة.

وفي اليوم التالي ١٤ آذار ١٩٣٧ أعيد تعيينه رئيسًا للحكومة ووزيرًا للمالية والعدلية والبريد والبرق (مرسوم رقم ٢٦٨).

البيان الوزاري.

في جلسة ١٧ آذار تلا رئيس الحكومة البيان الوزاري قال:

رئيس الحكومة: ايها السادة.

ان الحكومة الجديدة وقد استوحت عند تكوينها شعار الوحدة الوطنية تتقدم من مجلسكم الكريم بطلب الثقة، تعتزم السير على خطى الحكومة السابقة بالتعاون مع المجلس النيابي لتقوية هذه الوحدة التي تستقطب كل طبقات الشعب اللبناني في كل مناحي المعتقدات الدينية والآراء السياسية.

كما تعتزم الحكومة السير في تحقيق البرنامج الذي وضعته الحكومة السابقة، من حيث تحقيق الشروط العامة التي تؤمن للبنانيين بزوغ عهد من الرخاء والازدهار والطمأنينة.

كما ستعمل الحكومة على نشر اهم عوامل الاقتصاد الوطني، والتنسيق مع كل النشاطات اللبنانية، وتوافق جميع المصالح.

هذه الخطة تظهر لنا ان ما تعتمده الحكومة هو أضمن طريقة لتقوية الوحدة، ونشر الاتفاق بين جميع عناصر الأمة.

كما ان الحكومة سترعى العلاقات الودية الوثيقة مع فرنسا الحليفة والصديقة، ومع فخامة ممثلها الذي بإسهامه في تحقيق الوحدة الوطنية اللبنانية، يعطي برهانًا جديدًا على مدى الاخلاص والحب العميق الذي يكنه للبنان.

ثقة بالإجماع.

وفي ٢١ حزيران ١٩٣٧ كلف وزارات الداخلية والتربية والاقتصاد (مرسوم رقم ٧٩٨).

في ١٠ تموز ١٩٣٧ وقع اكثر النواب عريضة يطالبون بعقد دورة استثنائية لحجب الثقة عن الحكومة فحل رئيس الجمهورية المجلس.

وفي ١٠ تموز عين رئيسًا للحكومة ووزيرًا للعدلية والاقتصاد الوطني (مرسوم رقم ٨٠٧)[1].

١٩٣٧ بمرسوم جمهوري رقمه ١٣٦٨ تاريخه ٢٦ ت١ ١٩٣٧ عيّن نائبًا(٤).

في ٣٠ ت ١ ١٩٣٧ عين رئيسًا للحكومة ووزيرًا للعدلية والخارجية.

البيان الوزاري.

وفي ٩ ت ٢ ١٩٣٧ القى بيان الحكومة قال:

أيها السادة.

إن الوزارة الماثلة امامكم الآن تتقدم إلى مجلسكم الموقر ببرنامج الاعمال التي ازمعت القيام بها في جميع فروع الادارة. ويسرها ان تعلن في هذه الندوة الكريمة أنَّ النية الحسنة التي رافقت تأليفها على هذا الشكل، ستمكن الحكومة والمجلس معًا من الانصراف الى القيام بالأعمال المفيدة المثمرة، في جو هادىء تسوده الثقة، ويخيم فيه الاخلاص.

تعلمون أيها السادة أن العهد الذي تجتازه البلاد يقضي على رجالها الامناء ان يتعاونوا ويتضامنوا لكي يستطيعوا، بتعاونهم واخلاصهم، ان يضطلعوا بالأعباء الشاقة التي تفرضها عليهم نصوص المعاهدة المعقودة بين فرنسا ولبنان. فنحن على عتبة انتقال من انتداب كان يحمل العبء الاوفر من المتاعب، الى استقلال يضع هذا الحمل على عاتق البلاد. فإذا لم نقدم البرهان على أهليتنا وجدارتنا، بما يجب ان نتحلى به من روح التضحية والتقيد بالنظام، بؤنا بالفشل ونفسنا هي الملومة.

إن من شروط حسن الادارة ان يكون التفاهم تامًا بين السلطتين الاشتراعية والتنفيذية، لكي تتمكن كل سلطة من الانصراف الى العمل الذي يعنيها بملء

(١) لم يكن بيان حكومي، فالمجلس محلول.

التجرد والاخلاص. والامل وطيد ان كلا من هاتين السلطتين تشعر بالواجب الملقى عليها، وتسعى بقدر ما يتدمل إليه الامكان لتحقيق هذه الغاية.

لقد كانت مهمة الحكومات السابقة منحصرة في ادارة الشؤون الداخلية والسهر على انفاذ القوانين والانظمة الموضوعة، والاهتمام بالمشاريع العمرانية التي تعود على البلاد بالنفع. ووضع الأنظمة والقوانين التي تؤول لتأمين الناس على ارواحهم وأموالهم، وتوزيع القسط بينهم بالتساوي، والاسراع بإنجاز ناشىء عن تنفيذ المعاهدة التي تحتم علينا ان نهتم بالشؤون الخارجية أيضًا. ولا يخفى ما في هذا العمل من المصاعب على دولة فتية لم تتعوده. بيد اننا، ورائدنا حسن القصد، وثقتنا كبيرة باعضاء المجلس، نأمل ان نجتاز هذه المصاعب، ونبلغ الهدف الذي نسعى إليه جميعًا.

أيها السادة.

في مقدمة الاعمال التي ستهتم لها الوزارة إعداد الموازنة للعام المقبل، وطرحها على مجلسكم الموقر في أقرب وقت ممكن. ان الاعمال الانتخابية التي استغرقت أوقات الحكومة بكاملها، حالت دون تنظيم هذه الموازنة في الوقت المحدود لاعدادها. وقد كان هبوط النقد، وتوقيع انتهاء المفاوضات الدائرة بين حكومتي لبنان وسوريا على مواد المصالح المشتركة، في جملة العوامل التي أدت إلى هذا التأخير. على أننا سنجهد النفس للإسراع في درس هذه الموازنة وتقديمها للمجلس في أول فرصة.

وستعنى الحكومة بنوع خاص في تكثير موارد الخزانة، بما تبذله من الجهد لكي يتسنى لها القيام بمشاريع الري التي سيرصد لها مبلغ خمسة وعشرين مليون فرنك، الذي تم الاتفاق مع مصرف سوريا ولبنان على تسليفه الحكومة، على اثر تجديد امتيازه، وستتقدم الحكومة إلى المجلس بمشاريع القوانين المتعلقة بهذا الشأن متى تيسر لها الأمر.

وستواصل الحكومة المفاوضات التي بدأت بها مع الحكومة السورية لحل مشكلة المصالح المشتركة، على وتيرة تصون حقوق لبنان، وتبقي صلات الود مشدودة الأواصر مع القطر الشقيق سوريا.

ومتى حان الوقت، ستعنى الحكومة بتنظيم قوى الدفاع الوطني، وفاقًا لأحكام المعاهدة وملاحقها.

وستوجه الحكومة عناية خاصة لقضية المهاجرين. وهي فضلاً عما قامت به الحكومة السابقة من المساعي بواسطة النشرات والنداءات والصحف، وبواسطة الجمعيات والهيئات المختلفة في المهاجر، وممثلي فرنسا في الاماكن التي يقيم فيها المهاجرون، ستثابر على العناية بهذا الشأن حتى يفسح المجال لهؤلاء الاخوان المغتربين ان يختاروا الجنسية اللبنانية ضمن المهلة الممنوحة بالمعاهدة المعقودة بين حكومتي فرنسا وتركيا.

وأنا على يقين بأننا نعبر عن شعور المجلس، وشعور الأمة باهتمامنا في هذه القضية الحيوية، وحض الأخوان المغتربين للاستفادة من الحق الذي خولتهم اياه المعاهدة المذكورة.

أما مهمة الحكومة فيما يتعلق بسياستها الخارجية، فستكون مبنية على أساس الصداقة والتعاون وتبادل المنافع. وسيجد الأجانب المقيمون عندنا كل رعاية وعطف، نُعنى بهم كما في السابق، ويتمتعون في ظل القوانين بجميع الحقوق التي يتمتع بها اللبنانيون بلا فارق قط. ولا شك انهم سيقدرون للحكومة التي يعيشون في أرضها هذه العاطفة، ويعملون مع أهل البلاد على اعلاء شأنها وتقدمها في معارج الفلاح.

ولن يكون اهتمام الحكومة في الشؤون الداخلية أقل من اهتمامها بالشؤون الخارجية. فهي ستقوم بكل اصلاح ترى ضرورة ادخاله على ادارتها العامة، وقوانينها السائرة، وأنظمتها المختلفة، حسبما يرشدها إليه واقع الحال. على أنها ستصرف عناية خاصة للاقتصاد في النفقات العامة التي لا تعود بالفائدة على البلاد، لكي ترصد ما يمكنها اقتصاده من هذه النفقات على إصلاح الطرق وتحسين الانتاج.

وسيكون للزراعة والصناعة نصيب وافر من اهتمام الحكومة. فهي ستسعى لتحسين الحالة الزراعية، وتكثير مواردها، وفتح الأسواق في وجه المحصولات

المعدة للتصدير، والمصنوعات التي يمكن اصدارها للخارج. كما أنها ستسعى لعقد اتفاقات تجارية مع بقية الدول التي تود الاتفاق معها على أساس تبادل المنافع والمعاملة بالمثل. وهي ترجو أن يكون لهذه السياسة أثر بيّن في تصريف منتوجات البلاد، إن صناعية أو زراعية.

ومن أقصى أماني الحكومة الاهتمام لتشجيع السياحة والاصطياف والعمل على مضاعفة رواد لبنان في جميع الفصول، ولا سيما في فصل الصيف. وستنظر في الوسائل التي يمكن التذرع بها لتحقيق هذه الأمنية.

وستبذل الحكومة غاية جهدها لتعميم المعارف في القرى والدساكر على قدر ما يتسع لها المجال، وما تسمح به موارد الخزانة. كما أنها ستعنى بصيانة الصحة العامة، فتداوي المعلولين، وتكافح الأمراض والأوبئة، بما تتخذه من الاحتياطات لتجفيف المستنقعات، وتعميم النظافة، وجر المياه السليمة إلى المدن والقرى.

ولا بد للحكومة أن تنوه في هذا الموقف بما كان من فضل للصداقة التي أعربت لنا عنها فرنسا في مختلف العهود. والعطف الذي لقيناه منها في الماضي والحاضر، والخدمات الجلى التي قام بها الانتداب لإرشادنا وتسديد خطواتنا، حتى بلغنا الدرجة التي نحن فيها الآن من الاستقلال. وإننا نأمل من الرعاية التي شملتنا بها فرنسا من أقدم عصور التاريخ حتى الآن أن تقوى وتتضاعف مع الأيام. ونحن على يقين أن معاهدة الصداقة والتحالف التي عقدناها معها لن تكون إلا وسيلة لتمكين أواصر هذه الصداقة وهذا العطف.

ومع اعترافنا بجميل الدولة الحليفة وشكرنا لما اسدتنا اياه من معروف، لا يسعنا إلا التنويه بما كان لفخامة المفوض السامي الكونت دي مارتيل من الفضل في تحقيق الأماني اللبنانية، سواء من الجهة الاقتصادية التي صرف إليها جهده في أول عهده بيننا، أو من الجهة السياسية التي كانت له اليد الطولى في تحقيقها.

أيها السادة، هذا هو برنامج الاعمال الذي قطعنا على أنفسنا عهدًا بإنفاذه، والخطة التي رسمناها لسياستنا العامة. وعلى هذا البرنامج نتقدم إليكم بطلب الثقة.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٧ صوتًا وامتناع نائب واحد وحجب ٣ نواب.

في ١٩٣٨/١/٨ أجرى رئيس الحكومة خير الدين الاحدب تعديلاً في وزارته ولم يتقدم ببيان حكومي فاعترض بعض النواب على هذا التصرف، فأجاب الرئيس الأحدب ان بيان الحكومة لم يتغير فيه شيء، فهو البيان الذي نالت على أساسه الحكومة الثقة. وعلى أساس هذا التصريح طلب من المجلس أن يكرر الثقة بالحكومة، فنالها ب ٣٨ صوتًا ضد ١٢ وامتناع ٥.

في ١٩ اذار ١٩٣٨ استقالت حكومته.

نص رسالة الاستقالة.

نتشرف نحن رئيس وأعضاء مجلس الوزراء بتقديم استقالتنا لمقامكم السامي لأسباب لم يكن لنا بد من الأخذ بها. ونغتنم هذه الفرصة لكي نعرب لفخامتكم عن شكرنا الجزيل للعطف الخاص الذي شملتمونا به، والنصائح القيمة التي اسديتمونا اياها طوال مدة خدمتنا العامة. ونرجو أن تتكرموا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا.

الامضاءات

رئيس الوزارة والوزراء

وهذه الرسالة التي أرفقها رئيس الوزارة برسالة الاستقالة:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم.

أتشرف بأن أقدم لفخامتكم كتاب الاستقالة الذي وضعه مجلس الوزراء. ولا يسعني بهذه المناسبة إلا التصريح بأن رأيي الشخصي كان أن نتقدم إلى مجلس النواب، حيث يقرر مصير الوزارة. ولكنني نزولاً على رغبة الاكثرية من الزملاء الوزراء، وتضامنًا معهم، وقعت كتاب الاستقالة المذكور وتفضلوا بقبول فائق احترامي.

الامضاء: رئيس الوزارة

١٩ آذار ١٩٣٨

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع في منطقة مار الياس رقمه ٧١.

توفي بسكتة قلبية فيما هو يهم بصعود القطار في مرسيليا سنة ١٩٤١، ودفن هناك بسبب الحرب. سنة ١٩٤٧ احضر رفاته ودفن في مقبرة الباشورة في بيروت.

مأتمه(٥):

تستقبل بيروت رفات المرحوم خير الدين الأحدب أحد رؤساء وزرائها السابقين بما يستحقه من تكريم. توفي في فرنسا في مطلع الحرب.

تشييع الجثمان: يسير الموكب من دائرة الكرنتينا في مرفأ بيروت في تمام الساعة ١١ من صباح اليوم السبت ١٠ أيار ١٩٤٧. ويحمل الجثمان على سيارة الاطفائية، يحيط به ١٢ اطفائيًا يتولون نقله حتى ما بعد الدفن. يتقدمه فصيلة واحدة من رجال الشرطة البلدية، وفصيلة من رجال الشرطة النظامية، وفصيلة من الدرك، امام السيارة التي تنقل الجثمان، ١٢ دركيا منكسي السلاح، يحيطون بالسيارة. تؤدى التحية الرسمية للجثمان من قبل فصائل الشرطة والدرك امام الجامع وفي المدفن.

يسير الموكب من الكرنتينا ـ محطة المرفأ ـ شارع اللنبي ـ الجامع العمري ومنها الى مدفن الباشورة بطريق البسطة.

تقبل التعازي بعد الدفن في مدفن الباشورة.

اننا نشاطر آل الأحدب الكرام أسفهم ونسأل الله للفقيد الكريم الرحمة والغفران.

المراجع.

١ ـ محفوظات الحاج فضل المقدم.

٢ ـ لسان الحال ٣٠ ك ٢ ١٩٣٤.

٣ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٤ ـ لسان الحال ٢٤ ت ١ ١٩٣٧.

٥ ـ البشير ١٠ ايار ١٩٤٧.



عبد الله عثمان بيهم

عبد الله عثمان بيهم(١)

امين سر الدولة ٣ مرات

١٨٧٩ ـ ١٩٦٢

سني من بيروت ومولود فيها سنة ١٨٧٩.

تلقى علومه في مدارس المقاصد والمدارس السلطانية. ثم انصرف الى الأعمال التجارية.

هو احد اصحاب مؤسسة احمد مختار وعبدالله بيهم التجارية. عضو مؤسس في شركة مرفأ بيروت. وأحد اصحاب معامل الكبريت في الدامور.

نائب رئيس غرفة التجارة في بيروت، ثم رئيسها سنة ١٩١٢.

في ٢٤ ايار ١٩٢٦ عيِّن عضوًا في مجلس الشيوخ بقرار من المفوض السامي رقمه ٣٠٥ مكرر(٢).

في ٢٣ ت١ ١٩٢٦ انتخب عضوًا في اللجنة العامة لمجلس الشيوخ.

في ٢٢ آذار ١٩٢٧ انتخب عضوًا في لجنة الأشغال والزراعة.

في ٢٢ ك١ ١٩٢٧ وفي ٢٠ آذار ١٩٢٨ انتخب عضوًا في اللجنة المالية(٣).

١٩٢٩ بمرسوم رقمه ٥١٩٥ تاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٩ عيِّن نائبًا(٤).

في ٢٢ ت١ ١٩٢٩ انتخب عضوًا في اللجنة المالية(٣).

وفي ٢٥ نيسان ١٩٣٠ انتخب عضوًا في لجنة الموازنة(٣).

من ٢ ك٢ ١٩٣٤ الى ٢٠ ك٢ ١٩٣٦ عيِّن أمين سر الدولة (قرار رقم ٥٢)(٥).

من ٢١ أيلول ١٩٣٩ الى ٩ نيسان ١٩٤١ عيِّن امين سر الدولة (قرار رقم ٢٤٨)(٦).

من ٢١ تموز ١٩٤٣ الى ٢١ ايلول ١٩٤٣ عيِّن امين سر الدولة (قرار رقم ٣٠١)(٧).

توفي في ١٠ ك[١] ١٩٦٢.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع في منطقة المجيدية رقمه ٦٩.

المراجع.

١ ـ محفوظات المقاصد. يوسف غانم: مشاهير الرجال ٢ ص ٣.

٢ ـ نشرة رسمية عدد ٣.

٣ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٤ ـ ج.ر ١٩٢٩ العدد ٢٢٤٥.

٥ ـ ج.ر ١٩٣٤ العدد ٢٩٢٤.

٦ ـ نشرة رسمية عدد ١٩.

٧ ـ ج.ر ١٩٤٣ العدد ٤٠٩١.



عبد الله عارف اليافي

عبد الله عارف اليافي (١)

محام - رئيس حكومة ٩ مرات

١٩٠١ - ١٩٨٦

سني من بيروت ومولود فيها سنة ١٩٠١.

حصَّل علومه الابتدائية في الكلية العثمانية. سنة ١٩٢٢ نال شهادة الحقوق من معهد الحقوق الفرنسي في بيروت. ثم سافر الى باريس حيث نال شهادة الدكتواره في الحقوق، من جامعات باريس سنة ١٩٢٥. في باريس كان رئيسًا للجمعية السورية العربية.

١٩٣٠ انتخب امينًا للسر في نقابة المحامين.

عمل في الحركة الوطنية التي كان يقودها حزب الثمانية[(١)].

١٩٣٤ - تزعم لائحة المعارضة في بيروت ونال في الدورة الأولى ٥٠٤٣ صوتًا من اصل ١١٧٥٨ مقترعا، بينما نال منافسه خير الدين الأحدب، مرشح الحكومة ٣٩٤٠ صوتًا. ولكن الضغوط مورست على اليافي فانسحب في الدورة الثانية ليفوز الأحدب، وكان للسنيين مقعد واحد في بيروت(٢).

١٩٣٧ - تخلصت بيروت من ازمة المرشحين السنيين. كان لها مقعدان، وتخلصت من كابوس خير الدين الأحدب الذي صار نائبا بالتعيين.

رأس اليافي لائحة مؤتلفة فازت بجميع اعضائها ونال هو ٢٢٧٠٩ اصوات من اصل ٢٤٣٣٠ مقترعًا(٣).

انتخب رئيسًا للجنة الادارة والعدل وعضوًا في لجنة التجارة والزراعة في ٩ ت٢ ١٩٣٧ وفي ٢٠ نيسان ١٩٣٨(٤).

---

(١) صلاح عثمان سهم (رئيس) علي ناصر الدين، عزت قريطم، يوسف ابراهيم يزبك، قسطنطين يني، محمد خرما، الحاج بشير جبر، وصاحب السيرة.

من اول ت١ ١٩٣٨ الى ٢٢ ك٢ ١٩٣٩ عيِّن رئيسًا للوزارة ووزيرًا للعدلية (مرسوم رقم ٣٣٦٥).

في ١٠ ت ٢ ١٩٣٨ أعلن بيان حكومته هذا نصه:

بيان الوزارة.

ايها السادة.

تمثل الحكومة الحاضرة امامكم اليوم وليس في نيتها ان تعطيكم وعودًا لا تستطيع تحقيقها. وهي لشدة شعورها بالتبعات الملقاة على عاتقها، تؤثر ان تواجه المجلس الكريم بالحقائق الراهنة، على ان تخدره بالكلام المعسول.

اننا نضطلع باعباء الحكم، وصدورنا عامرة بايمان وطني سيكون هادينا في اعمالنا كلها. ونحن نعلم ان عمر الحكومات قصير في ظل النظام النيابي. لذلك سنحرص على ان تكون هذه الحقبة التي تتيحون لنا في خلالها ادارة شؤون الدولة، بفضل الثقة التي تمنحوننا اياها، مثمرة الى حد بعيد. وها نحن نصارحكم القول منذ الآن، ان طابع حكومتنا سيكون اقتصاديًا بحتًا، فقد اصبح في راس الواجبات الملقاة على الحكومة، ان تنصرف انصرافًا تامًا الى العناية بمواسم البلاد، وتوفير سبل العيش لطبقات الشعب الفقيرة. وفتح افاق جديدة امام حاصلات لبنان.

١ ـ موازنة الدولة.

تألفت هذه الحكومة، فوجدت نفسها امام موازنة مهيأة، معروضة على مجلسكم الكريم، وضعت ارقامها وضمنتها سياستها حكومة سابقة، فهي لا يد لها فيها.

ولقد كنا نود لو ان امامنا متسعًا من الوقت لدرس هذه الموازنة من جديد، وبحث الاسس التي ترتكز عليها. فقد بنيت على نظام مالي قديم، اصبحت الحاجة وتطورات الزمن يدعوان الى تعديله. ولكن قصر المدة التي حددها الدستور لعرض الموازنة على المجلس، والفصل فيها يحول دون رغبتنا هذه، فضلا عن ان النظام الجديد يتطلب درسًا عميقًا، وتحضير الدوائر في حالة امكان تطبيقه الى تهيئة نفسها لهذا العمل.

ولذلك وجدنا انفسنا في حالة يستحيل معها وضع مشروع للموازنة جديد. ولكن هذا لا يعني ان الحكومة راضية عن جميع ارقام الموازنة، متمسكة بجميع النفقات والاعتمادات المرصدة فيها. قد يكون للحكومة في بعض أبوابها وفصولها رأي يختلف عن رأي الحكومة السابقة، ستبديه تباعًا امام اللجنة المالية، وتدافع عنه يوم تعرض الموازنة على المجلس الكريم.

وكل ما نستطيع ان نصرح به الان ان الحكومة ستجنح في موقفها من الموازنة الموضوعة نحو الاقتصاد ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

٢ ـ النظام المالي.

ان الحكومة تشعر مع المكلف اللبناني ان النظام المالي الحالي اصبح لا يتفق مع تطور العصر. فلا بد من تعديله تعديلاً يكون من شأنه تحقيق المساواة بين المكلفين في مختلف طبقات الشعب، ومراعاة المقدرة على الدفع بنسبة الربح والانتاج. والحكومة تأخذ العدة منذ الان لوضع مشروع نظام مالي يراعي هذين المبدأين، مستوحية احدث القوانين المعمول بها في البلدان الراقية، مسترشدة باراء الاخصائيين في شؤون الاقتصاد والضرائب. وهي ترجو ان يصبح هذا المشروع جاهزًا ليطرح على مجلسكم الموقر في اول فرصة.

٣ ـ السياحة والاصطياف والاشتاء.

تعتقد الحكومة اعتقادًا راسخًا ان السياحة والاصطياف والاشتاء مواسم رئيسية يرجى منها للبلاد خير عميم. وان كل غرش ينفق عليها يعود على لبنان اضعافًا اذا احسن انفاقه.

لذلك تشرع الحكومة منذ الان باعداد موسم الاصطياف المقبل، حتى اذا اقبل الصيف، استطعنا ان نواجه جماهير المصطافين بتدابير متخذة، توفر لهم الراحة التامة.

اما موسما السياحة والاشتاء اللذان اصبحا على الابواب، فستبذل الحكومة في سبيلهما، على الرغم من ان الوقت قد دهمنا، جميع الجهود لجعلهما مثمرين مزدهرين الى اقصى حد.

وفي وسعنا الان ان نضع امام انظاركم هيكل المشاريع التي تعتزم حكومتنا تحقيقها لازدهار هذه المواسم الثلاثة. واول ما يتراءى لنا ان الدعاية الواسعة التي لا بد منها لاجتذاب الزوار الى لبنان، ان لم يرافقها تجهيز تام، واستعداد كاف لاستقبالهم في منازل وفنادق تتوفر فيها جميع اسباب الراحة والصحة، لا تكون عديمة الفائدة وحسب، بل تعود على البلاد بنتيجة معكوسة.

لذلك تدرس الحكومة مع الدوائر المختصة الوسائل العملية السريعة التي تمكنها من تحقيق امرين خطيرين: اولهما ايجاد عدد كاف من المنازل في جميع قرى الاصطياف، وذلك بتشجيع الاهلين على البناء، وفاقًا لخرائط توضع نماذجها في دائرة رسمية خاصة، وثانيهما تأمين المواصلات من طرقات، وشكة تلفون، وادارات بريد وبرق، تسهل للمصطافين سبل الاتصال بمختلف القرى اللبنانية والبلدان المجاورة.

ومن هذه الامور التي تواجهها الحكومة قضية الفنادق. فستدرسها درسًا مشبعًا، حتى اذا توفرت للحكومة هذه الدروس كلها في اقرب وقت ممكن، تقدمت الى مجلسكم الكريم بالقوانين اللازمة، وهي واثقة كل الثقة من ان المجلس، والامة من ورائه، لا يتأخران عن القيام ببعض التضحيات المثمرة التي يتطلبها انهاض وطننا في الميدان الاقتصادي الفسيح.

٤ ـ التجارة والصناعة.

ستنشىء الحكومة في القريب العاجل، دون الالتجاء الى موظفين جدد دائرة تلحق بدوائر الاقتصاد، يؤخذ موظفوها من مختلف دوائر الدولة، تكون مهمتها السعي لايجاد اسواق عالمية لمنتوجاتنا الوطنية، والاهتمام بكل ما له علاقة بتجارة لبنان.

والحكومة تعتقد انه لا بد، بعد تصديق المعاهدة، وحصول لبنان على استقلاله، من اعادة النظر وفقًا لمعاهدة التحالف والصداقة بيننا وبين الدولة الكريمة فرنسا، في علاقات لبنان التجارية مع البلدان الاجنبية المجاورة منها والبعيدة، وتأمين مصلحته الكاملة في التبادل التجاري مع هذه البلدان. فلبنان كما تعلمون، في تبادله التجاري مدين للخارج، ولكن لديه من منتوجاته ما

يمكنه من تسديد جزء من هذا الدين، ان لم يكن كله. ولكن هذا العمل لا يمكن تحقيقه ان لم تضطلع به دائرة خاصة، تعنى بتتبع سير الاسواق على ضوء الاحصاءات، ومعرفة رواج منتوجاتنا الوطنية في سوق دون اخرى. والحكومة تعتقد انه يمكن تحسين التبادل التجاري بيننا وبين البلدان الاجنبية بالاتفاقات والمعاهدات التجارية الدولية.

وقد لاحظت الحكومة، عندما شرعت بدرس هذه القضية الخطيرة، ان الاحصاءات مفقودة في دوائر الدولة كافة، في حين ان الاحصاءات هي التي تعتمد عليها في درس القضايا المتشبعة ولا سيما الاقتصاد منها، لذلك عزمت الحكومة على انشاء قلم للاحصاء، تنحصر مهمته في جمع المعلومات الفنية الضرورية، وترتيبها وفاقًا لاحدث الطرق، حتى ترجع الحكومة اليها في مسائلها الاقتصادية، فتبني اعمالها على اساس علمي صحيح.

وسيؤخذ موظفو هذا القلم من ملاك الموظفين الحاليين. وستجتهد الحكومة في ان لا يكلف انشاؤه الخزينة شيئًا.

٥ ـ الزراعة.

ان سياسة الحكومة الزراعية، وهي الجزء الاهم من سياستها الاقتصادية العامة، تستهدف غاية اساسية هي تحقيق مشروع يسري تنفيذه على عدة سنوات، من شأنه ان يؤمن للبنان الاستغناء عن الخارج في بعض منتوجاته، وذلك بتشجيع زراعتها، واكثار المساحات التي تخصص لها في ارض لبنان الصالحة لذلك، والوصول بالبلد اللبناني رويدًا رويدًا الى درجة لا تقتصر على تأمين حاجاته وحسب، بل تمكنه من اصدار ما يفيض عن حاجاته الى الخارج من بعض منتوجاته الوطنية.

وقد كانت الحكومة عازمة على ان تتقدم الى مجلسكم بمشروع زراعي واف، ولو كلفها بعض التضحيات، تطلبها من المجلس الكريم. ولكن الحكومة لم تجد في دوائرها المختصة درسًا فنيًا دقيقًا ينير سبيلها، ويصح الاعتماد عليه، لذلك آثرت التمهل قليلا.

ان هذه القضايا الاقتصادية التي عرضناها على حضراتكم الآن، ولم نستطع ان نعطي عنها الا لمحة عامة تشمل خطوطها الكبرى، ولا تتعلق بتفاصيلها، ستتألف منها مجموعة مشاريع بعيدة المدى لا نرى بدًا من التريث قليلا في تحضيرها وتقديمها اليكم بعد ان تكتمل للامر عدته.

٦ ـ القضاء.

ان الحكومة عازمة على ان تجري في دوائر القضاء الاصلاحات التي تؤمن للقضاة الاستقلال المطلوب في الرأي والضمانة العلمية والخلقية. وهي حريصة على ان يصل المتقاضون الى حقوقهم باقصى ما يمكن من السرعة والمعاملات المختصرة.

٧ ـ العمال.

وستشرع الحكومة حالا في وضع تشريع للعمال يوفر لهم بعض الضمانات المادية والادبية. وانه ليزيدنا تشجيعًا على المضي في ذلك ما نراه من استعداد في هذا المجلس لمعالجة المشاكل الاجتماعية الجديدة المتعلقة بالعمال.

وستحيل الحكومة عليكم في مدة قريبة جدًا تشريع العمال هذا. كما انها اخذت بدرس الاقتراحات التي تقدمت من بعض حضرات النواب في هذا الموضوع.

وتعتقد الحكومة ان كل قانون يوضع للعمال يظل عديم الفائدة ان لم يراقب تنفيذه مراقبة شديدة. ولذلك ستنشىء وكالة للعمل تحدد صلاحياتها فيما بعد، وتكون في جملة مهامها تنفيذ النظم المتعلقة بالعمال، والاهتمام بشؤونهم، ومواجهة الحالة الناشئة عن تطورهم، بما تتطلبه من اهتمام وتدبير.

وبديهي ان الحكومة لن تلجأ في انشاء وكالة العمل الى موظفين جدد بل هي ستبذل الجهد لكي لا يحمل انشاؤها الخزانة اعباء جديدة.

ايها السادة.

اننا نعتمد في عملنا بعد الله، على ثقة المجلس الكريم، وتأييد الامة. واذا كان بياننا قد اقتصر على الامور التي وردت فيه، ولم يتعرض لشؤون التربية الوطنية، والاشغال العامة، والموظفين، والري، والتحريج وغيرها من المسائل التي لا يفوتنا شيء منها، فذلك رغبة منا في اطلاع المجلس الكريم على الامور التي اعتزمنا معالجتها حالا. وبديهي ان الحكومة تعنى بجميع مصالح الدولة ومرافق البلاد كبيرها وصغيرها، غير مهملة شيئًا منها. وهي واثقة من ان تعاون الحكومة والمجلس كفيل بان يمهد امامنا جميع العقبات.

والحكومة والمجلس كلاهما شاعر بالعطف والمعاونة الصحيحة اللتين يلقيانهما دائمًا عند الدولة الكريمة الحليفة فرنسا، وعند ممثليها الكرام فيما بيننا. والامة الفرنسية الكريمة التي حملت مشعال الحرية والنور الى الشعوب كافة، خصت منذ القدم هذا البلد اللبناني باهتمامها وعطفها.

تصديق المعاهدة.

والحكومة تنتهز هذه المناسبة لتعلن المجلس الكريم انها تطالب بابرام المعاهدة اللبنانية. وهي تعتقد انه ليس امام معاهدتنا شيء من العقبات يحول دون ابرامها، فلا خلاف في وجهات النظر بيننا وبين الدولة الحليفة فرنسا. وانما يسود علاقاتنا، سواء في المعاهدة او خارجها، جو من الود والثقة المتبادلة والاخلاص الذي لا تشوبه شائبة.

اننا نعتبر هذا البيان غير كامل اذا لم نختمه بكلمة نتوجه فيها الى الامة الكريمة. يمليها علينا الواجب والاخلاص.

لقد قامت هذه الحكومة في ظروف عصيبة من ازمة اقتصادية، وصعوبات عالمية يصيبنا رشاش منها، وجو بالتشاؤم مليء، واضطلعت باعباء الحكم وهي شاعرة بذلك كله شعورها بان في راس واجباتها القاء الطمأنينة في النفوس، وتمكين ثقة الافراد بالحاكمين.

فلتثق الامة الكريمة بشطريها المهاجر والمقيم. وليثق الشباب اللبناني، وهو دعامة الوطن الكبرى ورجاؤه، اننا في كراسي الحكم باذلون الجهد للعمل الطيب المنتج، عاملون على الخدمة العامة بما اوتينا من عزم وشباب وايمان.

هذا هو بياننا يا سادة وعلى اساسه نطلب منكم ان تمنحونا الثقة.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٥ صوتًا وحجبها ٢ وامتنع الرئيس.

استقالت حكومته في ٢٢ ك٢ ١٩٣٩ على أثر استقالة وزيرين هما: صبري حماده وحميد فرنجيه.

قدم الرئيس اليافي استقالة حكومته ولم ينشر كتاب الاستقالة.

من ٢٢ ك٢ ١٩٣٩ الى ٢١ ايلول ١٩٣٩ اعيد تعيينه رئيسًا للوزارة ووزيرًا للعدلية (مرسوم رقم ٣٧٦٥).

وفي جلسة ٢٤ ك٢ تلا الرئيس القديم الجديد بيان حكومته.

بيان الوزارة.

إن الوزارة الماثلة أمام مجلسكم اليوم تتوجه إلى جميع اللبنانيين بفكرة الاتحاد، لا بفكرة الانقسام، وهي ليست كما أراد بعضهم أن يصورها، وزارة حزبية، لأنها لا تريد أن تكون، ولن تكون، وزارة خصام ونضال.

واذا لم تكن جميع كتل المجلس ممثلة في هذه الوزارة، فليس سبب ذلك أنه حيل بينها وبين هذا التمثيل. ونحن مع أسفنا لحرماننا من معاونة جميع العناصر التي كنا نرغب في اشتراكها، لم نرَ بدًا من النهوض بالواجب الملقى على عاتقنا، فجاءت الوزارة تضم كتلتي المجلس اللتين تؤلفان اكثرية ممثلي الأمة.

إن حكومتنا حكومة قومية قبل كل شيء، وهي لا هدف لها إلا خدمة مصلحة الأمة، وتوطيد النظام وتحقيق العدالة للجميع، وصيانة الحريات العامة في احترام سلطات الدولة والقوانين، لذلك فهي تعتنق أساليب العمل والمبادىء التي اشتمل عليها بيان الحكومة السابقة، وستعنى بتطبيق المنهاج الذي أقره

مجلسكم الموقر بإجماع الآراء، وهي تأمل أن تنال اليوم على البرنامج نفسه، هذه الثقة التي منحتموها بالأمس.

ليس في السياسة العامة ما يختلف عليه اللبنانيون. فاستقلال لبنان، وصيانة حدوده، وتوطيد السلام فيه، كل ذلك يقوم على وطنية اللبنانيين، وعلى الصداقة التاريخية التي تربطنا بفرنسا، والتحالف القائم بموجب المعاهدة بيننا وبينها.

ولقد كان الوطنيون اللبنانيون في جميع عهود التاريخ، وما زالوا متفقين على أن هذه الأسس هي شرط كياننا القومي، وليس لنا أن نزيد عليه في هذا الأمر، بل يكفينا أن نعلن استمرار هذه التقاليد العريقة القائمة على صداقة واخلاص لا تشوبهما شائبة، والتي عاش بها لبنان حتى اليوم، وسيعيش أبد الدهر.

ان الحكومة الحاضرة، بالاستناد إلى برنامج الحكومة السابقة، تتابع عملها لانعاش البلاد، وتنظيم اقتصادياتها في نطاق هذه السياسة التي وضعتها نصب عينيها، وفي اتفاق تام مع ممثلي فرنسا فيما بيننا، وهي ستعنى بتنظيم موارد البلاد الطبيعية، وتشجيع الجهود التي يبذلها الأفراد في هذا السبيل، واتمام التجهيز الصناعي في البلاد. وهي ستشرع حالاً في انشاء مؤسسة لاقراض المزارعين والصناعيين، وستسرع في تنفيذ المشاريع المائية التي ما تزال قيد الدرس. وكذلك ستوجه الحكومة عنايتها، بالاتفاق مع ممثلي الدولة الفرنسية الكريمة، لتعديل بعض التعرفات والاتفاقات الدولية، لتنشيط تجارتنا مع الخارج، سواء بتوسيع أسواقنا المعروفة اليوم، أو بفتح أسواق جديدة لم تعرفها تجارة لبنان حتى الآن.

ولكي نتمكن من الانصراف إلى هذا العمل، ووضع تشريع اجتماعي عام يكون أساسًا للنهضة الاقتصادية في لبنان، ترجو الحكومة من المجلس الكريم تعجيل درس موازنة الواردات والاقتراع عليها.

ايها السادة.

في هذا الظرف الخطير الذي تجتازه الدول كافة، والذي تواجه فيه جميع الأمم مشكلة مخيفة تتعلق بكيانها من أساسه، يهم الحكومة أن تختم بيانها هذا

بكلمة مخلصة تتوجه بها الى الأمة داعية جميع اللبنانيين إلى الاتحاد. فقد آن أن نضع حدًا للانقسام الذي لا يجدي، والاختلاف الذي لا يجر وراءه إلاّ الأضرار. إننا نطلب إلى جميع اللبنانيين أن يلتفُّوا حول مثل أعلى واحد، وأن يوحدوا جهودهم ومواهبهم وحيويتهم كلها، لينشئوا ويصونوا في هذه الأيام الصعبة التي يجتازها العالم، وطنًا متحدًا قويًا تسوده السعادة والازدهار.

وعلى هذه الأسس نطلب الثقة من مجلسكم الكريم. نالت الحكومة الثقة ب ٣٣ صوتًا ضد ٢١ وامتناع ٢.

في ٢١ ايلول ١٩٣٩ حل مجلس النواب، وأُوقف الدستور، وانتهت ولاية حكومة الرئيس اليافي.

١٩٤٣ - ترشح في بيروت فاز ونال ٥٧٩٥ صوتًا من اصل ١١٤٢٩ مقترعًا(٥).

في ٢٨ ك٢ ١٩٤٣ وفي ٢١ آذار ١٩٤٤ وفي ٢٠ آذار ١٩٤٥ وفي ١٩ آذار ١٩٤٦ انتخب رئيسًا للجنة الادارة والعدل، وعضوًا في اللجنة المالية(٤).

في ١٤ ك١ ١٩٤٦ عيّن وزيرًا للعدلية في حكومة الرئيس سعدي المنلا (مرسوم رقم ٧٦٨٦ وكلف وزارة المالية (مرسوم رقم ٧٦٨٧).

في ٢٩ أيار ١٩٤٧ كلف وزارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية (مرسوم رقم ٩١٢٨).

١٩٤٧ - ترشح على اللائحة الرسمية فاز ونال ١٧٨٤٧ صوتًا من اصل ٢١٥٩٩ مقترعًا(٦).

في كل دورات هذا العقد انتخب رئيسًا للجنة الخارجية وعضوًا في اللجنة المالية(٤).

١٩٥١ - ترشح على لائحة ائتلافية فاز ونال ١٤٦٢٩ صوتًا من اصل ٢١٩٨٨ مقترعًا(٧).

من ٨ حزيران ١٩٥١ الى ٩ شباط ١٩٥٢ عيِّن رئيسًا للوزارة ووزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٥٢٦٠).

في جلسة ١٩ حزيران تلا رئيس الحكومة البيان الوزاري هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

في مستهل هذه المرحلة الجديدة من حياة الامة اللبنانية، يطيب لي ان احيي في هذا المجلس الكريم ممثلي الشعب على اختلاف مشاربهم واحزابهم، منوهًا بالثقة التي محضهم اياها الناخبون، وبالامال الكبار التي تعلقها عليهم البلاد.

ويطيب لي ايضًا ان اوجه الشكر والتقدير الى الحكومة التي اضطلعت بمسؤوليات الحكم في فترة الانتخابات النيابية، وبصورة خاصة الى رئيسها دولة السيد حسين العويني. فلقد قامت تلك الحكومة بواجبها على الوجه الاكمل، فصانت الامن، وضمنت الحريات بتجرد وحياد، اقرَّ بها البعيد والقريب.

لقد اولالني فخامة رئيس البلاد، بعد استشارتكم شرف رئاسة الحكومة، فقبلت المهمة شاكرًا له هذه الثقة الغالية، متكلاً على الله وعلى معونتكم ومعونة زملائي في الحكومة.

وها ان حكومتنا، وهي منبثقة عنكم، تتقدم منكم عارضة ما ستنهج وتنوي من عمل، آملة منكم التأييد، لتنصرف الى التنفيذ، قادرة تبعاتها حق قدرها، عارفة امكاناتها ملء المعرفة.

ان هذا البيان يخرج على التقليد. فهو لن يحوي الكثير من الامال والاماني والوعود، ولن يذكر ما هو بديهي من موجبات الحكم فينظمها في عقد واحد على ما بينها من تفاوت في الخطورة، واولوية في الاهتمام، بل انه يقتصر على ما نعتقد نحن اننا قادرون على تحقيقه، متبعين تجاهكم وتجاه الامة التي تمثلون سبيل الصراحة التامة.

ان ادوار هذا البلد العزيز ليست مجهولة منا، ولا هي مقصورة عليه دون سواه، وان حاجاته في مستقر نفوسنا. واذا نحن آلينا ان نعالج هذه الادواء، وان نسعى الى تحقيق تلك الحاجات، فاننا لا ندعي العصمة في العمل. ونعلم ان ليس في يدنا عصًا سحرية تصير بها الامور في ليلة وضحاها الى ما نشتهي، وتشتهون، ولا نزعم ان عهدنا في الحكم سيشفي البلد من جميع ادوائه، ويلبي حاجاته كلها، الا اننا نقطع لكم على انفسنا عهدًا باننا في مجال الحكم سنحيط عملنا بسياج من العزيمة والادارة الحسنة الصادقة، ونجعل عهدنا فيه عهد امن وطمأنينة، وانشاء وتعمير، يسيطر فيه الاحترام الكامل للانظمة والقوانين.

نحن اذ نبين لكم، ايها السادة، ما اعتزمنا القيام به اذا اوليتمونا ثقتكم، لن نتوقف طويلاً عند وضع البلاد السياسي العام، ومجرى سياستها الخارجية، فحكومتنا مؤمنة ايمانًا وطيدًا بضرورة الحفاظ على الميثاق الوطني القائم على استقلال لبنان وسيادته التامين، وبالفائدة التي يجنيها من خروجه الى الحياة الدولية الفسيحة مثمرًا في شتى الميادين تفرضه عليها ضرورات الحياة، ومؤمنة ايضًا بالتعاون الدولي، واستمرار العمل فيه ضمن منظمة الامم المتحدة مع جميع الدول المحبة للسلام.

وفي هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها العالم لن تغفل الحكومة عن كل ما من شأنه تأمين سلامة البلاد في نطاق السلامة العامة.

وان لبنان، اذ يشعر بانه ساهم مساهمة فعالة في حقل التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، سواء في نطاق المؤسسة الدولية او في علاقاته الخاصة مع الدول الاخرى، بما تربطه من اتفاقات، سيواصل السير على هذه الخطة مراقبًا تطور القضايا العالمية الكبرى باشد ما يستطيع من يقظة وحذر.

وستباشر الحكومة بالتعاون مع سائر الدول العربية على تأييد قضية فلسطين، وتقديم ما تستطيع من المعونة لابنائها، توصلاً لحل عادل يتيح لهم ان يتمتعوا بحقوقهم في ظل سلام وطيد، وكرامة موفورة.

وان الحكومة اذ تعلن رغبتها الاكيدة في رعاية مصالح اللبنانين كافة في الداخل، كما في الخارج تتوجه الى اللبنانين وراء البحار بتحيتها الحارة، معربة

لهم عن اخلاصها الاكيد الدائم، وعزمها على العمل لتوثيق العلاقات التي تربطهم بوطنهم لبنان.

اما في الداخل، فليست الصعوبات التي سوف نلقاها، ولا المشاكل التي سندعى الى معالجتها بخفيَّة علينا. ولسنا نغالي اذا قلنا لكم ان اهتمامنا وتفكيرنا اليوم ينصرف انصرافًا كليًا، وقبل اي شيء آخر، الى معالجة الحالة الاقتصادية.

واذا كانت بعض اسباب هذه الحالة تعود الى ارتباك الاحوال العالمية، فمن الثابت ايضًا ان فقدان التوجيه هو بين الاسباب الرئيسية التي ساهمت الى حد كبير في تعقد الامور.

ويمكننا ان نوجز سياسة الحكومة من هذه الوجهة، بكلمتين: العمل والانتاج. واننا نعني بذلك الانتاج في جميع الحقول، في الصناعة والزراعة، والسياحة والاصطياف، والتجارة والخدمات وغيرها. ويلفت نظرنا طبعًا، في هذا الباب قضية البطالة التي تشكو منها البلاد. فسياسة الانتاج والعمل هذه التي سنتبعها كفيلة باذن الله، بمداواة هذا الداء الى حد بعيد.

ففي الصناعة تهدف سياستنا الى تنشيط وتمكين الصناعات الوطنية القابلة للحياة من تذليل الصعوبات التي تعوق نموها، بحمايتها من المنافسة الاجنبية دون اضرار بمصلحة المستهلك، وتسهيل استيراد ما تحتاجه من مواد اولية، وتخفيف تكاليف الانتاج.

وامّا الزراعة، وهي احدى دعامات الاقتصاد اللبناني الكبرى، فمن بديهات الامور ان توليها الحكومة عناية خاصة، فتحث على الاسراع في تنفيذ مشاريع الري، وتوليد الكهرباء لتوسيع نطاق المساحات المزروعة.

وتعمد الى مساعدة الفلاح بصورة فعالة على تحسين الانتاج الزراعي، والحيواني وتوزيع النصوب عليه بالمجّان، وخلق الجمعيات التعاونية ومدّه بالقروض والمواد.

وقد اعتمدت الحكومة، والدولة تملك اراضي جرداء في الجبال تبلغ مساحتها نحوًا من ٨٠٠،٠٠٠ دونم تقريبًا، ان توزع هذه الاراضي على

الفلاحين، بغية تحريجها واستثمارها، بشروط قريبة المنال تحدد بنظام خاص. وكذلك فانها ستبيع من صغار الفلاحين بعض اراضي الدولة الزراعية باثمان معتدلة، وباقساط بعيدة الاجل.

وفي نيتها ايضًا، استجابة لضرورات المصلحة الوطنية، الغاء مديرية التموين، والاستعاضة عنها بمكتب وطني للقمح، يعمل على تأمين حاجة البلاد من هذه المادة الاساسية في جميع الظروف والاحوال.

وان الحكومة مع علمها التام بان المصلحة اللبنانية تقضي باعتماد الحرية في الاتجار الى ابعد مدى، ترى سياستها في الانتاج والعمل تستدعي اتخاذ بعض التدابير للتخفيف من عجز الموازين التجارية والحسابية، على ان تقترن هذه التدابير بالحكمة والاعتدال، وتستدعي ايضًا ايجاد اسواق للتصريف، بعقد معاهدات تجارية تؤول الى التصدير والتبادل لما فيه مصلحة لبنان.

ولا مندوحة في معرض الكلام عن الحالة الاقتصادية، من الاشارة الى القلق المستحوذ على الاوساط الاقتصادية من جراء العلاقات بيننا وبين الشقيقة سوريا. وانتم تعلمون ولا ريب، ان الحكومة السابقة كانت قد قطعت شوطًا بعيدًا في سبيل التفاهم مع الحكومة السورية على اسس تعاقدية، تخرج الفريقين من الحالة الصعبة التي وجدت فيها اقتصادياتهما. ولم تدخر الحكومة اللبنانية وسعًا للوصول الى حل ثابت. ولكن قامت في الساعات الاخيرة عقبات حالت دون الاتفاق. بيد ان حكومتنا ستظل حريصة على السير في طريق تحقيق هذا الاتفاق الذي تحتمه مصلحة البلدين، مواصلة في الوقت نفسه سعيها لتنظيم اقتصاديات البلاد على اسس وطنية سليمة.

ويسأل البعض في هذه الاونة عن حالة الدولة المالية، ويحيطون اسئلتهم بهمس يخلق قلقًا في النفوس. فمن واجب الحكومة ان تصارحكم منذ الان بالحقيقة عن هذه الحالة، فتؤكد لكم انه رغم الانفاق خلال السنوات الماضية على تحقيق مشاريع ضخمة اتت، او سوف تأتي على البلاد بنفع عميم، واستنفدت احتياطي الخزينة، فان حالة الدولة المالية سليمة ولا تدعو الى اثارة اي خوف في نفوسكم، وسنأتيكم ضمن المهلة الدستورية بمشروع الموازنة

للعام المقبل، مؤكدين لكم سلفًا ان كفتيها موازيتان، وان الدولة لن تحتاج الى عقد قروض لتغطية نفقاتها العادية.

لكننا لا نكتمكم رأينا وما نزمع ان نفعله في هذا الصعيد. فنحن نرى من اولى واجبات الحكومة ان تبدأ منذ الان في تكوين احتياطي جديد يقينا غائلة كل طارىء. وما السبيل الى ذلك الا في اتباع سياسة توفير لم يعد منها مناص، وتطبيقها حالاً على ما تتضمنه الموازنة من اعتمادات لنفقات غير مجدية. وبذلك تتحقق غاية اخرى، هي من دعائم السياسة الاقتصادية التي اشرنا اليها، الا وهي متابعة تنفيذ المشاريع المجدية المثمرة.

لكن لهذه السياسة المالية مستلزمات اخرى لا تستطيع الحكومة توفيرها كلها الا بمعونة مجلسكم الكريم، ومنها الاسراع في اقرار مشاريع القوانين، بتعديل الضريبة على الاراضي، وبنظام الرسوم على التركات المنقولة، ورسوم الانتفاع، والشرفية من الاشغال المائية. وبذلك تجيبون الرأي العام الى رغبته في توفير العدل الاجتماعي، عن طريق زيادة واردات الدولة من الضرائب المباشرة ـ ومنها ايضًا اقرار مشروع قانون ملاكات الموظفين بعد تعديل الجداول الملحقة به لتنصرف الحكومة الى ترتيب شؤون عمال الدولة الذين تستنفد رواتبهم جزءًا كبيرًا من الاعتمادات السنوية.

ومن الطبيعي، ونحن نحدثكم عن سياستنا المالية، ان نوفر لكم في المستقبل سبيل مراقبتها مراقبة فعالة وسهلة. وانه ليسرنا ان نعلن لكم اننا قررنا اخضاع جميع الموزانات الخاصة كالتموين واليانصيب الى رقابتكم ودمجها، مع موازنة التلفون والسياحة والاصطياف في الميزانية العامة. كما اننا سنعمد فورًا الى تشكيل ديوان المحاسبة كي يبدأ عمله، ويطبق القانون الذي اقره المجلس السابق. وسنضع موضع الدرس ايضًا تعديل نظام التقاعد للموظفين، على اسس حديثة جديدة، تكفل مصلحتهم ومصلحة الخزينة في آن واحد.

والى جانب العناية بمرافق الامة المادية، لن تغفل الحكومة امر المحافظة على سلامة الامة الجسدية والعقلية، والخلقية والاجتماعية.

ففي الحقل الصحي، ستقوم الحكومة بتنفيذ البرامج الموضوعة بتوفير اسباب الوقاية والعلاج. وستعنى بالاطفال، وترعى شؤونهم الصحية رعاية خاصة.

اما الوقاية، فستهتم الحكومة بها، وذلك بمراقبة تطبيق القوانين بواسطة البلديات والمفارز الصحية. واما العلاج، فانها ستقوم بانجاز ما بوشر به من مستشفيات وتجهيزه. واما الاطفال، فستنشىء مركزًا لرعاية الامومة والطفولة بمساعدة المنظمة الصحية العالمية ومنظمة رعاية الطفولة.

وفي حقل التعليم، ستسير الحكومة قدمًا في انشاء الجامعة اللبنانية، مبتدئة باعداد الفروع المتوفرة في الجامعتين القائمتين في العاصمة. كما انها تجد ضرورة ملحة في تنشيط المدارس الزراعية والصناعية والمهنية، وبالسعي الى توفير التعليم الابتدائي لكل الفتيان والفتيات في لبنان، اعتقادًا منها بان فروع التعليم الصناعي والزراعي تفتح مجالاً اوسع للعمل، ويكون لها اثرها الفعال في انماء اقتصاديات لبنان، وتعزيز الحياة الريفية والقرية اللبنانية. كما انها ستنصرف الى تطبيق مناهج التعليم بروح لبنانية، حسب مقتضيات المصلحة الوطنية والمصلحة التربوية.

ويسرها ان تعلمكم بانها تهيء نظامًا خاصًا لادخال التمرين العسكري في برامج المدارس، وتنفيذه على نطاق واسع. علَّ هذا التمرين يسد بعض الحاجة الى جيش قوي نتوق جميعًا الى وجوده، على ان لا تمنعنا ضخامة النفقات عن تعزيزه، وبصورة خاصة في التسلح الحديث والطيران العسكري.

وفي حقل الاجتماع، ستقوم الحكومة فورًا بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية المحدثة، تنظيمًا عصريًا يتفق وحاجات البلاد. كما انها ستبعث الى مجلسكم الكريم بمشروع جديد للضمان الاجتماعي والصحي، يبنى على اسس تجعله سهل التنفيذ، بالنسبة لاوضاع البلاد الاجتماعية ولإمكاناتها المالية. وستوفر ما امكنها مساكن العمال، ورعايتهم من الطوارىء والامراض. والحكومة اذ تعلن عن عزمها على تنظيم هذه الوزارة، لن تألو جهدًا في ان تشعر العامل اللبناني الذي على اكتافه وسواعده تقوم النهضة الاقتصادية

المرجوة. انه عضو ذو اثر فعال في المجتمع، وان توفير العمل والسعادة له ولذويه واجب على الحكومة، وامانة في عنق الامة، من الحيف ان لا تقوم بوفائها.

اما في الحقل الخلقي، فان الحكومة ستستمر على مكافحة المخدرات عمومًا، واخصها تلك التي شكت منها بعض الاقطار الشقيقة، واتلاف زراعتها بكل قوة وحزم وسرعة.

وستلح الحكومة في انجاز شبكة الهاتف الآلي، وزيادة خطوط للشبكة في القرى، وتعديل الرسوم الهاتفية تعديلاً يتناسب مع مقتضيات الوضع. كما انها ستبذل بالغ الجهد في تعزيز وسائل الدعاية، واعتماد الاساليب الصحيحة في نشر الحقائق واعطاء المعلومات.

وستحرص الحكومة بصورة خاصة على حرية النشر في حدود القانون. وستفتح صدرها رحبًا للصحافة النزيهة. وتتبنّى مشروع القانون المحال الى المجلس من الحكومة السابقة بشأن التوقيف الاحتياطي في جرائم المطبوعات. كما انها ستتقدم من مجلسكم الموقر بمشروع قانون آخر، معدل لبعض نصوص قانون المطبوعات، مما يتفق والحاجة الناشئة عن التجربة والاختبار.

ايها السادة.

اظنكم تشاطروننا الرأي ان تنفيذ مثل هذا البرنامج وتحقيقه، يقتضي قبل كل شيء، جوًا من الطمأنينة والنظام. ولذلك فالحكومة عاقدة النية على تأمين هذا النظام من اي عبث، مهما كانت الدواعي، وايًا كان المسببون، وهي في الوقت نفسه تؤمن للجميع الحريات الاساسية بعدل ودون ما تمييز.

فالعدل البعيد عن اي المؤثرات، سيكون موفورًا للجميع بضمانة استقلال القضاة، وتفتيش دائم، يتناول سلوك القاضي ومقدرته ونزاهته.

وستوضع اصول للمحاكمات تأتلف ونظام القاضي المنفرد، وتؤمن سرعة الانجاز، وتحرر القاضي والمتقاضين من بعض القيود الشكلية التي لا ضرورة لها، حتى لا يطغى الشكل على جوهر الحق.

كما ان سائر المقررات المتنائرة الموضوعة من قبل السلطة المنتدبة سابقًا، والتي لا تأتلف مع هذا العهد الاستقلالي، ستلغى ويستعاض عنها بتشريع يتولى اقراره مجلسكم الموقر.

وتلبية لرغبة ما فتيء الرأي العام وممثلوه يعبرون عنها في جميع المناسبات، فان حكومتنا ستضع مشروعًا بتعديل قانون الانتخاب على اساس الدائرة، كما سيتضمن مشروعنا تلبية رغبة اخرى اضحت ملحة ايضًا، وهي منح الحقوق السياسية للمرأة فتنتخِب وتُنتخَب. فيحذو لبنان في كل هذا حذو الدول الديموقراطية، ويقطع دليلاً آخر على انه في طليعة موكب الحضارة.

وستجري حكومتنا انتخاب المجالس البلدية في مواعيدها، وفي جميع انحاء الجمهورية. وستعرض عليكم تعديلاً لقانون البلديات يقضي باجراء الانتخابات ايضًا في مدينتي بيروت وطرابلس. فيمارس جميع اللبنانين بدون استثناء، حقوقهم. ويقيمون على اداراتهم الداخلية من يرون فيه الكفاءة والنزاهة الكافيين لتولي شؤونهم، وتدبير امورهم.

ولاجل تحقيق الانسجام بين جميع المشاريع التي تنويها حكومتنا من اقتصادية وادارية، لم يعد بد من اعادة النظر في التنظيم الاداري الحالي، الذي يعود وضعه الى ما قبل العهد الاستقلالي لسنوات، وابداله بتنظيم جديد على اساس اللامركزية القضائية النافذ حاليًا، والاصلاح الانتخابي المزمع اجراؤه، ويساهم في حركة انعاش القرى والارياف، ويخفف الضغط عن العاصمة وحواضر المدن الرئيسية.

كما ان الحكومة تنوي ان تدرس باقرب وقت، وان تجري تنقلات الموظفين التي يقضي بها حسن سير الادارة، وذلك بصورة مجردة لا تستهدف الا المصلحة العامة.

ايها الزملاء الكرام.

عبثًا تضع الحكومات المشاريع، وتعقد العزائم على تنفيذها. وعبثًا ينتظر الشعب منها تحقيق امانيه بالاصلاح ان لم يغمر البلاد، كما قلت، جو من

النظام والحرية والعدالة. اما الحرية والعدالة، فقد تعهدنا لكم وللشعب الذين تمثلون، بتأمينهما. وسنؤدي لكم الحساب عنها ساعة تشاؤون. ويبقى عليكم انتم وجميع افراد الشعب اللبناني واجب، وهذا الواجب هو مساعدتنا على حفظ النظام، والتقيد بالقوانين واحترام السلطة.

يجب على كل لبناني ان يفهم ان عليه في سبيل الخير والصالح العام ان يضحي ببعض من انانيته وببعض من شهواته.

يجب ان يكون شعارنا في هذه المرحلة الجديدة من حياتنا السياسية، العدل والحرية للجميع وفي ظل القانون.

يجب ان نأخذ من الماضي عبرة للحاضر والمستقبل. وان ننسى منه ما هو ضغينة، أو حقد، وما تركته المعركة الانتخابية الاخيرة من بعض الاثار غير المحمودة. ومن البديهي ان الذي يتوجب علينا المحافظة عليه قبل كل شيء، وبكل شيء هو هذا الوطن العزيز لبنان، وهذا الاستقلال الغالي على النفوس الذي يتطلب منا، من اجل خلوده على الزمن، وحدة وطنية كاملة في القلوب والاهداف.

لمثل هذا ادعوكم ايها الزملاء الكرام، وادعو جميع افراد الشعب اللبناني النبيل. فالحكومة، وهي منكم لا تستهدف سوى الخير لكم ولبلادكم. وستجد تلبيتكم نداءها هذا ومعاونتكم الصادقة لها خير مكافأة وجزاء.

ايها الزملاء الكرام.

على اساس هذا البيان الصادر من قلوب ملؤها الايمان، ونفوس يحدوها العزم المخلص لقضاء الواجب، نتقدم منكم طالبين ثقتكم الغالية لنتمكن بعون الله من القيام بالمهمة الموكولة الينا والله وراء القصد.

نالت الحكومة الثقة وحجبها ٢٠ نائبًا وامتنع نائب واحد.

في ١٠ ت ٢ ١٩٥١ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٦٦٣٨).

في ٩ شباط ١٩٥٢ قدم استقالة حكومته هذا نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم.

تفضلتم فخامتكم فأوليتموني شرف تأليف الحكومة أثر ظهور نتائج الانتخابات الأخيرة، فقبلت المهمة شاكرًا، معتمدًا على الله سبحانه وتعالى، وعلى تأييدكم، وثقة المجلس النيابي للقيام بالمهمة التي اضطلعت وزملائي بها.

وانصرفت الحكومة بعد نيلها الثقة من المجلس، إلى تحقيق برنامجها الوزاري، فحقَّقت في الفترة الأخيرة التي قضتها في الحكم القسم الأوفر منه، وبقي قسم كان في طريقه إلى المجلس، وآخر اقتضت الظروف او الدراسات ضرورة تأخيره. وظل التعاون مع المجلس وثيقًا حتى هذه الفترة الأخيرة التي لابسها بعض الغموض، واستمرت الحكومة في العمل رغبة منها في اقرار الموازنة العامة للدولة، وارتقاب الوصول بالمفاوضات الاقتصادية بين لبنان والشقيقة سوريا إلى نتيجة حاسمة.

أما اليوم، وقد أقرت الموازنة، وانتهت المفاوضات الاقتصادية والمالية إلى اتفاق بين الحكومتين، فقد رأيت وزملائي أن نفسح المجال لغيرنا للقيام بتبعات الحكم. واذا كنتُ، يا صاحب الفخامة، والحكومة التي أتشرف برئاستها لم نواجه المجلس، فلأننا نعتقد أن وحدة الصفوف والقلوب تقضي علينا بمثل هذا الموقف، في فترة تتطلب مثل هذه الوحدة لمجابهة الكثير من المصاعب الداخلية القائمة، والمشاكل الخارجية التي قد تنتظرنا. واننا، اذ نغادر كرسي الحكم، نشعر بأننا قمنا بما يمليه علينا الواجب الوطني نحو بلادنا بقدر ما فسحت لنا الظروف الصعبة سبيل العمل.

واذا كان الاصلاح الذي اردناه من صميم قلوبنا، وعملنا له بكل قوانا لم يتحقق كاملاً، كما يرغب وينتظره منا، على حق، جميع المخلصين من المواطنين، بسبب بعض العقبات التي اعترضته، والتي بذلتم فخامتكم جهدًا كبيرًا لتذليلها، فإننا نتمنى للحكومة المقبلة ان توفق الى العمل له في اجواء اكثر ملاءمة.

لهذا فاني اتشرف بأن أرفع لفخامتكم استقالتي واستقالة زملائي من الحكم، منتهزًا هذه الفرصة لكي اعرب لكم عن شكرنا الخالص للمعونة والتأييد اللذين كنا نلقاهما منكم، وللنصائح الثمينة التي استمررتم في اسدائها الينا، داعيًا المولى تعالى ان يحفظكم للبنان، وان يوفقنا دومًا الى ما فيه خير البلاد وصالح العباد سيدي.

عبد الله اليافي

في ١٨ آذار ١٩٥٢ وفي ١٧ آذار ١٩٥٣ انتخب عضوًا في لجنة الادارة والعدل(٤).

١٩٥٣ ـ قسم قانون الانتخاب الاخير مدينة بيروت خمس دوائر. ترشح هو عن الدائرة الثالثة. فاز ونال ٤٦٩٩ صوتًا من اصل ٩١٣٨ مقترعًا(٨).

من ١٦ آب ١٩٥٣ الى اول آذار ١٩٥٤ عيّن رئيسًا للوزارة ووزيرًا للداخلية والدفاع (مرسوم رقم ٢٥١٠) في ٤ أيلول ١٩٥٣ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٢٥٧٢).

في ١٦ آب ١٩٥٣ عيّن رئيسًا للحكومة ووزيرًا للداخلية «مرسوم رقم ٢٥١١».

البيان الوزراي.

وفي ٣ ايلول اعلن بيان حكومته هذا نصه:

حضرات النواب المحترمين.

تقضي التقاليد الدستورية بان تتقدم الحكومة الى المجلس ببيان تضمنه الخطوط الرئيسية الكبرى للسياسة التي تعتزم نهجها. وقد تمشت الحكومات اللبنانية، وما تزال على هذه التقاليد. فكانت تتقدم ببيانات تزخر بالمشاريع المثمرة التي من شأنها ان تسير بالبلاد شوطًا بعيدًا في مراقي التقدم والازدهار، وان توفر للشعب اسباب الرخاء والطمأنينة.

وهذه البيانات بما فيها من روعة وبلاغه. وبما تنطوي عليه من رغبة اكيدة في العمل، هي في نظر الشعب ونوابه، من نسيج واحد، تتشابه معنى ومبنى. واذا كان للشعب ونوابه عذر في هذا الرأي، فمن واجبنا الجهر بأننا في بلد قد يكون من حسن حظه انه لم تقم فيه حتى الآن ـ ونموه السياسي لم ينضج ويبلغ مداه بعد ـ آراء ونظريات سياسية واقتصادية متباينة تمزق وحدة ابنائه شيعًا وجماعات. لذلك كان من الطبيعي ان تتشابه برامج الحكومات، وان لا يأتي من جديد في بعضها الا الشيء الذي تستلزمه مقتضيات الحال.

على ان البيانات، اذا تشابهت من حيث المرامي والغايات، فانها تختلف دون ريب في تطبيقها وفي قدرة الحكومة، القائلة بها، على تنفيذها. وقد رأينا نحن ان نكون متواضعين في هذا المعنى، فأتينا بهذا البيان، وكلنا امل اننا بفضل معونتكم وثقتكم سوف نقوم بتنفيذ ما تعهدنا به، اذا توافرت لنا الاوقات الفسيحة، والاجواء الهادئة اللازمة لذلك.

ولا بد لنا من الاشارة ـ قبل الكلام عن البيان ـ الى اننا عند استلامنا زمام الحكم واجهتنا ازمة معلومة لديكم في الاسواق التجارية، اضطررنا الى التفرغ لمعالجتها. ونرى من واجبنا احاطتكم علمًا بما تم في شأنها. فقد درسنا هذه الازمة درسًا وافيًا مع اصحاب الاختصاص. وكانت نتيجة الدرس ان الحالة المالية في لبنان تبدو بصورة عامة سليمة ومطمئنة، وان الازمة المنوه بها ازمة عابرة تعود اسبابها الى عوامل عالمية ومحلية طارئة. وقد اسفرت الاجتماعات التي عقدت مع مديري المصارف لمعالجة هذه الحالة، عن اعلان هؤلاء استعداد مصارفهم لتقديم التسهيلات اللازمة لكل تاجر او صناعي يتبين من دفاتره ان اسباب عجزه ليست ناجمة عن تبذير او اهمال او تلاعب، بل عن ظروف اضطرارية قاهرة. وعلى ضوء ما تقدم، اوعزت الحكومة الى النيابات العامة بالتشديد في ملاحقة كل شخص يثبت عليه التلاعب او سوء النية.

حضرات النواب.

هذه مقدمة موجزة للبيان الوزاري، ننتقل بعدها الى التحدث اليكم عن الاقتصاد اللبناني، وعن التدابير التي ستتخذها الحكومة في الحاضر لتنظيم هذا الاقتصاد.

ان الحالة الاقتصادية اجمالاً لا تدعو الى القلق والتشاؤم. فالعجز الكبير البارز في ميزان لبنان التجاري، تغطيه على ما يبدو مداخيل يعبر عنها باسم المداخيل غير المنظورة. والليرة اللبنانية محتفظة بقيمتها تجاه العملات الاجنبية، مع ميل الى الارتفاع. وقد بلغت تغطية النقد اللبناني بالذهب ما يزيد على الخمسين بالمئة.

ويطيب لنا ونحن نتكلم عن المداخيل غير المنظورة، ان نشير الى ان قسمًا من هذه المداخيل يرد علينا من اخواننا المغتربين الذين كانوا ولم يزالوا يساهمون بقسط وافر في انعاش لبنان وازدهاره.

والحكومة، وهي الفخورة بما اظهر المغتربون من عبقرية، وبما بذلوا من جهود موفقة لكسب المكانة التجارية والادبية الممتازة التي يتمتعون بها في مهاجرهم، ترسل اليهم تحية التقدير والاعجاب، وتدعوهم للعودة الى الوطن للمساهمة مع ابنائه في انشاء المشاريع العمرانية والاقتصادية، التي تفتقر الى نشاطهم وذكائهم وثرواتهم.

ولكن هذه الحالة المطمئنة لا يجب ان تحملنا على اغفال بعض النواحي الاخرى التي تستدعي من الحكومة العناية والدرس، والناتجة عن سؤ التوازن العام الذي اشرنا اليه في الاقتصاد اللبناني. فالحكومة تعلم ان هنالك بطالة متفشية تدعو الى المزيد من الاهتمام بها، وتعلم ايضًا ان كسادًا بات يهدد التجارة اللبنانية، وان هنالك صناعة وطنية من الواجب عليها العمل لحمايتها وتنشيطها. وان الزراعة تشكل موردًا رئيسيًا من موارد البلاد.

اما البطالة، فمعالجتها تأتي على نطاق واسع بطبيعة ما اعتزمت الحكومة القيام به من مشاريع عمرانية وانشائية سيأتي بيانها فيما بعد. واما الصناعة فأن الحكومة تعلم كما قلت، ما يلاقي الصناعيون من المصاعب. وهي عازمة على تذليلها بدعم جهود الصناعيين في انماء صناعتهم، وتعزيز انتاجهم لتأمين استخدام اكبر عدد ممكن من العمال، وهي في سبيل ذلك قد اعتزمت:

ـ الحد، عن طريق رفع التعرفة الجمركية، من استيراد البضائع التي تنتج الصناعة اللبنانية مثيلها بكميات كافية وجيدة، مع منع ارتفاع اسعار البضائع

المنتجة لحماية المستهلك من الاحتكار والربح غير المشروع، ومراعاة مركز لبنان كبلد للسياحة والاصطياف.

عدم السماح باستيراد الالات الصناعية التي لها مماثل في لبنان الا باجازة تعطى على ضوء الحاجة الوطنية، بعد التثبت من انها تنتج كميات كافية لسد حاجات البلاد على الاقل.

ـ اعفاء جميع المواد الاولية والالات والقطع المعدة للصناعة والزراعة من الرسوم الجمركية، وتخفيض الرسوم الاخرى المفروضة عليها.

ـ اخضاع المواد والاصناف النصف مشغولة، او غير المركبة لرسم وسط لتشغيل الصناعة واليد العاملة، وذلك بعد درس كل صنف على حدة.

اخضاع المواد والاصناف المشغولة بكاملها، لا سيما تلك التي يمكن صنعها او شغلها في لبنان، لرسم مرتفع بعد درس كل صنف على حدة.

ـ رفع التعرفات الجمركية على الكماليات، واخضاعها لرسوم مرتفعة تستفيد منها الخزينة، بغية الزيادة في تمويلِ المشاريع الانشائية. وتوزيع الضرائب بصورة اقرب الى العدل. وهي فضلاً عن ذلك تدرس امكان اعادة النظر في اسعار الطاقة الكهربائية المستعملة في الصناعة الوطنية.

واما التجارة، فالحكومة مهتمة ببعثها من ركودها. وفي سبيل ذلك فكرت بما يلي:

ـ اختصار بعض المعاملات الرسمية، ولا سيما الرجوع الى قانون كانون الثاني سنة ١٩٤٦ القاضي بالغاء اجازات الاستيراد على الاصناف التي لا مماثل لها في الصناعة الوطنية والتي لا تخضع الى قيود خاصة.

ـ اباحة اعادة تصدير السبايك والنقود الذهبية.

نظام المنطقة الحرة يتعرض فيها لبيع الاصناف الوطنية والاجنبية الثمنية والخفيفة الوزن: كالساعات، واقلام الحبر، والات التصوير، والالبسة الحريرية الداخلية، والاشغال اليدوية المخرمة والمطرزة على انواعها، والمجوهرات، والحلى، والنقود والسبائك الذهبية الخ...

انشاء مرائب ميكانيك لتوفير قطع تبديل الطائرات وتصليحها، وذلك بمطار بيروت الدولي، تحت نظام المنطقة الحرة.

ـ تعزيز حركة الترانزيت الى الاقطار العربية الشقيقة، واتخاذ التدابير الآيلة الى ذلك، ومراقبة سلامة الطرود، عند نقلها وتفريغها وتحميلها داخل المرفأ، بصورة جدية من قبل المصلحة المختصة.

ـ تعزيز تصدير المنتجات اللبنانية، واعادة تصدير البضائع الاجنبية الى البلاد العربية بنوع خاص، وذلك بعد السعي لتخفيض اجور النقل.

ـ واما الزراعة، فأن الحكومة تعمل على ازدهارها ونموها وعلى زيادة محاصيلها.

ـ بالحد ـ عن طريق رفع التعرفة الجمركية ـ من استيراد المنتجات الزراعية التي يمكن للزراعة اللبنانية انتاجها بكميات وافرة، ومساعدة المزراعين على تحسين انتاجهم وزيادته بغية تأمين حاجة البلاد.

ـ بتطبيق برنامج الحكومة السابقة، يضاف اليه زيادة زراعة الدخان في الاراضي اللبنانية بنسبة محسوسة بغية تصدير التبغ الى الخارج، واستعماله كمادة وطنية للمقايضة مع الاصناف الاجنبية المستوردة، واعادة النظر في توزيع المساحات السابقة تأمينًا لمصلحة صغار المزارعين.

ـ بانشاء مباريات دورية زراعية في المناطق الرئيسية من قبل وزارة الزراعة، غايتها تحسين وزيادة الانتاج المحلي من جهة، ودفع المصدر الى توحيد جنس وشكل الاصناف المصدرة الى الخارج.

اعفاء البذور المعدة للزراعة، والاسمدة الكيماوية، والادوية الزراعية والبيطرية من الرسوم المفروضة عليها.

وتعتزم الحكومة المبادرة الى تحقيق مشروع التسليف الزراعي والصناعي لامداد الصناعيين والمزراعين بالاموال اللازمة لآجال طويلة، وبفوائد مخفضة لتجنيبهم الضائقة التي تهدد مشاريعهم، ويدخل في مشروع التسليف الزراعي والتسليف الموسمي لصغار المزارعين وتسهيل معاملاته لهم.

ان الحكومة لا تجهل بالاضافة الى ذلك ما تؤمن الخدمات التجارية للبلاد، من موارد هامة لتغطية عجزها التجاري الخارجي. وهي مع اهتمامها بانتاج هذه الخدمات في مختلف ميادين النشاط، ترغب في المزيد من انماء السلع الزراعية والصناعية لتأمين الاستهلاك الداخلي وزيادة الصادرات، ما يؤدي الى تخفيض العجز في الميزان التجاري. فالخدمات مهما كثرت ارباحها ومداخليها، لا تستطيع تأمين استخدام العدد الكبير من العمال، فضلاً عن انها عرضة للتقلبات الناتجة عن تبدل الاوضاع الاقتصادية والمالية في البلدان الاجنبية. فسياسة الحكومة الاقتصادية اذن، هي السعي لتحقيق توازن افضل بين انتاج الخدمات وانتاج السلع، فنعمل ـ مع محافظة على الخدمات وانمائها على اوسع مدى ـ على زيادة الانتاج الزراعي والصناعي.

ولكن جميع هذه التدابير والاجراءات، وما يتبعها من دروس وابحاث لن تصرف الحكومة عن تنظيم علاقاتنا الاقتصادية مع سوريا على اساس ثابت مكين تراعى فيه مصلحة الجانبين. والحكومة ترغب في الاتفاق مع سوريا رغبة اكيدة. وهي في سبيل ذلك ستستأنف معها مفاوضات على اساس الوحدة الاقتصادية التي تضمنها المشروع السوري وقبلت بها الحكومة اللبنانية. وهي ـ فور حصولها على ثقتكم الغالية ـ ستستأنف هذه المفاوضات رسميًا. ولها وطيد الامل بالوصول الى نتيجة ايجابية، بالتعاون الوثيق مع المجلس ومع الهيئات الاقتصادية اللبنانية التي تقدر الحكومة موقفها الحكيم من هذه القضية، وتحل رأيها المحل اللائق بمكانة اصحابه ومنزلتهم في الحياة الاقتصادية.

وبقدر اهتمامنا بالحالة الاقتصادية، والتوصل الى الاتفاق مع سوريا الشقيقة، كان مسعانا متجهًا الى تخفيف الاعباء عن عاتق الطبقات الفقيرة بتخفيض تكاليف المعيشة. واذا نحن لم نتمكن من اجراء التخفيض الى المستوى الذي نرغب فيه، لما في ذلك من اخلال بالموازنة وبموارد الدولة التي عزمنا على تخصيصها للمشاريع الانشائية، فلان تفكيرنا قد انصرف الى زيادة القوة بتوافر النقد عن طريق المشاريع الانشائية والعمرانية التى اشرنا اليها.

فتخفيض التكاليف دون وجود هذه القوة الشرائية لا يمكن ان يؤدي الى الغاية المتوخاة منه. ولذلك اعتزمنا القيام بالمشاريع الانشائية والعمرانية التي سيأتي الكلام عنها فيما بعد. وعلى كل فقد امكننا، في سبيل تخفيض تكاليف المعيشة، الوصول الى بعض النتائج الآتي بيانها.

ـ اعادة النظر في تصنيف فئات السكاير، والعمل على تحسين النوع مع تخفيض الاسعار لبعضها.

ـ تخفيض تعرفة المياه للطبقات الفقيرة.

ـ تخفيض اسعار الادوية بصورة عامة، ومراقبة الاسعار المصرح بها في الفواتير المبرزة لوزارة الصحة العامة، بغية التثبت من انها لا تحتوي ارقامًا مغلوطة اعلى من الاسعار الحقيقية، وتأمين الكميات اللازمة من العلاجات المجانية للطبقات الفقيرة على مدى اوسع مما هي عليه الآن.

ـ درس تخفيض الاعباء عن اصحاب المداخيل الصغيرة.

ـ تعديل المراسيم الاشتراعية التى صدرت في عهد الحكومة السابقة بغية اجراء تعديل فيها اظهرت الدروس والاختبار ضرورة اجرائه:

وفي معرض الحديث عن الاصلاح الداخلي لا تنسى الحكومة مشروع الضمان الاجتماعي الذي توليه عناية خاصة. ومن واجبنا في هذا المعنى ان نصرح لكم بان تكاليف هذا المشروع تبلغ عشرات الملايين من الليرات اللبنانية، مما لا تستطيع معه تنفيذ هذا المشروع دفعة واحدة. ومع ذلك فنحن ندرس مختلف وجوه هذا المشروع، بغية تحقيق ما تساعده الامكانات المالية والوقت على تحقيقه بصورة تدريجية.

والى جانب ذلك كله لا تغفل الحكومة عن الاهتمام بالناحية الثقافية في لبنان. وستبذل كل ما في وسعها للمحافظة على سمعته بوصفه بلد الاشعاع الفكري، ومركز الدراسات العالية ومحط رحال الطلاب من مختلف الاقطار المجاورة. وسيكون اول مشروع تحققه الحكومة لدعم مركز لبنان الفكري في

العالم، هو انشاء الموسوعة العربية التي ستتضافر على وضعها جهود نفر غير قليل من رجال العلم والفكر والادب في لبنان.

اما فيما يتعلق بالاعمال العائدة لاختصاص بقية الوزارات التي لم يتناولها هذا البحث، فان الحكومة تتمشى فيها على البرامج التي وضعتها الحكومات السابقة.

وبالاضافة الى ذلك ستتقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم بمشاريع قوانين ظهرت الحاجة الملحة اليها وهي تتعلق بالامور الآتية:

- تنظيم المصارف وطرق تاسيسها.
- تنظيم شركات الضمان.
- تنظيم الاحزاب السياسية والجمعيات.
- توزيع بعض الاراضي الاميرية التي تملكها الحكومة على الفلاحين.
- اللامركزية الادارية.

تعديل قانون العقوبات لجهة التشديد في معاقبة جرائم التهريب الى اسرائيل.

واخيرًا ستتقدم اليكم الحكومة بمشروع قانون ترقب منه خيرًا عميمًا للبنان، يقضي بان تعفي من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات الشركات التي يزيد رأس مالها على المليون ليرة وتساهم، من حيث نوع اعمالها وغاياتها بانعاش الاقتصاد اللبناني في النواحي التي يحددها القانون، وتنتظر الحكومة ان يجلب هذا القانون رساميل جديدة الى البلاد، وان يؤدي كثيرًا الى انعاش الحالة الاقتصادية، والى تشغيل اليد العاملة.

وقبل الانتهاء من هذا البيان، لا بد من كلمة تتناول سياستنا في الحقل الخارجي. فهذه السياسة التي اصبحت تقليدية في لبنان، تقوم على التعاون الوثيق في جميع النواحي السياسية والثقافية، والمالية والاقتصادية مع الدول العربية. ويسرنا ان نشير في هذه المناسبة الى ان تعاوننا مع الدول العربية

الشقيقة، الذي كان نظريًا، صار حقيقة ملموسة بفضل ادراك حكومات وشعوب الدول العربية اهمية هذا التعاون.

وكان من ثمار هذا التعاون ان وزراء المال والاقتصاد في الاجتماع الذي عقدوه في لبنان، اتخذوا مقررات ستقرها الجامعة العربية قريبًا، وتوصي الدول الاعضاء باقرارها في كل بلد حسب نظمه الدستورية. ومن جملة هذه المقرارات:

- اعفاء جميع المنتجات الزراعية والحيوانية التي تنتجها البلاد العربية من الرسوم الجمركية.
- اعفاء بعض المصنوعاث العربية اعفاء تامًا من الرسوم الجمركية.

تمييز بعض المصنوعات التي تدخل فيها مواد اجنبية بنسبة محدودة، في التعرفة الجمركية. ولا تخفى على فطنتكم اهمية استفادة لبنان من هذه التدابير، بفضل مساهمته في حقل التعاون العربي الذي هو احد قواعد سياسته الخارجية كما سبق القول.

وفي نطاق هذا التعاون الوثيق لن ينسى لبنان فلسطين العربية الشهيدة الحبيبة على كل قلب والماثلة في كل ضمير، فسيكون دائمًا الى جانبها مع بقية الدول العربية حتى يعود حقها السليب اليها.

كما ان لبنان وقد نعم بلذة الاستقلال، يتمنى للبلاد العربية جميعها مثل ما نعم به، ويؤيدها في كفاحها من اجل هذا الاستقلال، ويحيي شعوبها المناضلة في سبيله.

اما في سياستنا الخارجية مع الغرب، فاننا ننشد الصداقات الخالصة البريئة، ونرحب بكل تعاون مع الدول الصديقة على اساس مراعاة شعورنا القومي، والحفاظ على سيادتنا واستقلالنا.

هذا هو البيان الذي نتقدم به اليكم طالبين ثقتكم الغالية على اساسه، مرتقبين منه خيرًا عميمًا للبلاد. فاذا تمكنا من تنفيذه بمعاونتكم التامة، كما

نأمل ونعتقد، فحسبنا ان نكون قد قمنا بواجب مقدس نحو هذا الوطن العزيز الذي اردناه دومًا وطنًا عزيزًا حرًا مستقلاً.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٣ صوتًا ضد ٤ وامتناع ٣ نواب.

في ٢٣ شباط ١٩٥٤ قدم استقالة حكومته.

استقالة اليافي ٢٣ شباط ١٩٥٤.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم.

سبق لي أن قدمت لفخامتكم استقالتي واستقالة زملائي أثر الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ١٦ شباط الجاري. وقد تفضلتم، فخامتكم وابديتم رغبتكم في استمرارنا في الحكم فنزلنا عند هذه الرغبة الكريمة.

ولكن أرى من واجبي اليوم أن أعود فأقدم مجددًا هذه الاستقالة لكي أفسح لفخامتكم المجال في معالجة الموقف، بحكمتكم وسديد رأيكم. منتهزًا هذه الفرصة لأشكر فخامتكم خالص الشكر، باسمي واسم زملائي، على التأييد الذي أوليتمونا اياه طيلة اضطلاعنا بأعباء الحكم. راجيًا التفضل بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ٢٣ شباط ١٩٥٤

عبد الله اليافي

جواب رئيس الجمهورية.

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٣ شباط ١٩٥٤ الذي تعربون فيه مجددًا عن رغبتكم ورغبة اعضاء الحكومة في الاستقالة لفسح المجال لمعالجة الموقف الحاضر.

واني، إذ أعلنكم أسفي لقبول هذه الاستقالة، لا يسعني إلاَّ أن أسديكم جميعًا جزيل الشكر على ما قمتم به من جهود وأعمال في خدمة المصلحة

العامة، وما أنجزتم من مشاريع مجدية، خلال المدة التي اضطلعتم فيها بأعباء الحكم، املاً أن تتابعوا الأعمال ريثما يتم تأليف حكومة جديدة.

بيروت في ٢٤ شباط ١٩٥٤

كميل شمعون

من اول آذار الى ١٦ ايلول ١٩٥٤ عيّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للمالية والإنباء (مرسوم رقم ٤٢٩٢).

البيان الوزاري.

وفي ٥ آذار القى بيانه الوزاري هذا نصه:

تمثل الحكومة أمام مجلسكم الكريم بعد تعديل دعت إليه أسباب معروفة لديكم. وهي لا تتقدم اليكم ببرنامج جديد لأنها تتبنى البرنامج الذي وضعته في السابق، هذا البرنامج الذي نفذت منه ما سمح الوقت والظرف المؤاتي بتنفيذه، والذي ستسعى إلى تنفيذ ما بقي منه بفضل موآزرتكم. وهي مع حرصها على ذلك، تحرص في الوقت نفسه على توجيه عناية خاصة إلى بعض القضايا التي يعيرها المجلس والشعب الكثير من اهتمامهما، وعلى ايجاد الحلول الصالحة لها، وفي طليعة ذلك:

اولاً: تعديل قانون الانتخاب.

فالحكومة عازمة على اعادة النظر في قانون الانتخاب على أساس زيادة عدد النواب، وادخال تعديلات اصلاحية عليه. وهي تعتقد بأنها في هذا الموضوع متفقة بالرأي مع مجلسكم الكريم ورغبة الشعب اللبناني.

ثانيًا: تنظيم الجهاز الحكومي.

ان الحكومة توصلاً لتحقيق رغبتكم في اصلاح هذا الجهاز، ستتقدم إليكم قريبًا بمشروع قانون برفع الحصانة عن الموظفين، تكون من اولى غاياته اعادة النظر في ملاكات الموظفين واوضاعهم الحالية بواسطة لجنة خاصة تؤلف من اجل هذه الغاية.

وسيتناول اصلاح الجهاز الحكومي بطبيعة الحال شؤون القضاء، وفقًا لمطالب الشعب اللبناني التي اعربتم عنها في مناسبات عديدة.

ثالثًا: التنظيم الاداري (اللامركزية).

ترى الحكومة أن المراسيم الاشتراعية قد حققت قسمًا واسعًا من اللامركزية الادارية، لا سيما المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ الصادر في ٥٣/١١/١٢. فهذا المرسوم قضى، على ما تذكرون، بتوسيع صلاحيات المحافظين، وبتشكيل مجالس في المحافظات، وبإنشاء أقضية جديدة. واعطى أيضًا مجالس المحافظات صلاحيات مالية تخولها أن تتناول من خزانة الدولة نسبة مئوية معينة تنفقها في وجوه العمران.

ومع ذلك فإن الحكومة، زيادة في الرغبة منها باحياء المناطق، وانعاش القرى، وتحسين أحوالها، وتسهيل أمور الاهلين فيها وتجنيبهم مشقات ونفقات الانتقال، ستتقدم لمجلسكم الكريم بمشروع قانون يرمي إلى توسيع نطاق هذه اللامركزية. وذلك بتقسيم بعض الاقضية الواسعة إلى قائمقاميات، واعطاء القائمقام بعض صلاحيات المحافظ، وايجاد فروع في كل قضاء لمعظم وزارات الدولة التي يهم أفراد الشعب أن يكونوا على اتصال وثيق بها، على أن يؤمن أعمال هذه الفروع موظفون يمثلون تلك الوزارات. وسيتناول المشروع انشاء مجالس في الاقضية تتمثل فيها الحكومة، والهيئات الاهلية، ويكون من اختصاصها ابداء الرأي في فرض التكاليف والرسوم غير العادية، والعمل على تنشيط الزراعة، والاهتمام بالوقاية الصحية وشؤون السياحة والاصطياف، وما الى ذلك. كما انها ستعطي الحق في ان تبدي ما تراه من الاقتراحات الرامية الى تحسين حالة المنطقة الادارية التي تشرف عليها هذه المجالس من جميع النواحي، ولا سيما من الناحية الاقتصادية. يضاف الى ذلك انشاء مجالس اهلية في القرى التي لا يوجد فيها بلديات، مهمتها الاهتمام بشؤون القرية.

رابعًا: المراسيم الاشتراعية.

في الفترة التي مرت على تطبيق المراسيم الاشتراعية تبين بالاختبار ان بعض هذه المراسيم بحاجة الى التعديل. لذلك شرعت الحكومة في جمع التعديلات التي تراها ضرورية لكي تعرضها على مجلسكم بمشروع قانون.

خامسًا: الاعمال الانشائية.

ستزيد الحكومة في هذه الناحية من عنايتها بالاعمال الانشائية، آملة بأن تكون سنة ١٩٥٤ سنة الاعمال المنتجة بفضل الاموال التي ستؤمن من اعتمادات المشروع الانشائي، ومن المبالغ المدورة من سنة ١٩٥٣ الى سنة ١٩٥٤، ومن اعتمادات الموازنة لسنة ١٩٥٤، ومن غيرها من الاموال التي ستوفر لهذه الاعمال الانشائية، وفي مقدمتها مرفأ طرابلس ومشاريع الري والتجفيف مما سنحيط المجلس علمًا به عند حصوله.

سادسًا: الاقتصاد اللبناني.

ان مجلس التصميم والانماء الاقتصادي كان قد باشر تحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني اعداد برنامج اقتصادي لبناني شامل، يعتمد عليه في رفع مستوى المعيشة، وذلك بزيادة الانتاج، لا سيما انتاج الحبوب، وتنمية الثروة الوطنية، وتركيز دعائم الاقتصاد الوطني على اسس ثابتة مستقرة. والحكومة قد اولت الشؤون الاقتصادية عنايتها بصورة خاصة سوف تمضي في هذه السياسة، وتشجع على ابراز هذا البرنامج الاقتصادي المستند الى دراسات وابحاث قيمة، ويقوم بها نخبة من رجال الفن والاختصاص والهيئات الاقتصادية.

اما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بيننا وبين الشقيقة سوريا، فانكم تعلمون أننا في مفاوضات معها على اساس الوحدة الاقتصادية التي تضمنها المشروع المقدم الينا منها. ونأمل ان نصل معها الى اتفاق شامل يؤمن مصالح البلدين، ويعزز العلاقات الاخوية فيما بينهما.

سابعًا: الامن.

ان جميع برامج الاصلاح مرهون نجاحها بداهة بتوافر الامن. لذلك فان الحكومة ستتخذ كل التدابير التي من شأنها تعزيز السلامة العامة، والمحافظة التامة على حرمة القوانين، والسهر على تطبيقها على جميع اللبنانين.

حضرات النواب.

ان الحكومة تتفق كما ترون، في الرأي مع الزملاء النواب الذين يمثلون الشعب اللبناني اصدق تمثيل على ضرورة الاصلاح. وهي اذ تلتقي واياهم على

صعيد واحد في هذا المعنى، تتمنى عليهم معاونتها على تنفيذه بغية الوصول الى الاستقرار المنشود في شتى الميادين، مما يعود على المصلحة العامة بالخير العميم.

وقبل اختتام هذا البيان ارى لزامًا علي ان اخص بالشكر، زميلينا الكريمين السيدين بيار اده وبشير الاعور على ما ابدياه اثناء اشتراكهما معنا في الحكم من تعاون مخلص مفيد.

وندعو الله ان يسدد خطانا جميعًا لما فيه خير الوطن وسعادة ابنائه.

نالت الحكومة الثقة ب ٢٣ صوتًا وحجبها ٨ وامتنع ٣ نواب.

في ٨ ايار ١٩٥٤ كلف وزارة الدفاع (مرسوم رقم ٥٠٧٠).

في ١٥ ايلول ١٩٥٤ قدم استقالة حكومته. لم ينشر كتاب الاستقالة.

في ٣١ ك٢ ١٩٥٥ انتخب رئيسًا للجنة درس المراسيم الاشتراعية.

في ١٩ تموز ١٩٥٥ انتخب رئيسًا للجنة الخارجية(٤).

من ١٩ آذار ١٩٥٦ الى ١٨ ت٢ ١٩٥٦ عيّن رئيسًا للوزارة ووزيرًا، للداخلية (مرسوم رقم ١١٧٧٧).

وفي ٢٩ آذار القى بيان حكومته هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرات النواب الكرام.

تمثل حكومتنا اليوم أمام مجلسكم الكريم، لتدلي، وفقًا للتقاليد البرلمانية، ببيان عن العمل الذي تعتزم القيام به، والمشاريع التي عقدت النية على تحقيقها، والخطوط الرئيسية للسياسة التي تتمشى عليها في الحقلين الداخلي والخارجي. ولقد يحصى هذا البيان في عداد ما تقدمه من البيانات الوزارية المتتالية، التي ترمى بالتشابه، في معناها ومبناها والوعود المنطوية عليها.

وكنت استدركت في بيان وزاري سابق هذا النقد فقلت ان العبرة ليست في تشابه البيانات، بل بمقدرة الحكومات على تنفيذها. وأزيد اليوم انه من الاغراق في التشاؤم نكران ما تحقق في لبنان، وما بلغه هذا البلد العزيز منذ فجر الاستقلال حتى اليوم من نهضة وعمران في شتى مرافقه الحيوية.

فقد تواصلت أعمال الانشاء والعمران فيه، منذ هذا التاريخ وفي مختلف الميادين، فمن توسيع في شبكات الطرق وتعبيدها، إلى إحياء المشاريع المائية والكهربائية، إلى إشادة مؤسسات الصحة ودور الثقافة والرياضة، إلى إنشاء المطارات وتعزيز مرافق لبنان الاقتصادية والمالية بوجه عام، مما يحمد عليه كل من ساهم بهذا المجهود العظيم.

وهذا بيان الحكومة الجديدة، يرسم لكم الخطوط العامة لسياستها الداخلية والخارجية تتقدم به من مجلسكم الكريم، وهي واثقة من أن تنفيذه مرهون بمؤازرتكم، وبمجال الاستقرار والتعاون الذي ينبسط أمامها للعمل أو لإتمامه في شتى الحقول.

أيها السادة.

لقد واجهنا، في مستهل قيامنا بأعباء الحكم، كما واجهت البلاد كلها، محنة الزلزال القاسية التي حلت بفئة من المواطنين، ففجعتهم بفقد أحباء ومعيلين، وشردتهم عن بيوتهم المهدمة والمتداعية، ووضعتهم إلى أجل، في عهدة الذمم الكريمة والأيدي السخية.

وبالرغم من أن الشعور الانساني النبيل قد هز اللبنانيين جميعهم، فهبوا إلى النجدة، وأثار عاطفة الأخوة الصادقة في الدول العربية الشقيقة وسائر البلدان الصديقة، فاندفعت حكومات وشعوب إلى مساهمة كريمة في أعمال الاسعاف الأولية، فإننا، ونحن ننحني أمام أرواح الضحايا، ونشاطر أهلها أصدق شعائر المؤاساة، نجاهركم ونجاهر مجموع الشعب بأننا، بعد درس للموضوع من جميع وجوهه، أمام كارثة مطبقة تفوق إمكانية الاسعاف والمساعدات المحدودة، وتضطر الحكومة إلى العمل الحاسم في نطاق أوسع

للمساعدة، وذلك رغم العمل المجيد الخيّر الذي قامت به اللجنة الأهلية وسائر الهيئات الشعبية لإغاثة المنكوبين.

لذلك استقر رأينا على مجابهة هذه الحالة الطارئة بشتى الوسائل، وخاصة بإنشاء ضرائب استثنائية يشترك بالمساهمة فيها اللبنانيون، وتستعين بها الحكومة على إزالة الآثار المادية والمعنوية من نفوس أفراد الأسرة اللبنانية الذين داهمتهم هذا الكارثة بشرها المستطير.

ولقد اجتازت الحكومة حتى اليوم خطوات محسوسة في هذا السبيل، فألّفت لجنة وزارية للاغاثة والتعمير. وباشرت هذه اللجنة عملها فورًا باتخاذ سلسلة من الاجراءات والتدابير لمواجهة النكبة وتخفيف آلامها. ونحن نأمل أن تتجاوب جهود الشعب مع الجهود التي تبذلها الحكومة في اداء هذا الواجب الوطني الانساني.

أيها السادة.

لقد درجت الحكومات السابقة في بياناتها الوزارية أن تعدد كل وزارة منها على حدة ما تنوي القيام به من مشاريع وأعمال، وهذه المشاريع على أهمية ما تحتويه من تنوع في المواضيع تجيء في مجموعها على الأغلب صورة عن سابقاتها. فليسمح لنا لأول مرة أن نتجاوز هذا التقليد، لا تقليلاً من أهمية هذا الأعمال، ولا صرفًا لأنفسنا عن تحقيقها، بل لأنها بمجملها تسير في طريق التنفيذ، ومن إضاعة الوقت ترديدها على مسامعكم.

غير أننا إلى جانب تنفيذ هذه المشاريع، وتبنينا لها بأكملها، اعتزمنا القيام بالأعمال الجديدة التالية:

أولاً ـ تشجيع تأسيس مصرف عقاري للمساهمة في التعمير، ويكون من أهدافه تشييد مساكن للموظفين والعمال بأسعار معتدلة، ولآجال بعيدة، تُحدّد شروطها وطرق تنفيذها فيما بعد بالاتفاق بين الحكومة والمصرف المذكور.

ثانيًا ـ تنفيذ مشروع الصندوق المستقل الذي أحدثته الحكومة التي كان لي شرف رئاستها، وذلك بموجب قانون صدر بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٥٤ يقضي

بأن يمول هذا الصندوق المستقل بأثمان ما يباع من أملاك الدولة الخاصة، وترصد أمواله لبناء دور ومؤسسات رسمية توفر على الحكومة ما تنفقه من أموال طائلة على استئجار أماكن لمعظم دوائرها الرئيسية والفروع التابعة لها.

غير أنه رافق تطبيق هذا القانون في حينه بعض البطء بسبب تعارض النصوص القانونية المتعلقة ببيع أملاك الدولة الخاصة.

وتعلن الحكومة استعدادها الحاسم اليوم للعمل فورًا على تنفيذ منطوق هذا القانون بعد زوال أسباب التعارض المشار إليها.

ثالثًا ـ تقديم مشروع قانون إلى هذا المجلس ضمن مدة ثلاثة أشهر، يتضمن المرحلة الأولى من الضمان الاجتماعي المتعلق بالضمان الصحي الاجتماعي لعموم اللبنانيين.

وهنالك أمور يهتم لها الرأي العام والمجلس، ومن واجبنا إيضاح موقف الحكومة منها:

أولاً ـ قضية البترول، وعائدات لبنان من أرباحه. إن الحكومة ستبادر إلى معالجة هذه القضية والبت فيها خلال مرحلة لا تمتد إلى أبعد من ثلاثة أشهر. فإما أن يتم الاتفاق مع الشركات على اقتسام الأرباح على أسس معقولة عادلة، وإما أن يؤمّن حق الخزينة اللبنانية بإخضاع هذه الشركات لبعض التدابير القانونية. وفي كلا الحالتين، فالحكومة تعاهدكم على أنها تعتبر هذه القضية من القضايا الرئيسية والحيوية التي لا مندوحة عن إيجاد حل سريع عادل لها.

ثانيًا ـ قانون الانتخاب. إن رأي الحكومة هو زيادة عدد النواب في المجلس النيابي المقبل إلى ٨٨ عضوًا. وهي تتعهد بتقديم المشروع إلى مجلسكم الكريم في برهة لا تتجاوز الشهر الواحد، وعلى أساس اللائحة المصغرة.

وكذلك فإن الحكومة تتعهد بتقديم مشروع لتنظيم القضاء، يهدف إلى إصلاحه، وتوطيد العدالة بمدة لا تتجاوز أيضًا الشهر الواحد.

وهي تنوي إصلاح الادارة وتطهيرها، وذلك بقوانين ستتقدم بها إليكم وهي ترغب بالتعاون مع مجلسكم، وترجو مؤازرته الوثيقة.

ومن البديهي القول إنّ ما من مشروع إصلاحي يعطي ثماره إلا إذا توفرت له أجواء الاستقرار المرتكزة على توطيد العدل، وحفظ الأمن، وفرض هيبة الحكومة بواسطة موظفين أكفاء أمناء يقدّرون مسؤولياتهم، ويتحملون تبعاتهم، ويؤمنون انتظام الجهاز الاداري وحسن سيره، وهذا ما ستعنى به الحكومة وتوليه أعظم الاهتمام.

ومن البديهي أيضًا القول انه مما يزيد في إقرار العدالة وحفظ الأمن، وجود قضاء عادل نزيه، يتكاتف أفراده على إحقاق الحق، ويبتعدون عن مزالق السياسة. وهذا ما ستوليه الحكومة مزيد اهتمامها بما يصون للقضاء حرمته، وللمتقاضين حقوقهم أمامه.

أيها السادة.

إن بياننا يظل ناقصًا في نظرنا إذا نحن لم نأتِ فيه على ذكر ما نعتزم القيام به نحو جيشنا الباسل.

إن قلوبنا تتجه إليه وتحوطه بسياج من الأمل والمحبة، فحكومتنا لن تسهب في هذا الموضوع لدقته، ولكنها تؤكد لكم أن تفكيرها يتجه اتجاهًا قويًا إلى توفير جميع الإمكانات له، مهما عظمت التضحيات، حتى ينهض بارتياح واطمئنان بشرف المهمة المقدسة التي أوكلت إليه.

أيها السادة.

لقد أبدينا بوضوح رأينا في الحقل الداخلي، وسنكلمكم بمثل هذا الوضوح في السياسة الخارجية.

إن سياسة حكومتي الخارجية واضحة المعالم. وهي متفقة مع رغبة هذا المجلس وأماني الشعب اللبناني العزيز.

وإليكم خطوطها الرئيسية:

أولاً - عدم الانضمام إلى ميثاق بغداد.

ثانيًا - عدم الدخول في أحلاف أجنبية.

ثالثًا - تحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، والسعي مجددًا مع الدول العربية الشقيقة، بغية تنسيق جهودها، واستنفاد طاقاتها ووسائلها لخدمة المصالح العربية العامة، وحتى يستعيد أهالي فلسطين جميع حقوقهم المشروعة فتتحقق أعز أماني العرب.

والحكومة عازمة على التشاور باستمرار مع حكومات الدول العربية في جميع الشؤون التي تتعلق بالمصالح والقضايا العربية المشتركة.

إن هذه السياسة التي تتسم بطابع الأخوة الصحيحة نحو جميع الدول العربية، تتمشى في اعتقادنا، مع رغبة الشعب اللبناني وتوجيهات مجلسكم الكريم، وهي خير وسيلة لجمع كلمة العرب، ولتضافر قواهم لمجابهة العدو المشترك الجاثم على حدودنا الجنوبية.

إن هذه الحكومة لمصممة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف التي نصبو إليها جميعًا.

أما العلاقات مع سوريا الشقيقة فستكون في طليعة ما تعالجه الحكومة، فتعمل أولاً على تمكين روابط الأخوة والود وعلى توثيقها. ثم تستأنف المفاوضات الاقتصادية معها على أساس الوحدة الاقتصادية التي تضمن مصالح البلدين وتراعي أوضاعهما. ومن الطبيعي أن يؤدي توثيق روابط الأخوة إلى إزالة العقبات التي قامت بوجه الاتفاق العسكري حتى الآن، هذا الاتفاق الذي ترغب الحكومة بحرص شديد وإخلاص أكيد في عقده مع سوريا الشقيقة.

وأما بصدد مشروع استثمار مياه نهر الأردن، فنحن مقيدون بشأنه بقرارات صادرة عن هذا المجلس يتحتم علينا احترامها. كما يتحتم علينا تنسيق سياستنا في هذا الموضوع الخطير مع سياسة كافة الدول العربية، مستهدفين المصلحة

القومية العليا التي تفرض علينا السعي لأن يكون هذا المشروع عربيًّا خالصًا صافيًا، لا علاقة مباشرة به لاسرائيل أو غير مباشرة.

حضرات النواب.

لقد بينت سياسة الحكومة في علاقاتها مع الدول العربية الشقيقة. أما علاقاتنا مع الدول الأجنبية فستكون علاقات ود وصداقة نحو الجميع. وتزداد هذه العلاقات نموًّا واضطرادًا كلما تفهمت هذه الدول تفهمًا صحيحًا مشاكل العرب، وسعت إلى حلها بعزم وشجاعة، بروح شرعة حقوق الانسان ومبادىء الأمم المتحدة.

إن لبنان المؤمن بهذه المبادىء السامية يعطف كل العطف على جميع الحركات التحررية والاستقلالية في كل بلدان العالم، ويؤيد بداهة بوجه خاص قضية المغرب العربي الذي يأمل أن تلبى رغباته الوطنية. وهو، بالتعاون مع شقيقاته العربيات، يؤيد هذه الرغبات ويعمل على تحقيقها ويرجو أن تزول آخر العقبات التي تعترض سبيل التفاهم بينه وبين فرنسا واسبانيا.

حضرات النواب.

على هذا الأساس تتقدم حكومتنا من مجلسكم الكريم وتطلب ثقتكم. وفقنا الله وإياكم لخدمة هذا الوطن العزيز.

نالت الحكومة الثقة ب ٢٤ صوتًا وامتناع ٢ وحجبها ١٤ نائبًا.

في ٨ حزيران ١٩٥٦ قدم استقالة حكومته. لم ينشر كتاب الاستقالة.

وفي اليوم عينه، ٨ حزيران ١٩٥٦ أعيد تعيينه رئيسًا للحكومة ووزيرًا للداخلية والتصميم العام «مرسوم رقم ١٢٤٧٨».

وفي ١٤ حزيران ألقى بيان حكومته هذا نصه:

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين.

ان حكومتنا تقدم إليكم، وفقًا للتقاليد البرلمانية، بيانها الوزاري وهو في

الحقيقة ليس بيانًا جديدًا بل هو نفس بيان الحكومة السابقة التي كان لي شرف رئاستها، والذي تقدمت به في جلسة التاسع والعشرين من آذار الماضي ونالت على أساسه ثقتكم الغالية.

ولهذا، فالحكومة لن تضيع وقتكم الثمين بترداده مجددًا على مسامعكم، وتكتفي بالقول انها تتبنى جميع ما ورد فيه في الحقلين الداخلي والخارجي، ولكنها وقد اضطرت لظروف معروفة منكم إلى الاستقالة، ثم إلى اعادة تأليفها، ترى من واجبها أن تحدد أمامكم الخطوط الرئيسية لسياستها التعميرية في المناطق التي نكبت بالزلزال، لا سيما وهذه السياسة كانت في الآونة الاخيرة مثارًا للنقاش وللتعليقات المختلفة في صفوف الشعب وصفوفكم.

إن حكومتنا بعد استماعها إلى آراء الكثيرين من أصحاب الفن والاختصاص، واستئناسها بنظرياتهم حول هذا الموضوع ودراستها له، قررت أن تسير في سياستها التعميرية على الأسس التالية:

١ ـ القرى التي لا بد من تنظيمها مدنيًّا نسبة لعدد البيوت المهدمة فيها، تؤمن مصلحة التعمير مباشرة اعادة بنائها وفقًا للمخطط الذي تضعه الدوائر الفنية التابعة لهذه المصلحة.

٢ ـ تؤمن أيضًا مصلحة التعمير مباشرة بناء البيوت المتهدمة في القرى التي لا تحتاج إلى تنظيم مدني. غير أنه إذا شاء بعض أصحاب البيوت المتهدمة في هذه القرى أن يتولوا بأنفسهم اعادة بناء بيوتهم وفقًا للتصاميم الموضوعة من الدوائر الفنية المشار اليها آنفًا، فمصلحة التعمير تؤمن لهم مواد البناء بمختلف انواعها، ويعطون عند انتهاء كل قسم من أقسام البناء القيمة التي تحدد له لقاء اليد العاملة، ويقسم البناء مبدئيًّا إلى ثلاثة أقسام: الهيكل ـ الجدران ـ المتممات ـ ويجري الدفع بناء على الكشوفات التي تضعها المصلحة.

٣ ـ تسهيلاً لاعادة البناء في القرى الموصوفة أعلاه بالسرعة اللازمة، ستحيل الحكومة حالاً على مجلس النواب مشروع قانون يجيز لمصلحة التعمير وضع يدها على الأراضي اللازمة للبناء فور صدور مرسوم الاستملاك.

٤ ـ ان البت بين القرى التي تحتاج حتمًا إلى تنظيم مدني، والقرى التي لا تحتاج إلى هذا التنظيم، يعود إلى مصلحة التعمير بعد موافقة مجلس الوزراء.

على هذا الأساس نتشرف بطلب ثقتكم الغالية.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٠ صوتًا ضد ٥ وامتناع ٢.

١٩٥٧ ـ ترشح ونال ١٦٢٧٠ صوتًا من اصل ٣٤٥٦٧ مقترعًا(بيروت دائرتان ترشح هو عن الدائرة الأولى(٩).

١٩٦٠ ـ بموجب القانون الجديد اصبحت بيروت ثلاث دوائر ترشح هو عن الدائرة الثالثة ونال ٧٧١٢ صوتًا من اصل ٢٢٦٩٢ مقترعًا(١٠).

١٩٦٤ ترشح عن الدائرة الثالثة ونال ١٢٤٦١ صوتًا من اصل ٢٨٥٦٧ مقترعًا(١١).

من ٩ نيسان الى ٦ ك[١] ١٩٦٦ عيّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للمالية والإنباء (مرسوم رقم ٤٤٥١).

وفي ٢٧ نيسان القى بيانه الوزاري هذا نصه:

البيان الوزراي.

حضرات النواب المحترمين.

ان الحكومة التي لي شرف رئاستها تمثل اليوم أمام مجلسكم الكريم عملاً بالأصول الدستورية، طالبة أن تمنحوها ثقتكم لتتابع الاضطلاع بمسؤوليات الحكم في اطار نظامنا الديمقراطي البرلماني.

وليست هي المرة الأولى ولا الأخيرة التي تستمع فيها المجالس النيابية اللبنانية إلى البيانات الوزارية، التي غالبًا ما تشابهت في تفاصيلها تشابهًا حمل الكثيرين على الظن بأنها مجرد وعود تتردد. ويقتضينا الواقع والانصاف أن نعترف للحكومات السابقة بأنها أنجزت الكثير مما تضمنته بياناتها الوزارية. ومن الطبيعي أن تتواصل أعمال الحكومات المتعاقبة في مختلف الميادين، ما دامت تستهدف الخير العام، وتستند إلى مبدأ استمرار الحكم.

انطلاقًا من هذه المبادىء ترى حكومتنا نفسها متلاقية مع من سبقها من الحكومات في العديد من النقاط التفصيلية، مما يغنينا عن الدخول مجددًا في هذه النقاط وفي تفاصيلها أيضًا. على أن تتقدم عند الضرروة وفي الوقت المناسب من مجلسكم الكريم بمشاريع القوانين التي يقرها مجلس الوزراء تلبية لحاجات الوزارات المختصة. لذلك نكتفي في بياننا هذا بإبراز المبادىء الاساسية لسياسة حكومتنا، والخطوط الكبرى للنهج الذي سوف نتبعه في معالجة القضايا التي يجب أن تحظى في الحقبة الحاضرة بعناية خاصة من السلطات المسؤولة.

إن تطور الزمن وازدياد عدد السكان وتنوع حاجاتهم، كل ذلك بات يفرض علينا الاّ نكتفي بتلبية المطالب الآنية الحقة، بل بالتخطيط البعيد المدى لتأمين مستقبل تطمح إليه الشعوب، وعدالة اجتماعية توفر لجميع فئات الشعب عيشًا كريمًا منبثقًا في آن واحد من ايماننا بالله وبحقوق الانسان وكرامته.

وإذا كان همنا الاول صيانة الوحدة الوطنية والسهر على تدعيمها باستمرار، فإن هذه الوحدة لا تقوم فقط على المساواة في الحقوق بين مختلف العناصر اللبنانية بل انها تقوم أيضًا، وخاصة على عمل انمائي اقتصادي واسع النقاط وبعيد المدى، يسهم فيه جميع اللبنانيين لزيادة الانتاج والدخل القومي، وبالتالي يؤمن لجميع المواطنين على صعيد الانتفاع، نصيبًا عادلاً من الازدهار العام.

فالانماء الاقتصادي، وهو شرط اساسي للاستقرار السياسي، وللتطور الاجتماعي يفترض تخطيطًا واضح الاهداف، عملي الوسائل، له من المرونة ما يسمح بأن يتكيف وفق مقتضيات الحياة اللبنانية، ومن الاستمرار، ما يجعل الموازنات متلاقية اجزاء من كل، والحكومات المتابعة المضطلعة بمسؤوليات الحكم حلقات متكاملة في خدمة المصلحة العامة.

ايها السادة.

ان الحكومات السابقة قد عينت كما تعلمون بمقتضى خطة خمسية بعض حاجات البلاد الاساسية للسنوات الخمس المقبلة البالغة تكاليفها مليارًا وثمانين

مليونًا من الليرات اللبنانية، آخذة بعين الاعتبار رقمًا بين هذه الحاجات وامكانات الدولة من وثيق الصلة، هادفة من جهة إلى توفير التجهيزات والانشاءات الضرورية في مختلف المرافق. ومن جهة أخرى إلى تأمين ما يحتاجه المواطن نفسه من تربية وطنية، وعناية صحية، وارشاد وطني صحيح.

ولقد أقر مجلسكم الكريم خلال الشهر الأخير من العام الماضي تنفيذ مشاريع جزء من هذه الخطة البالغة نفقاته/ ٢٧٢/ مليونًا من الليرات اللبنانية بشكل مرن وسليم، يسمح بتسديد التكاليف في آجال متباعدة تتجاوز نطاق السنوات الخمس، وترمي هذه المشاريع إلى اقامة بناء الجامعة اللبنانية، وتأمين سدود وشبكات للمياه، ولا سيما الأعمال الآيلة إلى تحقيق مشروع الليطاني، وانشاء محطات لتوليد الكهرباء، فضلًا عن تعميم المدارس المهنية والمستشفيات والمستوصفات على مختلف المناطق اللبنانية.

وقد تقدمت مؤسسات وطنية واجنبية بعروض زاد عددها على الثلاثين، لتنفيذ هذه المشاريع، ستختار منها الحكومة ما يتضمن أفضل الشروط.

أما بقية مشاريع خطة التنمية التي هي قيد التطوير دائمًا، فإن الحكومة الحاضرة تحتفظ لنفسها بحق اعادة درسها وتعديلها عندما يقتضي الأمر في ضوء الامكانات المالية والفنية والمصلحة العامة، بينما يستمر تنفيذ المشاريع العادية دون انقطاع.

ولا يخفى على حضراتكم أن ليس في مكنة الدولة أن تغطي بوارداتها العادية جميع الأعباء المالية التي يتطلبها تنفيذ هذه المشاريع، إلّا إذا اتخذت الحكومة التدابير الآيلة إلى عصر النفقات الادارية غير المنتجة، وإلى تحسين وسائل التحقق والجباية، وإلى ضبط الانفاق، وكذلك إلى تقسيط المبالغ التي ستتوجب، إلى أقساط موزعة على عدد من الموازنات المقبلة.

كذلك فإنكم تعلمون أن الحكومات السابقة لم ترَ مفرًا من وضع مشاريع الانماء قيد التنفيذ دون التقيد بتوازن الموازنات السنوية في كفتي الواردات والنفقات، مما هو مألوف في بعض الحالات، وعائد بالخير في كل حال على ازدهار البلاد.

وهكذا، ومنذ سنة ١٩٦٢ وإلى موازنة ١٩٦٦ ذاتها نفد مال الاحتياط، وازدادت الفروقات بين الواردات والنفقات التي نأمل أن تتقلص سنة بعد سنة، بفعل التدابير التي أشرنا إليها آنفًا، وبزيادة الدخل القومي ونتاجه الضرائبي.

وفي يقيننا أن الأهم، ههنا ليس الموازنة ماليًا في سنة معينة، بل هو استقامة الوضع المالي العام، خلال مرحلة التنمية وخروج الدولة من هذه المرحلة، وهي غير رازحة تحت عبء ديون، بل قادرة على مواجهة كل ما يترتب عليها من أعباء مالية دائمة وطارئة من مواردها العادية.

أيها السادة.

أما وقد بيّنا نهجنا في سياسة التنمية، وألمحنا إلى الوضع المالي بصورة مقتضبة، فلا بد من كلمة عن نهج حكومتنا في الميدان الاقتصادي. إننا كما يعلم الجميع، نعتبر في ظل نظام اقتصادي حر يرتكز أول ما يرتكز على المبادرة الشخصية في مختلف فروع النشاط، وخاصة في حقول التجارة والخدمات والمبادلات على اختلاف أنواعها، وقد أسهمت هذه المبادرة الشخصية إلى حد بعيد في ازدهار لبنان وعمرانه. وقد بات من الواجب على هذا النظام، وقد تطور بنا الزمن، أن يسهم مع الدولة في انماء مرافق البلاد وتحقيق ما توافقنا على تسميته بالعدالة الاجتماعية. غير أنه يبقى واضحًا أنه لا يجوز تفسير الحرية الاقتصادية بمعنى الفوضى، أو السماح بقيام احتكارات من أي نوع كانت، خصوصًا في ما يتصل بمتطلبات الشعب الحياتية كافة والدواء مثلًا.

إن العدالة الاجتماعية التي ننشد تتحقق أكثر ما تتحقق في طور الانتاج. ومن هنا تبرز الحاجة ضمن التصميم العام، لا إلى التجهيزات الاساسية وحسب، بل أيضًا إلى سلسلة متصلة من الوسائل والتدابير التي تؤول إلى مساعدة الزراعة والصناعة، لتساعدها على النهوض لتحسين أوضاعها، وزيادة انتاجها، وخلق مجالات جديدة للعمل، ورفع مستوى الفلاح والعامل.

وضمن هذا التفكير لا بد من أن يبرز إلى حيز الوجود العملي تنظيم التعاونيات الانتاجية والاستهلاكية، وتنظيم مكتب الفاكهة في الشكل وفي الاساس، وتوسيع صلاحياته على ضوء الدراسات التي تقوم بها الحكومة،

والحؤول دون نشوب أزمة في تصريف انتاج الفاكهة، وتوجيه الأمر ناحية اسداء مساعدات للمزارع تؤدي إلى تخفيض كلفة الانتاج الزراعي، وتساعد بالتالي على حل مشكلة تصريف هذا الانتاج في مختلف انواعه: كالحمضيات والتفاح والزيتون وسواها.

وهل يمكن؟ بل هل يجوز بعد الآن أن لا تولي كل حكومة قضية الأدوية عناية فائقة تحمل على توفير الأدوية لجميع المواطنين، وتشجيع صنع بعضها محليًا، والتشدد في مراقبته ومراقبة استيراد بعضها الآخر، ومراقبة أسعار بيعها؟

أيها السادة.

ان كل ما سبق بيانه، وغيره يبقى ناقصًا بدون جدوى اذا لم يتحقق له شرطان أساسيان هما: الاصلاح واستتباب الأمن. فضرورة وجود اداة ادارية وفنية مستوفاة عنصري الذمة والاخلاق يحتم علينا متابعة العمل الشامل الذي باشرته الحكومة السابقة، مستهدفين لا اصلاح الادارة حسب اشخاص موظفيها، بل اصلاح الانظمة والقوانين ذاتها، وأوضاع المصالح المستقلة في سائر الدوائر الفنية. علمًا بأن الاصلاح الفني يبقى مقصّرًا على صعيد الشعب ان لم يرافقه ويكمله اصلاح في ميادين التربية، وتوجيه النشء نحو المدارس المهنية واصلاح في ميادين الاعلام، بل سلاح في مفاهيم الحكم بالذات الذي هو اصلاً تفان كامل غير منقوص في خدمة البلاد من قبل السلطات، وتحسس من المواطنين بمسؤولياتهم نحو وطنهم.

وكذلك لا يمكن أن تهيأ لهذا العمل الانمائي والاصلاحي والاجتماعي الاسباب والاجواء الصالحة، إن لم يخيم على البلاد جميعها أمن وعدل، ترى الحكومة في رأس واجباتها أن تسهر عليهما سهرًا دقيقًا.

أيها السادة.

ان لبنان العربي السيد المستقل يهدف شعبه دومًا بكل محبة واخلاص إلى مزيد من التعاون الوثيق مع شقيقاته الدول العربية، وإلى تمتين روابط الاخوة معها في إطار الجامعة، محترمًا ميثاقها نصًا وروحًا، وملتزمًا به كما يعتبر نفسه ملتزمًا بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي، وبمقررات

الملوك والرؤساء العرب، وبصورة خاصة ما تعلق منها بفلسطين، وبحق شعبها العربي بالعودة اليها دون ما قيد وشرط.

إن لبنان حريص على وحدة الصف العربي ووحدة المجهود من أجل القضايا المشتركة، ومثابر على سياسته التقليدية في الابتعاد عن جميع التكتلات والأحلاف. كما يبغي دائمًا أن تقوم علاقاته مع جميع الدول على أسس من الصداقة والاحترام المتبادلين، بعيدًا عن كل قيد أو ارتباط يتنافى ومفهوم السيادة الكاملة، متبعًا سياسة عدم الانحياز، ومستندًا في كل حال إلى شرعة الأمم المتحدة، رائده الاسهام قدر طاقتنا، في ما يؤول إلى حفظ الأمن والسلام في العالم.

أيها السادة.

هذا العمل كما أوضحناه نعاهدكم على أن نبذل كل ما في طاقتنا من امكانات لتحقيقه على وجه يرضي ضمائرنا ويرضيكم، ويرضي الشعب الذي تمثلون، وبالتعاون الوثيق معكم. وعلى هذا الاساس، نتقدم من مجلسكم الكريم، طالبين ثقتكم الغالية لنتمكن بها، بعون الله تعالى، وبتوجيه فخامة رئيس الجمهورية من اداء الواجب الذي دعينا إليه.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٥ صوتًا وحجبها ٢٠ نائبًا وامتنع ١٣ نائبًا.

في ٢٩ نيسان كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٤٩٦٧).

في ٤ آب كلف وزارة الاقتصاد (مرسوم رقم ٥٢١٢).

في ١٠ ايلول كلف وزارتي العدلية والخارجية (مرسومان رقم ٥٤٧٢ و٥٤٧٣).

في ٢٧ ايلول كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٥٦٣٢).

في ٢ ك[١] سنة ١٩٦٦ قدم اليافي استقالة حكومته. هذا نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة الاستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم.

كنت قد صارحت فخامتكم منذ أمد بعيد بما يخامر نفسي من شكوك حيال المناورات التي بدأت منذ اضطلاعي بمسؤوليات الحكم، وحيال المصاعب والعراقيل التي استمرت بعدها، والتي كانت تستهدف اكراهي على التخلي عن الحكم، وأنا لم أسعَ إليه. وفي علم الذين يعرفونني عن كثب أنني غير متمسك به. ولقد تحملت مع ذلك هذه المصاعب بمرارة، ولكن بصبر وسعة صدر، مستندًا إلى تأييد فخامتكم، مشيدًا في هذه المناسبة بالتعاون الوثيق الذي كان قائمًا بين الرئاسة الأولى والثالثة في مختلف الحقول والميادين، وبالمشاركة التامة والمخلصة في الحكم، ومنوِّهًا أيضًا بتضامن أخواني في الوزارة وفي المجلس النيابي أيضًا.

وإذا كنت في الآونة الأخيرة قد أصريت كل الاصرار على المثول أمام المجلس إثر الاستجواب الذي قدم إلى الحكومة، فما ذلك الاّ تفهم مني لأصول وقواعد ما يسمى بالديموقراطية البرلمانية في معناها الصحيح، وتطبيقها الجدي، بعيدًا، في كل حال، عن أي ميل وأي فكرة للتمسك بالحكم على حساب كرامتي الشخصية، أو كرامة أخواني الذين يشاطرونني المسؤولية في هذا الحكم.

إن مفهومي لمسؤولية الحكم، وحرصي على كرامته وعلى جديته وقدسيته، وقد حملني بعد أن نالت الحكومة، التي تشرفت برئاستها الثقة في المجلس النيابي، وبأكثرية ضئيلة، على التريث في تقديم استقالتي الفورية لفخامتكم، خشية أن يستقر في أذهان المواطنين بأن تمثيلية قد جرت على المسرح السياسي بين الحكومة والمعارضة، نالت الحكومة في أحد فصولها الثقة، ثم استقالت في فصلها الأخير. وأظن أن فخامتكم قد قمتم بالنصح الذي يفرضه عليكم الدستور اللبناني، بين الفرقاء خير قيام، تشاركونني الرأي بأن انطباعًا من هذا النوع يستقر في أذهان المواطنين. فضلاً عن أنه مغاير للحقيقة والواقع، يؤذي ويفسد في نظري سير الحياة النيابية، ولا يشرف الحكومة بشيء، اذا هي لم تبادر الى تبديده من الاذهان.

ولذلك فاني آثرت التريث في تقديم هذه الاستقالة لما بعد مرور وقت قصير من الزمن على نيلها الثقة من المجلس. ولقد استغربت عندما رأيت بعض زملائي في الحكم ممن اجل واحترام، يثيرون موضوع استقالة الحكومة مجددًا، ويطرحونها في نهاية الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء على بساط البحث، مستندين في موقفهم هذا إلى اعتبارات لم أقتنع بها. ولقد ترامى كثيرًا إلى مسامعي في هذه المناسبة وقبلها، على لسان بعض المسؤولين، أو السياسيين أن رئيس الوزارة إذا لم يستقل من منصبه عندما يطلب إليه ذلك فإنه يخلق بما يسمى أزمة حكم. وأقول ردًا على هذا الزعم بصراحة تامة، ان أزمة الحكم هذه، إنما تنشأ إذا أختلَّ التوازن الصحيح والدقيق بين كفتي الحكم في الرئاسة الأولى والثالثة، وهذا ما لم يحصل بيننا، أو إذا عنَّ للبعض أن يتخلص من رئيس الحكومة في الوقت الذي يراه مناسبًا، بشن حملات اعلامية عليه واسعة النطاق، لا يملك الرئيس في الحقيقة والواقع القدرة للرد عليها ردًا فعالاً ونافذًا، حملات غايتها التشهير بشخصه والنيل من كرامته، لاكراهه على التخلي عن مقاليد الحكم، وبعد أن يكون رئيس الوزارة هذا قد أدى في نظر هذا البعض إثرَ هذه الحملات المغرضة والظالمة في آن واحد، المهمة التي يعتقدون بأنه كان عليه أن يؤديها. ولقد حاولت عبثًا اصلاح هذا الوضع، فاصطدمت بمماطلات وعراقيل مفتعلة لم أتمكن من تذليلها لقصر الوقت، ولانشغالي بشؤون عامة وهامة أخرى. وأظنني في غنى عن القول بأن الحملات على رئاسة الوزارة على هذا النحو، تخلق بالتمادي والاستمرار حالة يخشى معها أن تؤثر على الوحدة الوطنية في جذورها العميقة، هذه الوحدة التي يشرفني دومًا وابدًا بأنني كنت وما أزال أحد دعائمها، وبُناتها على أساس المحبة والتسامح المتبادلين بين مختلف العناصر اللبنانية. فلهذه الاسباب، ولما كنتَ قد فقدت على الصورة التي تقدمت التأييد الذي كنت أستند إليه في المجلس بأكثريته الضئيلة، وفي اجماع الوزراء، فإنني رأيت بأنه لم يعد من الجائز لي اطلاقًا، والحالة ما ذكرت، البقاء في الحكم لحظة واحدة. لذلك أرجو من فخامتكم قبول استقالتي، شاكرًا لكم ما لقيته من تأييد، وداعيًا إلى الله سبحانه وتعالى أن

يسدد خطاكم لما فيه خير لبنان السيد العربي الحر المستقل، ولما فيه تعزيز وحدته الوطنية، ومجده واستقراره.

في ٢ ك١ سنة ١٩٦٦

عبد الله اليافي

في ٩ شباط ١٩٦٨ عيّن رئيسًا للحكومة ووزيرًا للمالية والدفاع «مرسوم رقم ٩٤٣٢».

البيان الوزاري.

وفي ١٦ شباط ألقى بيانه الوزاري، هذا نصه:

حضرات النواب المحترمين.

إن البلاد مدعوة، اليوم، إلى انتخاب نوابها في وقت تخيم علينا فيه وعلى الدول العربية الشقيقة أجواء من التوتر والألم العميق. إذ وقع الحق على الأرض العربية صريعًا، فلم يرتجف الضمير الدولي بمقدار ما للحق عليه من سلطان.

وفي هذا الوقت بالذات الذي يجد فيه لبنان نفسه مدعوًا برباط الأخوة والمصلحة معًا، إلى التضامن مع اخوانه العرب لازالة أثار العدوان، تضامنًا يؤمن النصر ويحتم اتحاد أبنائه على مختلف فئاتهم ومذاهبهم. وفي الوقت الذي تبدو فيه الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية متأثرة بالوضع السياسي المحموم في المنطقة جمعاء، وحرصًا من لبنان على حسن القيام بالتزاماته حيال نفسه وحيال اخوانه والعالم، وجدنا من الطبيعي أن نواجه هذه الانتخابات في اطار نظامنا الديمقراطي البرلماني بكامل مؤسساته. فكان مجلسكم الكريم مستمرًا في ممارسة صلاحياته وكانت هذه الحكومة البرلمانية الماثلة اليوم أمامكم.

ان تعاوننا، حكومة ومجلسًا، في هذه المناسبة بالذات يعزز هذا النظام لما في ذلك من تمرس المواطنين، حكامًا ومحكومين، بالحياة البرلمانية الصحيحة.

وان ايماننا بهذا النظام يؤملنا بأن مثل هذه الخطوة الديمقراطية الجريئة سيقابلها المرشحون والناخبون بما تستحق من حسن الوعي والتفهم. فيعملون على أن تكون المنافسة بينهم هادئة شريفة نزيهة، وعلى تضييق رقعة فعلها وتفاعلها بكل ما يليق وما يلزم، ويرفع اسم لبنان، محتكمين في كل ذلك الى ضميرهم الوطني.

وكما يفرض علينا النظام الذي ارتضيناه لأنفسنا أن نقدم على هذه الانتخابات في الفترة الحاضرة، هكذا تفرض علينا الانتخابات أن نقوم بكل ما يلزم لنؤمن لها جوًا من النزاهة ومن حرية التنافس، يكفل للشعب حقه في التعبير عن ارادته تعبيرًا صحيحًا، وذلك بالتشدد في تطبيق الأنظمة والقوانين، تشددًا يكفل حق المواطن في الاختيار، وينزه عملية الاقتراع، كيما تجيء النتائج سليمة كما نرغب وترغبون. فالمرشحون للانتخابات من اعضاء هذه الحكومة كان اعتزامهم ترشيح انفسهم لها قد سبق تعيينهم في عضويتها، فهم اذن يدركون ضرورة انالة الغير ما كانوا يطالبون به لأنفسهم.

هذا. وان حكومتنا تعرف الصعاب التي ستعترضها في الطريق، ولكنها تعرف أيضًا أن في الأمر امتحانًا وهو امتحان يتناول المجموعة الوزارية ككل، اكثر مما يتناول اشخاص الوزراء فردًا فردًا. ثم هي تعرف ان هذا الامتحان بمقدار ما هو امتحان لأنفسنا، فهو امتحان للشعب اللبناني، ولجميع المرشحين وللنظام.

حضرات النواب المحترمين.

انه، وان كانت الانتخابات هي شاغل حكومتناالاول، فان لها من عزمها على الاضطلاع بمسؤولية الحكم كاملة، وفي مختلف الحقول شواغل آخر. لذلك فهي لن تتوانى في مواصلة الجهد لتنفيذ بنود الموازنة والمشاريع والاعمار التي باشرتها، أو خططت لها الحكومات السابقة، بما في ذلك تشجيع حركة التجهيز والانماء، وتمتين الدعائم المالية للإقتصاد المتطور الحر. واثقين ان شيئًا من ذلك لا يتحقق الاّ بتوفر شرطين اساسيين:

تعزيز الوحدة الوطنية، والسهر على صيانة الأمن.

ولا بد هنا من مصارحة تفرض ذاتها. إن اقتصادنا الوطني تعرض في الآونة الأخيرة إلى خضات عنيفة، وعلى الرغم من تحسن أوضاعه بسرعة الجسم المعافى، فإن أوضاعه لم ترجع بعد إلى سابق حالها، فليس في مكنة الحكومة اذن أن تزيد في أعباء الخزينة بالانفاق غير المجدي. كما أنه ليس باستطاعتها في الظروف الراهنة تلبية بعض المطالب، ولو محقة، لفترة من الزمن نأمل الّا تطول.

حضرات النواب المحترمين.

فيما يحرص لبنان المقيم والمغترب على علاقاته الودية مع الدول الاجنبية الصديقة من ضمن ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وفقًا لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي رسمها لنفسه منذ فجر استقلاله.

وفيما يحرص لبنان العربي الحر المستقل على التعاون الوثيق مع شقيقاته العربيات في نطاق جامعة الدول العربية، وفي تنفيذ مقررات الملوك والرؤساء العرب، وخاصة في مؤتمر الخرطوم.

وفيما هو يجد نفسه في الخطوط الأمامية لمقاومة سيطرة عنصرية دينية دخيلة، سيذكر التاريخ انها كانت من افظع ظاهرات القرن العشرين، لما هي تهدر من حق، وتنتهك من كرامات، لا بد له أن يعلن عزمه على أن يبقى امينًا على الواجب نحو نفسه ونحو اخوانه العرب، ونحو العالم الذي يخدم معنا قضية الحق والعدالة، مؤمنًا انه فيما يدافع عن حقوق العرب في فلسطين، وفيما يعمل مع اشقائه على اجلاء العدو عن الأرض المحتلة بعد الخامس من حزيران، حفاظًا على ما للسماء من مقدسات، وما للعرب فيها من حقوق، انما هو عن نفسه وعن الحق والحرية والكرامة الانسانية يدافع.

حضرات النواب المحترمين.

تلك مشاغل حكومتنا العاجلة، وذاك هو الاتجاه الذي رسمته لنفسها، متكلة على الله، وهي اذ تتقدم منكم بهذا البيان تؤكد سعيها لتحقيقه على الوجه

الذي يرضي ضمائرنا ويرضيكم ويرضي الشعب الذي تمثلون، وذلك بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية وبثقة من مجلسكم الكريم.

نالت الحكومة الثقة ب ٨٥ صوتًا وحجبها ٤ نواب.

١٩٦٨ ـ فاز عن الدائرة الثالثة ونال ١٦٩٣٦ صوتًا من اصل ٢١٠١٢ مقترعًا(١٢).

في ٢٩ ايار ١٩٦٨ القى بيانًا اضافيًا هذا نصه:

حضرات النواب المحترمين.

من السادس عشر في شباط إلى يومنا هذا ثلاثة أشهر وثلاثة عشر يومًا، دعينا خلالها، إلى الاشراف على الانتخابات النيابية العامة، هذه التي انبثق منها مجلسكم الكريم، وإلى الاضطلاع بمسؤولية الحكم في شتى الحقول.

أما الانتخابات النيابية فكنا قد أعلنا في بياننا الوزراي:

«ان ايماننا بنظامنا الديمقراطي البرلماني يؤملنا بأن الخطوة الديمقراطية الجريئة التي تحملنا على اجراء الانتخابات، في الوقت الذي تبدو فيه الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية متأثرة بالوضع السياسي المحموم في المنطقة جمعاء، سيقابلها المرشحون والناخبون بما تستحق من حسن الوعي والتفهم فيعملون على أن تكون المنافسة بينهم هادئة شريفة نزيهة، وعلى تضييق رقعة فعلها وتفاعلها بكل ما يليق ويلزم وما يرفع اسم لبنان، محتكمين في كل ذلك إلى ضميرهم الوطني».

كما كنا قد أعلنا:

«أن حكومتنا تعرف الصعاب التي ستعترضها في الطريق، ولكنها تعرف أيضًا أن في الأمر امتحانًا، وهو امتحان يتناول المجموعة الوزارية ككل، أكثر مما يتناول أشخاص الوزراء فردًا فردًا. ثم هي تعرف أن هذا الامتحان بمقدار ما هو امتحان لأنفسنا، فهو امتحان للشعب اللبناني ولجميع المرشحين وللنظام.

فها نحن أولاء، وقد جرت الانتخابات، نمثل ها هنا وتمثلون ويمثل معنا الشعب والنظام لننظر في نتائج هذا الامتحان.

أما فيما يتعلق بحكومتنا، فالسؤال الذي يطرح على بساط البحث هو: «هل قمنا بما تعهدنا به لكم»؟

يجب أن نصارحكم هنا بأننا أردنا باخلاص أن تكون الانتخابات التي أشرفنا عليها مثالية. غير أنه جابهتنا مصاعب عديدة بنتيجة الاوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في البلاد. واذا كنا قد تغلبنا على كثير من هذه المصاعب، فقد وجهت مع ذلك الانتقادات الى الانتخابات من جميع الاطراف، وتساوى في اطلاقها الفاشلون والفائزون على السواء.

ان هذا النقد الذي نقوم به أمامكم يشفع بنا فيه أن ضمائرنا مرتاحة كل الارتياح إلى أننا قمنا، وبنية صادقة بجميع ما كان يطلب منا لتأمين جو من النزاهة وحرية التنافس بين المرشحين، وفقًا لما ورد في بياننا الوزاري الأول. ومن الانصاف أن يُعترَف لنا بذلك.

أما في ما عدا الحكومة، فجل ما نتمناه هو أن يبرز كذلك من خلال هذا النقاش الذي سيدور بيننا بروح من الأخوة والمحبة، تأكيدنا على الميثاق الوطني الذي انعقد الاجماع فيه على مبدأين أساسيين لاستقلال لبنان وتضامنه الأخوي مع أشقائه العرب، وبخاصة في هذه المحنة التي توجب علينا أن نبذل الجهد كله لمحو آثار العدوان، ومجابهة اسرائيل في تحقيق نواياها التوسعية، وأن يبرز كذلك من خلال هذا النقاش، لا ايماننا الوطيد بالنظام الديموقراطي البرلماني فحسب، بل ايماننا أيضًا بفعاليته أداة لتأليف القلوب والعقول في حوار بناء، يمهد لتعبئة الاتجاهات على تباينها في دروب المصلحة اللبنانية الدائمة.

ونتمنى أيضًا في الجدل حول الانتخابات وظروفها، ألاّ يشوه ما ارتسم في اذهان الناس في لبنان وفي خارج لبنان من أن هذا المجلس هو ما نطقت به ارادة الشعب.

كما نتمنى أن لا تضطر الحكومة في حالات معينة إلى اتخاذ مواقف من شأنها أن تعتبر تجاوزًا على اختصاص المجلس عبر لجنة الطعون، والاّ ينزلق المجلس بدوره إلى استباق الحكم على ما ستقرره هذه اللجنة التي عليها أن تقول كلمتها في كل طعن يقدم لها مدعومًا بالأدلة والبراهين.

ولا بد لنا أن نعترف اعترافًا صادقًا بأنه يتوجب علينا حكومة ومجلسًا ومواطنين، أن نعمل جميعًا، وبكل ما أوتيناه من قوة، على توطيد هذا النظام الذي ارتضيناه والفناه، ومن ثم على تطوير فهمنا له وممارستنا اياه، بتعميقه أكثر فأكثر، في ضمائرنا وعاداتنا ومؤسساتنا الاجتماعية والسياسية، بغية تطبيقه التطبيق الأمثل لخير الجميع.

حضرة النواب المحترمين.

وأما بصدد مسؤوليات الحكم فقد جاء في بياننا الوزاري:

«أنه وإن كانت الانتخابات هي شاغل حكومتنا الأول، فان لها من عزمها على الاضطلاع بمسؤولية الحكم كاملة وفي مختلف الحقول شواغل اخر.. لذلك فهي لن تتوانى في مواصلة الجهد لتنفيذ بنود الموازنة والمشاريع والاعمال التي باشرتها أو خططت لها الحكومات السابقة، بما في ذلك تشجيع حركة التجهيز والانماء، وتمتين الدعائم المالية لاقتصادنا المتطور الحر».

وفي هذا المجال نلاحظ أنه منذ الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧ تاريخ العدوان الاسرائيلي المتواصل ضد الدول العربية، ما زالت القطاعات الاقتصادية والموارد المالية في لبنان متأثرة بالأحوال الاستثنائية التي تمر بها المنطقة.

وفي هذا الجو القلق كان من الطبيعي أن نرى جمودًا في حركة الأشخاص والرساميل. اذ تشير احصائياتنا إلى انخفاض مستمر في مختلف الحقول، وإلى بعض الارتفاع في التصدير.

ولكنا نأمل أن لبنان الذي تمكن، والحمد الله، في تاريخه الطويل أن يتغلب على الصعاب في مختلف صورها، أن يتغلب هذه المرة أيضًا على الصعاب الحاضرة.

وفي المدة الأخيرة من حكمها انصرفت الحكومة إلى معالجة المواضيع الرئيسية الثلاثة الآتي بيانها:

اولاً: ضرورة تشجيع توظيف الأموال في جميع الحقول، وخاصة في الصناعة والبناء.

ففي الحقل الصناعي أعدت الحكومة المرسوم الذي يحدد المناطق التي يشملها الاعفاء الضرائبي لمدة عشر سنوات، وذلك بغية تشجيع الصناعة بحد ذاتها، وتشجيع انشائها في المناطق النائية من البلاد، والحد من الهجرة إلى المدن، وسيصدر هذا المرسوم في الأسبوع الأول من شهر حزيران القادم.

كما ان الحكومة تعد مشروع قانون يتيح تشجيع القروض لآجال بعيدة، بغية انشاء المعامل لتصنيع انتاجنا الزراعي، ينتهي اعداده في النصف الأول من حزيران القادم أيضًا.

وأما في حقل البناء، فالحكومة قد قررت تشجيعه في القطاعين الخاص والعام.

ففي القطاع الخاص تعد الحكومة مشاريع القوانين التي من شأنها توسيع حركة البناء، ولا سيما الأبنية العادية ذات الأجور المعتدلة، وبذلك تحقق لا معالجة أزمة البناء فحسب بل أزمة السكن للفئات المتوسطة وذات الدخل المحدود، وينتهي كذلك اعداد هذه المشاريع في النصف الأول من حزيران القادم.

وفي القطاع العام أعطت الاولوية في مشاريعها العامة لأعمال البناء. ولذلك قررت استعجال صرف الاعتمادات الملحوظة في الموازنة لبناء المدارس الرسمية، مخصصة في المرحلة الأولى ما يقارب الخمسة عشر مليونًا من الليرات للمدارس التي حددها مشروع التصميم العام «تصميم لوبريه».

وسيبدأ العمل في تنفيذ هذا المشروع في النصف الأول من شهر تموز القادم.

ثانيًا: أما المشكلة الثانية التي أولتها الحكومة عنايتها فهي مشكلة الانتاج الزراعي.

ان الانتاج الزراعي في تزايد مستمر من جهة، وهو من جهة ثانية محدود التصريف، وهذا ما يؤدي في الغالب إلى هبوط اسعاره.

وفي الوقت الذي بقيت فيه صادراتنا من الحمضيات هذه السنة على ما كانت عليه خلال السنة الماضية، ارتفعت صادراتنا من التفاح التي كانت حتى الحادي والعشرين من أيار سنة ١٩٦٧، ٩٥ ألف طن، إلى ١٥٠ الف طن في الفترة المقابلة من السنة الجارية، أي بزيادة تقارب الستين بالمئة. ولكن هذه الزيادة في التصدير لم تكن ممكنة الاّ على حساب تدني الأسعار.

ولذلك فإن الحكومة رأت أن الحلول لهذه القضية ولغيرها من القضايا المماثلة تستلزم تدابير آنية مستعجلة. وتدابير إلى أمد بعيد. وهذه التدابير ستؤخذ ضمن مخطط موحد لتأتي متكاملة.

فالتدابير للأمد البعيد تتجلى: أولاً فيما سبقت الاشارة إليه من تشجيع تصنيع الانتاج الزراعي. وثانيًا بالشروع في هذا الصيف بإنشاء الشركة المختلطة التي تضم المزارعين والمصدرين والدولة التي ستتولى شراء الانتاج وتصريفه.

ومن أجل موسم هذه السنة، خريف عام ١٩٦٨، سنستفيد فيما يعود للتفاح من تجارب الموسم الماضي. وسنأخذ بالاضافة إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة السابقة تدابير جديدة بتواريخ ملائمة لحاجات المزارعين والمصدرين.

وهذه التدابير تلخص بما يلي:

١ ـ تكليف مكتب الفاكهة شراء بعض انتاج صغار المزارعين من التفاح بأسعار يحددها مجلس الوزراء حسب مناطق الانتاج، على أن يعلن عن هذه الأسعار في النصف الأول من شهر تموز.

٢ ـ المثابرة على اعطاء منح لتصدير التفاح إلى الأسواق الجديدة.

٣ ـ اعطاء المزارعين سلفة قدرها ٢٥٠ ق.ل. عن كل صندوق تفاح لغاية مبلغ ٥٠٠٠ ل.ل. كحد أقصى للمزارع الواحد «بدلاً من ٢٥٠٠ ل.ل. كما في الموسم السابق، وذلك تمكينًا لصغار المزارعين، ومتوسطي الانتاج من تأمين نفقاتهم، وايداع انتاجهم في البرادات عندما لا يتحقق بيعه في البساتين، شرط أن لا يستفيد من هذه السلفة الاّ من سدد السلفة المعطاة له في السنة الماضية.

٤ ـ تنظيم مهنة تصدير التفاح وتحديد أوقاته وكمياته بالنسبة لكلٍ بلد، منعًا لإغراق الأسواق، وللمضاربة غير المشروعة بين المصدرين، وحفاظًا على مستوى الأسعار.

٥ ـ تأمين زيادة الاستهلاك المحلي بواسطة الادارات والمؤسسات العامة التي تتمون بمواد غذائية، وكذلك التي تتعاقد مع مؤسسات خاصة تتمون بهذه المواد.

وستعمد الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ما سبق ذكره، في النصف الاول من شهر حزيران المقبل.

ثالثًا: أما الموضوع الثالث:

الذي يشغل حكومتنا رغم جميع هذه الصعاب، فهو السهر على سرعة تنفيذ المشاريع، سواء تلك التي خططت لها الحكومات السابقة أو التي درستها حكومتنا. وهكذا:

١ ـ فإن اهراءات بيروت التي تستوعب ستين الف طن من الحبوب، والتي تبلغ تكاليفها نحو عشرة ملايين من الليرات، قد لزمت في ٧ أيار الجاري. هذا مع العلم بأن اهراءات طرابلس سينتهي تنفيذها في مهلة لا تتعدى الشهرين.

إن تنفيذ هذا المشروع- الذي سينتهي خلال ٢٦ شهرًا، سيحقق للاقتصاد اللبناني وفرًا سنويًا لا يقل عن عشرة ملايين ليرة.

٢ ـ ان الامر بمباشرة العمل في الحوض الثالث من مرفأ بيروت قد أعطي في الثامن من الشهر الجاري. والعمل يتناول ابنية وعنابر وطرقات تبلغ تكاليفها نحو خمسة ملايين من الليرات.

٣ ـ وفي التاريخ نفسه، الثامن من أيار لزمت أعمال تقويم نهر بيروت، وقسم من الطريق التي تصل الحوض الثالث من المرفأ بالحازمية، وهي أعمال تبلغ تكاليفها نحو عشرة ملايين ليرة.

٤ ـ إن تلزيم الأشغال في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية، والتي ستبلغ تكاليفها نحو أربعة عشر مليون ليرة، سيتم في الرابع عشر من الشهر القادم.

إن هذا المشروع الذي استلزم تخطيطه ودروسه التفصيلية الاستعانة بخبراء عالميين مدات طويلة، سينتهي تنفيذه في تشرين الثاني من السنة القادمة.

٥ ـ ان مشروع ري خمسين الف دونم في منطقة القاع الهرمل من نهر العاصي، قد أقر في الثاني من الشهر الحالي. وستذاع الدعوات لتلزيمه في الأول من حزيران القادم. وهو مشروع تبلغ نفقاته نحو عشرين مليون ليرة.

٦ ـ وبالإضافة إلى ذلك فإن حكومتنا قبل الانتخابات النيابية قد دعت المجلس النيابي السابق لدورة استثنائية عقدت بين ٧ و١٨ آذار لإقرار عدد من المشاريع الهامة، وخاصة مشروع الاتفاق مع فرنسا المتعلق بالكابل البحري. هذا المشروع الذي سيلزم مع الأقمار الاصطناعية في ٢٩ حزيران القادم الذي من شأنه أن يحقق للبنان قبل سنة ١٩٧٠ تأمين الاتصالات الدولية، ويجعل منه لهذه الغاية مركزًا ممتازًا للشرق الأوسط، ويدر على الخزينة دخلاً سنويًا يجاوز العشرة ملايين من الليرات اللبنانية قابلة الزيادة سنة فسنة.

حضرة النواب المحترمين.

تبقى مأساة فلسطين شغل لبنان الشاغل، لا لأننا نرى أن سلامة بلادنا وسائر دول الشرق العربي مهددة فحسب، بل لأن سلام العالم نفسه يظل مهددًا ما لم تنتصر العدالة ويرجع الحق إلى نصابه.

ففي هذا، كما في كل مجال آخر، يستمر لبنان وفيًا لنفسه ولأخوانه العرب، وامينًا لجميع موجباته المنبثقة من ميثاق جامعة الدول العربية، وامينًا لمقررات مؤتمرات القمة.

وانّنا لنؤمن في الوقت ذاته، بضرورة مبادىء الأمم المتحدة وبقيمها، وهي مبادىء نذكر بها اليوم، في مقام تلك الأمم وفي عواصم كثيرة لتعزيز قضيتنا العادلة وسلامتنا فنجدنا، هكذا، في خدمة أنفسنا وفي خدمة العالم الذي نقدم له في بلادنا مثالاً عن موطن للعدالة وللتسامح، ومثالاً للأخاء الانساني الذي يستطيع، بما له من قيمة وامداء، أن يكون ذا اشعاع دولي.

هذا، وان وزارة الدفاع تعمل على استكمال وسائل تعزيز الدفاع الوطني. واتخذت التدابير الدفاعية التي يتطلبها الموقف العسكري الحاضر لحماية الحدود. وهي تهيء قانون الخدمة الاجتماعية، وخدمة العلم الذي يشرك المواطنين عمليًا في دعم قواتنا المسلحة الدفاعية، وفق مخطط تضعه قيادة الجيش.

أيها السادة.

قد يكون الذي عملناه قليلاً. ولكن الوقت الذي اعطيناه أقل. وان هذا القليل لن يبقى قليلاً بأذن الله، إذا فسحتم لنا المجال، وعاونتمونا على تنفيذ ما تم درسه من المشاريع، وعلى درس ما هو في الحسبان على رجاء تنفيذه.

في مثل هذا يكون نقاشنا مطمئنًا للشعب اللبناني الذي ارسلنا، وارسلكم لكي نوطد له امنه واستقراره، ولنؤمن له عمله وازدهاره، ولنصون اوضاعه جميعًا في سلامة، بدونها يتعذر علينا أن نصل إلى ما نصبو إليه ويصبو إليه الشعب اللبناني مقيمًا ومغتربًا.

عاش لبنان

في ٩ ت ١ ١٩٦٨ استقالت حكومته.

نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة شارل حلو رئيس الجمهورية المعظم.

كنت قد أعربت لفخامتكم منذ مدة عن رغبتي في تقديم استقالة الحكومة التي أوليتموني شرف رئاستها لفسح المجال لتأليف حكومة جديدة. واذا كان

تحقيق هذه الرغبة قد تأخر إلى اليوم، فإن ذلك يعود إلى طابع العجلة الذي كانت ترتديه بعض المشاريع الانمائية التي تقضي المصلحة العامة بالإسراع في تنفيذها، وإلى تحقيق ما تعهدت به الحكومة في بيانها الوزراي، وإلى مواجهة بعض المسائل الطارئة، ومنها العلاقات الاقتصادية مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة.

والآن، وقد قامت الحكومة بالواجبات الملقاة على عاتقها، وأنجزت أهم المشاريع بما اتخذته من تدابير تنفيذية، وبما أحالته من مشاريع قوانين إلى مجلس النواب في حقول الزراعة، والتصنيع والاقتصاد، والتربية والمواصلات، والشؤون الاجتماعية والمالية، ووضعت في حيز التنفيذ مشاريع تربو أكلافها على المئة والخمسين مليون ليرة لبنانية، مؤمنة لها الانفاق اللازم تدريجيًا دون الاخلال بتوازن الموازنة، وتمكنت من تلزيم هذه المشاريع وتدشين البعض منها، بالاضافة إلى تخصيصها مبلغ ٣٦ مليون لمشروع الأربع سنوات للتخطيط والانماء في حقل التربية. هذا المشروع الذي ألفت له هيئة عقدت أول اجتماع لها هذا الصباح.

لذلك فإني أتشرف بأن أقدم إلى فخامتكم استقالة الحكومة. شاكرًا لكم ثقتكم الغالية، وما أبديتموه من تعاون مثمر وثيق، ومن تشجيع، كان له الاثر الكبير في تسهيل أعمال الحكومة. سائلاً المولى عز وجل، أن يمنَّ على فخامتكم دومًا بالصحة والتوفيق لتتابعوا السير بلبنان العزيز في طريق العزة والكرامة.

بيروت في ٩ ت ١ ١٩٦٨

عبد الله اليافي

من ١٢ ت١ ١٩٦٨ الى ٢٠ ت١ ١٩٦٨ عيّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للداخلية، والتربية الوطنية (مرسوم رقم ١١٢٢٣)[١].

من ٢٠ ت١ ١٩٦٨ الى ١٥ ك١ ١٩٦٩ عيّن رئيساً للوزارة، ووزيرًا للمالية، والتربية الوطنية، والعمل والشؤون الاجتماعية والإنباء (مرسوم رقم ١١٢٢٧)[٢].

---

(١) هذه الحكومة لم تعمر سوى اسبوع. استقالت قبل المثول امام المجلس بسبب استقالة بعض الوزراء.

(٢) وزارة انقاذ رباعية

وفي ٣١ ت ١ القى بيان حكومته هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

إن الحكومة التي تمثل أمامكم الآن، تتقدم من مجلسكم الكريم ببيانها الوزراي الذي ضمنته المبادىء التوجيهية الأساسية التي عليها تنوي بناء سياستها.

لن أعود إلى الظروف التي رافقت تأليف هذه الحكومة لأنكم تعرفونها، وإنما أشير إليها لأقول إنّ الوزارة الحالية قد جاءت مختصرة بالشكل، لاجتياز مرحلة دقيقة مرت بها البلاد. وهي بطبيعة الحال مدعوة لتأمين تمثيل أشمل لمجلسكم الكريم. وستضطلع في الوقت نفسه خلال هذه المرحلة بمسؤوليات الحكم كاملة. وستعالج المسائل المطروحة أمامها والتي يتوجب عليها أن تجابهها وتدرسها لإيجاد أفضل الحلول لها.

وأول ما يستوقفنا من هذه المسائل لأهميتها هي القضية الفلسطينية التي استأثرت وما تزال تستأثر بحقٍ، باهتمام العرب جميعًا دونما استثناء، فالمواقف المتعنتة التي يقفها العدو من قرارات مجلس الأمن، ومن مهمة يارينغ، وما أعلنه بلسان قادته وزعمائه مؤخرًا بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، من تنكر لمبادىء هذه المنظمة، ومن تمرد على قراراتها، إلى غير ذلك مما لا حاجة للتذكير به، هذه المواقف التي تستخف بأبسط قواعد العدل والحق، ما كانت إلا لتزيدنا قوة في صمودنا بوجه مخططاته العدوانية، وايمانًا بعدالة قضية العرب الكبرى التي أشرنا إليها، وعزمًا في الدفاع عنها بكل ما نملك من قوة، واثقين بأننا فيما نعمَل فعن كرامة الانسان ندافع، وعن حقه الطبيعي نذود.

وإذا كانت مأساة فلسطين غنية بعبرها، فإن من أبرز تلك العبر ضرورة اتفاق العرب على توحيد كلمتهم وجمع صفوفهم لدرء الخطر الصهيوني المتربص بهم جميعًا.

ولبنان الذي يستشعر في أعماقه هذا الخطر عليه وعلى أشقائه العرب، والذي تكررت الاعتداءات الغادرة على أراضيه، كان ولا يزال على عهوده، يبذل كل جهد من أجل تحقيق الغاية السامية التي نشير إليها، مشددًا في الوقت نفسه على تمتين علاقاته الأخوية مع أشقائه العرب، مذللاً، للوصول إلى هذه الغاية كل الصعاب، ومتمسكًا بمقرارت مؤتمرات القمة كلها، سيما ما صدر منها بعد نكسة حزيران الأليمة.

أيها الزملاء الأفاضل.

انكم تعلمون ما كان لهذه النكسة من آثار علينا في مختلف الحقول، اقتصادية كانت أم سياسية أم عسكرية. ولكن هذه النكسة لم تمنع اللبنانيين من معالجة الوضع الاقتصادي، والتغلب على مصاعبه المتعددة في حدود امكاناتهم. كما انها لم تمنعهم من ايلاء القضايا الاجتماعية المتزايدة عددًا وتنوعًا، كامل اهتمامهم لأيجاد الحلول الملائمة لها.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن قضايا النشء الطالع والمتطلع بطموح الشباب إلى غد أفضل هي موضع اهتمامنا.

وغني عن القول أننا بحاجة إلى مثل هذا الطموح الذي نعلق عليه وعلى حميَّة الأجيال الصاعدة عظيم الآمال.

وكما اننا مسؤولون عن أبنائنا مسؤولية المؤتمن على أمانة غالية، كذلك مدعوون إلى تحقيق ما هم إليه طامحون. وفي هذه المناسبة لا بد من التأكيد على ضرورة توجيه التعليم وتنويعه، بحيث يلبي حاجات البلاد، ويؤمن العمل للنشء اللبناني.

انطلاقًا من هذه المعطيات، كان، كما تعلمون مشروع الأربع السنوات التربوي الذي تتبناه الحكومة الحاضرة، والذي أنشأ هيئة للتخطيط تضم اختصاصيين مشهودًا لهم بالكفاءات العلمية والتربوية، والذي صار تأمين الموارد اللازمة لتنفيذه. ولما كان وضع الخزينة يفرض عصر النفقات لعام ١٩٦٩، وبما أن موازنة وزارة التربية الوطنية وحدها قد بلغت خمس الموازنة العامة، الأمر

الذي يصعب معه أن يضاف عليها أعباء أخرى على حساب غيرها من الوزارات، فإن زيادة الرسوم المالية والجمركية على بعض الكماليات تبررها الغاية من فرضها. علينا تعميم التعليم بحيث يشمل جميع طبقات الشعب وينهض بمستواه، مما لا يمكن تحقيقه الاَّ بتوفر المزيد من الواردات لخزانة الدولة.

أيها السادة.

إن تنفيذ المخطط التربوي الذي تكلمنا عنه، والذي يستغرق تحقيقه أربع سنوات، لا يعني حل جميع المعضلات المدرسية دفعة واحدة في مختلف مراحل التعليم. كما ان مجرد الاهتمام بتوفير المال لناحية معينة لا يعني الاحاطة الكاملة بهذه المعضلات التي لها وجه انساني، لأن مادتها هي الانسان بالذات.

لهذا فإن لبنان، نظرًا لتطور الأحوال العالمية وتفاعل معطياتها بين الدول القريبة والبعيدة منها على السواء، كان طبيعيًا أن يتأثر بهذا التفاعل، كما كان طبيعيًا أن تفكر الحكومة لمعالجته بذهنية منفتحة، بإقامة حوار بدأته فعلاً هيئة التخطيط التربوي مع ممثلي القطاع التعليمي من عام وخاص، كما كان قد بدأ بطريق آخر مع الأوساط الطالبية وما يزال مستمرًا.

إن هذا الحوار لم يتناول الحقل التعليمي فحسب، بل قام أيضًا منذ الصيف الماضي مع ممثلي قطاعات العمل، وجاءت البوادر الأولى مشجعة على استمرار الاتصالات وازديادها. ومن المفيد أن تظل هذه الاتصالات قائمة بدون انقطاع بين العمال وأرباب العمل في إطار مناسب لتأمين مصالحهما المشتركة.

حضرات النواب المحترمين.

تتساءلون لا شك بعد هذا العرض، ما هي حصة المشاريع الانشائية من برنامج الحكومة، خاصة ان هذه الحصة قد بدت لأول وهلة ضئيلة في مشروع الموازنة الذي أحيل إلى مجلسكم الكريم.

والجواب على ذلك:

اننا نقدر معكم أهمية المشاريع الانشائية حق قدرها. ونعرف أنه من الضرورات الحيوية الاَّ تطغى النفقات الادارية على حساب ما تستوجبه تلك المشاريع من انفاق. كذلك نحن شاعرون معكم بالحاجة الماسة إلى العديد من الانجازات في هذا الحقل. ومع اخذنا بعين الاعتبار وضع الخزينة، وحرصنا على أن يحتفظ النقد اللبناني بقوته واستقراره، لأنهما شرط أساسي لازدهار اقتصاد لبنان واستقراره، فإننا كما سبق لنا ان صرحنا سنلحق مشروع الموازنة العامة الذي أرسل إلى مجلسكم بمشاريع قوانين برامج لاحقة للمشاريع الانشائية، مع بيان طرق تأمين الموارد اللازمة لتنفيذها، فضلاً عن أننا سنتعاون مع مجلسكم الكريم لإقرار مشاريع القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قد أرسلت إليه، والتي تتبناها الحكومة الحاضرة ونذكر منها:

- مشروع قانون يرمي إلى اعطاء قروض للمؤسسات الصناعية التي تكون غايتها تصنيع الانتاج الزراعي الفائض.

- مشروع قانون يرمي إلى اعفاء المباني المشيدة بين أول تموز ١٩٦٨ و٣٠ حزيران سنة ١٩٧٠ من الضريبة على الأملاك المبنية لمدة ٤ سنوات.

- مشروع قانون يرمي إلى منح أرباب العمل عفوًا عامًا عن المخالفات والعقوبات، والغرامات وزيادات التأخير المتعلقة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، ومنح أرباب العمل الحرفيين عفوًا عامًا عن المخالفات والعقوبات والغرامات المتعلقة بأحكام قانون العمل.

- مشروع قانون بتعديل أحكام المادتين ٩ و١١ من قانون الضمان الاجتماعي المتعلقتين بالأجراء الذين تشملهم أحكام هذا القانون، وذلك بغية جلاء الغموض الذي يكتنف هذه النصوص.

ـ مشروع قانون يرمي إلى تمديد توقيف تطبيق قانون ضريبة الاراضي لمدة خمس سنوات أخرى ابتداء من أول سنة ١٩٦٩ وذلك في سبيل دعم القطاع الزراعي.

ـ مشروع قانون يرمي إلى تمديد العمل بأحكام المرسوم رقم ٦٣ الصادر في ١٩٦٧/٨/٥ والمتعلق بإحداث رسم اضافي قدره ١٠ بالمئة من معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على بعض البنود لحساب مساعدات التصدير.

ـ مشروع قانون بتعديل نص المادة ٢٧ من القانون الصادر في ١٩٥٠/١٢/١٤ المتعلق باستثمار الفنادق والمطاعم والمقاهي والحانات، وذلك لجهة رفع النسب المئوية التي تستوفى لصالح المستخدمين في المؤسسات المذكورة.

حضرات النواب المحترمين.

على أساس هذا البيان الذي نتقدم به منكم نطلب ثقتكم الغالية لمعاونتنا في كل ما يؤول إلى ازدهار وسعادة وطننا الغالي لبنان.

نالت الحكومة الثقة ب ٦٥ ضد ٢ و ٢ حاجبين.

في ٢٣ ك١ ١٩٦٨ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١١٥٣٧).

في ١٥ ك٢ ١٩٦٩ قدم استقالة حكومته. لم ينشر كتاب الاستقالة.

١٩٧٢ ترشح عن الدائرة الثالثة ونال ٨٧٦٣ صوتًا من اصل ٣٨٧٦٣ مقترعًا(١٣).

يحمل وسام الاستحقاق اللبناني الأكبر.

توفي في ٤ ت٢ ١٩٨٦ مفلوجًا.

أطلقت بلدية بيروت اسمه على جادة ممتدة من العامليه ـ البارك ـ تلة الخياط رقمه ١.

ماتمه(١٤):

في ٧ ت٢ ١٩٨٦ شيع الرئيس اليافي في مأتم شعبي ورسمي، تقدمه ممثل رئيس الجمهورية، وزير الإعلام جوزف سكاف، ورئيس المجلس السيد حسين الحسيني ورئيس الحكومة رشيد كرامي ومفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، والرؤساء سليم الحص، تقي الدين الصلح، رشيد الصلح، شفيق الوزان، وعدد كبير من الوزراء والنواب الحاليين والسابقين. انطلق الموكب في س ١١ قبل الظهر من منزل الفقيد في ساقية الجنزير الى جامع البسطا التحتا، حيث ام المفتي خالد المصلين. تكلم عن مزايا الفقيد خطيب الجمعة الشيخ زياد الصاحب.

وبعد الصلاة دفن في مدافن الباشورة. كما حضر المأتم، ممثلاً الرئيس السوري حافظ الأسد، وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية العربية السورية السيد وهيب فاضل، على رأس وفد من العسكريين، والشيخ محمد مهدي شمس الدين.

اعلنت الحكومة الحداد الرسمي ٣ أيام.

المراجع.

١ ـ كرامي: العالم العربي ص ٨٥ ـ محفوظات المقاصد.

٢ ـ لسان الحال ٣٠ ك ٢ ١٩٣٤.

٣ ـ لسان الحال ٢٤ ت ١ ١٩٣٧.

٤ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٥ ـ لسان الحال ٦ ايلول ١٩٤٣.

٦ ـ لسان الحال ٢٦ ايار ١٩٤٧.

٧ ـ الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١.

٨ ـ الصحف المحلية ٢٠ تموز ١٩٥٣.

٩ ـ الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧.

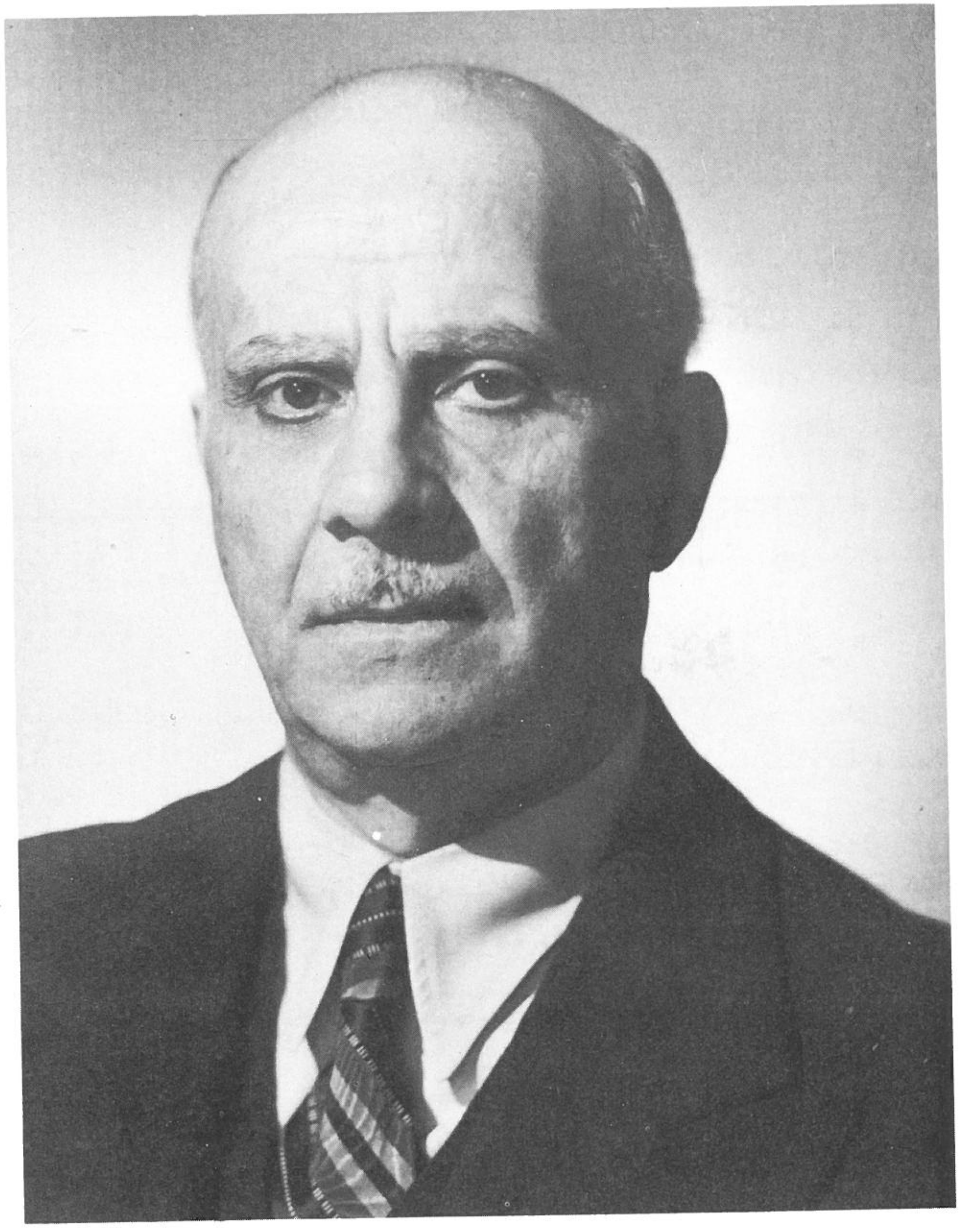
١٠ ـ الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠.

١١ ـ الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤.

١٢ ـ الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨.

١٣ ـ الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢.

١٤ ـ النهار ٨ ت ٢ ١٩٨٦.



احمد محمد الداعوق

احمد محمد الداعوق(١)

رئيس حكومة ٣ مرات

١٨٩٢ ـ ١٩٧٩

سني من بيروت ومولود فيها سنة ١٨٩٢ .

تلقى علومه في مدارس بيروت السلطانية ونال شهادته (نهاية الدروس) سنة ١٩١٠ وانصرف الى دراسة الهندسة وأنهى تخصصه فيها سنة ١٩١٥ .

بدأ حياته العملية مهندسا في مصانع تكرير السكر في مصر سنة ١٩١٥ . وسنة ١٩١٩ التحق بمهمة رسمية مع الملك حسين. وسنة ١٩٢٠ عيّن خبيرًا هندسيًا لدى المحاكم.

سنة ١٩٢٧ عيّن مستشارًا هندسيًا لبلدية بيروت.

وبين سنتي ١٩٢٧ و١٩٤٠ عيّن عضوًا في مجالس ادارة العديد من المصارف والمؤسسات.

من ١٠ نيسان الى ١ ك[١] ١٩٤١ عين نائبًا لرئيس مجلس وكلاء امانة سر الدولة، ووكيلاً لأمانة سر الدولة للأشغال العامة، والبريد والبرق، في امانة الرئيس عبد الله بيهم لسر الدولة (مرسوم رقم ١).

في ٢٦ ت[٢] ١٩٤١ قدم استقالة حكومته. هذا نص كتاب الاستقالة.

يا فخامة الرئيس.

بمناسبة اعلان استقلال لبنان، وما يقتضيه هذا الحدث العظيم من تبديل في شكل الحكومة، يرى وكلاء امانة سر الدولة من واجبهم ان يتقدموا باستقالتهم، شاكرين فخامتكم الثقة الغالية التي أوليتموهم اياها عندما تفضلتم بدعوتهم للاشتراك معكم في الحكم، والتي زودتموهم بها طيلة قيامهم بهذه المهمة

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام.

التواقيع: احمد الداعوق، فؤاد عسيران، فيليب بولس، جوزف نجار.

وجاء فخامة رئيس الجمهورية صباح الخميس في ٢٧ ت [٢] الى السراي واستقبل الاستاذ احمد الداعوق وسلم اليه الجواب عن الاستقالة وهذا نصه:

حضرات السادة.

انه، وان تكن الضرورة القاضية بتشكيل حكومة وفقًا للمنهاج الجديد قد استوجبت استقالتكم، فانه ليؤسفني جد الآسف ان ينتهي اليوم التعاون الوثيق بيننا الذي لن تمحى ذكراه.

لقد آزرتموني مؤازرة فهيمة مخلصة، في عهد من احرج العهود، وبذلتم فيه جهودًا عظيمة.

واني لأجدد لكم الآن شكري. وفي انتظار تشكيل الحكومة الجديدة ارجو ان تداوموا على تصريف الاعمال كل في وزراته.

وتفضلوا يا حضرات السادة بقبول عواطف ودي واحترامي.

رئيس الجمهورية

الامضاء: الفرد نقاش

في ١ ك [١] ١٩٤١ عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للمالية (مرسوم رقم ١).

البيان الوزراي.

وبعد مرور عشرة ايام على تأليفها أي يوم الأربعاء ١٠ ك [١] اصدرت الحكومة بيانها الرسمي. وفيما يلي نصه:

ان التصريح الذي ادلى به فخامة الجنرال كاترو المندوب العام، والمفوض المطلق الصلاحية بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١، والمبني على تصريح

سابق صدر في ٨ حزيران سنة ١٩٤١ باسم فرنسة الحرة وبريطانيا العظمى، اعترف باستقلال لبنان بحدوده الحالية، وبسيادته القومية، فحقق بذلك امنية اللبنانيين، ومطمح انظارهم منذ القدم. فحكومة لبنان المستقل الاولى ترى لزامًا عليها ان تعبر للحليفتين عن عرفان جميل اللبنانيين، وعن ثقتهم بهما، واعجابهم بمجهودهما الحربي الرائع في سبيل الحرية والكرامة والانسانية.

لقد رأى فخامة رئيس الدولة ان تتمثل جميع الطوائف التي يتألف منها لبنان في اول حكومة مستقلة. وعُني في سبيل مصلحة البلاد العليا بأن يختار ممثلين لجميع المناطق، تمكينًا وتوثيقًا لوحدة الوطن اللبناني.

ان الحكومة اللبنانية، وهي تمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية، ستبذل قواها في سبيل الاتحاد والتفاهم بين مختلف العناصر والمناطق اللبنانية. فهي على بينة من المصاعب التي تعترض البلاد في الوقت الحاضر، وتهيب باللبنانيين لتوحيد الكلمة والقوى في خدمة الوطن اللبناني.

ان الحكومة، وقد تألفت في ظروف استثنائية، ترى من واجبها توجيه البلاد نحو ممارسة حقوقها كافة في الحقلين الداخلي والخارجي. وهي تحرص كل الحرص على ان لا تُقيّد البلاد بما يمسّ حقوقها في السيادة والاستقلال.

ففي الحقل الداخلي ستُعنى حكومتنا قبل كل شيء بالقيام بما يؤمن اعاشة البلاد، والحرص على مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تحسين حالة العمال.

وهي تُعِدُّ موازنة العام المقبل، وتعمل لتعديل قوانين الضرائب، وطرق جبايتها، وايجاد موارد جديدة للخزينة كي يتسنى لها تحقيق المشاريع العمرانية، والتعويض على منكوبي الحرب بقدر المستطاع، وتأمين اعاشة الطبقة الفقيرة، وتعمير ما دمرته الحرب من جسور وطرق، موزعة مشاريعها الاقتصادية على جميع المناطق، آخذة بعين الاعتبار المناطق التي قلما شملها الاصلاح السابق. وستعقد لإتمام ما يلزم لهذه المشاريع قرضًا بمبلغ مليوني ليرة لبنانية.

وستحرص حكومتنا على المحافظة على استقلال القضاء لكي ينال كل ذي حق حقه بالسرعة التي يقتضيها العدل. وتسهر الحكومة على ادارة الشؤون الداخلية وتنفيذ القوانين والانظمة. وهي تفكر بوضع تشريع من شأنه توسيع صلاحيات السلطات الادارية في المحافظات والملحقات. وهي بنفس الوقت، تراقب عن كثب سير الاعمال في الدوائر الحكومية، والبلديات مراقبة شديدة متخذة التدابير الفعالة بحق المهملين.

وستُعنى الحكومة بنوع خاص بمقاومة الاحتكار. وهي تنوي ايجاد تشريع يشدد العقوبات بحق المحتكرين لجعل الأمة في مأمن من اطماعهم.

اما فيما يختص بالاقتصاد الوطني، فستهتم الحكومة بدرجة اولى للاكثار من زراعة الحبوب، وتعميم مشاريع الري لتمكين البلاد من استثمار اراضيها، والاستغناء بقدر الامكان، عن الخارج لتأمين استيراد الحنطة وسائر المواد الغذائية التي تفتقر اليها البلاد.

وستجتهد الحكومة اللبنانية لتذليل العقبات التي تعترض رواد لبنان في موسمي الاصطياف والاشتاء. وستسهر الحكومة على ضمانة رفاهيتهم وراحتهم.

وستبذل الحكومة اللبنانية جهدها لتعميم التعليم في القرى، وتوحيد برامج الثقافة لتوجيه النشء الى النحو القومي. وستُعنى الحكومة بصيانة الصحة العامة بمكافحة الاوبئة والامراض وتجفيف المستنقعات، وجرّ المياه السليمة الى القرى.

اما في الحقل الخارجي فتستهدف الحكومة الاغراض التالية:

اولاً: تمكين لبنان من ممارسة حقوقه كدولة مستقلة صاحبة سيادة.

ثانيًا: انشاء علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المجاورة، لا سيما الدولة الشقيقة سوريا.

ثالثًا: توسيع التبادل الاقتصادي والثقافي في جميع البلدان المجاورة.

رابعًا: السعي، بالاتفاق مع سوريا، وبمؤزارة فرنسا الحرة، لاستلام ما يعود للبنان من المصالح المشتركة.

خامسًا: توسيع امتن العلاقات بين لبنان واللبنانيين في الخارج.

سادسًا: ايجاد تمثيل خارجي لحماية حقوق اللبنانيين، والمصالح اللبنانية في الخارج، حالما تتوفر الشروط السياسية في ذلك.

وفي مطلع عهد الاستقلال تبدي حكومتنا شكرها لفخامة الجنرال كاترو ممثل فرنسا الحرة للجهود التي بذلها في سبيل تحقيق الاماني اللبنانية.

هذا هو بياننا للشعب اللبناني، وسيكون دستورنا في العمل. ونعتمد بعونه تعالى في تحقيقه على مؤازرة مواطنينا الكرام وتقديرهم صدق نوايانا.

في ٢٧ تموز ١٩٤٢ قدم استقالة حكومته.

نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم.

تعلمون ولا ريب، انني يوم لبيت طلبكم الكريم بتأليف اول وزارة في العهد الاستقلالي لم اطمع بجاه المنصب أو بأي نفع آخر. انما قصدت قبل كل شيء خدمة هذا الوطن، والسهر جهد استطاعتي، على مصالحه في هذه الآونة العصيبة التي يجتازها العالم.

على رأس المسائل التي اهتمت لها الحكومة، مسألة تموين الشعب اللبناني، وتأمين معيشته. فكانت هذه القضية متشعبة، وفي منتهى التعقيد. فعالجتها الحكومة بجميع الحلول. وبفضل الجهود التي بذلناها، وروح التفاني التي اتصف بها اعضاء الحكومة، تمكنّا من مواجهة الحال، وتذليل العقبات بتأمين اعاشة البلاد. على ان الحوادث لم تلبث ان تطورت. ونظرًا الى الخطورة التي وصلت اليها حالة الاعاشة، لم يعد في امكان حكومة تغار على كرامتها،

وذات اقتناع بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، ان تتحمل الى ابعد من ذلك مسؤولية الحكم.

لذلك فقد رأينا، انا وزملائي ان نتخلى عن الحكم لغيرنا ممن يستطيعون القيام بأعبائه في هذه الآونة العصيبة. راجيًا من صميم الفؤاد ان يوفق الخلف كل التوفيق الى ما فيه سعادة البلاد. وعلى هذا الامل، ارجو منكم يا صاحب الفخامة ان تتفضلوا بقبول استقالة الوزارة التي ارئسها.

وفي هذه المناسبة ارى من واجبي ان اشيد بالصفات الادبية العالية التي ما انفككتم تبرهنون عنها طوال المدة التي تعاونا فيها، وان انوه بالجو النزيه الذي غمر تعاوننا، وبالثقة المتبادلة التي سادت علاقاتنا منذ اليوم الاول الذي دعينا فيه للحكم الى الآن. وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامي.

احمد الداعوق

جواب رئيس الجمهورية.

انه ليؤسفني، كما اعربت لكم عن ذلك شفاهة، ان اتلقى استقالتكم واستقالة زملائكم الكرام. لقد ذللتم اكثر الصعوبات العديدة التي واجهتكم، ولا سيما في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل الجهود التي بذلتموها. ولا يستطيع احد ان ينكر النزاهة والاخلاص اللذين وضعتموهما في خدمة الشعب اللبناني. واني يا عزيزي الرئيس، اشكر لكم ذلك كل الشكر. وارجو ان تقبلوا، انتم وزملاؤكم عواطف احترامي.

بين ١٩٤٤ و١٩٥٨ عيّن سفيرًا للبنان في فرنسا واسبانيا، وانتخب رئيسًا لبعثة الجامعة العربية في المانيا.

من ١٤ ايار الى اول آب سنة ١٩٦٠ عين رئيسًا لمجلس الوزراء، ووزيرًا للدفاع الوطني (مرسوم رقم ٤٢٥٥). وفي ٢٠ تموز استقال من وزارة الدفاع الوطني (مرسوم رقم ٤٧٦٣)[١].

---

(١) لم تتقدم هذه الحكومة ببيان لأن المجلس كان محلولاً.

في اول آب ١٩٦٠ قدم استقالة حكومته[١].

توفي في ٢٤ آب ١٩٧٩.

أوسمته:

صليب جوقة الشرف الأكبر.

الميدالية القرمزية لمدينة باريس.

كولونيل شرف من الجيش الحجازي.

صليب الاستحقاق الأكبر من اسبانيا.

وسام جوقة الامويين الأكبر من سوريا.

وسام النهضة من رتبة ضابط في الحجاز.

الميدالية القرمزية من الملكة اليزابيت.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع ممتد من ميناء الحصن ـ باب ادريس ـ السراي رقمه ٢٣.

احمد الداعوق في ذمة الله.

مأتمه(٢):

نعى مساء امس رئيس مجلس الوزراء وآل الداعوق رئيس الوزراء السابق، المغفور له احمد الداعوق، المنتقل الى رحمته تعالى ليلة امس الجمعة ٢٤ آب. وسيقام له مأتم رسمي. يصلى عليه عصر اليوم السبت ٢٥ آب الجاري في جامع الشهداء. ويوارى الثرى في مدافن الشهداء. وسيمثل رئيس الجمهورية[٢] في المأتم، الوزير ناظم القادري. ورئيس الوزراء[٣] وزير الصحة طلال المرعبي.

---

(١) لم ينشر كتاب الاستقالة لانشغال البلاد بقضية محاولة الرئيس شهاب الاستقالة.

(٢) الياس سركيس.

(٣) سليم الحص.

المراجع.

١ ـ محفوظات جمعية المقاصد.

٢ ـ العمل ٢٥ آب ١٩٧٩ .



سامي عبد الرحمن الصلح

سامي عبدالرحمن الصلح (ابو الفقير)(١)

قاضٍ سابق - محام

رئيس حكومة ٩ مرات

١٨٩٠ - ١٩٦٨

شعاره الذي كان يردده دائمًا «انا حصتي الله».

سني من بيروت ومولود في عكا سنة ١٨٩٠، حيث كان والده عبدالرحمن الصلح متصرفًا.

تلقى علومه الابتدائية بالتركية والفرنسية في الآستانة، في مدرسة الأباء اللعازاريين. على اثر وفاة والده عاد الى بيروت ودخل الكلية السلطانية وتخرج منها. ثم عاد الى الآستانة ودرس المحاماة في كلية الحقوق. وعيّن سكرتيرًا لوزير الأوقاف. ثم انتقل الى السوربون حيث اكمل دراسة الحقوق سنة ١٩١٣. سنة ١٩١٥ هرب الى الصحراء بعد ملاحقة الأتراك له.

سنة ١٩١٦ ابعده جمال باشا الى ديار بكر. سنة ١٩١٨ انضم الى حزب الاتحاد السوري.

سنة ١٩٢٠ عاد الى لبنان وتقلب في مناصب قضائية، كان آخرها رئاسة الاستئناف سنة ١٩٤٢.

قبل دخوله المجلس عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء، ووزيرًا للمالية، والإعاشة والتجارة والصناعة من ٢٧ تموز ١٩٤٢ الى ١٨ آذار ١٩٤٣ (مرسوم رقم ٩٤٦)[١].

في ٢٤ آب ١٩٤٢ اذاع بيانًا على الشعب اللبناني هذا نصه[٢]:

---

(١) لم يستقل، لا هو ولا الرئيس النقاش واعتبرا انفسهما مستمرين في الحكم، مع ان المفوض السامي قد عيّن ايوب ثابت رئيس دولة.

(٢) كان المجلس محلولاً فلم يناقش البيان.

دعينا إلى تولي الحكم في هذا الوقت العصيب الذي عزَّ فيه القوت، واشتدت ازمة الغلاء، وضاقت أسباب المعيشة، فلم نرَ مع ذلك بدًا من إجابة داعي الوطن، على الرغم مما نتوقعه من المصاعب، مدفوعين إلى ذلك بروح التضحية في سبيل المصلحة العامة.

وما كنا لنقدم على تحمل التبعة الملقاة على عاتقنا، والاضطلاع بأعباء الحكم، لولا اتكالنا على الله أولاً، وعلى ثقة ابناء الوطن الذين شهدنا من مظاهر عطفهم وتشجيعهم ما أهاب بنا إلى مواجهة الحالة، وهوّن علينا كل عسير.

ولما كان من حق الأمة أن تكون على بيِّنة مما عزمنا عليه من الأعمال في أثناء تولينا الحكم، فقد رأينا أن نطلع على الشعب اللبناني الكريم بالبرنامج الذي وطّنا النفس على التقيد بأحكامه، وجعلناه دستورًا لنا في أعمالنا.

وقبل البدء في تفصيل ما ننوي القيام به من الأعمال، لا يسعنا إلا التوجه بالثناء على حضرة القائد دي غول الذي اعترف بتصريحاته المتكررة باستقلال لبنان وسيادته، وعلى الحكومات المتحالفة التي اعترفت هي أيضًا بهذا الاستقلال، وفي مقدمتها بريطانية العظمى، عملاً بالمبادىء التي أقرها رئيسا الولايات المتحدة والحكومة البريطانية في عهد الاطلانتيك. كما أننا لا ننسى أن نعقد آيات الثناء على حضرة القائد كاترو الذي أعلن بالوثائق التي أذاعها في ٢٤ و٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ هذا الاستقلال، فاكتسب شكر اللبنانيين كافة.

ويسرنا أن نعلم أبناء وطننا أننا على هذه الأسس الاستقلالية أقدمنا على تحمل أعباء الحكم، ولنا الأمل الوطيد أن نصل إلى الغاية التي ننشدها بمعاونة المخلصين من أبناء الوطن.

أما بعد، فإن أول ما تتجه إليه أنظار الحكومة إنما هو السعي لتوطيد أركان الاستقلال اللبناني والسيادة القومية، والعمل على تحقيق أماني اللبنانيين للاستمتاع بالنظم الديمقراطية، بقدر ما يتسع إلى ذلك المجال، وتسمح به حالة الحرب.

وسنحرص غاية الحرص على استدامة الصداقة الغالية التي تربط بيننا وبين الأمة الفرنسية الكريمة، التي لها الفضل بتحقيق أمانينا القومية، وبيننا وبين الأمة الانكليزية وبقية الحكومات المتحالفة التي بذلت، ولم تزل تبذل الجهود القيمة في سبيل الترفيه عن اللبنانيين.

ومن أقصى أماني الحكومة أن تظل الروابط الأخوية التي تجمع بين اللبنانيين والسوريين خاصة، وسائر الأقطار العربية المجاورة عامة وثيقة العرى، محكمة الأواصر لخير الجميع، وأن تكون العلائق الاقتصادية بيننا وبينهم مستمدة من روح الاخاء، ومبنية على أساس الصداقة المتبادلة.

أما برنامجنا في أعمالنا الداخلية فيقوم بالاهتمام أولاً، وقبل كل أمر آخر، على توفير الأقوات للبنانيين بالسرعة الممكنة، وبأثمان معتدلة. ولنا وطيد الأمل بأننا سنلقى من الشقيقة سورية، ومن سائر الأقطار المجاورة كل ولاء، ومن السلطات القائمة ما بيننا كل مساعدة. كما أننا على يقين أن اللبنانيين، ولا سيما المنتجين منهم سيقومون بما يفرضه عليهم الواجب الوطني، والواجب الانساني من مساعدة الحكومة على إبعاد شبح المجاعة عن لبنان، وتسهيل مهمتنا باحترام مقررات الحكومة وأنظمتها المتعلقة بالاعاشة.

والحكومة لن تتوانى عن اتخاذ التدابير الشديدة بحق الذين تحدثهم النفس باحتكار الأقوات، طمعًا بالأرباح غير المشروعة. بل هي ستكون شديدة الوطأة على كل من يحاول استثمار حالة الحرب استثمارًا يؤدي باللبنانيين إلى البؤس والشقاء.

كما أنها ستعالج مشكلة الغلاء بكل الوسائل المستطاعة، استدراكًا للفوضى الضاربة أطنابها في الأسواق. وهي ترجو أن يؤازرها الجميع في مهمتها الخطيرة، ولا يضطروها إلى التذرع بأسباب الشدة.

وستسهر الحكومة على صيانة الأمن العام، وتضرب بيد من حديد على معكري صفو السلام. ولن تتسامح بكل حركة يراد منها الاخلال بطمأنينة السكان، وسلامة الجيوش الحليفة التي تضحي براحتها في سبيل سعادة الآخرين.

وستصرف عنايتها إلى تشجيع الزراعة، وتوسيع أعمال الري، ومساعدة المزارعين بالقروض للاستزادة من نشاطهم. كما أنها لن تألو جهدًا في تعزيز الصناعات المحلية، وتوزيع العدل على الجميع بالتساوي، وأعادة النظر في الأنظمة المالية والإدارية، والاهتمام بنشر المعارف، وصيانة الطرق، وتسهيل المواصلات، وتعزيز وسائل الصحة والاسعاف العام. وعلى الله الاتكال.

بيروت في ٢٤ آب سنة ١٩٤٢

١٩٤٣ ـ ترشح في بيروت فاز في الدورة الأولى ونال ٥٩٦٧ صوتًا من اصل ١١٤٢٩ مقترعًا(٢).

في ٨ ت١ ١٩٤٣ وفي ٢١ آذار ١٩٤٤ انتخب رئيسًا للجنة المالية وعضواً في لجنة العرائض والاقتراحات.

في ٢٠ آذار ١٩٤٥ انتخب رئيسًا للجنة المالية(٣).

من ٢٢ آب ١٩٤٥ الى ١١ نيسان ١٩٤٦ عيّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للتجارة والصناعة والتموين، (مرسوم رقم ٣٨٣٩).

وفي اليوم عينه كلف وزارة الداخلية (مرسوم رقم ٣٨٤٠).

وفي ٣ ايلول تلا بيان حكومته.

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

ان الحكومة التي لي شرف رئاستها تشكر للحكومات التي سبقتها في هذا العهد الاستقلالي خدماتها الجلى للبلاد. وحكومتنا هذه المنبثقة من إرادة الأمة، عالمة كل العلم بالصعاب التي تواجهها، وهي تتكل في تذليل الصعاب على نية صادقة، وعزم ثابت، وعلى تأييد ترجو نواله من مجلسكم الكريم على اساس البيان التالي:

ان السياسة الخارجية التي اتبعتها الحكومات الاستقلالية السابقة اصبحت دستورًا لكل حكومة، وشرعة لجميع اللبنانيين. فالاستقلال التام الناجز دون اي

امتياز او مركز ممتاز لأية دولة كانت، والتعاون مع سوريا الشقيقة تأييدًا لمصالح البلدين، ومع البلاد العربية بمقتضى ميثاق الجامعة العربية، وصداقة الأمم المتحدة ضمن نطاق ميثاق سان فرنسيسكو، واستلام المصالح والدوائر الباقية في يد الجانب الفرنسي، وجلاء الجيوش الأجنبية عن البلاد، كل هذا اصبح هدفًا لكل حكومة تؤمن بحق بلادها إيمانًا ثابتًا صحيحًا. وانّا سنعمل على حماية استقلال البلد، من اي عابث، بمنتهى الصرامة والشدة.

اما سياستنا الداخلية فسياسة عمل وانشاء. ترمي الى اصلاح نظام الإدارة الداخلية، والى مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المقبلة بعد الحرب، بما يتلافاها او يعالجها.

ففي حقل المالية، منهاجنا اقامة عدل اجتماعي، وتوزيع عادل في الضرائب، تفرض على ذوي الثروة والإنتاج، كل بحسب جَنيه. وسهر على جباية التكليف جباية دقيقة صارمة. وانفاق مال الدولة في الوجوه التي تؤمن فيها فائدة الجمهور، بحيث تطال الضريبة من اثرى، وتستوفى من كل من حُقّت عليه، وينفق المال العام في الصالح العام المثمر.

وستُحصل ضريبة الحرب تحصيلاً وافيًا. وتطبق ضريبة الدخل تطبيقًا كاملاً مجديًا. وتنسق الضرائب الأخرى تنسيقًا يكفل للخزانة اوفر مورد من وجوه لا ينوء فيها الفقير الضعيف، ولا يراعى فيها جانب الغني القوي.

ومن ناحية العدلية، تسهر حكومتنا على صون القضايا من كل تأثير، والقضاء من كل عبث. والمتقاضين من كل حيف. وتعمل على تنظيم السجون، وانشاء اصلاحية الأحداث وسائر المؤسسات التي نص عليها قانون العقوبات الجديد.

ولن يكون إرهاق للموازنة بتضخيم عدد الموظفين، اذ لا يؤخذ موظفون جدد الاّ عند الضرورة القصوى، وضمن نطاق النظام والموازنة، وعلى اساس الجدارة والاستحقاق.

وستكون وزارة الصحة عامل وقاية قبل ان تكون وسيلة استشفاء وتمريض، فواجب الحكومة استبعاد الداء قبل تحضير الدواء.

وفي هذا الحقل سنعمل على تجفيف المستنقعات، وتأمين المياه الصالحة للشرب والري، ومراقبة المؤسسات والمدارس والمواد الغذائية، ونشر المبادىء الصحية، وتعميمها على الأهلين، والعناية بالطفل، بحيث تصرف أموال الدولة في سبيل الوقاية مرة، ولا يتكرر انفاقها على المعالجة مرارًا.

وحكومتنا عالمة بما اصاب غابات البلاد في آونة الحرب. ولذلك فهي ستدأب على صون ما بقي منها وتجديد ما أتلف. وعلى مكافحة الأمراض والحشرات مكافحة مجدية. وعلى زيادة عدد المشاتل وحقول الأختبار. وتنشيط الزراعة بالأصول العلمية. وقد قررت حكومتنا إيفاد بعثة من الطلاب تدرس في البلاد الأجنبية أصول الزراعة الحديثة لتطبيقها في لبنان تطبيقًا علميًا عمليًا.

اما الأشغال العامة فيجب ان يكون لها النصيب الأوفر من اهتمام كل حكومة، لأنها قوام العمران. وسيكون في حقلها لحكومتنا برنامج واسع في انشاء الطرقات، وتأمين الري ومياه الشرب، لن تألو جهدًا في تنفيذه بالدقة الكاملة.

وسيكون للاقتصاد الوطني في كل فروعه نصيب وافر من اهتمامنا، وعلى الأخص ما تعلق منه بصناعة الاصطياف والإشتاء، الكفيلة بأن تؤمن موردًا هامًا من موارد البلاد.

وستولي امر التربية الوطنية اهتمامًا خاصًا يسير بالبلاد في وجهة الكرامة القومية، وتربية النشء تربية وطنية صحيحة، لا تسخّر فيها عقولهم لسياسة الغير.

اما جيشنا ففي طريق تشكيل جديد بعيد عن المؤثرات السياسية، يتوافق مع امنية البلاد الجسيمة التي دعي اليها. وان معنويات الجنود جديرة بثقة البلاد وطمأنينتها الى كيانها.

اننا يا حضرات النواب المحترمين، نقطع العهد بأننا سننصرف الى درس مشاكل البلاد واعداد المشاريع التي تراها كفيلة بسد حاجاتها.

فنقدم المشاريع الى مجلسكم الكريم، ويكون له فيها القول الفصل. وان لنا ملء الثقة بأن يكون التعاون بين المجلس والحكومة تعاونًا وثيقًا مخلصًا في سبيل لبنان. ومتى تم ذلك أمّنا الغاية السامية التي كانت وما تزال، رائدكم ايها السادة منذ بدأة هذا العهد.

فصادق النية فينا، والتعاون المخلص منكم، وتوحيد الصفوف، وتوجيه جميع القوى نحو المصلحة العامة، مبادىء على اساسها نطلب ثقتكم تؤازرنا وتمكننا من تنفيذ ما نبتغي من مصلحة للبنان.

نالت الحكومة الثقة باجماع النواب الحاضرين.

في ٧ ت٢ ١٩٤٥ كلف وزارة العدلية والتربية (مرسوم رقم ٤٢٥٠).

في ٤ ك٢ ١٩٤٦ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٤٨١٨). في ٩ نيسان ١٩٤٦ استقال من وزارة التجارة والصناعة والتموين (مرسوم رقم ٥٦١٤).

في ١١ نيسان ١٩٤٦ عدّل حكومته واحتفظ بوزارتي العدل والبريد والبرق (مرسوم رقم ٥٨٦٢).

وفي جلسة ١٨ ايار تلا رئيس الوزارة سامي الصلح بيانًا مسهبًا عدد فيه ما قامت به حكومته من الاعمال ولكنه تحت ضغط ثلاثة وزراء من حزب الاستقلال قدموا استقالتهم. احمد الاسعد، وسعدي المنلا وجميل تلحوق، انهى بالقول وبناء على هذه الاسباب ولما كان وراء الستار مناورات ومضابط، فالحكومة لا يمكن ان تبقى في الحكم وهي تنسحب منه الآن، وتوجه الى القصر الجمهوري وقدم استقالته. وكانت هذه الجلسة مخصصة لطرح الثقة ولكن استقالة الوزراء الثلاثة اجهضت الجلسة.

في ١٨ آذار ١٩٤٧ وفي ١٦ آذار ١٩٤٨ انتخب رئيسًا للجنة الادارة والعدل وعضوًا في اللجنة المالية(٥).

١٩٤٧ ـ فاز عن بيروت ونال ١٧٠٧٩ صوتًا من اصل ٢١٥٩٩ مقترعًا(٤).

في ١ تموز ١٩٤٧ وفي ١٦ آذار ١٩٤٨ انتخب رئيسًا للجنة الإدارة والعدل، وعضوًا في اللجنة المالية.

في ٢٢ آذار ١٩٤٩، وفي ٢١ آذار ١٩٥٠، وفي ٢٠ آذار ١٩٥١، انتخب عضوًا في اللجنة المالية.

١٩٥١ ـ فاز على لائحة ائتلافية ونال ١٤٧٥٨ صوتًا من اصل ٢١٩٨٨ مقترعًا(٥).

في ٢٨ حزيران ١٩٥١ انتخب رئيسًا للجنة الشؤون الاجتماعية، وعضوًا في اللجنة المالية.

من ١١ شباط الى ١٩ ايلول ١٩٥٢ عين رئيسًا للوزارة ووزيرًا للمالية (مرسوم رقم ٧٥٩٠).

في جلسة ١٩ شباط ١٩٥٢ القى بيان حكومته هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

ان الحكومة التي لي شرف رئاستها تمثل امامكم اليوم، شاكرة لفخامة رئيس الجمهورية ثقته الغالية، مثنية على الحكومة السابقة فيما رافق عملها من جهد واخلاص، فخورة بان تستند الى تأييد ممثلي الامة في اضطلاعها باعباء الحكم.

اما البيان الذي نتقدم به من حضراتكم فقد آثرنا قصره على ما يمكن تحقيقه من عمل، لاننا، على شعورنا بحاجات البلد، لا نريد ان نسرف في الوعد بما تصبو اليه النفس وقد لا يتيحه الامكان.

ان نهجنا في السياسة الخارجية لن يختلف عن النهج المتبع حتى الآن. فسوف تواصل حكومتنا سياسة الصداقة والتعاون مع جميع الدول في نطاق ميثاق الامم المتحدة. كما انها ستحرص على التقيد بما انشأه ميثاق جامعة الدول العربية، من الروابط المتينة بين لبنان وشقيقاته الدول العربية، وعلى التآزر معها في كل ما يؤول الى حل قضية فلسطين، على وجه يتفق ومبادىء

العدل الدولي، وكرامة العرب، وحقوق الفلسطينيين. مؤكدة اهتمامها الدائم باخواننا اللاجئين وشؤونهم. وسترقب حكومتنا بمنتهى الدقة واليقظة تطور الامور السياسية وغيرها من الشرقين الادنى والاوسط.

كما انها سوف ترعى بعناية بالغة مصالح اللبنانيين في الخارج، وتحرص على توفير كل ما يؤدي الى توثيق العلاقات وإنماء التبادل في جميع الحقول بين المقيمين والمغتربين.

اما بشأن العلاقات الاقتصادية مع الجارة العزيزة سوريا، فتعلمون ان الحكومة السابقة خطت خطوة طيبة في عقدها اتفاقية ٤ شباط التي احيلت الى مجلسكم الكريم بغية مناقشتها واقرارها. وتأمل حكومتنا ان يتم تطبيق هذه الاتفاقية بحسن نية متبادلة وكاملة. وقد يؤدي تطبيقها على هذا الشكل الى التوسع في تبادل المنتوجات والخدمات والمنافع عامة بين البلدين الشقيقين.

اما في حقل السياسة الداخلية، فاول ما تسعى اليه حكومتنا هو المحافظة على هيبة الحكم، وتطبيق القوانين، وتوزيع العدل بمساواة، حتى يؤمن اللبنانيون بان تحقيق مطالبهم منوط بما تنطوي عليه من حق، لا بما يؤيدها من شفاعة.

ثم تنصرف افكارنا الى حالة البلاد الاقتصادية، والى ازمة بطالة تعود اكثر اسبابها الى حالة لا تقتصر على لبنان. فالحكومة ستسعى جهدها في مداواة الحالة، بتوجيه اقتصادي عام، ومشروع انماء لموارد البلد، وللانتاج، كفيل باخراج المشاريع الجاهزة الى حيز التقنية في حدود امكانات البلاد المالية، والمعونة المرتقبة، كمشاريع الري، ومياه الشفة، وتوليد الكهرباء، وتعزيز الانتاج الزراعي والصناعي، وحماية الصناعة الوطنية مع النظر الى مصلحة المستهلك وانماء النظام التجاري. ووقاية الصحة العامة، وتعزيز مورد السياحة والاصطياف والاشتاء.

وان الحكومة ستنفذ ما اقره المجلس الكريم في المباحثة مع الشركات ذات الامتياز في تعديل شروطها، بوجه يتلائم ومصلحة اللبنانيين، ولا يعيق استثمار البلاد.

هذا، وان مجلسكم الكريم يرى ان حكومتنا خصَّت وزارة الشؤون الاجتماعية بوزير يقتصر نشاطه عليها دون سواها. وغايتها في ذلك صريحة بيِّنة وهي مداواة اسباب الهجرة، وتعديل قانون العمل بشكل يؤمن العمل للبنانيين على وجه يكفل عيشهم الموفور، ويحميهم من العوز والفاقة وغوائل العجز والشيخوخة.

ولم تغفل الحكومة قضية البلاد التربوية فهي ستوليها عنايتها التامة في نواحي التعليم كلها وفي نواحي التخصص. ورائدنا خلق نشء لبناني جدير بحمل رسالة الوطنية والثقافية.

ايها الزملاء الكرام.

بقي علينا ان نبحث ولو بصورة مقتضبة، قضايا تعد قضايا الساعة. وفي مقدمتها قضية الصلاحيات في الاحوال الشخصية، وقضية تعديل النظام الانتخابي والتقسيم الاداري.

وفي مناسبة مسألة الاحوال الشخصية لا ترى الحكومة بدًا من رجاء خاص، تسوقه الى طبقات الامة ان يسلكوا في مطالبهم غير سبيل الاضراب الذي يشل الاعمال، ويضر بالبلد، ولا يتيح لنا جو الهدؤ الذي لا بد منه في درس المشاكل وفضها. وقد خطت الحكومة الحاضرة، رغم حداثة عهدها في الحكم خطوات في سبيل حل هذه القضية على وجه يوفق بين كل الاراء المتضاربة.

اما قضية تعديل نظام الانتخاب، فان الحكومة بدأت بدرس المشاريع العديدة الموضوعة. وستتقدم برأيها تاركة لمجلس الامة القول الفصل في هذه القضية الخطيرة، وفي قضية حقوق المرأة الموجود في قلم المجلس. وانها ستتقدم من مجلسكم الكريم بمشروع اداري يقضي بتوسيع صلاحيات المحافظين والبلديات على اساس اللامركزية.

ولا بد من القول ان قضية جيشنا الفتي الباسل تسترعي انتباهنا الخاص. فاننا سنجهد في تعزيزه صونًا لعزة البلاد وطمأنينتها وكرامتها.

وستكون الحكومة حريصة على احترام حرية النشر ضمن حدود القانون. وهي تفتح صدرها رحبًا لاماني الصحافة النزيهة، وتتبنى قانون المطبوعات الذي تقدمت به الحكومة السابقة بتعديل بعض مواد القانون الحالي بما يتفق والحاجة الناشئة عن التجربة والاختبار.

ايها الزملاء الكرام.

انكم تشعرون معنا بان تحقيق امنيات البلاد يفتقر الى المال، والى حالة الخزانة، وان كانت قد تحسنت في الآونة الاخيرة، فانها ما زالت تستدعي من الشعب اللبناني ومن حكومته جهودًا وتضحيات.

تضحية في الانفاق الرسمي والشعبي بان يقتصر على ما لا بد منه توفيرًا للمال، ينفق على المشاريع.

وجهودًا لتغذية الخزانة بما يمكنها من توفير الاحتياطي اللازم لتحقيق مشاريع الانتاج.

وفي يقيننا ان اللبنانيين، اذ يشعرون بان ما يدفعونه من ضريبة، سينصرف الى حاجاتهم وهنائهم، يقبلون على دفعها بطيبة خاطر واقتناع، ويرضون بما ستتخذ الحكومة من تدابير في الجباية، وتطبيق القوانين المالية، وعصر الانفاق غير المجدي الى ابعد حد لاجل صرف المال في المشاريع المثمرة.

ايها الزملاء الكرام.

اننا نتكل على الله وعلى التوجيه السامي من فخامة رئيس الجمهورية، وعلى مناصرتكم في تحقيق حاجات البلد. ونجعل عهدًا علينا خدمة لبنان. طالبين من مجلسكم الكريم ثقته الغالية للقيام بالاعمال الموكولة الينا.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٦ صوتًا وحجبها ٨.

في ٣ نيسان ١٩٥٢ كلف وزارة الأشغال (مرسوم رقم ٧٩٩١).

في ٢٤ تموز ١٩٥٢ كلف وزارة الإنباء (مرسوم رقم ٨٩٧٩).

في ٩ ايلول ١٩٥٢ اتفق في مجلس الوزراء ان يلقي الوزير اميل لحود بيانًا نيابة عن رئيس الحكومة ففعل.

نص البيان الذي القاه اميل لحود في جلسة ٩ ايلول ١٩٥٢.

حضرات النواب المحترمين.

اضطلعت حكومتنا بمهام الحكم على اساس بيان وزاري عاهدتكم على تنفيذه. وما كادت تباشر اعمالها حتى واجهتها مشكلات موروثة، ومصاعب جمة، اقل ما يقال فيها انها تخلق جوا غير ملائم لتسيير الادارة والحكم، على الوجه الذي تريدون وتريد.

فقد سارت بنا الامور، منذ تولينا الحكم، من اضراب الى تلويح باضراب. ورافقت البلاد ظواهر غير عادية تختلف بواعثها، ولكنها متفقة على الشكوى من الحالة، وعلى طلب الاصلاح الشامل السريع. وقد تصدت بعض الطلبات في هذا الصعيد، للحد الذي يأمله العاقل المتبصر في بلد هو احوج ما يكون الى تدبر اموره بالحكمة والروية.

فواجهت حكومتنا هذه المطالب، وتلك المصاعب بسعة الصدر، وعميق الروية. وكان عليها ان لا تسمح بان يتحول الاضراب الى اضطراب، ولا ان تتجاوز طلبات الاصلاح حدها الى خلق الشغب والفوضى.

فأولت كل هذه النواحي اوفى قسط من الجهد والنشاط، ولم تمنعها تلك المشكلات الموروثة المنبثقة عن اسباب قديمة، عن تنفيذ ما امكن تنفيذه من المشاريع المذكورة في بيانها الوزاري.

فوفقّت باذن الله، الى تصفية الاضطرابات، لا بالقوة والتنكيل، ولا بتضحية المصلحة العامة على مذبح تطلبات غير مشروعة. بل انها بادرت الى درس اسبابها واستجابة ما كان محقا من المطالب، واطلاع الجمهور على كنه الشكاوى غير المحقة.

ويكفينا ان نعدد الاضطرابات التي عالجتها الحكومة وهي لا يد لها في اسبابها، حتى تدركوا الجهود والاوقات التي فرض علينا تخصيصها في هذا السبيل.

فمن اضراب الاهلين عن دفع ثمن النور، الى اضراب المحامين. ومن اضراب موظفي وعمال سكة الحديد، الى اضراب موظفي التلفون، الى اضراب الصحافة. ومن اضراب السيارات الى دس بين مختلف الطبقات، حثا لها على الاضراب، سلسلة من المشاكل لا تعود اسبابها الى عهدنا في الحكم. بل انها ناجمة عن عوامل قديمة لا تقصد نسبتها الى افراد معينين، او الى زمن معين، بل اننا نرجو انصافكم فتوافقونا على ان مردها لم يكن في كل حال الى اعمال او تدابير اتتها وزارتنا.

اما اضراب الاهلين عن دفع ثمن النور، فقد قامت حكومتنا بشأنه بمسؤوليتها كاملة، ووضعت تعرفة كانت في مصلحة الشعب الى حد فاق ما كان يأمله ابعد الفئات تطلبا.

واضراب المحامين انتهى الى الحل الشرعي الوحيد الذي كان يمكن تصوره، وهو أنْ وكل الى الندوة النيابية حق الفصل في ما دعا اليه من اسباب.

وفي شأن اضراب عمال سكة الحديد، استجابت الحكومة الى طلباتهم المشروعة بما لم يثقل كاهل الخزينة، واقنعتهم بالعدول عن باقي الطلبات التي رأتها غير محقة. وعالجت الحكومة اضراب موظفي التلفون بما اقنعهم بعدم صوابيته، ولم تعالجه بوسائل الارضاء والاغراء، التي كثيرا ما تفضي اليها الاضرابات العامة.

ثم انصرفت الى معالجة اضراب السواقين، وملتزمي الاشغال العامة، والمعلمين ومقاطعة ارباب الصحف. فوضعت لها حدا بتدابير مبنية على درس عميق لاسبابها، ولفهم صحيح لبواعثها. ولم تتعد تلك التدابير حد القانون والمعقول الى الاسترضاء والتذلل، ولا انطوت على زجر وعنف وارهاق.

ولكم لوحت بعض الفئات باضراب توصلا الى انتزاع مكاسب غير مشروعة، ومطالب غير محقة، فبادرت الحكومة الى خنق النوايا في مهدها قبل

ان تبرز الى حيز العمل، بمساع لا ينكر جداوها الا من تعمد نكران الحق الصريح.

حضرات النواب المحترمين.

اذا ما عدنا الان الى مهام الحكومة العادية، وتنفيذ بيانها، واضطلاعها باعباء الحكم، لم نجد ان في اعمالها هي ما يثير اسباب الشكوى. فلا اسراف في مال المكلف، بل محافظة دقيقة، لا نخالكم تنكرونها، على الاموال العامة. ولا تبزير في النفقات غير المجدية، ولا تقتير على المشاريع النافعة.

فقد ضبط الانفاق ضبطا محكما في شتى نواحي المصاريف الادارية، ونفذت مشاريع الموازنة برمتها. ورصدت، او خصصت اموال لمشاريع استثنائية، نذكر منها مشروع نبع العسل، ومغارة هاب في طرابلس، ومياه جبل عامل، وبناء جناح جديد في دار الحكومة، وترميم قصر العدل. كما ان بين ايدينا مشروعا يصل الى مجلسكم بعد ساعات لا بعد ايام بتخصيص ثمانية عشر مليون ليرة لمشاريع مياه الشفه في كافة المناطق اللبنانية، ولتسليح الجيش، وتجهيز قوات الامن، وبناء مخافر الدرك.

كل هذا، رغما عن الضائقة النازلة بالخزانة على ما يعلمه الجميع. هذه الاموال وفرتها المحافظة التامة على الاموال العامة، والسهر الدائب على النفقات، وعلى تحصيل الواردات، فضلا عن الاتفاق النهائي على تنفيذ بعض المشاريع في الجنوب، بمقتضى اتفاق التعاون الفني في النقطة الرابعة.

ولا بد لنا ان نذكر لكم بعض المشاريع التي تم تحقيقها في مختلف وزارات الدولة، بالرغم من الفترة القصيرة التي مضت على تولينا الحكم، من توزيع نشاط الحكومة على ما ذكر من مشاكل، ومن الجو المحموم الذي نعيش فيه في هذا الزمن، من جراء ما سنأتي على ذكره في هذا البيان.

فقد حققت الحكومة زيادة في دخل الخزينة يقدر بنحو سبعة ملايين ليرة سنويا من جراء تعديل اتفاقيتي شركتي البترول. واخضعت شركتي النور والمرفأ لضريبة الدخل.

وقد وافقت الاولى على دفع الضريبة اعتبارا من سنة ١٩٥٣، وارسلت اشعارا بفرض الضريبة على الثانية. واكملت الحكومة نظام اصلاح الضرائب، وتوزيعها بالعدل الاجتماعي المنشود، بارسالها مشروع ضريبة تصاعدية على الاملاك المبنية، تخفض عن الملاكين الصغار من ١١ الى ٥ بالمائة، وترفع عن الملاكين الكبار بنسبات متفاوتة. ووضعت المراسيم لتطبيق قانون ضريبة الاراضي، وقانون رسم الانتقال. وعنيت الحكومة لضبط النفقات، خصوصا ما يتعلق منها بنفقات السفر والانتقال واجور السيارات والعمال المياومين.

وارسلت الى مجلسكم الكريم مشروع قانون بتعويض الصرف لموظفي البلديات، وموظفي الدولة الموقتين، ومشروعا آخر باعادة تخمين التركات لجباية رسم الانتقال. واحدثت مركزا للدراسات المالية في وزارة المالية. واعدت مشروعا لاعادة النظر في احكام قانون ديوان المحاسبة، وتعزيز رتابته وتوسيع صلاحياته. واوقفت التعيينات والترقيات الاستثنائية التي كانت تعم منها الشكوى.

وقد سهرت وزارة الداخلية على استتباب الامن بالرغم من الدسائس والمناورات التي عرفها الجميع، وعلى تطبيق النظام والقانون، فلم تعد في عهد يسمع فيه دوي الرصاص في اي مناسبة. ومنعت العاب القمار. واتلفت حشيشة الكيف. وكافحة تهريب التبغ دون هوادة. ونفذت عددا كبيرا من المذكرات العدلية. وصدقت المخططات النهائية لتجميل العاصمة بانشاء حدائق عامة، وتوسيع الشوارع وتزفيتها واكمال الكورنيش، وتنظيف حي الكرنتينا، واصلاح الملعب البلدي، وبوشر بكل هذه الاعمال بالواقع.

ولم تقصر الحكومة اهتمامها على العاصمة، بل بوشر في طرابلس بفتح شارع الكلساس، وتعبيد واستكمال فتح شارع الرفاعية، وتعبيد شارع رياض الصلح، وبولفار مار الياس، وشق شارع جديد من الاسلكة الى طرابلس المرجة، وطريق المستشفى الاميركي. وسيباشر قريبا جدا بانشاء السراي الجديدة.

وتقوم انشاءات مدينة العمال في صيدا باضطراد يبشر بانجاز المشروع في اقرب وقت مستطاع. وصدقت القروض لبلديات قرى الاصطياف لتمكنها من تنفيذ مشاريعها العامة، من مياه وكهرباء ومسالخ وطرق.

وفي حقل التربية الوطنية تمت التجهيزات لزيادة فرعين جديدين في الجامعة اللبنانية، هما فرعا الدراسات الاجتماعية، ومعهد الادارة العامة. وانشأت مدرستين ثانويتين في طرابلس. وجهزت الجامعة اللبنانية بمكتبة جامعية ومختبر.

كما جهزت بمختبرات كاملة العدة كل المدارس الثانوية، وتسع مدارس ابتدائية. وانشأت مدرسة لتدبير المنزل في مدرسة الصنائع والفنون. وحقول التعليم للجانحين في اصلاحية الاحداث على تربية الدواجن وزراعة الخضر والصناعات اليدوية.

وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية، رغما عن حداثة عهدها بضبط نفس العمل. فقلت شكاوى العمال. وعززت الوزارة الرقابة الصحية على العامل والمصانع. ووضعت التصاميم لتنفيذ مشروع المساكن الشعبية. واجرت احصاء عامًا للعمال. وانشأت مكاتب الاستخدام في المحافظات. ولا يمضي الا القليل حتى يكون المركز الاجتماعي قائما في ضواحي العاصمة، ومشتملا على قاعة للاجتماع والمحاضرات، ومكتبة ريفية وعيادة طبية، ومختبر للتحليل، ومكان لصرف الدواء ودار الولادة ورعاية الام والطفل، ومكان خاص لايواء الاطفال المشردين وتعليمهم، ودار لمكافحة الامية، وتعليم الصناعات الريفية، وحمامات ومغاسل، وحقل نموذجي مساحته ثلاثة دونمات على الاقل تطبق فيه احدث الاساليب في الزراعة.

اما وزارة الصحة، فقد تميز هذا العام فيها بتحقيق عدة مشاريع هامة سواء في حقل الوقاية او في حقل الاسعاف، او في حقل الانشاء والتعمير، فقد تم تلزيم مستشفى مدينة بيروت وبوشر العمل بتشييده. وانجز مستشفى تبنين، وتم تلزيم القسم الاخير من مستشفى محافظة الجنوب، وبوشر بشراء المعدات لتجهيز مستشفى طرابلس وبعبدا.

وقد بلغ عدد المرضى والمقعدين والايتام الذين عالجتهم الحكومة في مستشفياتها، او على نفقتها عشرات الالوف. وان في دوائر الوزارة مشروعات تحت الدرس لتنقية مياه الشرب والمستنقعات والمكافحة.

وقامت وزارة البرق والبريد بفتح اربعة مكاتب جديدة دائمة، واحداث سبع عشرة شعبة بريدية في مختلف انحاء الجمهورية. وامنت توزيع البريد بواسطة موزعين خيّالة، ودراجات بخارية. وضاعفت عدد صناديق البريد في العاصمة. وجعلت توزيع البريد في قرى الاصطياف مرة كل يوم ومرتين في بعض الاماكن.

كما ان الحكومة أولت اهتماما خاصا قضية التلفون، فتبين لها ان هناك عجزا يتفاقم سنة فسنة، ومخالفات جسيمة لانفاق الاعتمادات في غير ابوابها تعود الى وقت بعيد، وان هناك اخطاء في تقدير نفقات الهاتف الآلي، وانفاقا لاعتماداته في سبل عديدة، فعمدت الى ايضاح القضية، واجرت تحقيقا ماليا، وقررت فتح تحقيق عدلي لاثبات المسؤوليات، لا تلبث ان ترسل نتيجتهما الى مجلسكم الكريم.

ووضعت مشروعا جديدا للتلفون الآلي، تجري الاشغال اليوم بموجبه بكل دقة على يد لجنة تنفيذية عليا من ارباب الاختصاص.

ولا يتسرب الى الاذهان ان كل الاموال المعدة في الاصل للتلفون الآلي ذهبت هدرا. فقد استعمل قسم كبير منها لاكمال الشبكة العادية. فأنشأت مراكز عديدة في القرى، وزيد عدد المشتركين الى نحو ضعفه في مدن عاليه، وبحمدون، ودير القمر، وبيت الدين، واميون. وانشئت ٣٨ غرفة تلفونية جديدة في المدينة. وزيدت الاتصالات بين المراكز، ومد خط لاسلكي يصل بيروت بباريس، ومنها يمكن الاتصال بجميع بلدان اوروبا الغربية، وانتهت المفاوضات لتحديد هذا الاتصال، وتمديده الى الولايات المتحدة، ومنها الى معظم البلدان الاميركية.

اما وزارتا الزراعة والاقتصاد الوطني، فقد قامت بمجهودات قيمة لانعاش الزراعة، وتطبيق التعاون الفني، في النقطة الرابعة. وابرم الاتفاق اللبناني

السوري، والاتفاق اللبناني الاوروبي، والاتفاق اللبناني التشيكوسلوفاكي، لتعزيز اقتصاديات البلاد. ولا بد هنا من التبسط في بعض النواحي التي اثارت بعض الاحتجاجات والانتقادات غير المحقة.

قضية النقد النادر لشراء اللوازم.

كان البلد في ازمة لحوم في اواسط الربيع المنصرم. ازمة لا يجهلها احد فمنعت سوريا تصدير الماشية الينا، وتعذر استيرادها من جهات اخرى. فارتفعت الاسعار حتى بلغ سعر الاوقية مائة وعشرين غرشا. وتقدم من تاجرين مشهورين في البلد عرض مآله توفير اللحوم للاستهلاك، شرط ان يعطيا للاستيراد نقدا نادرا، مع تعهد منهما بعرض ما يستورد للبيع في السوق باسعار تنقص عشرين بالماية عن سعر السوق يوم العرض، وتحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني. ولما كانت الحكومات السابقة درجت على منح النقد النادر لشراء الضروريات كالحنطة واللحم، فقد منحتهما الحكومة هذا النقد.

ثم لما تبين لها انهما اخلا بتعهداتهما، ولم يستوردا بالنقد النادر، وقدما بيانات مشبوهة بهذا الاستيراد، استعادت منهما النقد النادر الذي كان منح، وفتح تحقيق عدلي، على اثره اعتقل بالتوقيف شخصان قدما تلك البيانات الكاذبة، واصدرت مذكرات توقيف بحق التاجرين المذكورين.

قضية احذية المطاط.

ان استيراد احذية التنس والباسكتبول خاضع بموجب الانظمة المرعية لاجازة استيراد. وقد سبق في الاعوام السابقة ان منحت هذه الاجازة اكثر من مرة بمقادير تفوق الماية الف زوج.

وتقدم احد التجار يطلب مثلها. فاعطيت له، وقامت احتجاجات من بعض اصحاب المصانع. فاوقفت الحكومة تنفيذ الاجازة، وشكلت لجنة وزارية لدرس الامر برمته من وجهة مصلحة الصناعة الوطنية، ومصلحة المستهلك معا، فتفصل في اباحة الاستيراد او منعه بصورة مبدئية عامة.

ومثل هذا جرى في قضية استيراد السمون المعطرة والملونة.

ان دأب الحكومة في هذا الحقل هو السهر على الصناعة الوطنية، وعلى مصلحة المستهلك معا، والتوفيق بين المصلحتين. ولا يجب ان يغتر الجمهور بالانتقادات التي توجه الى التصرفات الحكومية في هذا الحقل، فان ما يرضي زيدا يغضب عمرًا والعكس بالعكس. واذا كان رائد الافراد السعي الى مصالحهم الخاصة، فرائد الحكومة ان توفق اعمالها، على ما تعتقد في صميم وجدانها انه يرضي المصلحة العامة، ويوفق بين المصالح المتضاربة، بما يكفل مصلحة الجمهور العامة.

ولا نخالكم، اذا انصفتم، وانتم منصفون، الا ان تقرّوا الحكومة على صحة ما قامت به بهذه الحقول.

هذا، وان في محفوظات وزارة العدلية اوراقا وملفات تشير الى المجهودات التي قامت بها الوزارة، لا سبيل الآن لتعدادها مفصلاً، فقد يطول بها الوقت، ولكنها تشير الى اهمها، وهو وضع مشاريع قوانين عديدة اهمها:

١ ـ مشروع قانون الاجور لسنة ١٩٥٣.

٢ ـ مشروع قانون اصول المحاكمات الجزائية، تأتلف احكامه والنظام القضائي الجيد.

٣ ـ مشروع قانون باستثمار المراهنات، وجميع ضروب الرهان على لعبة كرة المضرب.

٤ ـ مشروع قانون الجمعيات التعاونية.

٥ ـ مشروع قانون الاحوال الشخصية المتعلقة باختصاص المحاكم المذهبية والشرعية.

٦ ـ مشروع قانون بتعديل بعض مواد من قانون التجارة البحرية.

٧ ـ مشروع قانون باضافة فقرة الى المادة٥٠ من القرار رقم ١٨٨٧ تاريخ ١٥ اذار سنة ١٩٢٦ المتعلقة بوكالة البيع.

٨ ـ مشروع قانون يتعلق بالاجانب ودخولهم الى لبنان.

٩ ـ مشروع قانون بتمتع مطار بيروت الدولي بالاستقلال المالي.

١٠ ـ مشروع قانون بانشاء دائرة خاصة في بلدية بيروت لتنظيم المدينة.

١١ ـ مشروع دفتر الشروط الخاص والعام المتعلق بالاشغال العامة.

١٢ ـ مشروع قانون باعفاء رجال الجيش من الرسم البلدي على القيمة التأجيرية لعقارات السكن.

اما وزارة الخارجية فلا نخالكم الا مؤمنين بانها قامت بواجبها احسن قيام في هذه الآونة التي يواجه فيها لبنان والبلدان العربية جمعاء مصاعب ومشاكل جمة. فبقطع النظر عن العمل الدائم، المستمر، المنطبق على السياسة الخارجية التي رسمها لبنان لنفسه منذ مطلع هذا العهد، انجزت وزارة الخارجية، او باشرت اعمالا موضوعية كثيرة: منها تصفية قضية الحراسة على الاموال الالمانية، وتصفية قضية الاملاك اللبنانية في تركيا، وما يقابلها من املاك تركية في لبنان، والاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا، الاتفاق التجاري واتفاق الطيران مع المملكة الاردنية الهاشمية، اتفاق الصداقة مع الباكستان، اتفاق الطيران مع سويسرا ومع اسوج. كما باشرت مفاوضات لتعديل اتفاق الطيران المعقود مع هولندا، والاتفاق التجاري المعقود مع مصر، الخ...

كما انها تابعت بكل جد ونشاط مسألة ترشيح لبنان لعضوية مجلس الامن مما يؤمل معه النجاح.

هذا ما تمكنا من تحقيقه في هذه الفترة القصيرة والصعبة من الزمن.

نقول هذه الفترة القصيرة، ونحن نعني ما نقول، ونشير الى ما رافق عهود جميع الحكومات في هذا البلد من عوامل تجعل تحقيق المشاريع فيه ضربًا من المستحيل. اذ ما يكاد يطلع الوزير على امور وزارته، ويتعرف الى مواطن الخلل، ويدرس ادواءها واساليب اصلاحها، حتى تفاجأ الحكومة بتعديل او تبديل او تغيير، يقطع عليها سبيل تحقيق ما تنوي. وتأتي حكومة جديدة لا تمضي في الحكم مدة اكثر مما قضت سابقتها. وهكذا تضيع النوايا والاعمال

والمشاريع بين درس وتحفز للعمل، ورحيل واستبدال. ويمضي البلد في حلقة مفرغة لا نهاية لها ولا استقرار.

حضرات النواب المحترمين.

نعود الآن الى القسم الهام من موضوع بياننا هذا. وهو قضية الشكوى التي يبديها كثير من الاوساط، والاصلاح الشامل السريع الذي تتطلبه كل الفئات.

يشكو الناس من مساوىء في اساليب الادارة وفقدان في هيبة الحكم.

يشكو الناس من تدخلات في القضاء، تفضي الى ايثار البطل على الحق، وتدخلات في الادارة لتفضيل بعض على بعض فئات الشعب.

يشكون عرقلة مصالحهم في الدوائر الحكومية على يد موظفين مشبوهين اوغير اكفاء.

يشكون ايضًا من تخمة في عدد الموظفين، وثوب فضفاض في الجهاز الاداري.

يشكون من ازمة بطالة يتحتم على الحكومة مداواتها.

يشكون من تبذير في الاموال العامة.

يشكون من تقصير في استثمار مرافق البلاد.

ليس هذه هي كل مواطن الشكوى. بل اننا نعد منها اهمها ولا نحصرها، نعد منها توطئة لكلمة حق وتدبير فصل.

ندعوكم الى كلمة حق، ونرجوكم الرجوع الى صميم وجدانكم، تسألون انفسكم وتصارحوننا عما اذا كانت اسباب هذه الشكاوى، بقطع النظر عن صحتها، او المبالغة فيها، تعود الى اعمال اتتها هذه الحكومة، او تغاض ارتكبته، او فساد انزلته.

نحن لا نتهرب من مسؤولية، ولكننا نرجو ان نتلاقى واياكم على الصعيد الذي يريده كل مخلص لهذا البلد يبتغي خيره واسعاده، ولا يسعى الى الافلات

من المسؤوليات، حتى يضعها على عاتق سواه، او يرمي الى الاستفادة من فورة جمهور لبلوغ غاية خاصة، او غرض او تدبير ذاتي.

قد توالت طلبات الاصلاح السريع الشامل.

وتضاربت الآراء في الادارة الصالحة لتنفيذ هذا الاصلاح.

وها اننا نمر سراعًا على هذه الآراء، نستعرضها معكم، بغية الوقوف على الحل الذي نرتئيه، وهو الحل الذي يضمن سلامة البلاد، ويتوافق ونصوص الدستور، ويؤمن مصلحة البلاد.

فمن قائل بحكومة كلها من خارج المجلس.

ومن قائل بحكومة قوامها ينحصر بمن لم يتولَّ الحكم حتى الان.

ومن قائل بتولي الاحكام لفئة من الفئات.

اننا لا نتعدى حد هذا البيان الوزاري اذا صارحناكم بان كل حل لا يتلاءم وقواعد الدستور لا يلقى عندنا موافقة، لا كحكومة ولا كنواب.

فالقول و الجزم بحكومات من هذا الشكل، وتجاهل ارادة مجلس النواب قضاء غير عادل على كل من خرج عنها، وتجاهل لارادة الامة الممثلة بنوابها.

ان كل تدبير لا يقترن بمشيئة البرلمان افتئات على حقوق البرلمان.

وعندنا ان الحل المعقول الصحيح هو المنبثق عن ارادة هذا المجلس ضمن الاصول الدستورية البرلمانية.

ولا يفيد البلاد في شيء اثارة الفوضى والشكوى، وتصوير البلاد بابشع المظاهر، والاستناد الى ما لم يكن من صميم هذه الامة.

من هنا، من هذه الندوة او برأي هذه الندوة، يجب ان تستمد سلطانها كل حكومة تعمل للاصلاح.

ونحن، اي هذه الحكومة التي فازت بثقتكم، تبصرت في واقع الحال، واسترشدت بتوجيهات فخامة الرئيس، ورأت ان الاصلاحات المستعجلة التي

يمكن تعدادها الان بدون حصر هي التي عددتها في بلاغ نشرته وتعرضه الان عليكم.

في ادارة الدولة.

١ ـ تعديل قانون الانتخابات البلدية، ثم اجراء هذه الانتخابات في موعد بدون تأخير.

٢ ـ تعديل قانون الانتخابات على اساس الدائرة المصغرة في المناطق التي لم يجر تقسيمها بعد.

٣ ـ وضع الموازنة العادية للعام المقبل، والموازنات الخاصة الملحقة بها على اسس سليمة، وفقًا لحاجات البلاد الحقيقية.

٤ ـ توسيع صلاحيات ديوان المحاسبة لجعله اكثر فاعلية، واقرار نظام المراقبة المالية الدائمة.

٥ ـ اصدار قانون الموظفين والملاكات، على ان يتبع ذلك: اولاً ـ الاستغناء عن الموظفين غير الاكفاء او الفائضين عن الحاجة. ثانيًا ـ احصاء الموظفين الموقتين، والعمال وحصرهم بالعدد الضروري.

٦ ـ اعادة تنظيم مجلس القضاء الاعلى لتأمين مراقبة فعلية على حسن سير القضاء، واقرار التفتيش القضائي الدائم.

٧ ـ تنظيم التفتيش الاداري، وربطه بتشريع يؤمن رقابة فعلية وآلية على الارادة، وتنظيم مجالس التأديب.

٨ ـ اعادة النظر في التنظيم الاداري بغية تحقيق اللامركزية.

٩ ـ تنظيم ملاكات البلديات وخاصة الكبرى منها.

١٠ ـ تنظيم النشر والصحافة.

١١ ـ تنظيم الاحزاب السياسية.

١٢ ـ تصفية حسابات الخزينة والاعاشة وضبطها.

١٣ ـ تنظيم المواصلات، واصلاح السير، ونظام الرسوم على السيارات والمحروقات.

١٤ ـ تنظيم ملاكات قوى الامن الداخلي.

في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

١ ـ انشاء مجلس الانماء الاقتصادي، وتخويله الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكليفه وضع تصميم عام لتوجيه الاقتصاد اللبناني.

٢ ـ وضع مشروع انشائي للمياه والكهرباء.

٣ ـ تحقيق مشروع الضمان الصحي باعتباره جزءًا من الضمان الاجتماعي.

٤ ـ بناء مخازن القمح، ووضع قانون لزيادة انتاج القمح وتوزيعه.

٥ ـ بيع اراضي الدولة وتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين.

٦ ـ تنظيم الاستيراد وضبط الاجازات.

تقرون معنا انه ليس من الممكن تنفيذ هذه الاصلاحات بين عشية وضحاها. فمنها ما يمكن اجرؤاه بمراسيم، وحكومتنا تعتزم اجراءه على الفور، كما انها دأبت على منع الفوضى والتدخلات غير المشروعة فورًا. ومنها ما يقتضي تشريعًا لتتمكن الحكومة من تنفيذه. وهذا التشريع لا يمكن سنّه بساعات ولا بايام بالطرق البرلمانية العادية.

واعتقادنا الصريح الحازم نصارحكم به، وهو ان تنفيذ الاصلاح السريع الشامل لا يمكن الا اذا خولت الحكومة حق التشريع لمدة معينة، وقد اعربت الوزارة نفسها عن نيتها في طلبه. وهي تترك لمجلسكم في هذا الشأن حق التقدير والتقرير. والله ولي التوفيق.

الرئيس ـ الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة ـ حضرات النواب المحترمين.

لقد استمعتم الى البيان الوزاري الذي اعده المجلس الوزاري ومجلس الوزراء وفيه الاعمال التي قامت بها الحكومة منذ اضطلاعها بالمهام.

ومما لا شك فيه ان ثمة نغمة وتذمرًا وشكوى من حالة الفساد والفوضى والطغيان. وهي حالة شاذة تعانيها اجهزة الدولة منذ امد بعيد، ولم يكن لنا يد فيها، ولسنا نحن المسؤولين عن نشوئها، واستمرارها. بل هي نتيجة الاستهتار بالقوانين، والتجاوز على هيبة النظام، وتسخير مرافق الدولة، ومصالحها لحساب الافراد الذين يعملون من وراء الستار، غير مقيمين حرمة للقيم الدستورية.

ايها السادة.

اسمحوا لي بأن اكون صريحًا، وثقوا بانني ما اعتدت الا ان اكون صادقًا ومخلصًا فيما اعمل واقول. اجل لقد قررت ان اضع يدي على ضميري، استوحيه واستلهمه لاشخص لكم الداء الذي استحكم، والمرض الذي استشرى، والعلة التي اورثت هذا الوطن ما ارهق كاهله واستبد بأهله، وبلغ بع اقصى حدود اليأس والقنوط.

لقد اردنا ايها السادة ان نحقق مثلنا الاعلى في الحياة، وان نبذل من ذات انفسنا، مضحين في سبيل وطننا ومواطنينا، فأرادونا الضحية على مذبح شهواتهم، وليس هذا بغريب، فذاك دأبهم وذاك ديدنهم.

لقد رقصوا على جماجم الاوفياء المخلصين مثنى وثلاث ورباع، وكان رياض الصلح رحمه الله احدى ضحايا الخبث والمكر، فاضت روحه لتسلم ارواحهم، وتدحرج رأسه لتبقى رؤوسهم، واتهموا باغتياله تارة حزبًا من الاحزاب، وطورًا حكومة من الحكومات، وما قتلته الا ايديهم، ولا صرعه الا رصاصهم، ولا طمست معالم دمه الا مكائدهم واضاليلهم، الا تبًا لهم انّى يؤفكون.

ممّ الشكوى ايها السادة؟

ان الشكوى من التدخلات غير المشروعة التي تفسد سير الادارة، وتسخرها لمآرب المتنفذين غير المسؤولين واليكم الامثلة:

منذ بضعة اشهر اجتمع حضرة النائب السيد هنري فرعون ونجل فخامة رئيس الجمهورية الشيخ خليل الخوري واستدعيا مدير الشرطة، الذي اكره على تلبية رغبتهما في وضع مذكرة ادارية تقضي بنقل مفوضي الشرطة، واجراء تشكيلات في دوائر الشرطة دون علمي، بوصفي وزيرًا للداخلية، وقد فوجئت بهذه المذكرة على صفحات الجرائد. فدهشت لهذا الامر، مما اضطرني الى استدعاء مدير الشرطة واستجوابه، فاعترف لي بالواقع الشاذ الذي حملني على اتخاذ موقف حازم ادى الى الغاء المذكرة واقالة مدير الشرطة.

هنري فرعون: (مقاطعًا) هذا غير صحيح.

رئيس الوزارة: (متابعًا) مثل ثان.

تذكرون ايها السادة حادث القاء القنبلة على منزل حضرة النائب المحترم الشيخ سليم الخوري، ولكنكم لا تعرفون خفايا التحقيق في هذا الحادث، وما رافقه من اسرار، مما ساكشفه لكم الآن استنادًا الى محضر رسمي وهوالآن في حوزتي وفي يدي هذه. يقول المحضر ما نصه حرفيًا: في استجواب بعض المتهمين بارتكاب الاعتداء، وهذه هي افادة احدهم محمد العرجا جوابًا على احد الاسئلة: «اذا اعترف محمد البحصلي فهو حر، اما انا فلا اعترف بشي الا امام السيد بيارو خوري فارسلوا وراءه، واني مستعد ان اعترف له امامكم بكل شيء، ثم لماذا لم تلقوا القبض على جوزف عيسى الخوري، وجوزف ايوب مع انهما الاساس بهذه القضية ويفيدونكم اكثر مني.

ايليا ابو جوده (مقاطعًا) لا يجوز ذكر الاسماء في معرض البيان، وانا احتج على ذلك.

رئيس الوزارة (متابعًا) وجاء في المحضر على لسان مأمور التحري الذي كلف التحقيق والبحث عن المتهمين ما يأتي:

«لدى مداهمته منازل المتهمين الثلاثة الفارين، جوزف عيسى الخوري، وجوزف ايوب، ومحمد الشقور لم نعثر لهم على اثر في منازلهم، فعلمنا من مصدر سري ان جوزف ايوب يختبىء في منزل السيد بيارو خوري قنصل موناكو

في لبنان، وجوزف عيسى الخوري في منزل السيد هنري فرعون، والثالث لم نعثر له على اثر ولذلك سطرنا هذه الملاحظة.

ويختتم المحضر المذكور بالملاحظة التالية:

«لدى اطلاع حضرة المحقق العدلي الاستاذ عيد عما تم باستجواب المتهمين ركاب سيارة الفورد رقم ٣٦١٩ مجددًا، وعن مكان وجود المتهمين الثلاثة الفارين، امر حضرته بايقاف التحقيق فورًا عند هذا الحد واخلاء سبيلهم على الفور».

سادتي، هذا غيض من فيض، وهذا نموذج من الاف النماذج والاستخفاف بالقوانين من قبل ارباب النفوذ وذوي الدالة القربى والمحاسيب.

اما اذا شئتم ان تسألوا عن كيفية سير الدولة، ومجرى الاعمال في الوزارات والدوائر فاليكم هذه الحقيقة:

كثيرًا ما كنت اطلب الوزراء والمديرين العامين، وبعض الموظفين لاجتمع اليهم واستوضحهم في قضايا ادارية، فلا اجدهم في مكاتبهم، وعندما استفسر اعلم انهم كانوا في القصر الجمهوري. هكذا .ترون ان الحكم في هذه البلاد مجزأ بين السراي والقصر.

الرئيس (مقاطعًا) ـ انك امام مسؤولياتك فلا يجوز ان تمس مقام فخامة رئيس الجمهورية، وكنت تعقد اجتماعاتك تحت رعايته. وانت مجبر على تحمل مسؤولياتك كرئيس للوزارة.

رئيس الوزارة (متابعًا) ـ ان ارباب النفوذ يحكمون ولا يسألون. يتدخلون في كل شاردة وواردة. يتدخلون في القضاء. ويطلبون من القضاة ومن الموظفين ان ينهجوا خططًا تطابق سياستهم، وتخدم مآربهم الحزبية على حساب العدالة والقانون، والويل كل الويل للقاضي والموظف الذي يضرب بمشيئتهم عرض الحائط استجابة لنداء الضمير.

هذه هي الحالة التي وجدناها وبلوناها ونحن نمارس الحكم، وعندما بدأنا نضع حدًا لهذا الشذوذ بدأ ارباب النفوذ بمحاربتنا.

حاربونا لاننا اردنا ان نطبق القانون القاضي بمنع المقامرة. والقمار هو احد مواردهم السرية. حاربونا لاننا شرعنا في مكافحة التهريب الى اسرائيل، لان هذه المكافحة تقطع عليهم الرزق الحرام. حاربونا لاننا شمرنا عن ساعدنا لاتلاف الحشيش، حرصًا على الصحة العامة، واستجابة لرغبات هيئة الامم المتحدة، وتقيدًا بمقررات الجامعة العربية.

(وهنا اخذ الوزراء ينسحبون فردًا فردًا الى مقاعد النواب).

حاربونا لاننا اردنا ان نضع قانون «من اين لك هذا» ونحقق في مصادر ثرواتهم، وهم الذين لم يكونوا قبل هذا العهد ليملكوا شروى نقير.

حاربونا لاننا ابينا ان نضع الانظمة والقوانين ومصالح الدولة في خدمة اطماعهم وشهواتهم واغراضهم الشخصية.

حاربونا لاننا ابينا ان نخلي عقارًا لهم تشغله دوائر الشرطة لكي يؤجروه بالاجور الفاحشة، ولو تكبدت خزينة الدولة عبء ايجار جديد.

حاربونا لاننا اقفلنا ابوابنا في وجوههم، ووجوه ابنائهم وانسبائهم. وابينا ان نذعن لبطاقاتهم وتوصياتهم الهاتفية.

حاربونا لاننا حفظنا لارباب الصحافة كرامتهم، وغضبنا للاعتداءات المنكرة على الصحفيين وحملة الاقلام. ومن ينسى القنابل التي القيت على دور الصحف والصحفيين الذين اختطفوا من دورهم ومكاتبهم والقي بهم بين انياب الكلاب في القصور والاصطبلات.

لقد اردنا ان نحافظ على حقوق الموظفين النشيطين، والاستفادة من مواهب ذوي الكفاءات منهم دون تأثر بالنزعات الحزبية، فما كان من المتنفذين الا ان عملوا على حرمان هؤلاء الاكفاء وحرمان الدولة منهم.

اما الاوضاع والاجهزة، فحسبي ان اقول ان ثمة ادارات حكومية عامة لا يكاد يكون للحكومة اية سلطة عليها. فهي مستقلة، لان بعض ارباب هذا العهد ارادوها ملكًا خاصًا بهم، كمطار بيروت الدولي مثلاً.

فكيف تريدون ايها السادة ان تمارس السلطة التنفيذية اعمالها، وتحقق برامجها الاصلاحية في مثل هذا الجو الموبوء؟

كيف تريدون ان يتوطد النظام، وتستقر الحال، ويخفق لواء الدستور والعدالة، ويعم الخير والاصلاح، وتحكم الحكومة، والامر كما وصفت، واكثر مما وصفت، وكما علمت ويعلم من سبقني وجرّب.

انهم يريدون ان يكون رئيس الوزارة آلة طيعة بأيديهم لتنفيذ مآربهم، وخدمة مصالحهم الخاصة. وبما اننا حاولنا ان نحكم، ونعيد الحكم الى السراي قامت قيامتهم عليها ودبروا المؤامرات في الغرف السوداء للحيلولة دون الاصلاح المنشود.

تتعالى الاصوات شاكية متذمرة من الفساد، فساد الحكم، فساد الادارة، فساد الاخلاق، ولكن ممّ الفساد، وممّن الظلم والاستبداد؟

هذا ميدان سباق الخيل، مقبرة الاخلاق، والاموال، والاعراض. لقد اردنا ان ننقذ من سمومه الفتاكة العامل والموظف ورب العائلة، واردنا ان نخلص السذج والمخدوعين من الاعيب البلع والتبليع والاحتيال، فهل تدرون ماذا رأينا؟

رأينا اتفاقًا معقودًا بين اصحاب هذا النادي وبلدية بيروت لا يقره شرع ولا قانون، ولقد اجمعت الآراء على بطلان هذا العقد. ولما هممنا باتخاذ الاجراءات اللازمة لالغائه، بدأت المداخلات المعهودة لعرقلة تلك الاجراءات، كما بدأت الحملة على حكومتنا وعلي شخصيًا. تتخذ وجهة جدية سريعة للتخلص منا قبل تخليص المواطنين من هذا السرطان الخبيث.

من يذكر سباق الخيل ولا يذكر الارملة التي باعت طنجرتها، والوالد الذي حرم اطفاله قوت يومهم، والعامل الذي باع فراشه بابخس الاثمان، ليراهن ويخسر، وليملأ جيوب المترفين ممن استغلوا سذاجة الناس، وامتصوا دماء الارامل والايتام والايامى والمعوزين؟

ومن هم اصحاب نادي السباق والمهيمنون عليه وعلى موارده الغزيرة؟

اليسوا هم اولئك الذين يهيمنون على الدولة، ويتصرفون بمصير البلاد والعباد لملء خزائنهم وتوسيع مزرعتهم، وارواء جشعهم وانانيتهم؟

اليسوا هم الذين يجعلون من اقامة الوزارات واسقاطها ملهاتهم رغم انف الدستور، ثم يختبئون وراء حصن الدستور؟

لقد طالما حاولوا ان ينالوا من سمعتنا، ليحولوا السنة الناس عن لوك سمعتهم. وطالما جربوا ان يسيئوا الى نزاهتنا ليستروا فضائحهم وسمسراتهم، ولكن انّى للحقائق ان تغيبها التمويهات والافتراءات والاكاذيب، بل اين بيوتنا العادية من قصورهم الشامخة التي بنوها على جماجم المساكين والعاطلين؟ واين ديوننا من ارصدتهم النقدية المودعة في مختلف المصارف، في الداخل والخارج. واين حصيرتنا البالية المهترئة من طنافسهم وسجاجيدهم المكدسة بالقناطر والاطنان؟ واين جيوبنا الفارغة، وكواهلنا المثقلة بالديون، من لآليهم البراقة، ومجوهراتهم الخلابة وذهبهم الاحمر الرنان.

ايها السادة.

لقد جوعوا الشعب وارهقوه، وقالوا ان في البلد روائح كريهة، وهل الا من بين ايديهم، وتحت ارجلهم تفوح الروائح الكريهة؟

ايها السادة.

كيف تريدون منا ان نستمر في الحكم، وهذا هو الجو الموبوء الذي تعيش فيه الحكومات في لبنان. ثم كيف تريدون ان يتحقق اصلاح ونجاح اذا لم تستأصل شأفة العلة القاتلة وتجتث جذورها؟

انني لا اريد ان اطيل عليكم الكلام، والحديث ذو شجون، فأكتفي بالتوجه الى العناية الالهية ضارعًا اليها ان تحفظ لبنان من اعدائه الداخليين، وتحميه من مكائد الاشرار والمفسدين اللهم آمين.

من اجل ذلك لن اطرح الثقة لانني لا اريد الثقة منكم، وانا ماض لاقدم استقالتي الى فخامة رئيس الجمهورية. قال هذا وغادر قاعة مجلس النواب.

هنري فرعون (مخاطبا رئيس الوزارة) ـ الى اين ذاهب انتظر كي ارد على خطابك... انت نذل وجبان ان لم تستمع الى ردي عليك...

الرئيس ـ الكلمة لحضرة اميل لحود.

اميل لحود ـ يؤسفنا ان نضطر الى قول هذه الكلمة التي ساقتنا اليها كلمة حضرة رئيس مجلس الوزراء التي لا تنطبق لا على الدستور ولا على الواقع. ان التقليد البرلماني يقضي عند القاء اي بيان، وخصوصًا من هذا النوع ان يكون متفقًا عليه في مجلس الوزراء. ونحن نأسف بأن نقول ان ليس لنا اي علم بهذا البيان الذي القاه رئيس مجلس الوزراء. اما قوله بان الوزراء كانوا يساقون الى عملهم سوقًا، وانهم لم تكن لهم حرية العمل، فنحن نشهد الندوة والضمير بأن ما قاله هو محض افتراء، ونحن نربأ بحضرة رئيس الوزراء ان يقول بعد ٧ اشهر من الحكم ان كان مسيرًا. كان يجب عليه، وتقضي عليه مروءته بالابتعاد عن الحكم منذ الدقيقة الاولى. اما وقد تمادى، وشهد على نفسه بانه ناقض الدستور وناقض ضميره برأه منه ومن كل ارادة.

في ١٠ ايار ١٩٥٣ انتخب رئيس لجنة تدقيق انتخاب لويس زيادة(٣).

١٩٥٣ ـ قسم قانون الانتخاب الجديد بيروت دوائر خمسًا. ترشح سامي في الدائرة الرابعة فاز ونال ٩٥٠٦ اصوات من اصل ١٨٠١١ مقترعًا(٦).

في ٢٧ آب ١٩٥٣ وفي ١٦ آذار ١٩٥٤ انتخب رئيسًا للجنة الادارة والعدل(٣).

من ١٦ ايلول ١٩٥٤ الى ٩ تموز ١٩٥٥ عيِّن رئيسًا لمجلس الوزراء (مرسوم رقم ٦٣٩١).

في ٢٨ ايلول ١٩٥٤ القى بيان حكومته.

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين.

تمثل امامكم اليوم الحكومة التي لي شرف رئاستها، مثنية على الحكومة

السابقة فيما اقرت على يد المجلس من مشاريع، معتمدة تنفيذها، طالبة ثقتكم الغالية للاضطلاع باعباء الحكم.

وستكون الحكومة في بيانها مقتصدة في الوعود، لاننا لا نريد ان نعد بما قد لا يمكن تحقيقه، وخصوصاً لاننا نؤمن بحقيقة اصبحت راهنة، هي أنه لم يعد بالامكان ان نعمل بوحي الساعة، وبطرق كيفية تتبدل بتبدل الاشخاص. فقد آن ان يخطط لبنان اهدافه، ويحصى امكانياته في جميع مرافقه الحيوية، ولهذا انشأنا وزارة التصميم العام التي سيكون لها الدور الرئيسي في تخطيط سياسة البلاد الاقتصادية والانشائية وتوجيهها، اذ تعمد بمعاونة مجلس الانماء الاقتصادي الى درس امكانيات البلاد، والتحري عن مواردها الانتاجية، وعن ثروتها وقواها الطبيعية، كما تدرس احتياجات البلاد، وتصنف المشاريع بالنسبة الى اهميتها، وتخلص من هذه الدروس الى وضع تصميم عام يتخذ منهجًا لتنمية الموارد والثروات واستثمارها بالطرق الفضلى لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

وستتقدم الحكومة من مجلسكم الكريم بمشروع قانون لتنظيم هذه الوزارة وتحديد صلاحياتها وملاكها.

اما سياستنا الخارجية، فمستقرة واضحة الاهداف ترمي الى تعزيز مكانتنا بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة، ضمن ميثاق الجامعة العربية، مع سائر الدول الصديقة ضمن ميثاق الامم المتحدة.

وستعمل الحكومة، وفق هذه المبادىء على توثيق الروابط بين الدول العربية، فتساهم في وضع السياسة الموحدة التي توفر لها جميعًا القوة والعزة، وتكفل لها السلامة والطمأنينة، لتسير قدمًا في سبيل الرقي والازدهار.

واننا نأمل ان الاتفاق الذي اقترنت به جهود الشعب المصري الشقيق، سيكون فاتحة عهد ينتهي الى التعاون المخلص مع الدول الصديقة على حمل القضايا التي لم تزل قائمة، وتوطيد اركان الامن والسلام في ربوعنا والعالم اجمع.

وفي مقدمة هذه القضايا، قضية فلسطين التي يجب ان تتضافر الجهود لحلها وفقًا لمقررات الامم المتحدة، فلا تظل الاماكن المقدسة عرضة للعدوان، ولا يبقى شعب باسره سليب الحقوق، يقاسي آلام التشريد والبؤس والظلم.

ان القوة التي ننشدها، والازدهار الذي نرجوه لبلادنا، إنما يقومان على توثيق التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية.

فسيكون من اهداف الحكومة، بالاضافة الى ضرورة تعزيز سياسة التعاقد الثنائي مع كل من الدول العربية ولا سيما سوريا، توسيع نطاق احكام اتفاقية تسهيل التبدل التجاري وشؤون الترانزيت التي عقدت في ٧ ايلول سنة ١٩٥٣ بين الدول العربية جميعًا، اعتقادًا منا بان هذه الاتفاقية انما هي خطوط اولى في سبيل ازالة الحواجز وتذليل العقبات التي تحول دون حرية تبادل السلع والخدمات، وانشاء سوق موحدة لخير شعوبنا كافة. وسنطلب وضع هذا الاقتراح في جدول اعمال الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي العربي.

كما اننا سنحرص على انجاز الدراسات التي عهد بها الى ممثلي لبنان في المجلس المشار اليه بغية انشاء طريق تربط البلاد العربية من البحر الابيض المتوسط الى الخليج الفارسي، فتفتح آفاقًا جديدة للتعاون العربي. وقد ارتأت الحكومة في المجلس الاقتصادي ان تبدأ الطريق في بيروت فتسير نحو دمشق، فالرطبة، فالرمادي، فبغداد، على ان يتفرع منها طريقان رئيسيتان احداهما من دمشق نحو عمان فالمدينة المنورة، والاخرى من الرطبة باتجاه الدمام والبصرة والكويت.

وفي حقل الدفاع الوطني، اعدت الحكومة برنامجًا لتقوية جهاز البلاد الدفاعي، يتناسب مع امكانيات البلاد المالية، ومن شأنه ان يجهز الجيش باحدث الاعتدة الحربية.

أما في السياسة الداخلية، فالحكومة ستعالج المشاكل القائمة على اساس تعزيز الحكم الديمقراطي، وفرض هيبة السلطة، باحترام القانون، وتطبيقه على الجميع، واشاعة العدل، وضمان الحريات العامة، ومحاربة الفوضى وتوطيد الامن.

وتحقيقًا لهذه الغايات السامية، تعتزم الحكومة:

في التمثيل الشعبي.

تعديل قانون الانتخابات النيابية على اساس زيادة عدد النواب زيادة تجعل التمثيل الشعبي اكثر شمولاً، واوثق تعاونًا بين اللبنانيين جميعًا، وادعى للوفاق والالفة.

في الادارة.

١ ـ تحقيق اللامركزية على اوسع نطاق.

٢ ـ تعديل المراسيم الاشتراعية في بعض نصوصها التي اظهرت التجارب انها لم تفِ بالغاية المقصودة.

٣ ـ تبسيط المعاملات الادارية والمالية بشكل خاص، واختصارها على ما لا بد منه.

٤ ـ الغاء الحصانة التي منحتها المراسيم الاشتراعية للموظفين الاداريين، وذلك تمكنًا من الاشراف الفعال على اعمالهم، وتعزيز التفتيش الاداري والاخذ بنتائجه.

في العدلية.

تعزيز الجسم القضائي مع المحافظة على حصانته، بإدخال التعديلات اللازمة على تنظيم الحاضر، كإنشاء فئة القضاة المتمرنين، وبزيادة عدد القضاة، وبتعزيز هيئة التفتيش القضائية.

في الاقتصاد.

اما السياسة الاقتصادية، فتهدف الى إنماء الانتاج، وتحسينه وخفض اكلافه، وفي هذا الحقل تعتزم الحكومة:

١ ـ تنشيط الصناعة الوطنية وحمايتها وتوجيهها، وتقوية الحرف والصناعات القروية.

٢ ـ تسهيل التبادل التجاري بين لبنان واسواق العالم جميعًا والبلدان العربية بوجه خاص، وتسهيل تجارة الترانزيت وتشجيع المنطقة الحرة وإعادة التصدير، واباحة تنقل الاشخاص والاموال، والابقاء على حرية سوق العملة، وتوسيع جداول البضائع التي تتبادلها البلدان العربية بموجب اتفاق التبادل التجاري والترانزيت، وتشجيع الرساميل الاجنبية والسعي الى عقد اتفاقات تجارية مع سائر دول العالم على اساس التكافوء والمعاملة بالمثل، والعناية بالسياحة والاصطياف والاشتاء، ومكافحة الغش، والعناية التامة بالاحصاءات العامة التي لا يتم بدونها عمل اقتصادي يقوم على اسس علمية ثابتة.

في الزراعة.

وستعمل الحكومة على تحسين الانتاج الزراعي والحيواني وزيادته وتخفيض اكلافه، وذلك بانشاء مراكز ارشاد في المناطق الزراعية مجهزة فنيًا وآليًا، تقوم باعمال مكافحة نموذجية للامراض والحشرات، وبتعزيز محطات الاختبار والمختبرات وتوسيعها، وبتعميم تربية الدواجن على الطرق الحديثة في القرى اللبنانية، وبدرس خصائص التربية اللبنانية لاختبار الزراعة الملائمة، وبتنشيط الصناعات الزراعية الصغيرة، وتجهيز لبنان آليًا وانشاء المراكز لتوضيب الفاكهة المعدة للتصدير، ومصنع للقاحات، ومراكز في المحافظات للعناية بشؤون الصحة الحيوانية، وانشاء مستودعات فنية لتخزين كميات من القمح تحسبًا للطوارىء.

في الصحة والشؤون الاجتماعية.

زيادة الاهتمام بالصحة العامة في حقلي الوقاية والمعالجة. ومن الناحية الاجتماعية، ستعنى الحكومة بانعاش الريف بجميع الوسائل الناجحة، حدًا من الزحف الى العاصمة، وحدًا من الهجرة الى خارج البلاد. كما ستعنى بالفئات المحرومة، بالايتام والاحداث المنحرفين والمشردين، والمتسولين والعجزة. وكخطوة اولى لاقرار الضمان الاجتماعي، ستعمد الحكومة الى تعميم الضمان الصحي على الاساس النموذجي الذي بوشر به بين صفوف العمال النقابيين،

على ان تكمل الخطوات الباقية على مراحل حسب امكانيات البلاد المالية والفنية.

ومن جهة العمل، ستعزز الحكومة نقابات العمال وارباب العمل، توطيدًا للعلاقات الطيبة بينهما. وستعنى بإنماء اختصاص العمال، وتوفير السكن الصالح لهم، عن طريق انشاء المساكن الشعبية في جميع المناطق. كما ستتقدم من مجلسكم بمشروع تعديل بعض مواد قانون العمل التي دلت التجارب على ضرورة تعديلها.

في التربية الوطنية.

أما في حقل التربية الوطنية، فالحكومة تهدف الى تنفيذ ثلاثة امور رئيسية:

آ ـ نشر التعليم المجاني والتوجيه المهني.

ب ـ تنظيم مناهج التعليم بصورة تتلائم مع حاجات ابناء البلاد.

ج ـ القيام بانشاءات مدرسية ورياضية.

والحكومة، وفيها وزيران من الصحفيين تدرك اهمية الصحافة في توجيه الرأي العام. وسيكون تعاونها وثيقًا مع الصحفيين فتزودهم بجمع المعلومات الصحيحة. وهي، اذ تعلن حرصها على تأمين حرية الصحافة، ترحب بالانتقاد الموجه، المبني على معلومات موثوقة. وتأمل من الصحافة الواعية ان تبتعد عن الاخبار المغلوطة والتعليق عليها، مما يشوه وجه الصحافة.

وستسعى الحكومة لانشاء محطة للاذاعة تتناسب مع مركز لبنان، بعد ان تؤمن لها المال اللازم على مراحل، وادخال تحسينات على برامج الاذاعة الحالية.

اما البريد والبرق، فسيجهز بالآليات الحديثة، وستتخذ جميع التدابير لتوزيع الرسائل والبرقيات باقصر ما يمكن من الوقت، وستنشأ مدرسة مهنية لتعليم الموظفين وتدريبهم.

وفي ادارة الهاتف سيزداد ٧٥٠٠ رقم جديد على مركز الهاتف الآلي في بيروت، وتوسع مراكز الهاتف في طرابلس، ريثما تجهز بالهاتف الآلي، وزحله وصيدا ومراكز ضواحي العاصمة، وتزداد الاتصالات الهاتفية بين بيروت ودمشق.

وهنالك مشاريع لانشاء اتصالات راديو تلفونية بين بيروت وطرابلس، وبين بيروت ودمشق، وبين لبنان وجميع الدول العربية، والدروس التحضيرية قد بوشر بها لزيادة ٢٥ الف خط جديد، وفقًا لقرار سابق لمجلس الوزراء، توزع على المدن.

اما المشاريع المقررة في وزارة الاشغال العامة فلا تشكو القلة، بل تشكو التأخير في تنفيذها.

لذلك تلخص اهداف هذه الوزارة في:

١ ـ زيادة انتاج موظفيها لانجاز الاشغال المتأخرة ان تؤثر في سير الاشغال الجديدة، ان في مديرية الطرق والمباني او مديرية المياه والكهرباء.

٢ ـ الاسراع في انجاز المشاريع الانشائية المختلفة، لا سيما مشاريع المياه والكهرباء.

٣ ـ الاسراع في انجاز المشاريع المشتركة مع النقطة الرابعة، باموال المساعدتين الفنية والاقتصادية.

٤ ـ اعطاء الافضلية في موازنة الطرق والمباني للطرق الدولية والرئيسية، ذات المنفعة الاقتصادية العامة، ولا سيما طرق الاتصال بسوريا، واخصها طريق طرابلس حمص، وطرق الاصطياف لمناسبة سنة الاصطياف والسياحة المقبلة. تحاشي تجزئة هذه الموازنة تجزئة تحول دون تنفيذها وتبدد الجهود والنفقات كما حصل في موازنة ١٩٥٤، اذ بلغ عدد الطرق نحو ٥٠٠ لم يزل اكثر من نصفها حتى الان قيد التخطيط، او الاستملاك او الدرس.

٥ ـ زيادة نفقات الانشاءات الكهربائية والمائية بزيادة محسوسة، رفعًا للمستوى الاجتماعي، وتدعيمًا للتقدم الاقتصادي.

٦ ـ الاسراع في انجاز الاشغال الانشائية الجديدة في مطار بيروت الدولي، وتحسين حاله، لما يدره على البلاد من الفوائد.

٧ ـ تنظيم دوائر المواصلات والسير، تسهيلاً للمعاملات، والسعي لدى الشقيقة سوريا لحل المشاكل المشتركة والمعلقة، واهمها قضية الترانزيت عبر الاراضي السورية، وقضية الانظمة والشروط الفنية المطبقة على وسائل النقل العاملة في البلدين، دفعًا للمنافسة الجارية حاليًا على حساب السلامة العامة، والتشديد في تطبيق هذه الانظمة والشروط، والمساهمة بالتالي مساهمة فعالة في حل ازمة السير.

٨ ـ تعزيز مراقبة شركات الامتياز وتطبيق القوانين والانظمة والشروط التعاقدية عليها بالحزم الذي يكفل المصلحة اللبنانية العامة، واتخاذ كل التدابير لتأمين هذه المصالح.

٩ ـ اتخاذ التدابير الضرورية المعجلة لتعزيز الانتاج الكهربائي، ان في مشروع الليطاني أو في مصلحة كهرباء بيروت او سواها، وذلك باتمام المشاريع الجاري تنفيذها، او تعجيل التنفيذ بمراحله المتوالية مثل مشروع ذوق مكايل ونهر البارد وبزيادة المولدات في المشاريع القديمة مثل مشروع الصفا والمصنع الاساسي في بيروت.

وسوف تعمل الوزارة على تأمين كل الحاجات الكهربائية الحالية، والحاجات المعلقة لا سيما الصناعية منها، وعلى مسايرة ازدياد الحاجات المستقبلية والاحتياط لها سلفًا.

١٠ـ اعادة النظر في تنظيم الوزارة لجعل جهازها اكثر فعالية. وتبسيط الاجراءات في المعاملة المتنوعة بانتظار التعديلات القانونية اللازمة، والعمل على تجنيب الجمهور الجهود والنفقات والوقت، بسرعة الرد على طلباته ضمن مهل معينة.

ومن اهم المشاريع التي تعنى الحكومة بتحقيقها مشروع بناء خمس مدن للعمال، منها مدينتان في ضواحي بيروت، ومدينة واحدة في كل من طرابلس

وصيدا والبقاع يتلاءم مع حاجات المناطق. وتملك هذه البيوت للعمال على اساس ان يدفعوا ثمنها اقساطًا سنوية متساوية توزع على عشر سنوات او اكثر.

وستخصص اعتمادات لهذا الغرض كما تتعاون الحكومة عند الاقتضاء مع الرساميل الخاصة لتمويل هذه المشاريع.

اما مشروع موازنة العام ١٩٥٥، فقد احيل الى مجلسكم في الموعد القانوني. ونحن نأمل ان يناقشها المجلس ويقرها في مطلع العام القادم حتى يتسنى للحكومة تنفيذ المشاريع الملحوظة فيها.

حضرات النواب المحترمين.

لا حزبية ولا انتقام، نحن منكم ولكم، ومن الشعب وللشعب. فاذا لم نتآزر جميعًا، وإذا لا يؤازرنا الشعب على تذليل العقبات، فلا يمكن لنا ولا لأية حكومة ان تسير بلبنان الى اهدافه المثلى. إن الاصلاح يتطلب التضحية والتجرد والصبر، ويتطلب الحزم والعدل، والنشاط والإخلاص، أولاً واخرًا، شعارنا عمل انتاج، تنفيذ.

بهذه المبادىء نتقدم اليكم، ونحن واثقون انكم بهذه المبادىء ستواجهوننا وستحكمون آخر الأمر على الأعمال.

وعلى هذا الأساس، نطلب ثقتكم، وفقنا ا لله واياكم لخدمة لبنان العزيز.

نالت الحكومة الثقة ب ٢٢ صوتًا ومعارضة ١١.

في ٢٩ ت٢ ١٩٥٤ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٧٢٩٤).

وفي ٢١ آذار ١٩٥٥ اعيد تكليفه وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٨٧٨٧).

وفي ٣٠ ايار ١٩٥٥ كلف وزارة العدلية (مرسوم رقم ٩٣٦٢).

في ٩ تموز ١٩٥٥ قدم استقالة حكومته. لم ينشر كتاب الاستقالة.

وفي اليوم عينه، ٩ تموز ١٩٥٥، اعيد تعيينه رئيسًا للحكومة. وفي ١٤ منه اعلن بيان حكومته.

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

لزام عليّ أن أتقدم منكم، وانتم نواب، الأمة بعاطفة الشكر لمساعدتكم القيمة في أثناء اتصالاتي بكم، وتعاونكم معي على الوصول الى تأليف هذه الحكومة التي آمل ان تكون قد لاقت الصدى المستحب لديكم ولدى الرأي العام.

إن الحكومة الماثلة أمامكم تؤمن بأن لبنان بلد يمر بفترة رخاء وازدهار. ومن الواجب ان نتعاون جميعًا، حكومة ومجلسًا على أن نحافظ عليها. فسياستنا في الداخل سياسة إنشاء وتعمير، تهدف الى توطيد الأمن، وإشاعة العدل، واحترام القانون، والحرص على سياسة اقتصادية حرة تساعد على استجلاب الرساميل الخاصة، بحيث تجد عندنا مدى واسعًا لاستثمارها دون أن يؤدي ذلك إلى أي نوع من أنواع الاحتكار، وتضمن رفع مستوى المواطنين، وتضاعف الدخل الأهلي، وتدعم النقد اللبناني، هذا النقد الذي نفخر بسلامته ونحرص على أن يبقى موثوقًا به أبدًا. والحكومة تعتزم، للإبقاء على هذا الازدهار واطراده، اعادة النظر في بعض الضرائب، معتبرة ان نظام الضرائب أداة للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. كما تعتزم تشجيع الصناعات الوطنية، والأخذ بيد المزارعين وامدادهم بالارشاد الزراعي والآليات الحديثة، ومنحهم قروضًا تدفع عنهم شر المرابين والمستغلين، والاسراع في عمليات المساحة لكي تعم جميع المناطق اللبنانية عن طريق التصوير الجوي، وإقامة مراكز لتوضيب الفاكهة وإيجاد أسواق جديدة، والعناية بالتحريج والعمل على تسهيل الترانزيت، وتمكين المناطق الحرة ان تؤدي خدمات اكبر، والسعي لجني ثمار الاتفاقات التجارية الثنائية التي عقدت، والعناية بالسياحة والاصطياف والاشتاء، وايجاد جهاز للاحصاء يشمل مختلف مرافق الحياة الاقتصادية.

وقد بدأت الحكومة باعداد الميزانية العامة، وستعرضها عليكم في الموعد الذي ينص عليه الدستور.

والحكومة حريصة في حقل التربية الوطنية على نشر التعليم الابتدائي المجاني والتدريب المهني، وإعادة النظر في مناهج التعليم على ضوء حاجات لبنان، وإقامة التعاون بين المعاهد الرسمية والمعاهد الخاصة. وتعتزم الحكومة في الوقت نفسه بناء مدارس في جميع المناطق، على أحدث أصول الفن، وإقامة مدينة رياضية تليق بلبنان الذي دخلت حركته الرياضية في الطور العالمي.

والحكومة ماضية في التمهيد لتشييد محطة قوية للإذاعة، واستوديوهات تضمن تعزيز فنون الالقاء والتمثيل والموسيقى والغناء، وتكون خير صلة بين شطري لبنان المقيم والمغترب.

أما الصحافة، فنحن أضن الناس بحريتها، وإننا على تمام اليقين بأن رجالها يحسنون التمرس بهذه الحرية، فلا يعرضون سلامة الوطن وصداقاته للخطر، ولا ينالون من كرامة الأفراد، ويتحرَّون الحقيقة في كل ما ينشرون، ونعتقد ان ذلك سيتم بفضل مساعي الصحافة نفسها، ونقابتها على الأخص. فالحرية تنقلب فوضى إن لم تواكبها روح الانضباط.

وتجهز الحكومة البرق والبريد بالآليات الحديثة، وتعمم الهاتف في جميع البلدان والقرى اللبنانية، وتؤمن الاتصال هاتفيًا بالعواصم كافة، لا سيما العربية الشقيقة.

أما في حقل الأشغال العامة، فبالإضافة الى المشاريع المرصدة لها الاعتمادات في ميزانية هذا العام، والاعتمادات المدورة من العامين السابقين، والتي انجزت الوزارة معظمها حتى الآن، فالحكومة تعتزم اعداد مشروعين انشائيين جديدين: الأول مشروع مائي يرمي الى مسايرة العمران والاقتصاد اللبناني بمنشآت جديدة للري في كل انحاء البلاد، والثاني مشروع أبنية لدوائر الدولة كافة.

وإلى جانب توسيع الطرقات الدولية، وتعبيد الطرقات الرئيسية والمحلية تعتزم الحكومة شق طريق دولية جديدة بين العاصمة وضهر البيدر والحدود السورية تكفل سهولة المواصلات، وتشجع التجارة العابرة الى البلاد العربية المجاورة.

ولبلوغ هذه الغاية تعتزم الحكومة توسيع مرفأ بيروت ليؤدي هذا المرفأ مهمته على الوجه الأكمل.

أما الإدارة، فلا ريب أن سن القوانين، وصرف الموظفين لا يكفيان لإصلاحها. كذلك ستعزز الحكومة التفتيش، وتكل إليه السهر الدائم على الجهاز الإداري توصلاً الى ضبط المعاملات وتوفير الوقت وزيادة الانتاج، وإلى توجيه الادارة نحو العمل المجدي. والاصلاح في هذا الحقل عمل متواصل طويل النفس.

وتعتزم الحكومة اصلاح القضاء وتعزيزه، وجعله دائمًا فوق الشبهات. وستسهر بنوع خاص على اقامة تفتيش دائم يكفل حسن سير العدالة، كما تسعى الى زيادة عدد القضاة ومساعديهم تأمينًا لسرعة الفصل في القضايا.

أما في الحقل الخارجي، فإن لبنان يواجه أوضاعًا بلغت من الخطورة والدقة حدًا بعيدًا.

فمنذ فترة غير قصيرة وقعت في الشرق العربي أو الشرق الأوسط كله، أحداث أدت إلى وجود شيء من البلبلة في المنطقة، بل في بلدان الجامعة العربية ينذر بانهيار هذه الجامعة التي يحرص لبنان على سلامتها وقوتها كل الحرص.

وقد وجد لبنان نفسه، وهو المؤمن برسالته العربية والذي كان دائمًا، ومنذ تأسيس الجامعة، صلة ود ورسول توفيق وإلفة وتعاون صحيح صادق بين أشقائه، وجد نفسه امام تباعد يهدد بجعل أولئك الأشقاء فريقين، وصفين متقابلين، فحاول أن يلعب دوره الطبيعي، وان يقوم بمهمته التقليدية، وهي المهمة الصعبة التي قد لا ترضي الجميع دائمًا، ولن تتخلى حكومتنا عن هذه المهمة بتجديد المسعى باخلاص وصدق نية، فتبذل في سبيل غايتها هذه مزيدًا من الجهد، وهي على يقين تام من ان الفريقين العزيزين سيقتنعان ويسلمان حتمًا ان لبنان ما سعى، ولن يسعى إلاّ للمصلحة العربية العليا، لمصلحة المجموعة العربية كلها، وأنه لا يتوخى، ولن يتوخى الاّ ما فيه ازدياد قوة الدول

العربية، امام العدو المشترك، الذي يرتع بسبب الخلاف العربي، في تلك الأرض المقدسة التي اغتصبها، وتزيده خلافاتنا أطماعًا على أطماعه.

إن حكومتنا واثقة كل الثقة بأن مجال التفاهم بين القاهرة وبغداد، وعمان والرياض، ودمشق وبيروت، لا يزال فسيحًا، بفضل حكمة المسؤولين في كل بلد، وبفضل الإرادة الشعبية فيها جميعًا. إن الاخلاص والوطنية والشجاعة مواد ومزايا موفورة في عاصمة الكنانة، كما هي في عاصمة الرافدين، وفي قلب الجزيرة، كما هي في دمشق.

وستوجه حكومتنا الجهد الى تنقية العلاقات وتمتينها بين لبنان وكل بلد عربي، واضعة نصب عينيها توحيد كلمة هذه البلدان العزيزة، وعودة هذه الكلمة إلى أقوى مما كانت عليه. وستبذل جهدًا خاصًا في سبيل التعاون الوثيق بين لبنان وسوريا الشقيقة العزيزة والجارة القريبة.

إن اللبنانيين، وكذلك السوريين على ما نعتقد، ليحنون إلى أيام كانت فيها مصالح البلدين كبيرها وصغيرها، في حقول السياسة والاقتصاد والدفاع والثقافة، كالمصلحة الواحدة، وإلى أيام كانت علاقات البلدين في كل النواحي المثال الذي أملنا، وأمل كل عربي مخلص ان تحتذيه دول الجامعة العربية كافة فيما بينها.

فلعودة روح التعاون الحق بين لبنان وسوريا ستعمل حكومتنا ما في وسعها، مستلهمة وحدة المصالح والأهداف، ناشدة الخير لهما معًا دون تمييز، وذلك لا لخير هذين البلدين فحسب، بل لخير العرب جميعًا، والحكومة اللبنانية موقنة ان تصافي الجمهوريتين العربيتين المتجاورتين المستقلتين، إنما يكون نقطة الانطلاق في تصافي العرب جميعًا، وفي إعادة الصفاء إلى وجوههم، وإلى مزيد من التعاون بين صفوفهم. وحينئذ يواجهون كل مشاكلهم والأحداث المقبلة عليهم وهم أعز كلمة، وامنع جانبًا.

أما فيما يتعلق بسياستنا مع سائر الدول الصديقة، فإننا سنعمل على توسيع علاقاتنا معها على ضوء ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حقل الدفاع الوطني، فإن الحكومة تتمشى على برنامج يهدف إلى تقوية جهازنا الدفاعي ضمن امكانات الخزينة، جهاز يكفل سلامة الحدود ضد اي اعتداء.

هذا هو بياننا بسطناه لكم، ونحن على يقين بأنه يعرب عن أمانيكم، ويحقق رغباتكم في الاصلاح، والانشاء والتوجيه. ولكن هذا البيان سيبقى حرفًا ميتًا إن لم تشدوا أزر الحكومة، وتتعاونوا معها تعاونًا صادقًا بناء في المجلس ولجانه، وتحاسبوها الحساب الدقيق، فأنتم المرجع الأول والأخير.

وعلى هذا الأساس من المؤازرة والتعاون المخلصين أطلب ثقتكم.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٨ صوتًا وحجبها نائبان.

في ١٩ ايلول ١٩٥٥ قدم استقالة حكومته. لم ينشر كتاب الاستقالة.

في ٢٠ آذار ١٩٥٦ انتخب عضوًا في لجنتي الخارجية والدفاع(٣).

من ١٨ ت٢ ١٩٥٦ الى ١٨ آب ١٩٥٧ عيِّن رئيسًا لمجلس الوزراء، ووزيرًا للداخلية، وللعدلية، وللإنباء (مرسوم رقم ١٤١٦٤).

في ٢٧ ت ٢ ١٩٥٦ القى بيان حكومته.

البيان الوزاري.

يعاني العالم الآن أزمة دقيقة لا يجوز معها الاّ التفكير المسؤول والعمل المسؤول. والمحور الاول لهذه الازمة هو الشرق الادنى، بما فيه من مشاكل ومضاعفات هي في منتهى التعقد والخطورة. وفي وسط هذا المحور تقع المسائل العربية، وخصوصًا قضايا فلسطين ومصر. فعلى التصرف الحكيم المسؤول في هذه الازمة الحادة قد يتوقف سلام العالم.

ولبنان، القادر حق القدر لجميع التيارات المتفاعلة في هذه الازمة، يتحسس الوضع الخطير الحاضر تحسسًا خاصًا. ولا نغالي اذا قلنا ان لبنان يجتاز اليوم مرحلة حاسمة في تاريخه.

ان الوزارة الحاضرة تعي هذه الامور كلها وعيًا تامًا. وما قامت الاّ على أساس هذا الوعي. وهي تعرف جيدًا في أية لحظة تاريخية مصيرية تعيش وتحكم.

ولذلك فانها تعتمد، اول ما تعتمد، على ادراك جميع اللبنانيين لخطورة هذه اللحظة التاريخية، وعلى استعدادهم للتعالي على جميع الاعتبارات الخاصة، ايًا كانت، لمجابهة مسؤولياتهم تجاه وطنهم، لمجابهتها متآخين، متضامنين، متحابين، متعاونين في تحمل هذه المسؤوليات تحملاً كاملاً.

اما الروح التي نستلهمها في الحكم فهي: المجابهة الصريحة لكل مشكلة، والتخطيط المسؤول للامد الطويل، والحزم في كل ما هو حق، والتسامح المحب، ووضع مصلحة لبنان، ككل، فوق أي مصلحة ضيقة.

ففي الداخل تحتم علينا خطورة الاحداث القائمة ان نفرض هيبة القانون فرضًا شديدًا، وان نتوسل احكامه وحدوده لتوطيد الامن، واشاعة الطمأنينة، وتمكين الاستقرار. ان في هذا وحده سلامة هذا البلد، وفيه الى حد بعيد سلامة الدول العربية الشقيقة.

ان الحكومة تدرك تمام الادراك ما للقضاء من حرمة، وما لاحكامه من أثر في حياة الدولة والمجتمع. فهي اذ تعلن عن عزمها على تعزيز القضاء، تؤكد حرصها على ان تحفظ للقاضي استقلاله وحصانته، وتعمل على رفع مستواه علميًا وماديًا.

اما الجيش فالحكومة تحرص على تحقيق ما أعد له من برنامج.

أما وضعنا المالي فهو سليم مكين. وترى الحكومة ان الاحوال العالمية القلقة توجب علينا ان نزيد موفور الاحتياط، فلا نرهقه كثيرًا بالتزامات جديدة.

وفي الاقتصاد، فاننا نتمسك بسياسة الاقتصاد الحر التي ثبت صوابها، وثبت انها من اسباب الازدهار القائم. فاذا اضطررنا احيانًا للحد من هذه الحرية، فانما يكون ذلك بالقدر الذي تتطلبه المصلحة العامة، وتوجبه حماية الصناعة الوطنية الناشئة.

اما التموين، ففي رأينا انه الآن مسألة حيوية تستحق اوفر الجهد واسخى البذل، ولهذا فاننا عازمون على تحقيق هذه الغاية، بتشجيع استيراد الضروري والاولي من المواد، بحيث نصبح في حالة نستطيع معها ان نؤمن العوز، ونكتفي بما عندنا لمدة غير قصيرة، اذا سدت علينا المصادر.

وفيما يتعلق بقضية عائدات النفط، فقد أقر مجلسكم الكريم بتاريخ ٢٦ تموز الماضي قانونًا قضى بان تخضع لضريبة الدخل وسائر الضرائب جميع الشركات التي كانت معفاة منها. واجاز هذا القانون في فقرته الثانية ان تعقد الحكومة مع هذه الشركات اتفاقات تستوفي بموجبها حصة من الارباح تقوم مقام الضرائب المتوجبة. ولهذا فان الحكومة ستباشر قريبًا بمفاوضة الشركات التي تسري عليها احكام هذا القانون، بغية عقد اتفاق معها يصبح نهائيًا، شرعة العلاقات بين الخزينة اللبنانية وبينها.

أما علاقاتنا الاقتصادية مع الشقيقة سوريا، فانكم تذكرون ان لبنان هو الذي تقدم الى مجلس جامعة الدول العربية بمشروع اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية. فمن الطبيعي اذن، ان يكون لبنان راغبًا في قيام مثل هذه الوحدة بينه وبين شقيقته سوريا. ونحن اليوم نعود فنكرر رغبة لبنان في ان تستقر علاقات البلدين في اتفاق دائم يضمن مصلحة الفريقين. اننا بهذه الروح سنقبل على معالجة هذه القضية الهامة.

اما التربية الوطنية فسنوجهها التوجيه المؤدي الى التكوين الروحي والعقلي والخلقي الامثل للمواطن اللبناني، وسنسعى للارتفاع بوزارة التربية الى المستوى اللازم لقيامها بهذه المهمة.

اما المشاريع العمرانية، فان افضل ما يمكن الوعد به الآن هو التعهد بتنفيذ المشاريع التي اقرها مجلسكم في اعمال الكهرباء والماء، والطرق والشؤون الاجتماعية، وهي ليست بالامر القليل اذا ذكرنا انها حجزت مبالغ ضخمة من موارد السنوات المقبلة.

اما الموظفون فان حالتهم المادية تستوجب الاهتمام، ونخص منهم اصحاب المرتبات الصغيرة. وسنتقدم قريبًا الى مجلسكم بمشروع قانون يرفع المرتبات بمقدار ما تسعف حالة الخزانة العامة.

ان الحكومة ترى وجوب تعديل قانون الانتخاب تعديلاً يزيد عدد النواب، ويوفر للناخب كل ضمانات الحرية. وترى ان مشروع القانون المعروض على المجلس يحقق الى حد بعيد، هذه الاغراض. الاّ ان هنالك بعض تعديلات يمكن التقدم بها اثناء المناقشة.

اما السياسة التي ستنتهجها الحكومة في الحقل الخارجي، فتنبثق قبل كل شيء، من ارادة الشعب اللبناني كله، ومن ثقة لبنان بنفسه وباهليته للاستقلال والحرية، وللمشاركة في الخلق الحضاري، ومن عزمه على القيام بكل ما يجب لتوطيد حريته واستقلاله، وتأمين اسباب هذه المشاركة، ومن ايمانه بحقوق الانسان الاساسية، واعتماده العقل طريقًا أمثل لتسوية جميع المشكلات الانسانية. كما انها تستمد من الروابط الحية القائمة بين لبنان وشقيقاته العربيات، ومن وعيه لمسؤولياته تجاهها، ومن حرصه على توحيد كلمتنا جميعًا كي نستقوي على الشدائد، ونحل المشاكل التي تجابهنا حلاً يصون السيادة والكرامة، ويساعد على تأمين الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وتستمد سياستنا ايضًا من المواثيق التي ارتبطنا بها في الماضي، ولا نزال حريصين على تطبيق ما تفرضه علينا من التزامات، وعلى التمرس بما تولينا من حقوق، كميثاق الامم المتحدة، وميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. وتسود هذا كله رغبة عميقة في الاسهام بما لنا من طاقة في اقرار السلام في العالم، على أساس العدالة والحرية الحقيقيتين.

وسوف نسعى، على هدي هذه المبادىء، الى بلوغ اهداف سياسة واضحة في جميع القضايا التي تواجهنا. فاننا نساند مصر بكل ما نستطيع في دفاعها عن سيادتها وحقوقها. ولذلك فاننا نعمل لتنفيذ المقررات التي أجمع عليها الرأي العام العالمي وأقرتها الامم المتحدة، والتي تقضي بأن تجلو عن مصر وقطاع غزة جميع القوات المعتدية. ونريده جلاءً فوريًا وبدون قيد ولا

شرط. كما نريد حلاً لقضية القناة يتفق مع سيادة مصر وكرامتها. كل ذلك تنفيذًا لبيان الملوك والرؤساء، هذا البيان الذي يقضي على كل من الدول الممثلة في المؤتمر، فيما خصها، وعملاً بحق الدفاع المشروع عن النفس، بالمباشرة فورًا بتطبيق احكام المادة الحادية والاربعين من ميثاق الامم المتحدة، واتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها اقصى امكانياتها، وفقًا لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي، ذلك اذا رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لقرارات الامم المتحدة وامتنعتا عن سحب قواتهما من الاراضي المصرية فورًا وبدون قيد ولا شرط. كذلك اذا خالفت اسرائيل قرارات الامم المتحدة، وامتنعت عن سحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد ولا شرط، او اذا تسبب عن موقف اي من بريطانيا وفرنسا واسرائيل تأزم جديد من شأنه ان يؤدي الى استئناف الاعمال العسكرية.

اما المادة الحادية والاربعون من ميثاق الامم المتحدة التي يجب على موقعي البيان المشترك تطبيقها فورًا في هذه الحالة، فتنص على انه «يحق لمجلس الامن ان يقرر ما هي التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ قراراته، والتي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، وان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير التي يمكن ان تشمل وقف العلاقات الاقتصادية، والمواصلات الحديدية، والبحرية والجوية والبريدية، والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفًا جزئيًا او كليًا، وقطع العلاقات الدبلوماسية.» كما تنص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي على ان «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة او اكثر منها، او على قواتها، اعتداء عليها جميعًا. ولذلك فانها، عملاً بحق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، عن كيانها، تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابهما.

ومن الاهداف الرئيسية للسياسة اللبنانية ان نتابع الجهد الكلي في سبيل قضية فلسطين، لكي نظفر لابنائها العرب بالعودة الى وطنهم، ونضمن للقضية حلاً عادلاً يتفق مع شرعية الحقوق العربية في فلسطين.

ومن اهدافنا ان نناصر الشعوب العربية جمعاء في نضالها لتحقيق امانيها المشروعة، وان نؤازر الشعب الجزائري لبلوغ ما يصبو اليه من حرية واستقلال.

اما سوريا الشقيقة فلها منزلة كريمة في نفوسنا. ان علاقاتنا تفرض علينا، لبنانيين وسوريين، ان نقف معًا في مواجهة الظروف الدقيقة التي يجتازها العالم العربي اليوم، والتي تلقي على البلدين واجبات في غاية الخطورة.

وسوف تسترشد الحكومة في سياستها بتوصيات لجنة الشؤون الخارجية، وتتقيد بقرارات مجلس النواب، وتنفذ مضمون البيان المشترك الذي صدر عن مؤتمر بيروت لملوك العرب ورؤسائهم، ذلك المؤتمر التاريخي الذي سعد لبنان بانعقاده في ربوعه، والذي كان للبنان الفضل في الدعوة اليه، كما كان له دور بارز في نجاحه.

وقد عقدت الحكومة العزم على ان تتخذ من جميع القضايا التي تعالجها موقفًا ايجابيًا بناء، يفرضه الشعور العميق بالمسؤولية، ويحتمه واجب التعاون مع الدول المحبة للحرية والعدالة والسلام. ذلك ان لبنان لا يكون نفسه الا متفاعلاً مع مواطن الحرية والحق حيثما كانت.

ايها النواب المحترمون.

لقد عرضنا لكم خطورة الوضع الحاضر، وبينا خطتنا لمواجهته، وعلى أساسها نطلب اليكم منحنا ثقتكم الكريمة.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٨ وامتناع ٢ وحجبها ٢ ايضًا.

في ٣ ك٢ ١٩٥٧ استقال من وزارة العدلية وعيِّن وزيرًا للدفاع (مرسوم رقم ١٤٦٢٢).

في ٢٧ شباط ١٩٥٧ كلف وزارة العدلية (مرسوم رقم ١٥١٠٧).

في ٥ آذار ١٩٥٧ كلف وزارة الزراعة (مرسوم رقم ١٥١٤٤).

في ١٨ آب ١٩٥٧ استقال وارسل كتاب الاستقالة مع ناظم العكاري الى الرئيس في بيت الدين. لم ينشر كتاب الاستقالة.

١٩٥٧ ـ ترشح عن دائرة بيروت الأولى فاز ونال ١٩٠٩٢ صوتًا من اصل ٣٤٥٦٧ مقترعًا(٧).

من ١٨ آب ١٩٥٧ الى ١٤ آذار ١٩٥٨ عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للعدلية وللخارجية (مرسوم رقم ١٧٠٥٤).

في جلسة ٢٩ آب تلا البيان الوزاري.

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

نجتمع اليوم اثر استفتاء عام اولاكم مسؤولية تمثيل الشعب، وحق التشريع باسمه، والسهر على مقدراته ومصالحه. وان الحكومة الجديدة المنبثقة من مجلسكم الكريم تجابه وضعًا عامًا تسوده قضايا خطيرة في الحقلين الخارجي والداخلي. ففي الحقل الخارجي تجد الحكومة نفسها امام مشكلات دولية عديدة بعيدة المدى بالنسبة لمغزاها العميق، وتأثيرها في اوضاع الشرق الادنى، وكيان دوله جميعًا. وفي الحقل الداخلي نجابه مشكلات هامة في شتى نشاطات الدولة، منها ما هو حقيقي اصيل، ومنها ما هو انعكاس للاوضاع السياسية المضطربة في الشرق الأدنى والعالم.

ان الحكومة تعي هذه المشكلات وعيًا مسؤولاً. وقد كونت نفسها، ووضعت بيانها على هذا الأساس. وهي تتقدم اليوم بطلب ثقتكم الغالية راجية اليكم مناقشة كل ما تضمنه هذا البيان بمثل ما التزمت به من صراحة ومسؤولية.

ان السياسة الخارجية التي تعتزم الحكومة انتاجها هي في جوهرها امتداد وتثبيت، وتكملة للسياسة الخارجية التي رسمتها الحكومة السابقة واعلنتها في

بيانيها بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ و ٤ نيسان ١٩٥٧. وسبب امتداد هذه السياسة ان الشعب اللبناني ذاته، في الاستفتاء الذي جرى في شهر حزيران الماضي، عبر عن تبنيه لها بالذات، وعن ايمانه بصوابها، فأصبح من واجب الحكومة المنبثقة من مجلسكم الكريم ، وهو ثمرة هذا الاستفتاء الشعبي، ان تبقى امينة لتلك السياسة، وان تستمر في تنفيذها.

تحدد هذه السياسة بانها في جوهرها لبنانية استقلالية. ولذلك فهي تستجيب لارادة الشعب اللبناني وحده. فليس لبنان تابعاً لأحد، ولا هو مدين بوجوده لاحد. يرسم سياسته قبل كل شيء بدافع مصلحته، وعلى هدي عقله، ثم يقترب من غيره ويتشاور معه، ويناقشه بمحبة وانفتاح وتقبل.

يعي لبنان وعيًا تامًا انه جزء لا يتجزأ من العالم العربي. يرتبط مع اخواته الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية بمواثيق والتزامات، يحرص على تنفيذها بأمانة لخير العرب جميعًا.

ولبنان يعتقد بان التقارب العربي لا يتحقق الا بطول الاناة، وبالتفاهم والاحترام المتبادلين. لذلك فاننا نعتزم المضي في سياسة عربية ايجابية تقوم على المحبة الخلاقة والتعاون الحر.

لبنان منفتح على العالم كله، متفاعل معه ومع حضاراته المختلفة. يلتقي فيه الشرق والغرب في جو من الاحترام المتبادل.

في تكوين اتجاهه الاساسي، او في اكتشاف هذا الاتجاه، لا يستطيع لبنان لحظة واحدة ان يسقط من حسابه نصفه المغترب. هؤلاء الابناء الاعزاء المنتشرون في جميع انحاء المعمورة يشكلون دعامة كبرى من دعائم استقلالنا. ولن ينسى لبنان ابدا مؤازرتهم له.

نرتبط بمواثيق دولية ثلاثة لا غير: شرعة الامم المتحدة، ميثاق جامعة الدول العربية، معاهدة الدفاع المشترك والضمان الجماعي. وسنبقى اوفياء لهذه المواثيق، متمسكين بما تولينا اياه من حقوق، وبما تفرض علينا من التزامات.

وسنظل ايضًا اوفياء للعهود التي قطعناها مع بعض الدول العربية الشقيقة، والتي تضمنتها البلاغات المشتركة الصادرة عنا وعن المملكة السعودية العربية والسودان وتونس.

وبالاضافة إلى ذلك، وفوق كل ذلك، لن يغرب عن بالنا لحظة واحدة ان هنالك ميثاقين غير مكتوبين، ولكنهما مقدسان، نستمد منهما قوتنا ونهجنا، وهما الميثاق الوطني الذي ترتكز عليه الوحدة اللبنانية، وميثاق الوفاء لرسالتنا العربية، الذي يفرضه علينا كوننا جزءًا لا يتجزأ من العالم العربي.

يتخبط عالمنا العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في سلسلة من الازمات تشتد وتتعقد يومًا بعد يوم. وقد اصبحت الجامعة العربية التي انشئت للتوفيق والتنسيق جسمًا متفكك الاوصال. وتضاعفت الخلافات بين البلدان العربية الشقيقة، حتى ان بعضها اصبح، مع الاسف الشديد، في حرب اذاعية ودعائية ضد البعض الآخر. ومما زاد المشاكل خطورة، ان الحرب الباردة الناشبة في العالم اخذت تنعكس على العلاقات القائمة بين الدول العربية وتؤثر فيها.

ازاء هذا الوضع المؤلم، ترى الحكومة من واجبها تجاه لبنان، وتجاه البلدان العربية باجمعها، ان تبذل اقصى ما تستطيع ضمن حدود الامكانات اللبنانية ـ ونحن نعرف حدودنا جيدًا ونلزمها بتواضع ـ من اجل الاسهام في تحسين العلاقات بين البلدان العربية الشقيقة لتحقيق تعاون مخلص متين، واعادة النظر في اوضاع الجامعة العربية واجهزتها لاعداد نظام جديد لها، يكون اكثر انطباقًا على الواقع العربي، وأوفر حظًا بتأمين التفاهم والتعاون في المستقبل.

واننا واثقون من ان الدول العربية التي فازت حديثًا باستقلالها، وهي السودان، وليبيا، وتونس، ومراكش، مدعوة للقيام بمهمة اساسية في هذا السبيل. فالنظرة العربية الافريقية والمغربية تكمل وتقوم النظرة العربية الاسيوية المشرقية.

وما ان استقلت هذه الشعوب العربية الافريقية الشقيقة حتى فتحت حكوماتها لابنائنا مجالا جديدًا رحبًا للتعاون المثمر. وستعمل الحكومة بعزم وثقة على تشجيع هذا التعاون وتعزيزه، وخاصة في حقلي الاقتصاد والفكر.

وستولي الحكومة القضايا العربية المعروضة على النطاق الدولي العام أقصى الانتباه والعناية. فقضية فلسطين هي أهم قضايانا الخارجية على الاطلاق. وهدفنا الرئيسي فيها ان نحافظ على حقوق العرب المقدسة، والا نأخذ بالامر الواقع، ولا نعترف به، ولا نذعن للضغط والقوة. لذلك لن يدور في خلد أحد منا أن يفكر بعقد الصلح مع اسرائيل، بل سنستمر في عناد تام بمناهضة المغتصبين حتى ينال العرب حقوقهم كاملة غير منقوصة في فلسطين. كما اننا سندرس بعناية تامة امر الاموال العربية المجمدة.

لا يستقر الحال في الشرق العربي حتى يستقيم الامر بين سوريا ولبنان. ونحن وسوريا اخوان باعمق معاني الاخوة، فيجب ان نتفق على كل شيء، ونتعاون في كل شيء. ولا يقع تطور في سوريا الا ويحدث اثرا اساسيا مباشرًا في لبنان. لذلك نتابع التطورات الجارية في سوريا الشقيقة بعناية فائقة، مادِّين يدنا لاخواننا السوريين بكل محبة، مؤكدين استعدادنا الصادق لكل تفاهم يخدم مصلحة البلدين.

تساند الحكومة بحزم وايمان، قضية الجزائر على اساس الاعتراف بحقها في تقرير مصيرها. وتؤيد القضايا العربية القائمة في شبه الجزيرة العربية على أساس حق العرب الطبيعي في الحرية والاستقلال.

نعتزم الابقاء على علاقاتنا الودية مع جميع الدول الصديقة دونما تمييز بينها. وسنسهر بتيقظ كي لا تقودنا أية علاقة مع أي دولة إلى أي انتقاص من سيادتنا وحريتنا، أو إلى أي مداخلة أجنبية في شؤوننا.

يقوم التعاون بيننا وبين الولايات المتحدة الأميركية على البيان اللبناني الأميركي المشترك الصادر في ١٦ اذار ١٩٥٧. هذا التعاون هو تطور طبيعي لما سبقه في السنوات الماضية من تعاون بيننا وبين اميركا. ولا يوجد أي تفسير أو تأويل لهذا البيان المشترك غير التفسير الرسمي الوارد في بيان الحكومة اللبنانية

امام المجلس النيابي في ٤ نيسان ١٩٥٧، وفي الايضاحات التي أدلى بها وزير الخارجية في اختتام المناقشة التي دارت حول ذاك البيان. والحكومة عازمة على ان تمضي في هذا التعاون، كما أنها مصممة على البقاء إلى جانب العالم الحر.

تعلن الحكومة ان لبنان غير مرتبط مع أي دولة بأي اتفاقيات سرية أو بأي احلاف عسكرية، وان لم يعط أي مركز ممتاز أو أي قاعدة عسكرية لاحد. ان تعاوننا مع الولايات المتحدة الأميركية على أساس البيان اللبناني الاميركي المشترك الصادر بتاريخ ١٦ اذار ١٩٥٧ لا يمس استقلالنا وسيادتنا بشيء على الاطلاق.

بسبب هذه السياسة الخارجية التي اعتمدتها الحكومة السابقة، والتي ستتابعها الحكومة الحاضرة، نؤكد امام هذا المجلس الموقر ان مركز لبنان الدولي لم يكن يومًا أقوى وامنع منه اليوم، وان لبنان لم يتمتع يومًا بمثل ما يتمتع به في الوقت الحاضر من احترام الدول وثقتها.

اما في الحقل الداخلي، فاول ما تعنى به الحكومة عناية فائقة، وتوليه المزيد من الاهتمام رفع شأن القضاء وتدعيم استقلاله، واشاعة العدالة الحقة، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ليكون كل منهم امينًا على حقه، يناله كاملا غير منقوص، دون التوسل اليه بالشفاعات والوساطات.

وسيكون رائد الحكومة وهدفها الأول المحافظة على الأمن، وقطع دابر الشقاوة، وحماية الارواح والممتلكات، وفرض هيبة القانون، وتقديس حرمته لما لهذه الحرمة من تأثير عميق في حياة الدولة والمجتمع. وفي سبيل ذلك ستجهد في تعزيز قوى الأمن، وزيادة ملاكاتها، وتقوية أجهزتها لتجعل منها سياجًا للاستقرار والنظام، ومبعثًا للطمأنينة التامة.

وستقوم الحكومة بتنظيم الجهاز الاداري تنظيمًا عامًا شاملاً. وبفرض رقابة شديدة مستمرة على مختلف الدوائر والادارات، للحيلولة دون الاهمال او الارتكاب، ولحمل كل موظف على تسهيل وتعجيل المعاملات الموكولة إليه، وعلى القيام بواجبه على الوجه الاكمل دون التأثر بأي عامل ما، شخصيًا كان أم حزبيًا. فالحكومة للجميع على السواء وسياستها الراهنة: لا حزبية ولا انتقام.

اما الجيش، فان الحكومة تحرص كل الحرص على تعزيزه باطراد، وعلى تزويده باحدث الاجهزة والمعدات وفقًا للبرامج المعدة له.

لسنا نكثر من الوعود المعسولة التي قد لا يتسع المجال، او لا تتوافر الامكانات الكافية للوفاء بها. لكننا ـ وهدفنا الاوحد خدمة لبنان ـ سنحقق مختلف المشاريع الانشائية والعمرانية المنتجة التي تؤمن العمل لسائر ارباب المهن، وتؤدي بالتالي إلى زيادة الدخل الوطني، والى ازدهار اقتصاديات البلاد، والى ترويج السياحة والاصطياف في بلد هو في الواقع، ملتقى الطرق بين الشرق والغرب، ومحجة لطلاب الراحة والاستجمام.

اجل ستحقق الحكومة هذه المشاريع الحيوية بالافضلية وضمن حدود الاعتمادات التي ارصدت، او ستطلب لها.

وستكون في طليعة الاجراءات التي نعتمد اتخاذها قضية ايجاد اسواق للمنتجات الزراعية التي باتت محاصيلها الوفيرة تفوق حاجة الاستهلاك المحلي. وبات من الضروري فتح اسواق جديدة لها، وتوفير وسائل نقل مجهزة برسائل حديثة، تؤمن نقل هذه المحاصيل الى اسواقها الطبيعية حتى لا تذهب جهود المزارع اللبناني ضحية الكساد وتدني الاسعار.

وفي سبيل بلوغ هذه الأهداف الرئيسية ستنفذ الحكومة كل ما يسعها تنفيذه في سائر حقول نشاطها.

ففي الحقل المالي كان بود الحكومة ان تتولى اعداد مشروع الموازنة للعام المقبل بالاساليب العلمية الحديثة، لتتعدى بالموازنة مادة الرقم الحسابي الى مفهومها الحقيقي كمنهاج سياسي للهيئة الحاكمة. اما وقد وجدت نفسها امام عناصر مشروع تكاد تكون مكتملة، فانها سوف تعمد إلى عصر النفقات غير المجدية، وتعزيز ما كان منها ذا صفة انمائية انتاجية، مراعاة منها لمدى التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، آملة ان لا يحول ذلك دون تقديم المشروع في الموعد الدستوري.

واذا كانت الموازنات السابقة قد اسفرت عن تكوين مال احتياطي ساعد على تمويل المشاريع الانشائية القائمة، فالحكومة، وقد تعددت المشاريع الممولة حتى الآن، ستكون يقظة في انفاق مال الاحتياط، فلا تبذل منه الا بقدر ما تتوخاه من فائدة الانتاج، لانها تعتبر ان الاسراف من شأنه ان يعرقل سير تلك المشاريع، او ان يؤول الى ارهاق المكلفين بالضرائب.

واما الضرائب، فسوف تعنى الحكومة بدرس شرائعها النافذة درسًا عمليًا واقعيًا على يد لجنة من الاخصائيين، بقصد اصلاحها، وتعديلها على وجه يضمن العدالة في التكليف، والوفرة في الحاصلات.

وتواجه الحكومة ايضًا قضية الاتفاق النقدي اللبناني ـ الفرنسي الذي ينتهي أجله في ١٥ شباط ١٩٥٩. فالمادة ٢٢ من هذا الاتفاق تنص على وجوب اجراء مشاورات بين الفريقين المتعاقدين تسبق حلول أجله بسنة واحدة لاقرار تمديده مرة جديدة أو تعديله.

ولما كان ثبات النقد هو من اولى دعائم المالية العام والاقتصاد، فان الحكومة ستعير هذه القضية اهتمامًا خاصًا، فتدخل في مباحثات مع الجانب الفرنسي، بغية الوصول إلى حلول تضمن استمرار هذا الثبات من جهة، وتحدد من جهة ثانية، على اسس جديدة، علاقاتنا بالشركات الفرنسية الموظفة اموالها في لبنان بشكل يتفق والوضع الحالي.

هذا مع العلم ان معظم احكام الاتفاق لم تعد بذات موضوع بعد ان انتهى مفعولها.

ومن الناحيتين الاقتصادية والزراعية، ستعنى الحكومة بتشجيع الحركة الانتاجية في البلاد وتوجيهها، والاستمرار في حماية الصناعة والنهوض بمستواها، لتمكينها من التغلب على المزاحمة الأجنبية، ولجعل انتاجها من الاتقان بحيث يمكن تصريفه في الاسواق الخارجية.

وستعيد النظر في التنظيم الحالي لمجلس التصميم والانماء، بغية جعله أكثر فعالية للقيام بالاعمار الموكولة اليه والتي تنتظر البلاد تحقيقها. كما انها

ستعير مشروع التصميم الشامل الذي وضعه مجلس التصميم والانماء، الاهمية الواجبة.

وثمة قضية العائدات البترولية التي طال بشأنها مجال الاخذ والرد. فقد وضعت الحكومة هذه القضية في راس الاعمال التي تعالجها. وهي تأمل ان تنهيها على الوجه الأجدى والأفضل، وفي أقرب ما يمكن من الوقت.

كما ان لدى وزارة الزراعة مشاريع زراعية هامة تبذل جهدها لتحقيقها، بغية النهوض بالانتاج الزراعي في شتى نواحيه.

وستعتمد الحكومة سياسة قمح وطنية تهدف إلى تنمية المحصول عن طريق تحسين البذار وطرق الانتاج، والى تثبيت الاسعار بالنسبة للمنتج والمستهلك. وفي سبيل ذلك ستعيد تنظيم مكتب القمح، وتجهيزه بوسائل الخزن الفنية الحديثة لتمكينه من تنفيذ هذه السياسة.

وفيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية، ستقوم الحكومة بتنسيق مختلف مناهجها، وتوحيدها ضمن تصميم شامل لسياسة اجتماعية واضحة الغايات والمعالم. وسيكون مشروع المساكن الشعبية الذي تستكمل الحكومة دراساته وتصاميمه في مقدمة ما تحقق لمساعدة الفئات المحدودة الدخل، ولتوفير اسباب الراحة لها. وستبني الحكومة في المنة الأولى وفي مختلف المناطق اللبنانية الفا ومايتي مسكن شعبي كخطوة اولى لعمل نموذجي يتتابع العمل على غراره.

وفي سبيل تأمين العلاج والاستشفاء لمختلف الطبقات المحتاجة، ستباشر الحكومة انشاء مستشفيات حديثة في المناطق المفتقرة اليها. وستعمل على انجاز المستشفيات التي بوشر بناؤها، وعلى اكمال تجهيز ما لم يجهز منها بعد.

وستقوم وزارة الصحة العامة باستكمال دراسة شبكة مجارير لجميع الاقضية. كما ستعمل بالتعاون ووزارة الشؤون الاجتماعية على تنفيذ مشروع الضمان الصحي الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالبريد والبرق والهاتف، فاننا سنعمد الى احداث مكاتب جديدة للبريد والبرق في العاصمة والملحقات، وإلى تنظيم توزيع البريد بواسطة الاليات وفقًا لاحدث الاساليب.

كما اننا سنعمم استعمال الالات الكاتبة المبرقة (تلبرنتر) في جميع انحاء لبنان تعجيلاً وتسهيلاً لمصالح الجمهور.

وسنباشر تنفيذ مشروع صندوق التوفير الوطني فور الانتهاء من بعض التدابير الادارية اللازمة، ونأمل ان تفيد قريبًا من هذا المشروع لبناء دور نموذجية للبريد والبرق في مختلف الجهات.

وستحقق الحكومة مشروع تمديد شبكة الهاتف الآلي إلى المراكز القائمة في مختلف المناطق، بغية ضبط وتسهيل مخابراتها مع العاصمة، ومع بعضها والبعض الاخر، وكذلك مشروع تعميم الهاتف اليدوي على القرى التي لا تزال محرومة منه.

أما في حقل الأشغال العامة والمواصلات، فبالاضافة إلى المشاريع الضخمة التي تم تنفيذها حتى الآن، والتي هي ظاهرة للعيان، ومدعاة للفخر والاعتزاز، سواء أكان لجهة توسيع وتحسين شبكات الطرق الدولية الرئيسية، أو الثانوية، وتأمين مياه الري والشفة لمعظم المناطق الزراعية، والمناطق الآهلة بالسكان، والتي يطَّرد فيها التقدم والعمران، أم لجهة تمديد أسلاك الكهرباء إلى كل بلدة وقرية، وخاصة في المراكز المعدة للاصطياف، فان الوزارة ذات الشأن، دائبة على تحقيق المشاريع العمرانية التي يتطلبها ازدهار لبنان، وعلى انجاز باقي المشاريع الكبرى للمواصلات والمياه والكهرباء.

والبرامج الموضوعة الآن قيد الدرس ستتناول جميع مرافق النهضة العمرانية، وسيصير تنفيذها على مراحل ترافق نمو البلاد.

ومن شأن هذا التنسيق أن يجعل الافادة من الانشاءات العامة الرئيسية ممكنة فور تحقيقها دون أية مهلة.

وستقوم وزارة الاشغال العامة بوضع انظمة جديدة لتنفيذ برامج الاعمال، تضمن دقة الدروس وانطباقها على احدث وسائل الفن. كما تضمن سرعة التنفيذ واتقانه وتمشيه مع التوقيت المصمم، حسما للمراجعات التي تنتج عن التأخير بانجاز الاعمال. وستعتمد الى اقصى حد على استعمال الاليات، طلبًا للوفر في المال والوقت.

وسيكون موضع اهتمام خاص انشاء ابنية تتسع لدوائر كل وزارة، وتشيد وفقا لتصميم مدروس يتفق مع انضباط وتسلسل وسرعة اعمال كل دائرة.

وستمضي الحكومة في تعزيز النهج العام للتربية والتعليم. وفي حسن اختيار المعلم، وستعالج وزارة التربية في هذه المرحلة تذليل العقبات التي حالت في السابق دون مجانية التعليم الابتدائي لتحقيق هذا المشروع الهام. وستهتم بتعزيز التعليم الثانوي، بغية ايجاد تعاون ايجابي بينها وبين المؤسسات الخاصة في مختلف الحقول، كما انها ستعنى بالتعليم المهني، وتوليه الاهتمام الذي يفرضه التطور الحضاري، وستوسع نطاق أعمال الانشاءات المدرسية والرياضية، بما في ذلك انشاء دار للمعلمين الريفية.

أما في التعليم العالي، فستختص الجامعة اللبنانية بكل عناية، وتنشىء ما تحتاج إليه من معاهد جديدة وفي طليعتها معهد الصحافة الذي تطلبه نقابتها، ومعهد العلوم الاجتماعية الذي سيكون الأول من نوعه في الشرق الأدنى.

ومن جملة المشاريع الهامة التي حققت الحكومة السابقة مراحلها الأولى، مشروع انشاء محطة اذاعة كبرى جرى تلزيمها، وينتظر ان تكون جاهزة في نهاية عامين، بحيث تصبح اداة لاتصال شطر لبنان المقيم بشطره المغترب، ولتأدية رسالته الفكرية في العالم على اكمل وجه.

ولذلك، فان الحكومة تتدبر منذ الآن اعداد تنظيم هذه المحطة الكبرى، وايفاد بعثات الى الخارج للتخصص بمختلف الشؤون الاذاعية الفنية مجاراة للتطور الاذاعي الحديث، وتحقيقا للغاية المتوخاة من انشائها.

اما بشأن قانون المطبوعات، فستقدم الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع قانون يتضمن تعديلات، هي الان قيد البحث مع ممثلي الصحافة، والغاية منها رفع مستوى المهنة وتحديد مسؤولياتها.

اما فيما يتعلق بشؤون التعمير، فان المصلحة التي انشئت بعد زلزال شهر اذار عام ١٩٥٦ قامت بترميم الابنية المتصدعة، وبانشاء بيوت جديدة وفقاً لبرنامج معين حققت منه ما يعادل خمسة وسبعين بالمئة، وستولي الحكومة الحاضرة الاعمال الباقية عناية خاصة بغية انجازها في اقرب وقت ممكن.

هذا وكانت الحكومة السابقة قد قررت تمديد ولاية مجلس ادارة المصلحة حتى نهاية العام الحالي وتصفية اعمالها. فالحكومة الحاضرة التي تعير هذه القضية ما تستحق من الاهتمام، ستتقدم قريباً من مجلسكم الكريم بمشروع القانون الذي نصت عليه المادة الثالثة عشرة من قانون ٩ نيسان عام ١٩٥٦، والذي يحدد شروط اكتساب ملكية العقارات والابنية الجديدة التي انشأتها المصلحة المذكورة، كما يحدد شروط الاعفاءات وتسديد السلفات في نطاق المناطق المتضررة بالزلزال، والمنصوص عليها في المادة السابعة من قانون ٩ نيسان الانف الذكر.

ولن يقل اهتمام حكومتنا بقضايا الفيضان عن اهتمامها بقضايا الزلزال، فهي دائبة في تصفية ما تبقى من قضايا فيضان طرابلس والشمال، ومن تعجيل اعمال توسيع وتنظيم مجرى نهر ابو علي.

حضرات النواب المحترمين.

هذه هي الخطوط العامة للسياسة التي تعتزم الحكومة نهجها في الحقلين الخارجي والداخلي. وعلى وضح هذه السياسة تتقدم بطلب ثقتكم الغالية، واملنا وطيد باداء مهمتنا على الوجه الاكمل بعون الله عز وجل، وبمؤازرة مجلسكم الكريم.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٨ صوتًا ضد ١٨ وامتنع نائب واحد.

في ٢٦ ك ٢ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١٧٦١٤).

وفي ١٢ آذار سنة ١٩٥٨ قدم الرئيس سامي الصلح استقالة وزارته وذكر انه وجد من الضروري تقديم الاستقالة بعد ان شغر احد المراكز الوزارية الرئيسية باستقالة الوزير جميل مكاوي. وتضمن الكتاب شكر رئيس الجمهورية على التعاون الصادق المخلص الذي كانت تلقاه الحكومة منه طوال مدة الفترة التي قضاها في الحكم في تصريف الاعمال. ثم صدر بلاغ بالاستقالة وقبولها وتكليف مجلس الوزراء متابعة الاعمال الوزراية.

في ١٤ اذار ١٩٥٨ اعيد تعيينه رئيسًا للحكومة ووزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ١٩١٤١).

البيان الوزاري.

في جلسة ٢٥ اذار تلا رئيس الحكومة البيان الوزاري قال:

حضرات النواب المحترمين.

كان من الضروري، في هذا الظرف الذي نشعر فيه جميعاً بمسيس الحاجة إلى مضاعفة الجهد والعمل المنتج، ان تقوم حكومة تتوفر لها عناصر النشاط الحثيث في سبيل تلبية الرغبات الشعبية، وتحقيق مطالب الاهلين، ولا سيما بالنسبة الى وجوب توخي السرعة في انجاز المعاملات الادارية التي طالما اشتكت البطء الشديد. وهذا ما دعانا إلى ان نتوسع في عدد اعضاء الحكومة لكي يكون على رأس كل وزارة وزير ينصرف إلى عمله، ويؤمن قسطًا اوفر من الانتاج والعمل المثمر.

لقد تألفت هذه الوزارة بدافع الرغبة الصادقة الملحة في الجهد والنشاط، وتطوير آلة الحكم تطويرًا مرنا يتلاءم والحاجة الوطنية الشديدة الى سرعة العمل المنتج. تألفت، وهدفها الاول عدم تأجيل عمل اليوم الى غد. تألفت للسهر الدائب على صيانة الوحدة الوطنية، وتوطيد دعائم التضامن والتآخي، وتثبيت مبادىء الميثاق الوطني. فلا حزبية ولا تحيز، ولا اجحاف ولا محاباة، ولا تمييز ولا تفرقة، ولا انقسام ولا انتقام، انما عدل وعدالة ومساواة واحدة،

ورعاية صادقة مخلصة لمصلحة هذا الوطن ومصلحة هذا الشعب، واحترام كلي لسلطة القانون والتنظيم العام والطمأنينة العامة. ولا سيادة لغير القانون الذي يجب أن يكون فوق الجميع ولخير الجميع.

ان من أهم ما يُعنى به الرأي العام اللبناني في هذه الأيام هو سياسة لبنان الخارجية. ولهذا يولي بياننا هذه الناحية أهمية كبرى.

يحرص لبنان في علاقاته الخارجية على توطيد استقلاله، وانماء تعاون صادق بينه وبين الدول العربية الشقيقة، وبينه وبين الدول الصديقة الأخرى، وتعزيز كل ما من شأنه تدعيم ازدهاره الاقتصادي والحضاري. على هذه الأسس الثلاثة، الاستقلال والتعاون والتقدم، ترسم الحكومة سياستها في الحقل الخارجي، وهي واثقة كل الوثوق من انها بذلك انما تستجيب لأعمق رغبات الشعب اللبناني.

اللبناني بطبيعته استقلالي يعشق الحرية في اطار هذه الاستقلالية الحرة الطبيعية، يفكر ويفتح ويخلق. وما الاستقلال السياسي سوى تعبير لهذه الاستقلالية الطبيعية اللبنانية، واذن فالاستقلال الذي نمارس ونتمتع به اليوم، انما يعبر على ان للبنان دورة حياة خاصة، سياسية واقتصادية، وتاريخية وفكرية، قائمة بحد ذاتها، تريد البقاء بالاستمرار والرسوخ، كما تريدها دورة حياة، اي دولة مستقلة اخرى.

هذا يعني اننا لن ننشىء اي علاقة، او نعقد اي اتفاق، او ننهج اي سياسة مع اي دولة أو اي مجموعة من الدول أو جبهة من الجبهات تحد من استقلالنا وسيادتنا وحريتنا. سيبقى لبنان دولة مستقلة حرة مسالمة، سائرة على مبادىء ميثاق الامم المتحدة والجامعة العربية، مؤمنة بالقانون الدولي، محافظة على حقوق الانسان السياسية، حاضنة للحرية المسؤولة، حامية للحريات الغالية التي التزمناها على ممر الاجيال، متفاعلة مع الحضارة الانسانية حيث هي، فاتحة ذراعيها وقلبها للجميع في اساس المبادلة في الاحترام والمساواة.

ان استقلال لبنان كان ولم يزل، دعامة قوية للسلم والاستقرار في الشرق الاوسط. في ممارسته استقلاله، يعرف واجبه بالنسبة لجميع الدول الشقيقة

والصديقة. وهذا الواجب يقضي عليه بعدم المداخلة في شؤونها الداخلية، وباحترام ما ترتضيه لنفسها من سياسة. وهو مصمم على عدم السماح بأي مداخلة اجنبية في شؤونه الداخلية، ايًا كان مصدر هذه المداخلة.

تغبط الحكومة لان علاقات طيبة خيرة قائمة بين لبنان وجميع الدول، الكبيرة والصغيرة، القريبة والبعيدة، الشرقية والغربية. وستسعى الحكومة للمحافظة على هذه العلاقات وتنميتها. لقد امن لبنان لنفسه في الحقل الدولي صلات قوية من الود والتعامل المثمر والتعاون المجرد. ولا نعرف يومًا كان فيه مركز الدولي امتن واسلم منه اليوم. والحكومة تحرص كل الحرص على تقوية هذا المركز الدولي بتوثيق التعاون مع الدول الصديقة.

اما في الحقل العربي، فتعتبر الحكومة ان لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي. فقد كان، وسيبقى العضو الخير الفعال في خدمة الاماني والحقوق والاهداف العربية. وللبنان سجل مشرف في هذا الميدان. فمنذ نيف وقرن ولبنان يخدم العرب، وبذلك يكون نفسه، ويخدم نفسه، في داره وفي ديار العرب وفي المهجر، وفي شتى حقول النشاط البشري، في السياسة والاجتماع والاقتصاد والادب والفكر. وكل تاريخ للنهضة العربية الحديثة لا بد ان يضع النشاط اللبناني في الطليعة بين مقومات تلك النهضة ودعاماتها.

وإذا كان للبنان من دور شريف نافع يقوم به في حلبة الاخوة العربية المشتركة، فانما هو دور الاخ المخلص والجار الامين الذي يجعل من بيته لاخوانه ناديا للتلاقي والتشاور، والتفاهم والتضامن، والاتفاق على كل ما يوطد مجد العرب، ويقوي دعائم السلام في هذه البقعة العزيزة الحساسة من العالم.

فمنذ الاستقلال في سنة ١٩٤٣ كان لبنان ولا يزال النصير الصادق لكل قضية عربية، جادا في السعي وراء تعزيز التعاون العربي. اسهم حكامه وقادته في كل مشاورة عربية. كانوا بين بناة الجامعة العربية. اشتركوا في جميع ابحاثها وتعاونوا بوعي واخلاص في جميع مقرراتها. وكثيرًا ما اخذوا المبادرة في اقتراح ما يؤول لجمع صفوف العرب وتوحيد كلمتهم. في المحبة الفلسطينية، كان لبنان وفيًا امينًا للاعتزام العربي على دحر العدوان الصهيوني. في كل قضية

عربية على الاطلاق قام لبنان بواجبه كاملاً، واجبه تجاه نفسه وضميره، وواجبه تجاه اخوانه العرب، وواجبه تجاه الحق.

في قضية جلاء الجيوش الاجنبية عن سوريا ولبنان، في قضية الجلاء عن مصر وعن ترعة السويس، في قضية فلسطين الكبرى المتشعبة الاطراف، من الصراع العربي اليهودي، قبل الحرب العالمية الثانية واثناءها وبعدها، الى لجان التحقيق الدولية في سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧، الى كارثة التقسيم في سنة ١٩٤٧، الى اشتراك لبنان بكل قواه في الحرب الفلسطينية، إلى لجنة التوفيق في سنة ١٩٤٨، إلى جميع الابحاث المتعاقبة بشأن القضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين، في قضية استقلال ليبيا، في قضية استقلال كل من مراكش وتونس، وعلى الاخص عندما نفي جلالة ملك مراكش محمد الخامس سنة ١٩٥٤، في قضايا العدوانات الاسرائيلية المتعددة، على الاردن في قبيا ونحالين، وعلى سوريا بشأن تحويل مجرى نهر الاردن، وعلى مصر في غزه والسويس، في العدوان المثلث على مصر في سنة ١٩٥٦، في قضية خليج العقبة، في الأزمة التي اجتازتها سوريا والتي اجتزناها كلنا معها السنة الماضية، في القضايا القائمة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا وبين هذه واليمن، في صراع العرب في جنوب الجزيرة وشرقها من أجل حريتهم، في الازمة الحالية بين تونس وفرنسا، في الثورة الجزائرية القائمة من اجل الحرية والاستقلال ـ في جميع هذه وغيرها من القضايا العربية، كان لبنان بين السباقين في الدفاع والسعي والتخطيط والخدمة والتوسط، سواء في تعبئة قواه كلها في الداخل وفي تعبئة قوى مقربة في الخارج وفي هيئات الامم المتحدة ومجالسها وفي المسعى الدبلوماسي الحثيث المباشر مع الدول. وستنشر الحكومة هذا السجل اللبناني الذهبي الضخم في خدمة العرب.

في كل ذلك كان لبنان الصوت المدوي الايجابي الواقعي في نصرة قضايا العرب. ولقد آلت هذه الوزارة على نفسها ان تتابع اداء الرسالة العربية بروح المحبة والتعاون العربيين الصادقين الخالصين، وستغتنم كل فرصة، وتمهد كل سبل للتفاهم التام الحر مع جميع اخواننا العرب، وعلى الاخص بشأن القضية

الفلسطينية التي ما تزال وستبقى، قضية العرب الاولى. وبشأن نضال اخواننا الجزائريين في سبيل الاستقلال.

ان حكومتنا تشعر شعورًا عميقًا بمسؤوليتها تجاه اخواننا العرب النازحين عن فلسطين، وسنستمر بتضامن تام مع البلدان العربية لايجاد الوسائل التي تمكننا من انقاذهم من المحنة التي ابتلوا بها، ومن تخليصهم من براثن التشرد والبؤس واليأس. اما آن لهؤلاء المنكوبين الذين ظلمتهم الاغراض الدولية، واهملهم الضمير العالمي ان يستعيدوا حقهم، وان يحيوا حياة الانسان المتمتع بكامل حقوقه. والحكومة تعلن انها لن تقبل باي حل للقضية الفلسطينية لا يقبل به العرب جميعًا. وان كل حل لا يعيد للعرب حقوقهم الكاملة في فلسطين هو حل باطل.

وليست قضية الجزائر باقل خطرًا في نظر لبنان، ونظر هذه الوزارة من القضية الفلسطينية. فهي قضية اخوان لنا في العروبة، يكافحون ويناضلون منذ امد بعيد في سبيل الحرية والكرامة. وقد وقف لبنان الى جانبهم مستصرخًا الضمير العالمي، ووضع حد حاسم لهذه المجزرة المروعة. فالقضية الجزائرية قضية عربية انسانية لا يجوز اهمالها ولا التغاضي عما تتركه من مآس وكوارث رهيبة. وسوف نبذل غاية الجهد واقصى الامكانات من اجل نصرة الحق والعدالة والحرية في ذلك القطر الشقيق، آملين ان يكون للعدل والتعقل اوفر نصيب في حل المشكلة الجزائرية حلا يرضي ضمير الانسانية.

واما المشكلات العربية الاخرى فلا يتعذر حلها اذا ما توفرت لها النيات الحسنة من قبل الدول المعنية العلاقة. وتعلن هذه الحكومة انها ستقف في حل المشكلات الى جانب الاشقاء العرب، تناصرهم وتشد ازرهم، وتبذل كل جهدها لاحقاق حقوقهم.

لقد تمخضت الحركة العربية الجبارة الحديثة رغمًا عن اتحادات مباركة، منها قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، وقيام الدول العربية المتحدة بين هذه الجمهورية واليمن، وقيام اتحاد العربي بين العراق والاردن.

وكان لبنان اول المعترفين بالجمهورية العربية المتحدة وبالاتحاد العربي عند قيامهما.

ويرى لبنان، بحكم انه اعطى، ويعطي المثل الاعلى على امكان قيام المحبة والسلام والوئام المتضامن بين الناس، ولو اختلفوا في اديانهم، ومبادئهم، وعقائدهم وطوائفهم. وبحكم علاقاته العزيزة بابنائه المغتربين، وبحكم رغبته في خدمة قضية العروبة والسلام الدائم بين ابنائها، ومع غير ابنائها، انه يجب عليه ان يكون صديق الجميع. ولذلك فموقفه بالنسبة للدول العربية الشقيقة هو موقف محبة واخاء، تفرضهما عليه مبادىء الاخوة والجوار، والشرف والمصالح المشتركة. فما كان لبنان، ولن يكون مسرحًا للمؤامرات ضد احد منها، لا لأن هذا ما يأباه عليه شرف الاخوة فحسب، بل لانه ايضًا يضر بمصلحته السياسية والاقتصادية ويفقده جمال وجوده القائم على استمرار التعاطف الصادق بين ابنائه.

لذا تحيي الحكومة هذه الاتحادات العربية والقادة العرب الذين قاموا بها، وتتمنى لها جميعاً التوفيق الكامل في خدمة شعوبها ورفع مستواها، وفي خدمة السلام والحضارة العالميين. ان هذه الحكومة تمد باسم لبنان يد الاخاء الى هذه الاتحادات والى غيرها من الدول العربية، مدفوعة بروح الاخلاص والوفاء والمحبة، وبرغبتها بان تتقوى بين لبنان وبينها جميعًا عرى التعاون والتساند وحسن الجوار، وان يسود التضامن العربي الفعلي الخير علاقاتها بها.

في تنظيم علاقاتها مع الدول العربية تعتزم الحكومة ان تكون صديقة الجميع، غير منحازة لهؤلاء ضد اولئك، او لاولئك ضد هؤلاء، داعية الى التفاهم والتصافي والتآخي. وستضع الحكومة بأسرع وقت مشروعًا كاملاً بشتى القضايا المعلقة بين لبنان وسائر الدول العربية، او الناجمة في الحقل الدولي بينه وبينها من جراء الاتحادات الاخيرة، وذلك بقصد الاسراع في المفاوضة معها على حلها جميعًا بروح تفاهم واخوة.

على اساس استقلالنا وحريتنا لا تعرف الحكومة حدًا لامكانات تعاوننا مع الدول العربية. اننا نقدر تمام القدر اللحظة التاريخية الحاسمة في تاريخ الشرق

الادنى وتاريخ العرب التي نعيش فيها. والحكومة معتزمة على تحمل مسؤولياتها كاملة في هذه الاونة الدقيقة. وتستطيعون ان تتأكدوا انها لن تدع يومًا واحدًا يمر، او حتى ساعة واحدة دون ان تدرس، وتتدارس بمسؤولية وجدية تامتين ما هو واقع، وما سيقع في العالم العربي وفي الشرق الادنى، ودون ان تستلخص منه ما يجب عمله في خدمة لبنان والعرب واعلاء شأنهم. ومن واجبها نحوكم ونحو لبنان، ان تدرس جميع الاحتمالات، وتكون رأيًا وخطة لكل احتمال منها. وهي فاعلة هذا كله في سهر متواصل اصيل.

لبنان يحيا أولاً في ذاته، وثانيًا في تفاعله الحر الخير الشريف مع عالمه العربي، وثالثًا في اسهامه بقدر استطاعته في الخلق الحضاري، ورابعًا في استساغته كل حق وكل نور حيث يجدها في العالم الأوسع. والحكومة تتطلع وتتوق إلى مستقبل تعاوني عربي خلاق يسهم لبنان فيه، بمحبة وصدق ما بعدهما محبة وصدق، في الحياة العربية الجديدة المتفتحة المشرقة.

ان الحكومة تناشد مجلسكم الكريم، كما تناشد بواسطتكم الشعب اللبناني بأسره، على اختلاف ميوله وفئاته واحزابه وطوائفه، ليضع الجميع جانبًا اغراضهم واهواءهم السياسية، وليقضوا على اسباب التفرقة والتناحر بينهم، حفاظًا على الوحدة الوطنية، ودفعًا لاي اذى قد يصيب الصف اللبناني، ورغبة في ان يظل لبنان عزيز الجانب، منير القوى، موفور الكارمة، فيتمكن هكذا من القيام بدوره الايجابي الخلاق في خدمة اموره وامور اشقائه العرب.

ان حكومتنا واثقة من ان الشعب اللبنان يقدر اهمية الاحداث الحاضرة، ودقة المرحلة التي يجتازها. وهي تأمل ان يعاونها معاونة تامة، فيلبي دعوتها الصادقة لتنفيذ هذه السياسة المعبرة تعبيرًا صحيحًا واقعيًا عميقًا عن رغباته وامانيه في الاستقلال التام وفي التعاون الخالص مع شقيقاته الدول العربية.

ترتكز سياسة لبنان الخارجية اخيرًا على دعامة التقدم في شتى مجالات النشاط الانساني. ففي تطبيق هذه السياسة تتوخى حكومتنا تعزيز امكانات لبنان التجارية والزراعية، والصناعية والثقافية.

في الحقل التجاري كانت حرية التعامل والتبادل المرتكز الاول لسياسة لبنان الاقتصادية، ويقيننا ان لهذه الحرية فضلاً كبيرًا في هذا النشاط والازدهار البادين في حياتنا. فاللبنانيون ذوو عراقة واصالة في الحقل التجاري مكنتا لبنان خلال الاجيال من ان يصبح محطة تتلاقى فيها الطرق والسلع، ومنطلقًا تتشعب منه الى سائر الامصار.

وكذلك لعبت الزراعة دورًا اوليًا في تطويره الاقتصاهي، فاصبح انتاجه الزراعي الدافق خير تعبير عن نشاط اللبنانيين.

وللبنان موارد وامكانات اقتصادية اخرى هامة يجب عليه الا يهملها، وفي طليعتها امكنته الصناعية. وعليه سيكون التصنيع من اهم الامور التي ستحظى برعاية هذه الحكومة وعنايتها. وستعمل ما استطاعت الى ذلك سبيلا على تشجيع الصناعات التي من شأنها سد بعض الثغرات في الاقتصاد اللبناني، وعلى خلق نوع من الصناعة تميز بالطابع اللبناني. والحكومة على اقتناع من ان لبنان، ان لم يكن بلد صناعة في الدرجة الاولى، ففيه على الاقل مجال رحب لصناعات يمكن ان تنمو وتزدهر اذا ما لاقت حدبًا وعطفًا، وهذان الحدب والعطف، بالنسبة للصناعة المنتجة القابلة للحياة ستؤمنهما الحكومة بعون الله وتعاون مجلسكم دون ايقاع اي اضرار بالمستهلك.

تنوي الحكومة تخصيص جزء هام من سياستها الخارجية لتعزيز الانتاج اللبناني في هذه الحقول، التجارية والزراعية والصناعية. ولهذه الغاية ستقوى التمثيل الاقتصادي في بعثاتنا الخارجية وتوسع المفاوضات الدولية لايجاد اسواق جديدة للمنتجات اللبنانية.

نشهد اليوم نهضة سياسية واجتماعية واقتصادية حادة بين شعوب اسيا وافريقيا الصديقة. فبحكم موقع لبنان ونشاط اهله الاقتصادي، وانتشار مغتربيه في اكثر بلدان هاتين القارتين، وبحكم الروابط التي تشده الى هذه البلدان والتي تنمو اضطرادًا ضمن الاسرة الاسيوية ـ الافريقية، بحكم المجالات الرحبة المنفتحة امام النشاط اللبناني بالتحديات الحافزة، التي انما خلقت لها العصامية اللبنانية، بحكم كل ذا، ولاننا نعتبر ان التعاون الاقتصادي هو من اهم مقومات

الحياة الدولية الان، فان الحكومة ستلج هذه الميادين الواسعة المفتوحة في الحقل الخارجي، بقصد توسيع آفاق التعامل التجاري اللبناني الحر، الشريف، البناء، وبقصد تطبيق المناهج العملية الحديثة على الزراعة اللبنانية، وبقصد انماء صناعة لبنانية تجاري التقدم الفني الحديث.

ليس هذا فحسب. لقد كون لبنان لنفسه مركزًا عريقًا، فريدًا، في عالم العلم والفن والمعرفة، وهو منذ القدم على اتصال حميم بالحركات الفكرية والثقافية النابضة، الخلاقة، المبدعة فكان لكل انتاج عقلي اصيل عالمي اثر في حياته، كما كان لانتاجه الخاص في هذا الحقل، سفر في اكثر اللغات والبلدان.

ان مجالات جديدة في العالم تتوسع كل يوم امام الكتاب، والمعلم، والعالم، والطبيب، والمهندس والخبير، والفنان اللبناني. وفي لبنان تنفتح كل يوم ابواب جديدة للفن والعلم، والفكر والتخصص النابعة من المناهل الخيرة. وقد اصبح التعاون الدولي في هذه الحقول وسيلة فعالة لاشاعة التفاهم ونشر السلام والوئام بين الشعوب.

لذلك، فان حكومتنا حريصة على ان يظل لبنان يلعب دوره الفكري الفذ في اتصاله بالعالم والتعامل مع شعوبه، وعلى ان لا يغلق في وجه بنيه اي باب من ابواب التبادل باهل العلم والخبرة والاختصاص، وستعنى، في علاقاتها ومفاوضاتها مع الدول الشقيقة والصديقة، بان يكون لهذه الناحية من النشاط اللبناني المرتبة المتلائمة والمواهب والحاجات اللبنانية.

هذا ما نعنيه بالتقدم كالركيزة الثالثة لسياسة لبنان الخارجية: ان تخطط هذه السياسة وتوجه وتطبق، بحيث تستفيد تجارتنا وزراعتنا، وصناعتنا وثقافتنا استفادة فعالة من علاقاتنا الخارجية الطيبة مع جميع الدول، وبحيث يرتفع باستمرار مستوى حياتنا المادي والمعنوي، وبحيث يزداد اللبناني اعتزازًا بان وطنه لبنان يلعب دورًا خلاقًا، ايجابيًا، تعاونيًا، مسالمًا، حرًا، شريفًا، مع عالمه العربي ومع العالم باسره.

حضرات النواب المحترمين.

اما في الحقل الداخلي، فان مهمة هذه الوزارة هي تأمين العدل والامن والعمل والانتاج. وفيما يتعلق بالقضاء فان سياسة الحكومة تقوم على ادراك واجبها في تعزيز كيان المؤتمنين على سير العدل وتوفير جهاز سليم يطمئن إلى مناعته المتقاضون. وستتقدم الحكومة من مجلسكم الكريم في اقرب وقت بمشروعات قوانين تتعلق بالنظام القضائي وبنظام القضاة، وتهدف الى تحقيق تعديلات تتناول تشكيل مجلس القضاء الاعلى، وجهاز التفتيش، وتشكيل المحاكم وازالة التشابك في الصلاحيات، على ان تعمد بعد اقرار هذه المشروعات الى اجراء اصلاح شامل يتفق والاسس المعتمدة.

ترى الحكومة ان على الادارة تبعات جسيمة تدعوها إلى ان تأخذ على عاتقها مهمة جعل هذه الادارة ادارة صالحة مفيدة منتجة، فلا تضن على الموظف المخلص النشيط الامين بالتشجيع والتقدير، ولا تتهاون في بتر العضو العقيم او الفاسد.

اما الامن، فاننا اذ نقدر جميعنا اهميته بالنسبة لراحة الاهلين، وازدهار البلد، فلا عجب إذا ما هذه الوزارة موضوع الامن والنظام بالغ عنايتها واهتمامها، وهي مصممة من اجل ذلك على ان تضرب بشدة على ايدي العابثين والمخربين ممن تسول لهم النفس الخروج بالحرية عن نطاقها القانوني والتسلل من خلالها إلى طريق الشر او بذر بذور الفوضى واشاعة القلق والاضطراب. وقد طبقت الحكومة منذ اللحظة الاولى لتشكيلها التدابير المشددة الرامية الى منع كل اخلال بالامر.

وليس من شك في ان حرية الرأي والفكر مكفولة ومقدسة، بيد ان لهذه الحرية حرمة وحدودًا معينة رسمتها احكام القانون، فلا يجدر قطعًا تجاوزها الى ما يمس حرية الاخرين، او يسيء الى كرامة احد. والحكومة بتقديسها للحريات العامة، واعتزامها السهر على صيانتها بعناية وامانة وحزم، انما تستهدف صون معنى الحرية عن مثلها وشعائرها الحقيقية، بحيث يطمئن كل مواطن الى ان حقه مصون، وان كرامته الشخصية في حرز حريز، وعلى هذا فان الحكومة تعير قانون المطبوعات اهتمامًا خاصًا، وهي تتبنى المشروع الذي تقدمت به الحكومة السابقة. وستوافيكم عما قريب بمشروع قانون لتنظيم الصحافة.

ان من شروط العدل والامن، ايها السادة، ان توزع الحقوق والواجبات بين جميع الراشدين، ولا شك، بمنتهى التجرد والانصاف. فمن اجل ذلك تعتزم الحكومة ان تكافح الاحتكار وغلاء المعيشة والاستغلال والكسب غير المشروع حيثما وجدت تجاوزًا على الحدود والقوانين.

حضرات النواب المحترمين.

ان الحكومة تدرك ادراكًا كليًا ان لوزارة التصميم دورًا اساسيًا خطيرًا في تقرير نهضتنا العمرانية العامة، وتركيز دعائم الاقتصاد الوطني على اسس ثابتة. لذا فانها ستعزز اجهزة مجلس التصميم العام وصلاحياته، ليتمكن من وضع تصميم شامل يوجه وينسق الاعمال الانشائية، ومن تحقيق الاهم والاكثر فائدة للبلاد في ميادين الانتاج والبناء والتجهيز، فتتوفر الاستفادة المثلى من موارد البلاد وطاقاتها الطبيعية والبشرية. وسيشمل هذا التصميم الجهاز الاداري من جميع نواحيه ليصبح اداة فعالة وسريعة لانجاز المعاملات وتأمين المصلحة العامة باقل ما يمكن من تكاليف.

وبانتظار هذه الدروس ستعمد الحكومة الى تنفيذ المشروعات العامة المقررة في شتى الحقول، والعائدة لوزارات الاشغال والمواصلات، والصحة والزراعة، والشؤون الاجتماعية والتربية الوطنية، والانباء والدفاع الوطني والهاتف. وقد اوعزت الحكومة الى وزير التصميم العام انهاء المفاوضات مع شركتي البترول بالسرعة اللازمة على اسس عادلة، وهكذا، وبهذه الرغبة الصادقة في دفع الة الحكم الى الامام، فان حكومتنا لن تتوانى في صرف الاعتمادات المالية بالسبل المخصصة وعلى اكمل وجه، مولية شؤون الزراعة والصناعة، والتجارة والصحة، والتربية الوطنية ومختلف نواحي الحياة الاجتماعية اعظم قسط من العناية والتصميم.

والى جانب المشروعات المختلفة المقررة في الموازنة، فان وزارة الاشغال العامة والمواصلات، ستعنى بتحقيق بعض المشروعات التي تضمن تعميم المنفعة، كمشروع انشاء سجن حديث، وتمديد الشبكات الكهربائية

وشبكات مياه الشرب الى اكثر القرى اللبنانية، واكمال المشروعات التي بوشر بها.

ان الزراعة، وهي من اولى الموارد الحيوية للبلاد، تستدعي ولا شك اهتمامًا بالغًا، ولا سيما من ناحية تحسين حالة الاراضي غير المروية، وجعلها صالحة لعدد من الزراعات المنتجة. وكذلك تحسين وسائل توضيب الانتاج الزراعي وحفظه ونقله وهذا ما ستعيره وزارة الزراعة كل عناية ورعاية.

كذلك ستتولى الحكومة بكل اهتمام تنفيذ انشاء الاذاعة الجديدة وبانتظار ان يصبح للبنان جهازه الاذاعي الكبير الذي يمكنه من الاتصال الدائم بمغتربيه وبجميع اجزاء العالم، فان وزارة الانباء تنصرف الى تحضير نظام خاص للاذاعة على غرار احدث الانظمة المتبعة في البلدان الراقية.

هذا، وتتابع الحكومة تجهيز لبنان بالهاتف الالي. فبعد ان انجزته في بيروت وطرابلس فانها في طريق انجازه هذه السنة في فرن الشباك وبرج حمود والشياح، والسنة القادمة في صيدا وزحله وعاليه. ولما كانت حركة العمران وتشييد الأبنية في اطراد مستمر فان كميات الاجهزة المطلوبة والوافية بحاجة العاصمة وغيرها قد استدركت وبدأ تسلمها تباعًا. كما ان الحكومة ستعمد إلى توسيع التجهيزات الهاتفية بحيث يمكن تلافي أي نقص يمكن حصوله في هذه الناحية، مع تأمين الاتصالات الآلية بين المدن بالاستغناء عن «السنترال» نهائيًا داخل اراضي الجمهورية اللبنانية.

وفي حقل الصحة العامة، ستأخذ الحكومة بمخططين اساسيين: وقائي وعلاجي. فالوقائي يشمل المراكز الوقائية في المناطق الريفية، والعلاجي يتناول مبدأ اللامركزية الصحية، وذلك بتأمين مستشفيات ومستوصفات في الاقضية بغية اسعاف الحياة الريفية. هذا الى جانب اعتزام الحكومة مكافحة غلاء الادوية وخفض اسعارها، واهتمامها لتأمين صندوق تقاعد للاطباء.

وفي التربية الوطنية ستعنى الحكومة بتوجيهها التوجيه الوطني السليم هادفة إلى تعزيز التعليم في مختلف درجاته ومراحله، ورفع مستوى الهيئة التعليمية بما تستحقه للقيام برسالتها التربوية على الوجه الصحيح، والى تحقيق مجانية التعليم

الابتدائي. كما انها ستعنى عناية خاصة بالتعليم المهني، عاملة لتعزيز فروعه ومناهجه، وسعت الى دراسة برامج التعليم عامة دراسة صحيحة تقتضيها الطرق التربوية الحديثة، وستعمل لتوسيع الانشاءات المدرسية والرياضية، بما في ذلك تحقيق مشروع دار المعلمين الريفية. هذا، بالاضافة الى ما يستدعيه التعليم العالي من بالغ العناية والاهتمام لتعزيز الجامعة اللبنانية.

وان في مقدمة اهداف هذه الحكومة ومهامها الاساسية العناية القصوى بالقضايا الاجتماعية، والتوفر على معالجتها وايجاد الحلول الملائمة لها لتأمين اسباب الراحة للشعب اللبناني، وتحقيق حياة افضل بالنسبة لجميع طبقاته وبالاخص العمال والمزارعين وصغار الموظفين والمحدودي الدخل. وتحتل مشكلة الاسكان مرتبة هامة بين هذه القضايا مما دعا الحكومة السابقة الى ان تسير شوطًا بعيدًا في تحضير الدراسات والتصاميم اللازمة بواسطة اهل الخبرة والاختصاص لبلوغ الحل المناسب، ومضاعفة للجهد والعناية بهذه المشكلة، ستعمد الحكومة الى انشاء الاجهزة، ووضع التشريعات والانظمة، بقصد تنفيذ البرامج الاسكانية القصيرة والبعيدة الامد ضمن طاقة الدولة المادية، بحيث يتمكن الفرد اللبناني المحتاج إلى سكن افضل من ان يؤمن لنفسه ولعائلته مسكنًا ملائمًا ضمن نطاق امكاناته المالية، وذلك ايمانًا منا بحق المواطنين ذوي الدخل المحدود في عيش كريم وطمأنينة تامة.

في سبيل هذا كله، ترى وزارة المالية لزامًا عليها ان تعمد الى الاقتصاد في الانفاق غير المجدي، والى تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات المنتجة.

حضرات النواب المحترمين.

بهذه النية الصادقة، والعزيمة المخلصة، نرجو ان يكون التعاون بين مجلسكم الكريم وهذه الوزارة التي تعاهدكم على ممارسة تبعاتها بجرأة وامانة، طريقنا الى طلب ثقتكم الغالية في سبيل خدمة وطننا العزيز، والله الموفق.

بيروت في ٢٥ اذار سنة ١٩٥٨

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سامي الصلح

طرح البيان للمناقشة. استمرت المناقشة على مدى جلستين في ٢٥ و ٢٦ اذار.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٨ صوتًا ضد ١٥ وامتناع نائبين.

في ٢٤ ايلول ١٩٥٨ قدم استقالة حكومته. لم ينشر كتاب الاستقالة.

في ١٧ آذار انتخب رئيسًا للجنة التربية الوطنية، ومقررًا للجنة الخارجية والدفاع.

في ٢٤ آذار انتخب عضوًا في لجنة الخارجية والدفاع.

١٩٦٠ ـ قانون ١٩٦٠ قسم بيروت دوائر ثلاثًا. ترشح سامي الصلح عن الدائرة الثالثة منفردًا ونال ٣٣٥٢ صوتًا من اصل ١٥١٧٠ مقترعًا(٨).

١٩٦٤ ـ رأس لائحة في الدائرة الثانية فاز ونال ٥٤٠٣ اصوات من اصل ١٢٩٦٦ مقترعًا(٩).

في ١٩ ت ١ ١٩٦٥ وفي ١٨ ت ١ ١٩٦٦ وفي ١٧ ت ١ ١٩٦٧ رأس جلسات انتخاب رئيس المجلس(٣).

لم يشترك في اللجان.

١٩٦٨ ترشح عن دائرة بيروت الثانية ونال ٤١٣٩ صوتًا من اصل ١٥٨٥٨ مقترعًا(١٠).

على اثر ثورة ١٩٥٨ احرق بيته في محلة حوض الولاية فانتقل الى منزله الخاص في منصورية المتن.

توفي في ١٩ ت ٢ ١٩٦٨. اقيم له تمثال في بيروت في الشارع المعروف باسمه.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع ممتد من البارك الى العدلية رقمه ٥.

مدرسة اللعازاريين ـ اسطنبول: كانت في الأصل ديرًا للآباء البندكتيين، ثم آلت إلى الآباء اليسوعيين. وعندما حلت جمعية اليسوعيين سنة ١٧٨٣، طلب الملك لويس السادس عشر من الآباء اللعازاريين ان يتسلموها فاعتذروا. لكنهم عادوا فقبلوا وتسلموها سنة ١٧٩٠. لا تزال تعمل حتى الآن. وهي فرعان واحد للصبيان، وآخر للبنات، في كل منهما نحو من ثماني مئة تلميذ. بالقرب منها مدفن الأمير بشير الكبير.

مأتمه(١١):

يوم الخميس ٧ ت ٢ ١٩٦٨ شيع لبنان «ابا الفقير» الرئيس سامي الصلح. عند الظهر نقل الجثمان من منزله في المكلس الى الجامع العمري، حيث صلي عليه. مثل رئيس الجمهورية(١) في المأتم رئيس الحكومة عبد الله اليافي. واشترك فيه رئيس المجلس النيابي(٢)، والوزراء والنواب الحاليون والسابقون، ورجال السلك الدبلوماسي، وكبار رجال الدولة.

وبعد الصلاة نقل النعش الى جبانة الباشورة، حيث تقبل رئيس مجلس النواب ورئيس نقابة المحامين وأهل الفقيد التعازي.

القى ادوار حنين كلمة باسم مجلس النواب.

---

(١) شارل حلو.

(٢) كامل الاسعد.

المراجع.

١ ـ مذكرات سامي الصلح ـ يوسف غانم: مشاهير الرجال ١ ص ٨١. داغر: مصادر الدراسات ٤ ص ٤٣٣ ـ ابي راشد: القاموس العام ٣٣٤.

٢ ـ لسان االحال ٦ ايلول ١٩٤٣ .

٣ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٤ ـ لسان الحال ٢٦ ايار ١٩٤٧ .

٥ ـ الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١ .

٦ ـ الصحف المحلية ٢٠ تموز ١٩٥٣ .

٧ ـ الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧ .

٨ ـ الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠ .

٩ ـ الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤ .

١٠ ـ الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨ .

١١ ـ لسان الحال ٩ ت ٢ ١٩٦٨ .



رياض رضا الصلح

رياض رضا الصلح(١)

محام - رئيس حكومة ٨ مرات

١٨٩٣ - ١٩٥١

سني من صيدا ومولود فيها سنة ١٨٩٣. والده الزعيم رضا الصلح، عضو في مجلس المبعوثان سنة ١٩٠٨.

تلقى علومه عند الآباء اليسوعيين في بيروت، ثم في معهد عينطورة. درس الحقوق سنة في اسطنبول. حكم عليه بالإعدام، لكن صغر سنه شفع به.

١٩١٨ حكم عليه الفرنسيون بالاعدام، فسافر الى مصر، فإلى جنيف. أنشأ المكتب السوري الفلسطيني. انتسب الى نقابة المحامين في ٢٥ آذار ١٩٢٤ وفتح مكتبًا للمحاماة بشراكة الاستاذ جرجس صفا في شارع البوسطة بباب ادريس(٢).

نفي الى القامشلي، ثم عاد الى لبنان ليتابع مسيرة المعارضة والسلبية في سياسته. في اثناء المفاوضات اللبنانية - الفرنسية ١٩٣٦ اقترن اسمه باسم ليون بلوم رئيس وزراء فرنسا.

١٩٢٥ تزعم لائحة معارضة في الجنوب ونال ٢٦ صوتًا من اصل ٩٦ مقترعًا(٣).

١٩٣٧ ترشح في بيروت منفردًا ونال ١٥٩٥ صوتًا من اصل ٢٤٣٣٠ مقترعًا(٤).

١٩٤٣ ترشح في الجنوب. فاز ونال ١٩٤٠٦ اصوات من اصل ٢٤٣٩٣ مقترعًا(٥).

رأس اول وزارة في عهد الاستقلال من ٢٥ ايلول ١٩٤٣ الى ٢ تموز ١٩٤٤ (مرسوم رقم ١) واسندت اليه وزارة المالية (مرسوم رقم ٢).

نص البيان الاول

لحكومة الاستقلال.

حضرات النواب المحترمين.

لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبدلت فاصبحت تقتضي الاضطلاع بالتبعات والمهمات الرسمية، اقبلت على خوض المعترك الانتخابي، وحمل رسالة الشعب الى هذه الندوة الكريمة مع حضرات الاعضاء الزملاء المحترمين، ثم لبيت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اذ دعاني لتولي اعباء الحكم، تحدوني اليه، كما حدتني في كل ما عملت حتى اليوم، مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي اعتنقها.

عهد الاستقلال.

ان العهد الذي دخله لبنان اليوم، عهد دقيق خطير، لم يستقبل مثله من قبل. عهد تطلع اليه احراره زمانًا طويلاً، فهو عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية توفرت له العوامل والامكانيات التي تجعله استقلالاً صحيحًا، اذا شاء بنوه ان يخلصوا الخدمة، واذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم، وباتحاد وفهم. فانه فضلا عن حقنا الطبيعي الاصيل في الاستقلال والعيش الحر، تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا، وميثاق الاطلنطيك، وعهدة الامم المتحدة، وقد شفعت هذه العوامل كلها الانتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لاول مرة منذ خمس وعشرين سنة، فنمت بذلك الاسباب التي تجعل الاستقلال الصحيح امرًا ممكنًا. فالحكومة التي اتشرف برئاستها قد انبثقت مع مجلسكم الكريم عن ارادة الشعب، وهي لن تعرف لها غيره مرجعًا، كما انها لن تستوحي في سياستها غير مصلحته الوطنية العليا، فهي منه وله وحده اولا واخيرًا. وهي من اجل ان يكون هذا الاستقلال، وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين وحقيقة واقعية ملموسة، قد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير.

ايها السادة.

قبلت مهمة الحكم على انها وسيلة وصيغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن، تلائم هذا العهد الاستقلالي الدستوري الجديد. وأنا على ثقة انكم تشاركونني في تقدير خطورة التبعة التي حملتها انا وزملائي، ونحن في مطلع عهد يتطلب منا قلب اوضاع تأصلت مع الزمن، وتركت حتى في النفوس آثارها العميقة. اننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحًا، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء، وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها. هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها، وهذه هي الغاية التي قبلت من اجلها هذه المهمة واضطلعت باعبائها الجسيمة.

تنظيم الاستقلال.

وعلينا قبل كل شيء ان ننظم هذا الاستقلال تنظيمًا محكمًا، بحيث يصبح امرًا واقعيًا، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة. ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم تنبض له قلوب بنيه جميعًا، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن، وهي ألزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قويًا. فرائدنا الاول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون اذًا تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم. ونحن نعلم ان في طليعة ما يحببه الى النفوس ان تتوفر فيه معاني العزة والاباء القومي. فسنعمد الى كل ما فيه تحقيق هذه العزة، سواء كان ذلك في النصوص والمظاهر، او في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن، وانتم، متعاونين الى اصلاح الدستور اللبناني بحيث يصبح ملائمًا كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح. فان حضراتكم تعلمون ان في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال. وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه. وستعمد الحكومة حالا فتطلب الى مجلسكم الكريم ان يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود، فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال.

وهنالك المادة الحادية عشرة المتعلقة باللغة العربية فقد جعلت لغة لبنان الرسمية وجعلت اللغة الفرنسية ايضًا لغة رسمية في المواضع التي حددها القانون، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم. وسنسلك منذ الان تلك الخطة

المفترض تحديدها بذلك القانون، بحيث تكون اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية، وذلك الى ان يتم تعديل المادة الدستورية المشار اليها بما يتفق مع شروط الاستقلال والسيادة الوطنية، وبما جرت عليه الامم المستقلة في دساتيرها. وهنالك عدا الدستور، اتفاقات وانظمة متعددة من شأنها ان تعطل بعض نواحي السيادة الوطنية. فستعمد الحكومة الى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كفالة تامة.

ويقتضي تنظيم الاستقلال ان تعمد الحكومة الى تسلم جميع صلاحياتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة. وهي على ذلك ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على ادارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة.

ان الاستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين ايدينا، وان كل فرد من افراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها، كلٌّ بحسب ما بيده. وان الحكومة تتوجه من اليوم الى كل من يتولى مهمة رسمية من اكبرها الى اصغرها ان يتصرف على انه فرد من شعب مستقل، وان يتحرر من كل قيد. ومرجع كل لبناني انما هو حكومته او ممثلوها بالتسلسل، ومجلس نوابه، ورئيس دولته الاعلى. وليس لاحد من موظفي الدولة حق الاجتهاد في هذا الامر.

والحكومة عازمة على ان تحاسب حسابًا عسيرًا كل من يفرط اي تفريط فيه مساس بمعنى الاستقلال.

تنظيم الحكم الوطني.

وفيما تنظم الحكومة الاستقلال، وتستكمل اسبابه بحيث يكون صحيحًا، ستعمد الى تنظيم الحكم الوطني حتى يصبح حكمًا صالحًا تبرز فيه حسنات العهد الاستقلالي الدستوري، حتى تستقر له الهيبة المفروضة والثقة الضرورية له، الهيبة والثقة اللتان انتقصت منهما اساليب الماضي الشيء الكثير. فالاستقلال يجب ان لا يكون مجرد انانية قومية، وارضاء لعزة النفس الوطنية فحسب، بل يجب ان يكون نعمة تشمل حياة الشعب. ومن اجل ذلك تريد هذه الحكومة التي تفهم الاستقلال هذا الفهم ان يشعر كل لبناني بمزايا العهد الاستقلالي الدستوري. وتريد ان يظهر اثره في كل ناحية. هذه هي الروح التي

ستنفخها في كل مكان، وعلى اساسها ستعمد الى ادخال الاصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة.

انها لن تتعرف الى السياسة الضيقة التي ألهت اللبنانيين بامور محلية محدودة، واورثت الاختلافات والاحقاد بينهم. بل هي ستبتعد بهم عنها كل الابتعاد لتخرج بهم الى آفاق اوسع تليق بالذكاء اللبناني، وبالنشاط اللبناني المشهورين. وان الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد ان تكون للبنان سياسة عليا يرتفع اليها ويساهم فيها كل لبناني فكرًا وعملاً، على ان تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوته وتقدمه. وهي ستعمل بجد واخلاص على جمع الصفوف وازالة الاحقاد، لا سيما التي اضطرمت في هذه المرحلة الانتخابية حتى تنصرف القوى والجهود الى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة.

معالجة الطائفية والاقليمية.

ومن اسس الاصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فان هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة، وتشوه سمعة لبنان من جهة اخرى، فضلا عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف ان الطائفية كانت في معظم الاحيان اداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهانًا يستفيد منه الاغيار. ونحن واثقون انه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال، ونظام الحكم الشعبي، يقبل بطمأنينة على الغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله. ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج الى تمهيد واعداد في مختلف النواحي. وسنعمل جميعًا بالتعاون تمهيدًا واعدادًا، حتى لا تبقى نفس الا تطمئن كل الاطمئنان الى تحقيق هذا الاصلاح القومي الخطير.

وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الاقليميمة التي، اذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد اوطانًا متعددة.

تعديل قانون الانتخاب.

وترى الحكومة ان في قانون الانتخاب الحالي عيوبًا لم تخف آثارها على احد، وكانت سبب شكاوى عديدة عادلة. فهي لذلك، ستتقدم قريبًا من مجلسكم الكريم بتعديل قانون الانتخاب تعديلاً يضمن ان يأتي التمثيل الشعبي اصح واكثر انطباقًا على رغبة اللبنانيين. وهي تعتقد ان في اصلاح هذا القانون سبيلاً لكفالة حقوق جميع ابناء الوطن دون تمييز بينهم.

الاحصاء العام.

ومن الامور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تام الصحة، اجراء احصاء عام شامل تشرف عليه هيئة تجمع الى الكفاءة، النزاهة والتجرد. وسنبادر الى هذا العمل قريبًا ايضًا.

التعاون مع الدول العربية المجاورة.

ان لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم الى التعاون الدولي تعاونًا يزداد وثوقًا يومًا فيومًا. والعصر يأبى العزلة التامة للدول، كبيرها وصغيرها. ولبنان من احوج الدول الى هذا النوع من التعاون، وموقعه الجغرافي، ولغة قومه وثقافته، وتاريخه وظروفه الاقتصادية، تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على اقامة هذه العلاقات على اسس متينة تكفل احترام الدول الغربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة، وسلامة حدوده الحاضرة، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

ان اخواننا في الاقطار العربية لا يريدون للبنان الا ما يريده ابناؤه الاباة الوطنيون. نحن لا نريده للاستعمار مستقرًا، وهم لا يريدونه للاستعمار اليهم ممرًا، فنحن وهم اذًا نريده وطنًا عزيزًا مستقلاً سيدًا حرًا.

اعتراف مصر بالاستقلال.

ويسرني ان احمل اليكم رسميًا نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة، وانتم ونحن جميعًا والشعب اللبناني كله يدرك مغزى هذا

الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل، ولم تقدم عليه الا اليوم. فقد وثقت من ان استقلاله كائن هذه المرة استقلالاً صحيحًا، كما وثقنا نحن، فجاءت تعترف به بعد ان جئنا نوطده ونصونه. ونحن نقدر الربح العظيم الذي ربحه لبنان بهذا الاعتراف. فاذا نحن وجهنا من على هذا المنبر الشكر الى الشقيقة مصر، حكومة وشعبًا، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم. كما اتوجه بالشكر الخاص الى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا، رئيس الحكومة المصرية، الذي اعطى خير برهان على احترامه وحبه للبنان بهذا الاعتراف، فاننا نذكر في الوقت نفسه ان علينا لمصر الوفاء بهذا الفضل. وهو مبادلتها اخاء باخاء، وودًا بود، والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين.

فائدة التعاون.

وانا واثق ان الحكومات العربية الاخرى ستحذو حذو مصر قريبًا، فتكون النتيجة البديهية لذلك ان يتشبع لبنان من الاطمئنان الى استقلاله واحترام حدوده، فيقبل مختارًا على التعاون الذي تدعوه اليه شقيقاته العربية على قدم المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الفرقاء المتعاقدين التامة، ويلبي كل دعوة الى التعاون بينها وبينه، ويشاركها في جهودها، واعيًا تمام الوعي ان تعزيزها يعود عليه بالخير.

علاقاتنا مع الحلفاء.

اما مع فرنسا التي تربطنا واياها روابط الصداقة، ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، تلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب فستتابع حكومتنا احسن الصلات المبنية على الود والاحترام. وهي تقدر المجهودات العظيمة التي تبذلها الامم الديموقراطية الصديقة لاعلاء كلمة الحق والوصول الى عالم افضل، تضمن فيه الحريات لجميع الناس، كما انها تحيي هذه الامم وتعد بان تظل هذه البلاد مساهمة لها في ذلك المجهود العظيم، بقدر ما تسمح به طاقتنا وامكانياتنا.

وتحيي بهذه المناسبة المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوعين الذين يجودون بدمائهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالمية التي هي قضيتهم ايضًا، الى جانب اخوانهم جنود الحلفاء. ونتمنى لهذه الامم نصرًا قريبًا حاسمًا، يريح العالم من عودة مثل هذه العاصفة الهوجاء التي اسالت غالي الدماء، وكادت تجتاح اسس المدنية والعمران.

وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي.

يهمني ان اشير هنا الى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة بعد ان اصبحت كل علاقاتنا بالدول، ومخابراتنا لها تجري بواسطة هذه الوزارة. ومما سنخصه بالعناية امر التمثيل الخارجي، فسنبادر الى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد.

الاصلاح الاداري.

ان الحكومة تريد ان يشعر بنعمة الاستقلال وفضائله كل فرد من اللبنانيين في كل مرافق الحياة، فيلمس مميزاته في حسن الادارة، واستقامة العمل، وشيوع المساواة، وازدهار الاقتصاد الوطني. ومن اجل ذلك ستعمد فى الادارة الى ادخال اصلاحات جمة، اولها توسيع صلاحيات الحكام الاداريين: محافظين وقائمقامين، بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعًا قليل الكلفة.

الموظفون.

وتريد الحكومة من موظفيها كافة ان يقدروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة. فاننا سنتقاضاهم، بالحزم الكامل، النزاهة والنشاط وصدق الخدمة وانتظام العمل واحسان معاملة الجمهور. ونحن لقاء ذلك، لن نألو جهدًا في تحسين حالة الموظفين. ونحن نعرف ما يعانون في هذه الازمة الشديدة، ونشعر معهم، ونعطف عليهم وعلى المتقاعدين كل العطف؛ عطفًا نعرف انهم يرجون ان يتحول تحسينًا ماديًا، عسى ان تمكنا الظروف من هذا التحويل. وقد قررنا ان نمونهم من القمح المخصص للتموين العائلي على ان يحسم الثمن تقسيطًا

من مرتباتهم. وسنعمل على اصلاح الملاك بما يؤمن العدل والمستقبل للموظف ويكفل للكفاءات حقوقها.

القضاء.

ومن اهم ما تعتزم الحكومة تحقيقه، تنظيم القضاء اللبناني تنظيمًا نهائيًا يتفق مع مقتضيات الاستقلال الذي يتمتع به لبنان. واذا كان العدل هو اساس الملك، فهو كذلك دعامة اساسية من دعائم الاستقلال الصحيح.

فالحكومة ترى لزامًا عليها ان يؤمن التنظيم المقبل استقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم ليمارسوا واجباتهم المقدسة بروح العدل والتجرد، والنزاهة والطمأنينة التامة. وستعيد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين، فترفع مستواهم الى درجة يؤمن معها الاستقلال المادي، الذي هو اساس الطمأنينة والاستقلال الادبي. وسنؤمن توزيع العدالة في شتى انحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات وحاجات الاهلين، ومنها تأمين سرعة الفصل في قضاياهم. وسنضمن لقضاة الملحقات ملاكا يرفع مستواهم، ويحول دون هجرة العناصر الصالحة منهم نحو العاصمة ومحاكمها.

هذه هي المبادىء الاساسية التي سيبنى عليها التنظيم القضائي الجديد. وستتخذ هذه المبادىء شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية المقبلة.

التموين.

اما فيما يتعلق بالتموين، فان الوزارة قد اطمأنت الى تأمين المقادير اللازمة من الحبوب لاستهلاك اللبنانيين مدة هذه السنة حتى الموسم المقبل. وقد بوشر تموين المؤسسات العامة والمعاهد العلمية والمستشفيات بالحبوب الصالحة للطحن لمدة ثلاثة اشهر او ستة، أو تسعة. وسيمون الافراد عن ثلاثة اشهر دفعة واحدة. وستسعى الحكومة مع المراجع المختصة لزيادة كمية السكر والارز المخصصة حاليًا. وستعنى بتأمين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة المواد الاولية (من غزل القطن، وغزل الصوف، الموجودة لدى وزارة التموين).

التبادل التجاري.

وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة حركة التبادل التجاري بين لبنان والامم المتحدة وبلدان الشرق المجاورة، وسائر الاقطار العربية. وقد تحققت اخيرًا حرية الاستيراد والاصدار بين لبنان وسوريا، وستشرف على طلبات تسهيل الاستيراد من الخارج، عاملة على زيادة الاتصال بالاسواق العالمية.

مكافحة الغلاء.

ومن الامور التي ستبادر الحكومة الى معالجتها بشدة وحزم، الغلاء. انها ستدرس الاسباب، فتعرف الحقيقي من المصطنع، فتعالج الاول بالوسائل الممكنة، وتحارب الثاني بالضرب على ايدي المستغلين، وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار. ونحن في هذا الموضوع نفضل ان نفعل اكثر مما نقول. وسنعمل بالاشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الاسعار نظرًا لتماسك العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

السياحة والاصطياف.

وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والاصطياف والاشتاء. وستقدم الى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها. وتقوم بالدعاية الواسعة في مختلف الاقطار ولا سيما العربية لتعزيز هذا المورد.

تشجيع الصناعة.

وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية لتستغني هذه البلاد عن كل الصناعات الغربية التي يمكن الاستغناء عنها. كما تعمل على تأمين المواد الاولية اللازمة لها.

تحسين المواصلات.

وستولي شؤون المواصلات ما تستحقه من اهتمام، فتسعى لتأمين وسائل التنقل والنقل الكافية ولا سيما السيارات ولوازمها، آملة ان تلقى من قبل الحلفاء التسهيلات اللازمة بهذا الشأن. كما انها ستعمل على اصلاح شبكات الطرق

وزيادتها في جميع المناطق، ولا سيما تلك التي ظلت مغبونة من هذه الناحية حتى اليوم.

اصلاح النظام المالي.

وترى الحكومة القائمة ان النظام المالي يحتاج الى اصلاح يكفل لفئات المكلفين المختلفة العدل والمساواة. وهي ستدرس انواع الضرائب الموجودة، وطرق الاصلاح التي تلائمنا. لتأخذ بافضلها، وتجعل الضرائب على اساسها، آملة ان تحقق ذلك قريبًا.

الزراعة.

وقد اثبتت هذه الحرب ان الزراعة في طليعة العناصر التي ترتكز عليها حياة الامة. لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المؤدية الى تنمية الانتاج الزراعي، ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة، وامدادها بالالات الزراعية، وتعزيز وسائل الري. وستبذل كل جهد لاستيراد هذه الالات والمواد الزراعية: كالاسمدة الكيماوية، والادوية لمكافحة الاوبئة والامراض، وتحسين البذار.

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الان بتعزيز التحريج العام. وستواصل تشجيع الانعاش الزراعي، بتعميم القروض الزراعية خصوصًا على صغار المزارعين، وتشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلاد. كما تقوم بتعميم الارشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة.

الصحة والاسعاف العام.

وفي ناحية الصحة والاسعاف العام ستوفر التدابير الواقية من الاوبئة والامراض، حفظًا لصحة الاهلين، ومن يقطن البلاد من اجانب وجيوش حليفة. وستبذل جهدًا خاصًا لمحاربة ازمة الادوية وتموين البلاد بالادوية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة. وستخابر الدول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج اليه منها.

تنظيم العمل.

وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال، رغبة منها في ان تكفل للعامل خبزه مع كفالتها لحريته. وان تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة، على ان يتفهم العمال مصلحة الوطن، وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة. وستسهر على القوانين الموضوعة لحماية العامل، وتضع منها ما ينقص. وهي منذ الان ستسعى لايجاد حلول تقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من انتهاء الحرب وانتشار البطالة.

المشروع الانشائي العام.

فستضع مشروعًا انشائيًا عامًا واسع النطاق، ينطوي على عدة مشاريع مختلفة: كالري، وشق الطرق، وتجديد المدن، وانعاش القرى، تفرض تحقيقه في مدة خمس سنوات. وستتقدم قريبًا جدًا الى مجلسكم الكريم بهذا المشروع، وتخصص له موازنة مستقلة. على ان يكون قانونًا تتقيد به الحكومات المتعاقبة، وسياسة عامة تتبعها دوائر الدولة.

كفالة العدل الاجتماعي.

ولا بد ان تلتفت الى نتائج الغلاء وآثاره، ولا سيما بين الطبقات الفقيرة. وستبادر الى معالجة الفاقة والبؤس الناشيء عنهما بما امكن من وسائل الاسعاف. وهي لذلك ستمد المؤسسات الخيرية والانسانية باوفر ما يمكن من المعونة.

وستدرس الحكومة بكثير من الدقة والاهتمام المشاريع العالمية الموضوعة في هذه الحرب لتحسين حال المجتمع، ولاقامة العدل الاجتماعي، فتأخذ منها ما يلائم طبيعة هذه البلاد، وما فيه كفالة القضاء على البؤس بالوانه.

مجهود المرأة.

ولا يمكن ذكر العمل الخيري والانساني دون الاشارة الى مجهود المرأة وامكانياتها في هذا السبيل. ان حكومتنا تنظر بكثير من العطف الى النشاط الانساني والوطني الذي تبذله نساؤنا، واذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة

السياسية، برغم عطفها على روح الاقدام التي اوحت لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فانها تعد وعدًا ثابتًا بانها ستشجع كل حركة اجتماعية تقوم بها السيدات لخدمة الوطن والانسانية.

الصحافة.

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللائقة بها، كمدرسة للشعب، ومرآة لشعوره. وهي تريد لهذه الاداة المدنية الفكرية الخطيرة ان ترتقي الى الذروة لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة. وستدرس الحكومة اسس التنظيم الذي من شأنه ان يبلغ بالصحافة هذه المرتبة مع اصحاب العلاقة. وهي تعلم ان من بعض اسسها ايجاد نقابة للعاملين فيها، وامدادها بالمساعدات الادبية والمادية المشروعة. فيجب ان تكون لصحافة لبنان وصحافييه المنزلة اللائقة بهم. وترجو الحكومة ان تتمكن من حل مشاكل الصحافة الحالية حلا مريحًا، فيتمتع الصحافيون بقدر وافر من الحرية والورق.

التربية الوطنية.

وتتجه انظار الحكومة الحاضرة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال الحالي في شتى مباديء التربية الوطنية.

فستسعى الحكومة بان تربي النشء تربية وطنية صحيحة، وبان يوجه منذ الان توجيهًا صريحًا نحو الحرية والعزة والاستقلال. وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية، لغة الوطن اللبناني، في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا، وفي جميع فروع التعليم. وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما الى هاتين المادتين يجب ان ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرج ابناؤنا وهم اعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم، فنحن نريد ان نخرج نشأ واحدًا موحد الهدف والشعور والوطنية.

وستجعل التعليم الابتدائي اجباريًا، وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضى على الامية قضاء تامًا.

وستعنى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثنوي تتمشى عليه جميع المعاهد الخاصة.

وترى الحكومة ان توجد للشباب اللبناني آفاقًا جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرة التي تضخمت في السنين الاخيرة. وذلك بتعزيز التعليم الزراعي، والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطًا بالارض، ومعتنيًا باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة. وليكون لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة، ويحوله عن تيار الوظائف، ويضمن له عملا مفيدًا، ويسد فراغًا كبيرًا في حياتنا الاقتصادية.

الشباب والرياضة.

وستعنى عناية خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي اوساط الشباب. وستخص الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة، فتعمل على تقويته روحًا وجسدًا، حتى تكفل للوطن اجيالاً قوية معنويًا وماديًا. والحكومة تنتهز هذه الفرصة للتوجه في هذا العهد الى الشباب، وهي تعلم حماسته وحبه لوطنه، معلنة اعتمادها على نشاطه واخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتمادًا كبيرًا.

المهاجرون.

وستتصل حكومة لبنان بشطره المغترب الضارب في آفاق المعمور، وراء الحياة والمجد، فنحن لا ننسى ان اولئك المهاجرين الكرام قد تلفتوا الى كل نهضة وطنية قامت هنا، وامدوها بما ملكوا، بل انا لا استطيع ان انسى تأييدهم لنا ايام كنا ندعوهم الى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه. ذلك فضلاً عن الذكر الرفيع الذي اقاموه لبلادهم حيث حلوا واقاموا. وستسعى الحكومة الى توثيق الاتصال بيننا وبينهم حتى في زمن الحرب، فاذا ما وضعت اوزارها قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل، وتبادل المنافع المعنوية والمادية.

المعتقلون.

واما اهتمام حكومتنا بامر المعتقلين والمبعدين فقد سبق كل اهتمام. ومن اعرف مني بما يقاسيه المعتقلون، من بؤس وألم، وما يكابدونه من عناء وسقم،

وانا الذي قضى من حياته في المعتقلات شطرًا، وفي المنافي شطرًا. وقد وفقنا الله الى نجاح المسعى، وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات، وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى. ونحن لن تغمض لنا عيون حتى يعود اخر معتقل الى وطنه واهله. وعلى اني آمل ان لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم، وسكنوا الى ديارهم وذويهم.

ايها الزملاء الكرام.

لقد جاهدت هذه البلاد جهادًا طويلاً، وصبرت على الالام صبرًا جميلاً، وقدمت من التضحيات قدرًا جزيلاً لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على فننها البيضاء وسهولها ظلاً ظليلاً.

وها هي امانيها محققة باذن الله، وبنعمة الالفة والاتحاد المكين بين ابنائها، والوعي القومي النامي بين ناشئتها، بفضل اولئك الذين جاهدوا وصبروا، وكابدوا وضحوا حتى بالنفوس.

فعن هذا المنبر العالي ابعث الى اولئك جميعًا بتحية الولاء، وابعث بتحية الوفاء الى ذكرى الشهداء، معاهدًا الله والشعب وممثليه الكرام على ان نعمل بعزم وجهد وقوة على اساس هذا البرنامج الذي قدمته بين يديكم، والذي ارجو ان تمنحونا عليه، انا وزملائي الوزراء ثقتكم. اخذ الله بيدنا جميعًا لما فيه الخير والعزة للوطن وبنيه.

نالت الحكومة الثقة بالاجماع.

في ١١ ت[٢] اعتقل مع الرئيس بشارة الخوري، والوزراء شمعون وعسيران وتقلا والنائب عبد الحميد كرامي. ولم يفرج عنهم الا بعد ان قامت الاضرابات والتظاهرات في البلاد(٦).

في ٧ ك[١] ١٩٤٣ كلف وزارة المالية (مرسوم رقم ٢٠٩).

استقالت حكومته في اول تموز ١٩٤٤. هذا نص كتاب الاستقالة.

فخامة رئيس الجمهورية المعظم.

بمناسبة تعيين زميلنا الاستاذ كميل شمعون مندوبًا فوق العادة، وزيرًا مفوضًا لدى بلاط سان جيمس اصبح التعديل الوزراي محتومًا. ولكن رأيت مع زملائي ان نفسح المجال امامكم لتعنوا بالحالة السياسية من جميع وجوهها.

فالحكومة التي لي شرف رئاستها قد قطعت، وهي متمتعة بتأييد المجلس النيابي، المرحلة الاولى من جهادنا الوطني. فحققت استقلال لبنان وتوصلت الى اعتراف الدول الحليفة والدول العربية الشقيقة بهذا الاستقلال. وبدأت تنفيذ التمثيل السياسي الذي يعتبر المظهر الاول لكيان لبنان الدولي.

وبذلك تبدأ المرحلة الثانية لعهد الاستقلال، الا وهي مرحلة التنظيم الداخلي في شتى فروعه الادارية والمالية. هذه هي الغاية التي تتطلبها مصلحة البلاد، والتي يجب ان تستهدفها الحكومة الجديدة.

ولهذا رأينا لزامًا علينا ان نقدم لفخامتكم استقالة الوزارة. واننا نغتنم هذه الفرصة لنشكر فخامتكم على العطف الذي لقيناه طيلة اضطلاعنا بمسؤولية الحكم.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامنا.

اول تموز سنة ١٩٤٤

رياض الصلح

في ٣ تموز ١٩٤٤ اعيد تعيينه رئيسًا للحكومة ووزيرًا للداخلية والتموين (مرسوم رقم ١٤٨٤).

وفي ١١ تموز القى بيان حكومته، هذا نصه:

البيان الوزاري

حضرات النواب المحترمين.

لقد استكمل لبنان في التسعة الأشهر التي مرت من عهده الاستقلالي الدستوري اسباب هذا الاستقلال في الحقل الخارجي، وذلك بفضل الجهاد

العظيم الذي جاهده أبناؤه، وبفضل التضحيات الغالية التي بذلها كباره وصغاره، رجاله ونساؤه، تحت راية الاتحاد الوطني المكين. وقد كان من روعة اتحاده وجهاده وتضحيته أن احاطته الشعوب العربية الشقيقة والديموقراطيات بذلك العطف الذي لا ينساه، وبذلك التأييد الذي زاد استقلاله مناعة، وسيادته الوطنية رسوخًا في الميدان الدولي العام.

لقد قال لبنان كلمته وأعلن إرادته في أن يكون سيد نفسه سيادة وطنية تامة حين عدل دستوره بتاريخ ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وقد أصبحت هذه السيادة فعلية بعد ان اعترفت له بها الدول الشقيقة المحيطة به والبعيدة عنه، والدول الديموقراطية الحليفة. وبعد ان تسلم جميع الصلاحيات التي كانت خارجة عن يده، مما كان يعرف بالمصالح المشتركة: كإدارة الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز، والأمن العام و... اصبح استقلاله حقيقة واقعية، لا اسمًا فحسب ولا وهمًا، استقلالاً صحيحًا، ليس على اللبنانيين إلا ان يحسنوا ممارسته، ويحسنوا المحافظة عليه ليجنوا ثماره وخيراته.

ويجدر بنا ونحن نختتم المرحلة الأولى من النضال، ونعدد ما استفادته البلاد فيها من مقومات السيادة، أن ننوه بالفضل العظيم الذي كان لمجلسكم الكريم في بلوغ لبنان هذه الغاية السعيدة. ذلك هو مجلسكم الكريم، فلقد كانت مواقفه الوطنية الباهرة من أروع ما سجلته تواريخ المجالس النيابية، وكان بصلابته وجرأته، وشدة اندفاعه وحرصه على حقوق البلاد، خير ظهير لرجال الحكم، وأقوى معين على توطيد دعائم الاستقلال.

وقد كان من حسن التوفيق ان افتتحنا عهد هذه الوزارة بتوقيع بروتوكول الأمن العام، وأنتم تدركون خطورة هذه المصلحة، فسنعمد فورًا إلى تنظيمها كما شرعنا في تنظيم غيرها من المصالح التي تسلمناها خلال هذا العهد. وأما الجيش فقد وضع قسم منه تحت تصرفنا كما تعلمون، وسنتابع المفاوضات لتسلمه كاملاً. وإن توطيد الأمن الداخلي سيكون مكفولاً بفضل القوى التي أضيفت في الفترة الأخيرة على قوات الأمن، وبفضل الروح المعنوية الجديدة

التي تسيطر على هذه القوات. وقد شرع هذا القسم من الجيش يؤدي مهمته، إذ تعاون مع قوى الدرك لتنفيذ أحكام القانون في منطقة بشري وإقرار الأمن والنظام.

وقد شرعنا في إقامة التمثيل السياسي لدى الدول الحليفة والشقيقة، فعيّنا مندوبين فوق العادة وزيرين مفوضين أحدهما في الجزائر والآخر لدى بلاط سان جيمس. وسنتم تعيين ممثلينا في بقية العواصم مع معاونيهم. فنستكمل بذلك تمثيلنا الخارجي الذي هو مظهر من أهم مظاهر الاستقلال، تفرد به هذا العهد من تاريخ لبنان.

وسنتابع سياسة حكومتنا الدستورية الاستقلالية الأولى في توثيق علاقات التعاون الأخوي مع البلدان العربية الشقيقة. ونحن نحتفظ بأحسن العلاقات بيننا وبين فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وسائر الدول الديموقراطية الحليفة التي نرجو لها النصر القريب.

حضرات النواب المحترمين.

لقد وجهت الحكومة في المرحلة الأولى معظم جهدها الى الناحية الخارجية، وقد تطلب الكثيرون أن يكون النجاح في الداخل مثله في الحقل الخارجي. ونحن، ان كنا لم ندّع العصمة في اعمالنا، نريد من مواطنينا أن يقدروا النتائج التي توصلنا اليها حَق قدرها، وأن يقدروا كذلك صعوبة العمل في الحقلين معًا في عهد النضال والتأسيس والانقلاب. إن طبيعة النجاح السريع في الشؤون الخارجية كان لا بد لها من إحداث شيء من البلبلة في الحالة الداخلية، وما من انقلاب حدث في بلد من البلدان إلا رافقه شيء من عدم التوازن في ناحيتي الداخل والخارج خصوصًا في بدء الأمر.

أما الآن، وقد استقرت أسس بنائنا الخارجية، فقد أصبح من الميسور صرف معظم الجهد إل الشؤون الداخلية، مع الحرص كل الحرص في الناحية الخارجية للمحافظة على ما نلناه، وتوطيده. على أننا يجب ان نشير الى الظروف المؤاتية التي عاونتنا كثيرًا على تحقيق أماني البلاد بتلك السرعة النادرة. وإذا كنا نرجو أن لا نحرم مؤاتاة الظروف في هذه الفترة أيضًا، إلا أننا

نفضل أن نعتمد كل الاعتماد على تجردكم الوطني، وحسن تقديركم للأمور، وجميل مؤازرتكم وتأييدكم في تحقيق الإصلاح المنشود.

ولكي يتسنى للبنان المحافظة على الاستقلال، والتمتع بمنافع السيادة الوطنية، يجب ان تقوم حياته الداخلية على اسس صالحة متينة لا يشوبها ضعف، ولا يعتريها اختلال.

إن أوضاع الماضي، وكثير منها قام على غير المصلحة الوطنية المجردة، لا تصلح كلها للبنان في عهده الاستقلالي الدستوري القائم، فلا بد من إدخال التحوير والتبديل على هذه الأوضاع، بحيث تلائم هذا العهد، وبحيث تلبي طموح لبنان إلى التقدم والمجد. فهنالك قيود داخلية تعوق لبنان عن السير إلى الأمام بالسرعة التي يستطيعها. ولعل أثقل هذه القيود النظام الطائفي، وقد زادتنا تجارب الحكم في الأشهر التسعة الأولى معرفة بثقل هذا القيد.

لذلك ستكون الطائفية أول ما نعالجه في أوضاعنا، ولن نكتفي في معالجتها بالعمل في الحقل القانوني، بل سيكون علاجنا لها أعمق، اذ نعمل على استئصالها من النفوس.

إننا نريد أن نقيم بناء هذا الوطن في النفوس على أساس الوطنية والأخلاق الفاضلة التي تأمر بها الأديان جميعها، والتي يعلمها العقل والحكمة الإنسانية المجردة. والمدرسة هي أصلح تربة لغرس الفضائل ولإلقاء هذه البذور الصالحة في النفوس، وعلى ذلك ستكون عنايتنا بالمعارف عناية واسعة عميقة.

ومن أسس الإصلاح التي نراها ضرورية تعديل قانون الانتخاب. فقد علم الجميع عيوب القانون المعمول به الآن، وعلى ذلك سنقدم إلى مجلسكم الكريم مشروعًا جديدًا نستوحي فيه مصلحة لبنان وإرادة الناخب اللبناني ليس غير.

وفي طليعة ما سنوجه عنايتنا إليه آلة الحكم، لندخل عليها الإصلاح الذي يكفل سير الأعمال سيرًا حسنًا، وتأمين مصالح الجمهور تأمينًا كاملاً سريعًا.

إن عيوب آلة الحكم، سواء ما كان مصدره القوانين والأنظمة نفسها، أم تراخي الموظفين، قد ألحقت بهيبة الحكم أثرًا بليغًا حتى اجتازت هذه الهيبة بعض أزمات غير قليلة الخطورة أحيانًا. ولكن الخطة التي وطدنا النفس على سلوكها ستزيل أسباب هذا الضعف لنحافظ على هذه الهيبة التي، إن ضعفت تعرض البلد في كل النواحي للتضعضع.

وإننا نرجو أن نحقق إصلاح القوانين المالية، وما إحداث الضريبة على الدخل، المطروح على مجلسكم الكريم في هذه الدورة إلا جزء من هذا الإصلاح المنتظر. وإني أرجو أن نقدم لكم الموازنة الجديدة في الفترة القانونية المعينة، وهي موازنة ستكون قائمة على توجيه جديد في مختلف مرافق البلاد العامة.

إن لبنان يستطيع، إذا أحسن تجهيزه وتنظيمه، أن يضاعف ثروته أضعافًا بما حبته الطبيعة من موارد. وسنضع له السياسة الاقتصادية الشاملة التي تمكنه من استثمار ثروته الطبيعية إلى أقصى حد. ونرجو أن نتمكن، برغم ظروف الحرب من تحقيق المشاريع العديدة الواسعة التي نعدّها لتأمين ازدهار البلد.

وأما الغلاء، فبالرغم من أنه داء مستعص، تشكو منه جميع الدول ومنها المحيطة بنا، شكوانا أو أكثر، فإننا نرجو أن تخف وطأته بتأثير أسباب خارجية: كتقدم الحلفاء في أوروبا، وفي سيرهم نحو النصر الذي نرجوه قريبًا. وداخلية: كورود كميات البضائع المطلوبة من بريطانيا والولايات المتحدة. ونضيف الى ذلك التدابير التي ستتخذها الحكومة لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

وسيظل التموين مؤمّنًا على ما هو جار، بفضل ما جادت به المواسم، وبفضل التعاون الوثيق بين وزارة التموين ومجلس الميرة.

إن هذه المرحلة الثانية من عهدنا الاستقلالي التي نلجها تتطلب منا أن نتغلب على كل ما في مجتمعنا من آثار الماضي، من ضعف سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي، ويضاف إليه العمل بكل وسيلة على إقرار الثقة الوطنية في النفوس، وترسيخ التعلق بالاستقلال فيها، ومحاربة كل شك أو تشكيك فيه أشد محاربة.

إنني وزملائي، نقوم بأعباء الحكم في هذه المرحلة الخطيرة، ونحن ندرك أنها تتطلب جهدًا عظيمًا. وقد وطّنا النفس على أن نعمل بكل ما في صدورنا من إخلاص، وما في استطاعتنا من جهد ونشاط. وأن ننجز المهمة بسرعة، فلا نجتمع إليكم في الدورة المقبلة العادية إلا ونكون قد حققنا من هذا البرنامج أخطر بنوده وأكثرها، بإذن الله.

أيها النواب المحترمون إن هذا البرنامج الذي نقدمه بين أيديكم ليس إلا جزءًا من برنامج حكومتنا السابقة الذي نعتبره برنامج حكومتنا هذه أيضًا، وإنما أردنا بهذا البيان التشديد على بعض النقاط التي سنقدمها بالاهتمام والعناية على غيرها، لخطورتها معتمدين على تأييدكم ومعونتكم.

نالت الحكومة الثقة ب ٤١ صوتًا وحجبها ٤ وامتنع نائبان.

استقالت حكومته في ٩ ك ٢ ١٩٤٥ ولم ينشر كتاب الاستقالة.

في ١٤ ك ١ ١٩٤٦ اعيد تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء هذه المرة بدون حقيبة.

وفي ٢١ منه القى بيان حكومته.

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

عندما تفضل فخامة رئيس الجمهورية فدعاني لتولي أعباء الحكم أقبلت على الإضطلاع بالمهمة يحدوني الإخلاص لوطني، والرغبة في خدمته في الظروف الدقيقة التي نجتازها، والتي نحن مقبلون عليها. لقد كان من بوادر التوفيق أن يشاركني في حمل أعباء هذه المهمة زملائي الكرام الذين يتمثل فيهم، إلى جانب الكفاءات الممتازة، ائتلاف الكلمة، وروح الاخلاص للعهد، والحرص على صيانة الحريات العامة في نطاق السيادة الوطنية، هذه الصفحات المتمثلة في مجلسكم الكريم الذي كتب في تاريخ لبنان أمجد صفحة بتحريره إياه من قيود الانتداب، وتوطيده دعائم الاستقلال.

لقد كان سلاحنا الفعال في مختلف مراحل جهادنا الذي أثار إعجاب العالم اتحادنا جميعًا. وتروننا اليوم، أشد حرصًا على هذا الاتحاد بين مختلف عناصر الشعب. ولئن طرأ على هذا الاتحاد بعض الفتور، فإن وطنية اللبنانيين كفيلة بإزالته. إنني، وزملائي، سنجند أنفسنا للسير في هذا السبيل حتى تعود صفوف اللبنانيين متراصة متكاتفة كما كانت في مطلع عهد الاستقلال.

إن خطتنا القومية هي تلك الخطة التي ارتضيناها جميعًا، والتي قام عليها هذا العهد، هي الخطة التي اتبعتها الحكومات الاستقلالية السابقة جميعًا ـ استقلال لبنان بحدوده الحاضرة استقلالاً تامًا ناجزًا، وتعاون وثيق مع شقيقاته العربيات ضمن ميثاق الجامعة العربية، التي ليست هي دولة فوق الدول، تعاون اشترطنا فيه، وما زلنا نشترط، أن لا يمس سيادة لبنان بشكل من الأشكال.

إننا نؤكد لمجلسكم الكريم السير على هذه الخطة، لا نحيد عنها يمنة ولا يسرة، وعلى هاتين الدعامتين ترتكز سياستنا، وبهذه الروح سنسترشد في معالجة جميع شؤون الوطن، كما نفعل في قضيتي المغتربين والإحصاء مثلاً. فإن الحكومة لن تميل إلى فئة تطالب بهذا المطلب، ولا لأخرى تطالب بذاك إذا كان غرض الفئتين أن يكاثر بعضهما بعضًا. ولئن كانت قد أضافت إلى اسم وزارة الشؤون الخارجية لفظة المغتربين فليس لأنها ترغب في زيادة عدد بعض الطوائف وعدد الناخبين والنواب منها، بل لأنها تريد أن تبرهن على بالغ اهتمامها برعاية المغتربين الرعاية التي يستفيدون منها، ويستفيد منها وطنهم وإخوانهم المقيمون جميعًا على السواء. والمغتربون اللبنانيون كانوا وما زالوا مضرب المثل في التسامح الأخوي، والبذل في سبيل الاستقلال. وإنه لمن دواعي الاستغراب أن تبحث قضيتا المغتربين والإحصاء بفكرة طائفية. بينما يجب أن تسيطر علينا في معالجتهما الفكرة الوطنية الصحيحة. على هذا الاعتبار، وعلى هذا الاعتبار وحده، تنظر الحكومة إلى الأمرين، وتقدم على تحقيقهما وتحقيق ما شاكلهما من الأمور.

حضرات النواب المحترمين.

إن العلاقات بيننا وبين الدول العربية الشقيقة على خير ما يرام، وهي قائمة على صلات الأخوة والود المتين. والتعاون بيننا وبينها يسير سيره الطيب مباشرة، وعن طريق الجامعة لما فيه مصلحة الجميع. وأملنا أن يؤتى هذا التعاون ثماره الطيبة، ولا سيما من الناحية الاقتصادية التي يوليها لبنان اهتمامًا كبيرًا. وأخص من تلك الدول الجمهورية السورية الشقيقة. إن التعاون التام قائم بيننا وبينها على أفضل ما تتحقق فيه وتصان مصلحة بلدينا المشتركة.

ويتوجه لبنان باهتمامه البالغ إلى جميع الأقطار الشقيقة التي تناضل في سبيل تحررها أو استكمال سيادتها، وترجو لها الوصول إلى الغاية التي وصل إليها لبنان. وفي طليعة تلك البلدان مصر العزيزة المجاهدة التي تناضل اليوم في سبيل تأمين مطالبها القومية. إنها لن تلقى من لبنان، حكومة وشعبًا، إلا التأييد الكامل في نضالها القائم من أجل تحقيق أمانيها القومية.

أما فلسطين، فسيكون لها من جهود حكومتنا النصيب الوافر الذي تستحقه في محنتها المؤلمة. وإني أعلم أنه لن يهدأ للبناني بال، ولن تفتر له همة ما دامت فلسطين العزيزة مهددة، وما لم تتحقق سيادتها، وتسلم عروبتها.

وتسود بيننا وبين جميع البلدان الحليفة والصديقة أطيب العلاقات. ويسرنا أن يتيح لنا استقرارنا السياسي النهائي من الناحية الدولية دخول علاقاتنا مع جميع تلك الدول في دائرة مرنة، بعد أن كان يشوب بعضها شيء من الجفاء.

كما يسرنا أن تكون مساهمة لبنان في هيئة الأمم المتحدة مقدرة عند سائر أعضائها التقدير الحسن. وسيظل لبنان يؤدي واجبه نحو تلك الهيئة التي نرجو أن يتوفر لها دائمًا ما يجعلها الضمانة الكافية لقيام العلاقات بين جميع دول الأرض وشعوبها، على أسس العدل والسلام والمحبة التي قامت عليها تلك الهيئة.

حضرات النواب المحترمين.

إن هذا الاستقلال الذي فزنا به لن ننعم بثماره وخيراته إلا بالإصلاح الشامل الجريء العميق. إن الاستقلال ليس كبرياء وعزة قومية فحسب، بل هو أيضًا نعمة يجب أن تشمل بفعلها جميع الأفراد فتحمل إليهم مع الحرية الخلاص من الجهل والفقر والمرض. لقد كثرت مشاكلنا وتعددت مشاغلنا، منها ما هو ارث الماضي ومنها ما هو وليد الحرب، وما بعد الحرب. ولقد تعالت أصوات المخلصين من رجالات البلاد ومن أفراد الشعب مطالبة بالإصلاح. إن حكومتنا قد وضعت نصب عينها أن تعالج بسرعة أسباب الشكوى وتحقق بعزم وقوة ما يصبو إليه الشعب من إصلاح، وسيكون في طليعة ما تعنى به، مكافحة الغلاء مكافحة فعالة، وخفض تكاليف المعيشة. وقد شرعت منذ الآن تهيء من التدابير ما تأمل أن يحقق تلك الغاية. ومن الشكاوى التي ستعالجها سريعًا قيمة توزيع النقد النادر وقيمة قرش الفقير. أما توزيع هذا النقد فقد اعتزمت أن تضع له نظامًا جديدًا يقوم على أسس عادلة ترمي قبل كل شيء إلى تحقيق مصلحة البلاد العليا، وإلى تجهيزها في مختلف مرافقها الاقتصادية. وأما قرش الفقير فقد قررت الحكومة العدول عن استيفائه بعد اليوم.

إن الحكومة ستعنى عناية خاصة في توجيه لبنان الاقتصادي الذي يلائم مركزه الجغرافي وإمكانياته، وقد كان باستطاعتها أن تغدق عليكم الوعود، وتعدد ما تنوي القيام به من مشاريع. ولكنها آثرت أن لا تلجأ إلى الأقوال، في حين أن باستطاعتها إرضاءكم بالأعمال.

أيها السادة.

إن مرحلة الكفاح في سبيل إنشاء الدولة قد انتهت. وقد بدأ دور الكفاح في سبيل إنشاء الوطن.

نالت الحكومة الثقة بالاجماع.

في ٧ حزيران ١٩٤٧ قدم استقالة حكومته، لم ينشر كتاب الاستقالة.

١٩٤٧ ترشح في الجنوب على لائحتين بدون منافس فاز ونال ٢٥٧٥٤ صوتًا من اصل ٢٩١٧٩ مقترعًا(٧).

من ٧ حزيران ١٩٤٧ الى ٢٦ تموز ١٩٤٨ عين رئيسًا لمجلس الوزراء (مرسوم رقم ٩٢٥٢).

في ١٧ حزيران ١٩٤٧ القى بيان حكومته هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

ان المرحلة التي عملت فيها مع زملائي الكرام اعضاء الحكومة السابقة كانت من ادق المراحل واصعبها في تاريخ لبنان. ذلك انه يمارس لاول مرة في عهد الاستقلال حقه في اختيار نوابه. وقد لاقينا من المتاعب ما لاقينا، حتى اجتازت البلاد تلك المرحلة وخرجت منها وهي في وضع سليم، وطريق واضح قويم، يقودها نحو المستقبل المأمون الذي ننشده جميعًا.

لقد كان هذا الانتخاب استفتاء في سياسة هذا العهد، على نتائجه يتوقف استمرار الخطة القومية الحكيمة التي قامت على الالفة والاتحاد العميق بين عناصر الامة، والاتفاق المكين بين المسلم والمسيحي. والتي حققت لهذا الوطن استقلاله، وضمنت له سيادته وحدوده، واثارت اعجاب الشرق والغرب. ولقد كان من الضروري لاستمرار هذه السياسة القومية الرشيدة ان يمثل الامة نواب تشربوا هذه الفكرة واعتنقوها. وقد جاء استفتاء الشعب الذي اسفر عن انتخابكم نوابًا له، مؤيدًا لتلك المبادىء ومثبتًا، فان حضراتكم جميعًا ومن كان منكم من اعضاء المجلس السابق ومن لم يكن، قد اثبتم فيه، وخارجه انكم من معتنقي تلك المبادىء والمتمسكين بها تمسكًا تامًا. لقد ارادت الامة ارادة صريحة ان لا تمثل بفئة من الفئات المتطرفة ايًا كان لونها ونوع عقائدها، وكانت ارادتها نافذة بالرغم من التكتل الذي قامت به تلك الفئات.

على تلك المبادىء، وبوحي تلك الروح التي وحدت بين ابناء الوطن بعد تفرق. والفت قلوبهم بعد تنافر، سنسير جميعًا متعاونين في هذه المرحلة النيابية الثانية في عهد الاستقلال، لنحقق للبنان العزيز ما يصبو اليه من حياة تجمع بين الكرامة والرفاه.

ولقد كان من البديهي في بلد كلبنان بلغ من الرقي القومي ما بلغ، وشغف اهلوه بامور السياسة هذه الشغف، واطلقت فيه الحريات على اوسع مداها، كان من البديهي ان تحدث ممارسة اللبنانين لاول مرة في عهد الاستقلال هذا الحق، هزة عميقة وضجة كبيرة يتردد صداها بعيدًا وطويلاً.

اما ما اخذ على سير العمليات الانتخابية في بعض الجهات، فهو الان موضع تحقيق هذا المجلس الكريم، وقد احيل الى لجنة الطعون فيه كل الشكاوى والمآخذ، ووضعت تحت تصرفها كل التحقيقات التي اجرتها اللجان الادارية والقضائية التي اوجدتها الحكومة خلال الانتخاب لتأمين سلامته. وليس اشد من الحكومة رغبة في ظهور الحقيقة مهما تكن نتائجها، على ضوء تلك الوثائق والتحقيقات. لقد اوجد النظام النيابي في العالم كله التحقيق عن طريق لجان الطعون لمثل الحال التي اثارت الشكاوى هنا، فلسنا نحن الذين نحيد عن الطريق السوي الذي تسير عليه مجالس العالم كلها.

على ان تلك الحماسة التي اظهرها اللبنانيون اثناء الانتخاب وبعده، سواء في الانتقاد او التحبيذ، قد دلت مرة اخرى على محبة للديقوقراطية متأصلة في اللبنانين، ودلت على تعلقهم بالحرية كاملة مطلقة، على اوسع ما تكون معاني الحرية واحترامهم لها، كما دلت على ذلك ايضًا معاملة الحكومة في تلك الفترة للصحافة التي تمتعت بحرية كاملة مطلقة على اوسع ما تكون معاني الحرية. ان تلك الروح يجب ان تكون سببًا لاغتباط كل وطني مخلص، لان تعلق ابناء الوطن بالحرية، وتمسكهم بها، شرط اوّلي يبنى عليه صرح الحريات في ذلك الوطن.

ولقد برزت في الفترة عيوب قانون الانتخاب. وهي عيوب لم تكن تخفى علينا، فان اول حكومة في عهد الاستقلال، وكان لي شرف رئاستها قد اشارت في برنامجها الى ضرورة تعديله، وحالت الظروف دون ذلك في عهد المجلس السابق. ان هذاالقانون الذي وضع في عهد الانتداب لم يصمد للتجربة الاولى في عهد الاستقلال. لذلك سيكون في طليعة ما تباشره حكومتنا تعديله بما يلائم هذا العهد، ويحقق رغبات اللبنانين، فيحول دون وقوع ما نشأ من اسباب

شكواهم في المعركة الانتخابية الاخيرة. وهي ستتقدم حالاً الى المجلس الكريم بمشروع التعديل، واثقة ان في اقراره ما يبعث الارتياح في النفوس. ولدى المجلس ايضًا قانون انتخاب المختارين والبلديات، ترجو ابرامه بسرعة لكي يتم مبدأ التمثيل الشعبي على مختلف درجاته.

وفي جملة الاوضاع الي لها تأثيرها في عرقلة التمثيل النيابي السليم، مبدأ اقامة الدولة على اساس الطائفية. فان بلدًا كلبنان بلغ من التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الحد الذي يضعه من هذه الناحية في طليعة بلدان الشرق، جدير به ان يعدل عن الطائفية ويتحرر من قيودها الرجعية. ان الحكومات الاستقلالية المتعاقبة قطعت على نفسها عهدًا بتحرير الدولة منها. ولنا كبير الامل في ان نتمكن من تحقيق هذا المطلب القومي. وتمهيدًا لذلك سنتصل بمختلف الجهات والمراجع، رغبة منا في ان يتم الغاء الطائفية دون ان يقوم في نفس اي كان شيء من الشك والقلق. وعندما تسود الثقة الضرورية، يمكننا ان نعمد الى اجراء الاحصاء العام الذي لا غنى للبلدان المتمدنة عنه. على ان يكون احصاء وطنيًا لا طائفيًا كما يكون الاحصاء عند الامم الراقية.

وحكومتنا التي تضع في طليعة برنامجها توفير حياة ديموقراطية سليمة للشعب اللبناني باوسع معانيها، ترى من الضروري لتأمين ذلك، تنظيم الحريات العامة، بحيث لا يساء فهمها واستعمالها، اساءة تعود بالضرر على مصلحة الجمهور. فان الاصل في الحريات ان تكون لخدمة تلك المصلحة وصيانتها. وسيكون في طليعة ما تعتني بتنظيمه على ذلك الاساس، الصحافة. ولدى مجلسكم الكريم قانون للمطبوعات ترجو ان يأتي معينًا للصحافة اللبنانية، على ان تحتل المكانة اللائقة بهذه المؤسسة الاجتماعية الوطنية الخطيرة.

وستنظر حكومتنا بعين العطف والعناية والتشجيع الى تنظيم العمل السياسي العام في المجتمع اللبناني، على اساس التكتل الحزبي، بعد ان انقضت مرحلة النضال ضد الاجنبي، وبعد ان قامت المنظمات الملائمة لمقتضيات تلك المرحلة بنصيبها في ذلك النضال. فان طليعة هذه المرحلة الجديدة اصبحت تقتضي ان يقوم تنظيم الجماعات على اساس الاحزاب السياسية، وعلى اساس الانظمة والقوانين العادية.

وستتابع حكومتنا سياسة التنظيم في مختلف مرافق البلاد ودوائر الدولة، وستقدم لمجلسكم الكريم مجموعة من القوانين، تكون بالاضافة الى المجموعة التي سنت في الماضي، اساسًا صالحًا يقوم عليه جهاز حكومي بانشاء محكمة للنقض والابرام، واخر لتنظيم دوائر الدولة وملاكات الموظفين. كما انها ستتابع سياسة التنظيم الاقتصادي، مستأنفة ما شرعت فيه الحكومة السابقة في وزارة الاقتصاد الوطني، متابعة الاستعانة بالخبراء الفنيين على نحو ما كان مع الخبير العالمي فان زيلند. ولنا وطيد الامل ان البرنامج الذي سيتبع، يؤدي الى ازدهار التجارة والصناعة، وينمي ثروة البلاد. وستوجه عناية خاصة للاصطياف والسياحة، وهي تأمل ان يساعد انخفاض الاسعار على ازدهار هذين الموسمين.

وقد شرعت حكومتنا في السعي لتأمين القمح اللازم لاستهلاك اللبنانين هذا العام. وقد وفقت الى تذليل كثير من المصاعب التي كانت قائمة دون الحصول على الكميات الكافية.

واني اذكر بسرور الاتفاق الذي تم بيننا وبين شركة البترول العربية ـ الاميركية وقد اصبحنا نرجح ان يبتدىء العمل قريبًا في الاراضي اللبنانية. ولا ريب ان هذا المشروع سيكون له أثره المحسوس في انعاش الحال الاقتصادية في البلاد، فيعوضها سريعًا عما كانت تجنيه من مشاريع الحرب، وسيفسح هذا المشروع المجال الواسع للعمل امام الشباب المتعلم وامام العمال، ويقضي على البطالة.

وسيكون لدوائر الشؤون الاجتماعية في هذه الوزارة نشاط متزايد، وصلاحيات اوسع لمعالجة مختلف النواحي التي تدخل ضمن اختصاصها، وفي مقدمتها شؤون العمال. ونحن سائرون في طريق كفالة كل الضمانات التي من شأنها تأمين العمل والعيش للفئة العاملة، وذلك باحسن الشروط التي يجب ان تتوفر لها في مجتمع يقوم على اساس الديموقراطية والعدل.

وستعنى حكومتنا بالشؤون الزراعية عناية كبيرة، وستضاعف مساعدتها للمزراعين، عن طريق امدادهم بالخبرة الفنية، وبالقروض الزراعية والبذور

والالات، وتأمين تصدير الفائض عن حاجات البلاد من الفاكهة وغيرها الى اسواق الخارج.

وستوجه حكومتنا الى التعليم والتربية والثقافة القسط الوافر من جهدها وعنايتها. فان لبنان الذي احتل حتى الان مركز الطليعة في الشرق العربي في هذا المضمار، يجب ان يضاعف جهوده ليظل محتفظًا بتلك المنزلة بعد قيام النهضة العلمية الحديثة في الديار المحيطة به، وسيرها في طريق العلم والتقدم بخطى حثيثة. وسيكون في طليعة ما نعنى به في وزارة التربية، اضافة صفوف على مدارسها الحاضرة، تدرجًا بها نحو جعلها مدارس ثانوية تجهز طلابها للبكالوريا. كما اننا سنوجه عناية خاصة الى التعليم الزراعي والصناعي والتعليم العالي، وسنبدأ حالاً، وقد منحنا المجلس السابق في آخر جلساته اعتمادًا ماليًا في ارسال بعثات علمية من الطلبة المتفوقين لاتمام دروسهم والتخصص في الفنون العالية، وهي خطة سنتابعها بتوسع مطرد.

وسيكون المؤتمر الثقافي الذي سيعقد في لبنان في ايلول المقبل مظهرًا من مظاهر النشاط الفكري والعلمي الذي امتاز به لبنان، والذي يجب ان يظل مفخرة من مفاخره.

وستعنى حكومتنا بالدعاية عناية خاصة. فقد رأت من الغبن للحكم الوطني ان يظل جهده مجهولاً حتى للرأي العام اللبناني، في حقول العمران والانشاء، فضلاً عن سواهما، من انشاء مدارس ومستشفيات، وشق طرق واصلاح مرافىء، وتنظيم الري ومياه الشرب، وتجميل المدن، ما يحق للبناني ان يفاخر به، وما يشهد بكفاءته للتقدم السريع وللتعمير في ظل الاستقلال. وستعمد في نشر ذلك السينما والفكر والرسوم وغيرها من الوسائل. وستعنى بنشر هذه الحقائق بين المغتربين بنوع خاص، الذين ستزداد عناية حكومتنا بتنمية الصلات بينهم وبين لبنان، ليظل لهم احب الاوطان، وليظلوا له ابر الابناء.

وستدرج حكومتنا على السياسة القومية المقررة التي انشأها هذا العهد الاستقلالي، في التعاون مع الدول العربية الشقيقة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. وما زالت جامعة الدول العربية تثبت كل يوم انها خير اداة

لتنظيم ذلك التعاون وتنسيقه وتوثيق عراه. كما انها اداة فعالة صالحة لاستمرار الوئام بين اعضائها القائم على احترام كل منهم لاستقلال الآخرين وسيادتهم. وقد كان لها يدها في تبديد المزاعم المنطوية تحت ما اسموه بسوريا الكبرى، هذا المشروع الذي اعلن لبنان كلمته الحاسمة فيه.

وستتابع حكومتنا عن طريق الجامعة سعيها لزيادة التعاون الاقتصادي بنوع خاص، وللتقليل من قيود الحواجز المختلفة، تسهيلاً للسفر والتبادل بين اراضي الدول الاعضاء.

وستواصل حكومتنا بذل جهودها لنصرة فلسطين، ولصيانة عروبتها وابلاغها حقها في السيادة والاستقلال. ونحن، بالرغم من الظروف الدقيقة المعلومة التي احاطت اخيرًا بقضية هذا القطر العربي المنكوب ما نزال نثق بفوز الحق في النهاية. وقد اعلنا في الامم المتحدة وفي القاهرة، موقفنا من التحقيق الدولي الذي تقرر اجراؤه متضامنين مع الدول الشقيقة. ان الجهد الصادق، والعمل المنظم، والتضامن الصحيح بين العرب في مختلف اقطارهم، اسباب لا بد منها لانقاذ فلسطين، وهي كفيلة بدفع العدوان عنها مهما عظمت وسائله وتعددت عناصره.

ويهمني ان اعلن استمرار سياسة حكومتنا على تأييد مصر في نضالها من اجل تحقيق امانيها القومية، آملين ان تتمكن الدولة الشقيقة الكبرى من الوصول قريبًا الى ما تصبو اليه.

اما علاقاتنا بسائر الدول الحليفة والصديقة، فستظل قائمة على اساس المودة والتعاون الصادق لما فيه مصلحتنا المتبادلة. كما ان لبنان سيظل مخلصًا لمبادىء العمل والديموقراطية التي قامت عليها مؤسسة الامم المتحدة، باذلاً نصيبه من الجهد فيها لكي تسود العالم تلك المبادىء التي في سيادتها وحدها، الضمانة الصحيحة لأمن الشعب والسلام الدائم.

حضرات السادة المحترمين.

ان مجلسكم الكريم يخلف مجلسًا ادى للوطن اجل الخدمات، وكتب في صفحة تاريخه امجد الصفحات. فهو الذي خرج بلبنان، تحت قيادة رئيسه

الاول، من حالة الانتداب الى حالة الاستقلال التام، وهو الذي صمد في وجه الاحداث والعواصف الهوجاء، وناضل مع الامة نضالاً مستمرًا، فعدل دستورها ورد عليها حريتها وكرامتها، وحقق سيادتها فتبوأت بين مجموعة الدول المستقلة مكانتها. وفي عهد ذلك المجلس وضحت لهذا الوطن العزيز سبل وجوده، وتوطدت وحدته ضمن حدوده، وارتسمت لابنائه طريق استمراره بل طريق خلوده.

ولقد اسلم الينا المجلس السابق الامانة الكبرى. فليست مهمتنا باقل خطورة من مهمة الذين سلفونا في السنوات الاربع الماضية، اذ علينا ان نوطد دعائم الاستقلال والسير بلبنان في طريق الانشاء والتجديد والتقدم في كل مضمار.

ان ما حصلنا عليه ايها السادة من النعم، لعظيم، في تلك السنوات الاربع المباركة في تاريخ هذا الوطن الحبيب، ونحن لن نعرف قدر تلك النعم حق المعرفة، ولكن الذين يعرفونه هم الذين حرموا مثلها. ففي سبيل المحافظة على تلك الامانة العظمى، سنسعى عظيم السعي ونبذل اوفر الجهد، عهدًا نقطعه لكم وللامة الكريمة التي تمثلون، ان العهد كان مسؤولاً.

نالت الحكومة الثقة بالاجماع وامتنع ٢.

في ٣٠ تموز كلف وزارة الداخلية (مرسوم رقم ٩٥٦٣).

وفي ١١ ايلول كلف وزارتي الداخلية والخارجية (مرسوم رقم ٩٩٢٩).

وفي ١٩ ايار ١٩٤٨ كلف وزارة الداخلية (مرسوم رقم ١١٨٠٨).

في ٢٦ تموز قدم استقالة حكومته، لم ينشر كتاب الاسقالة.

وفي اليوم عينه اعيد تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للعدلية (مرسوم رقم ١٢٥٩٨).

في جلسة ٣ آب تلي البيان الوزاري.

البيان الوزاري.

حضرات الزملاء المحترمين.

ان الحكومة التي تتقدم اليوم من مجلسكم الكريم هي الثامنة في سلسلة الحكومات الوطنية لهذا العهد الاستقلالي. وقد انبثقت جميعها من صميم الحركة القومية وسارت بوحي الميثاق الوطني في جميع ما اضطلعت به من اعمال، وعالجت من شؤون في السياسة الداخلية والخارجية، وليست السنوات القليلة التي قطعها لبنان بالفترة الطويلة في حياة الجماعات، بل هي تكاد لا تحسب في تقاويم الأمم الا اذا كانت ترافقها ساعات حاسمة في تاريخها بنيت على التضحية والبذل العظيم.

ويستطيع لبنان ان يباهي بما بنى ابناؤه في تلك السنوات القصيرة، كما يحق لحكوماته الاستقلالية ان تجعل مما شيدته في البناء مثلاً يضرب لكثير من الحكومات.

ولئن كان هذا البناء الشامخ الذي ساهمت في اقامته كل قوة حية من الشعب اللبناني، والذي وضعنا فيه أسسًا من عصارات قلوبنا، ورفعناه على قواعد من امجاد ماضينا وآمال مستقبلنا. لئن كان هذا البناء المتعالي لم يثر اعجاب بعض المعاصرين، فان التاريخ سيذكر انه عمل كبير. وسيكون التاريخ اكثر انصافاً، فيقول كلمته العادلة المجردة في ما حققه اللبنانيون من الاماني داخلاً وخارجًا. وسيقول كذلك ان معركة الاستقلال والكرامة والاستقرار والانشاء كانت معركة خاطفة ينبغي تدوينها في اروع صفحة من صفحات تاريخنا.

لقد مضت الحكومات الوطنية في تحقيق برامجها رغم جميع العقبات، فشاركت في الحياة الدولية على اوسع نطاق وبذلت اكبر الجهود في تنقية الحياة الوطنية، وتأليف القلوب، وتركيز المشاعر وتوجيهها، وجهة قومية، ولقد برهنت الحوادث على ان الروح الوطني الذي قوي على صد جميع الاستفزازات والمحاولات المختلفة المصادر، على ان هذا الروح الوطني قد اصبح متأصلاً في اللبنانين لا تزعزعه العواصف العابرة.

وقد ساهم لبنان في تعزيز روح التضامن بين الشعوب. وتقوية فكرة التعاون الصحيح المثمر بين الأمم. واحتل مكانًا ساميًا في المجتمع الدولي. فترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو اكبر هيئة عالمية انشائية. واختاره ممثلو الثقافة والفكر مقرّاً لانعقاد المؤتمر الثالث للأونسكو التي هي اعظم هيئة ثقافية عرفها التاريخ.

وفي الجامعة العربية دخلنا، مدفوعين بتلك الذكريات والمصالح التي لا تنفصم عراها، والتي تشدنا الى اخواننا في البلاد العربية، حريصين على ان يكون لنا كلمتنا المسموعة في سياسة هذا الاقليم الحساس من العالم، فكان لنا اثر فعال في كل مظهر من مظاهر التضامن العربي الوثيق، إن في ميدان الانشاء او في الدفاع عن تراثنا المشترك.

ان الجامعة العربية، التي نحن دعامة من دعاماتها، عنصر رئيسي من عناصر الخير لنا ولاخواننا وللعالم اجمع، ولقد اثبتت الجامعة انها أداة صالحة لذلك.

ومن الانصاف ان تقاس اعمالها بمآتي مثيلاتها من المنظمات العالمية، والهيئات الاقليمية، ليرى الذين يأخذون عليها بطء سيرها انهم مخطئون. ان الجامعة العربية حية باقية لأنها من صلب الشعوب التي كونتها. وانها تعبير عما يخالج العرب من آمال كبار.

وانه لمن دواعي الفخر للبنان ان يكون قد جعل من أسس سياسته الوطنية تقوية الجامعة العربية وتدعيمها، وهو يرى انها محققة للرغبات في السياسة والثقافة والاقتصاد جميعًا.

ان الدول العربية لتشعر اليوم، اكثر من اي يوم آخر بأنها مدينة للجامعة بهذا التكتل الرائع الذي يرفعها الى المكانة اللائقة بها، وهي لذلك مصممة على احاطة الجامعة بسياج من إيمانها، وهي حريصة على ان تزيد التعاون الاقتصادي فيما بينها توثيقًا، وعلى تنمية التبادل التجاري والمالي، لأن في ذلك تقوية لها وتحشيدًا لإمكانياتها الاقتصادية، تلك الإمكانيات التي سنضعها جميعًا في خدمة المصالح العربية لمكافحة الصهيونية. واننا نستطيع ان نؤكد ان هذا الموضوع

سيكون في رأس المواضيع التي ستعمد الجامعة العربية الى إقرارها في اجتماعاتها المقبلة، والتي لن تحول المشاغل السياسية والعسكرية دون تحقيقها.

ليسمح لي، وقد كان لي شرف رئاسة الحكومتين المتعاقبتين، ان اعرض لما حققته الحكومة السابقة وما وضعته من مشروعات، وذلك تمهيدًا لما سوف اقوله عن برنامج الحكومة الحاضرة.

لقد حرصت الحكومة التي تقدمت شقيقتها هذه على تحقيق الشطر الأكبر من البرامج الوطنية التي نشأت مع حياتنا الحرة، تلك البرامج التي قطعت الحكومة الاستقلالية الأولى عهدًا على نفسها بأن تحققها كاملة.

لقد ناضلت الحكومة اللبنانية السابقة على جبهتين: ناضلت من ناحية، لرفاهية الشعب اللبناني، فوفرت له الغذاء في ظروف معروفة، وجنبت البلاد من ناحية أخرى نتائج بلبلة مالية.

لقد ساور القلق بعضهم على الحالة المالية، وحامت بعض الشائعات حول الموازنة المقبلة. فبوسع الحكومة ان تؤكد بهذه المناسبة ان الموازنة التي ستقدم الى حضراتكم في الوقت المعين لها، ستكون متكافئة الأطراف كموازنة العام المنصرم، دون ان يمنع ذلك من متابعة الأعمال الانشائية والقيام بجميع التعهدات الحكومية. وبوسعنا كذلك ان نعلن ان غذاء الشعب اللبناني مؤمن حتى الموسم المقبل، فمدخراتنا تضمن تموين اللبنانين حتى منتصف الشتاء، والكميات التي اتفقنا مبدئيًا مع شقيقتنا سوريا على استيرادها تكفي لبنان حتى الصيف القادم. أما العجز المالي الذي وقع في موازنة التموين التجارية والذي نتج عن تخفيض اسعار الرغيف فإن الحكومة الحاضرة عاملة على سده. وهي تأمل ان تبلغ هذه النتيجة كاملة قبل انصرام العام الحالي.

لقد اخترنا التعاقد على مشترى القمح من شقيقتنا سوريا لأسباب مختلفة، أهمها يرد الى طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين، ولأن منظمة القمح الدولية كانت قد عرضت علينا كمية من القمح تفيض عن حاجاتنا في هذا العام لقاء ثمن يدفع بالدولارات، فوجدنا ان في ذلك إرهاقًا للخزينة، ولمسنا

ان الثمن الذي تطلبه منظمة القمح لا يقل بالنتيجة عن الثمن الذي تطلبه الشقيقة سوريا. ان اتفاقنا المبدئي مع سوريا يجعلنا في مأمن من أية أزمة تنتاب بلادنا اذا ما وقعت حرب عالمية وانقطعت المواصلات البحرية لا سمح الله.

ان نظام بلادنا الاقتصادي يحتم علينا، نحن واخواننا السوريين، ان نكون متضامنين في جميع الميادين الاقتصادية، ويجعل من لبنان السوق الطبيعي لسوريا كما يجعل من سوريا المنتج الطبيعي للبنان.

ولم يمنع الحكومة انصرافها الى هذه النواحي من ان تولي المشروعات المختلفة في الادارة وجهاز الحكم عناية خاصة، فقدمت عددًا منها الى مجلسكم المحترم. وقد حرصت الحكومة بالدرجة الأولى ان تؤمن شرطين اساسيين لتوطيد الجهاز الاداري، أولهما تثبيت الملاكات بصورة جلية واضحة، وثانيهما إقامة أداة لمراقبة الادارة بعد استقرارها، وأداة المراقبة هذه، لن تكون صورية.

لقد شرعت الحكومة السابقة تمشيًا مع الفكرة الوطنية في استبعاد المبدأ الطائفي عن المشاريع التي وضعتها وقدمتها الى مجلسكم الكريم، وحققت مشروعين يمكن ان يعتبرا حجر الزاوية في سياستنا القومية. ان قانون البلديات وقانون المختارين هما، فضلًا عن قيمتهما من الناحية الادارية، نقطة تحول في حياتنا الاجتماعية والوطنية، من حيث انهما لم يقيما التمثيل الشعبي على اساس طائفي.

ولا شك في ان من اجلّ ما قامت به الحكومة التابقة شرف اشتراكها مع حضراتكم في تجديد ولاية صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، تجديدًا ضمن للبلاد الاستقرار السياسي والوطني، الذي سيسمح لنا بأن نمضي الى غاياتنا المنشودة.

ان الحكومة الحاضرة، وهي شقيقة الحكومة السابقة، متضامنة في كل ذلك معها تضامنًا تامًا يشمل جميع الشؤون الداخلية والخارجية.

ايها الزملاء المحترمون.

ان الحكومة الحاضرة ترى ان من أهم واجباتها الوقوف في وجه كل محاولة من شأنها ان تنال من وحدة الصفوف، وهي ستعمل على تعزيز الدفاع الوطني تعزيزًا شاملاً، وتتبنى جميع المشروعات التي تقدمت بها الحكومة السابقة، وتعمد الى استكمال القوانين المالية والقضائية والاجتماعية، مستعجلة تحقيق المشروعات التي لا تزال موضوع درس امام مجلسكم الكريم او أمام الدوائر المختصة، كقانون تنظيم الموظفين، وقانون الملاكات، وقانون المحاسبة العامة، وقانون انشاء ديوان المحاسبة، وغيرها من المشروعات والقوانين التي لا بد منها لتستكمل البلاد جهازها الاداري المنشود. كما ستواصل الحكومة الأعمال الانشائية، وستولي الاشتاء والاصطياف عناية خاصة، وستتعهد التربية الوطنية، فتعزز مؤسساتها، وتوسع دائرة نشاطها، وترفع مستوى القائمين عليها، وتنفذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي انعقد في لبنان، والذي اظهر التضامن بين البلاد العربية بأجلى مظاهره.

هذا ما تعتزمه الحكومة في الحقل الداخلي.

اما في الخارجي فسيكون هم الحكومة الأكبر مواصلة العمل في سبيل القضية الفلسطينية، تلك القضية التي اصبحت جزءًا لا يتجزأ من سياستنا القومية، فهي عندنا قضية عقيدة وإيمان، ومصلحة مستمرة على الزمن، ما دام العدوان مسيطرًا على الأراضي المقدسة. لقد سبق لي ان قلت ان القضية الفلسطينية، التي هي قضية العرب عامة، هي قضية لبنان خاصة.

وقد آلينا على أنفسنا ان لا ندع وسيلة من الوسائل الناجعة لحل قضية البلد العزيز علينا الا ونتسلح بها مؤمنين بقضيتنا، مؤمنين بالنتيجة التي سنصل اليها، وإني لست في حاجة الى تذكير حضراتكم بمراحل جهادنا في سبيل فلسطين، فقد سرنا خلال المسالك الدولية الصعبة وقد التقت فيها مطامع الصهيونية بغيرها من المطامع، فكافح ممثلونا في العواصم الاجنبية، والمؤتمرات والهيئات الدولية في سبيل نصرة اخواننا في فلسطين.

وقد قام لبنان، شعبًا ومجلسًا، بالواجب، كل الواجب، لانقاذ فلسطين العربية من براثن الصهيونية.

لقد شاركت الحكومة اللبنانية حكومات البلاد الشقيقة في كل تدبير يؤول الى صد الخطر عن فلسطين. فأدت حصتها من المساعدات التى قررتها الجامعة العربية، وقدمت السلاح والعتاد، وساهمت في تجنيد المتطوعين من خيرة رجالها، وفتحت مخازنها العامة الملأى بمخلفات الجيش على مصراعيها. ولم يكن لبنان اقل اندفاعًا في الحقل الانساني منه في الحقل المادي، فقد احتضن، حكومةً وشعبًا، عشرات الألوف من اللاجئين، وضمد جراحاتهم، وانحنى على آلامهم، وقاسمهم العيش، وكان لمكتب فلسطين الدائم في لبنان اليد الطولى والفضل العميم في تخفيف المصائب والنكبات في المرحلة الأولى، هذا فضلاً عن الاسعافات والمساعدات القيمة التي قامت بها جمعية الصليب الأحمر اللبناني وسائر المنظمات.

ويضيف لبنان الان، ما عدا الخمسة عشر ألفًا والخمسماية شخص الذين نزحوا مؤخرًا عن بلادهم الى الحدود اللبنانية، نحوًا من اثنين وخمسين الف لاجىء، تعنى الحكومة بحالتهم الصحية وبتأمين الغذاء والمأوى لهم، وبتقديم المعونات والاسعافات اللازمة.

ولم يتردد لبنان في مشاركة شقيقاته العربيات في التدخل المسلح من اجل انقاذ فلسطين. فساهم في ذلك، المساهمة التي تتفق ما امكانياته، ورحب بجيش الانقاذ الباسل الذي امتزج دم رجاله بدم رجال الجيش اللبناني.

ولم يقصّر عن تأدية رسالته كاملة في ميدان التعاون العربي، فبذل جهودًا عظيمة في التقريب بين الدول العربية، والتأليف بين قلوب ملوكها ورؤسائها وأمرائها وقادة الرأي فيها، حتى تمكن من إزالة بعض الأسباب التي كان العدو يمنّي النفس باستمرارها.

ولقد دخل لبنان المعركة بكل جارحة من جوارحه. وخاض حرب الانقاذ وهو مستعد لكل تضحية. وقبل بوقف القتال بعد دروس عميقة وجدت فيها

الدول العربية ان المصلحة تقتضي ذلك. ولبنان يعلن انه لن يتردد لحظة في العودة الى استئناف القتال عندما تدق الساعة.

لا شك في ان القضية تجتاز مرحلة دقيقة صعبة. غيران هذه المراحل الصعبة في قضية البلاد المقدسة لن تزيدنا الا مضيًا في الكفاح، وقد يتخلل هذا الكفاح هدأة او هدأات او يساوره ظروف وملابسات، ولكن الجوهر يبقى جوهرًا، والنصر لا بد لنا على الدولة المزعومة مهما تألبت القوى، وامتدت الاطماع، وحيكت المؤامرات. فنحن سنقابل كل محاولة من هذه المحاولات بإيمان لا يتزعزع، وعزم لا يُفَلُّ، وتضامن لا يداخله ضعف او وهن.

اننا سنكافح مع شقيقاتنا بجميع وسائلنا، عسكرية كانت او غير عسكرية، وسنقاتل المعتدين الى ان يتم النصر. اننا سنبرهن للعالم على اننا جادون في عزمنا هذا.

فعلى الحكومات والشعوب العربية ان تواصل الجهاد ضد الصهيونيين، وليعلم المواطن في كل بلد عربي انه حجر الزاوية في هذا الجهاد.

وختامًا، ان الحكومة الحاضرة جادة بدرس مشروع قانون لتنفيذ التجنيد الاجباري، كي نهيّىء لبلادنا أسباب القوة والمنعة. فنكون بذلك قد سرنا على غرار اخواننا في البلاد العربية التي تعمل اليوم على حشد جميع امكاناتها في سبيل تعزيز جيوشها دفعًا للأخطار المحدقة بها.

اننا في عملنا هذا، انما نستوحي الروح الوثابة التي تسيطر على نفوس اللبنانين جميعًا، منظمات، وهيئات، وأفرادًا، ونستمد من عزمهم وإقدامهم المشروع الذي سنتقدم به منكم، ونكون في ذلك قد حققنا رغبة أكيدة من رغباتهم الوطنية.

فعلى وضح هذه السياسة، وعلى هذه الأسس، نطلب ثقتكم الغالية لنتمكن بفضل هذه الثقة، وبمؤازرة مجلسكم الكريم من العمل المثمر في خدمة البلاد والمصلحة العامة.

نالت الحكومة الثقة بالاكثرية وامتنع ٥ نواب.

في ١٤ حزيران ١٩٤٩ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١٥٢٧٧).

وفي ٢٠ تموز كلف وزارة الداخلية (مرسوم رقم ١٥٦٩٠).

من ١٦ آب الى ٣٠ ايلول ١٩٤٩ عيِّن رئيسًا للحكومة ووزيرًا للداخلية. وزارة معدلة.

في ٣٠ ايلول قدم استقالة حكومته. لم ينشر كتاب الاستقالة.

وفي اول ت ١ ١٩٤٩ اعيد تعيينه رئيسًا للحكومة ووزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٢).

وفي ١٥ ت ١ اعلن بيان حكومته.

البيان الوزاري.

حضرات النواب الزملاء المحترمين.

في مستهل الولاية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية رفعت الحكومة القائمة استقالتها، فتفضل فخامته بتكليف رئيسها لتأليفها من جديد. والحكومة التي تمثل امام حضراتكم اليوم لا تختلف عن التي سبقتها الاَّ بدخول ثلاثة وزراء جدد يشغلون وزارات العدل والإنباء، والتربية الوطنية والزراعة، وبإنشاء وزارة الانباء.

ايها السادة.

تعلمون ان العرب يجتازون محنة هي من اقسى التجارب التي تمر بالأمم. وأن قوى جبارة تألبت عليهم لإقامة دولة صهيونية في قلب البلاد العربية. وأن تطور السياسة الدولية اسفر عن تشريد الآلاف من الفلسطينيين العرب، وتعريض الأماكن المقدسة لخطر داهم. ولقد وقف لبنان في هذا الصراع الذي لا يزال قائمًا الموقف الذي يفرضه عليه الواجب، وتمليه العاطفة والمصلحة معًا. فكان في المؤتمرات الدولية حاملاً لواء الدفاع عن فلسطين، ووقف جزءًا من موارده المتواضعة على ايواء اللاجئين والتخفيف من آلامهم. ويطيب لي ان اعلن من

على هذا المنبر، ان تاريخ الكفاح في سبيل فلسطين سيفرد للبنان صفحة مشرقة. وأن حكومتنا ستواصل السير في هذا المضمار، وفقًا للخطة التي انتهجتها سابقتها، حتى يتم للعرب تحقيق امانيهم بإذن الله.

وإن حكومتنا ستحرص على ابقاء علاقات الصداقة متينة مع الدول الأجنبية وتوثيقها. كما اننا عملنا وسنعمل ضمن نطاق الجامعة العربية على توحيد الصفوف والتأليف بين القلوب، ورائدنا الحفاظ على كيان لبنان واستقلاله وسيادته، متابعين تأدية رسالة المحبة والسلام التي اضطلع بها هذا البلد في مختلف الأدوار. وإننا بنوع خاص نوجه الى شقيقتنا العزيزة سوريا اطيب التمنيات، راجين لحكومتها الحاضرة النجاح والتوفيق لتؤمن للشعب السوري النبيل المجد والسعادة.

ايها السادة.

ان سياستنا الداخلية تهدف الى توطيد دعائم الأمن والإنصاف في تطبيق القوانين والأنظمة، والضرب بشدة على كل يد تمتد الى هذا الصرح الاستقلالي العزيز، والمحافظة على وحدة الصفوف التي نحن اليها الآن أحوج منا في كل وقت آخر.

لقد حققت الحكومة الماضية كثيرًا من المشاريع العمرانية، اذ واصلت الدأب على فتح الطرقات وتعبيدها، وسهرت على تأمين المياه للقرى اللبنانية. وستواصل حكومتنا العمل على تنفيذ مشاريع الري وجر المياه الى كافة الأنحاء اللبنانية.

اما في الحقل الاقتصادي فلقد كان عمل الحكومة الماضية فيه بارزًا، اذ امنت للبنان ما يحتاج اليه من غذاء، رغم تشاؤم المتشائمين. ووطدت توجيهه الاقتصادي على اساس متين، ووثقت علاقات لبنان الاقتصادية مع الشقيقة سوريا في اتفاقيات ضمنت مصلحة الفريقين، ونقت جو علاقاتهما، وأعادت الى الاسواق التجارية الثقة والطمأنينة. كما انها باشرت سياسة تؤول الى تنمية الصناعات الوطنية، وفتح الاسواق في وجه منتوجاتها. وأفلحت في التخفيف من مشاكل العمل والدفاع عن مصلحة العامل ورب العمل على السواء، طبقًا

للقانون والعدالة الاجتماعية. ولقد أكملنا ما قامت به الحكومة السابقة من توطيد دعائم نقدنا. فاستطعنا ان نجنب البلد اللبناني الهزات المالية التي عصفت بكثير من البلدان الأخرى. وسنواصل العمل في نطاق هذه السياسة المالية الحكيمة.

وستعنى الحكومة بالقضاء، وتعمل على تعزيز استقلاله ورفع شأنه. فالقضاء هو احدى الدعائم التي يقوم عليها الصرح الاستقلالي، ولا تستكمل سيادة الأمة اذا لم يتبوأ القضاء منزلته الرفيعة.

وفي ميدان التربية والتعليم ستعنى حكومتنا ببعث نهضة تؤمن للنشء اللبناني ثقافة وطنية شاملة للعلم والأخلاق والصحة. وسيكون في طليعة ما نعنى به فتح المدارس الجديدة، وتأمين حقوق المعلم ومستقبله، ونشر الكتب المدرسية الصالحة، وإرسال البعثات، وتشجيع اندية الفن والرياضة. كما ان الحكومة ستباشر قريبًا بتأسيس معهد لبناني في بنايات الأونسكو للدراسات العالية، وإنشاء معهد ثانوي يؤهل خريجيه لنيل شهادة البكالوريا.

وسنولي الزراعة ما تستحقه من عناية واهتمام، فنزيد في عدد البعثات الزراعية التي ارسلتها الحكومة السابقة، ونثابر على الخطة التي انتهجتها الحكومة السابقة من التعاقد مع رجال الاختصاص، واستقدام احدث الآلات الزراعية، وزيادة الانتاج كمية ونوعًا، وتأمين الأسواق لمنتوجاتنا الزراعية. وقد بدأت الحكومة بدرس الطرق السريعة للتخفيف عن المزارع وإزالة المصاعب التي يواجهها في هذه الأيام.

وأما الحقل الصحي، فلقد بذلت الحكومة فيه جهدًا سيقترن قريبًا بنتيجة بارزة، هي اتمام مشروع المدينة الصحية الذي بدأ تنفيذه.

وستتابع حكومتنا سياسة التسليح وتعزيز الجيش وقوى الأمن، حتى يبلغ جيشنا العزيز المنزلة التي يتمناها له كل لبناني.

ثم اننا سنتقدم من مجلسكم في الدورة العادية القادمة بالمشروع الانشائي الذي سينطوي على اعتمادات للتسليح والري، ومياه الشفة والمعارف، والأشغال العامة.

حضرات النواب المحترمين.

يطيب للحكومة الحاضرة ان تتولى الحكم في ظل الولاية الثانية لفخامة الرئيس حتى تعمل بإرشاده على تأمين السعادة والرفاهية للشعب اللبناني، وأن تحقق ما يصبو اليه هذا البلد العزيز.

وإذا كنا لا نتقدم من حضراتكم ببيان ينطوي على برنامج مفصل للأعمال التي ستقوم بها حكومتنا، فلأننا نؤثر المبادرة فورًا الى العمل بعد ان تهيأت لنا اسبابه.

وإننا نشعر بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عواتقنا. وسنواجه هذه المسؤوليات بعزيمة صادقة، ورائدنا تعزيز هذا الوطن، وإعلاء شأنه في كل صقع وتحت كل سماء. وعلى هذا الأساس نطلب منكم ان تمنحونا ثقتكم الغالية.

نالت الحكومة الثقة بالاكثرية وحجبها ١٠ نواب.

في ٢٥ اذار ١٩٥٠ عدل حكومته (مرسوم رقم ١٤٥٤).

في ٣١ ايار ١٩٥٠ كلف وزارة المالية (مرسوم رقم ١٩٤٧).

وفي ١١ ايلول كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٢٨٨٠).

في الساعة ٦ من مساء يوم الثلاثاء ١٣ شباط سنة ١٩٥١ عقد مجلس الوزراء اخر جلسة له وفي نهايتها قدم رياض الصلح استقالة حكومته فقبلها الرئيس شاكرًا للحكومة الجهود التي ادتها في اثناء تمرسها باعباء الحكم.

وقد اذيع البلاغ الآتي: في الساعة ٦ من مساء الثلاثاء ١٣ شباط سنة ١٩٥١ اجتمع مجلس الوزراء. وفي ختام الجلسة قدم دولة السيد رياض الصلح استقالة الوزارة التي يرئسها فشكر فخامة رئيس الجمهورية دولة رئيس الوزراء ومعالي الوزراء على الجهود التي قاموا بها في اثناء توليهم الحكم. وطلب اليهم ان يتابعوا الاعمال ريثما تشكل الوزارة الجديدة.

١٩٥١ ترشح في الجنوب على اللائحتين بدون منافس فاز ونال ٢٥٨١٣ صوتًا من اصل ٣٥٦٨٠ مقترعًا(٨).

اغتيل في عمان يوم ١٦ تموز ١٩٥١ وهو نائب فخلفه بالانتخاب صلاح الدين البزري.

اقيم له تمثال كامل في ساحة السور في بيروت عرفت فيما بعد باسم ساحة رياض الصلح.

توفي في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر الاثنين ١٦ تموز سنة ١٩٥١.

مأتمه(٩):

منذ صباح يوم الثلاثاء ١٧ تموز ١٩٥١ بدأت وفود المعزين تصل الى دار سامي الصلح لتقديم التعازي. وقف الى جانبه، يتقبل التعازي رئيس المجلس احمد الأسعد، ونائبه فؤاد خوري، اما السيدات فقد وفدن الى دار الفقيد يؤاسين ارملته وبناته. وعند الظهر وصل رئيس الجمهورية بموكب رسمي للتعزية.

وصل الى مطار بيروت طائرتان اردنيتان تحمل احداها الجثمان مجللاً بالعلم الاردني، والثانية تقل المرافقين، يتقدمهم طاهر الشريف رئيس البلاط الملكي، والأمير خالد شهاب وزير لبنان المفوض في الاردن. كان في استقبال الجثمان رئيسا المجلس والحكومة(١)، والوزراء والنواب وكبار الموظفين. نعت الحكومة والمجلس الفقيد وأعلن المأتم رسميًا، والحداد وخنق الاعلام مدة ٣ ايام. تجري مراسم الدفن كما هو متعارف عليه. ويوم ١٨ تموز شيع الجثمان من منزله الى الجامع العمري الكبير على عربة مدفع حيث ام المصلين سماحة المفتي. وفي الجامع رثاه رئيس الجمهورية. ومن الجامع سير بالنعش الى مثواه الأخير في مقام الإمام الأوزاعي بحضور الوف المشيعين. كما اشترك وفد سوري رفيع المستوى ممثلاً رئيس الجمهورية.

المراجع.

١و٢ ـ ناديا ونواف كرامي ـ نشرة وزعت يوم اغتياله.

٣ ـ لسان الحال ١٣ ـ تموز ـ البشير ١٤ تموز ١٩٢٥.

---

(١) احمد الاسعد ـ عبد الله اليافي.

٤ ـ الصحف المحلية ٢٦ ت٢ ١٩٣٧ .

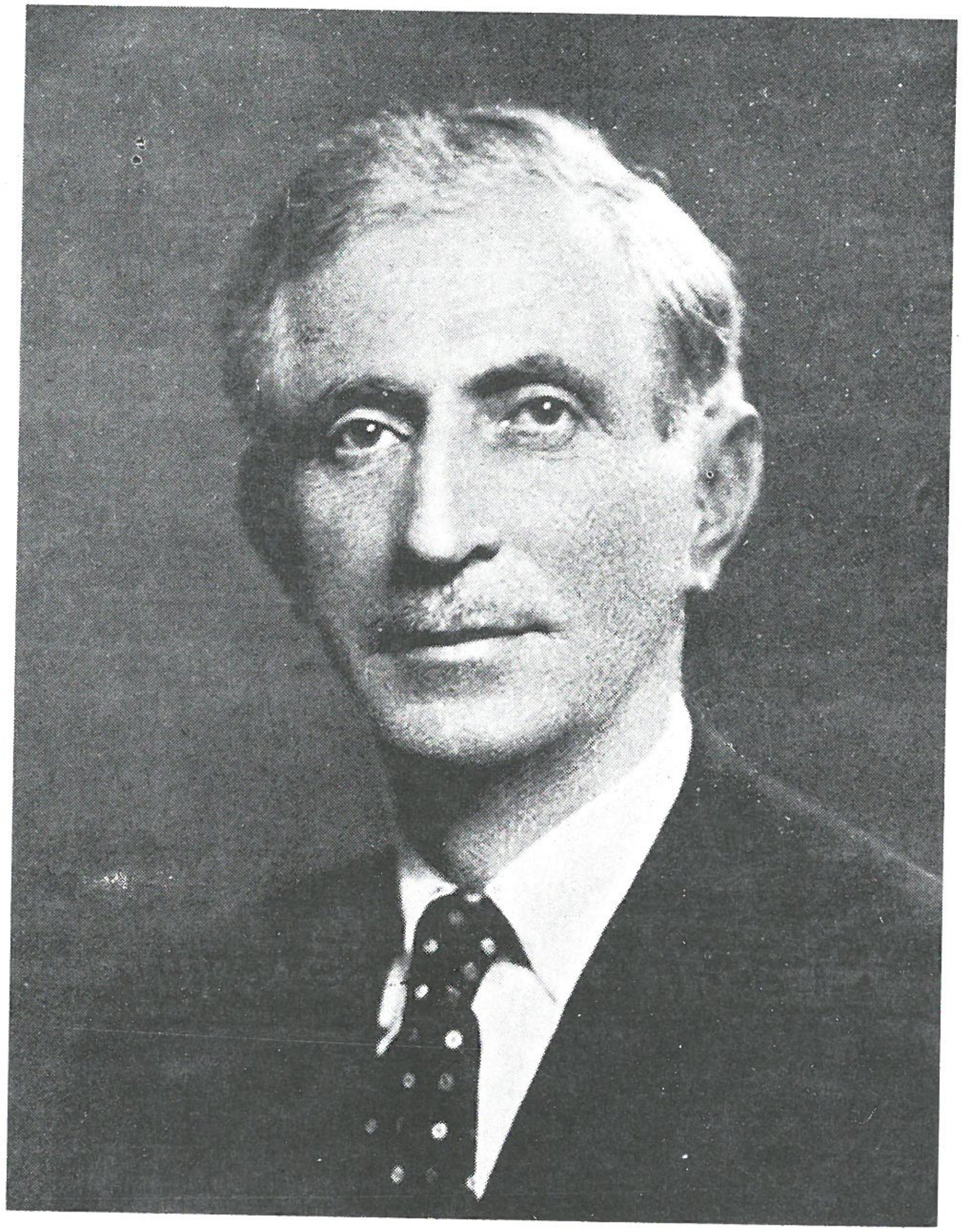
٥ ـ الصحف المحلية ٦ ايلول ١٩٤٣ .

٦ ـ الصحف المحلية بين ١٢ و٢٢ ت٢ ١٩٤٣ .

٧ ـ الصحف المحلية ٥ حزيران ١٩٤٧ .

٨ ـ الصحف المحلية ٢٦ نيسان ١٩٥١ .

٩ ـ لسان الحال ١٩ تموز ١٩٥٢ .



عبد الحميد رشيد كرامي

عبد الحميد رشيد كرامي(١)

مفتي طرابلس ـ رئيس حكومة مرة واحدة

١٨٩٣ ـ ١٩٥٠

سني من طرابلس ومولود فيها سنة ١٨٩٣ .

والده رشيد كرامي مفتي طرابلس.

تلقى علومه في المدارس السلطانية بطرابلس. خلف والده في منصب الإفتاء في طرابلس. في اول الاحتلال عيّنته السلطة المنتدبة متصرفًا على طرابلس. ولما شعروا انه لا يخدم مصالحهم، ضايقوه فاستقال، وجعل من منزله مركزًا للنشاط التحريري والاستقلالي، حتى بات زعيم المعارضة في الشمال، الأمر الذي عرضه للإيذاء والسجن، ولكنه لم تلن عزيمته. نفي ثم عفي عنه وعاد الى لبنان في ٥ تموز ١٩٢٤ .

رئيس حزب التحرير الوطني.

١٩٤٣ رأس لائحة المعارضة في الشمال، ففازت بكامل اعضائها ونال هو ١٦١٢٩ صوتًا من اصل ٢٩٦٩٢ مقترعًا(٢).

استنكف من الدخول في اللجان.

في ١١ ت٢ ١٩٤٣ اعتقل مع رئيس الجمهورية وبعض الوزراء في قلعة راشيا.

من ٩ ك٢ ١٩٤٥ الى ٢٢ آب منها عيِّن رئيساً للوزارة، ووزيرًا للمالية، والدفاع. (مرسوم رقم ٢٦٢١).

في جلسة ٢٠ ك ٢ ١٩٤٥ تلا بيان الحكومة.

البيان الوزاري.

أيها السادة.

تمثل وزارتنا اليوم أمام مجلسكم المحترم وقد غادرنا الى جوار ربه وزير عزيز كريم هو المرحوم سليم تقلا، اختطفته المنية من بيننا فذرف عليه لبنان دمعة حرّى سخية. وفقد بفقده ابنًا بارًا ومعوانًا صادقًا شريفًا قضى في ساحة الجهاد والواجب، رحمة الله عليه.

وان وزراتنا أيها السادة، تخلف في الحكم وزراة قامت بأعمال وطنية جليلة في طليعتها تعديل الدستور بما يتلاءم مع الاستقلال الصحيح الذي اعترفت به الدول العربية الشقيقة وسائر الدول الديموقراطية الحليفة، وفي مقدمتها فرنسا، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الاميركية، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي، فأصبح لبنان بحدوده الحاضرة مستقلاً استقلالاً ناجزًا كاملاً دونما قيد او شرط.

فالوزارة التي سبقتنا، وعلى رأسها دولة الوطني الكبير رياض بك الصلح حققت في هذا الحقل أماني الأمة بالاستقلال واستحقت كل شكر. وسيكون رائد حكومتنا المحافظة والحرص على هذا التراث الوطني الغالي وتوطيد أركانه، وتشييد بنيانه، الى جانب توثيق اواصر الولاء والتفاهم، ومتانة العلائق مع الدول العربية الشقيقة الى أبعد مدى، على ضوء محادثات الاسكندرية. كل ذلك على أساس استقلال لبنان الناجز التام بحدوده الحالية وسيادته الكاملة. وسيضمن لنا التمثيل الخارجي الذي هو مظهر من مظاهر هذا الاستقلال، الاتصال الوثيق باللبنانين المغتربين الذين نعتبرهم شطرًا بارًا صالحًا من أبناء هذا الوطن ودعامة من دعائم استقلاله.

هذا في الحقل الخارجي، واما في الحقل الداخلي، فالادارة اللبنانية مرهقة بعدد من الموظفين يرسو كثيرون منهم عالة على خزانة الدولة، ويسبب

وجودهم بلبلة وتشويشًا، وهي ناحية في الإدارة، سوف تعمد حكومتنا الى معالجتها بوضع ملاك نهائي لموظفي الدولة، يحدد فيه عددهم بمقتضى حاجات البلاد، وتراءعى فيه الكفاءة وسنوات الخدمة والإخلاص في الترقيات، فلن تكون ثمة ترقية بغير هذه المؤهلات.

وستحقق حكومتنا مشروع توسيع الصلاحيات لكبار الموظفين لقاء تحمل التبعة والمسؤوليات في أعمالهم، فيستغني بذلك اصحاب المصالح عن مراجعة الوزير في كل شأن. ويتيسر له في هذا الحال ان يكون اكثر انطلاقًا في الإشراف على الإدارة، وفي توجيهها ومراقبتها والتوسع في خطوطها العامة.

وستعنى الحكومة عناية خاصة بقضية الأمن المنوط بها رفاه البلاد وهيبة الحكم. فالأمن سياج الدولة، وعلى مقدار استتبابه يترتب مستوى الأمن من النضج والرقي، وتعزز مرافقها الحيوية، فوزارتنا سوف تأخذ بجميع الوسائل والتدابير في هذا السبيل. وستعمل على توطيد الأمن بكل ما تؤتى حكومة من عزم وحزم وعدل، فلا يأمل احد منها تغاضيًا او تساهلاً تحت اي عامل او طائل كان، وهي تنتظر من الأمة اللبنانية ان تسعف بذلك جهود الحكومة، وان تقدم بتعلقها بالنظام وحرصها على الأمن، دليلاً قاطعًا على ما بلغته من وعي ورشد.

وسيكون في مقدمة ما تعتزم وزارتنا معالجته لإصلاح النظام المالي في الدولة، انشاء ديوان للمحاسبة يتولى مراقبة وتدقيق الشؤون المالية في جميع حقول الدخل والانفاق، فلا ينفق مبلغ في غير الغاية التي أرصد لأجلها في الموازنة، وتتجنب بقدر المستطاع، طلب الاعتمادات الإضافية، او نقل الاعتمادات المرصدة في الموازنة من بند الى بند. وتنشىء في الوقت نفسه هيئة دائمة للتفتيش مهمتها مراقبة المعاملات في جميع دوائر الدولة، واظهار كل خلل في جهازها المالي، والضرب على ايدي المرتكبين.

وستمضي حكومتنا في اتمام ما بوشر به من اصلاح نظام الضرائب، على وجه يقيم العدل بين المكلفين، غير مهملة الحرص على سلامة الجباية

وانتظامها، لتأمين نفقات الدولة التي تلزم فيها الاقتصاد الى أدنى حد مستطاع، وغير مهملة بوجه خاص الأخذ بالملاحظات المحقة العادلة التي تستهدف حقًا إصلاح نظام الضريبة.

وبديهي في هذا الصدد ان نعرض لقضية التموين، ونحن ندرك جميعًا اية مشكلة تواجهها البلاد حكومة وشعبًا في قضية الغلاء الذي تكاتفت على ايجاده عوامل شتى: منها ما هو داخلي بحت، ومنها ما هو خارجي، ذو اتصال وثيق بمقتضيات الحرب، وازمات النقل والإنتاج، وهي ناحية حساسة يدرك مجلسكم الكريم ان الأمر غير منوط فيها بإرداة الحكومة فحسب، بل تسيره مقتضيات حالة الحرب وتدابير السلطات العسكرية. ومع ذلك فحكومتنا لن تألو جهدًا في الترفيه عن الأهلين بمكافحة الغلاء، وبذل كل ما في مقدورها لمكافحة الصفقات التي تؤثر بها تضحية فائدة الجمهور لصالح الفرد، ويراد من ورائها الثراء على حساب المستهلك الصغير.

وبهذه المناسبة تشكر حكومتنا الدول الديموقراطية الحليفة على المساعدات الفعالة التي قدمتها، وما زالت تقدمها للبلاد في حقل التموين. وتؤمّل ان تكون هذه المساعدات في المستقبل اوسع نطاقًا وأعم فائدة، متمنية لها وللحق وللحرية على يدها نصرًا مبينًا في مستقبل قريب.

وستواصل الحكومة الاهتمام بالثقافة والتعليم في منتهى ما يمكنها تحقيقه وتنفيذه، وخاصة في المناطق التي لم تتوفر فيها بعد، للأحداث وسائل التعليم الأولية.

وستعنى الحكومة عناية خاصة بالصحة العامة واستجلاب الأدوية والعقاقير بقدر ما تمكنها الحالة الدولية. كما ان الزراعة والصناعة ستلقيان مثل هذه العناية نفسها، لأنها من موارد البلاد الأساسية، ولن تقل عن ذلك أيضًا عنايتنا

بالاصطياف والاشتاء عن طريق الدعاية المثمرة، وتنشيط المشاريع الرياضية على اختلافها، وتنظيم الأمور الاجتماعية، وعلى الخصوص علاقة العمال والمستخدمين بأرباب الأعمال، وتعيين حقوق وواجبات كل منهم تجاه الآخر، بحيث تأمل ان تضع حدًا لهذه المشادة القائمة بين الفريقين.

اما القضاء، فنريده عدلاً بين الناس، كبيرهم وصغيرهم، لا حق فيه الا لصاحب الحق. ونطلب الى القضاة، وقد كفل لهم التنظيم الأخير ضمانات، طالما تاقوا اليها، ان يقيموا العدل على الوجه الأكمل دون ما تأثر بأي سلطان واية واسطة، على ان يكفل التفتيش الدائم الصارم حسن قيامهم بهذه المهمة الشاقة الدقيقة.

ان الحكومة تهنىء الصحافة على ما نالته من حرية، وتأمل منها ان تكون هذه الحرية حافزًا لها لاستعمالها في خدمة البلاد، وان تكون وجه لبنان الحقيقي، ومثلاً أعلى للثقافة الصحيحة والأخلاق العالية، ولن تستعمل الحكومة التعطيل الاداري الذي أبقاه لها القانون لخنق حرية الرأي، بل سلاحًا تدرأ به ما يمس المصلحة اللبنانية.

ايها السادة.

لا تنتظروا منا المعجزات، بل العمل بجد ونزاهة واخلاص، وقد تعمدنا في بياننا هذا رسم الخطوط الكبرى التي تعتزم حكومتنا عملها في مصلحة هذه البلاد وهذه الأمة. وان وجه لبنان الجديد يدعونا الى استيعاب جميع الأمور بصدر رحب، وتفهم الواجب الوطني حيال جميع اللبنانين المقيمين والمنتشرين في انحاء المعمور.

ايها السادة.

لست بالرجل الحزبي، ولا يمكنني ان اكون ذلك الرجل، انا رجل لبلادي لبنان المستقل في حدوده الحالية، والمغتبط بالتعاون الى أقصى حد مع الدول

العربية الشقيقة التي ترى، كما نرى في مصلحتها ومصلحتنا جميعًا، ان يكون لبنان مستقلاً استقلالاً تامًا.

وان الحكومة اللبنانية التي لي شرف رئاستها، والتي تطلب ثقتكم بعد الثقة التي شرفني بها، وزملائي فخامة رئيس البلاد، تدين بمبادىء وطيدة لا تتزعزع، صيانة الاستقلال حيال جميع المحاولات أيًا كان مصدرها، إذ لم يبق من يستطيع ان يجادلنا في قضية اصبحت في نظر العالم ونظرنا فوق كل جدال، والعمل على تنظيم الداخلية على وجه تضمن فيه جميع الحقوق على السواء.

فإذا أولانا مجلسكم الكريم ثقته كانت هذه الثقة خير معوان لنا في تنفيذ حسن القصد، وقابلنا تلك الثقة بخالص الشكر، وصادق العهد. واذا لم يولنا هذه الثقة محضناه خالص الشكر، وعدنا الى صفوف زملائنا في النيابة جنودًا مخلصين، وفسحنا لسوانا مجال شرف خدمة هذه الأمة، فهي رائدنا ورئداكم جميعًا.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٦ صوتًا اجماع الحاضرين.

في ١٠ نيسان كلّف وزارة الداخلية (مرسوم رقم ٣٠٤٣).

في ٢٠ آب ١٩٤٥ قدم استقالة حكومته، هذا نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية.

بعد تقديم ما يجب من الاحترام، وبعد، انه نظرًا للرغبات المتناقضة التي لا يمكن التوفيق بينها، نرى لزامًا علينا استقالتنا، شاكرين لفخامتكم رعايتكم، طالبين منه تعالى ان يسدد خطاكم لما فيه مصلحة البلاد. وتفضلوا بقبول فائق احترامنا.

ويلي تواقيع الوزراء: وديع نعيم، جميل تلحوق، نقولا غصن، احمد الاسعد، هنري فرعون، عبد الحميد كرامي.

وفي اليوم عينه صدر البلاغ الآتي:

قدم دولة عبد الحميد كرامي رئيس مجلس الوزراء استقالة الحكومة التي يرئسها في صباح الاثنين ٢٠ آب ١٩٤٥، فشكر فخامة رئيس الجمهورية دولة الرئيس ومعالي الوزراء على الجهود التي قاموا بها اثناء توليهم الحكم، وطلب اليهم ان يتابعوا الاعمال ريثما يتم تشكيل وزارة جديدة.

سنة ١٩٤٧ احس بجو ضاغط فاستنكف من الترشح.

توفي بداء السرطان في ٢٢ ت٢ ١٩٥٠.

اقيم له تمثال في ساحة طرابلس عرفت فيما بعد باسمه.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع في ساحة النجمة رقمه ٥٠.

المدرسة السلطانية ـ طرابلس: سنة ١٨٧٩، سنة تأسيس المدارس السلطانية في بيروت، اسست واحدة في طرابلس وكان اول رؤسائهاالشيخ علي رشيد الميقاتي وفي سنة ١٩٣٠ انضمت الى كلية التربية والتعليم.

مأتمه(٤):

نقل جثمانه بموكب رسمي في الساعة ٤ بعد ظهر يوم الخميس ٢٣ ت٢ من مستشفى الجامعة الاميركية الى داره في طرابلس، حيث يقام له مأتم وطني، في الجامع العمري الكبير.

سير بالنعش مجللاً بالعلم اللبناني، محمولاً على عربة مدفع، وسارت الوفود والشخصيات حسب ما هو في البروتوكول.

اعلنت الحكومة الحداد الرسمي، وخنق الاعلام على الدور الرسمية لمدة ٣ ايام. جرى تقبل التعازي في بيروت في دار انسبائه آل سلام. في مقدمة الحضور رئيس الجمهورية ورئيسا المجلس والحكومة والوزراء والنواب[١].

وعلى المدفن أبّنه رئيس الجمهورية.

---

(١) بشاره الخوري ـ صبري حماده ـ رياض الصلح.

المراجع.

١ ـ ناديا ونواف كرامي ص ٤٠٠ .

٢ ـ لسان الحال ٦ إيلول ١٩٤٣ .

٣ ـ الصحف المحلية في التاريخ التالي.

٤ ـ لسان الحال ٢٥ ت٢ ١٩٥٠ .



سعدي محمد المنلا

سعدي محمد المنلا(١)

محام - رئيس حكومة مرة واحدة

١٨٩٠ ـ ١٩٧٣

سني من طرابلس ومولود فيها سنة ١٨٩٠.

تلقى دروسه في مدارس طرابلس. ودرس الحقوق في اسطنبول ١٩١١.

سنة ١٩٢٠ عينته وزارة رضا الركابي، في عهد فيصل متصرفًا على لواء حماه. من رجالات الحركة العربية في الحرب الأولى. سجن مع شكري القوتلي وفارس الخوري وشكري الايوبي الذين حوكموا في الديوان العرفي سنة ١٩١٦ وقضوا في السجن سنة ونصفًا.

١٩٤٣ ترشح على اللائحة المعارضة. فاز ونال ١٥٣٥٤ صوتًا من اصل ٢٩٦٩٢ مقترعًا (عن محافظة الشمال(٢).

في ٢٨ ت١ ١٩٤٣ وفي ٢١ آذار ١٩٤٤ انتخب رئيسًا للجنة الزراعة والتموين وعضوًا في اللجنة المالية.

في ٢٠ آذار ١٩٤٥ انتخب عضوًا في لجنتي المالية والتجارة والزراعة والتموين (٣).

من ٢٢ آب ١٩٤٥ الى ١١ نيسان ١٩٤٦ عيّن وزيرًا للعدلية في حكومة الرئيس سامي الصلح (مرسوم ٣٨٣٩).

في ٢٢ آذار ١٩٤٦ كلف وزارتي التربية والبريد (مرسوم رقم ٥٤٥٣).

في ١١ نيسان ١٩٤٦ استقال من وزارة العدلية وعيّن وزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٥٨٦٢ تعديل للوزارة السابقة).

في ٢٢ ايار ١٩٤٦ عيّن رئيسًا للحكومة ووزيرًا للاقتصاد (مرسوم رقم ٦٠٣٦).

وفي ٢٥ منه تلا بيانه الوزاري.

البيان الوزاري.

ايها السادة.

لن نسمعكم اليوم بيانًا نغدق فيه الوعود ونقطع العهود، فالعبرة ليست في التفصيل والوعود، انما العبرة في صدق العزم وتوفر الأسباب.

اما صدق العزيمة فملء نفوسنا، امانة في اعناقنا، فخرنا اذا استطعنا تأديتها قيامًا بواجب.

او عدنا اليكم معتذرين شاكرين اذا حالت موانع عن تنفيذها، وأنتم مرجع ارادة الأمة.

وأما توفر الأسباب ففي رعاية فخامة رئيس الجمهورية التي نعتمدها، وفي ثقتكم التي نطلبها واخلاصكم للقضية الوطنية اخلاصًا مجردًا نزيهًا.

كان يمكننا الوقوف عند هذا الحد من البيان، لولا خشية ان ينسب إلينا اغفال مطاليب الاصلاح، وقد كثرت وتعددت. ولهذا ترانا مضطرين للتصريح بأن تعديل الدستور وقانون الانتخاب قضيتان ندرسهما معكم في وجهة ضمان الحريات العامة، وحرية الناخب، وحقوق المنخوب المشروعة.

وبأن برامج التعليم وضع اكثرها وسنعنى باكمالها.

وبأن قانون المحاسبة بعضه لدى المجلس. وسيكمل اعداد الباقي. وكل ذلك وغيره من وجوه الاصلاح، سنسعى اليه على نور العلم الحديث، والاستعانة بخبراء اخصائيين.

وإذا كان لا بد من ذكر اخص الأمور التي سنوجه اليها عنايتنا فإليكم موجزًا عنها، نعود نحن اليه في تدابيرنا وأنتم في مناقشتنا حسابًا.

ان السياسة الخارجية اصبحت منهاجًا مقررًا لم تختلف فيه حكومة وحكومة ممن سبقتنا في هذا العهد. فخطتنا فيها لن تختلف عما سبق للوزارات المتعاقبة ان اعلنته ومضت في تنفيذه شوطًا بعيدًا.

اما في الناحية الداخلية، فأول ما تتوجه اليه افكارنا فيها، ضبط الأمن، وتحرير الجمهور والحياة العامة من اثرة بعض الأفراد والجماعات غير المسؤولة، ونسخ بعض العادات الداعية الى الفوضى والاستخفاف بالسلطة. وإننا نعاهدكم على تحقيق ذلك باللجوء الى اقصى ما اوجده القانون من وسيلة.

وعلى تأمين العدالة، ومعاملة جميع اللبنانيين، بالأحرى، في حقوقهم وموجباتهم.

كما اننا نعاهدكم على ضبط الادارة، وقصر جهازها. فلا يعين موظف جديد بعد اليوم الا في مراكز الاختصاص الفني، وعند الحاجة القصوى. ولا ترقية بعد اليوم لمن نال ترقية منذ ثلاث سنوات، بانتظار ان يبت المجلس الكريم في اقرار الملاكات اقرارًا نهائيًا يكتسب صفة القانون. فيمتنع من ثم احداث وظيفة، فلا يعيَّن موظف الا بقانون مثله. وسنعمد الى تطبيق قانون التقاعد فورًا، وإلى صرف كل موظف تنكب عن عمله، وإلى تصفية ادارة التموين، فلا يبقى من موظفيها الا العدد اللازم لأعمال الميرة.

وفي ناحية المالية، ستسلك حكومتنا طريق الوفر الى مدى بعيد في النفقات، وطريق تعزيز التحقق والتحصيل، والنحو الى مبدأ الضرائب المباشرة التي تقيم العدل الاجتماعي من مثل ضريبة التركات المنقولة، والضريبة على العقارات المنتفعة من مشاريع الري الحكومية. وسنجد في اتمام المشاريع العامة التي رصدت لها اعتمادات عادية واستثنائية في كل الحقول، من طرقات وري، وتعمير، وأعمال صحية وزراعية، وفي رفع مستوى الانتاج، وتوفير المعدات الحديثة للزراعة، وتنشيط زراعة الحبوب لتأمين اقصى ما يمكن تأمينه منها لحاجة اللبنانيين.

وسياستنا في الحقل الاقتصادي تشجيع التصدير والحد من الاستيراد، ما لم يكن ضروريًا كل الضرورة، بغية اقامة التوازن التجاري الذي يثبت نقد البلاد ويعزز الثروة العامة.

اما تشريع العمل، فهو لديكم، وخطتنا بصدده معاونتكم في اقرار ما يكفل حياة العامل وعيشه، الى جانب مصلحة رب العمل المشروعة. فلا يكون الانحراف في احدى الوجهتين سببًا في اخلال اقتصاديات البلد.

هذا ما نعاهدكم عليه بنية صادقة، وعزم ثابت، وما على اساسه نطلب ثقتكم ومعاونتكم على تحقيقه، بتحولكم وتحولنا من اي ملتمس او شفاعة يمنعان تنفيذ هذا العزم ايًا كان من تصيبه هذه التدابير.

والله في عوننا ما دامت في عوننا ارادة الأمة التي تمثلون.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٦ صوتًا وحجبها ٥ وامتنع نائب واحد.

في ١٣ ك ١ ١٩٤٦ استقال وعقد مؤتمرًا صحفيًا هذا نصه:

اردت ان اجتمع اليكم لأدلي بالأسباب التي دعتنا إلى الاصرار على الاستقالة، رغم اننا لا نزال في وسط الطريق التي رسمناها للاصلاح، وفي معمعان عملنا للتخفيف عن المكلف تخفيفًا يشعر معه بأن أزمة الحرب بدأ كابوسها يزول عن البلاد، رغم ان ظروف الحرب الاستثنائية لا يزال اثرها ظاهرًا في جميع بلدان الله.

ان الحكم لا يستقيم في عرفنا لرجل العمل الا في جو هادىء يبعد عن الاضطراب والارتباك، وقد شعرنا بأن مثل هذا الجو غير متوفر لدينا بسبب تضارب الآراء، وتعدد المطالب، وتشعب الأفكار، فآثرنا الانسحاب ضنًا بالمصلحة الوطنية.

لقد تبين بجلاء ووضوح في اثناء مناقشات مجلس النواب حول سياسة البلاد الاقتصادية أن الآراء غير متفقة على منهاج لها. فالبعض يلح بضرورة فتح باب الاستيراد على مصراعيه، وتخصيص الملايين لهذه الغاية، ولو أدى ذلك الى استنفاد ثروة البلاد، وتبلبل الميزان التجاري. بينما البعض الآخر يصر على وجوب التقييد والاقتصاد. وفريق يطالب بمشاريعه وأفكاره التي لا يمكن تحقيقها.

وفريق آخر يرى الرجوع الى المرسوم ١٨٩ بتحديد نشاط التاجر، وحصر التجارة بفئة معينة مما يشجع على الاحتكار، وغيرهم يرى ان تعطى رخص الاستيراد لكل تاجر تخفيفًا لأزمة البطالة.

والبعض يريد لبنان بلد تعامل حر، وغيره يريده متعاملاً تعاملاً وثيقًا مع البلدان المجاورة، الى غير ذلك من الآراء المتضاربة المختلفة المتعددة تعدد الأشخاص القائلين بها.

وفضلاً عن انه لم يكن مضى على الحكومة بضعة ايام من تسلمها الحكم، حتى انهالت عليها الاسئلة والاستجوابات عن امور لم تكن من عملها، ولا هي

مسؤولة عنها، كاستيراد الكبريت، وارجاع رسوم كان دفعها التجار عن الألبسة المستعملة، وعن توزيع قرش الفقير، والقطع النادر لمدة سابقة لتولينا الحكم.

قلت ولا أزال اقول، اني مستعد للاجابة والبيان عن كل عمل اتته حكومتي، وأعطيت بالواقع، تلك البيانات فأصروا على رأيهم بطلب الجواب عن اعمال سابقة وأرادوا احراجي عن هذه الطريقة.

لقد تكلم ثلاثة من النواب عن حالتنا الاقتصادية وحملوا عليها بنقد لاذع وهم سبقوني في تولي وزارة الاقتصاد، فأي تنظيم تركوه، او اي اختصاصي استعانوا به، وأي تدبير أتوه. انني استلمت وزارة الاقتصاد على الحالة التي تعلمون، فباشرت تنسيقها، وصرفت المأمورين الكثيرين الذين كانوا بدون اي عمل فيها، وقررت جلب الاختصاصيين، فلم يترك لي مجال الإكمال.

استلمنا الحكم، والاضرابات قائمة في البلاد تهدد باضطراب حبل الأمن، فما زلنا نعالج الحالة حتى استقر الأمن وبطلت الاضرابات، ومشت البلاد نحو الاستقرار والتنظيم.

وقد انصرفنا الى تنفيذ القانون في مختلف الشؤون، وألفنا اللجان لتنظيم حالة الموظفين، وتحديد ملاكاتهم، بعد ان أقمنا حاجزًا دون التعيينات الجديدة، والترفيعات المرتجلة، ضمانًا لمصالح اصحاب المقدرة والاستحقاق منهم. وما تأخرنا عن الغاء الوظائف التي لا مصلحة للدولة في بقائها. وإذ تبين لنا افتقار البلاد الى اصحاب الاختصاص في بعض شؤونها، لم نتردد عن الاستعانة باختصاصيين من الأمم الراقية الصغيرة، فقررنا التعاقد مع بعض الخبراء في هذا السبيل. وقد وضعنا لتوزيع القطع النادر نظامًا دقيقًا يضمن العدل والمساواة بين المستوردين، وجرى التوزيع على اسس وأصول توفق مصلحة التجارة ومصلحة البلاد الاقتصادية. وكان لزامًا علينا ان نوجه الثقافة اللبنانية في الاتجاه الذي يتناسق مع الروح القومية، فوضعنا مناهج التعليم الوطني التي نالت الارتياح الشامل. كما اننا قمنا بتلزيم وتنفيذ جميع الأشغال العامة للعام ١٩٤٦ سواء أكان في الموازنة العادية ام في موازنة المشاريع الانشائية. ووجهنا زراعة البلاد توجيهًا عمليًا جديدًا.

ثم عالجنا موازنة الدولة معالجة الضنين بأموال الأمة، حتى صارت الى ما هي عليه من التخفيض المحسوس. كما خفضنا وألغينا بعض الضرائب غير المباشرة. وحسّنا الجباية، فزاد الاحتياطي للأعمال المنتجة التي كانت تعد لها الحكومة ميزانية انشائية اضافية. وكانت خاتمة اعمالنا، والحمد لله، التوفيق التام في الغاء المحاكم المختلطة. وأثمرت مساعينا، فانتخب لبنان عضوًا في المجلس الاقتصادي لمنظمة الأمم المتحدة.

سئلنا عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لمحاربة الغلاء والبطالة، وعما عملناه في سبيل ايجاد موارد جديدة للبلاد وإنماء الموارد الموجودة.

الغلاء: فأجبنا بصورة صريحة، ولكن السائل اصر على انه لم يقتنع، فله ذلك، والحكم بيننا الرأي العام والمنطق. ان الغلاء لا يحارب بالمقررات والخطب، فقد اتفق علماء الاقتصاد على ان الاسعار منوطة بالعرض والطلب، وطالما ان العرض مقيد بالنقد النادر الذي لا يستطيع اي بلد في العالم ان يؤمن حاجته منه دون قيد ولا حد، وطالما ان الطلب في لبنان يفوق امكانياته، ولا يتورع المستهلك عن ابتياع ما هو بحاجة اليه، وما ليست له به حاجة، اذن فالغلاء لا يمكن ازالته بفترة قصيرة من الزمن، كما انه لا يوافق اي بلد ان يمعن في الشراء دون حساب، لئلا يفقد القسم الأكبر من ثروته.

والذي يزيد في حدة الغلاء ما أسميه تآمر المستهلك مع التاجر ضد مصلحة نفسه. فإنك لا تجد مستهلكًا يشكو ابتياعه حاجة بثمن فاحش، لا بل انك لتجده ينكر الأمر اذا سئل عنه.

الموارد العامة: ان الحكومة اهتمت لموارد البلاد، وسعت جهدها الى تنمية تلك الموارد في حقل الزراعة والتجارة، والانتاج والصناعة. وليس من المنتظر ان تغدق الثروة على البلاد بالطفرة، وبمثل هذه الفترة القصيرة من الزمن، وبمثل هذه الظروف العالمية القاسية.

وان في بيان وزارة الزراعة امام المجلس، وفي تسهيل استيراد المعدات اللازمة للانتاج والبضائع الضرورية للبلاد، الرد الكافي على هذه المزاعم.

الموازنة والمالية: للمرة الثانية نقدم موازنة الدولة في موعدها الدستوري. وموازنة سنة ١٩٤٧ تنطوي على الغاء، او تخفيض كثير من الضرائب غير

المباشرة، وعلى تخفيض النفقات عن عاتق المكلف اللبناني بنحو ثمانية ملايين ليرة، كما ان التحصيلات بلغت مداها الأوسع فقد زادت على التقديرات ستة عشر مليونًا.

وقد ألغيت رسوم الكبريت والقداحات، ودخول المطارات. وخفضت رسوم الترابة والمازوت الى نصفها. وخفض من رسوم البنزين والبترول. وألغيت رسوم التصدير، تنشيطًا له وسعيًا وراء اقامة التوازن التجاري.

وعمدت الحكومة الى وضع علاج لحالة طالما ضجت منها البلاد، وهي حالة تضخم في عدد الموظفين. فصرفت ما صرفت من المأمورين الذين لا حاجة للدولة بهم، غير ملتفتة الى الشفاعات والوساطات.

الأشغال العامة: وللمرة الأولى منذ سنوات، تحقق وزارة الأشغال العامة كل المشاريع التي دونت لها اعتمادات في الموازنة، بينما كانت في الماضي لا تستعمل من الاعتمادات الا اقل من نصفها، وفي ذلك ما فيه من الخير والنفع للبلاد.

قيل اننا ضعفنا تجاه حكومة جارة بالتنازل لها عن قطع نادر حصل من تصدير لبناني. وواقع الحال يناقض هذا القول، لأن هذا القطع النادر استفاد منه لبنان لا دولة غيره رغم ما يتقوله المتقولون. وقالوا ايضًا اننا رضينا بتدبير ينقص من حقوق لبنان في حقل المصالح المشتركة، وهذا القول مغلوط ايضًا. وقد أعلنا عدم صحته مرارًا، وقلنا ان شيئًا من النظم الحالية لم يحور، ولن يحور، الا بإرادة المجلس، وبفعل المجلس.

الزيت: قدمنا للمجلس الكريم، ونشرنا في الصحف اسماء الذين صدروا زيتًا مع تاريخ الاجازات التي استحصلوا عليها لهذه الغاية. وهي تعود الى ما قبل استلامنا الحكم بخمسة اشهر، ومع ذلك لا يزال البعض يردد نغمة الزيت، محاولاً تحميلنا مسؤولية تصديره. فأنا سأطلب الى الحكومة العتيدة فتح تحقيق في هذا الموضوع تضع به حدًا لمزاعم المغرضين.

قرش الفقير: طالبونا باذاعة اسماء من تناولوا من قرش الفقير فأذعناها، وأجبنا اننا مسؤولون فقط عما وزعناه، وأعطينا اسماء الذين صرفنا لهم نحن في

عهد حكومتنا من هذا القرش، ولا يمكن ان نسأل عن تدابير سبقت عهدنا في الحكم ومثل ذلك كان جوابنا عن توزيع القطع النادر.

وإنه لمن الحيف ان نسأل عن اعمال لم نأتها، ولا كانت لنا فيها يد.

اننا، لما وجدنا انفسنا تجاه هذه التناقضات، وتجاه انتقادات موجهة الينا على اعمال ليست من صنعنا، وتجاه جو مضطرب لا يمكن معه استقرار الحكم والاضطلاع به، آثرنا ان نقدم استقالتنا، وهدفنا المصلحة العامة فاسحين المجال لمن يعتقد المجلس ان الاصلاح وصالح البلاد يتمان على يده، والله ولي التوفيق.

١٩٤٧ استبعد هو وعبدالحميد كرامي عن الائتلاف الذي حصل في محافظة الشمال.

١٩٥١ ترشح عن دائرة طرابلس بعد تقسيم محافظة الشمال فاز ونال ٦٧١٤ صوتًا من اصل ١٣٨٢٠ مقترعًا(٤).

في ٢٨ حزيران ١٩٥١ وفي ١٨ آذار ١٩٥٢ وفي ١٧ آذار ١٩٥٣ انتخب:

أ ـ رئيسًا للجنة الاقتصاد الوطني والزراعة والتموين والتجارة.

ب ـ عضوًا في لجنة الاشغال العامة والبريد والبرق (٣).

١٩٥٣ لم يترشح

١٩٥٧ ترشح ثم انسحب.

توفي في ١٢ ايلول ١٩٧٣.

المراجع.

١ ـ محفوظات الحاج فضل المقدم.

٢ ـ لسان الحال ١٦ ايلول ١٩٤٣.

٣ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٤ ـ الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١.



ناظم مصطفى عكاري

ناظم مصطفى عكاري(١)

رئيس حكومة مرة واحدة

١٩٠٢ ـ ١٩٨٥

سني من طرابلس ومولود فيها سنة ١٩٠٢.

تلقى علومه في مدارس طرابلس السلطانية.

عيّن مديرًا عامًا لرئاسة الوزارة سنة ١٩٤٣ في ك٢، في اوائل عهد الرئيس بشارة الخوري.

رافق جميع رؤساء الجمهورية من الشيخ بشارة الخوري الى شارل حلو. قائم مقام الشوف ٩٣٤ ـ ٩٣٩. محافظ ٩٣٩ ـ ٩٤٣.

في ٢٥ ك٢ ١٩٥٠ عيّن محافظًا للشمال.

عيّنه الشيخ بشارة الخوري رئيسًا للوزارة خلفًا للرئيس سامي الصلح في ١٩ أيلول سنة ١٩٥٢ (مرسوم رقم ٩٤١٦). ووزيرًا للداخلية، وللإنباء، والزراعة، وللدفاع الوطني. لم تتمكن وزارته من المثول امام المجلس فقدم استقالتها في ١٤ ايلول. لم ينشر كتاب الاستقالة.

ومن ١٨ ايلول الى ٢٨ منه عيّن نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للخارجية، وللأشغال العامة، وللتربية الوطنية، وللبريد والبرق والهاتف، والإنباء، وللصحة، وللزراعة في حكومة الجنرال فؤادشهاب الانتقالية (مرسوم رقم ٩٤٤٤)

توفي في ١١ آذار ١٩٨٥.

اوسمته: وشاح الأرز، ميدالية الاستحقاق اللبناني المذهبة، ثم حوالى ٣٠ وشاحًا من دول مختلفة.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع في منطقة مار الياس رقمه ٦٠.

مأتمه(٢):

شيع ظهر امس الأربعاء ١٣ آذار سنة ١٩٨٥ جثمان الرئيس ناظم عكاري الى مثواه الأخير، في جبانة الشهداء، في مأتم رسمي وشعبي، بعدما صلي عليه في مسجد الخاشقجي.

مثل رئيس الجمهورية في المأتم وزير الدفاع والزراعة، الرئيس عادل عسيران، ومثل رئيس المجلس النيابي السيد حسين الحسيني، نائبه منير ابو فاضل، ومثل رئيس الحكومة رشيد كرامي، رئيس مجلس الإنماء والإعمار مالك سلام.

شارك في التشييع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد والرؤساء صائب سلام، وتقي الدين ورشيد الصلح وشفيق الوزان ووزير الاقتصاد والتجارة والنفط السيد فكتور قصير والنواب نزيه البزري، ومحمد كبي، صالح الخير، ناظم القادري، طلال المرعبي، حسن الرفاعي، عبد اللطيف الزين، والوزراء السابقون: هنري فرعون، نسيب البربير، محمد صفي الدين ونقيب الصحافة محمد البعلبكي وعدد من الشخصيات والوفود السياسية والاجتماعية. تولت نقل الجثمان من منزله في الجناح الساعة ١١ قبل الظهر، فرقة من فوج الإطفاء، بعدما ادت له التحية الرسمية ثلة من قوى الامن الداخلي امام المنزل.

المراجع.

١ ـ سعادة: سير ارباب الفكر ص ٧١٢ .W.W.1ère édition p.264

٢ ـ النهار ١٤ اذار ١٩٨٥.



الحاج حسين احمد العويني

الحاج حسين احمد العويني(١)

تاجر - رئيس حكومة ٤ مرات

١٩٠٠ - ١٩٧١

سني من بيروت ومولود فيها سنة ١٩٠٠.

تلقى علومه الابتدائية في مدرسة مار يوسف الظهور (زقاق البلاط) بيروت، والثانوية في الكلية البطريركية للروم الكاثوليك.

سنة ١٩١٥ بسبب الحرب انقطع عن الدراسة، وأُحضر له معلمون خصوصيون الى المنزل. سجن بسبب نضاله ضد الانتداب مدة شهرين سنة ١٩٢٢. نفته الحكومة الى اميون مدة ٥ أشهر. ثم اخرجته ثانية من بيروت، فسافر الى مصر وفلسطين، وأخيرًا الى الحجاز سنة ١٩٢٤ وأسس هناك تجارة حرة. عاد الى لبنان سنة ١٩٣٦ وبقي فيها منصرفًا الى العمل التجاري. اسس بنك لبنان والمهجر وهو مديره.

١٩٤٧ فاز عن بيروت ونال ١٦٦٦٢ صوتًا من اصل ٢١٥٩٩ مقترعًا (٢).

في ١ تموز ١٩٤٧ انتخب رئيسًا للجنة السياحة والاصطياف وعضوًا في اللجنة المالية.

في ١٦ آذار ١٩٤٨ انتخب عضوًا في اللجنتين المذكورتين سابقًا (٣).

من ٢٦ تموز ١٩٤٨ الى ٢٤ تموز ١٩٤٩ عيّن وزيرًا للمالية في حكومة الرئيس رياض الصلح (مرسوم رقم ١٢٥٩٩).

في ١١ ت٢ ١٩٤٨ كلف وزارة الاقتصاد والبريد (مرسوم رقم ١٣٥٤٩).

من ١٦ آب الى ٣٠ ايلول ١٩٤٩ (تعديل الوزارة حل جبران نحاس محل جبرايل المر، ظل في المالية).

من اول ت١ ١٩٤٩ الى ٢٠ آذار ١٩٥٠ اعيد تعيينه وزيرًا للمالية في حكومة الرئيس رياض الصلح (مرسوم رقم ٣).

من ١٤ شباط الى ٧ حزيران ١٩٥١ رأس الوزارة التي اشرفت على اجراء الانتخابات، وكان وزيرًا للخارجية، وللداخلية، وللمالية، وللدفاع (مرسوم رقم ٤٢٤١).

في ٢٠ شباط ١٩٥١ القى بيانه الحكومي، قال:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

يطيب لي ان استهل هذا البيان الوزاري بكلمة شكر مخلصة اوجهها الى زملائي اعضاء الحكومة السابقة، الذين رغبوا باستقالتهم في ان يفسحوا المجال لقيام حكومة جديدة تشرف على الانتخابات المقبلة، فبرهنوا بذلك على وطنية صادقة واخلاص وتجرد.

واني لاخص بالشكر الصديق العزيز صاحب الدولة السيد رياض الصلح رئيس الحكومة السابقة الذي كان لي شرف التعاون معه في الفترة الاخيرة من عهده بالحكم. فهو الذي كرس حياته للخدمة العامة، وجاهد وناضل خارج الحكم، وفي الحكم في سبيل الكرامة الوطنية والاستقلال الذي ننعم به اليوم، وتوحيد صفوف اللبنانيين، فاستحق شكر لبنان.

ايها السادة.

ان الحكومة التي لي شرف رئاستها لن تكتفي بالاضطلاع بالمهمة الخاصة التي القيت على عاتقها في الظروف الحاضرة، بل ستعنى في هذه الفترة القصيرة من حياة لبنان بجميع الامور الخطيرة التي تجابهها البلاد، وستتحمل جميع مسؤولياتها.

ان العالم يجتاز اليوم مرحلة دقيقة قد يتوقف عليها مصير السلام والحضارة، وعلى كل بلد، كبيرًا كان ام صغيرًا، ان يستعد ويحتاط ليحافظ على مصالحه الحيوية، وليؤمن سلامته وسلامة ابنائه.

وسوف نتابع سياستنا التقليدية التي فرضتها، وتفرضها المصلحة اللبنانية العليا، فنعمل مخلصين ضمن منظمة الامم المتحدة التي نأمل ان تكلل بالنجاح المساعي التي تبذلها لتوطيد السلام في العالم، ولتجنيب الانسانية ويلات الخلافات الدولية ومصائبها.

وسنستمر في سياسة الصداقة التي اختطها لبنان لنفسه منذ الساعة الاولى مع جميع الدول المحبة للسلام، والراغبة في توفير اسبابه.

وسنكون امناء في التعاون مع الدول العربية الشقيقة، خصوصًا في هذه الاونة الخطيرة في حياة العالم. ورائدنا ان تكون الجامعة العربية اداة فعالة لتمكين اواصر الاخوة والتضامن بين الدول الاعضاء. فيأتي التعاون فيما بينها مثمرًا في شتى الحقول والميادين.

وسنولي علاقاتنا مع سوريا العزيزة عناية خاصة. وأملنا وطيد ان نتمكن من حل جميع القضايا المعلقة على ضوء مصلحة البلدين، وفي سبيل خيرهما المشترك.

حضرات النواب المحترمين.

ان حكومتنا التي تضطلع بمسؤولية الحكم في ظروف عالمية عصيبة، ترى لزامًا عليها ان تعنى عناية خاصة بالشؤون الداخلية الهامة.

اننا سنتعاون مع حضراتكم لانهاء الموازنة المعروضة على مجلسكم الكريم في اقرب وقت ممكن، ولاقرار القوانين المعلقة، ومنها قانون الملاكات، وقانون الاجور، وقانون معلمي المدارس الخاصة. وبصورة عامة مشاريع القوانين المحولة الى مجلسكم الكريم. وسنجد لتنفيذ قانون ديوان المحاسبة الذي اقررتموه. فتتحقق الرقابة المنشودة على جميع دوائر ومصالح الدولة.

واهم ما نتطلع اليه هو الاهتمام السريع بالحالة الغذائية في البلد، وبالغلاء الذي بدأ يذر قرنيه. اننا لن نكتفي بتوفير جميع اسباب الطمأنينة للشعب، وبالاخص للطبقات المعسرة منه، بل سنتخذ جميع التدابير للحيلولة دون جشع

المستغلين. فلن نسمح بان تستمر الازمات الدولية، ولا الظروف العصيبة، ولا الاحداث الطارئة لزيادة الاسعار، وارهاق المستهلك. واننا لنأمل ان تتضافر جهود جميع افراد الشعب في سبيل هذه الغاية المقدسة.

ايها السادة.

ان البلاد مقبلة بحكم الدستور على انتخابات نيابية عامة، سيحدد موعدها فيما بعد. واول واجب على الحكومة، هو الاشراف على هذه الانتخابات.

انه لمن الطبيعي ان تثير استشارة الامة في بلد ديمقراطي كلبنان اهتمام اللبنانيين على اختلاف نزعاتهم وميولهم. وانه لمن مظاهر الوعي القومي ان يبلغ الاهتمام اشده لهذه الظاهرة الديمقراطية، التي تكرس مبدأ حكم الشعب بواسطة ممثلين يختارهم، وفاقًا للاحكام الدستورية والقانونية الموضوعة.

ولهذا ترى الحكومة الحاضرة لزامًا عليها ان تعلن امام مجلسكم الكريم، وامام الامة باسرها عن الخطة التي تعتزم السير عليها، وعن حقيقة نواياها واهدافها بكل امانة واخلاص.

ايها السادة.

ان الانتخابات المقبلة يجب ان تكون حرة، وستكون حرة، هذا هو الوضع الصريح الذي يجب ان يرافق كل استفتاء شعبي.

هذا الوضع كما نفهمه، ليس كلامًا مجردًا، او تأكيدًا وهميًا. بل نفهمه حقيقة واقعية يشعر بها الجميع، ويتمتع بها الجميع دون اي استثناء، ويقر بها كل مخلص ومنصف.

وفيما نهدف اليه سنقوم بواجب تنفيذ احكام الدستور، والقوانين والمبادىء الديمقراطية الصحيحة، التي تنطوي على ضمانات يجب ان توفر بكل امانة واخلاص.

فالضمانة الاولى هي حرية ابداء الرأي، وحرية الدعاية الانتخابية التي كفلها الدستور والقوانين الموضوعة.

وانني اغتنم هذه الفرصة لاوجه كلمة مخلصة الى الصحافة اللبنانية، التي عليها ان تقوم برسالة وطنية مشرفة. اننا نريد معها ان تكون حرية الصحافة مصانة، ونريد ان يكون مجال النقد المباح واسعًا فسيحًا. ولكن نريد معها ايضًا ان لا تتحول الحرية الى فوضى، ونريد معها فوق كل هذا ان تصان مصلحة الوطن العليا وسمعة البلد الذي تخدمه الصحافة وتحمل رسالته في الداخل والخارج.

وفي سبيل هذه الغاية اننا نرحب بتعاون صادق مخلص مع ممثلي الرأي والقلم في هذا البلد. وسندرس معهم التعديلات المقترح ادخالها على قانون المطبوعات وسائر القوانين. وسنتقدم اليكم بما تتفق الكلمة عليه.

والضمانة الثانية هي ان يتمتع كل ناخب بحقه في الانتخاب حسب مشيئته وضميره، فيمارس الناخبون حقهم المقدس في الاقتراع بكل حرية، وبدون اي ضغط او تأثير من اي كان.

والضمانة الثالثة ان تتم عمليات الانتخاب بكل امانة ونزاهة.

هذه هي رغبتنا، لا بل هذا هو واجبنا. وانني لواثق من اني اعبر عن رغبتكم ايضًا، وعن رغبة جميع اللبنانيين الاحرار.

ايها السادة.

ان الشرط الاساسي لتوفير هذه الضمانات هو ان يسود النظام وحكم القانون. فكما ان الحكومة مسؤولة عن تأمين الحرية، فهي كذلك مسؤولة عن تأمين النظام. وهي لن تسمح بأي عبث او إخلال به. وهي تعمد قبل كل شيء على تفهم اللبنانيين، ووطنيتهم وتقديرهم للظروف العصيبة الحاضرة، ليتم الاستفتاء المقبل في جو من الهدوء والسكينة والحرية، مما يتفق مع سمعة لبنان ومصلحته العليا ورسالته الروحية.

ايها السادة.

هذه هي سياسة الحكومة التي تتشرف بطلب ثقتكم، وهذه هي اهدافها.

انه ليس من الانصاف ان يتسرع احد بالحكم مسبقًا علينا، بل نسلم معكم ومع كل مخلص ان من الانصاف ان يحكم على اعمالنا.

ونحن لهذه التجربة مستعدون اذا ما تشرفنا بثقتكم.

ايها السادة.

لا بد لي في ختام هذا البيان من كلمة شخصية لا ارى ندحة عنها.

ارجوكم ان تثقوا، وارجو كل مخلص ان يثق بان ليس لي، ولا لزميليَّ اي غرض خاص، او اي مطمع شخصي، اللهم الا ارضاء الله عز وجل، وارضاء ضمائرنا، وخدمة الوطن.

لقد اخترت شخصيًا في هذه المرحلة ان اعتزل السياسة الفعلية طائعًا راضيًا، فقررت ان لا اتشرف بخوض المعركة الانتخابية المقبلة في بيروت بلدي الحبيب، حيث نشأت وترعرعت. وقبل ان اضطلع بهذه المهمة بعيدًا عن كل غرض، لا ابغي من ورائها مع زميليّ سوى القيام بواجبي نحو لبنان العزيز الذي يعتز كل منا بخدمته المجردة، وبرسالته السامية بين الامم الحرة.

لقد شرفني فخامة رئيس الجمهورية المعظم بثقته الغالية، وشرفني بتوجيهاته التي اعلنت عنها فيما سبق، وهي تعبر عن رغبته الملحة وعزيمته الصريحة. فيتاح للمجلس المقبل ان يجمع صفوف الامة وان يهيء لوطننا العزيز جميع اسباب الطمأنينة والعمران والعز والمجد.

واننا لنبتهل الى الله عز وجل ان يوفقنا في مهمتنا، معتمدين عليه، ثم على الثقة التي نطلب ان تمنحونا اياها.

نالت الحكومة الثقة بالاجماع.

في نهاية الجلسة في ٥ حزيران ١٩٥١ توجه رئيس الحكومة حسين العويني الى القصر الجمهوري وقابل رئيس الجمهورية وقدم استقالة حكومته.

يا صاحب الفخامة: عندما تفضلتم وندبتموني لرئاسة الحكومة وكنت قد اعتزمت اعتزال المناصب السياسية، لم ارَ بدًا من النزول عند رغبتكم الكريمة،

لأني وجدت في المهمة التي أوكلتموها الي داعيًا وطنيًا ألبيه، وواجبًا قوميًا أؤديه. ولقد كان في رأس المهام الملقاة على عاتقنا القيام باجراء الانتخابات في جو من النزاهة والأمانة والحياد يطمئن اليه جميع اللبنانيين.

أما وقد أدينا هذه المهمة على الوجه الذي يرتاح إليه ضميرنا وضمير بني وطننا، فاننا ليسعدنا أن نسلم بدورنا الأمانة التي تلقيناها من حكومة عرف رئيسها واعضاؤها بنضالهم الطويل في سبيل سيادة البلاد. وانني اذ أتشرف بتقديم استقالة الحكومة لفخامتكم، يطيب لي أن أعرب، بلساني ولسان زملائي عن شكرنا وامتناننا للرعاية التي حطتمونا بها طيلة وجودنا على مغالبة الصعاب. راجيًا أن تتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول أسمى عواطف الولاء والاحترام.

من ١٤ ت١ ١٩٥٨ الى ١٤ أيار ١٩٦٠ عيّن وزيرًا للخارجية، وللعدلية، وللتصميم العام في حكومة الرئيس رشيد كرامي (مرسوم رقم ٣١).

في ١٢ ايلول ١٩٥٩ كلف الرئاسة (مرسوم رقم ٢٩٠٨).

في ٧ ت١ ١٩٥٩ استقال من وزارتي العدلية والتصميم (مرسوم رقم ٢٢٧١).

من ٢٠ شباط الى ٢٥ ايلول ١٩٦٤ عيّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للداخلية، وللدفاع (مرسوم رقم ١٥٦٥١).

في ٩ نيسان ١٩٦٤ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١٦٠٤٧).

في ٢١ ايار تلا البيان الحكومي. هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

في العشرين من شهر شباط ١٩٦٤ عهد اليَّ فخامة رئيس الجمهورية اللواء الامير فؤاد شهاب بتأليف حكومة، من اولى مهامها اجراء انتخابات جديدة طبقًا لأحكام الدستور.

واليوم، بعد ان ادت رسالتها الاساسية الاولى، فأجرت الانتخابات النيابية التي انبثق عنها مجلسكم الكريم الذي ترجو ان يكون عهده عهد يمن وخير للبلاد بأسرها، ترى من واجبها ان تتقدم منكم ببيان عن المهام التي كان لها شرف الاضطلاع بها. طالبة على اساسه ثقتكم الغالية التي تضفي على الجهود التي بذلتها والاعمال التي قامت بها في خدمة الوطن، طابع التكريس والتأييد.

أيها السادة.

لا يخامر حكومتنا أي ريب في أنها أدت واجبها على أكمل وجه، فهي مطمئنة كل الاطمئنان على انها وفرت للمهمة الاساسية الاولى التي انتدبت من اجلها، جميع وسائل النجاح. فأمنت الحياد المطلق، وصانت الحريات، واشاعت العدالة بين الجميع، وحفظت الامن، وطبقت القانون، وامنت للناخب كل ناخب، جميع السبل لممارسة حقه المقدس في الاقتراع واختيار ممثليه في هذا المجلس الكريم.

فالانتخابات النيابية، انما تمت في المواعيد التي حددت لها، طبقًا للقانون، في جو مفعم بالحرية والهدوء، دون أي ضغط او اكراه، أو أي حادث من شأنه أن يعكر صفو هذا الجو، أو يخل بالأمن، باستثناء بعض الحوادث التي يمكن وقوعها في الاحوال العادية، والجدير بالذكر ان الاقبال على هذه الانتخابات النيابية كان كبيرًا.

ولقد حرصت الحكومة أن تشرف بصورة فعالة على الانتخابات، فراقبتها بصورة مستمرة وفسحت المجال الرحب لأي مواطن بكل شكوى مهما قل شأنها، فكان التحقيق يجري بها ويتم في الحال، وتوضع الامور في نصابها دون أي ابطاء.

ان الحكومة، واثقة كل الثقة بأنها أدت الأمانة التي طوقت عنقها، بكل اخلاص، وان الانتخابات النيابية التي اجرتها، انما جاءت تعبيرًا صادقًا عن ارادة الشعب ورغبته وامانيه، كما يقضي بذلك نظامنا الديمقراطي الحق الذي نمارسه بكل حرية واطمئنان.

ولقد كان لها من شهادة المواطنين خير دليل على ذلك. اذ ان الاشادة بحياد الحكومة، وحرصها على تأمين الحرية المطلقة لكل ناخب، قد انطلقت من مختلف فئات الشعب والمرشحين.

هذا ما كان لنا شرف القيام به، زملائي وانا في الحكم، لتأمين اجراء انتخابات نيابية سليمة حرة، تنفيذًا للمهمة الأساسية لوجودنا في الحكم. ولقد حرصنا الى جانب ذلك على التمرس بمهام الأحكام الأخرى، وفي طليعتها تنفيذ مشاريع التنمية ضمن المخطط العام والمناهج الاصلاحية الشاملة التي رسمها هذا العهد.

ونحن، عندما اخذنا على عاتقنا القيام باعباء الحكم، انما عقدنا العزم الأكيد، بكل ما اوتينا من قوة، على الحفاظ على الوحدة الوطنية واستتباب الأمن والنظام في هذا الوطن الحبيب الذي لا حياة له الا بوحدة ابنائه، واستقرار أمنه.

وفي المجال العربي، لم نأل جهدًا في متابعة السياسة التي ارتضاها لبنان، والمستمدة من ميثاق جامعة الدول العربية، الذي نحرص على التمسك به والعمل وفقًا لأحكامه نصًا وروحًا، كما اننا عملنا ولا نزال على تنفيذ ما انبثق عنه مؤتمر الذروة العربي.

أما في المجال الدولي، فان سياستنا كانت وما زالت السياسة التي انتهجها لبنان، مجالس وحكومات، والتي تقوم على التمسك بميثاق الأمم المتحدة والعمل بنصه وروحه.

أيها السادة.

اننا اذ نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا البيان، لنشعر بكل راحة ضمير باننا كنا على مستوى الأمانة التي حملناها، وعند حسن ظن فخامة الرئيس. والله نسأل أن يوفقنا جميعًا الى ما فيه رفعة بلادنا وتقدمها في جميع الميادين.

نالت الحكومة الثقة ب ٧٥ صوتًا وحجبها ٧.

في ٥ آب ١٩٦٤ كلف وزارة المالية (مرسوم رقم ١٧٠٢٣).

في ٣١ آب ١٩٦٤ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١٧٣١٨).

في ٢٣ ايلول قدّم استقالة حكومته. هذا نص الكتاب:

فخامة الرئيس.

انه ليطيب لهذه الحكومة ان تبادر قبل كل شيء، وقد كان من حسن طابعها ان تتسلموا هذه الرئاسة اليوم، وقد رفعكم في عهدها ممثلو الأمة الى سدة الرئاسة الاولى، إلى الاعراب مرة اخرى لفخامتكم، مع المواطنين كافة عن أخلص تهانيها، واطيب تمنياتها واصدق عواطفها. وحسب الحكومة ان تذكر بفخر انه كان لها شرف مرافقتكم في مطلع عهدكم الميمون الى الاسكندرية حيث مثلتم لبنان في مؤتمر عربي خطير خير تمثيل، ووقفتم الموقف المشرف الذي يتفق ومصلحة لبنان وسائر البلاد العربية الشقيقة. ان هذه الحكومة وقد كان لها شرف الثقة الغالية التي اولاها اياها سلفكم العظيم فخامة اللواء الامير فؤاد شهاب نفسه، الاضطلاع بحسن توجيهه بمهام جسيمة، لتفخر بأنها عاشت لحظات تاريخية خالدة في حياة لبنان. فهي شهدت ختام عهد من أزهى العهود اللبنانية، العهد الذي فيه نعم لبنان بوحدة ابنائه، والاستقرار والامن مخيمان على ربوعه، والازدهار والاصلاح يعمان جميع مرافقه، والديمقراطية الحقة توطد دعائمهما. وبالدولة الحديثة تبنى على اسس علمية سليمة، وبالعدالة والمساواة تشيعان بين المواطنين على السواء. وبالسياسة اللبنانية الحكيمة تشق طريقها في المجالات الدولية، وبعرى التعاون العربي تزداد وثوقًا وصلابة. ثم شهدت فجر عهد جديد، هو عهدكم المشرق، ما لبث ان تألق نوره ساطعًا، اذ حقق للبنان في مؤتمر القمة، كما سلف القول، وشقيقاته الدول العربية اصدق التعاون ضد الاستعمار والصهيونية المغتصبة.

والآن وقد انتهت مهمة الحكومة بعد ان قامت، كما تعتقد مخلصة، بما يرضي الله والوطن والضمير، يسعدها ان تضع استقالتها بتصرفكم وهي مطمئنة كل الاطمئنان، بأن عهدكم الميمون قد بدت تباشيره زاهية، سيكون عهد خير ويمن، وان لبنان بقيادتكم الحكيمة، وبتعاون ابنائه المخلصين، ووحدتهم

سيظل في منعة بحول الله وقوته، سائلين المولى عز وجل ان يكلأكم بعنايته، ويسدد خطاكم لما فيه خير الوطن وعزته.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول اسمى احترامنا.

بيروت في ٢٣ ايلول سنة ١٩٦٤

الحاج حسين العويني

من ٢٥ ايلول الى ١٨ ت٢ ١٩٦٤، عيّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للداخلية، وللدفاع. (مرسوم رقم ٢).

في ٢٩ ايلول ١٩٦٤ تلا بيان حكومته.

البيان الوزاري.

ان الثقة الغالية التي تفضل فخامة رئيس الجمهورية فأولاني اياها، مع تقديره الكلي لكفاءات مجلسكم الكريم ووفقًا للأصول الدستورية، وانسجامًا مع الأحداث في الداخل والخارج، قد ألقت على عاتقي وعاتق زملائي، في مطلع هذا العهد الجديد، واجب الوفاء بالثقة، وبما يحتمه الايمان بالوطن وبالقيم التي يرتكز عليها. كذلك بالمثل العليا التي نشترك في السعي لتحقيقها، حكومة ومجلسًا وشعبًا.

واني على يقين من أن مجلسكم الكريم، وقد عبر عن ارادته فانبثقت عنها هذه الحكومة، انما يشاركني في هذا الايمان، وفي ما يمليه من شعور بالمسؤولية، وبالارتفاع الى مستوى الاحداث، متيحًا بذلك، التعاون الايجابي المرجو بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهو التعاون الذي يشكل حجر الزاوية في البناء الديمقراطي الذي به نؤمن ونتمسك ونعتز.

ان في مثول هذه الحكومة أمام مجلسكم الكريم بطلب الثقة للمرة الثانية بعد أن نالتها بتاريخ ٢١ ايار سنة ١٩٦٤، ترسيخًا للعرف والتقاليد الديمقراطية البرلمانية العريقة.

وفي عرض، موجز جدًا، لما حققته حكومتنا في مختلف المجالات والمصالح الحيوية بعد نيلها ثقة مجلسكم الكريم، يتبين ان هذه الاشهر القليلة لم تكن مجرد فترة انتقال بل كانت في الدرجة الاولى، فترة تضاعفت فيها الجهود في مختلف الميادين، ودفع العمل في شتى المشاريع التي هي قيد التنفيذ او المشاريع المستحدثة.

في الناحية الانتاجية والانمائية والاقتصادية.

فعلى صعيد المشاريع الانشائية والمائية والكهربائية وضعت وزارة الأشغال العامة والنقل مشروعًا لري ٦٠ الف هكتار من الارض، يشمل مناطق الجنوب والبقاع والشوف وعكار، تبلغ تكاليفه ١٨٨ مليون ليرة تصرف ضمن برنامج ينفذ خلال خمسة عشر عامًا.

وعلى صعيد المواصلات فقد باشرت الوزارة تنفيذ شبكة الطرق التي تربط بين مختلف القرى اللبنانية. ويقدر طول الشبكة التي يجري تنفيذها بسبعماية كيلو متر تكلف ٧٢ مليون ليرة.

وعلى صعيد العمران، تمكنت الوزارة من اطلاق مشروع بقيمة ٤٠ مليون ليرة تناول تنفيذ عدد من الابنية كالمدارس والمباني الخاصة بالادارات والمرافق العامة.

وعلى صعيد التشريع والتنظيم، فقد وضعت وزارة الأشغال العامة والنقل بعض مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالسياحة والمواصلات والتجميل لكافة المناطق والشواطىء وغيرها.

أما في الحقل الزراعي، فقد قامت الحكومة بأعمال ترمي الى استثمار ثروتنا الزراعية، وبالتالي احياء القرية اللبنانية.

فبالاضافة الى اعمال مكافحة الآفات الوبائية على كثير من المزروعات، لا بد من التنويه بالمحجر الصحي البيطري في طرابلس الذي سينجز قريبًا، وبمشروع تعزيز الانتاج الحيواني، وبالمشروع الاخضر الذي استكملت عناصر الانطلاق به. وبتجارب تحسين المناطق الجبلية التي تمت في منطقتي الجنوب وجبل لبنان، كذلك بتجارب تربية الاسماك في المياه العذبة في الجبل وعلى

السواحل. وبالدورات التدريبية لتشجيع انشاء التعاونيات الزراعية، وتعزيز مصلحة الابحاث العلمية الزراعية التي ارتفعت ميزانيتها من مليونين الى اربعة ملايين ليرة.

اما على صعيد تصريف المحاصيل الزراعية فقد قامت الحكومة بتعزيز مركز مكتب الفاكهة. وذلك بتسليف شركة الملاحة البحرية مبلغ ستة ملايين ليرة. وانشاء الشركة المختلطة للاتجار بالفاكهة برأسمال قدره تسعة ملايين ليرة.

وهي ساعية فيما تسعى اليه، لتحسين اوضاع المزارعين، **لايجاد** اسواق لمنتوجاتنا الزراعية بشتى الاساليب.

وفي وزارة البرق والبريد والهاتف، استحدثت ٨٦ مكتب بريد وبرق، وما يقارب المائة شعبة بريدية جديدة. ومراكز للهاتف الآلي في عدة مناطق. وانجزت اعمال زيادة ٩٥٠٠ خط جديد في بيروت، واستكمال مشروع الاتصال اللاسلكي الآلي بين بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الحكومة واعية لما يحتمه عليها واجب التوفيق والتأليف بين ما تقتضيه مصلحة لبنان من تصميم وانماء، ورفع مستوى المناطق المتخلفة، وتحقيق للعدالة الاجتماعية، وبين مقدمات الازدهار اللبناني المرتكزة على الحرية الاقتصادية وتشجيع المبادرة الفردية. ولذلك فهي حريصة، كل الحرص، على تنمية الثقة بالاقتصاد اللبناني والمحافظة على أسس ازدهاره. فبينما ستعمل وزارة الاقتصاد الوطني على رعاية النشاط الفردي وتشجيعه، ستقوم وزارة التصميم العام بوضع الاحصاءات الاساسية الصحيحة، واعداد مخطط السنوات الخمس للتنمية الصناعية ولاستكمال تجهيز لبنان، بحيث تتوافق، ولا تتناقض ضرورة تنمية الانتاج مع حاجات ازدهار الخدمات. وفي هذا المجال تحرص الحكومة ايضًا على أن تبقى على اتصال وتعاون مع مختلف الهيئات ومجالس الاختصاص، وممثلي القطاعات الاقتصادية الخاصة، ايمانًا منها بأن نجاح هذه السياسة الاقتصادية انما يستلزم التعاون بين الدولة والافراد.

في الناحية الاجتماعية.

في حقل الصحة العامة قامت وزارة الصحة العامة، بكافة الحملات والتدابير التي حافظت على الصحة العامة، ومن بينها التلقيح الاجباري ضد الجدري، والتلقيح ضد شلل الاطفال، وقطع دابر مرض الملاريا، ومشروع لمكافحة التدرن في لبنان، واحداث مدرسة للمراقبين الصحيين، ومدرسة للتثقيف الصحي. كما انها استكملت دراسة واعداد المشاريع الآيلة الى تعديل قوانين الهندسة الصحية، والمؤسسات المصنفة، ووضع سياسة مائية صحية، والرعاية الصحية في جميع المؤسسات التعليمية في لبنان، ونشر الوعي الصحي لدى الجماهير ولا سيما في المناطق الريفية. كذلك مشروع احداث مدرسة للتمريض، ومشروع توسيع مستشفيات زحلة وصيدا.

أما في حقل العمل والقضايا الاجتماعية، فالحكومة ستعمل على تنمية الثروة الوطنية بتوفير الكفاءات المهنية والشخصية عن طريق الجهد المضاعف، في نطاق التدريب المهني المعجل، وفي توسيع مجالات التثقيف العمالي والتدريب النقابي.

وستتابع الحكومة طريقها لتنفيذ مختلف المشاريع والقوانين التي تبنتها الحكومات السابقة، فتحقق جاهدة، المراحل الادارية والفنية لانطلاق الضمان الاجتماعي في موعده المحدد. وتنظم تنفيذ قانون العقود الجماعية والوساطة والتحكيم. وتؤمن حماية اليد العاملة الوطنية. وتسهل بناء المساكن الصالحة للمعوزين، وذوي الدخل المتواضع، وذوي الدخل المحدود، بتشجيع الرساميل الوطنية للمساهمة فيها، متوخية في كل ذلك ان تكون العدالة الاجتماعية سياج اقتصادنا الوطني وقاعدته القوية.

وستستمر الحكومة في تنفيذ وتوسيع مشاريع التنمية الاجتماعية، والحرف اليدوية، والخدمات والتعاونيات الاجتماعية، وعلى الاخص تجهيز لبنان، ولا سيما المناطق المحرومة منه بالمؤسسات الاجتماعية الكفيلة بتثقيف وتوعية وتأهيل اللبناني لتحقيق مستوى حياتي افضل.

وفي حقل التربية الوطنية والتعليم عملت الحكومة على زيادة موازنة وزارة التربية عن السنة الماضية بمعدل عشرة ملايين ليرة تقريبًا، مما يتيح لها، بالاضافة الى متابعة تنفيذ مخططها التربوي العام، أن تحقق بنوع خاص:

اولاً - تعميم التعليم الابتدائي، ونشر التعليم الثانوي في مختلف المناطق اللبنانية.

ثانيًا - رفع مستوى المدارس وافراد الهيئة التعليمية فيها.

ثالثًا - تعزيز التعليم المهني والتقني بافتتاح المعهد الفني التربوي هذا العام، وافتتاح ست مدارس مهنية جديدة في العام المقبل، مما يساعد على زيادة عدد الطلاب المهنيين عشرة اضعاف عددهم الحالي.

رابعًا - التوسع في الأبحاث والأشغال المؤدية للتعريف عن تاريخ لبنان، وتنمية ثروته الأثرية، بغية تشجيع السياحة وانتعاش المناطق.

أما على صعيد الارشاد والإنباء فقد تم وضع الملاك النهائي للوزارة، ووضع قانون تنظيم وكالات السفر، وانشاء مركز للسينما والتلفزة في لبنان.

وعلى صعيد الاصلاح الاداري تم وضع أنظمة تعاونية الموظفين، وهي في مرحلة التنفيذ، وملء المراكز الشاغرة في مختلف الادارات العامة. ودمج معهد التدريب على الانماء بالمعهد الوطني للادارة، ووضع برنامج جديد للتخصص، وتنظيم ايفاد الموظفين للتدرب في الخارج، والاتفاق مع المنظمات الدولية على فتح دورة تدريبية في لبنان ابتداء من شهر شباط سنة ١٩٦٥، للدبلوماسيين المنتمين لدول افريقيا وآسيا، وذلك في نطاق المعهد الوطني للادارة العامة.

وفي حقل المالية، فان الحكومة أحالت على مجلس النواب، ضمن المهلة الدستورية مشروع موازنة الدولة والموازنات الملحقة لعام ١٩٦٥، وذلك بموجب المرسوم رقم ١٧٥٧٣ تاريخ ١٨ ايلول سنة ١٩٦٤.

وهي تأمل أن يبت المجلس في هذا المشروع خلال المهلة التي نص عليها الدستور، حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع، وفقًا للتوقيت المحدد لها.

وقد تميز مشروع الموازنة هذا بضغط في النفقات الادارية غير المنتجة، وبزيادة في نفقات التجهيز والانشاء.

أما على الصعيد الخارجي، فاننا نشعر بأن الاحداث المتتابعة في منطقتنا، وفي سائر انحاء العالم، توجب علينا أن نرقبها بعين يقظة، وان نوثق عرى التعاون والتضامن مع الدول العربية الشقيقة، لنقف المواقف الموحدة التي تمليها علينا مصلحتنا المشتركة.

فجامعة الدول العربية التي جسدت هذه الرغبة في التعاون بين الدول العربية منذ استقلالها، قد اكتسبت قوة ونفاذًا بعد كل من مؤتمر القمة العربي الاول والثاني، اللذين انعقدا في خلال هذا العام، اذ اجتمع ملوك العرب ورؤساؤهم في رحاب الجامعة، وباتت المقررات التي تتعلق بمصالحنا العليا، وقضايانا المصيرية تصدر فيها على أعلى مستوى وارفع المسؤوليات.

ان هذا التطور التاريخي في حياة جامعة الدول العربية يزيد لبنان العربي السيد المستقل تمسكًا بها، ورغبة في الاسهام في أعمالها، وايمانًا بجدوى التعاون، على اساس ميثاقها ومعاهدة الدفاع المشترك العربي.

واذ كنا، وما نزال شديدي التمسك بميثاق الأمم المتحدة وما يتضمن من مبادىء كشرعة لعالمنا الحديث، لا يسعنا الا أن نعرب عن أملنا بأن تطبق هذه المبادىء بما يكفل حقوق الشعوب والافراد، واشاعة السلام المبني على العدل.

هذا، وان قرب انعقاد المؤتمر الثاني للدول غير المنحازة في الخامس من شهر تشرين الاول المقبل في القاهرة، يهيب بالحكومة أن تعنى بالموقف الذي ينبغي أن تقفه فيه.

لقد دعي لبنان الى مؤتمر بلغراد، بوصفه دولة غير منحازة، لم تتقيد بأحلاف، ولم تسمح باقامة قواعد عسكرية في أراضيها، فأسهمت في أعماله اسهامًا حسنًا.

وسيبحث مؤتمر القاهرة مواضيع تهدف الى حفظ السلام العالمي، والتعاون الدولي الهادف الى تقدم الدول النامية، على غرار ما شرع في مؤتمر جنيف للتنمية والتجارة الدولية الذي اشتركنا فيه اشتراكًا فعالاً.

واذ يحرص لبنان على سياسة عدم الانحياز، ونصرة الحق، حرصًا على استقلاله وسيادته ومصلحته الوطنية، فإنه لن ينسى قضية فلسطين وحقوق شعبها المغتصبة، علمًا بأن اسرائيل وليدة الاستعمار ورقبة جسر له في بلداننا.

فاننا اذ نولي مقررات مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي كان اشتراك فخامة رئيس الجمهورية فيه باكورة أعماله في الرئاسة الاولى بسبيل لبنان والتضامن العربي، اذ نولي تلك المقررات ما يجب من اهتمام واخلاص. بالتعاون مع سائر حكومات الدول العربية الشقيقة، سنتابع مع تلك الحكومات الجهاد على الصعيد الدولي الواسع في مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز، كسبًا لتأييد تلك الدول لقضية حق وعدل.

حضرات النواب الكرام.

انه عرض موجز وسريع لبعض ما قامت به الحكومة من أعمال، وما حققته من منجزات في الفترة الأخيرة، ولما تنوي أن تفعله، فيما اذا أحرزت ثقتكم الغالية.

ان المخططات الانمائية والانشائية والاصلاحية والاجتماعية، التي يرتكز عليها الحكم والادارة في مضمار السعي لبناء دولة الاستقلال، انما هي بحاجة، دائمة ويومية، الى مضاعفة الجهود والسهر على تنفيذها، وملاءمتها مع امكانيات الدولة ومع ما تقتضيه التجربة من اعادة نظر وتصحيح، مما يشكل محور السياسة والحكم في هذا العصر.

واليوم، اذ نمثل أمام مجلسكم الكريم نرى لزامًا علينا، اضافة للثقة الغالية التي منحتنا اياها لأشهر خلت، أن نؤكد حرصنا الشديد على اتباع النهج الذي يجمع بين مصلحة الوطن العليا وبين مقتضيات بناء الدولة الحديثة، وتحقيق أماني المواطنين في ظل الدستور والأنظمة الأساسية التي ينبثق عنها الحكم.

ان الحكومة، اذ تستوحي نهجها هذا، من المبادىء الوطنية والانسانية التي اعلنها فخامة رئيس الجمهورية في خطابه الى المواطنين، عقب استلامه سلطاته الدستورية، انما يهمها أن تؤكد ايمانها بالوحدة الوطنية منطلقا وأساسًا

لتأمين استقرار ومناعة هذا الوطن، كما تؤكد رغبتها وعزمها على جعل التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، قائمًا على الأسس التي ترعى المصلحة العامة، وتعزز النظام الديمقراطي، وتساعد الحكم على القيام بواجباته، وبما يتطلبه منطق العصر، من تخطيط واعتماد العلم والاختصاص في الادارة، كذلك السرعة في الانحياز، واستدراكًا لحاجات المواطنين النامية ولاوضاعهم المتطورة.

حضرات السادة النواب الكرام.

تلك كانت صفحتنا في الحكم خلال الفترة الاخيرة، وهذا هو ايماننا بوطننا، ونهجنا في الحكم وغايتنا منه.

انها قواعد ومقومات اساسية في وجود لبنان وفي رسالته ودوره في العالم، وانها لمبادىء نستوحيها من ايماننا بالله ومن ضمائرنا، ومن ادراكنا لخطورة مسؤولية الحكم في هذا العصر، وما تفترضه من جهود تبذل في سبيل رفع مستوى الشعب وتحقيق امانيه، والمحافظة على كرامة الانسان وحريته في ظل الشرائع والانظمة التي ارتضاها.

ان الحكم في النظام الديمقراطي البرلماني، اذ يرعى ممارسة الشعب عبر ممثليه، حكم نفسه بنفسه، انما يؤمِّن، ايضًا، استمرار السلطة عاملة لمصلحة الوطن والمواطنين. وهذا ما يحتم علي التأكيد بأن هذه الحكومة ستعمل، وستتحمل مسؤولياتها كاملة في الصعاب التي قد تواجهها في الداخل والخارج، اذا ما نالت ثقة مجلسكم الكريم.

واننا لنعاهد الوطن والشعب أمامكم، باننا سنسهر علي أن يكون النظام مرعيًا عند الجميع والقانون، نافذًا دون محاباة، والعدل سائدًا دون تمييز، والامن والطمأنينة مستتبين. وعلى هذا الاساس، نتقدم من مجلسكم الكريم طالبين الثقة بالحكومة، فنتمكن معًا، في ظل هذا العهد، وبتوجيه فخامة رئيس الجمهورية، من أن نؤدي للوطن وللشعب الأمانة التي استودعنا اياها.

عاش لبنان.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٤ صوتًا وامتناع واحد وحجبها ٣٣.

في ١٣ ت ٢ قدّم استقالة الحكومة، هذا نصها:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم.

ان الحكومة التي لي شرف رئاستها، وقد اضطلعت بأعباء الحكم بتوجيه ورعاية من فخامتكم، وعجلت على تنفيذ ما وعدت به من أعمال في البيان الوزاري الذي نالت على أساسه الثقة في الحقلين الداخلي والخارجي، تشعر بوجوب رفع استقالتها الى فخامتكم، وذلك تجاوبًا مع رغبة مجلس النواب الكريم في تأليف حكومة برلمانية، وتسهيلاً منا لتحقيق هذه الرغبة، فاني انتهز هذه الفرصة لأرفع الى فخامتكم جزيل شكرنا على الثقة الغالية التي اوليتمونا اياها، مشفوعة بالدعاء الى الله كي يحفظ فخامتكم ضمانة للبنان ولشعبه، راجين ان تتفضلوا وتقبلوا مني ومن زملائي الوزراء اسمى عواطف المحبة والاحترام.

بيروت في ١٣ ت ٢ سنة ١٩٦٤

رئيس مجلس الوزراء

الحاج حسين العويني

من ١٨ ت ٢ ١٩٦٤ الى ٢٥ تموز ١٩٦٥ عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء، ووزيرًا للدفاع (مرسوم رقم ٤٨٧).

في ٣ ك ١ ١٩٦٤ تلا بيان حكومته، هذا نصه:

البيان الوزاري.

ان الحكومة التي اولاني فخامة رئيس الجمهورية شرف رئاستها، تمثل امام مجلسكم الكريم في اعقاب فترة حفلت بأحداث سياسية داخلية ذات اثر عميق في حياة الشعب، جرت في ظل الدستور، والنظام، والأمن، بشكل يظل شاهدًا على اصالة ورقي وتقدم، في الحرية والديمقراطية والوطنية والنضج السياسي.

لقد اعطى النظام الديمقراطي، الذي اخترناه قاعدة لحياتنا السياسية مرة جديدة، الدليل الفاصل على ملاءمته لروح هذا الشعب، وكفاءته لتلبية مطامحه، وقدرته على مغالبة الصعوبات، واقامة الحوار السمح بين اللبنانيين، وتأمين الجو الصالح للحياة الوطنية المشتركة، والوقوف في وحدة صامدة بوجه الأزمات.

ان هذا النظام يترسخ باطّراد، مع ثقة الشعب المتزايدة بأنه ينطوي على مبدأ العدالة الاجتماعية بقدر ما ينطوي على مبدأ الحرية.

فالأوضاع الموروثة التي يحس الشعب اللبناني وطأتها، ويجهد للتخلص منها، تزول وتخلي مكانها لأوضاع سليمة عندما تحل العدالة الاجتماعية معضلات العسر عند فريق من المواطنين، والتخلف الظاهر في بعض المناطق، وتعالج شكاوى المواطن من واقعه ومن قلقه على غده.

ان بلدًا كلبنان لا يجوز أن تظل فيه مظاهر للتخلف لا تتفق مع رقيه، ولا بد من ان تعالج هذه المظاهر معالجة فعالة.

وبذلك لا تستقيم شروط الحياة الاجتماعية وتستقر على مستوى لائق بكرامة الانسان فحسب، بل تكتسب الحياة الوطنية ما يعوزها من اسباب الوحدة الكاملة الراسخة، وعناصر المواطنية المتكافئة المطمئنة.

ان العدالة الاجتماعية اذا كانت حقًا على الانسانية للانسان، فأَوْلى بها أن تكون حقًا للمواطن على وطنه.

وفي يقين هذه الحكومة ان كل جهد لا يرعى قضية الحرية وقضية العدالة معًا، انما هو تفريط في حق الديمقراطية يعرضها للوهن.

إن هذه العدالة لا يمكن أن تكون منفصلة عن سلامة الاقتصاد الوطني. وسلامة الاقتصاد لا يمكن أن تقوم الا على الاستقرار السياسي.

والحكومة تدرك انها، بعملها لأي من هذه الاهداف، تخدم هذه الاهداف جميعًا.

مثل هذه السياسة في شمولها وطموحها لا تعطي كل ثمارها الا بالتعاون والتجاوب المخلص بين الشعب وحكومته.

ان حكومتنا تولي اهتمامًا رئيسيًا لأداة الحكم لأنها عماد كل عمل من أعمال الدولة، من أجل ذلك ستسلك في شؤون الموظفين مسلك الانصاف الدقيق معًا، وتطالبهم بالانتاج الصادق الذي يمليه روح الاخلاص للوطن.

والحكومة لن توفر جهدًا في جعل الادارة تؤدي واجبها نحو المواطنين بروح المساواة والغيرة والتفهم.

ويجب ان يشعر المواطنون في كل انحاء البلاد بعناية الدولة بالشؤون العامة التي لها الصلة الوثيقة بحياة الشعب.

ان الانظمة والقوانين التي تؤمن الراحة العامة والأمن والعدل، ليست تعوز البلد، وحكومتنا عازمة عزمًا اكيدًا على تنفيذها التنفيذ الحازم.

فمن المحافظات اللبنانية الاربع الى العاصمة، لن تتوانى حكومتنا عن فرض القانون دون تردد، ودون محاباة او تعسف، فيتمتع المواطن بما هو حقه من اسباب الطمأنينة والعيش المنظم المتمدن، بحيث يتجلى في البلاد، وفي العاصمة وجهها اللائق المتناسب مع سمعتها في العالم.

ولكي تتم المشاركة الديمقراطية البناءة على أوسع ما يمكن، ستعمل الحكومة على رعاية النشاط الشعبي، لا سيما في نطاق البلديات، فتمدها بالمساعدات المعنوية والمادية التي تمكنها من تأدية مهمتها على الوجه الأكمل.

ان حكومتنا قد عقدت العزم على صون القضاء، وهو الهيئة الاولى لحماية الحريات وحقوق المواطنين.

ولذلك ستحرص الحكومة كل الحرص على استقلال القضاة في اداء رسالتهم بوحي من الضمير والعلم، وعلى تأمين الانصاف والمساواة بينهم، وستعزز هيئة التفتيش القضائي ومعهد الدروس القضائية، حرصًا على تأمين اختيار الأعضاء الأكفاء في الجهاز القضائي، ويقابل ذلك سهر الحكومة الدائب على حسن سير العدالة وانجاز الأحكام.

ان اللبناني مشهود له بالانجازات الباهرة في القطاع الخاص. ولكن عبقريته هذه لا يمكن ان تنهض ببناء المجتمع المنيع، فلا مناص من الوصول الى سياسة تمتزج فيها مسؤولية الدولة والنشاط الحر.

والحكومة مقتنعة بدور الدولة في تنمية الطاقات البشرية والطبيعية، من اجل زيادة الانتاج الوطني، واقامة توازن في درجة النمو بين القطاعات المختلفة، تحقيقًا لازدهار متوازن تتوزع خيراته على الفئات والمناطق في مجموعها.

وفي مجال التصميم والانماء، تهدف سياسة الحكومة الى توفير أرفع مستوى ممكن من النمو الاقتصادي، وتحقيق أكبر قسط من العدالة الاجتماعية.

لذلك تعتزم الحكومة ايجاد الجهاز الفني الكفوء الذي يستطيع تأمين هذه المهمة، والتوفيق بين الرغبات والامكانات، حتى تتم الافادة من موارد الدولة بالشكل الأمثل. كما تعتزم الحكومة الاستمرار في الاتصال الدائم بفئات الشعب وممثلي القطاع الخاص حتى تأتي مشاريع التنمية انعكاسًا للرغبات الشعبية، ونتيجة لتجارب الأفراد في الحقل الخاص.

وهناك مشاريع قيد الدرس تعني الوزارات جميعًا، فضلاً عن المشاريع التي درست وارسلت الى مختلف الوزارات للتنفيذ.

ان نظام الاقتصاد الحر الذي اعتمده لبنان اضحى بحاجة الى تنسيق بين مختلف مصادر الانتاج والعمل، بغية تأمين اطّراد النمو لجميع مرافق البلاد، وجعل الارتفاع في مستويات الدخل والرخاء شاملاً الشعب كافة.

وتنوي حكومتنا تحقيق المفهوم الاساسي لوزارة الاقتصاد الوطني، فتتولى التقرير والتنفيذ في حقول التموين والتجارة والصناعة على الصعيدين الداخلي والخارجي، دون المساس بجوهر الحريات الاقتصادية.

وقد صممت حكومتنا على انتهاج خطة تحول دون ارتفاع الاسعار بصورة غير مشروعة، وتتيح القضاء، في جميع الظروف، على محاولات الاحتكار والاستغلال، لا سيما في ما يتعلق بالرغيف غذاء الشعب الاول، وذلك بالمثابرة

على تشجيع انتاج القمح، واختزان كميات منه في اهراءات حديثة، وتقوية امكانات مكتب القمح وتزويده بمختبر لبحوث القمح والدقيق والخبز لاستئصال كل غش او تلاعب في هذه المواد الحيوية. وستعنى الحكومة ايضًا بتأمين مواد أساسية أخرى كالسكر وغيره، وتشجيع الانتاج الوطني للسكر الشمندري.

وعلينا في مجال التنمية أن نعير اهتمامًا خاصًا لقطاع الاستهلاك.

من أجل ذلك ستعمل الحكومة على:

- تشجيع انشاء التعاونيات الاستهلاكية.
- الحث على اقامة الهالات على اوسع نطاق، حتى يتاح للمنتجين ان يبيعوا انتاجهم مباشرة من المستهلكين.
- اعطاء الصفة الالزامية لما يصدر من مواصفات وطنية للمواد الغذائية.
- اتخاذ التدابير الاقتصادية اللازمة لتحقيق استقرار الاسعار في نطاق حاجة الاستهلاك المحلي.
- تقوية الجهاز الذي يعنى بحماية المستهلك حتى يتمكن من قمع المخالفات بالسرعة اللازمة.

وستوجه الحكومة عناية كبيرة الى القطاع الزراعي بغية تطوير هذا القطاع وتعزيزه انعاشًا للحياة القروية، ومن اجل هذا ستقوم وزارة الزراعة بتنفيذ برنامج شامل لتحريج المناطق الجرداء، واستصلاح الاراضي المهملة، بإعطاء قروض طويلة المدى للمزارعين.

وتعمل ضمن مشروع سنوات خمس على زيادة الثروة الحيوانية والنهرية. وتنشىء مؤسسة وطنية ذات طابع اقليمي خاصة بمكافحة الحشرات والامراض الزراعية، وتبذل جهدًا مضاعفًا لتصريف الانتاج الزراعي على انواعه بأسعار ملائمة.

كما انه سيكون لدى وزارة الزراعة اربع مدارس عملية جاهزة للتدريس عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ تتبعها خمس اخرى في المحافظات عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧.

وفي شأن التعاونيات الزراعية، ستعد الوزارة المراسيم التطبيقية المنبثقة عن قانون التعاونيات الصادر في ٨ آب سنة ١٩٦٤.

أما على صعيد العمل والشؤون الاجتماعية، فإن الحكومة، قوية بإيمانها ان العصر عصر عمل اجتماعي، تعلن أنه لم يبق على الشعب اللبناني، وقد آثر التطور على التهور، سوى أن يختار، في مجالات التقدم وحتمية واقع العصر، الوسائل الاكثر انطباقًا على مجتمع، كان ولا يزال بعيدًا عن الطبقية، يهدف بكلية أبنائه، في جملة ما يهدف، الى استجماع الخير من كافة أبوابه سعيًا وراء الحياة المتساوية والعيش المطمئن الهنيء. لذلك تعد الحكومة بالمباشرة، فورًا، في تطوير اوضاع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتصبح في مستوى المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

وقد بدأت الحكومة، في هذا السبيل، نعد العدة لوضع مشروع قانون لانشاء مجلس وطني للعمل، يؤمن التعاون الوثيق بين أصحاب الأعمال والعمال والدولة.

كما انها شرعت باتخاذ التدابير المرجو أن تفضي الى تطبيق الضمان الاجتماعي في مواعيده المحددة، والى تحقيق المرحلة الاولى من مشروع اسكان المعوزين وذوي الدخل المتواضع والدخل المحدود، والى تنمية الحرف الريفية في سبيل تحسين نوعية الانتاج الحرفي، ورفع مستوى العمل الريفي، وهي آخذة في معالجة قضية الحد الادنى للأجور.

ولن تتوانى الحكومة في اقتراح اي تطوير لهذه الانظمة والقوانين، تمشيًا مع حاجات المواطنين ووفقًا لإمكانات الدولة.

وفي الحقل المالي، فإن الحكومة التي تواجه تزايدًا مستمرًا منذ بضع سنوات في الاعباء العامة، نتيجة للتوسع في الانفاق على المشاريع الاجتماعية من انعاش وضمان واسكان، وعلى المشاريع العمرانية من مياه وكهرباء، وطرقات ومطارات، ومرافىء وسواها، ستسرع معتمدة على ما جرى حتى الآن، وما سيجري من دراسات وتصاميم، في وضع برنامج للانفاق طويل يتجاوب مع حاجات البلاد، خصوصًا في المناطق التي لا تزال في طور الانماء.

ومن اجل تمويل هذا البرنامج تمويلاً سليمًا، فإن الحكومة ستتابع اصلاح الانظمة الضرائبية، ومنح المشاريع الصناعية والسياحية الجديدة اعفاءاتٍ وتسهيلاتٍ ضريبية، تساعدها على النمو نموًا طبيعيًا، وستستمر الحكومة ايضًا في اعادة تنظيم أجهزة الضرائب، وتزويدها بما تحتاج اليه من وسائل عمل بشرية وآلية تتوافق وتبعاتها المتزايدة.

وقد وضعت وزارة الأشغال العامة والنقل برنامج عملها العام القادم على ضوء حاجات المناطق ووفقًا لأهميتها، وحددت لذلك الطرق والمراحل الكفيلة بدرس وتنفيذ جميع المشاريع الجديدة والقائمة لعام ١٩٦٥، بحيث يشمل العمل في كل مرحلة بضعة أقسام معًا، ويؤدي الى تشغيل اليد العاملة المحلية وتشجيع الحركة العمرانية الشاملة، والتأكيد لسكان المناطق المحرومة خاصة، بصورة عملية، ان مشاريع الطرق والمياه والكهرباء والمباني وباقي المشاريع العمرانية المختلفة ستشملها جميعًا.

ولدى وزارة الأشغال العامة برنامج مفصل، ومحدد المواقيت، بجميع هذه الأعمال تضعه تحت تصرف السادة النواب.

وأهم ما ستنصرف إلى انجازه في خلال العام القادم:

- تلزيم ٢٠٠ طريق منها طرقات كبرى ووسطى وعادية.
- ايصال شبكات توزيع الشرب الى ٤٢٤ قرية.
- انهاء شبكة الري ل ٧١٠٠ هكتار للأراضي الزراعية.
- ايصال الطاقة الكهربائية الى ٢١٥ قرية في المحافظات الأربع.
- درس الأبنية المدرسية مع أفضلية للمناطق المحرومة. وتأمين تلزيم ٣٠٠ مدرسة لمدة ثلاث سنوات تنفذ على مراحل.
- تلزيم ١٩٥٥ كيلومتر خطوط للكهرباء موزعة على المحافظات، وانهاء ٢٥٠ كيلومتر خطوط توتر عالي.

متابعة أشغال الف كيلومتر طرق في المحافظات الأربع، وإنهاء ٣٠٠ كيلومتر غير الألف.

ـ ايجاد شاحنات مبردة لنقل الفاكهة والخضار الى البلدان المجاورة.

ـ الشروع بتسيير الاوتوبيس بدل الترامواي في العاصمة ابتداء من آذار سنة ١٩٦٥.

والحكومة، بالاضافة إلى حرصها على تحسين حالة ما انجز من الهاتف الآلي وصيانته، ستعمل على تعميمه في المناطق اللبنانية. وفي أوائل الصيف المقبل تبدأ بالعمل المراكز الآلية في سوق الغرب وزغرتا وحمانا وبحمدون. وقبل نهاية السنة الحالية يتحقق الاتصال اللاسلكي الآلي بين العاصمة وطرابلس، ويكتمل الاتصال المباشر بين بيروت وصيدا في اواسط السنة ١٩٦٥، وبين بيروت وزحلة في آخر السنة ١٩٦٥.

وستقوم الحكومة بزيادة الخطوط في مراكز العاصمة والضواحي، زيادة محسوسة، خلال عام ١٩٦٥، كما ستعمد الى تنفيذ مشروع زيادة خطوط الهاتف الآلي في المناطق اللبنانية، وتباشر تعميم الغرف الهاتفية الآلية.

ان الحكومة، ايمانًا بأن الثقافة من فكر وفن وتراث جمالي حي، هي في أساس كل نهضة، وانها الوجه المتألق الذي يطل به وطننا على العالم متفاعلاً ومدنياته وحضاراته، سترعى قضية الثقافة في الوطن وفي الهيئات والمؤسسات المتجندة لهذه القضايا.

وفي المجال التربوي، ستعمل الحكومة، بالاضافة الى متابعة تنفيذ المخطط التربوي العام، على تحقيق ما يلي:

ـ متابعة تعميم التعليم الابتدائي المجاني ضمن امكانات الدولة، توصلاً الى جعله الزاميًا، ونشر التعليم الثانوي في مختلف المناطق اللبنانية.

ـ تحسين مستوى المدارس وافراد الهيئة التعليمية بمختلف الوسائل.

ـ تأمين التجهيزات الفنية اللازمة للمباني المدرسية الصالحة التي يتم بناؤها بالاتفاق مع وزارة الأشغال العامة والنقل.

ـ مواصلة درس أنظمة الامتحانات ومناهج التعليم، بما يتلاءم وتطور التربية الحديثة.

ـ تعزيز التعليم المهني والتقني، وذلك بإنشاء مدارس مهنية حديثة تساعد على زيادة عدد التلاميذ المهنيين اضعاف عددهم الحالي.

ـ تعزيز شؤون التعليم العالي والاهتمام بتأمين الأبنية اللازمة للجامعة اللبنانية.

ـ تنظيم مساعدة المدارس الابتدائية المجانية.

ـ توجيه اهتمام خاص إلى قضايا الشباب والرياضة وشؤونهما.

ـ التوسع في الأبحاث والأشغال المؤدية للتعريف عن تاريخ لبنان، واظهار ثروته التاريخية والاثرية، بغية تشجيع السياحة وانعاش المناطق.

اما من الوجهة الصحية، فستعمل الحكومة على استكمال انشاء المستشفيات التي بوشر بإنشائها وإتمام تجهيزاتها، كذلك تعميم الطبابة المجانية في مختلف المناطق اللبنانية، بإتمام تسيير العمل في المستوصفات. وستحرص أشد الحرص على رفع مستوى الطبابة والتمريض في مستشفياتها، وستقوم بإنشاء فروع في مستشفيات المحافظات لتدريب وتخريج ممرضات مساعدات، وهي تنوي مباشرة العمل في مدرسة التمريض والقبالة في مستشفى بعبدا.

وستولي الناحية الوقائية بالغ عنايتها أيضًا. فالوقاية يجب أن تحل في المرتبة الاولى. وهي لذلك ستضاعف جهودها في تنظيم حملات التلقيح ضد الأمراض الانتقالية وتنظيم مناهج لتصحيح المحيط.

وستسعى وزارة الصحة الى ايجاد مؤسسة في العاصمة يكون لها فروع في المحافظات للتنقيب والتحري في حوادث السرطان لمكافحتها ومعالجتها، حيث أصبح بالإمكان في حال اكتشافه المبكر، وقاية المصاب به.

وفي حقل الإنباء، ستولي الحكومة شؤون الصحافة اهتمامها الوافر تعزيزًا لكيانها ودورها، وهي تعرب عن ثقتها في أن حاملي رسالتها سيكونون دائمًا على مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقهم في بناء الحياة الوطنية.

وستعمل الحكومة على توفير الوسائل للإذاعة والإنباء والنشر، وإقامة صلة أقوى وأكثر انتظامًا بالمغتربين.

وسيكون مركز السينما الذي انشىء حديثًا، عاملاً فعالاً في تعريف لبنان في الخارج وزيادة وسائله الاعلامية في الداخل.

أما في السياحة، فإن الحكومة تولي تنظيمها وتنميتها وتوسيع أجهزتها، الاهتمام الكلي الذي يستحقه هذا القطاع الكبير من الاقتصاد الوطني. فمع خطة التوعية الشاملة عند المواطنين للنهوض بهذا المورد، ستقف الحكومة الجهد والمال الممكنين لتحسين التجهيز السياحي مع توسيع استيعابه، ولنشر الدعاية السياحية المنتجة، حيث يفيد من بلدان العالم متعاونة مع المجلس الوطني لانماء السياحة والمؤسسات الخاصة.

وفيما يتعلق بالمغتربين، فإن الحكومة ستوالي العمل المنظم لتنمية الصلات الروحية والعملية بين شطري لبنان المغترب والمقيم، وتشجيع الجامعة اللبنانية في العالم، ومساعدتها على تنفيذ المقرارات التي اتخذها مؤتمرها المنعقد في لبنان في الصيف الماضي.

وتنبع سياستنا الخارجية من واقع لبنان وواقع محيطه، وترتكز قواعدها على المبادىء التي تحددت في عام ١٩٤٣، رائدنا في ممارستها ان تظل علاقاتنا مع الدول العربية علاقات أخوة وود صافيين، وتعاون وتعاضد على ما فيه خيرها وخير لبنان، مؤكدين حرصنا على تعزيز جامعة الدول العربية واحترام ميثاقها، وتنفيذ التزاماتنا الناتجة عن ميثاق الدفاع العربي المشترك.

ان هذا البلد العربي السيد الحر المستقل، الذي كان دائمًا وفيًا لواجبه وعهده في قضية فلسطين، سيظل عند وفائه الكامل لهما، امينًا في تنفيذ مقررات مؤتمري الملوك والرؤساء العرب.

وأما علاقاتنا مع الدول الأخرى، فتقوم على أسس الصداقة والاحترام المتبادلين، مستندين في كل حال إلى شرعة الأمم المتحدة فيما تعلن من مبادىء، وما تنشىء من حقوق، وما توفر من ضمانات.

وعلى صعيد الدفاع الوطني، لم يألُ لبنان جهدًا من أجل أن يبقى عزيز القوة منيع الجانب، حتى كان له جيش يحتل في عدته واسلحته وتدريبه ومعنوياته المنزلة المرموقة بين الجيوش التي في عدده.

وان الحكومة ستتابع السهر على قواتها المسلحة، موفرة لها ما يجهزها بأعلى المعنويات وأحدث الأسلحة، ليظل جيش لبنان الباسل سياج الوطن ودرعه الواقي.

حضرات النواب المحترمين.

في زمن تتطور فيه حاجات الافراد والجماعات، ويضع التقدم العلمي وانتشار الوعي والاطلاع في يد الانسان امكانات لا حد لها، تتضخم الواجبات الملقاة على عاتق المضطلعين بالحكم، وتتسع حتى تصبح اعباء باهظه تجعل مهمتهم بمتاعبها وهمومها، اصعب المشاق.

ان هذا الوطن الذي تبوأ مكانًا دائم الصعود، وبنى لنفسه منزلة عند الشعوب، تزداد رفعة على الايام، يطالبنا جميعًا بالارتفاع الى مستوى الغايات والمطامح التي تجيش بها نفس الشعب اللبناني.

فالواجبات الملقاة على عاتقنا في هذه الفترة من حياة الوطن التي يتحتم ان تتم فيها عملية التطوير لايجاد المجتمع المتقدم الراقي القوي، تستلزم أن نتحلى بالروح التي ترتقي اليها الشعوب النابهة في المراحل التاريخية.

واذا كنت اتوجه الى الشعب اللبناني الكريم من منبره هذا، لأستعين بالروح التي حقق بها كثيرًا من مكاسبه، واثقًا من تلبيته، مؤمنًا بوطنيته، فإنني اعرف ان الذين وضعت في ايديهم المسؤوليات والمقدرات هم المدعوون، قبل سواهم، الى العمل بجد وتجرد وضمير، ووضع مصلحة الوطن والشعب فوق كل مصلحة، فتكون الدولة للجميع، والجميع لتقدم الوطن ومجده.

اننا، ونحن نقبل على حمل تبعاتنا، بما في نفوسنا من اخلاص، وفي وسعنا من عزم، نتقدم اليكم بهذا البيان، معاهدين انفسنا على بذل اقصى الجهد لتنفيذ ما وعدنا به، آملين من مجلسكم تجاوبه الكريم لإقامة تعاون مثمر على أساس من الاحترام المتبادل والتكافؤ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ورائدنا [...]ج أفضل، وعمل أجدى في خدمة الوطن ومصلحة الشعب.

بهذا نتقدم اليكم، طالبين، مع معاونتكم وتأييدكم في الخدمة، ثقتكم الغالية.

نالت الحكومة الثقة ب ٨٥ صوتًا وامتناع ٧ وحجبها ٥ نواب.

في ٧ ك٢ ١٩٦٥ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٥٢٥).

في ٢٤ آذار ١٩٦٥ كلف وزارة الأشغال (مرسوم رقم ١٣١٨).

في ٢ حزيران ١٩٦٥ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١٨٨٥).

ظهر يوم الثلاثاء في ٢٠ تموز سنة ١٩٦٥ قدم الرئيس حسين العويني كتاب استقالة حكومته فقبلها رئيس الجمهورية وعيّن صباح يوم الاربعاء ٢١ تموز موعدًا للاستشارات.

نص كتاب الاستقالة

حضرة صاحب الفخامة الاستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية المعظم.

تعرفون فخامتكم ان المهمة التي من أجلها كلفت شرف رئاسة الحكومة منذ سبعة عشر شهرًا كانت في الاصل الاشراف على اجراء الانتخابات النيابية العامة في صيف العام الماضي. وقد أديت، والحكومة آنذاك الواجب كاملاً، وانبثق عن الانتخابات مجلس يمثل رأي البلاد خير تمثيل، ما عتّم ان رفعكم بحق الى سدة الرئاسة، وقد تفضلتم فخامتكم عقب ذلك وشرفتموني بتكليفي الاستمرار في الحكم، ثم قضت ظروف داخلية وخارجية بأن اعود مرة اخرى فأشكل برعايتكم الحكومة التي ما برحت مضطلعة بالمسؤوليات الى الآن.

وقد اجتازت البلاد في الأشهر القليلة الماضية ما مرَّ بها من ظروف واحداث جسام وظلت، بحول الله وقوته، ثم بتوجيه فخامتكم السديد على ما

هو الشعب اللبناني الأبي أهل له، من وحدة وطنية وتضامن مع اخوان وجيران، واستقرار وامن وازدهار. والآن والأمور جميعها في نصابها الصحيح، والحمد لله، أرى لزامًا عليَّ أن أفسح لفخامتكم المجال كي تروا بثاقب نظركم وحكمتكم في أمر الحكم ما تعتقدونه من مصلحة البلاد، وبالتالي أن أرفع إليكم استقالة حكومتي شاكرًا لفخامتكم ما حظينا به طوال هذه المدة من رعاية كريمة، وتشجيع كامل، مكنّانا من القيام بمهمتنا على الوجه الذي أرضى ضمائرنا، زملائي وأنا، سائلاً المولى عز وجل أن يمن عليكم دائمًا بالصحة والتوفيق، لتتابعوا السير بلبنان العزيز في طريق العزة والكرامة.

بيروت في ٢٠ تموز سنة ١٩٦٥

رئيس مجلس الوزراء

حسين العويني

وعلى الاثر وجه رئيس الجمهورية الكتاب الآتي نصه الى رئيس الحكومة.

دولة الرئيس حسين بك العويني المحترم.

اخذت الكتاب الذي قدمتم بموجبه استقالة الحكومة التي ترئسونها، وانني اذ أقبل هذه الاستقالة لا يسعني الا أن أنوه بروح التعاون الصادق، وبالجهود الطيبة اللذين لمستهما طوال الفترة التي اضطلعتم خلالها بأعباء الحكم. وقد كان لحكمكم الفضل الكبير في تذليل صعوبات ذات شأن مرت بها البلاد. وقد أسهم السادة الوزراء الذين عاونوكم بقسط وافر من تحمل المسؤوليات باخلاص وتضحية.

فأشكر لدولتكم ولأصحاب المعالي الوزراء ما قمتم به مجتمعين، متمنيًا لكم جميعًا دوام التوفيق.

عاليه في ٢٠ تموز سنة ١٩٦٥

شارل حلو

توفي في ١٠ ك٢ ١٩٧١.

له في محاضرات الندوة اللبنانية:

كيف اخدم لبنان السنة ١٠ العدد(٧ ـ ١٢).

يحمل: وشاح الأرز الأكبر.

وسام جوقة الشرف الأكبر

وشاحًا خاصًا من جوقة النجمة اللامعة «الصين».

وشاح الاستحقاق النمساوي الأكبر ك[1] سنة ١٩٦٨ وأوسمة اخرى اجنبية وشرق اوسطية.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على شارع في منطقة دار الفتوى رقمه ٥٤.

مدرسة مار يوسف الظهور ـ بيروت: سنة ١٨٤٧ استدعى الآباء اليسوعيون راهبات مار يوسف الظهور، وأنشأوا لهن مدرسة في زقاق البلاط في بيروت لتعليم الفتيات.

مأتمه (٤):

عصر الثلاثاء ١١ ك[2] سنة ١٩٧١ شيع جثمان الرئيس حسين العويني في مأتم رسمي وشعبي، مثل فيه رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة صائب سلام. واشترك فيه الرؤساء السابقون، والوزراء، والنواب، وكبار الشخصيات الرسمية والوطنية. سير بالنعش بالسيارات.

صلي على الجثمان في جامع الشهداء. وأم المصلين مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد. وأمام الجامع تولت فصيلتان من الدرك والشرطة تقديم التحية الرسمية. وعزفت الموسيقى نشيد الموت.

وعند الساعة الخامسة والنصف زار رئيس الجمهورية(١) منزل الفقيد وقدم التعازي الى آل الفقيد بحضور رئيس الحكومة، ورؤساء الحكومات السابقين، والوزراء والنواب وكبار الشخصيات الرسمية.

المراجع.

١ ـ ابنته ندى سليم ـ كرامي العالم العربي ص ٨٧.

٢ ـ لسان الحال ٢٦ ايار ١٩٤٧.

٣ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٤ ـ لسان الحال ١٢ ك[2] ١٩٧١.

(١) سليمان فرنجيه.



صائب سليم سلام

صائب سليم سلام(١)

ملاك - رئيس حكومة ٦ مرات

١٩٠٥

سني من بيروت ومولود فيها سنة ١٩٠٥.

والده سليم علي سلام (ابو علي)، عضو مجلس المبعوثان والزعيم البيروتي المعروف.

تلقى علومه في الجامعة الاميركية في بيروت، ونال شهادة في الاقتصاد من جامعة لندن، اهتم بإدارة اعماله بين ١٩٢٧ و١٩٣٧.

مؤسس شركة طيران الشرق الأوسط ورئيس مجلس ادارتها من ١٩٤٥ الى ١٩٥٦.

رئيس جمعية المقاصد الاسلامية من ١٩٥٨ الى ١٩٨٢ حين تخلى لنجله الاستاذ تمام.

١٩٣٧ ترشح ثم انسحب (٢)

١٩٤٣ ترشح عن بيروت ونال في الدورة الأولى ٥١٩٣ صوتًا وفاز في الدورة الثانية ونال ٥٦٢٢ صوتًا من اصل ١١٤٢٩ مقترعًا (٣).

في ٢٣ ايلول ١٩٤٣ انتخب عضوًا في لجنة الطعون(٤).

في جميع دورات هذا العقد انتخب رئيسًا للجنة الخارجية وعضوًا في لجنة التربية الوطنية.

في ٢٥ ايار ١٩٤٦ عين وزيرًا للداخلية، في حكومة الرئيس سعدي المنلا. (مرسوم رقم ٦٠٣٧).

وفي ١٧ حزيران ١٩٤٦ كلف وزارة الصحة (مرسوم رقم ٦٢٦٠).

وفي ١٦ ت[١] ١٩٤٦ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٧٤٠١).

١٩٤٧ احس بجو ضاغط فاستنكف من الترشح.

١٩٥١ فاز على لائحة ائتلافية ونال ١٢٨٠٨ اصوات من اصل ٢١٩٨٨ مقترعًا (٥).

من ١٤ الى ١٨ ايلول ١٩٥٢ عيِّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للداخلية، وللخارجية وللدفاع، وللإنباء، وللزراعة (مرسوم رقم ٩٤٢٥). هذه الوزارة عينَّها الرئيس بشارة الخوري للانقاذ، على اثر الاضراب العام. لكنها لم تفلح ولم تمثل امام المجلس. استقال في ١٨ ايلول.

هذا نص الاستقالة.

حضرة الرئيس.

لما قبلت القيام بمهمتي لخدمة بلدي العزيز في هذا الظرف العصيب، كنت شاعرًا انني البي نداء الوطن للقيام بما يطلبه لبنان من اصلاح، ولمحاولة تجنيبه مهاوي الفوضى التي كادت تعم البلاد، والعياذ بالله. ولكني بعد ان باشرت عملي ببعض خطى الاصلاح التي يطالب بها الناس، والتي لاقت ارتياحًا عامًا وتحبيذًا من الجميع، شعرت، بعد ان تجمعت لدي جميع عناصر التقدير ان الشعب مصر على قراره. فاسمحوا لي وانا من صميم هذا الشعب، ولا استهدف في عملي سوى مصلحته العليا، ان اقدم لفخامتكم استقالتي من رئاسة مجلس الوزراء واستقالة حكومتي.

١٨ ايلول سنة ١٩٥٢

صائب سلام

١٩٥٣ لم يترشح ورأس الحكومة التي اشرفت على الانتخابات من ٣٠ نيسان الى ١٣ آب ١٩٥٣، وقد أسندت اليه وزارتا الداخلية والإنباء (مرسوم رقم ١٩٥٣).

في ٧ أيار ١٩٥٣ كلف وزارة الخارجية (مرسوم ١٩٥٤).

في جلسة١٢ ايار تلا رئيس الحكومة البيان الوزاري.

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

شرفني فخامة رئيس الجمهورية بمهمة الحكم، بعد استشارات اجراها مع مجلسكم الكريم، فشكرت لفخامته، ولكم تلك الثقة، وألفت هذه الحكومة التي اتقدم بها اليكم مطمئنًا الى ان في تكوينها، وكفاءة اشخاصها، والنية الصادقة المتوفرة عندنا جميعًا، ما يجعلنا نأمل القيام بالأعباء الجسام التي ألقيت على عاتقي.

وهذه اول حكومة سياسية في العهد الانقلابي التي يترتب عليها ما لم يترتب على سواها من قبل، وإننا لهذا مدركون، ولتحقيق غايات الانقلاب ساعون.

انني لأدرك، اول ما ادرك ان واجبنا الرئيسي في الحكم، بعد جميع التطورات التي مرت بنا، هو صيانة الحريات العامة واحترامها، وتوطيد هيبة الحكم ودعم النظام البرلماني الذي يرتكز اليه كياننا، من اجل قيام حكم صالح صحيح. وغاية ما اصبو اليه هو أن نتعاون وإياكم تعاونًا صادقًا، فنعمل نحن، حسب ارادة الشعب في الحكم، وتمارسون انتم، مطلق الرقابة علينا، فتعبرون عن واقع رغبات الشعب، فنسير وإياكم على هذا الطريق السوي لتحقيق اهدافه.

وسنعمل جادين مخلصين، فنوجه كل اهتمامنا، الى اعادة الثقة الى نفوس هذا الشعب الذي منه اتينا، وإليه دائمًا نعود.

ان الشعب قد شبع اقوالاً ايها السادة، ان الشعب قد سئم الوعود:

فالناس يطلبون امنًا وطمأنينة.

والناس يطلبون عدلاً ومساواة.

والناس يطلبون خبزًا ومعاشًا.

ولقد وطدنا العزم على تطبيق النظام والقانون، دون هوادة، ودون تمييز بين كبير وصغير، ونحن واثقون بأن عملنا في هذا الميدان سيعيد الى الحكم هيبته، وإلى المواطنين امنهم وطمأنينتهم.

لقد صممنا تصميمًا صادقًا على اشاعة العدل بين الناس. وفي سبيل ذلك سنقوم بحملة تطهير لا تعرف وساطة او شفاعة. وسنحارب الفساد حيثما حل، والرشوة اينما تسللت.

ونحن، اذ نقوم بهذا كله، إنما نمهد لمعالجة المعضلة الأساسية التي عصفت بهذا البلد، فكانت السبب الرئيسي لما نعانيه من ازمات، والدافع الحقيقي لأكثر مظاهر الشكوى والتذمر في سائر الميادين، عنيت بتلك المعضلة، الضائقة الاقتصادية.

ولم ازعم لنفسي، ولا لزملائي الكرام، المقدرة على تبديد تلك الضائقة بين عشية وضحاها، ولا القوة على احلال الرخاء محلها في وقت قريب. ولن نحاول كسب ثقة الناس ومجلسكم الكريم بالآمال الخلابة، والوعود المعسولة. ولكننا سنعمد فورًا لاتخاذ الخطوات الايجابية في هذا السبيل.

لقد اهملنا في الماضي وضع تصميم شامل كامل لسياسة اقتصادية لبنانية تتناول جميع المناحي الاقتصادية من انشائية وزراعية، وصناعية، وتجارية، وخدمات تدرج عليها الحكومات المتعاقبة، مهما تكن الوانها، فتستمر في تحقيق هذا المخطط الاقتصادي، وتسهر على تنفيذه الى ان يبلغ التمام.

وسنجعل من مجلس الإنماء الاقتصادي اداة تعنى بوضع هذا المخطط الكامل الشامل.

وبانتظار وضع هذا المخطط، فإن الحكومة ستنهج منهجًا اقتصاديًا، من شأنه تفريج الأزمة القائمة ومكافحة البطالة.

الزراعة.

فستوجه الحكومة جهودها نحو الناحية الزراعية. فتسير على سياسة عمل وإنتاج، باعتبار لبنان بلدًا زراعيًا تؤهله امكانياته الطبيعية، وقوة ارادة ابنائه، وجهودهم لأن يحتل مركزًا مرموقًا بين البلدان الزراعية. وتعمل على مساعدة المزارعين مساعدة فعالة في استثمار التربة.

ولما كان لبنان يستورد معظم موارده الغذائية، فستتخذ الحكومة الوسائل الفنية، وتبذل العون المالي لزيادة انتاج هذه المواد، فتوفر الأموال الطائلة التي يدفعها لبنان ثمنًا لها كل عام.

ومن ضمن هذه الوسائل:

١ ـ تعزيز زراعة الحبوب، وتأصيل البذار المستعمل استنادًا الى اختبارات ثابتة، وزيادة الأراضي المزروعة، وتعميم استعمال الآلات الزراعية، والأسمدة الكيميائية.

٢ ـ تشجيع تربية المواشي والدواجن، وإدخال عروق مؤصلة، توصلاً الى زيادة عددها.

٣ ـ انشاء مصنع لتحضير العلف، وتأمين المراعي الكافية.

٤ ـ انشاء مصرف زراعي لتسليف المزارعين بفوائد زهيدة، وآجال موسمية وبعيدة، دون ان يلجأوا الى وساطة او شفاعة.

٥ ـ تعزيز التعاونيات، وتعميمها، وتوجيه اعمالها نحو تحسين الانتاج الزراعي وتصريف ذلك الانتاج.

وستقوم الدوائر الزراعية الفنية بتنظيم اعمالها تنظيمًا يتفق ومصلحة المزارعين، فتضع تحت تصرفهم في المناطق الزراعية، وحيث يقيمون ويعملون، جهود المهندسين والموظفين الزراعيين، والأطباء، والموظفين البيطريين، وغيرهم من الخبراء، فيقدمون لهم النصائح والإرشاد الفني والمادي.

ولما كان تحسين الانتاج وزيادته لا يساعدان على متابعة سياسة انعاش مفيدة اذا لم يرافقها تصريف واسع رابح، فستعمد الحكومة الى ايجاد اسواق تجارية خارجية لمنتجاتنا الزراعية، بعد ان تجعل اسعارها متناسبة مع الاسعار العالمية.

وستعمل الحكومة الى صيانة الأحراج الأميرية صيانة فنية تزيد في ثروة لبنان، وإلى اتباع سياسة تحريج الجبال الجرداء.

وستعزز الحكومة دوائر الوقاية الفنية، فتكافح الأوبئة الزراعية، وتلزم المزارع على مكافحتها.

ولما كانت القرية اللبنانية ركنًا من اركان الانتاج اللبناني، فإن الحكومة سوف توليها العناية اللازمة، فتعزز المدارس الزراعية في المناطق، ومحطات الاختبار الزراعي، لتبقى الأيدي اللبنانية القروية في القرية نفسها، وتظل هذه القرية جزءًا حيًا من اجزاء المجتمع اللبناني.

وستعمل على تشجيع الصناعات الزراعية كوسيلة لتصريف الانتاج الزراعي وتنمية الانتاج القومي.

الصناعة.

وستعنى الحكومة بتنشيط الصناعات الحالية، وتشجيع انشاء صناعات جديدة، قابلة للنمو والحياة، ترعاها بواسطة بنك للتسليف الصناعي، وتصونها وتحميها من مزاحمة مثيلاتها الأجنبية ضمن نطاق المصلحة العامة. وسنوفر لها الطاقة الكهربائية بأثمان معقولة، ونجند الأيدي العاملة اللبنانية ونرفع مستوى معيشتها، كما اننا سنشجع الصناعات اليدوية اللبنانية ونبعثها من جديد، ونعممها، فنخلق موردًا جديدًا للعائلة اللبنانية يقيها العوز.

التجارة.

وقد عرف لبنان بأنه بلد تجارة منذ قديم الزمن، وأن اللبنانيين حملوا مشعلها على مدى العصور، وقد تطورت هذه التجارة، وأصبح لبنان اليوم اعظم مستودع لتجارة الترانزيت على الشاطىء الشرقي من المتوسط. وتعتزم هذه الحكومة بذل جهدها لتسهيل التبادل التجاري بين لبنان وأسواق العالم كافة، والعالم العربي على وجه خاص، ولتشجيع الترانزيت الى ابعد مدى.

وليس بخاف ان التجارة تحتاج الى مرافىء بحرية وجوية، وإلى طرق مواصلات برية تربط لبنان مع الاقطار الشقيقة، وقد اوجدنا المرفأين البحري والجوي في بيروت، ونعتزم عزمًا صادقًا على توسيع مرفأ طرابلس.

الخدمات.

وقد امتاز لبنان بالخدمات يؤديها لجيرانه والعالم، هذه الخدمات التي توفر له صادرات غير منظورة، وتوازن على قدر الإمكان كفتي مدفوعاته. وإن هذه الحكومة مصممة على تنمية الخدمات. وهي ستنفذ دون توانٍ، المشاريع المفيدة التي وضعتها مفوضية السياحة والاصطياف.

كما انها ستنشط في تنفيذ مشروع الباروك الذي ارصد له المال اللازم، والذي قمنا بتلزيم شطر منه في الاسبوع الماضي.

وهي ستشجع في هذا الميدان السوق المالية الحرة التي قامت في بيروت، وجعلها اللبنانيون بذكائهم ولباقتهم سوقًا للنقد على اختلاف انواعه، يزودون به من يشاء، وبالكميات التي يشاء.

علاقاتنا الاقتصادية.

١) اما فيما يختص بالعلاقات الاقتصادية مع الشقيقة سوريا، فإن الحكومة ستستأنف فورًا المفاوضات، وستوصي الوفد اللبناني بأن يستمر في درس مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تقدمت به الحكومة السورية، وقبلت به الحكومة اللبنانية اساسًا للمفاوضة، وذلك ابتغاء الوصول الى اتفاق يعيد التعاون والتبادل على اوسع مدى بين البلدين الشقيقين، قبل انتهاء مدة الاتفاق الحالي الموقت.

٢) وترى هذه الحكومة من واجبها البديهي ان توجد الأسواق للمنتجات اللبنانية، وأن تعقد اتفاقات تجارية مع الدول التي تتعامل معنا. وهي ستنهج في هذا نهجًا جديدًا، فستبذل الجهد لتوحيد السوق في البلدان العربية، وإزالة القيود والحواجز التي تعوق التبادل بينها. وسترحب هذه الحكومة بالمؤتمر الاقتصادي الذي سيعقده وزراء المالية والاقتصاد للدول العربية في بيروت في

٢٥ ايار الحالي، وهي تعلق على هذا المؤتمر الآمال الكبار للوصول الى نتائج عملية في ميدان حرية التبادل بين البلدان العربية جميعًا.

٣) وثمة ناحية خاصة من علاقاتنا الاقتصادية، الا وهي سياسة هذه الحكومة ازاء الرساميل الأجنبية التي يرغب اصحابها في تثميرها في لبنان. فإن هذه الحكومة تعلن عن ترحيبها بهذه الرساميل، وتؤكد معاملتها على قيد المساواة مع الرساميل الوطنية، فتجد في لبنان بيئة متفهمة تقدر النشاط الفردي، ما دامت هذه الرساميل تخضع للقوانين اللبنانية، ولا تضمر اية نيات استغلالية، او مقاصد استعمارية.

٤) ولكننا لن نسمح في اي حال، لأية شركة، اجنبية كانت او وطنية، باستغلال الشعب، استغلالاً غير مشروع، أو في التقصير بواجباتها، لاسيما اذا كانت تلك الشركة تقوم بعمل ذي منفعة عامة.

الأشغال العامة.

وستتابع الحكومة تنظيم وزارة الأشغال العامة لكي تمكنها من القيام بمهمتها الانشائية والعمرانية.

وستنظم موازنة الأشغال على اسس جديدة لكي تستفيد البلاد منها الى اقصى حد ممكن.

فالاعتمادات لن تبدد على مشاريع صغيرة تافهة لا ينتفع منها احد، بل ستخصص بادىء ذي بدء للمشاريع الحيوية التي يستفيد منها المجموع، كتوفير مياه الشفة، والطرقات الدولية، وطرقات الاصطياف، والطرق الزراعية الهامة.

وستولي الحكومة المطار الدولي عناية خاصة نظرًا للفوائد الكبيرة التي تجنيها منه البلاد. وستبذل جهدها لإنجاز المحطة الجديدة بعد اشهر معدودة، فتضع تحت تصرف المسافرين والجمهور بناء مجهزًا بجميع وسائل الراحة.

المشاريع المائية.

هذا، وستعنى الحكومة بالمشاريع المائية وتأمين مياه الشفة ومياه الري. وقد وضع من اجل الأولى مشروع انشائي لمدة اربع سنوات، خصص له خمسة

وعشرون مليون ليرة، وهو يؤمن مياه الشرب لنحو ثلاثماية الف من المواطنين.

ان مياه الري منها مشاريع كبرى خمسة هي: القاسمية، واليمونة، والبقاع الجنوبي، والعاصي، وعيون ارغش، ونعتقد انه في الإمكان انجاز هذه المشاريع اذا توفر المال اللازم، وهي تكلف اربعين مليونًا من الليرات انفق منها حتى الآن ستة عشر مليونًا. ومن شأن هذه المشاريع متى انجزت، ان تزيد الانتاج القومي زيادة محسوسة، وأن تؤمن عملاً مستمرًا لعدد كبير من اللبنانيين.

كما ان الحكومة ستعنى بتجفيف المستنقعات، وبتحسين وسائل تصريف المياه، فتقضي القضاء المبرم على البعوض والملاريا، وتجعل ارضها صالحة للزراعة.

توليد القوى الكهربائية.

ان حاجات لبنان الى الكهرباء تزداد سنة بعد سنة، وهذه الزيادة تفرض اتباع سياسة كهربائية بعيدة المدى لتأمين الحاجات لمدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة. ولضمان هذه الطاقة، يجب استثمار مساقط المياه في البارد، واليمونة، ونهر ابراهيم، والعاصي، والليطاني، وإنشاء معامل توليد حرارية اهمها معمل زوق مكايل.

وستولي الحكومة عنايتها الخاصة لمشروع الليطاني الكبير، بعد ان تجد له المال الوفير الذي يتطلبه، وهي عاملة منذ الآن لإيجاد ذلك المال.

صندوق الإنشاء والتعمير.

وستنشىء الحكومة صندوقًا خاصًا لهذه المشاريع كافة تطلق عليه اسم «صندوق الانشاء والتعمير» وتضع له تصميمًا خاصًا بوارداته وكيفية تغذيته.

الشؤون الاجتماعية.

ومن البديهي ان الازمة الاقتصادية ليست وحدها التي تعصف بالبلاد، بل ثمة ازمة تواجه المجتمع اللبناني، هذا المجتمع المتطور المتوثب، الذي لا يريد ان يعيش على هامش الحياة، بل يود ان يتمتع بخيراتها عن طريق العلم والصحة والبحبوحة، فيتخلص من آفات الجهل والمرض والفقر، ولا يستغله احد.

وسنعنى بهذا المجتمع لاسيما بالفئة الكادحة منه، فنضمن لها الأجر العادل، ونوفر لها الطبابة المجانية والدواء المجاني، والتعليم المجاني، ما استطعنا الى ذلك سبيلاً. وسنشجع المؤسسات الاجتماعية التي وقفت جهدها على خدمة المعذبين. ونعيد النظر في قانون العمل، وندرسه على ضوء التجربة، ونضع تصميمًا لضمان اجتماعي في نطاق ممكناتنا.

التربية الوطنية.

وإذا قلنا ان الحكومة تدرك ان وراء هاتين الأزمتين ازمة ثالثة هي ازمة هذه البرامج المدرسية الجامدة التي لا تساير روح البيئة اللبنانية، ولا روح العصر الجديد، فإننا لا نعدو الحقيقة. ذلك لأن هذه البرامج بقيت على حالها، لم تمسها يد بالتحوير والتبديل، على ضوء الحاجة وضمان هذه الشخصية الانسانية التي هي غاية كل منهاج تعليمي سليم.

وسوف تحرص هذه الوزارة على تزويد المدارس بالمعلم الصالح، بعد تعزيز مكانته المادية والأدبية، فيتمرس بتبعاته على الوجه الأتم. كما انها ستعنى بالكتاب المدرسي الصالح، وتضعه بين ايدي المعلم والطلاب. وستعيد النظر في الامتحانات الرسمية، وتحديد قيمة الشهادات. وتعمم التعليم الابتدائي وتعنى بالتعليم الثانوي، ضمن ممكنات الميزانية.

ولن ننسى ما يفرضه علينا الواجب تجاه تعزيز الجامعة اللبنانية الناشئة، ودفعها الى الأمام، وإنشاء فروع دراسية جديدة فيها، كفرع الدراسات الادارية والمالية، وهو فرع نحن في اشد الحاجة اليه.

وسوف تعمل الحكومة على تقوية التعاون الثقافي بين لبنان والدول العربية، وبينه وبين المنظمات الدولية المختصة، بحيث يصبح لبنان مركزًا للتبادل الثقافي في الشرق الأوسط.

اما التعليم المهني - والريفي منه على وجه خاص - فسنوليه عناية خاصة ليساهم في حل ازمة البطالة، ويوجد لنا العامل الفني الذي يحذق عمله ويدفع الشبان في السبل الاقتصادية القويمة. كما اننا سنعير الاختصاص في الخارج اهتمامنا، فننظم البعثات العلمية على هذا الأساس.

وسنولي الرياضة والكشفية عنايتنا لتشيع روح الانضباط وروح الجماعة في صفوف شباننا. كما اننا لن نتوانى عن الاستعانة بالخبراء والمدربين لمختلف انواع الرياضة، وفي اعداد شرعة للرياضة في لبنان على ضوء مثيلاتها عند الأمم الراقية، وفي الوصول الى دراسة نهائية عملية لبناء المدينة الرياضية.

اما التدريب العسكري في المدارس، فقد سبق للجان النيابية الموافقة على مشروع القانون المتعلق به. والحكومة ترغب الى مجلسكم الكريم الإسراع في اقراره ليتاح لها تنفيذه في مطلع السنة الدراسية المقبلة.

الدفاع.

وستولي هذه الحكومة جيشنا الباسل عنايتها الخاصة فتمده بالسلاح، وتجهزه التجهيز التام، وترفع دائمًا من معنوياته. فالجيش اللبناني هو سياج الوطن وعنوان عزته وكرامته.

قوى الأمن.

ولما كان الأمن عماد أي حكم صالح، فإن هذه الحكومة ستنظم قواه تنظيمًا حديثًا على اساس الكفاءة والعلم. وتدربها تدريبًا كافيًا، وتجهزها بما يلزم من وسائل النقل والمخابرات الحديثة، فتصبح اداة فعالة في تنفيذ النظام والقانون.

الميزانية.

لقد مضى ما يقرب من اربعة اشهر ونصف الشهر، والميزانية العامة لم ترسل اليكم، وستعمُد حكومتنا حالاً الى التقدم من مجلسكم الكريم بالميزانية، وتعمل معكم على درسها والمصادقة عليها.

العدلية.

والحكومة، وهي الحريصة على تعزيز ضمانات القضاء، سترعى بعين اليقظة تأمين استقلال القضاء والقضاة استقلالاً تامًا، آملة ان يعم العدل لبنان، ليشعر اللبنانيون بأن مطمحهم الطبيعي الأول في دولتهم، وهو الحصول على

حقهم كاملاً مضموناً بداهة وفعلاً، فلا يضطرون الى طرق ابواب النافذين، بل يلجون باب القضاء وحده آمنين مطمئنين.

وإن الحكومة، اذ تهدف الى دعم الحريات العامة، وتعزيز النظام الديمقراطي، ستتقدم الى هذا المجلس بمشروع قانون للأحزاب السياسية، لأنه لم يعد من الجائز قيام الأحزاب في ظل قانون الجمعيات البالي.

الصحافة والإذاعة.

وستولي الحكومة الصحافة اللبنانية ما تستحقه من عناية، فتعيد النظر في قوانين الصحافة من حيث رفع مستواها وضمان حرياتها.

وستعمل وزارة الإنباء بطريقة جدية وعملية على تسهيل مهمة الصحفيين، لاسيما المراسلين والمخبرين، ومساعدة النقابة على اقامة ناد لها في لبنان.

وثمة مؤسسة ثقافية لها اهميتها بين الأمم، مؤسسة تعمل ليل نهار وتتسلل الى كل بيت وتستمع الى صوتها كل اذن، عنيت دار الإذاعة، وهي في حالتها الحاضرة لا تؤدي رسالتها، ولا تصل لبنان المقيم بلبنان المغترب والشقيقات العربيات، ويتلاشى صوتها على بعد قليل من العاصمة اللبنانية، مع ان لبنان اذا عرف بشيء، فقد عرف بنهضته العلمية والأدبية والفنية، فلا يجوز ان تبقى هذه الإذاعة على حالتها المهلهلة من الوجهة المادية، وعلى مستواها العقيم من الوجهة المادية، وعلى مستواها العقيم من الوجهة المعنوية. ومن واجبنا ان نوجد دارًا للإذاعة نسمع بواسطتها صوتنا الى العالم، وتشد اخواننا المغتربين الينا، وتشدنا اليهم، فيستمر هذا الرباط الروحي بيننا وبينهم، ويخلد على مر العصور.

المراسيم الاشتراعية.

وأما المراسيم الاشتراعية، ومن بينها قانون الانتخاب، فهي بين ايديكم ايها السادة. والحكومة جادة في درسها وستتخذ بشأنها في اقرب وقت، موقفاً مجدداً، وتتقدم اليكم بالتعديلات التي تراها لازمة، حين تضعونها على بساط البحث والنقاش.

كما ان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته الأولى اعادة النظر في التشكيلات. وستقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم بمشروع قانون لبلوغ هذه الغاية.

من اين لك هذا؟

وتؤكد الحكومة انها عازمة على تنفيذ قانون الإثراء غير المشروع دون اي تحيز او وهن.

علاقاتنا الخارجية.

ونحن اذ نمضي قدمًا في العمل على تحقيق ما عاهدنا انفسنا عليه في الحقل الداخلي، نشعر شعورًا حيًا بثقل الأعباء الملقاة على عواتقنا في سياستنا العامة، وعلاقاتنا الخارجية. خصوصًا أن هذا الظرف الدقيق الذي يمر به العالم قد جعل لهذا الجزء منه اهمية كبرى، في سير السياسة العالمية ومصيرها.

والعالم العربي كما تعرفون، هو حجر الرحى في سياسة هذه المنطقة، وللبنان شأنه المهم في سياسة الدول العربية، ودوره الخاص في توجيه تلك السياسة التي يتوقف عليها حاضرنا ومستقبلنا.

ولن اكتفي هنا بترديد القول التقليدي، ان حكومتي تؤكد عزمها على المضي في التعاون مع البلاد العربية الشقيقة في نطاق جامعة الدول العربية، بل اقول انه قد آن لنا ان نطلب من الجامعة العربية اعمالاً حاسمة في نطاق ميثاقها، توطد مكانتها، وتسوي قضايا العالم العربي، لاسيما قضيتي فلسطين ومصر، تسوية تقرها المصلحة العامة والضمير.

وسنعمل جاهدين في هذا الحقل، مسترشدين بالخطوات الكريمة الطيبة التي قام بها فخامة رئيس جمهوريتنا في سبيل تمكين الأواصر بين اعضاء الجامعة، هذه الخطوات التي كان لها اثرها الفعال في ما لمسنا في مقررات اللجنة السياسية ومجلس الجامعة لدى انعقادهما مؤخرًا في القاهرة.

اما في حقل التعاون الدولي، فإن لبنان سيقوم بالواجبات التي يفرضها عليه ميثاق الأمم المتحدة، ويتبع سياسة التعاون في الأعمال التي تقوم بها

المنظمات الدولية، في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي. كما انه سيحرص جد الحرص على القيام بقسطه في نشر السلم في العالم.

حضرات النواب المحترمين.

إنني وزملائي في تصميمنا على تطبيق النظام والقانون، وإشاعة الأمن والعدل، والعمل على رفع مستوى المعيشة، ومكافحة البطالة وتحقيق غايات الانقلاب، لمتفهمون لرغبات الشعب، ومعتمدون على معونتكم ورقابتكم فنتقدم منكم طالبين الثقة.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٧ صوتًا ومعارضة ٣١.

في ١٣ آب قدم استقالة حكومته. هذا نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم.

اما وقد تمت الانتخابات النيابية، وانبثق عنها مجلس جديد، فاني اتشرف بان ارفع لفخامتكم استقالتي واستقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها.

واغتنم هذه الفرصة لاعبر لفخامتكم عن شكري وشكر زملائي للثقة الغالية التي اوليتموني اياها. مقدرًا لفخامتكم حسن توجيهكم، اثناء اضطلاعنا بالمسؤوليات، راجيًا المولى عز وجل ان يوفقكم في قيادة الدفة العليا لهذا البلد العزيز بما عهدناه فيكم من وطنية سامية، واخلاص اكيد. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

صائب سلام ١٣ آب ١٩٥٣

فرد رئيس الجمهورية بالكتاب الآتي نصه:

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المحترم.

تلقيت كتابكم الذي قدمتم به استقالة الحكومة التي ترئسونها، وشكرت لكم ولزملائكم هذا الجهد الذي بذلتموه اثناء اضطلاعكم بمسؤوليات الحكم. واني إذ أقبل استقالتكم اقدر تعاونكم المخلص حق قدره. راجيًا ان تستمروا في تصريف الشؤون العامة ريثما يتم تأليف الحكومة الجديدة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

١٣ آب سنة ١٩٥٣ كميل شمعون

في ١٩ آذار ١٩٥٦ عين وزير دولة في حكومة الرئيس عبد ا لله اليافي (مرسوم رقم ١١٧٧٧).

١٩٥٧ في ظل القانون الجديد، ترشح عن الدائرة الأولى في بيروت ونال ١٥٧٢٥ صوتًا من اصل ٣٤٥٦٧ مقترعًا (٦).

١٩٦٠ في ظل قانون جديد أيضًا، قسم بيروت دوائر ثلاثًا ترشح عن الدائرة الثالثة، متزعمًا لائحة فاز جميع أعضائها ونال هو ١٧٣٥٧ صوتًا من اصل ٢٢٦٩٢ مقترعًا (٧).

من اول آب ١٩٦٠ الى ٢١ ايار ١٩٦١ عين رئيسًا للوزارة ووزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٤٩٤٤).

في ١٨ آب ١٩٦٠ تلا بيان حكومته، هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرة النواب المحترمين،

ما وجدت مقدمة لهذا البيان خيرًا من استعادة بعض ما حوته الرسالة التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية الى اللبنانيين يوم اعتزم الاعتزال ثم عدل، و لله الحمد، شعورًا بالواجب وتقديرًا لظروف البلاد، ونزولاً عند رجاء ملح صدر عن الشعب بأسره، وعبر عنه ممثلوه باجماعهم.

فقد وصف فخامته كيف خرج لبنان من الأزمة التي عصفت به عام ١٩٥٨ وكيف عاد الاستقرار والازدهار الى مرافقه، والاستقامة الى سياسته مع جيرانه واخوانه، كما اشار الى الخطوات الواسعة التي خطتها الحكومات في السنتين الغابرتين، في سبيل ارساء اجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة. واضاف فخامته انه لم يكن بد، حالما تهيأ الجو، من تأمين تمثيل برلماني واسع ليدخل الى الندوة عدد كاف من ممثلي الفئات اللبنانية جميعها. وقد جاء بالفعل هذا المجلس الجديد الكريم محققًا تلك الغاية.

وهكذا ترون، أيها الزملاء المحترمون، كيف ان العناية الالهية شاءت ان تلتقي القلوب، وتصفو الاذهان، وتعود الامور الى مجاريها الطبيعية بسرعة وعمق ادهشا العالمين ودللا، ان كان من حاجة بعد لدليل على طيب عنصر شعبنا اللبناني، واستعداده الفطري لرأب كل الصدوع، اذا ما ارسل على سجيته ولم يتعرض لضغط، ولا لتفرقة مفتعلة، كما دللا على طاقة الانتاج والعمل العظيمة الكامنة في هذا الشعب والتي تجعله قادرًا في كل وقت على النهوض من الكبوة واستعادة المبادرة.

بروح الوحدة الوطنية هذه، وبهذا الايمان بامكانات لبنان ومستقبله، وبهذه الثقة بمواطنينا، تتشرف حكومتنا بالمثول أمامكم، عارضة نهجها في العمل، وطالبة ثقتكم الغالية.

ان هذه الروح ذاتها هيمنت على تشكيل حكومتنا بقصد أن تأتي، مثل هذا المجلس الجديد، ممثلة جميع الفئات والتيارات اللبنانية، كما ساهمت ايضًا في تشكيلها فكرة تأمين العمل المجدي بتفرغ كل وزير لعمله، وتجنب الارهاق والفوضى، وهما عدوا الانتاج السليم، وذلك باعطاء التنظيم الاداري كامل حقه.

ولقد رأينا من الضروري ان يدخل الحكومة عدد من الوزراء كلفوا مهامَّ معينة وذات أهمية كبرى في مرحلة البناء والتطور التي نمر بها، مهامٍّ تدخل مبدئيًا في اختصاصات وزارات مثقلة بالاعمال.

حضرة الزملاء المحترمين.

لولا الوحدة الوطنية ولولا شعور كل لبناني، الى أية فئة انتسب، بأن لبنان وطنه، لما حقق لبنان استقلاله وثبت سيادته ورسخ كيانه. ومن تلك الوحدة انبثق ميثاقنا الوطني الذي رسم لنا سياسة استقلالية خالصة، وعربية ناصعة، وخارجية حرة، والذي يبقى شرعة غير مكتوبة لوطننا، ضامنة كيانه ومجده وهناء شعبه.

تلك الوحدة وهذا الميثاق هما نقطتا الانطلاق لعملنا، والاساس لمنهاجنا. فنحن نريد قبل كل شيء «لبنان واحدًا لا لبنانين».

ومن هذا الشعار، ايها السادة، تنبثق قواعد السياسة اللبنانية في الداخل والخارج، بصورة عامة، ومنه نستخلص هذه الكلمات القليلة التي تعبر عن مفاهيم المجهود الذي سوف تبذله حكومتنا، الالفة والتآخي، الأمن والطمأنينة، العدل والمساواة، الاستقرار والازدهار، التعمير والانشاء، واحترام الحريات في نطاق القانون.

فسياستنا الخارجية تنبع من واقع لبنان وواقع محيطه. وهي التي تحددت خطوطها الكبرى في مطلع عهد الاستقلال عام ١٩٤٣. فرائدنا قبل كل شيء المحافظة على استقلال لبنان وكيانه، وسيادته ودستوره، والدفاع عنها في جميع الظروف والاحوال، وتجاه اي كان. ورائدنا ان تظل علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة علاقة اخوة وود صافيين، وان نتصرف ازاء العرب جميعًا تصرف الحريص على عزتهم وازدهارهم، ووحدة صفهم، الحامل رسالة السلام والمحبة بينهم، المتعاون معهم في جميع الميادين تعاونًا نزيهًا، صادقًا، والعامل بجد وبلا توان على توثيق كل هذا الروابط على صعيد العاطفة، وعلى صعيد المصلحة، والساعي دومًا الى تعزيز الجامعة واحترام ميثاقها، والمتضامن مع اشقائه العرب في قضاياهم الكبرى، ولا سيما التحررية والاستقلالية، وفي طليعتها قضية فلسطين.

ورائدنا ان تقوم علاقاتنا مع جميع الدول على أسس من الصداقة والاحترام المتبادلين الخاليين من كل لبس، بعيدًا عن كل قيد أو ارتباط، من أي نوع كان، يتنافى ومفهوم السيادة الكاملة، مستندين في كل حال الى شرعة الامم المتحدة فيما تعلن من مبادىء، وما تنشىء من حقوق، وما توفر من ضمانات.

رائدنا بالنتيجة، في هذا المجال، ان يظل لبنان بلدًا عربيًا مستقلاً، موطد الاركان والكيان، جمهوريًا ديمقراطيًا، ذا سيادة تنبع من وحدته الوطنية، منطلقًا ومنفتحًا على العالم كله، ساعيًا الى توطيد علاقاته مع دول الارض كلها، سائرًا بسياسة الصداقة والتعاون مع الجميع الى مدى لا يحده غير استقلالنا وسيادتنا.

حضرة الزملاء المحترمين.

نضع في رأس مشاغلنا بذل المزيد من الجهد لتوطيد هيبة الدولة في جميع المناطق، وتطبيق القوانين بكل شدة وبلا هوادة على الجميع بدون تمييز ولا مراعاة.

وفي الوقت نفسه نسعى بكل ما نستطيع الى ازالة التباعد والتنافر، والشك والحذر من علاقات اعضاء الاسرة اللبنانية بعضهم مع بعض، ليحل محلها ثقة وتسامح، وتعاون وتضامن بينهم جميعًا.

وفيما نحن حريصون اشد الحرص على انصاف كل المناطق والفئات والمساواة بينها في الحقوق والواجبات، وتأمين افادتها من منافع الدولة على وجه يرفع من مستوى المناطق والفئات المتخلفة عن غيرها، لا نرى من واجب الزم على الحكومة، وعلى المجلس، وعلى اللبنانيين قاطبة، من السعي الدائب الى دعم وحدة صفوفنا في الداخل، لمجابهة مصيرنا بايمان وثبات، وحل معضلاتنا بأنفسنا والاتكال، بعد الله، على سواعدنا المتضافرة لبناء مستقبل مستقر، مجيد، في ولاء كامل، غير مشوب ولا مجزأ، لوطننا لبنان.

وتولي حكومتنا عناية كبرى مسألة اصلاح اجهزة الدولة. فقد دشن العهد الحاضر حركة اصلاحية واسعة في هذا الميدان. فوضعت الحكومات التي سبقتنا نصوصًا تشريعية وتنظيمية اقتضت الكثير من الوقت والجهد، وقد بدأت الآن المرحلة الحساسة من هذه الحركة، وهي مرحلة التطبيق، واكمال بعض النصوص، وتعديل بعضها الآخر مما تظهر التجربة وجوب اكماله أو تعديله، توصلًا الى تحقيق الغايات الاساسية من هذا العمل الاصلاحي، الا وهي تحسين انتاج الموظف، وضبطه، ومراقبته، وتنسيق الاعمال، واختصار المعاملات، وتنفيذ فكرة اللامركزية تنفيذًا عمليًا على نطاق واسع، واقصاء المؤثرات السياسية عن الادارة.

وكذلك، ستولي الحكومة عناية خاصة شؤون التفتيش في مختلف مصالح الدولة. فتشجع المفتشين على القيام بعملهم بكل حرية. وتعير تقاريرهم كل

الاهمية. فتجري التحقيقات الادارية. وتنزل العقوبات المسلكية، متى اقتضت الحال. ولا تتردد من احالة التقارير والتحقيقات الى القضاء، حيثما يظهر ان جرمًا جزائيًا قد ارتكب.

وهنا، وقد وصلنا الى ما جرت العادة على تفصيله من مشاريع تعرض كل حكومة جديدة انها تنوي تحقيقها، نستميحكم العذر ان نحن عددنا ما نريد ان نلزم انفسنا به، مشيرين فقط الى ما سوف نضعه موضع الدرس منذ غد، وما سوف تقوم كل وزارة على تنفيذه، في حيز اختصاصها وامكاناتها، بأسرع وقت ممكن.

- انجاز التصميم الشامل للانماء الاقتصادي والاجتماعي. واكمال تجهيزات مكتب الاحصاء المركزي.

- اعادة النظر في التنظيم القضائي، وفي نظام القضاة. والسعي الى رفع مستوى القضاء المادي والمعنوي، وكذلك تعزيز التفتيش القضائي، واعادة النظر في تشكيل مجلس القضاء الاعلى مع المحافظة على استقلال القضاء.

- تعديل الانظمة الضرائبية ومعدلات الضرائب والرسوم، على وجه يجعلها متلائمة مع تطور الاقتصاد، ومتطلبات الحياة، على ضوء مبدأ حرية التعامل في لبنان.

وفي الوقت نفسه تعديل سياسة الانفاق العام بما يتفق مع مخطط اعمار سائر مرافق البلاد، وتشجيع الافراد والمؤسسات الخاصة على تنمية اعمالهم وخلق ميادين جديدة لنشاطهم، وتوظيف رؤوس الاموال اللبنانية وغير اللبنانية.

- تنفيذ القانون المتعلق بانشاء مجلس النقد والتسليف.

- ملاحقة انجاز تقارير اللجنة الخاصة المكلفة دراسة التوفيق بين تطور تكاليف الحياة وما يتقاضاه عمال الدولة المدنيون والعسكريون من رواتب ومنح وتعويضات.

- وضع مخطط عام لاتمام شبكة الطرق في البلاد، واعطاء كل منطقة حقها من الاعتمادات على اساس حاجاتها الحقيقية وضرورة تطويرها.

ـ متابعة سياسة تشييد ابنية للدولة. وبالتالي الاسراع في اتمام اشغال قصر العدل، والمطار الدولي، ومدرسة التعليم المهني، والسجن الحديث، والمستشفيات والمستوصفات العديدة في سائر المناطق.

وفي الوقت نفسه انجاز الدراسات لتشييد المباني الحكومية المركزية، ودور الادارة، ومخافر الأمن في بعض مراكز المحافظات والقائمقاميات.

ـ درس تصميم شامل للمياه، وتنفيذ المشاريع المائية الكبرى في المناطق كافة، وخاصة في الشمال، والبقاع، والجنوب. وتأمين مياه الشرب لأكبر عدد من القرى المحرومة، ودرس اقامة سدود وانشاء بحيرات في الاودية العامة لخزن المياه الشتوية، واستعمالها في الصيف وتموين المدن، وخاصة بيروت، والقرى الجبلية بما تحتاج اليه من مياه اضافية.

ـ اعادة درس مشروع الليطاني درسًا فنيًا واداريًا على ضوء نتائج الاعمال الاولى، وضمن الامكانات الفنية، والسعي الى متابعة تنفيذه، واعطاء الاولوية لمياه الشفة والري وتعميم فائدة هذا المشروع.

ـ اتمام مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية بكميات كافية، وبأسعار ملائمة. ووصل مصانع الانتاج ببعضها، وانشاء شبكة توزيع تؤمن الطاقة للمدن والقرى ليلاً ونهارًا بدون انقطاع.

ـ تحقيق الضمان الاجتماعي بما فيه خصوصًا الضمان الصحي، وذلك على مراحل تتفق وامكانات الدولة، وارباب العمل من جهة، وحاجات العمال والمستخدمين من جهة ثانية، والاهتمام بشؤون النقابات وتنظيمها وتعزيز نشاطها.

ـ مكافحة الغلاء والاحتكار، وبصورة خاصة وضع نظام لاستيراد الادوية وبيعها يجعل الدواء في متناول جميع فئات الشعب.

ـ انجاز دروس المساكن الشعبية، وانشاء هذه المساكن، وكذلك معالجة معضلات السكن بصورة عامة.

ـ نشر التعليم الابتدائي المجاني، وتوسيع التعليم الثانوي والمهني في

المناطق كافة على اسس تأخذ بعين الاعتبار حاجات المناطق المتخلفة، وتوجيه التعليم، واعداد الطلاب بما يتلاءم مع الحاجات المعيشية، وتطور الاقتصاد والثقافة.

ـ رفع مستوى الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية وفق مخطط تدريبي، مسلكي وتقني.

متابعة درس توحيد المناهج من اجل تنفيذه في المرحلة الابتدائية.

ـ زيادة مقدار الاعتمادات لمنح التخصص العالي، وتوزيع هذه المنح على اساس انصاف الفئات المتخلفة علميًا واجتماعيًا.

ـ وضع اسس سليمة للتعاون الوثيق بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسات التعليم الخاصة فيما يتعلق بالاشراف عليها.

ـ تخفيض اسعار الكتب المدرسية.

ـ تعزيز الجامعة اللبنانية، وانشاء فروع فيها للهندسة التطبيقية والعلوم الاجتماعية.

ـ انشاء متحف للفنون اللبنانية والعربية.

ـ تنشيط الرياضة والكشفية عمليًا، وابعاد مؤسساتها عن جميع المؤثرات السياسية.

ـ اكمال شبكة الهاتف الآلي، وجعلها تشمل جميع مناطق لبنان، وتعميم غرف الهاتف ومراكز البريد.

ـ معالجة مشاكل الصناعة بما يؤمن ازدهار وتشجيع الانتاج الوطني مع مراعاة مركز لبنان التجاري.

ـ المزيد من العناية بشؤون السياحة والاصطياف والاشتاء والمواقع الاثرية.

ـ انشاء محطات جديدة للاختبار الزراعي، وتعزيز الارشاد الزراعي ورفع مستوى التعليم الزراعي.

ـ تنظيم التعاونيات الزراعية على اسس حديثة.

ـ تحقيق مشروع الصندوق التعاوني للموظفين.

ـ النهوض بشؤون البلديات والقرى، وتشجيع انشاء اتحادات بين البلديات المتجاورة، وايجاد اجهزة مشتركة تحقيقًا للمشاريع المتشابكة.

ـ تنظيم العاصمة تنظيمًا عصريًا، وتطوير وسائل الانتقال فيها.

ـ مطالبة الصحافة بمسؤولياتها ضمن نطاق الحرية التي يعتز بها لبنان، والتعاون مع نقابة الصحافة للنهوض بالرسالة الصحفية على الوجه الاكمل.

ـ انجاز مشروع الاذاعة اللبنانية الكبرى لاسماع صوت لبنان للعالم، واستحداث البرامج الراقية التي تليق بمكانة لبنان الفكرية والفنية وتماشي، التطور الاذاعي العصري.

حضرة الزملاء المحترمين.

هذا ايماننا اعلناه، وهذا نهجنا في الحكم بيّناه.

ونود ان نزيد على ما سبق ان حكومتنا بجميع اعضائها، تضع في رأس واجباتها التعاون مع مجلسكم الكريم تعاونًا وثيقًا، مستمرًا، مثمرًا، لنعمل معًا على تعزيز النظام البرلماني، وتسيير سياسة لبنان العامة في خط يؤمن لهذا الوطن الحبيب السلامة والطمأنينة، والعزة والازدهار، ويضعه دائمًا في المنزلة الكريمة التي يستحقها في العالم العربي وفي العالم الاوسع.

كما اننا نبغي من عملنا ـ الذي نؤدي لكم حسابًا عنه في كل وقت ـ تطبيق قواعد العمل والنظام، والعدالة والمساواة، فنجعلها تسود مجتمعنا كما نجعل روح المسؤولية، والقيام بالواجب، وارتفاع المصلحة العامة فوق كل مصلحة، اسسًا تقوم عليها اداة الحكم بجميع فروعه.

وفي الوقت الذي نطلب فيه ثقتكم الغالية، على اساس ما سبق بيانه، وعلى اساس استعدادنا للعمل دائمًا باخلاص وتجرد ونزاهة، نتوجه الى اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، بتحية المحبة والوفاء على بذل اقصى جهدنا

لتحقيق اهدافهم في حياة كريمة عزيزة حرة.

نالت الحكومة الثقة باكثرية ٧٨ صوتًا وامتناع واحد وحجبها ٧ نواب.

في ١٧ ك[١] ١٩٦٠ كلف وزارة التصميم (مرسوم رقم ٥٧٣٧).

في ٢٤ ك[٢] ١٩٦١ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٦٠١٥).

وفي اول شباط ١٩٦١ اعيد تكليفه وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٦٠٥٨).

في ١٦ ايار ١٩٦١ قدم صائب سلام استقالة حكومته وادلى بعد ذلك بالتصريح الآتي:

«ان الثقة التي احرزتها حكومتي يوم الجمعة في ٥ ايار الحالي، وبعد عدة جلسات من المناقشات النيابية، كان فيها التأييد البرلماني الواضح. كما كان فيها لي شخصيًا، وكرئيس لحكومة اتشرف برئاستها، بعض المغازي الخاصة والمعاني ذات المدلول.....

وعلى اثر جلسة الثقة وصباح يوم السبت ٦ ايار على وجه التحديد، تشرفت بمقابلة رئيس الجمهورية وابديت له رأيي بالوضع العام والوضع الوزاري وابلغت فخامته عزمي على الاستقالة فطلب اليّ ارجاء البحث في ذلك.

وصباح اليوم ١٦ ايار تشرفت بمقابلة فخامة رئيس الجمهورية. وبعد ان اوضحت له رأيي قدمت استقالة حكومتي رسميًا، فطلب اليّ ان استمر مع سائر اعضاء الحكومة في تصريف الامور ريثما يستكمل استشاراته.

وعلى هذا فقد اصبح الامر الآن بين يدي فخامة الرئيس، يتصرف به بمطلق اختياره، واتمنى له التوفيق والصواب في كل ما يقوم به من اجل مصلحة لبنان، وهو الذي عهد اليه الدستور هذه المهمة، واولته البلاد باجمعها ثقتها الكاملة.

وعلى الاثر صدر عن رئاسة الجمهورية البلاغ الآتي:

صباح هذا اليوم قدم دولة الرئيس صائب سلام استقالة وزارته الى فخامة رئيس الجمهورية. فأعرب له فخامة الرئيس عن شكره للجهود التي بذلها مع

وزرائه في سبيل المصلحة العامة، وطلب اليه الاستمرار في تصريف الشؤون العادية ريثما تنتهي الاستشارات بغية تأليف حكومة جديدة.

الذوق في ١٦ ايار سنة ١٩٦١

من ٢١ أيار الى ٣١ ت١ ١٩٦١ عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للدفاع (مرسوم رقم ٦٧٨٤).

في ٣٠ ايار تلا بيان حكومته. هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

ان شعوري بالمسؤولية الملقاة على عاتقي، وتجاوبي مع رغبات مجلسكم الكريم، مضافَين الى اقتناعي بما لمسته من مشاعر الرأي العام، وما تحسسته من مشاغل الشعب، كل هذا حدا بي الى الاقدام على تعديل الحكومة التي لي شرف رئاستها، واختصار عدد اعضائها، تعديلاً واختصارًا، اجد فيهما ارضاء لمصلحة الحكم في ظرفنا الحاضر، كما وجدت فيهما رضاءً شاملاً لدى الرأي العام، وانا واثق ان مجلسكم الكريم يجد فيهما تحقيقًا لرغباته.

والتعديل كالتبديل يتطلب، وفقًا للاصول البرلمانية التي نتبعها في لبنان، استقالة رئيس الحكومة. فكان لزامًا علي، وانا اتمتع بثقتكم الغالية، ان اقدم استقالتي فتجري استشارات واسعة حسب التقاليد، وتنبثق عنها هذه الحكومة المعدلة التي لي شرف رئاستها، والتي تتابع السير على التقاليد فتمثل امامكم اليوم.

وانني وزملائي، اذ نعرب عن تقديرنا لزملائنا في الحكومة السابقة، لحريصون على ممارسة الحكم وفق الموجبات التي يفرضها، والحريات التي يؤمنها النظام الجمهوري البرلماني الذي اعتمدته بلادنا، والذي نعتبره اصلح الانظمة لها، واكثرها انطباقًا على واقعها، واوثقها ضمانًا لمستقبلها.

وسنظل دائمًا، وفي جميع الظروف نولي مشاعر الرأي العام اهتمامنا، ومشاغل الشعب عنايتنا، وننشد باستمرار التعاون الكامل مع مجلسكم الكريم،

مخضعين عملنا لرقابته. وهذا هو في اعتقادنا المفهوم الصحيح لعلاقات الحكومة بالبرلمان في ظل نظامنا، والتطبيق السليم لنص الدستور وروحه.

ونحن مدركون ان عمل الحكومة يظل ناقصًا وعاجزًا عن تلبية رغبات الامة وسد حاجاتها، ان لم يسانده عمل التشريع المنوط بكم مساندة نشيطة وخصبة تتجلى انتاجًا يجاري تطور البلاد الدائم، وان لم ترافقه رقابة صالحة تتجاوب مع ارادة الشعب الذي نمثل وتمثلون.

ومن هنا رأت الحكومة ضروريًا في هذا الظرف ان يتابع مجلسكم الكريم عمله بعد انتهاء دورته العادية، فقررت فتح دورة استثنائية نتعاون فيها واياكم على العمل والانتاج.

حضرة الزملاء المحترمين.

تمثل حكومتنا امامكم وقلوبنا عامرة بالايمان، مليئة بحب لبنان، وبالرغبة الصادقة في التضحية بكل غال في سبيل هذا الوطن المفدى، والعمل على توثيق اواصر المحبة، واشاعة روح السلام والتسامح بين فئات شعبه، وتأمين اكبر قسط ممكن من الطمأنينة والرفاه لجميع اللبنانيين. ولتحقيق هذه الغاية ايضًا لن ندع وسيلة، ولن نوفر جهدًا من اجل القضاء على كل ما من شأنه ان يفرق بين المواطنين، او يزرع الشك والحذر في بعض النفوس، او يضعف الايمان بمقومات الوطن وقواعد الدولة، مثابرين على تطبيق القوانين النافذة في كل مرة يظهر ان ثمة افتعالاً لاشاعة القلق، اكان في حقل السياسة ام في حقل الاقتصاد.

ونرجو ان تثقوا بأننا نتقبل النقد، والمعارضة، والنصح، بصدر رحب واستعداد كامل ومخلص لتقويم اي اعوجاج في اعمالنا او في اجهزة الحكم. لكننا نعتقد اعتقادًا راسخًا بأن حرية النقد، على كونها حرية اساسية، نحرص عليها حرصنا على جميع الحريات العامة، يجب ان تمارس بروح المسؤولية، والا تنقلب الى فوضى وتجريح وتجنٍّ يزعزع الثقة بالأنظمة وبالمؤسسات العامة، ويستهين بكرامة العاملين في الحقل العام، أكانوا في الحكم ام خارجه، أكانوا سلطة تشريعية ام تنفيذية ام قضائية. فكرامة البلاد وسمعتها من كرامة هؤلاء وسمعتهم، وهيبة الدولة تنبسط وتتقلص تبعًا لهذه العوامل.

وأملنا الوطيد، اذا حزنا ثقتكم وثقة الشعب الذي تمثلون، أن نبرر هذه الثقة المزدوجة ونستحقها بالعمل المتصل، والجهد الدائب، والانتاج الفعلي في جميع الميادين، فنمضي قدمًا في معالجة الامور بجد واهتمام، كبيرها وصغيرها، ونسرع في الانجاز، ونهيء وننفذ المشاريع والاشغال ذات المنفعة العامة في جميع المناطق، ولمنفعة جميع الفئات، وننفق عليها خلال اقصر وقت ممكن اكبر قدر من الاعتمادات المخصصة لها، مراعين في آن واحد ضرورة تغذية الدورة الاقتصادية بما يتجمع من اموال في الخزانة، ووجوب توجيه الانفاق بشكل يوقي من تضخم النقد المتداول، ومن ارتفاع الاسعار.

كل هذا، وهمنا الاول اشاعة العدل والمساواة بين المواطنين، والتقيد بالقانون وتطبيقه بنزاهة وصراحة على الجميع، بمنأى عن الحزبية والاعتبارات الشخصية.

ونضع منذ الآن في رأس مشاغلنا انجاز المرحلة الاخيرة من الاصلاح الاداري، واعداد ما يلزم لتنفيذ المخطط العام لاعمار البلاد، وتطويرها اقتصاديًا واجتماعيًا، والاستعانة في هذا السبيل الى اقصى حد برجال الفن والاختصاص من اللبنانيين. واننا عازمون على توقيت تنفيذ المشاريع بشكل يضمن في آن واحد التناسق والسرعة، وتحرير الادارة، ما امكن من اسباب البطء والتعقيد.

وهكذا فاننا نجعل من حكومتنا الحاضرة حكومة عمل وانتاج، ونود أن يأتي حكمكم على اعمالنا لا على ما كان يمكن ان نضمنه هذا البيان من وعود.

حضرة النواب المحترمين.

ان رائدنا سلامة الوحدة الوطنية وتدعيمها في الداخل، وسياسة الحكومة العربية والدولية ستظل بالتالي متفقة مع هذه القاعدة الاساسية، ومستندة اليها، وقد اعلنا هذه السياسة بوضوح وتفصيل في بيان حكومتنا السابقة، وهي سياسة مستمرة ومنبثقة من واقع لبنان ومصلحته، وارادة شعبه، وستثابر عليها.

حضرة الزملاء المحترمين.

ذلك ما نعتزم، بعد الاتكال على الله تعالى، ان نجعله في الحكم منهاجًا

ومن الحكم غايتنا، بيناه لكم ببساطة وايجاز، آملين ان نعود اليكم الفينة بعد الفينة لنطلعكم على ما حققنا ونفذنا، ونسترشدكم في مرحلة التحقيق والتنفيذ التالية.

وعلى هذا الاساس، نتقدم منكم طالبين ثقتكم الغالية، موجهين الى اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، تحية الاخوة والوفاء، سائلين المولى القدير ان يمدنا بعونه في خدمة بلادنا الحبيبة، وان يمتع هذا الشعب الابي بالسلامة والعزة والازدهار.

نالت الحكومة الثقة باكثرية ٤٦ صوتًا وامتناع ١ وحجبها ٤٤.

في ١٠ حزيران ١٩٦١ كلف وزارات: الخارجية والداخلية والارشاد (مرسوم رقم ٦٨٠٧).

في ١٢ آب ١٩٦١ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٧٢٥٨).

في ٢٥ ايلول ١٩٦١ كلف وزارة الخارجية ثانية (مرسوم رقم ٧٦٤١).

في ٢٤ ت ١ قدم الرئيس صائب سلام استقالة حكومته. هذا نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم.

تعلمون انني على اثر اعلان فريق من النواب الكرام موقفهم من الحكومة الحاضرة في الآونة الأخيرة، كنت قد صممت بالتضامن مع زملائي الوزراء السير على الخطة البرلمانية الصحيحة، والمثول امام مجلس النواب والادلاء ببيان عن سياستنا التي استهدفت في جميع الظروف، وقبل كل شيء المحافظة على الوحدة الوطنية وتدعيمها، وتجنيب البلاد شتى انواع الانقسام الداخلي، وذلك بالاضافة الى ما قمنا به في سائر حقول العمل الحكومي. تاركين للمجلس الكريم فرصة المناقشة في هذا كله، وحق التقرير على ضوئه. لكن واقعًا جديدًا نشأ اليوم، اذ استعاد وزير الاشغال العامة استقالته واصر على الاستمرار في كرسي الوزارة رغم انه كان قد قدم استقالته خطيًا لفخامتكم، واذاع في ذات الوقت بيانًا تعرض فيه لي شخصيًا وللحكومة، فطعن في هذا

التضامن الوزاري المفروض، واصبح متعذرًا علينا المثول امام مجلس النواب برفقة وزير خرج على التضامن، على الشكل الذي خرج منه، والاستمرار معه في الحكم.

لذلك اقدم لفخامتكم استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها شاكرًا لكم التوجيه الكريم الذي ما ضننتم به علي وعلى زملائي، والرعاية التي احطتمونا بها، سائلين لفخامتكم التوفيق وللبنان الحبيب التقدم والازدهار.

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول اسمى احترامي.

بيروت في ٢٤ ت١ ١٩٦١

صائب سلام

١٩٦٤ انتخب نائبًا عن الدائرة الثالثة ونال ١٢٣١٩ صوتًا من اصل ٢٨٥٦٧ مقترعًا(٨).

كان مستنكفًا من الدخول في اللجان.

١٩٦٨ فاز ونال ١٢٣١٩ صوتًا من اصل ٢١٠١٢ مقترعًا(٩).

من ١٣ ت١ ١٩٧٠ الى ٢٧ ايار ١٩٧٢ عيّن رئيسًا للوزارة ووزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٤).

وفي ١٧ ت١ ١٩٧٠ تلا بيان حكومته، هذا نصه:

البيان الوزاري

أيهاالزملاء الكرام.

قبل أن أبدأ بتلاوة البيان الوزاري ومناقشته، أحب أن أعلن بأنني طلبت إلى الرئاسة الكريمة، وتكرمت باستجابة الطلب، بأن تكون الاذاعة والتلفزيون في هذه القاعة غير منحصرين في نقل أقوال الحكومة، بل أن يشاطر النواب الكرام الحكومة هذا الحق. آملاً ان يكون هذا دليلاً آخر على مناخ الحرية الذي نحب أن نوفره للنواب بالدرجة الأولى، ومن ثم للجمهور، لنسمع الانتقاد

ويسمعه الجمهور ونأخذ منه ونسير على هديه.

دولة الرئيس.

حضرة النواب المحترمين.

كنا ولا نزال على يقين أن النظام الديمقراطي البرلماني توأمان لا ينفصلان، فإما أن يكون لبنان في ظل حكم ديمقراطي برلماني أو لا يكون. وسيكون لبنان.

فباسم هذا النظام تمثل أمام مجلسكم اليوم حكومة غير الحكومات التي تعودتها مجالسنا. ومن الطبيعي إذن أن يجيء بيانها الوزاري كذلك على غير ما كانت البيانات، أي أن يكون وثيقة عمل واضحة، بسيطة، مباشرة، محددة وصريحة، وثيقة عمل لدولة عصرية.

ذلك بأن السياسة العامة التي تنوي هذه الحكومة انتهاجها في غير حاجة إلى كثير شرح وتطويل. وهي ليست سوى امتداد لارادة مجلسكم الكريم التي تمثلت في انتخاب فخامة السيد سليمان فرنجية رئيسًا للجمهورية، والتي كانت قد عبرت عن نفسها في مواقف متعددة متكاتفة، أجمع عليها اللبنانيون، ويصح بالتالي وصفها بالارادة الشعبية المستمرة التي على جميع الحكومات استهداؤها، من دون حاجة إلى تكرار وتأكيد.

انطلاقًا من ذلك، سنحاول، في هذا البيان، تحديد نظريتنا إلى الحكم وقضاياه، متخطين التقسيم التقليدي، فصولاً يتناول كل واحد منها وزارة معينة، ليقيننا بأن الحكم وحدة متكاملة لا تتجزأ.

أولاً: التهيئة لتخطيط متكامل للمستقبل اللبناني، كمثل الذي تعتمده أعرق الديمقراطيات ذات الاقتصاد الحر المنظم، تنسجم في إطاره نشاطات القطاعين العام والخاص، وتقع جميع المشاريع الانمائية في إطاره كذلك، بحيث تزيد الانتاجية، ويزيد الدخل العام، ويرتفع مستوى معيشة كل مواطن بنسبة عمله. ويجب أن يبنى التخطيط على مسح دقيق للأوضاع الحالية، في كل القطاعات، دون تهرب من الرقم الصحيح. ويهدف هذا التخطيط إلى تأمين العدالة

الاجتماعية، ليس بين المواطنين فحسب، بل بين المناطق كذلك، على نحو يعطي اللامركزية في الحكم أبعادًا اقتصادية تجعل لوجودها الاداري والسياسي معنًى ومنطقًا جديدين.

ثانيًا: ومن أجل انماء لبنان الاقتصادي ستعمد الحكومة إلى رسم سياسة مالية جديدة تؤمن الترابط العضوي بين حجم الكتلة النقدية وحجم التسليف وكلفته وآجاله، وبين حاجات هذا الانماء، والسعي إلى تأمين العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، ووقف هدر موارد المالية العامة على النفقات غير المجدية في أجزاء الموازنة الثلاثة، والعمل على تثبيت مستوى النشاط الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتنويع عناصرها، بغية مساعدة الاقتصاد الوطني على مجابهة التقلبات العنيفة.

ثالثًا: تمكين الدولة من توفير الخدمات التي ينتظرها المواطن في الحقول الاجتماعية، والحياتية، والصحية، وأخصها الضمان الصحي، وتعزيز القطاع الطبي العام، فضلاً عن سد حاجات المواطن الأولية إلى المسكن والطرق، والمواصلات، والإنارة، والماء، والغذاء.

رابعًا: مراجعة جميع برامج التربية والتعليم، أكاديمية كانت أم مهنية، في ضوء التخطيط العام، بحيث ينتظم التخرج من المدارس والجامعات على أساس توافر الأعمال وتزايد الحاجات، فلا تزداد بطالة المتعلمين الذين لا أعمال لهم، ولا تهاجر الأدمغة التي لا يتوافر لها في لبنان اليوم مناخ العلم وشروط استخدامه، ويستمر الانسان رأسمال لبنان الأكبر. ومثل هذا التعزيز للتخصص يفترض، بالطبع، التشديد على نوعية التأسيس المدرسي، كما يفترض تعزيز أوضاع المعلمين ورفع مستوياتهم. وستعمد الحكومة، في سبيل ذلك، إلى استخدام وسائل الاعلام البصرية والسمعية لتطوير أساليب التعليم، كما ستعمد إلى إيجاد أجهزة فعالة، بمشاركة المعنيين، للرقابة على التعليم في جميع حقوله وأطواره.

حضرة النواب المحترمين.

هذه نظرتنا إلى الحكم وقضاياه، نظرة نرجو أن تنال الحكومة ثقتكم على

أساسها حتى نتمكن معًا من اعطاء الديمقراطية اللبنانية محتوىً جديدًا يساعد على نقل لبنان إلى مستوى الدول العصرية، وعلى جعل الدولة تلك المؤسسة التي يثق بها المواطنون، وتطمئن إلى مستقبلها، وفي ظلها، الأجيال الطالعة التي تعيش اليوم أزمة قلق يكاد يقارب اليأس، فضلاً عن اللامبالاة.

ومن أجل اشراك الأجيال الطالعة في تحمل مسؤولياتها الديمقراطية، ستودع الحكومة مجلسكم الكريم مشروع قانون بتعديل الأنظمة الانتخابية في هذا الاتجاه.

كما ستعمد الحكومة إلى إيداع مجلسكم، كذلك، مشروع القانون الذي سبق لحكومات سالفة أن درسته، والقاضي بإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي يشرك، بدوره، القطاعات العاملة في مسؤولية التقرير، إيمانًا من الحكومة بضرورة تعزيز الحركة النقابية لتؤدي دورها الايجابي في الحياة العامة.

ومن الطبيعي، أن تحرص الحكومة على أن يتم التطور المنشود في جو من الحرية والانفتاح، وهي مسؤولية تتحملها الصحافة ومؤسساتها وهيئتها، بمشاركة سائر وسائل الاعلام، في القطاعين الخاص والعام، من غير ادعاء إرشاد، ولا محاولة كبت أو تضليل، بل بمساعدة الطاقات الفكرية على النمو وتنشيط الثقافة الخلاقة. ومن أجل ذلك، ستعمد الحكومة إلى تطوير الأنظمة المعمول بها، واقتراح القوانين النافذة، بحيث تصبح أكثر ملاءمة للأوضاع العصرية، وأكثر قابلية للتطبيق.

حضرة النواب المحترمين.

كان في ودنا، وقد جاءت هذه الحكومة باسم الجد والعمل، أن نتقدم منكم ببرنامج مفصل للمشاريع التي تنوي تحقيقها. غير أن المسؤولية العلمية والسياسية التي نلتزم بها تجعلنا نتريث في رسم مثل هذا البرنامج، بانتظار التحقق من الامكانات الحقيقية للخزينة، ووضع سلم أولويات مرتبط بالخطة المتكاملة التي ستعرض عليكم في حينها، والتي من شأنها أن تلبي حاجات الشعب الملحة. ثم إن تنفيذ المشاريع يفترض، كما تدركون ولا ريب، إعادة

النظر في بعض الأوضاع الادارية، سواء في الوزارات أو في المصالح المستقلة المرتبطة بها، وهو ما ستعمد الحكومة إلى القيام به في أسرع وقت.

في انتظار ذلك، وتأمينًا لشروط نجاح هذا العمل، لا بد من أن نقبل على عمل الحكم اليومي بروح مجردة، غير ملتزمين بمصلحة إقليمية أو طائفية أو طبقية، أو حزبية، أو سياسية.

كما لا بد من أن يكون في طليعة اهتماماتنا توفير الأمن والعدالة والاستقرار لجميع المواطنين. وهي من البديهيات التي سنعمل على تحقيقها بجميع الوسائل. فنحن مصممون على إقامة حكم النظام والقانون الذي يطالب به الشعب. كما اننا مصممون على محاربة الفساد، وتعزيز الإدارة، وتعديل أنظمتها وقوانينها، بما فيها بعض المراسيم الاشتراعية، التي تجاوزها التطور، فباتت تعيق تحول الادارة إلى أداة فعالة مسؤولة لخدمة الناس، وتلبية حاجاتهم، وتأمين حقوقهم وصيانة حرياتهم.

ومن الاصلاحات السريعة التي نعتزم إجراءاها، فصل قوى الأمن الداخلي عن الجيش، فتتحمل قوى الأمن الداخلي مسؤولياتها، وتبقى للجيش هيبته وحصانته في نظر الدولة والرأي العام.

والحكومة عازمة على رسم سياسة دفاعية تستهدف، من جهة، دعم معنويات الجيش، وتأمين حاجاته الحقيقية، وتحديث وسائله ومشاركة الشباب في خدمة العلم، كما تستهدف من جهة أخرى حصر مهمة الجيش في القضايا العسكرية والحؤول دون تدخله بأي من أجهزته في الأمور السياسية والادارية. وضمانًا لذلك ستحيل الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشاريع القوانين التي تعيد إلى السلطة التنفيذية مسؤولياتها الدستورية، بما في ذلك الصلاحيات الادارية والمالية. وإذ ذاك تصبح رقابة السلطة التشريعية معززة على نحو يحافظ على سلامة الحكم الديمقراطي الذي تحرصون، ونحرص على إعادته إلى أصوله.

والهدف من هذه السياسة الدفاعية هو المحافظة على استقلال لبنان وكيانه وسلامة أراضيه، ثم تحصين حدوده المواجهة للعدو، وتأمين وسائل الصمود لدى أهالي الجنوب، بحيث يطمئنون إلى أن الدولة لن تفرط بهم وبحقوقهم

وبأرضهم التي هي جزء من لبنان لا يتجزأ. وهكذا يفرض لبنان احترامه على الصعيد الدولي، فضلًا عن تثبيته لسيادته.

والحكومة الجديدة ليست في حاجة إلى تأكيد التزامها بمسؤوليات لبنان الطبيعية في الاطار العربي، وهي عازمة على المشاركة مشاركة إيجابية فعالة في معالجة القضية الفلسطينية التي هي، في الوقت ذاته وبأكثر من وجه، قضية لبنانية مصيرية.

وتعتبر الحكومة أن عليها، تجاوبًا مع مقرارات مؤتمرات القمة العربية، والمواثيق والاتفاقات التي ارتبطت بها، اعتماد ديبلوماسية متحركة على الصعيدين العربي والدولي، والافادة من الانتشار اللبناني في العالم، كما عليها واجب مساندة العمل الفدائي الملتزم بغايته السامية، والملتزم بواجب احترام قواعد السلامة والسيادة اللبنانية.

حضرة النواب المحترمين.

إن الحكومة الماثلة أمامكم تعطي الديمقراطية اللبنانية أبعادًا جديدة مستندة إلى روح الدستور ونصه، فهي تعزز، من جهة، مسؤولية الرقابة التي يمارسها مجلسكم الممثل للشعب، كما تعزز، من جهة أخرى، مسؤولية الحكم التنفيذي التي تتحملها الحكومة تجاهكم وتجاه الرأي العام، الآن، وغدًا، وفي كل ساعة.

إننا إذ نتقدم من مجلسكم الكريم طالبين ثقتكم الغالية، نأمل أن تجيء هذه الثقة تعبيرًا جديدًا عن حرصنا وإياكم على توطيد الشرعية الديمقراطية، فنثبت معًا أن النظام اللبناني، من غير ما تعديل في مؤسساته الدستورية، قابل للتطور وفقًا لمتطلبات الحكم من حيث علاقة المواطن بالدولة، وحقوق المواطن على الدولة، وواجبات الدولة تجاه المواطن.

نالت الحكومة الثقة ب ٧٦ صوتًا وامتناع ٤ وحجبها نائب واحد.

في ١٥ شباط ١٩٧١ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٦١٥) وأعيد تكليفه في ٢٨ نيسان (مرسوم ١٠٢٩).

في ٢٥ ايار ١٩٧١ كلف وزارة المالية والدفاع (مرسوم رقم ١١٣٣).

في ٢٠ ك ٢ ١٩٧٢ كلف وزارة العدلية (مرسوم رقم ٢٦٨٩).

في جلسة مجلس الوزراء في ١٠ ايار سنة ١٩٧٢ قدم صائب سلام استقالة حكومته الى الرئيس وقال: اني باسم زملائي وباسمي الشخصي اشكر فخامتكم لما تضمنته كلمتكم عن الحكومة. ويطيب لي ان اعرب لفخامتكم عن التقدير البالغ لما قمتم به من اجل ترسيخ النظام الديمقراطي وتعزيزه. وبمناسبة تقديم استقالة الحكومة اود ان اعرب من صميم فؤادي عن شكري لاخواني الوزراء على ما قاموا به من اعمال خلال مشاركتهم في الحكم بحماس ونشاط واخلاص. وآمل ان تستمر انطلاقة العهد بقيادة فخامتكم لتحقيق المزيد؛ من المكاسب والتقدم والازدهار للبناننا العزيز. طلب الرئيس من الحكومة الاستمرار في تصريف الاعمال.

١٩٧٢ فاز ونال ١٨٤٢٥ صوتًا من اصل ٣٨٧٦٣ مقترعًا(١٠).

من ٢٧ ايار ١٩٧٢ الى ٢٥ نيسان ١٩٧٣ عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٣٤٢٣).

في ٨ حزيران ١٩٧٢ تلا البيان الحكومي هذا نصه:

البيان الوزاري

حضرة النواب المحترمين.

كانت للبنان انتخابات نيابية عامة أتت على درجة سامية من الحرية والنزاهة والحياد.

وكان في هذا فخر للبنان، ومصدر اعتزاز لجميع اللبنانيين. كما كان فيه انتصار وتوطيد للنظام الديمقراطي البرلماني الذي نتمسك به، رنعتبر دائمًا انه ولبنان تؤمان لا ينفصلان.

وكان مجلسكم الكريم هذا ثمرة مباشرة لتلك الانتخابات، الحرة النزيهة الحيادية، فأنتم اليوم، تمثلون الارادة الشعبية اللبنانية أصدق تمثيل.

ومن مجلسكم الكريم، وبرغبة اكثريته الواضحة، مجسدة رغبة اللبنانيين، انبثقت هذه الحكومة التي تمثل امامكم، وهي مطمئنة الى انها تعبر عن امانيكم، واثقة ان تحقق امالكم.

فلبنان الواحد لا اللبنانان الذي نادينا به، والذي استند الى ميثاقنا الوطني، وما حققه اللبنانيون، في ظله، بروح التسامح التي فطروا عليها، وبالتضامن الاخوي بين عائلاته الروحية كافة، لبنان الاخضر الذي خضرته ابناؤه المخلصون بعرق الجبين، والذي نعم جميعًا بفيء ظلاله اليوم، لبنان هذا، اصبح يتطلب منا عناية اكبر وجهدًا اكثر، ليبقى لنا ولابنائنا واحة سلام، وملجأ امان، وموطن استقرار وبحبوحة وازدهار.

واننا ندرك، ان لا ديمقراطية سياسية، ان لم تلازمها وترافقها، ديمقراطية اجتماعية بمعناها الشامل والعميق، وقد اصبح محتومًا علينا ان نوجه اول اهتمامنا الى قضايانا الاجتماعية، لنحقق عدالة اجتماعية تهدف فيما تهدف اليه، الى تكافؤ الفرص للمواطنين جميعًا، فيرتفع مستوى المواطن، ونتابع المسيرة في الطريق الذي سار عليه العهد الحالي، فنصل الى ما يحقق حاجات المواطنين الحياتية، وذلك بوضع ميثاق اجتماعي يتعاون من خلاله القطاعان العام والخاص، اصحاب اعمال وعمالاً، بحيث تشمل الافادة من خيرات هذا البلد، الجميع، فلا يقتصر ذلك على جماعة دون اخرى، او ينحصر في منطقة دون منطقة.

وكل ما يقوم به لبنان في الداخل، بشعبه ومسؤوليه، لا بد ان يستتبعه استمرار في الاهتمام بقضايا المغتربين، فنعمل على تقوية البعثات اللبنانية في بلدان الاغتراب من أجل المزيد من رعاية مصالحهم. وسنستمر بمساندة الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، وبتشجيع اللقاءات بين لبنان المقيم ولبنان المغترب، فيشعر هكذا الجيل الجديد بأهمية توثيق العلاقات والتعارف.

كما سيستمر لبنان في سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، انفتاح يتجه في المرتبة الاولى، ناحية الدول العربية الشقيقة، فيصيبه ما يصيبها من خير، ويناله ما ينالها من ضرر.

وهو مستمر في انفتاحه على جميع الدول الصديقة، وعليه ان يرعى علاقاته الودية معها وينميها ويعززها، فيستمد منها قوة فوق قوته، ويستفيد ويفيد في مجالات السياحة، والتجارة وسائر نواحي الاقتصاد.

ولقد عمل لبنان، وسيعمل دائمًا، على شد رباط الاخوة وتوثيق عرى المحبة بينه وبين اشقائه العرب، دون تمييز او تفضيل. وهو ينكر سياسة المحاور والتحزب، ويعمل دائمًا على ان يظل في دوره الطبيعي الذي كان ولا يزال امينًا له، فيكون صلة محبة، وعامل توفيق بكل اخلاص، وبما اوتيه من امكانات.

وسيبقى لبنان وفيًا لالتزاماته، يعمل من اجل خدمة قضية فلسطين، وهي قضيته وقضية العرب الكبرى، ومساندة الدول العربية الشقيقة التي احتلت اجزاء عزيزة من اراضيها لكي تنسحب قوات الاحتلال منها انسحابًا تامًا، وتأييد الشعب الفلسطيني لكي تكون حقوقه المشروعة مضمونة ومحترمة.

والحكومة اللبنانية، اذ ترحب بجميع المساعي الايلة الى خلق اجواء جديدة في العالم، ولا سيما فيما يجري من تطورات في اوروبا، تدعو الى مزيد من التفاؤل، تتبع هذه التطورات بكل اهتمام لكي يبنى على الشيء مقتضاه في الوقت المناسب، فيتوسع نطاق العلاقات الرسمية اللبنانية، وتتوطد ركائزها لتبقى المصلحة الوطنية العليا مصونة في جميع الظروف.

والحكومة تولي اهتمامًا خاصًا، واولوية مطلقة في الظرف الراهن، قضية المحافظة على سلامة الاراضي اللبنانية تجاه المطامع والتعديات الاسرائيلية، فترى من واجبها العمل السريع والفعال في استمرار تعزيز الجيش اللبناني بالعدة والعدد، وتأمين ما يلزمه من اسلحة متطورة عصرية، ليذود عن سيادة الوطن وسلامة اراضيه.

وبعد ان عملت الحكومة السابقة لتوطيد الامن في البلاد، شاع فيها الاستقرار فأفضى الى ازدهار ينعم به لبنان. والحكومة جادة في سلطانه بحيث يشعر المواطن والمقيم براحة وطمأنينة، عدا ما يحققه من انعاش للحركة الاقتصادية في لبنان.

واذا تحسسنا، كما نتحسس فعلاً، مشاعر الاجيال الطالعة، وما يساور بعضها من قلق، نجد ان من واجبنا الملح ان نعمل على انتشاله من الانزلاق في مهاوي الفوضى، فينجرف مع التيارات المغرضة، وتتعطل مسيرته على طريق التقدم الصحيح، ويشل نشاطه في كل مجال خيرً ومفيد.

ولقد اعلنا شعار التقدمية الايجابية البناءة تسير بالمواطنين جميعًا في طريق الرقي، بوحي من الاخلاص لهذا الوطن.

لذلك فان الحكومة تنطلق في حقل التربية الوطنية من فهمها لمعنى رفض الشباب للماضي وقلقهم على المستقبل، فتطلب منهم الاسهام في بناء الحاضر لنقتسم معًا رجاء المستقبل. فقضايا التربية ذات ابعاد وطنية تتطلب مستوياتهم لتجيء حلولها في مستوى العصر. وبخاصة قضايا الطلاب، التي في بعضها الكثير من الحق، والتي كاد يضيع فهمها على الناس فيما لازمها من ضجيج، بينما هي تحتاج الى الهدوء والحوار.

ومهما حسنت نوعية التعليم، ومد في انتشاره، تبقى المشكلة الاساسية مطروحة، وهي تأمين مجالات العمل للمتخرجين. اذ ان التعليم في لبنان يتزايد اكثر من تزايد مجالات العمل. فعزمنا على تنويع التعليم في جميع مراحله، ليتلاءم ومتطلبات المجتمع اللبناني.

كما نؤكد العزم على مواصلة تعزيز الجامعة اللبنانية.

ان الطالب حاضر ومستقبل، فبمقدار ما يعمل لحاضره يلزمنا ان نعمل لمستقبله.

حضرة النواب المحترمين.

ان الحكومة لايمانها بوجوب التطوير تعمل على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستحداثها مركزين وزاريين هامين، اوكلت أمرهما لوزيري دولة يعنيان بشؤون الاسكان والتعاونيات، وبالصناعة وشؤون البترول، لما في انشاء التعاونيات من فوائد تساعد على اجتياز مصاعب الحياة للمواطن،

اهتمامًا بقضية الغلاء والحد من تصاعد الاسعار. كما ان الحكومة ستعمل على وضع وتنفيذ خطة تمويل لآجال طويلة من اجل تمليك مساكن لذوي الدخل المحدود.

ونظرًا لأهمية قطاع النفط المتزايدة بالنسبة للاقتصاد اللبناني، كمصدر رئيسي للطاقة وكمورد هام من موارد الدولة، وبسبب وضع لبنان الجغرافي، كصلة وصل مهمة بين البلدان المصدرة للنفط واسواقها العالمية نتيجة وجود خطوط انابيب رئيسية في اراضيه، ومراكز مصب وشحن النفط، فان الحكومة تولي هذا القطاع عناية خاصة، وستعمل على تشجيع قيام مشاريع بترولية، وبترولية كيماوية وطنية ومشتركة في لبنان، يتم الاتفاق عليها مع البلدان العربية الشقيقة المنتجة للنفط، وذلك بالاضافة الى المصفاة الوطنية المشتركة التي تم الاتفاق بشأنها بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة اللبنانية.

وتحتل الصناعة اهتمامًا كبيرًا ظهرت بوادره في ايلاء شؤون الصناعة لاول مرة الى وزير دولة مختص. وستوجه الحكومة جهدها نحو انشاء وتجهيز مناطق صناعية ملائمة.

وستولي عناية خاصة لتوسيع اسواق التصدير. وستساعد على انشاء الصناعات الخفيفة في المناطق، وانشاء معامل تصنيع الفائض من الانتاج الزراعي. كما ستعمل على تشجيع واقامة الصناعات الكبيرة بالاشتراك مع المؤسسات العالمية.

كل ذلك من اجل زيادة فرص العمل، وخفض الاسعار وزيادة اليد العاملة، مع ما له من تأثير على زيادة الدخل.

ايها السادة.

ان الحكومة ماضية في اعادة تنظيم العمل في وزارة المالية مستهدفة، من جهة تأمين تطبيق القوانين المالية بعدل ولا سيما الضرائبية منها، ومن جهة ثانية زيادة الواردات العامة دونما حاجة الى زيادة في معدلات الضرائب.

وتأمل الحكومة ان تحقق عن هذا الطريق الى جانب تسريع الانماء

الاقتصادي، وتعميم فوائده بين جميع افراد الشعب في مختلف المناطق، استيعاب اكبر نصيب من الاموال المتوفرة لدى السوق المحلية، والافادة منها، وتوظيفها حيث تكون جدواها اعلى وابعد فائدة، اقتصاديًا واجتماعيًا.

ومما يسهل على الحكومة التوسع في هذا المجال دون محاذير كون العملة اللبنانية خرجت من الاضطرابات الاخيرة في السوق النقدية العالمية، وبعد الاجراءات النقدية الدولية التي رافقتها، اكثر متانة واستقرارًا. وقد ادت تلك الاجراءات الى زيادة هامة بقيمة التغطية الذهبية، كما دعم الفائض المتزايد في ميزان المدفوعات اللبنانية قوة الليرة اللبنانية ومتانتها.

وان الحكومة تهدف، فضلاً عن ذلك، الى تأمين المناخ الصالح للاستثمارات والنشاطات الاقتصادية. وبشكل خاص الى تأمين وتشجيع المؤسسات المالية المختصة، التي تسهم مباشرة بدعم النشاط الاقتصادي، والمبادرة الفردية، والى دفع عجلة النمو الاقتصادي. ويأتي في طليعة هذه المؤسسات البنك الوطني للانماء المالي المتوسط والطويل الاجل.

اما النظام الاقتصادي الحر، الذي قام بالدور الرئيسي في دفع عجلة الاقتصاد اللبناني وتأمين ازدهاره، فانه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظام الديمقراطي الذي نؤمن به. لذلك تعمل الحكومة على تدعيمه والمحافظة عليه ضمن سياسة لا تفسح مجالاً للفوضى والاستغلال.

وفي حقل الصحة العامة تسعى الحكومة لتأمين استمرار الدواء لجميع المواطنين دون ابطاء، وبأسعار مقبولة، فضلاً عن المزيد من الخدمات الصحية التي تعم شتى المناطق اللبنانية، وذلك بتكثير المستشفيات والمستوصفات، وبتأمين الضمان الصحي على نطاق اوسع.

اما البريد والهاتف، فان الحكومة رغم ما تلاقيه من صعوبات متزايدة في تلبية حاجات المواطنين، نظرًا لكونها مرافق حيوية تتصاعد وتتجدد مع زيادة عدد السكان، ورقي البلاد وازدهارها. فهي مهتمة بتنفيذ ما وضع من دراسات شاملة ووضع وتنفيذ دراسات جديدة لتغطية المناطق كافة بالشبكة الهاتفية الالية، وتوسيع نطاق الاتصال العربي والدولي، وتحديثه بالوسائل المتطورة

تقنيًا وفنيًا، واعطاء هذه المشاريع الاولوية من الاهمية بما يزيل اسباب الشكوى. وستولي الحكومة اهتمامها بايجاد تعاون وثيق بين القطاعين السياحيين العام والخاص، لتسهيل قدوم السياح، وازالة العراقيل التي يمكن ان تؤثر على الحركة السياحية، كما ستستخدم الاساليب والوسائل الحديثة من اجل تطوير الاعلام السياحي في الخارج، وشموله على اوسع نطاق.

وفي القطاع الزراعي، فاننا ننهج سياسة انمائية تهدف الى زيادة كميات الانتاج الزراعي لتلبية الحاجات المتزايدة للاسواق الداخلية والخارجية، وزيادة الدخل للعاملين في هذا القطاع وتحسين اوضاعهم بالنسبة للعاملين في باقي القطاعات، وذلك باتخاذ كافة التدابير لتنفيذ المشاريع الزراعية.

اما في حقل التجهيز المائي والكهربائي، فالحكومة جادة في استعمال امثل للثروة المائية عن طريق تخزين واستثمار اكبر كمية ممكنة لمنع هدرها في البحر، معتمدة الطرق والاساليب التقنية الحديثة، بغية تموين المدن والقرى في مختلف المناطق بمياه الشفة بدون انقطاع، وتنفيذ مشاريع الري الكبرى في البلاد وفقًا للخطة الموضوعة لهذه الغاية. والحكومة جادة في اعادة تنظيم المصالح المستقلة المكلفة باستثمار المشاريع المائية وفقًا للقانون الصادر بهذا الشأن، واستصدار النصوص التنظيمية اللازمة، واعادة النظر في التشريع المائي المعمول به حاليًا منذ عام ١٩٢٥ بحيث ينسجم وتطور الزمن ونمو البلاد.

وبعد ان انيرت القرى اللبنانية بالكهرباء يتجه التجهيز الكهربائي الى المجموعات السكنية الجديدة، يمدها تبعًا لنشوئها بفعل تزايد السكان، والى تحسين الشبكات القائمة. كما ان هذا التجهيز يتجه الى تأمين الطاقة المطلوبة بتزايد، لحاجات الصناعة والزراعة والانارة.

وستعمل الحكومة على تنفيذ المشاريع الانمائية الواردة في خطة التنمية السداسية، ولحظ الاعتمادات اللازمة للمشاريع المقررة لسنة ١٩٧٣، عند اعداد مشروع الموازنة المقبلة. كما ستهتم بمتابعة تنفيذ مشاريع الخطة ضمن المهل المحددة لها.

ان الحكومة تؤكد على الاخذ بقاعدة التخطيط لمعالجة مشاكل الحاضر، والاعداد للبنان المستقبل عن طريق الافادة من طاقات البلاد البشرية والطبيعية لاحقاق تكافؤ الفرص بين المواطنين، والتوازن بين المناطق، والتنسيق بين المبادرات. من اجل ذلك تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا بتهيئة المواطنين لاعتناق فكرة التخطيط وتفهم ابعادها، ومتابعة المسح الاحصائي، بحيث يشمل تباعيًا جميع الميادين في مختلف المناطق والنشاطات، وبتجهيز وزارة التصميم العام بالانظمة والملاكات والاعتمادات اللازمة، لجعلها مؤهلة اكثر لتحقيق غايتها، للقيام بالدور المناط بها.

ولا يفوتنا ان نشير الى حقل الاعلام، لما ندركه من اهمية الدور الذي يضطلع به، بحيث نحرص على ان تكون وزارة الاعلام لسانًا معبرًا عن سياسة لبنان، لتدعيم حريته الواعية ومسؤوليته الديمقراطية، وحواره الايجابي.

كما نحرص على ان نولي مطالب الصحافة عناية لازمة، ندرسها بكل اهتمام، ولا سيما ان الصحافة تسهم، بحكم رسالتها، في بناء المجتمع.

حضرة النواب المحترمين.

ان الحكومة اذ تعمل ومجلسكم الكريم على اساس الديمقراطية الصحيحة المبنية على حرية الرأي والحوار، ترفض اساليب العنف والتخريب، وهي اذ تؤمن بالتقدمية الايجابية تقدمية العمل، ترحب بقيام معارضة ديمقراطية برلمانية على اسس صحيحة، ايمانًا منها بضرورة الحوار المفيد، الذي هو من مستلزمات النظام ومتطلباته للوصول الى الاهداف البناءة الايجابية. فالحديث عن النظام يكون من داخله، ومن جوهره، بحيث ينسجم مع نفسه، ولا يتعارض مع وجوده، يؤمن المطلوب بروح المحافظة عليه والدفاع عنه، وليس برغبة هدمه او زعزعة الثقة به.

ونتيجة لما تبين من بعض الثغرات في قانون الانتخاب الحالي فان الحكومة مصممة على دراسة وتقديم مشروع لتعديله بأسرع وقت ممكن، كما ستتقدم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون جديد للبلديات.

ايها السادة.

ان الحكومة التي انبثقت عن مجلسكم الكريم الممثل الاصيل للارادة الشعبية، اذ تؤكد حرصها على توفير اجواء الحرية وتوطيد الامن في البلاد، تلك الحرية التي هي حق شرعي وانساني لكل فرد بدون منة في توفيرها، ستعمل بوحي من مسؤوليتها لتدعيم المهابة لسلطان القانون، حيث يأخذ مداه الطبيعي في الحد من التهاون والاستخفاف، انطلاقًا من مبدأ واحد، وهو ان المواطنين جميعًا في نظر القانون سواء.

ايها السادة.

ان الروح التي نستوحيها في سياسة الحكومة بمختلف مجالاتها، انسجامًا مع رغبة فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ سليمان فرنجية في دفع عجلة البلاد الى الامام، والسير قدمًا نحو مجالات مجيدة من حياة لبنان الواحد، المتضامن اخوة، العادل مواطنية، المتجاوب المحق عربيًا ودوليًا، المتطور عصرًا وزمنًا، لتهيب بنا جميعًا، ان تكون اقوالنا وافعالنا صافية من كل شائبة، سليمة من الرواسب والعقد، خالية من الاحقاد والضغائن، لنتابع بناء وطننا بامانة المسؤولية التي شرفتنا بها ثقة المواطن وأمله في المستقبل.

حضرة النواب المحترمين.

ان الحكومة الماثلة امامكم، تجعل من التقدمية الايجابية ضياء طريقها في العمل، فالحكم الديمقراطي ليس فيه من يفرض ارادته ولا من يفرضها عليه، والاكثرية لا تتحكم ولكنها تتحمل المسؤولية بارادة الشعب.

اننا اذ نتقدم من مجلسكم الكريم طالبين ثقتكم الغالية، نأمل ان تكون هذه الثقة تأكيدًا لتمثيل ارادة الشعب فيكم، وتمثيل ارادتكم في الحكومة التي انبثقت عن رغباتكم، راجين ان تكون الاصالة الديمقراطية المستمدة قوتها من النظام ومن الدستور طريقنا في العمل، وخطنا في السير قدمًا نحو لبنان افضل.

نالت الحكومة الثقة ب ٧٧ صوتًا ضد ١٥ وامتناع واحد.

في ٢ ايلول ١٩٧٢ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٤٠٠٠).

في ٢٨ ايلول ١٩٧٢ كلف وزارة المالية (مرسوم رقم ٤٠٢٠) ووزارة

الشؤون الاجتماعية (مرسوم رقم ٤٠٢١).

في ١٠ نيسان سنة ١٩٧٣ قدم الرئيس استقالة الحكومة هذا نص كتاب الاستقالة.

فخامة رئيس الجمهورية المحترم: صاحب الفخامة.

ارجو ان تتفضلوا بقبول استقالتي من رئاسة الحكومة التي شرفتموني بها مع ثقتكم الغالية، والتي توليتها مع زملاء كرام بتأييد وثقة المجلس النيابي. انني ما كنت لأتخلى يومًا عن مسؤولية، او اتنكر لواجب وطني حيث تدعو الحاجة لذلك، وبنفس هذه الروح اجد ان مسؤوليتي اليوم، وواجبي الوطني يدعواني لتقديم هذه الاستقالة. واذ اشكر فخامتكم على كل ما لقيت منكم من مساندة وارشاد اثناء قيامي بمسؤوليات الحكم. اسمحوا لي ان اعلن تقديري وشكري لزملائي الوزراء الذين تعاونت معهم في خدمة لبنان. مؤكدًا لفخامتكم انني سأبقى دائمًا في خدمة وطني باخلاص حيث كنت، ولا ازال متضامنًا معكم في كل ما يعود على لبنان بالخير داعيًا لكم بدوام التوفيق.

صائب سلام

بعد هذا التاريخ استنكف من الدخول في اللجان.

له في محاضرات الندوة اللبنانية:

- حول بناء الدولة: السنة ٨ العدد ٣.
- لبنان واحد، لا لبنانان: ١٥ العدد ٥.

يحمل وشاح الارز.

ميدالية جوقة الجهاد، وكثيرًا غيرهما.

اطلقت بلدية بيروت اسمه على بولفار يمتد من تلة الخياط ـ اوتيل ديو ـ وطى المصيطبة ـ المزرعة ـ الحرج ـ عين التينة رقمه ١.

المراجع.

١ ـ كرامي: ص ٩٠ ـ سعادة ص ١٩ ـ مؤسسة ثري بي ملف النواب.

٢ ـ لسان الحال ٥ ت ١ ١٩٣٧ .

٣ ـ لسان الحال ٦ ايلول ١٩٤٣ .

٤ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٥ ـ الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١ .

٦ ـ الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧ .

٧ ـ الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠ .

٨ ـ الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤ .

٩ ـ الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨ .

١٠ ـ الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢ .



رشيد عبد الحميد كرامي

رشيد عبد الحميد كرامي(١)

محام - رئيس حكومة ١٠ مرات

١٩٢١ - ١٩٨٧

سني من طرابلس و مولود في مرياطة سنة ١٩٢١ .

والده الزعيم، والنائب الطرابلسي، ورئيس الحكومة السابق عبد الحميد كرامي .

تلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدارس الفرير، وكلية التربية والتعليم بطرابلس. ثم سافر الى مصر يدرس الحقوق: نال شهادة الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٤٨ . تدرج في مكتب الاستاذ فؤاد رزق، ومن ثم اتخذ له مكتبًا خاصًا.

تزعم الرئيس رشيد كرامي لائحة طرابلس في كل الدورات الانتخابية، وفازت لوائحه بجميع افرادها، ولم تخرق لائحة من لوائحه الا في الانتخابات الاخيرة ١٩٧٢، اذ خرقها الدكتور عبد المجيد الرافعي.

١٩٥١ انتخب ونال ٧٦٨٤ صوتًا من اصل ١٣٨٢٠ مقترعا(٢).

من ٨ حزيران ١٩٥١ الى ٩ شباط ١٩٥٢ عيِّن وزيرًا للعدل في حكومة الرئيس عبد الله اليافي (مرسوم رقم ٥٢٦١).

في ١٨ آذار١٩٥٢ انتخب عضوًا في لجنة الشؤون الاجتماعية.

في ١٧ آذار١٩٥٣ انتخب عضوًا في لجنتي الشؤون الاجتماعية، والخارجية(٣).

١٩٥٣ انتخب عن طرابلس الثانية ونال ٤٠١٨ صوتًا من اصل ٩٥٩٨ مقترعًا(٤).

من ١٦ آب ١٩٥٣ الى اول اذار ١٩٥٤ عيِّن وزيرًا للاقتصاد، والشؤون الاجتماعية في حكومة الرئيس عبد لله اليافي (مرسوم رقم ٢٥١١).

من اول اذار الى ١٦ ايلول ١٩٥٤ اعيد تعيينه في وزارتي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية في حكومة الرئيس عبد الله اليافي (مرسوم رقم ٤٢٩٣).

من ١٦ ايلول ١٩٥٤ الى ٩ تموز ١٩٥٥ اعيد تعيينه وزيرًا في الوزارتين السابقتين في حكومة الرئيس سامي الصلح (مرسوم رقم ٦٣٩١).

من ٩ تموز الى ١٩ ايلول ١٩٥٥ اعيد تعيينه رابعة في الوزارتين السابقتين في حكومة الرئيس سامي الصلح(مرسوم رقم٩٨٥٧).

من ١٩ ايلول ١٩٥٥ الى ١٩ آذار ١٩٥٦ عيِّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للداخلية، وللتصميم(مرسوم رقم١٠٣٠٠).

في ٤ تشرين الاول ١٩٥٥ تلا البيان الوزاري.

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

تتقدم الحكومة من مجلسكم الكريم ببيانها، و قد جمع الخطوط الرئيسية للسياسة التي تنوي انتهاجها، والمشروعات التي تعتزم انجازها، مستلهمة في ذلك حاجات هذا الوطن العزيز، ناظرة الى مصلحته وحدها.

ولا يفوتها قبل البدء في عرض البيان، ان تعبر عن خالص شكرها للحكومة السابقة، وبخاصة لحضرة رئيسها على ما قامت به من اعمال، واسدته من خدمات.

ايها السادة.

نحن بصدد شؤون حيوية مهمة في الحقلين الخارجي والداخلي، فمن الواجب علينا تحديد موقفنا منها، وتبيين سبيلنا في معالجتها. وعلى هذا الاساس نتقدم بطلب ثقتكم الغالية.

اما في علاقاتنا بالدول العربية فسنعمل بجد على توثيقها، و على تدعيم كيان الجامعة العربية، وكذلك على انشاء ميثاق عربي يضمن سائر الدول العربية، يكون اكثر فعالية في صون مصالح العرب، وبعث قوتهم، ويكون

الرباط المتين الذي يشدهم بعضًا الى بعض، ويحزم رأيهم على ما يؤكد سيادتهم و عزهم وفلاحهم، شريطة الا ينقل بلد عربي تعهداته نحو دول اجنبية الى الدول العربية المشتركة في هذا الميثاق، وسيكون الاداة الفعالة في توحيد كلمة العرب لأجل الدفاع عن حقهم السليب، وكرامتهم الجريحة، وللوقوف في وجه عدوهم المشترك اسرائيل، اذ لا بد للدفاع، من رص الصفوف واعداد الجيوش، رغبة في تضييق الحصار على هذا العدو الغاشم بمنعة وقوة، وفي مناضلة عدوانه الاثيم بثقة وايمان.

ومن اهدافنا مساعدة كل بلد عربي لم يستكمل سيادته، بشد ازره لتحقيق امانيه الوطنية المقدسة. ولا مندوحة عن الاشارة الى ان الحكومة تؤيد مآل البلاغ المشترك الذي صدر في بيروت والقاهرة بتاريخ اول ايلول ١٩٥٥، وتعمل على تنفيذه. وقد تضمن البلاغ بيان الاهداف التي بلغها الجانبان اللبناني والمصري، نتيجة للمحادثات التي جرت بينهما في القاهرة. هذا، ومن سعي الحكومة العاجل، الدخول في محادثات مماثلة مع سائر الدول العربية الشقيقة، طلبًا للاهداف نفسها.

اما العلاقات الاقتصادية بيننا وبين سوريا، فاننا نرحب بما حواه البيان الذي ادلت به الوزارة السورية الجديدة بشأن استئناف المفاوضات لتنظيم تلك العلاقات على اساس الوحدة الاقتصادية، وذلك ان لبنان ليس اقل من الشقيقة سوريا رغبة في كشف الغمة، لتحقيق هذه الوحدة على دعامة تضمن مصلحة كل من البلدين. وستعمد الحكومة عاجلاً الى الاتصال بالحكومة السورية لاستئناف المفاوضات التي يرجى ان تسفر، بفضل النيات الحسنة، عن بلوغ الجانبين اتفاقًا نهائيًا يعرض في حينه على مجلسكم الكريم.

اما علاقاتنا بالدول الاجنبية، فستقوم على ود وصداقة متبادلين ضمن ميثاق هيئة الامم المتحدة. وسيكون موقفنا من كل دولة ملائمًا كل الملائمة لمواقف شقيقاتنا الدول العربية.

هذا، وستصرف الحكومة جل همها الى معالجة القضايا الداخلية بما تقتضي من سرعة وحزم. وفي طليعة الشؤون صيانة الامن، وفرض حرمة

القانون، ومحاربة الفوضى اينما وقعت، كذلك اشاعة العدل، وتأمين المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، اخذًا بالحكم الصحيح الذي لا يقوم الا على العدل و المساواة.

وستعمل الحكومة على اصلاح القضاء مستعينة بمجلس القضاء الاعلى. وستقوم بتعزيز التفتيش على انواعه، وتعميمه في جميع دوائر الدولة، باقامة رقابة شديدة عليها، لا تكل لاجل اصلاح اوضاعها وضبط العمل فيها وتكثير انتاجها حتى المبلغ الاقصى. وستحمل مجالس التأديب على تطبيق القانون في حزم بالغ على كل من تسول له نفسه الاخلال بالواجب. وستعتمد طرقًا جديدة من شأنها اختصار المعاملات وتنظيم سير العمل.

وستسعى خاصة الى تعزيز اللامركزية بانشاء دوائر في الملحقات، تكون تابعة لكل وزارة، وتقوم بانجاز المعاملات الراجعة اليها.

وستعيد النظر في تنظيم وزارة التصميم العام، بحيث تركزها على دعائم جديدة تمكنها من اداء عملها المثمر على الوجه الاكمل.

وستقوم بتعديل قانون الانتخاب على اساس توسيع نطاق التمثيل الشعبي، على ان يكون تقديم هذا التعديل الى المجلس خلال دورته العادية القادمة.

وستعمد الحكومة في سياستها الاجتماعية الى الوسائل التي تدخل الطمأنينة الى نفوس المواطنين، فتحميهم غوائل الزمن، وذلك بتحقيق الضمانات الاجتماعية المختلفة في اسلوب تدريجي، وعلى قدر امكانات الموازنة.

كما انها ستنهض بتعديل قانون العمل ليصبح اكثر مطابقة لتطور البلاد في الاجتماع والاقتصاد.

وستولي الحكومة اهتمامها شؤون التربية الوطنية مستندة الى القواعد الاساسية الآتية:

١ ـ تعميم التعليم الابتدائي المجاني، لكي يستفيد منه اكبر عدد ممكن من صغار اللبنانيين.

٢ ـ تشجيع التعليم المهني، بحيث ينصرف قسم كبير من التلامذة عن الدراسات النظرية والتقليدية، فيساهمون في اذكاء النهضة الاقتصادية في البلاد.

٣ ـ تعديل المناهج الدراسية وفق مؤهلات التلامذة اخذًا باحدث النظريات التربوية ووفق حاجات لبنان الثقافية والاقتصادية.

٤ ـ تحسين مستوى المعلمين وذلك بانشاء دار ريفية لاعدادهم، بالاضافة الى الدار التي اخذ في انشائها ببيروت هذا العام، وبتنظيم دورات صيفية تدريبية لرفع مستوى المعلمين الذين هم في الخدمة.

٥ ـ مساعدة الصندوق المستقل للابنية المدرسية، حتى يتمكن في وقت قريب من انشاء جملة من المباني المدرسية الحديثة في المدن والقرى.

٦ ـ فتح باب النظر في البرامج على ضوء الالفة القومية.

وفي يقين الحكومة ان الزراعة في صدارة الموارد التي يعتمدها لبنان. فستعنى الحكومة في انماء الثروة الحيوانية مستندة الى طرق علمية حديثة تساير الطاقة اللبنانية. وستضع مشروعًا انشائيًا يتناول الناحيتين الزراعية والحيوانية في حقولهما المختلفة.

وكذلك هي تعتزم وضع تقويم زراعي على اساس اتفاقات ثنائية تعقدها مع الدول الراغبة في ذلك.

اما الناحية المالية، فان الحكومة السابقة انجزت اعداد مشروع موازنة العام ١٩٥٩. ولما كانت اعادة النظر فيه تؤخر تقديمه الى المجلس ضمن المدة المحددة في الدستور، وايضًا تؤخر تصديقه مما يحول دون بعض الاعمال، وقد قررت الحكومة، حرصًا على المصلحة العامة، ان تتبنى مشروع الموازنة على الصورة التي تم بها اعداده الا انها قد تقبل على تعديله يوم تدرسه اللجنة المالية.

واما النفقات العامة، فتعلن الحكومة انها لا تعتمد سياسة التخزين، بل تأخذ بسياسة الانفاق في سبيل الانتاج، نظرًا لما ينجم عن هذا الانفاق من توفير الاعمال للمواطنين، ومضاعفة الدخل القومي، وزيادة الموارد العامة. وستمضي

في هذا الحقل على انفاق الاموال الفائضة في مشروعات عمرانية، وذلك بعد تأمين الاعتمادات اللازمة للتعهدات التي سبق للحكومة ان التزمتها.

وستتقدم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون لتصحيح شرعة مراقبة الحسابات، تستوحي احكامه من الاختبار، ومن تطورات هذه الرقابة في البلدان العربية والاجنبية.

اما النظام الضرائبي، فترى الحكومة ان يبقى متسمًا بالاعتدال، وهذا نتيجة محتومة لطبيعة البلاد التي تعتبر ملجأ للرساميل. وكذلك تتوخى تحقيق العدالة الضرائبية بين المكلفين، بان تجعل الضريبة شخصية على قدر المستطاع.

اما سياستنا الاقتصادية فترمي اولاً الى انماء الانتاج وتعزيزه مع خفض كلفته، والى تنشيط الصناعة الوطنية وحمايتها، والى النهوض بالحرف والصناعات القروية. والى المحافظة على مركز لبنان التجاري والى اباحة تنقل الاشخاص والاموال، والابقاء على حرية سوق العملة، وعلى تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية، والى استئناف السياسة الهادفة الى عقد اتفاقات ثنائية مع الدول الاجنبية على اساس التكافؤ والمعاملة بالمثل، و ذلك طلبًا لاسواق تستقبل انتاجنا الوطني. فضلاً عن ان الحكومة ستتوفر على تنفيذ الاتفاقات المعقودة من قبل، مع رفع العوائق التي قد تكون اعترضتها، ومع تحسين هذه الاتفاقات على نور التجارب الجارية. ومما لا ريب فيه ان هذه السياسة تعود على البلد بنفع جزيل.

وستعمل الحكومة خاصة على توسيع جداول البضائع التي تصدرها الى البلدان العربية عن طريق المبادلة بموجب الاتفاق التجاري المتعاقد عليه.

وستهتم الحكومة بالدروس اللازمة لتنفيذ مشاريع الطرقات، فتنظمها بطريقة تسمح باجراء الاشغال بالسرعة المقتضاة.

كما انها ستعيد النظر في الاسس المعتمدة حتى الان في توزيع اعتمادات هذه الطرق، فتوجه عنايتها قبل كل شيء الى الطرقات الدولية وغيرها من الطرقات التي تهم اقتصاديات البلاد.

وستسعى الى اكمال برنامج التجهيز المائي في البلاد على قدر ما تسمح به امكانات الموازنة.

وستهتم اهتمامًا خاصًا بمشاريع استثمار المياه لتوليد الطاقة الكهربائية، مبتدئة بمشروع الليطاني الذي اعدت العدة للشروع في تنفيذه نظرا الى جلال شأنه من وجوه عدة تلحق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع.

وستستمر الحكومة في ايلاء السياحة والاصطياف والاشتاء العناية التي يستحقها هذا المورد العظيم.

و لما كان ينبغي للبنان ان يجاري التطور الطبي الحديث في المحافظة على الصحة العامة، فستتجه الحكومة الى تنسيق اعمالها حسب منهاجين:

١ ـ **المنهاج العلاجي** ـ يتناول بالتنظيم مؤسسات العناية الطبية الحالية، وذلك بامدادها بالمعدات اللازمة، فتزيد خدمتها اتقانًا وانتشارًا، ولاسيما في المناطق النائية المحرومة، ثم يتناول برنامجًا عامًا للعناية الطبية، يجري تنفيذه على مراحل وفق حاجة البلاد، وامكانات الموازنة، فيكون توطئة لتحقيق نوع آخر من مشروعات الضمان الطبية التي هي اقرب ملاءمة للبنان.

٢ ـ **المنهاج الوقائي** ـ وهو الاهم، فغرضه رفع مستوى الصحة العامة، ويتناول بالتنظيم والتنسيق والتبويب اعمال الصحة العامة، نحو اصلاح البيئة والاحصاء الصحي، والمختبر الصحي، والتثقيف العام، على ضوء العلم الحديث القائم في مختلف المؤسسات الرسمية والدولية والخاصة.

وغني عن القول ان هناك مشروعات اخرى يحسن بالحكومة الاهتمام بها. واذا كنا لم نلم بها في هذا البيان فلاننا سوف نبسطها عند مناقشة الموازنة. وحينئذ يحظى بالتنفيذ كل مشروع تتوفر له الامكانات المالية.

اما الصحافة فاننا نحترم حريتها ونعمل لتعزيزها، آملين من رجالها الكرام تحري الحقائق، فبتحري الحقيقة، والحقيقة وحدها، تؤدي الصحافة رسالتها كاملة في خدمة هذا الوطن.

وثمة قضية دقيقة خطيرة تخصها الحكومة بكثير من العناية والرعاية هي قضية شركات البترول، ورأينا فيها ان يتحد موقف لبنان من هذه الشركات مع موقف الشقيقة سوريا، وان تتوحد كذلك مطالب البلدين في صورة تضمن مصالح كليهما.

هذا هو البيان الذي نتقدم به من حضراتكم طالبين اليكم ان تمنحونا ثقتكم الغالية على اساسه، وان تعاونونا على تحقيقه، سائلين الله ان يوفقنا واياكم الى خدمة هذا الوطن العزيز.

منحت الحكومة الثقة ب ٣٠ صوتًا ضد ٧ وامتناع ٣.

في ١٠ ت ١ ١٩٥٥ كلّف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١٠٣٠٧).

في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٦ كلف وزارتي الخارجية، و الاقتصاد (مرسوم رقم ١١٣٠١).

في ٢٠ شباط ١٩٥٦ كلف وزارة الدفاع(مرسوم رقم ١١٥١١).

وفي الجلسة التي انعقدت بعد ظهر ١٥ آذار ١٩٥٦ اعلن رئيس الوزراء الآتي:

حضرات الزملاء المحترمين.

لقد قدم اربعة من الوزراء[١] استقالتهم هذا الصباح لاسباب اعلنوها في الاستقالة، لذلك اردت ان اغتنم هذه الفرصة لامثل امام مجلسكم الكريم واقول لكم انني جد شاكر لهذا التعاون الذي جرى في هذه المدة من الحكم بين مجلسكم وهذه الحكومة التي عملت في مختلف الظروف التي واجهتها وفي جميع المواقف التي كانت تمليها مصلحة هذا الوطن العزيز.

وبما اني قد حكمت هذه الفترة بالاستناد الى ثقتكم الغالية، ارى من واجبي، وقد قررت استقالة الحكومة ان اعلن هذه الاستقالة امام مجلسكم

(١) جورج عقل وزير التربية الوطنية ـ سليم لحود وزير الخارجية والمغتربين ـ فؤاد غصن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وجميل مكاوي وزير الاشغال العامة.

الكريم، واني آمل ان توفق الحكومة المقبلة التي ستنبثق عن ارادتكم للسير في خدمة مصالح البلاد، بما يرضي ضميرنا جميعًا. واني اعلن تأييدي المطلق لكل حكومة تتألف على النحو الذي تتفق عليه اكثرية المجلس.

واني آسف ان حضرة الزميل اميل البستاني لم يتمكن من اقالة هذه الوزارة. واني واثق بأن هذه غصة ستبقى في قلبه الى الابد، لأن الاستاذ اميل، منذ مدة وهو يتهيأ لهذا الغرض ويتحمّى. وعلى كل حال اشكر ثقتكم الغالية وامل ان اكون كنائب مثلكم، ادافع عن قضايا هذا الوطن. قال هذا وتوجه الى القصر الجمهوري وقدم استقالة حكومته الى رئيس الجمهورية.

كلف الرئيس عبد الله اليافي الذي على مدى ٣ ايام لم يوفق.

في ٤ ايار ١٩٥٧ استقال من مجلس النواب بكتاب وجهه الى رئيس المجلس.

عطوفة رئيس المجلس النيابي المحترم تحية و احترامًا: وبعد فانني اكرر استقالتي خطيًا من المجلس النيابي، هذه الاستقالة التي اعلنتها في جلسة نهار الخميس ٤ نيسان بعد ان بينت الاسباب التي حملتني على اتخاذ هذا الموقف اثناء مناقشة بيان الحكومة حول سياستها الخارجية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

في٤/ ٥/ ١٩٥٧

رشيد كرامي

١٩٥٧ فازت لائحته عن طرابلس ونال هو ١٥٢٢١ صوتا من اصل ٢٣٥٥٧ مقترعًا(٥).

في ٢٢ آب ١٩٥٧ وفي ١٨ آذار ١٩٥٨ انتخب عضوا في الخارجية والدفاع(٣).

من ٢٤ ايلول الى ١٤ تشرين الاول ١٩٥٨ عيّن رئيسا للوزارة، ووزيرا للداخلية، والدفاع (مرسوم رقم ٢) (هذه الوزارة لم تمثل امام المجلس بسبب الثورة المضادة التي قامت بها الكتائب). لم ينشر كتاب الاستقالة.

من ١٤ تشرين الاول ١٩٥٨ الى ١٤ ايار ١٩٦٠ عيّن رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للمالية، والاقتصاد، والدفاع، والإنباء. (مرسوم رقم ٣٠). هي الوزارة الرباعية المعروفة بوزارة الانقاذ.

في ١٧ تشرين الاول تلا البيان الوزاري، هذانصه:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

نحن اليوم نجتمع في ظروف استثنائية عصيبة، فالمحنة الدامية التي عشناها جميعا، جعلت كل اللبنانيين، يشعرون بالحاجة الى ايجاد مخرج عاجل للازمة، فكانت هذه الحكومة التي اتشرف برئاستها، والتي تتقدم من مجلسكم الكريم بطلب ثقته الغالية.

ولسنا بحاجة للعودة الى الماضي، فقد عقدنا العزم على غسل هذا الماضي. والحكومة التي تقدر مسؤوليتها في هذا الظرف بالذات، ترى ان واجبها الاول هو العمل على غرس مبادىء الوحدة الوطنية، وتحقيق التعاون والثقة بين المواطنين. وعلى هذا الاساس، يمكننا تسمية هذه الحكومة «بحكومة انقاذ وطني».

وعندما نقول«انقاذ وطني» فنحن نعني كل ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى، وما ترمي اليه من اهداف، وسنعمل، ونتساند، ونتكاتف، لازالة الشكوك التي علقت في النفوس، وذلك بالعمل المجرد، لتحقيق فكرة المساواة بين الجميع، في ظل سيادة القانون، واشاعة روح العدل.

ويهم الحكومة ان تلفت انظار حضرات النواب المحترمين، الى ان لبنان، يجتاز في هذه الايام، مرحلة فاصلة في تاريخه السياسي. لذلك فهي ترجو منكم جميعا معاونتها، على تهيئة الجو الصالح الذي يعيد الثقة في لبنان، وينشر الامن والطمأنينة بين ربوعه، ليشعر الجميع بان هذا الوطن هو بلد المحبة والتسامح والاخاء...

اما سياسة الحكومة، في مختلف الحقول والميادين، فهي نفس السياسة التي وضع خطوطها العريضة، فخامة الرئيس، في البيان التاريخي الذي القاه امام مجلسكم الموقر بتاريخ ٢٣ ايلول الماضي... فالحكومة تتشرف بان تأخذ على عاتقها امر العمل على تحقيق ما تيسر لها الظروف والامكانات، ضمن المخطط الوطني لهذا العهد، سواء في الحقل الخارجي ام في الحقل الداخلي. فالميثاق الوطني هو نهجنا وسبيلنا، والوحدة الوطنية هي شعارنا ورائدنا.

والضرورة الاساسية الملحة لبناء الدولة بناء سليمًا، لم تتجل يوما كما تجلت في هذه الفترة الدامية الاخيرة، ولم يبق مناص من اقامة الدولة على اسس وقواعد ومقاييس مستمدة من تصميم النخبة، ومصلحة الشعب، وطموح المواطن.

ولكي يثق المواطن بالدولة، يجب ان يسري فيها روح الجد ويسيرها، الجد في المسؤولية وفي الواجب وفي الحساب، والجد في جعل الدولة للمواطن وللكل على السواء، والجد في النظرة الى الغد والتصميم له.

ولا بد من ان يطمئن المواطن الى تجرد الحاكم، وعدل القاضي، وامانة الموظف.

ولا بد من ان يكون للحكم فيه كل هيبته، وللقانون كل سلطته، ولحق الفرد والجماعة كل حرمته.

هكذا خطط الرئيس القائد، وهذا هو منهاج الحكومة التي اتشرف برئاستها، وعلى هذا الاساس، نطلب من مجلسكم الكريم الثقة.

واخيرا تريد الحكومة ان تؤكد من جديد، ومنعا لكل تأويل او التباس، عزمها على المحافظة على سيادة لبنان، والدفاع عن استقلاله، ليبقى لبنان لنا جميعا بوضعه الحاضر، بلدا عربيا حرا عزيزا مستقلا.

منحت الحكومة الثقة باكثرية ٥٠ صوتًا اجماع الحاضرين.

في ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ استقال من وزارتي الاقتصاد والإنباء(مرسوم رقم ٢٢٧١).

في ١٤ ايار ١٩٦٠ قدم استقالة الحكومة: هذا نص الكتاب.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المحترم.

ان الحكومة التي لي شرف رئاستها اذ ترفع استقالتها لفخامتكم فاسحة المجال امام قيام حكومة جديدة تشرف على عملية الانتخابات. تغتنم هذه المناسبة لتشكر فخامتكم على الثقة التي منحتمونا اياها، والتي كانت لها خير معوان في اداء مهمتها في خدمة البلاد. متمنية لفخامتكم دوام التوفيق. وللبلاد العزة والاستقرار والازدهار.

رشيد كرامي

١٤/ايار/١٩٦٠

١٩٦٠ فاز ونال ١٧٥٩٦ صوتا من اصل ٢٨٣١٦ مقترعا(٦).

في ١١ تشرين الاول ١٩٦٠ وفي ٢٨ آذار ١٩٦١ انتخب رئيسا للجنة الخارجية(٣).

من ٣١ تشرين الاول ١٩٦١ الى ٢٠ شباط ١٩٦٤ عيّن رئيسا لمجلس الوزراء، ووزيرا للمالية (مرسوم رقم ٧٩٩٢).

وفي ١٦ ت٢ ١٩٦١ تلا البيان الحكومي قال:

البيان الوزاري.

حضرة النواب المحترمين.

ايمانا منا بانه ينبغي تقديم الاهم على المهم، نرى الاكتفاء في هذا البيان الوزاري برسم الخطوط الكبرى لسياستنا العامة، والاقتصار على ذكر المشاريع والاعمال التي نعتقد ان في وسعنا تنفيذها، باعتبار ان ما عدا ذلك انما يدخل في مسؤولية الحكومة العادية التي نرجو ان نوفق في ادائها على الوجه الصحيح.

ان سياسة الدولة العامة هي دائمة ومرتكزة على مبادىء وقواعد ثابتة تنبع من واقع بلادنا ومصلحة شعبنا على اختلاف فئاته، مدارها عدالة ومساواة، وجوهرها محبة وتسامح واخاء بين المواطنين، تصون الوحدة الوطنية وتوطدها، وبالتالي تحفظ كيان لبنان واستقلاله وسيادته في كل الظروف والاحوال.

هذه الحقيقة هي التي ترسم لنا سياسة الحكومة العامة في الداخل والخارج. فعلى الصعيد العربي، نؤكد رغبتنا في ان تظل علاقاتنا مع الدول العربية علاقات اخوة وود صافيين. ونريد في هذا الظرف الدقيق التشديد على الاهمية التي نعلقها على وحدة الصف العربي، والدور الذي على لبنان ان يقوم به في نطاق رسالته في دنيا العرب، لتحقيق هذا الهدف، كي يتسنى لهم جميعا توجيه جهودهم وامكاناتهم للدفاع عن قضاياهم الكبرى، وخاصة قضيتي فلسطين والجزائر، كما نعلن ايماننا بان جامعة الدول العربية هي خير اداة لجمع العرب وتعاونهم، وتوحيد سعيهم على هدي ميثاقها الذي هو افضل وسيلة لحل الخلافات، وتنقية الاجواء، وشد اواصر التضامن والعمل المشترك.

ويهمنا في هذا الصدد ان نؤكد حرصنا على ان يبقى لبنان الجار الامين لشقيقته الجمهورية العربية السورية وسائر اشقائه العرب، المقدر واجباته وحقوقه كدولة عربية، المجانب اي نوع من انواع التدخل في شؤونهم الداخلية، محترما بالتالي اوضاع كل بلد ورغبات شعبه.

اما على الصعيد الدولي العام، فسياستنا مبنية على اسس الصداقة والاحترام والتكافوء في نطاق شرعة الامم المتحدة التي نتقيد بها نصا وروحا، مؤكدين اننا نراعي في المجالات الدولية ما يفرضه علينا من مواقف انتهاجنا سياسة الحياد وعدم الانحياز.

واما في الداخل، فسياسة حكومتنا العامة، تهدف في الدرجة الاولى، الى توفير قسط اكبر من العدالة الاجتماعية، وذلك بالعمل على تخفيف التفاوت في نسبة تقدم بعض مجالات الاقتصاد اللبناني على البعض الاخر، والسعي الى تضييق الفوارق في التطور والنمو بين مختلف المناطق والفئات اللبنانية.

ولا نعتقد اننا في حاجة الى تأكيد وجوب المحافظة على مبدأ الحرية في الاقتصاد العام، وتشجيع النشاط الفردي في اطار المصلحة الجماعية، مما يقتضي تشجيع الصناعة وتحسين ظروف عملها من اجل تقوية معدلات الانتاج ونوعيته، وتوفير العمل لاكبر عدد ممكن من المواطنين، وكذلك السعي الى توسيع آفاق النشاط التجاري، مع العناية الكلية بمصلحة المستهلك.

وكيما يتحقق لنا الانطلاق الصحيح الى هذه الغايات، ينبغي اعادة تنظيم وزارة التصميم على اسس اكثر فعالية، اذ يقع عليها واجب وضع الخطط الاساسية للانماء الاقتصادي في البلاد. ولسوف نتقدم بمشروع قانون لهذه الغاية قبل نهاية العام الحالي، كما سنوجه عناية خاصة الى معهد التدريب للانماء ومصلحة الاحصاءات العامة والى انشاء مجلس وطني للابحاث العلمية.

وترى الحكومة ان على وزارة المالية ان تلعب منذ اليوم اكثر من دورها التقليدي، فتقوم بالتنسيق والتصميم والتنفيذ في شؤون النقد والضرائب لتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وتراقب في نفس الوقت ادارة اموال المصالح المستقلة.

وفي سبيل تأدية هذه المهمات، سننشىء الى جانب الاجهزة القائمة اجهزة اساسية جديدة، اهمها مجلس النقد والتسليف، كما سنهيء الدراسات والامكانات لضبط الاحصاءات المصرفية، وتنظيم عمل المصارف، وايجاد مصرف انماء لتشجيع التسليف لآجال طويلة، وانشاء البنك المركزي حتى يتمكن من مباشرة عمله فور حلول اجل امتياز الاصدار الممنوح لبنك سوريا ولبنان.

ولا بد من العمل على اعادة النظر في القوانين الضريبية بغية توضيح بعضها وتنسيقه، وتعديل معدلات بعض الضرائب باعتدال كلي، مع الحرص على عدم التأثير على مستويات الاسعار، او على احتجاب رؤوس الاموال الاجنبية.

الرئيس - ارجو من دولة الرئيس ان يتوقف عن تلاوة البيان لاننا سنوقف اعمال هذه الجلسة الان تضامنا مع اخواننا الجزائريين في قلقهم على صحة

المجاهدين الذين زجوا في السجون ظلما وبهتانا، لذلك نرفع الجلسة على ان تعقد في الساعة الخامسة من بعد ظهر هذا اليوم.

الرئيس.

دولة رئيس مجلس الوزراء يكمل تلاوة البيان الوزاري.

رئيس مجلس الوزراء - ونؤكد لكم ان حكومتنا ستولي عنايتها شؤون الامن في البلاد، لتسهر على تقوية سيطرة القانون وتنقية الجو الخلقي جاعلة الجهاز الاداري قادرا على القيام بمسؤولياته بسرعة وبفعالية، بعيدا عن المؤثرات الشخصية على انواعها. وسنتابع تطبيق قانون التنظيم القضائي الجديد، ساهرين على رفع مستوى العدالة، وتأمين سرعة الفصل في القضايا، وانتظام عمل المحاكم، راجعين اليكم في كل مرة نرى حاجة الى تعديل بعض النصوص التنظيمية.

وفي مجال تنفيذ المشاريع والاعمال، والى جانب ما ادرجت له اعتمادات في الموازنات، فان الحكومة ستباشر مهمات التنفيذ وفق منهج محدد رأينا من المفيد الحاقه بهذا البيان لتطلعوا على تفاصيله، مشددين على اهمية هذا الاسلوب الجديد في التزام الحكومة تنفيذ اعمال عمرانية في مهل معينة.

وبالاضافة الى هذا المنهج، فاننا ننوي ايلاء تعاون الحكومة مع الصحافة اهتمامنا، بغية الوصول الى وضع مشروع قانون جديد لتنظيم النشاط الصحفي، والى جعل الدعاية للبنان في الداخل والخارج عملا جديا ومثمرا. اما السياحة فقد اضحى لزاما على لبنان ان يعمل في حقلها على اساس انها عنصر هام من عناصر اقتصادنا الوطني. وان تطويرها يقتضينا استعمال الاساليب الحديثة والفنية.

ومع تقديرنا لعمل المدارس الخاصة، وتوصلا الى تحسين نوعية التعليم الرسمي، فان حكومتنا ستظل ساهرة على رفع مستوى هذا التعليم بمختلف فروعه ودرجاته، وتعميم التعليم الابتدائي تمهيدا لجعله اجباريا، وتعزيز التعليم المهني والتقني، ورفع مستوى الهيئات التعليمية، آملة ان تتعاون معكم في وقت قريب في درس واقرار مشروع تنظيم التعليم العالي الذي احالته الى مجلسكم

الكريم الحكومة السابقة، كما تأمل ان تتعاون باخلاص مع اصحاب الشأن لحل قضية تدريس الحقوق حلا نهائيا.

واننا، اذ ننطلق في منهج عملنا من قاعدة توفير المزيد من العدالة الاجتماعية، نضع في رأس هذا المنهج تحقيق الضمان الاجتماعي على مراحل متتابعة، ووضع مشروع قانون تنظيم عمل الاجانب في لبنان لحماية اليد العاملة الوطنية، ومشروع للتدريب المهني المعجل للعمال، وتشريع يفسح المجال امام التعاقد الجماعي، وتطبيق مبدأ الوساطة والتحكيم، ومشروع بتعديل بعض نصوص قانون العمل. وكذلك توفير المعالجة المجانية والدواء للمعوزين، وتوفير العلاج الرخيص لسائر المواطنين، وتنفيذ عدة مشاريع بشأن الوقاية الصحية، وتحقيق مشروع الارشاد الزراعي، وتعميم التحريج واستصلاح الاراضي، وتنظيم استثمار المياه الجوفية، وذلك بقصد تركيز الفلاح في الارياف وتحسين احواله.

حضرة النواب المحترمين.

بديهي ان ما ادرج في هذا البيان وفي الجدول الذي الحقناه به ليس كل ما تصبو اليه البلاد. لكننا آثرنا ان نقصر كلامنا على ما نعتقد انه في وسعنا وضعه موضع التنفيذ، عازمين على انجاز المراحل الاخيرة من اعمال الاصلاح الاداري، مبتدئين بتطبيق النصوص المتعلقة باللامركزية، تطبيقا عمليا لكي تتحقق كاملة الغايات السامية التي يستهدفها الاصلاح، ملزمين انفسنا على كل ما في طاقتنا من جهد وتضحية واخلاص لتذليل العقبات التي تعترض سبيل الحكم الصالح.

وعلى هذا الاساس، نتقدم من مجلسكم الكريم طالبين منحنا ثقتكم الغالية لننصرف الى العمل على توفير ما يؤمن للبنانيين اسباب الطمأنينة والازدهار، منتهزين هذه الفرصة لنحيي اخواننا واهلنا في ديار الاغتراب تحية المحبة والوفاء، سائلين الله عز وجل ان يحفظ وطننا اللبناني عربيا حرا مستقلا.

نالت الحكومة الثقة باكثرية ٦٣ صوتا ضد ١٨ وامتناع نائب واحد.

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦١ كلف وزارة الدفاع (مرسوم رقم ٧٩٩٧).

في ٢ شباط ١٩٦٢ (مرسوم رقم ٨٦٣٧) في ٢ نيسان (مرسوم رقم ٩١٥٣) في ١٢ حزيران(مرسوم رقم ٩٧١٢). وفي ١٥ ايلول (مرسوم رقم ١٠٦٠٢) في جميع هذه المراسيم كلف وزارة الخارجية.

في ٨ تشرين الثاني ١٩٦٢ كلف وزارة الصحة (مرسوم رقم ١١٠٧١).

في ١٨ كانون الاول ١٩٦٢ كلف وزارة الاقتصاد (مرسوم رقم ١١٥١١).

في ٨ نيسان ١٩٦٣ اعيد تكليفه وزارة الاقتصاد (مرسوم رقم ١٢٤٨١).

في ١٥ حزيران ١٩٦٣ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١٣٠٥٢).

وفي ٢٧ حزيران ١٩٦٣ القى بيانًا اضافيًا. قال:

حضرات النواب المحترمين.

للمرة الثالثة منذ ان تولينا الحكم نمثل امام مجلسكم الكريم لنؤدي الحساب عما وعدنا بتحقيقه وما حققناه فعلا من مشاريع واعمال، وهو النهج الصحيح الذي ينبغي ان تنتهجه كل حكومة تعيش في ظل النظام الديمقراطي البرلماني.

واننا نغتنم هذه المناسبة لنقولها صريحة واضحة: اذا كانت الديمقراطية البرلمانية في بلدان العالم هي طريقة من طرق الحكم، ووسيلة من وسائله، فهي في لبنان الطريقة الفضلى لانها منبثقة من صميم اوضاعه، ومنسجمة مع روحية شعبه.

ونحن نعلم ان البيانات الوزارية، لكثرة ما اغدقت من وعود لم تخرج، في الغالب الى حيز التنفيذ، اصبحت شيئا مملولا.

ولكن قبل ان نبدأ باعطاء كشف الحساب نود ان نبين بصورة واضحة الاهداف الاساسية التي ترمي اليها سياستنا انطلاقا من حاجات هذا الوطن، لاسيما في هذه المرحلة من تطوره التاريخي:

١ ـ انتهاج سياسة خارجية منبثقة من اوضاع لبنان وتكوينه ومركزه.

٢ ـ التنمية الاجتماعية الشاملة المرتكزة الى التصميم والتخطيط.

٣ ـ الاصلاح الاداري بتنفيذ المخططات المرسومة لهذه الغاية.

وعلى ضوء هذه الاهداف التي اتخذناها شرعة لنا وشعارا، قمنا بتنفيذ الاعمال التي نتقدم بها اليكم بمثابة كشف حساب لن نتطرق فيه الى ما سيكون، بل نقتصر على ما كان، لاننا نثق بان كفة المنجزات والتحقيقات راجحة فيه من اجل مصلحة البلد الذي لا نضمر له ـ على اختلاف مواقفنا ـ الا الحب والولاء، ولا نرجو له ـ على اختلاف ميولنا ـ الا الخير والفلاح.

في السياسة الخارجية: اتيح للحكومة ان تدلي بلسان وزير خارجيتها، امام مجلسكم الموقر، وامام لجنة الشؤون الخارجية، في مناسبات عدة، ببيانات حول الاحداث الدولية، والعربية منها بصورة خاصة، اتسمت بطابع الصراحة فيها الخطة التي اتبعناها، وهي الخطة التي نالت موافقتكم وثقتكم وتأييد الرأي العام اللبناني لها.

ان هذه السياسة تنبع من صميم وحدتنا الوطنية، وتستهدف تعزيز وضع لبنان على الصعيدين الدولي والعربي، وتقدمه وازدهاره، كما انها تتيح له ان يسهم في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلدان المتطورة، باعتبار لبنان في عدادها ومتضامنا معها، ونخص بالذكر البلدان الافريقية التي يعيش فيها ويساهم في تنميتها عشرات الالوف من اللبنانيين الذين رفعوا اسم بلادهم عاليا في القارة السوداء، على غرار ما فعله اخوانهم في سائر ديار الاغتراب. كما انه يسهم ضمن حدود طاقته في تدعيم السلم العالمي على اساس شرعة الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، على هدي المبادىء التي ارتضيناها جميعا، والقائمة على خطة اللاانحياز، اي خطة الحياد والتعاون الودي مع الدول الشقيقة والصديقة.

فعلى الصعيد العربي، تابعنا انتهاج سياستنا المرسومة الرامية الى التعاون والتضامن في جو من المودة والاخاء، وقد تجاوبنا تجاوبا وديا، واعيا،

مسؤولا، مع التطورات التي تمخضت عن قرارات مصيرية في الدول العربية الشقيقة لاننا نرتضي لاخواننا ما يرتضونه هم لانفسهم، جاعلين نصب اعيننا خدمة القضايا العربية في جميع الميادين، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

هذه هي السياسة الخارجية التي اتبعناها، والتي سنستمر على انتهاجها مزودين بثقتكم الغالية.

ولما كانت سياستنا الخارجية مرتبطة الى حد بعيد باوضاعنا الداخلية كما سبق لنا واكدناه مرارا من على هذا المنبر، فاننا في الداخل تابعنا رسم السياسة العامة على اسس ومبادىء تهدف، اول ما تهدف، الى انهاض البلاد اجتماعيا. وقد سرنا شوطا بعيدا في تنفيذ التصاميم والمناهج التي وضعت، والتي من شأنها ان تسهم في رفع مستوى اللبنانيين في شتى الميادين، وفي جميع مناطقهم، وعلى مختلف فئاتهم، وذلك بسد ثغرات الحرمان والتخلف المتوجب على الدولة سدها بروح المساواة بين الجميع. فاذا بالاستقرار يوطىء للازدهار في ربوعنا، وبالازدهار يدعم الاستقرار في جو من الحرية والثقة على الصعيدين الخارجي والداخلي.

وقد سارت الوزارات كل في نطاق عملها على هدي مبادىء هذه السياسة من اجل بلوغ الاهداف التي اعتمدتها الحكومة.

في الاقتصاد: ان السياسة الاقتصادية القائمة في هذا البلد انما ترتكز على مبدأ الحرية الذي ادى تطبيقه الى توسيع الاعمال التجارية، وتشجيع الصناعة، وتنشيط الحركة السياحية، وتشغيل اليد العاملة. وليس ادل على ذلك من الاقبال المتزايد على انشاء المؤسسات الجديدة، وقد بلغ عددها بين تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ وحزيران سنة ١٩٦٣/ ١٦٦/ مؤسسة.

وانسجاما مع هذه السياسة عمدت الوزارة الى الغاء اجازات الاستيراد على ٩٠٪ من الاصناف التي كانت خاضعة لها واعتمدت الرسوم الجمركية كوسيلة من اجل المحافظة على الصناعات الوطنية.

ومن اجل تشجيع التصدير عقدت الاتفاقات التجارية مع العديد من الدول.

غير انه، مراعاة لمصلحة المستهلك التي يجب المحافظة عليها، اتخذت الاجراءات الكفيلة بتأمين الجودة وضبط الاسعار.

ولقد تمكنا كما يتبين من الاحصاءات المرفقة ان نحافظ على معدل الاسعار الذي مال الى الهبوط بالنسبة لاربعين مادة من المواد الغذائية الضرورية هبطت اسعارها ٨٪ خلال سنة ٩٦١ و١٤٪ خلال سنة ١٩٦٢ بالنسبة لمعدل اسعار سنة ١٩٦٠. ولم يطرأ اي تعديل خلال المدة المنصرمة من السنة الحالية، الا في حالات معينة، ترجع الى مواد هي في الاساس للتصدير: كالتفاح والبرتقال، وقد كان هذا في مصلحة البلد.

وهناك بعض مواد غذائية كالسكر خاصة ارتفعت اسعاره نتيجة لارتفاع اسعاره في العالم اجمع بشكل لم يسبق له مثيل الا في حالات الحرب الاستثنائية، فقد قفزت الاسعار في مهلة شهور معدودة من ٢٢ جنيه استرليني للطن الواحد من السكر الاحمر الى ٩٠ جنيه. وقد اضطرت دول كثيرة منتجة للسكر الى رفع اسعار استهلاكه المحلي في اغلب الاحيان الى ضعفي سعره في الاحوال العادية بعد ان الغت جميع الرسوم المالية التي كانت مفروضة عليه.

اما في لبنان، وبفضل الاجراءات التي اتخذت في حينه، فقد بقيت الاسعار محافظة على مستواها الطبيعي، الذي لم يتجاوز الـ ٦٥ غرشا للكيلو الواحد بالجملة و ٧٠ غرشا بالمفرق وهذا السعر هو ادنى منه في اي بلد اخر.

اما بالنسبة لزيت الزيتون، فقد كان يوجد في البلاد كميات مخزنة من السنين الماضية ولم يكن لها من مشتر. هذا، وان ارتفاع الاسعار العالمية ساعد على تصدير زيتنا الى الخارج اذ عملت الحكومة على السماح بتصدير كميات محددة، ثم ما لبثنا ان اطلقنا حرية التصدير، فافاد لبنان من جراء ذلك الى تصريف زيته بتأمين الاسواق له.

وفي حقل انتاج الحبوب وتشجيع الزراعة، فقد باشر مكتب القمح بشراء موسمي القمح والشعير بالاسعار التشجيعية.

في حقل التصميم: لا يخفى على حضرتكم ما لوزارة التصميم من دور فعال في نهضتنا الشاملة، إذ عليها يقوم عبء وضع الخطط الاساسية التي تستلزمها متطلبات البلاد ونموها للسنوات المقبلة، مما يقتضي له توفر الدراسات اللازمة لهذه الغاية على ضوء الاحصاءات التي توفرها.

لذلك ركزت وزارة التصميم بصورة خاصة على تحقيق الاحصاءات العامة. ولقد باشرت مديرية الاحصاء المركزي اعمالها في القطاعات العامة والخاصة، وجمعت المعلومات الاحصائية عن عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ وعممتها على المؤسسات الكبرى في لبنان وفي الخارج، وسوف تصدر خلال هذا الشهر نشرتها الثانية عن احصاءات سنة ١٩٦٢. وقد وضعت هذه المديرية الاسس وباشرت بتجهيز المعلومات لتحضير المحاسبة الوطنية التي يمكن التعرف من خلالها على نشاط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، توطئة لدرس الدخل القومي على اسس علمية حديثة. يضاف الى ذلك ما قامت به المديرية المذكورة في نطاق مكننة الاعمال الادارية، وفرز المعلومات الاحصائية واخراجها بصورة الية سريعة، بعد ان كانت تحضر في السابق بالطريقة اليدوية التي تستغرق المجهود البشري، والعدد الضخم من الموظفين، بالاضافة الى الوقت الضائع.

وفضلا عما تقدم قامت الوزارة بنشاط ملموس في مختلف حقول اختصاصها نخص منها:

- تشكيل المجالس والهيئات التقنية والاقليمية في المحافظات.

- تعيين الدفعة الاولى من اعضاء الفرق المتعددة النشاطات، الذين ارسلوا الى مراكز اقضية عكار والنبطية والهرمل والشوف للعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- وضع تصاميم الاجراءات العامة عن الصناعة والتجارة والمشاريع المائية والكهربائية والصحية والتعليمية والانشائية.

- انجاز درس تطور الزراعة في لبنان منذ سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٦١.

ـ الدرس الاقليمي الواقعي للمخططات الاقليمية.

ومما حققته الحكومة في المجال العلمي، تأليفها للمجلس الوطني للبحوث العلمية، الذي باشر نشاطه بان مثل الحكومة في المؤتمر الثاني للتخطيط العلمي في الشرق الاوسط، وساهم مع منظمة الاونسكو لتحضير وتنظيم المؤتمر المذكور، وسوف تظهر مع الايام نتائج اعمال هذا المجلس في الحقول العلمية التي سيفيد منها لبنان.

وفي حقل العمل والشؤون الاجتماعية: فان رسالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي من الاهمية والشمول بحيث اصبحت رسالة الحكومة الكبرى، وعمت نشاطاتها جميع مناحي الحياة العامة.

وانطلاقا من هذا الواقع وتجسيدا لهذه الرسالة عمدت وزارة الشؤون الاجتماعية الى وضع مشروع الضمان الاجتماعي الذي لا يزال لدى مجلسكم الكريم يستكمل دراسته. وهو مشروع يهدف الى تعزيز الفئات الكادحة في البلد، وبالتعاون مع ارباب العمل ومشاركة الدولة، وتحت اشرافها، تلبية لحاجات العصر الذي نعيش فيه، ولارساء القضايا العمالية على قواعد صحيحة.

كما انها استصدرت قانون تسهيل اسكان المعوزين وذوي الدخل المحدود. والفت مجلس الاسكان الذي باشر عمله ووضع الاسس العملية لتنفيذ مهمته.

وللتخفيف من حدة الخلافات التي قد تنشأ بين العمال وارباب العمل، وضعت الحكومة ايضا مشروع قانون العقود الجماعية، والوساطة والتحكيم الذي لا يزال قيد الدرس في مجلسكم ايضا.

وفضلا عن ذلك، انشأت فروعا خاصة للتدريب المهني والنقابي، وللتثقيف العمالي، ودورا لحضانة اولاد الامهات العاملات، ومراكز صحية اجتماعية، ودعمت نشاط القطاع الاهلي لتطوير برامجه الاجتماعية. وشددت في حماية اليد العاملة الوطنية من المزاحمة الاجنبية غير المشروعة. وبانتظار التصديق على القوانين في النواحي التي ما تزال داخلة في نطاق قانون العمل،

عمدت الحكومة الى تعديل هذا القانون من بعض نواحيه ليصبح اكثر فعالية من ذي قبل، في تحديد حقوق وواجبات العامل ورب العمل.

اما في الحقل الصحي: فسياسة الحكومة ترمي الى رفع المستوى الصحي في جميع المناطق اللبنانية. ومن اجل ذلك فقد قامت بانجاز بناء عدة مستشفيات، وجهزتها تجهيزا كاملا بالمعدات والالات الحديثة. كما انشأت عدة مختبرات، وانجزت بناء المشرحة في بيروت. وقد خصت بعنايتها الارياف، اذ انشأت، وجهزت مستشفيات ومستوصفات في قرى ومدن بمناطق مختلفة. كما عملت، وتعمل على مكافحة بعض الاوبئة السارية، إنْ بالتلقيح او باية وسيلة صحية حديثة. هذا، بالاضافة الى الجهود التي قامت بها من اجل توفير العلاج والدواء باسعار معتدلة. واصدرت دليلا باسعار الادوية المختلفة من اجل هذه الغاية. وقد اهتمت الحكومة كذلك بالمستوى الطبي والصيدلي، فاقرت مشاريع قوانين تتعلق بممارسة المهن الطبية والصيدلية، من شأنها رفع مستوى هذه المهن.

اما في الحقل الزراعي: فسياسة الحكومة ترمي الى استثمار الثروة الزراعية على احسن وجه، وكان من اهم المشاكل التي واجهتها الحكومة في هذا الحقل، اهمال الاراضي الزراعية في الارياف، بسبب الهجرة المتواصلة من القرية الى المدينة. وكان خير علاج رأت ان تستخدمه الحكومة لتلافي هذا الامر هو استصدار مشروع الاستصلاح الزراعي (المشروع الاخضر) الذي من شأنه ان يمد المزارع بالعون الذي يريده، فيطمئن الى ارضه، ويستقر في قريته بعد ان يوفر له هذا المشروع اسباب استثمار ثروته الزراعية على احسن وجه، ولا ريب في ان هذا المشروع سيبعث في الريف الحركة والنشاط، ويحقق له الثروة المرجوة، ويعيد اليه اخضراره وازدهاره.

والى جانب هذا المشروع حققت الحكومة كذلك عدة مشاريع تهدف الى انماء الثروة الزراعية وتطويرها. ومن اهم هذه المشاريع:

ـ انشاء المحجر البيطري في طرابلس.

ـ انشاء مختبر اقليمي لامراض الدواجن.

ـ انشاء دائرة خاصة بارشاد المزارعين.

- قانون تنظيم المدارس الزراعية الرسمية.
- مشروع الخمس السنوات لانماء المناطق الجبلية.
- مشروع الخمس السنوات لدرس نوع التربة، والتسميد والري بمساعدة الصندوق الخاص للامم المتحدة.

وفي السياسة المالية: لقد حرصت الحكومة في سياستها الرامية الى تدعيم النقد على اسس علمية واقتصادية ثابتة، والمحافظة على الثروة المالية في سبيل تغذية الموازنة التي تضمن تنفيذ اهم المشاريع العمرانية والاقتصادية في البلاد. وفي سبيل هذه الغاية اقرت الحكومة عدة مشاريع تتناول السياسة الضرائبية باسلوب علمي يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن اهم هذه المشاريع:

- مشروع قانون ضريبة الملاهي.
- مشروع قانون رسم الترابة.
- مشروع قانون بتعديل ضريبة الدخل.
- مشروع قانون الرسوم البلدية.
- مشروع قانون بتعديل رسم الانتقال.

والحكومة، رغبة في تدعيم النقد والحفاظ على مستواه العالمي، استدركت الامر في اوانه، فوضعت مشروع قانون النقد والتسليف الذي يعتبر حجر الزاوية في صرح الاقتصاد القومي، وتوجيه السياسة المالية والنقدية، والحفاظ على الثروة الوطنية وتدعيمها، وتنظيم شؤون التسليف بصورة عامة. ولا ريب في ان انشاء المصرف المركزي الذي تناوله هذا المشروع، له اهميته وتأثيره، فهو القاعدة الاساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد اللبناني والثروة الوطنية. والواقع ان هذا المشروع استلزم كثيرا من الجهود الطويلة والدراسات المستفيضة التي قام بها اصحاب الاختصاص والخبرة والمران والروية في هذا الميدان. والمشروع نفسه خير شاهد على ذلك، وهو الان بين يدي مجلسكم الكريم.

ويكفي للتدليل على النشاط المبذول ان نشير الى ان الاموال المصروفة من الخزينة خلال الفترة الواقعة بين اول كانون الثاني ٩٦٣ و٢٦ حزيران الجاري بلغت(١٥٧،٦٧٨،٢١٩) ل.ل.

واما اعمال وزارة البريد والبرق والهاتف فانها مبيَّنة بالجدول المرفق بهذا البيان، وهي اعمال تتناول وصل المناطق اللبنانية بالهاتف، وتعميم غرف الهاتف المجانية في القرى، وانشاء سنترالات هاتف اليّ في مراكز قرى الساحل، وبعض المناطق، وتوسيع الشبكات الداخلية في المدن والقرى.

وفي حقل التربية الوطنية: ترمي سياسة الحكومة الى رفع المستوى العلمي في لبنان وذلك عن طريق انشاء المدارس الجديدة، وزيادة عدد المدرسين، وعن طريق اعادة النظر في المناهج الدراسية، وفقا لمخطط عام يهدف الى بناء المجتمع اللبناني على اسس تربوية صحيحة. وتنفيذا لهذه السياسة بذلت وزارة التربية والتعليم جهودا متواصلة في جميع حقول نشاطها:

ففي حقل التعليم الابتدائي، عملت على رفع مستوى المعلم، وزيادة عدد افراد الهيئة التعليمية. ومن اجل ذلك اعدت مشروع قانون يرفع رواتب المعلمين من حملة الشهادة التعليمية. وعينت في العام الدراسي الحالي ١٥٥٠ مدرسا وزعوا على مختلف المناطق. واقامت دورات تدريبية لحوالي ١٥٠٠ مدرس ومعلم ومدير مدرسة، كما سيجري خلال هذا الصيف تدريب لحوالي الف اخر. وقد افتتحت دارا جديدة للمعلمين في صيدا وبدأ العمل بانشاء وتجهيز دار اخرى في جونيه، واستصدرت مرسوما بتخصيص المبالغ اللازمة لبناء اربعة دور للمعلمين في كل من محافظات جبل لبنان ولبنان الجنوبي ولبنان الشمالي والبقاع، وستكون هذه الابنية جاهزة في اواخر عام ١٩٦٤، وبذلك تصبح دور المعلمين قادرة على تخريج اكثر من ٧٠٠ معلم في السنة الواحدة.

هذا، وتجدر الاشارة الى ان الصندوق المستقل للابنية المدرسية قام منذ عام ١٩٦٢ حتى اليوم بانشاء ٤٧ مدرسة جديدة تتوفر فيها جميع الشروط الفنية والصحية، كما اقر برنامجا شاملا للابنية المدرسية ينفذ على مراحل بنسبة تسعة ابنية في كل محافظة.

وفي سبيل تعزيز التعليم الرسمي، وجهت الوزارة اهتماما خاصا للمناهج المدرسية، وتألفت لجنة من كبار الخبراء والمربين وضعت الاسس للتخطيط التربوي الشامل في لبنان، تعدل في ضوئه المناهج الدراسية الحالية. كما تألفت لجنة لوضع كتاب يكون مرشدا للمعلم.

واما في حقل التعليم العالي، فقد اعدت مراسيم بتنظيم التعليم العالي، وبالتنظيم الاداري للجامعة اللبنانية لتصبح في المستوى اللائق بها اسوة بالجامعات العالمية.

وفي حقل سياسية وزارة العدل: استكملت الحكومة تنفيذ قوانين التنظيم القضائي الاخير، وعُنيت بصورة خاصة بتوفير عدالة اسرع واقرب الى المتقاضين. ومن اجل ذلك فقد عمدت الى ملء المراكز الشاغرة في القضاء، والى تعيين الدفعة الاولى من القضاة المتدرجين في معهد تدريب القضاة الذي انشىء مؤخرا، ناهيك عن التعيينات في سلك المساعدين القضائيين.

اما نشاط وزارة العدل في حقل التشريع، فقد استمر على ما كان عليه، ووضعت الدوائر المختصة في الاونة الاخيرة مشاريع قوانين عامة، نخص منها بالذكر:

- قانون تأمين الدفاع عن الموظفين الملاحقين بسبب القيام بوظائفهم.
- مشروع قانون تعديل قوانين الاستملاك.
- مشروع قانون جديد لتملك الاجانب.
- مشروع قانون بتنظيم الطب الشرعي.
- مشروع قانون بتظيم معهد التدريب للوظائف العقابية.

وان اكثر هذه المشاريع هي الآن لدى مجلسكم الكريم او في طريقها اليه.

وفي حقل سياسة وزارة الداخلية: فقد استمرت الحكومة في تنفيذ سياسة رفع مستوى المناطق والمدن والارياف، وذلك بزيادة عدد البلديات المنشأة التي بلغ عددها المائة والعشرين تقريبا. وسيشهد قانون البلديات الجديد المصدق من

مجلسكم الكريم مضاعفة هذا الجهد الاداري الذي يتوجب ان يشمل جميع القرى اللبنانية. وسيساهم قانون الرسوم البلدية الذي هو قيد الدرس في المجلس النيابي في تعميم هذه التنمية بشكل مطرد.

ولا بد لنا في هذا المجال الا ان نذكر تلميحا، لا تعدادا بعض المشاريع التي تم تنفيذها او هي في دور الاعداد:

١ ـ تلزيم اعمال مسلخ مدينة بيروت والشروع في التنفيذ.

٢ ـ البدء بتهيئة مشروع بناء مكان خاص لبيع الخضار في المدينة ذاتها.

٣ ـ تتميم مرحلة الدروس النهائية لشبكة مجاري بيروت قبل المباشرة بالتلزيم.

٤ ـ مشروع قانون تسوية اوضاع مخالفات البناء في مدينة بيروت.

اما في حقل الاصلاح الاداري في وزارة الداخلية، فقد عكفت هذه الوزارة على انجاز مشروع قانون السجون، وستقدمه عما قريب الى مجلسكم الكريم، تتميما لانشاء السجن الحديث. كما ان مشروعا لزيادة جهاز الادارة في الاقضية انجز وتحول الى مجلسكم، تمهيدا لتطبيق اللامركزية، ومراقبة البلديات بشكل افضل.

اما في حقل الامن، فيكفي التدليل بان نسبة التنفيذ بلغت مائة بالمائة. وانخفضت نسبة الجرائم والمخالفات بنسبة كبيرة جدا وسيطرت هيبة القانون.

وفي حقل الارشاد والانباء والسياحة: فانه في هذا العصر الذي تلعب فيه وسائل الاعلام والانباء دورا هاما في تنوير الرأي العام، كان لا بد من ان تولي الحكومة اهتمامها لاجهزة الانباء الحديثة التي اوجدها التنظيم الجديد لوزارة الارشاد والانباء.

فالوكالة الوطنية للانباء قد جهزت باحدث الات واصبحت عاملا فعالا في خدمة الصحافة اللبنانية، وصلة وصل بين لبنان وما يجري في العالم. كذلك مركز النشر اللبناني الذي اصبح يمد السفارات اللبنانية في الخارج بالمنشورات والمعلومات، ويقيم الصِلات الفكرية والوطنية مع الشطر اللبناني المغترب.

اما الاذاعة فقد تضاعفت ساعات بثها وارتفع مستوى برامجها.

ان الحكومة انسجاما مع الروح الديمقراطية، ومع واجباتها لحماية الرأي العام من المؤثرات الخارجية والداخلية، التي ليست في مصلحة الوحدة الوطنية ولا الاستقرار، سارت في سياستهاالانبائية والارشادية على الطريق الذي يؤمن حرية الصحافة ومساعدتها على تحقيق رسالتها. كما يؤمن التعاون الايجابي بين وسائل الانباء الحكومية ووسائل الانباء الخاصة، وذلك بغية ايجاد رأي عام مطلع وواع يكون دعامة للديمقراطية وللحرية.

كما انها وضعت الخطوط الكبرى لمشروع كلية الصحافة بالاتفاق مع نقابتي الصحفيين والمحررين. ويسرنا ان ننوه بالتعاون الصادق الذي يقوم بين الوزارة والنقابتين.

واما في الحقل السياحي، فان المفوضية العامة للسياحة، بالتعاون مع المجلس الوطني لانماء السياحة تعمل بنشاط ملحوظ، وقد وضعت مشاريع مختلفة في حقل التجهيز الفندقي، وتنظيم مكاتب استقبال السياح، وتدريب الادلاّء والمرافقين السياحيين، وانشاء مفرزة بوليس سياحي وانتاج افلام دعائية، وما الى ذلك مما يعزز شأن السياحة في لبنان، ويجذب اليه اكبر عدد من السياح، ويوفر لهم جميع اسباب الراحة والاطمئنان، والحياة الكريمة.

الحكومة ترمي الى تعميم الطرق والمياه والكهرباء بصورة تدريجية على جميع المناطق اللبنانية. ومن اجل ذلك وضعت الى جانب الموازنة العادية البرامج الانشائية للسنوات الخمس المقبلة. وقد روعي في وضعها واقع هذه المناطق وحاجاتها. اما التنفيذ فقد جرى في مواقيته المحددة بموجب روزنامة اظهرت التجربة فائدتها، اذ بواسطتها تمكنت الادارة من ضبط عمليات التنفيذ ومراقبتها بحيث شملت جميع المناطق اللبنانية. كما يتبين من الجدول المرفق بهذا البيان.

وللتدليل بالارقام على الجهود المبذولة، نشير الى ان المبالغ التي صرفت خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٦٣ بلغ مجموعها: ٨٣٩٧٣٠٠٠/ ل.ل موزعة كما يلي:

الطرق ١١٠٥٦٠٠٠ ل.ل.

المباني ٢٧٤٦٠٠٠ ل.ل.

مياه وكهرباء ١١٤٤٢٠٠٠ ل.ل.

طيران ٥٣٠٠٠٠ ل.ل.

النقل المشترك ١١٧٤١٠٠٠ ل.ل.

الاشغال الكبرى ٤٠٨١٠٠٠٠ ل.ل.

نفقات ادارية ٥٦٤٨٠٠٠ ل.ل.

المجموع: ٨٣٩٧٣٠٠٠ ل.ل.

يقابل هذه المبالغ في الفترة ذاتها من العامين المنصرمين:

٣٧٤٣٠٠٠٠ ل.ل. عام ١٩٦٢.

١٨٥٥٧٠٠٠ ل.ل. عام ١٩٦١.

ومن المقارنة يتضح جليا ان الاعمال تجري بصورة جد مرضية وسريعة اكثر مما كان متوقعا.

واما على صعيد الاصلاح الاداري: فقد تابعت الاجهزة المختصة به اعمالها ضمن البرامج الموضوعة لها، وقامت بدراسات تتعلق بمواضيع عديدة نخص منها بالذكر:

- تعزيز صلاحيات المحافظين والقائمقامين ووسائل عملهم.
- اعادة تنظيم بلدية بيروت.
- اعادة تنظيم مصالح مياه بيروت.
- اعادة تنظيم مصالح المياه.
- توحيد مصالح توزيع الكهرباء.
- متابعة تحديد مهام الموظفين.

- اعادة تنظيم المستشفيات.

- وضع حل لقضية المستخدمين الموقتين.

- تنظيم محاسبة المواد في جميع دوائر الدولة واجراء جردة عامة لها.

- تحسين خدمات البريد.

- تنظيم مصلحة محفوظات الدولة المركزية.

- تنظيم مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.

- تنظيم بنك الانماء الوطني.

- قضية الاحداث المشردين.

وتجدر الاشارة الى ان الاصلاح الاداري هو عمل معتاد مستمر، والغاية منه في الاساس هي تركيز المبادىء التالية في الادارة الحكومية:

- ابعاد الادارة عن السياسة.

- اللامركزية.

- اختصار مراحل سير المعاملات.

وهذا الامر لا يتم فقط بمجرد صدور القوانين والانظمة، بل يتطلب تتبع تطبيق هذه القوانين والانظمة، وتمرس الموظفين عليها، وتطويرها حسب مقتضيات الحاجة.

حضرة الزملاء المحترمين.

هذا ما تمكنت الحكومة من القيام به منذ ان مثلث امامكم في شهر تشرين الثاني من العام المنصرم.

وهذه الحصيلة من الاعمال، كما ستلاحظون بدون شك، تجاوزت في كثير من النواحي ما ارتبطنا به من الوعود في البيان الوزاري.

كما ان الانجازات، بناء على رغبتكم، كثيرا ما جاءت قبل التوقيت الذي ضربناه لها.

اننا لا نريد في هذا المجال ان نزهو وان نتباهى بما حققناه من الاعمال التي مهما كانت، تظل دون الرغبة والقصد، مع ان الظروف السياسية التي تعلمونها جعلت مهمتنا، من هذا القبيل، اكثر صعوبة مما يتصوره البعض. الا اننا قد تغلبنا على جميع هذه الصعوبات بفضل التأييد الذي محضتمونا اياه، وبفضل وعي المواطنين وتجاوبهم مع المسؤولين في هذه الفترة من تاريخ لبنان، مما مكننا من مواجهة مسؤولياتنا والمحافظة على الاستقرار والازدهار في جو من الحرية والاخاء.

المشاريع المنفذة في مديرية الهاتف العامة

بين اول تشرين الاول ١٩٦١ و١٥ حزيران سنة ١٩٦٣.

العمل المدرج في البرنامج.

- اكمال تنفيذ مشروع اتصال لاسلكي بين بيروت وعمان يتسع ل ١٢ خطًا هاتفيًا و٦ خطوط برقية.

- تلزيم تنفيذ مشروع اتصال راديو بين طرابلس بيروت.

- اكمال درس مشروع وصل بيروت بمدن جونيه - زحلة - صيدا بواسطة خطوط سلكية.

- تعميم غرف الهاتف المجانية في القرى.

مراحل انجاز العمل

انجزت معظم الاعمال العائدة لهذا المشروع من الجهة اللبنانية وباشرت الادارة الاردنية بالعمل من جهتها.

تم تلزيم المشروع وبلغ للملتزم في ٢٤/٤/٦٢.

ويتسع هذا المشروع ل ١٢٠ خطًا تلفونيًا و٢٤ خطًا برقيًا ويؤمن الاتصال اليًا للتخابر الخارجي بين بيروت وطرابلس والعكس.

ينتهي تنفيذ المشروع خلال سنة ١٩٦٣.

ـ نفذت المسالك بين بيروت وجونية.

ـ لزم انشاء المسالك بين خلده وصيدا وهي تحت التنفيذ.

ـ نفذت المسالك بين بيروت وصوفر ولزم انشاء القسم الباقي بين المديرج وشتوره.

كما تم تلزيم الكوابل المحورية بين بيروت وهذه المدن الثلاث بتاريخ ٩/٣/٦٣.

هذا المشروع سيمكن من تحقيق الاتصال آليًا للتخابر الخارجي بين بيروت وجونية في سنة ٩٦٤ وبين بيروت زحلة وبيروت صيدا في ٦٥.

تم تنفيذ ٣١١ غرفة جديدة منها ٢٥٩ غرفة في سنة ١٩٦٢ و٥٢ غرفة في ٩٦٣.

وقد فتح اعتماد اضافي في موازنة الهاتف لسنة ٩٦٣ الحالية بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ل.ل. لاكمال تنفيذ هذا المشروع في جميع القرى وجميع تجمعات السكان.

في ١٩ شباط ١٩٦٤ قدم استقالة حكومته.

نص كتاب استقالة الرئيس رشيد كرامي.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم.

ان الحكومة التي لي شرف رئاستها، وقد اضطلعت باعباء الحكم طوال ٢٨ شهرا، وفي مرحلة من حياة البلاد حافلة بالاحداث، تشعر اذ ترفع استقالتها، باطمئنان وراحة ضمير، نظرا لما قامت به من اعمال، وحققته من مشاريع، بفضل الاستقرار الذي هو وليد الوحدة الوطنية الراسخة، وقد كان ذلك السبب الرئيسي في الازدهار الذي ينعم به لبنان اليوم، وبفضل السياسة المرسومة التي ترمي الى تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي على اسس مدروسة.

ومع مراعاة اوضاع البلاد، ونهاية معارج التقدم والعمران، وارساء الادارة على اسس متينة من التنظيم، وحسن سير العمل، وكل ذلك بفضل توجيهكم الحكيم، ومؤازرتكم المستمرة لنا منتهزين هذه الفرصة لنرفع الى فخامتكم ايات شكرنا، مشفوعة بالدعاء لله عز وجل، كي يحفظ فخامتكم لتستمروا في حمل الرسالة النبيلة، من اجل خدمة لبنان ورفع شأنه في الداخل والخارج. راجين ان تتفضلوا وتقبلوا مني ومن زملائي الوزراء اسمى عواطف المحبة والاحترام.

في ١٩ شباط ١٩٦٤

رشيد كرامي: رئيس مجلس الوزراء

١٩٦٤ فاز ونال ١٥٩٤٦ صوتا من اصل ٢٥٧٧٤ مقترعا(٧).

من ٢٥ تموز ١٩٦٥ الى ٩ نيسان ١٩٦٦ عين رئيسا لمجلس الوزراء، ووزيرا للمالية والدفاع(مرسوم رقم ٢٤٢١).

في ١٢ آب ١٩٦٥ تلا البيان الحكومي هذا نصه:

البيان الوزاري.

كانت جلسة ١٢ آب مخصصة لالقاء البيان الوزاري الذي تلاه رئيس الحكومة، قال:

حضرة النواب المحترمين.

ان الحكومة التي اولاني فخامة رئيس الجمهورية، بعد استشارتكم شرف رئاستها، تتقدم من مجلسكم الكريم ببيانها الوزاري الذي ضمنته السياسة التي تنوي انتهاجها في مختلف الميادين الاصلاحية والاجتماعية والاقتصادية وما تعتزم القيام به من اعمال ومشاريع تسهم في تدعيم نهضة هذا البلد وتقدمه وازدهاره، آملة منكم التأييد لتنصرف الى التنفيذ.

ان رغبات المواطنين وحاجاتهم هي في رأس مشاغلنا، واذا نحن عزمنا على تحقيق هذه الرغبات، فاننا لا ندعي العصمة في العمل. كما اننا لا نزعم بان عهدنا في الحكم سيلبي جميع الحاجات. الا اننا نعاهدكم بان نبذل كل ما

في وسعنا بعزيمة وصدق واخلاص، شعارنا ابدا عدل ومساواة، وعمل وانتاج يسيطر فيه الاحترام الكامل للانظمة والقوانين.

وبعد، فان النجاح الذي نرنو اليه انما يفرض علينا الاخذ بمقتضيات العصر الحديث في السياسة التي تجاوزت حدودها حدود اشخاص الساسة الى المبدأ العلمي الصحيح، واتباع القواعد السليمة التي يجب اعتمادها، تحقيقا لبناء مجتمع حر مرفه سعيد.

حضرة النواب المحترمين.

ان حكومتنا تعي الظروف التي تم تأليفها فيها. وانطلاقا من هنا تعلن عن ايمانها المطلق بالديموقراطية، وبالنظام البرلماني الاصيل الذي هو الركيزة والمنطلق لجميع مقومات الحياة الوطنية والانسانية الكريمة في لبنان.

ان شعبنا يتوق الى متابعة السير في الطريق المؤدي الى حياة كريمة، وستكون افعالنا تعبيرا عما يخالج نفسه لهذه الناحية.

وانطلاقا من هذا، فاننا نتقدم من مجلسكم الكريم ببرنامج عمل نأمل ان يحظى بموافقتكم وينال ثقتكم.

ففي حقل الادارة، تدرك الحكومة اهمية الاصلاح المنشود، وتقدر الواجب المطلوب منها في هذا السبيل، لذلك فهي تتعهد بالعمل على تنفيذ المشاريع التي احيلت الى مجلسكم الكريم بالروح والنص التي وافق بها على البعض منها، وهو لا يزال في طريق الموافقة على البعض الاخر.

اما في القضاء، فان حكومتنا ستبذل قصارى الجهد لاصلاح شؤون القضاء وفقا للانظمة والقوانين القضائية المرعية الاجراء، وخاصة القانون الذي وافقتم عليه، والذي تنتظر الحكومة ان تتبلغه ليصار الى نشره وتنفيذه، عنيت القانون المتعلق بتعديل تشكيل هيئة مجلس القضاء الاعلى، وتكليفها النظر باوضاع القضاة وبإنهاء خدمتهم عند الاقتضاء.

والحكومة تقدر تمام التقدير الاهمية المتزايدة للسياحة في العالم. كما تقدر المركز السياحي الذي يجب ان يحتله لبنان في هذا الميدان. ولهذا فانها

تعتبر انه من الامور الاساسية في هذا الحقل حصر المجهود والاعمال بهيئة موحدة، وتزويدها بالامكانات والصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها، واهمها التالية:

التجهيز السياحي في الداخل، والدعاية للسياحة في الخارج، واعداد التشريع السياحي، وتنظيم المهن السياحية ورقابتها.

من ناحية التجهيز السياحي، ستسعى الحكومة بتشجيع القطاع الخاص، بتقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية له لتحقيق المشاريع السياحية، على ان تقوم الدولة بالتجهيزات التي يتخلف القطاع الخاص عن القيام بها.

وتأييدا لسياسة التجهيز هذه، ستولي الحكومة عنايتها بتأمين التجهيزات والخدمات العامة في المناطق السياحية، كالطرقات، وشبكات الهاتف، والمياه، والكهرباء الخ..

وستعنى الحكومة بالمحافظة على ثروة لبنان السياحية وخاصة الاثرية منها.

اما من وجهة الدعاية، فقد اصبح من الضروري فتح مكاتب للسياحة في البلدان الكبرى المصدرة للسياح، وتزويدها بالامكانات الدعائية اللازمة لمجابهة المنافسة السياحية العالمية.

والحكومة تعلق اهمية كبرى على تشويق المهاجر اللبناني لزيارة البلاد عن طرق دعاية خاصة به تثير فيه العاطفة نحو البلد الام. كما انها تعتبر تنسيق العمل السياحي وتوحيده بين البلدان العربية امرا اساسيا يعود بالنفع على كل من البلدان الشقيقة.

ولتحقيق الغايات المنشودة، فمن الضروري تنسيق العمل بين الهيئة السياحية الموحدة وسائر الدوائر والمؤسسات الحكومية، وجميع الهيئات والنقابات، والجمعيات والمهن السياحية.

هذا، ويقتضي اشراك المواطنين في المسؤوليات السياحية عن طريق اقناعهم باهميتها، وبمدى تأثير مؤازرتهم في انجاح جهود الدولة في هذا السبيل.

اما من الناحية المالية، فان الحكومة ستواجه الوضع الناجم عن التصاعد المستمر في ارقام النفقات العامة. هذا التصاعد يزداد شدة سنة بعد سنة من جراء المتطلبات المالية الضخمة التي املتها حاجات الانماء في شتى حقوله. وقد دل الواقع على انه لم يعد بامكان الواردات العامة، رغم تزايدها المضطرد تغطية عبء تلك النفقات تغطية كاملة في ظروف التشاريع والانظمة الراهنة.

وعلى هذا، فان الحكومة تنوي اعتماد سياسة ضغط النفقات الادارية وغير المجدية قدر المستطاع، من اجل فسح المجال امام مزيد من نفقات التجهيز والانماء، وكذلك انتهاج سلك ضريبي يوفر زيادة معقولة في الحصيلة دون المساس بضرورات العدل الاجتماعي، ومع الحفاظ على المبادرة الفردية.

هذا، مع العلم اننا سنتابع تطوير التشريع الضريبي في ضوء مقتضيات العدالة والانماء، مع توفير ما امكن من الاعفاءات والتسهيلات الضريبية التي تحرك الحافز الشخصي، وتشجع التوظيف والاستثمار في مختلف ميادين الانتاج، وعلى الاخص الصناعية والسياحية منها.

وستعمل الحكومة على تعزيز اجهزتها الادارية المعنية بشؤون الضرائب، عن طريق توسيعها، وزيادة امكاناتها البشرية والالية التي تساعدها على القيام بمهمتها خير قيام.

وغني عن البيان ان جميع الاجراءات المالية والضريبية التي ستتخذها الحكومة ستبقى ضمن نطاق موازنة عامة واحدة، متطورة تعكس النهج الذي يتوافق مع الخطة العامة.

اما سياستنا الاقتصادية، فان حكومتنا ترمي الى التركيز على امرين اثنين:

- اولهما معالجة ارتفاع كلفة المعيشة، بطريقة تتفق مع اقتصادنا الحر الذي هو ضرورة للبنان.

- وثانيهما التوفيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بحيث لا يزدهر احدها على حساب الاخر، وبالتالي تشجيع قطاعي الزراعة والصناعة، شرط ان

لا يتم هذا التشجيع بالتضييق على الحرية التجارية، او بالاحرى على قطاع الخدمات.

وستولي الحكومة اهتمامها شؤون التربية الوطنية مستندة الى القواعد الاساسية الاتية:

١ ـ تعميم التعليم الابتدائي المجاني، بغية الوصول الى جعله الزاميا.

٢ ـ نشر التعليم الثانوي في مختلف المناطق اللبنانية.

٣ ـ تعزيز التعليم المهني والتقني.

٤ ـ تهيئة جميع الوسائل الكفيلة بتحقيق مشروع المدينة الجامعية.

ولن يغيب عن البال التطور المستمر للقضايا الاجتماعية والعمالية، وانتشار مبادىء العدالة الاجتماعية انتشارا خيرا عادلا، وهذا ما يدفع بحكومتنا للسير قدما في تنفيذ المشاريع الاجتماعية الملحة، وفي طليعتها مشروع المساكن الشعبية والضمان الاجتماعي، وفي تدارس كل ما يؤول الى المزيد من احقاق العدالة الاجتماعية في لبنان، فلا تسبقه في حال من الاحوال عجلة الزمن الممعنة في الدوران.

وبالنسبة الى قانون الضمان، لقد بوشر في تنفيذ فرع تعويض نهاية الخدمة ابتداء من مطلع شهر ايار من هذا العام. ونعتمد المباشرة في تنفيذ فرع نظام التعويضات العائلية قبل نهاية هذا العام. وسيعقبها ان شاء الله فيما بعد تنفيذ الفرعين الباقيين المتصلين بطوارىء العمل والمرض.

اما المساكن الشعبية، فقانونها قيد الدرس امام مجلسكم الكريم في دورته الاستثنائية هذه. وستبادر الحكومة الى مباشرة تنفيذه فور اقراره لديكم.

والتصميم في عصرنا الحاضر اصبح ضرورة علمية لا يستغنى عنها، ولهذا فان حكومتنا ستولي اهتمامها لجميع المشاريع الانمائية، وخاصة لخطة التنمية الخمسية. وستقوم بمراقبة تنفيذ تلك المشاريع، وبمتابعة الدراسات اللازمة لتكييف الخطة المذكورة وفقا لمقتضيات الظروف، مستهدفة دوما، ايجاد توازن في نمو مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير العدالة الاجتماعية.

ولا بد من التنويه، ونحن في صدد الكلام على التصميم، من ان نعلن بان تمويل المشاريع المزمعة والواردة في هذا البرنامج، سيتم اما بالوسائل العادية، اي بواسطة الاموال العمومية، او بوسائل اخرى منها تأمين الاموال اللازمة بواسطة شركات المقاولات التي سيعهد اليها بتنفيذ تلك المشاريع، ويكون تسديد تلك الاموال على اقساط ضمن شروط ستحدد فيما بعد.

ان تطوير شبكة الطرق بشكل يجاري متطلبات العصر الحديث، وكذلك مشروع التجهيز المائي والكهربائي، في بلد ترتكز اقتصادياته على الترانزيت والمبادلات التجارية، يشكلان احدى المهام الرئيسية الملقاة على عاتق المسؤولين عن اعداد لبنان المستقبل.

وان وزارة الاشغال العامة ستعمل على تسوية اوضاع الملاكات لديها، وعلى احياء وسائل العمل التي من شأنها ان تؤمن للادارة المركزية والمديريات الاقليمية المرتبطة بها تنفيذا اكثر انتظاما وحيوية، سواء بالنسبة للاشغال العادية او بالنسبة للمشاريع الكبرى.

كما اننا سنولي ادارة التنظيم المدني عناية خاصة لتجهيزها بالامكانات والوسائل اللازمة، لتتمكن من تلبية الضرورات الحيوية من اجل اعداد الوطن، بغية مجابهة الضغط الذي يسببه التوسع في زيادة عدد السكان، والتطور الذي تمليه الحاجات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي يقين الحكومة ان الزراعة هي في صدارة الموارد التي يعتمدها لبنان، ومن اجل هذا فستعنى بالامور التالية:

١ ـ تنسيق اعمال جميع المصالح والمكاتب التابعة لوزارة الزراعة، وذلك من اجل الحصول على المزيد من الفعالية.

٢ ـ الاهتمام بمنتجاتنا الزراعية والسهر على تنفذ الاتفاقيات المعقودة، والسعي لايجاد الاسواق لتصريفها.

٣ ـ العمل على تخفيض كلفة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته، خاصة عن طريق الاستفادة من النتائج الصادرة عن مكتب الابحاث العلمية الزراعية.

وستعمل حكومتنا على تلافي النواقص التي يشكو منها المواطنون في مجالات البريد والبرق والهاتف، وتعميم شبكاتها على المناطق اللبنانية وفقا للخطة الموضوعة.

ولما كان ينبغي للبنان ان يجاري التطور الطبي الحديث، في المحافظة على الصحة العامة، فستتجه حكومتنا الى اعتماد ما يلي:

١ ـ تقوية الاجهزة الفنية والادارية العاملة في حقلي الوقاية الصحية والعناية الطبية، وذلك بانشاء مراكز لاعداد وتدريب الموظفين الفنيين، كمدرسة القبالة و التمريض، ومركز اعداد المراقبين الصحيين وغيرهما.

٢ ـ تركيز الاهتمام على تحقيق بعض المشاريع الصحية الهامة:

ـ كإنشاء مركز لمكافحة السرطان.

ـ السعي لتنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بتصحيح المحيط.

ـ تقوية المستشفيات القائمة، وإنشاء ابنية جديدة للمستشفيات المركزية في المحافظات.

وتشمل سياسة الحكومة معالجة قضية الادوية عن طريق مراقبة اسعارها، وتشجيع تصنيعها في لبنان.

وتحرص الحكومة ايضا على تنمية التعاون بينها وبين الهيئة الصحية العالمية.

اما سياستنا الخارجية، فتستند الى مبادىء عامة متفق عليها، ومستمدة من واقع لبنان، ومن كيانه كبلد عربي حر سيد مستقل، ومن مصالح شعبه الحيوية، وعلاقاته الاخوية التي تربطه بالبلدان العربية الشقيقة.

لذلك ستعمل حكومتنا على توثيق عرى الاخوة والتضامن والتعاون مع الدول العربية الاخرى وتعزيز جامعة الدول العربية واحترام ميثاقها.

كما تؤكد عزمها على تنفيذ مقررات مؤتمري الملوك والرؤساء العرب وما انبثق عنها من مؤتمرات.

وستعمل حكومتنا على تعزيز العلاقات الودية مع جميع الدول الصديقة، ضمن مبدأ الحياد وعدم الانحياز، وعلى اساس المصالح المتبادلة والتعاون في سبيل المحافظة على السلم والاسن في العالم.

واننا نؤكد احترام لبنان التام لميثاق الامم المتحدة، ورغبته في المساهمة في تأمين السلم والإنماء الاقتصادي والاجتماعي في العالم.

كما ان حكومتنا ستوالي العمل المنظم لتوثيق الصلات بين شطري لبنان المقيم والمغترب وتشجيع الجامعة اللبنانية في العالم.

حضرة النواب المحترمين.

هذا هو برنامجنا.

انه دون طموحنا، ولكنه ضمن ما نعتقد ان بوسعنا ان نقوم به، وان نحققه بتوفيق من الله، وبتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية وبثقة من مجلسكم الكريم.

نالت الحكومة الثقة ب ٦١ صوتًا وحجبها ٣٢، وامتنع نائب واحد.

في ٢٦ تموز ١٩٦٥ وفي ٨ ايلول وفي ١٢ ت١ كلف الخارجية (مراسيم ٢٤٢٣ ـ ٢٤٩٥ ـ ٣١٢٨).

في ٢١ ك١ ١٩٦٥ استقال من وزارة الدفاع (مرسوم رقم ٣٤٥٢).

ـ في ٣٠ آذار سنة ١٩٦٦ قدم الرئيس كرامي استقالة الحكومة. هذا نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة الاستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم.

ان النظام الديموقراطي البرلماني الذي نعيش في ظله، ونحترم مبادئه يحتم علي رفع استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها الى فخامتكم لتخلفها حكومة اخرى، وذلك تجاوبا مع الرغبة التي لمستها في صفوف النواب المحترمين. واننا اذ نتقدم بهذه الاستقالة، لنشعر براحة الضمير بالنسبة للاعمال

التي قمنا بها وخاصة في حقل التنمية والاصلاح الذي ترسخت اسسه واهدافه مما يعني استمراره في الطريق المرسوم له.

لذلك، فاننا اذ نشكر فخامتكم على ثقتكم وتأييدكم، نتمنى لكم استمرار التوفيق في خدمة لبنان. راجيا ان تقبلوا مني ومن زملائي الوزراء اصدق عواطف التقدير والاحترام.

بيروت في ٣٠ اذار سنة ١٩٦٦

رشيد كرامي

في ٦ ك١ ١٩٦٦ عين رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية حتى ٨ شباط ١٩٦٨ (مرسوم رقم ٦٣١٦).

كانت جلسة ٢٠ ك١ موعدا لالقاء البيان الوزاري والاقتراع على الثقة. القى الرئيس البيان، قال:

البيان الوزاري.

الحكومة التي اولاني فخامة رئيس الجمهورية شرف رئاستها، بعد استشارتكم، تتقدم بطلب منحها ثقتكم وهي على شعور تام بمدى المسؤولية الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها لبنان والعالم باسره، والتي تتميز بظاهرات اجتماعية اهمها: سبق الرقي العلمي الانساني، وازدياد عدد البشر، وازدياد حاجاتهم ومتطلباتهم، وما نشأ عن ذلك من مشاكل جديدة يجب ان تعالج بحكمة وروية، وبوسائل فعالة مجدية.

في هذه المرحلة تجد كل دولة نفسها امام مشاكل متنوعة يصعب حلها دون تعاون دولي مخلص لحل المشاكل الخارجية منها، وتعاون بين الدولة ومواطنيها لحل المشاكل الداخلية.

من اهم المشاكل التي يواجهها لبنان في هذه المرحلة، المشاكل المالية. والحكومة تعي الاهمية الكبرى للسياسة المالية، لذا فهي تعمل على تأمين استمرار الازدهار الاقتصادي والازدهار الاجتماعي، وزيادتهما رسوخا وتوسعا

واستقرارا. وهذا يعني استمرار توسع دور الدولة في شتى حقول الإنماء، وبالتالي استمرار ازدياد حاجتها الى موارد مالية. فمنذ بضع سنوات والموارد العامة رغم تزايدها المطرد تقصر عن تلبية الحاجات المتزايدة في مختلف الحقول. لذلك ستعنى الحكومة بتأمين زيادة كافية في الموارد العامة تمكن الدولة من القيام بدورها الانمائي المتوسع والمتطور.

والحكومة ترى ان بامكانها ان تؤمن القسم الاكبر من الزيادة المطلوبة بالواردات عن طريق تطوير بعض القوانين المالية والضريبية، بغية سد منافذ التهرب منها وتنسيقها، وعن طريق تعزيز اجهزتها الادارية التي تعنى بشؤون الضرائب، وتطبيق القوانين بكل حزم ودقة وامانة.

ويمكن تأمين القسم الاخر عن طريق تعديل بعض معدلات الضرائب الحالية باعتدال كلي، مع الحرص على عدم التأثير على مستويات الاسعار، او على اجتذاب رؤوس الاموال، او عن طريق الحصول على قروض. وستبني الحكومة اختيارها بين هذه الوسائل، وفي جميع تشريعاتها الضريبية على اساس تحقيق العدالة، بتوزيع العبء الضريبي مع الحفاظ على المبادرة الفردية وتشجيعها، بواسطة اعفاءات وتسهيلات مالية حيثما تقتضي ذلك ضرورات الانماء والتوسع الاقتصاديين، ومساهمات من قبل الدولة عند الاقتضاء.

والحكومة تعير متطلبات السوق المالية والسوق النقدية الاهمية التي تحتاج، بغية تأمين الدعائم المالية الصحيحة لاقتصاد متطور بمعدل مرتفع. فهي تُعِدُّ الان، بواسطة لجان خاصة، مشروع قانون لضمان الودائع لدى البنوك ضمن حدود معينة، ومشروع قانون لتشجيع انشاء المؤسسات التي تعطي التسليف المتوسط والطويل الاجل، كما انها تُعِدُّ الترتيبات اللازمة لوضع مشروع بنك الإنماء موضع التنفيذ. وهي جادة باتخاذ جميع الاجراءات التي من شأنها ان تعزز جهازنا المصرفي، وتساعده على القيام بدوره الهام، في عملية الإنماء والتطوير الاقتصادي، وهي في ذلك حريصة كل الحرص على التعاون الوثيق مع القطاع الخاص، من اجل خلق جو من الثقة والتعاون البنّاء والمثمر. لذلك، فقد دأبت الحكومة منذ تأليفها على عقد الاجتماعات بانتظام مع ممثلي القطاع

الخاص، واهل الخبرة والاختصاص، لتهيئة وتنفيذ كل الاجراءات التي تضمن لنا الازدهار والاستقرار الاقتصاديين.

والحكومة تدرك وجود بعض العوامل العابرة التي قد تؤدي الى ركود في الاقتصاد الوطني، اذا لم تعالج بسرعة وبفعالية. لذلك فانها تعطي ضرورة تطويق هذه العوامل ومعالجتها اهمية كبرى. كما تعطي اهمية خاصة لمعالجة مصدر الصعوبات المالية بكل سرعة، وبما يضمن سلامة الاقتصاد الوطني ومستقبله. فتوقف احد المصارف الكبيرة عن الدفع، والمضاعفات المالية والاقتصادية التي رافقت هذا التوقف، تشكل قضية هامة يجب ان تعالج باسرع ما يمكن، وبكثير من الدقة والجرأة. وهذا ما دعا الحكومة الى دراسة هذه القضية بكل عمق، ومن جميع زواياها، فتكوّن لديها اقتناع بضرورة وضع تشريع لمثل هذه الحالات يوفر للسلطات المسؤولة المجال والاسس الصالحة لاعتماد الحل الافضل، والاكثر ملائمة للاوضاع الحاضرة.

لذلك فقد وضعت الحكومة مشروع قانون لهذه الغاية احالته على مجلسكم الكريم، آملة ان تتوصل بالتعاون معكم الى اقراره باسرع وقت ممكن.

هناك ايضا مشاكل اجتماعية يواجهها لبنان، كما يواجهها غيره من الدول، يجب معالجتها بوسائل ايجابية تزيل اسبابها. واهم هذه الوسائل تأمين حقوق الانسان، وخاصة حقه في العمل، وتوفير الضمانات اللازمة له ضد مخاطر الحياة. ولتأمين العمل وحق العامل في الاجر العادل وسائر الحقوق الاخرى، لا بد من تعزيز وسائل الانتاج، وتنشيطها ومساعدتها تحقيقا للازدهار.

والحكومة عازمة على تدعيم الديمقراطية الاجتماعية لحل مختلف المشاكل الاجتماعية والعمالية. وهي متنبهة لاهمية الرسالة النقابية، وحماية اليد العاملة، وتنظيم الحرفة والعمل على تحقيق مشروع المساكن الشعبية، وتطبيق فرعي المرض والامومة، وطوارىء العمل في الضمان الاجتماعي، كل ذلك من اجل توفير عيش لائق بكرامة الانسان في لبنان.

مشاكل اخرى اقتصادية يواجهها لبنان وجب معالجتها بعمل انمائي متواصل لزيادة الدخل الوطني، مع التصريح بانه اذا كان لبنان يتبع نظاما

اقتصاديا حرا، فان للحرية الاقتصادية حدودا لا يجوز تجاوزها لتصل الى موجة الفوضى او التحكم، او الغش، او الى ظلم احتكارات من اي نوع كان، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الشعب الحياتية كالغذاء والدواء. وتنشيط الصناعات السليمة والصناعات التي تنتج سلعا بديلة تخفف من الاستيراد، وتعين الانتاجية كمًّا ونوعا، وتشجيع انشاء المصانع في المناطق القروية.

والزراعة قطاع هام توليه الحكومة كل عناية من حيث التنمية الزراعية بكافة معطياتها، وتنشيط تصدير المحصول الزراعي بكافة الوسائل. وستعمل الحكومة بالتعاون مع المجلس على سرعة البت بمشروع القانون المتعلق بتصريف الانتاج الزراعي الذي تدرسه حاليا اللجان المختصة.

والمشاكل التربوية تستأثر باهتمامنا. ومنهاجنا في هذا المضمار يرمي الى تعميم التعليم الابتدائي المجاني، بغية الوصول الى جعله الزاميا، ونشر التعليم الثانوي، وتعزيز التعليم المهني والتقني بوصفه الدعامة الاساسية في بناء اقتصاد انتاجي منيع، علاوة على رسالته في التثقيف الحديث، ومتابعة تنفيذ مراحل بناء الابنية الجامعية وافتتاح احدى كلياتها في المواعيد المحددة، واضافة معهد للصحافة الى فروعها، واقرار قانون الجامعة الجديد الذي هو الان امام مجلسكم الكريم، ووضع المناهج التعليمية وانظمة الامتحانات الرسمية موضع تنفيذ فعلي، بعد ان عدلت في ضوء المبادىء التي تتفق مع روح العصر واسلوب العلم الحديث، آخذين بعين الاعتبار ان التربية الوطنية لا تقوم على خزن العلوم في ادمغة الطلاب فحسب، بل تتعداه الى تظهير القوى الكامنة في نفوسهم، وتنميتها ليصبحوا خلاقين مبدعين.

مشاكل اخرى صحية يجب معالجتها بوسائل تقوم على تحقيق المناعة والوقاية قبل العلاج، وبذلك ينشأ جيل من الاصحاء، وتوفر الدولة ما تصرفه في سبيل المعالجة لتنفقه في سبيل المناعة والوقاية. وفوق هذا، فالحكومة تعتزم القيام بكامل واجبها في حقل الدواء، في ضوء الاقتراحات والدراسات التي تقدمت بها اللجنة العليا المؤلفة لوضع الترتيبات التي تؤدي الى ترخيص اثمان الادوية، والمحافظة على جودتها، وهي تأمل الوصول خلال شهرين الى

النتائج المتوخاة. كما تعتزم القيام بواجبها في حقلي العناية الطبية والوقاية الصحية.

والسياحة اصبحت تحتل في اقتصادنا الوطني منزلة رئيسية بالنظر للمركز السياحي الذي يحتله لبنان في هذا الميدان. لذلك فالحكومة ستتابع الجهود المبذولة لتنسيق مهام السياحة بشكل يخول وزارة السياحة الجديدة ان تقوم بالدور الفعال الذي تفرضه مكانة لبنان السياحية المتزايدة، وتتحمل مسؤولياتها داخل البلاد وخارجها، عاملة على تحقيق المشاريع السياحية، من حيث التجهيز والتنظيم، والانماء وسن التشريعات والانظمة اللازمة.

وكذلك فان نشاطات المديرية العامة للاثار ستتزايد لتضم مجالات اوسع، فسيزداد عندئذ ابراز تراثنا الاثري والتاريخي النفيس، وتنعكس نتائجه الطيبة على حركتنا السياحية.

والحكومة تدرك، كما تدركون، الواجب الملقى على عاتقها في قطاع الاشغال والموارد المائية والكهربائية. وهي جادة في تنفيذ المشاريع المقررة، او قيد النظر امام مجلسكم الكريم ضمن الاعتمادات المخصصة لها، بما في ذلك مشروع ال ٣٥٤ مليون ليرة الموجود لديكم، والذي يلحظ اتوسترادات للساحل ومداخل بيروت، وطرقا حديثة، وانفاقا تصل الساحل بالداخل.

وستولي الحكومة بالغ الاهتمام في حقل مياه الشرب ومياه الري، والاسراع بدرس وتنفيذ مشروع الليطاني على مستوى ٨٠٠ متر لري مناطق في الجنوب وجبل لبنان.

ولن يغيب عن البال ارتباط اقتصادنا ارتباطا وثيقا بالمهام الملقاة على عاتق وزارة البريد والبرق والهاتف، فالمواصلات بجميع مرافقها تعتبربحق الركائز والدعائم التي تبنى عليها النهضة الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والسياحية، كما تبنى عليها استراتيجية الامن الداخلي والدفاع عن البلاد.

والحكومة مدركة، ومقدرة حق التقدير الرسالة التي تضطلع بها اجهزة الاعلام. وكيف اصبحت مهمتها الاساسية توثيق صلات جديدة مع المواطنين بكل ما يتعلق بالمصلحة العامة. وهي تعتمد على الشعور بالمسؤولية والروح

الوطنية اللذين تتحلى بهما الصحافة لدعم عملها، والمشاركة في مهمة التنمية التي تضطلع بها الدولة. وسيتسع صدر الحكومة لتقبل النقد البناء، والاقتراحات الايجابية، وتعمل على توفير الاجواء الصالحة حتى تتمكن الدولة من القيام بواجباتها في الداخل والخارج، وستعنى باجهزة الاعلام على اختلاف انواعها، رقابة وتوجيها.

والدولة عندما تريد ان تنهض بهذه التبعات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها من اجل تأمين حكم صالح، لا ترتجل تصرفاتها ارتجالا. بل تستند في خطواتها الى تصميم مسبق، يزود سائر الوزارات والقطاعات الخاصة بالمعطيات والتوجيهات اللازمة من اجل تكامل نمو الطاقات اللبنانية تكاملا منتظما، ووضع الخطوط المدروسة تنفيذا لمشاريع هامة تعود على البلاد بالنفع والخير العميم.

ثم ان الحكومة تدرك ان العدل هو من اهم مقومات الدولة. وهنا يبرز الدور الملقى على عاتق وزارة العدل سواء في حقل التشريع، او في حقلي التنظيم والتطبيق.

ففي الحقل التشريعي ستعمد وزارة العدل الى وضع مشاريع قوانين جديدة، ودرس القوانين الحالية، ووضع مشاريع لتعديل ما يحتاج تعديلا، وتفسير ما يحتاج تفسيرا تشريعيا، وذلك بغية تطوير التشريع من جهة، ولحماية تناقض الاجتهادات من جهة اخرى. وقد بادرت هذه الوزارة باعداد مشاريع نص القوانين المستعجلة، ومنها قانون الاجور وقانون التجارة.

اما في الحقل التنظيمي، فانها ستنظم اجهزتها والاجهزة القضائية على وجه يعكس تناسقها، وحسن سير اعمالها وسرعة الانجاز.

وفي امر اختيار القضاة وترقيتهم، سيكون مبدأ «الرجل الصالح في المكان الصالح» ذلك المبدأ الذي تعتمده الدولة في تنظيم اجهزتها. ولتقدير كفاءة كل قاض ستحدث تفتيشا عفويا مستمرا يتناول سلوك القاضي واهليته الخلقية والعلمية، وستولي مهام الدروس القضائية عناية خاصة، فلا يقتصر على تدريس علم الحقوق، بل يتعداه الى امور اخرى ترمي لتكوين الشخصيات القضائية.

ولتأمين العدل السريع، ستضع مشروع قانون يتضمن قواعد جديدة تسهل فصل القضايا بسرعة.

وبما ان هذه القواعد يستلزم تطبيقها تعاونا وثيقا بين القاضي والمحامي، فانها ستقدم بالتعاون مع نقابة المحامين مشروعا لمهنة المحاماة.

ان لائحة القضايا، ايها السادة مدروسة ولا حاجة الى تعدادها جميعها فاكثرها صعبة وقد عالجته الحكومات السابقة ووضعت نصوصًا وبرامج، ودروسًا تستحق التقدير، فسهلت بذلك مهمتنا، وستكمل ما بدأت به.

ولا بد هنا من الاشارة الى انه لايمكن للحكومة ان تقوم بواجبها في معالجة جميع المشاكل وغيرها، الا اذ توفر الجو الملائم لتصرف جهودها في العمل المثمر.

ولهذا فانها ستبذل كل ما في مكنتها من وسائل لتأمين استتباب الامن وتوطيد النظام.

ثم انه، لقيام الحكومة بواجبها على الوجه الصحيح، لا بد لها من اكمال تنظيم الادارة وتعزيزها بالكفاءات التي تمكنها من القيام باعمالها. وبالوقت نفسه، ستشكل هيئة المجلس التأديبي العام الذي نصت عليه القوانين الاصلاحية.

اما سياستنا الخارجية، فانها مبنية على مبادىء اساسية معلومة، مستمدة من واقع لبنان وكيانه، كبلد عربي حر سيد مستقل، ومن مصالح شعبه الحيوية. لذلك ستعمل حكومتنا على دعم التضامن والتآخي بين البلدان العربية، متمنية على سياسة لبنان التقليدية الابتعاد عن اي تكتلات او احلاف، حريصة على وحدة الصف، وبذل جميع الجهود لمعالجة القضايا الهامة التي يواجهها العالم العربي اليوم، وذلك ايمانا منها بان لبنان كان، وما يزال، يحمل رسالة التقريب والتوفيق بين اشقائه العرب، وبان القضايا العربية المشتركة هي من الخطورة المصيرية بقدر، يستوجب مجابهتها بوحدة في الصف، وتآلف في القلوب، وتضامن في العمل.

ولذا فان من الامور الاساسية للبنان ان يظل قادرا على اداء رسالته بحرية، وعلى اسماع اصحاب الدعوة الى التآخي والمحبة والانسجام المخلص للجميع وفي جميع الظروف والاحوال.

ومن هنا ضرورة التأكيد بان لبنان حريص على توطيد اركان جامعة الدول العربية، والتزامه بميثاقها، وكذلك بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي، وتقيده بمقررات الملوك والرؤساء العرب، وخاصة ما يتعلق منها بفلسطين، بغية انقاذ الوطن الفلسطيني السليب، وتأمين حق شعبه العربي في تقرير مصيره والعودة الى بلاده.

وستعمل حكومتنا على توثيق العلاقات الودية، وتأمين المصالح المتبادلة مع الدول الصديقة ضمن مبادىء الحياد وعدم الانحياز، والتعايش السلمي. واننا نؤكد احترام لبنان لميثاق الامم المتحدة، واهدافها السامية، ورغبته في التعاون الدولي، في سبيل تأمين السلم القائم على العدل، وتشجيع الانماء الاقتصادي والاجتماعي في العالم.

حضرة النواب المحترمين.

ان الحكومة تحرص على التعاون الوثيق معكم تعاونًا صادقا مخلصا مثمرا. وهي تصبو كما تصبون، الى تأسيس دولة حديثة تضع كل امكاناتها في خدمة الانسان والمواطن، ولا تعتبر الحكم غاية، بل وسيلة الى تحقيق هذا الهدف السامي. وهي اذ تتقدم الان ببرنامجها تؤكد العزم على السعي لتحقيقه، مهما كانت الصعاب، بعون من الله وبتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية، وبثقة من مجلسكم الكريم.

نالت الحكومة الثقة ب ٥١ صوتًا وحجبها ١٦ وامتنع ٢٣.

كلف وزارة الخارجية تباعا في ١٤ آذار(مرسوم رقم ٦٨٦٦) وفي ١٩ حزيران (مرسوم رقم ٧٥٤٢)، وفي ٢آب(مرسوم رقم ٧٩٦٥) وفي ٢٣ ايلول(مرسوم رقم ٨٢٦٩) وفي ٢٨ ت٢ (مرسوم رقم ٨٧٦٤). وفي ٩ ك١(مرسوم رقم ٨٨٥٦).

في ٥ شباط سنة ١٩٦٨ قدم الرئيس رشيد كرامي استقالة حكومته. هذا نص كتاب الاستقالة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المحترم.

نحمد الله اولا واخرا اذ اعاننا على الاضطلاع باعباء الحكم وتبعاته، وسدد على الطريق خطانا لمجابهة الظروف الطارئة، والوقوف في وجه المفاجآت والاحداث المكدرة، معتمدين في ذلك على قيادة فخامتكم ومؤازرتكم الفعالة. فمن ازمة مصرفية نشبت واسعة النطاق لاتساع موضوعها، فحلت على النحو الذي اعاد الثقة الى اوضاعنا الاقتصادية العامة والاطمئنان الى النفوس، وقد قادت التجربة الى صدور سلسلة من التشريعات، بغية تدعيم الوضع المصرفي وتنقيته، فعدل قانون النقد و التسليف، واعلن ضمان الودائع، وعززت الرقابة، ووضع التشريع اللازم لتشجيع انشاء مصارف تتولى التسليف المتوسط والطويل الاجل.

ثم جاءت ازمة الخامس من حزيران وما رافقها من انعكاسات ومضاعفات حد من تفاعلاتها، وحوصرت نتائجها وشرورها ـ وقد ساعد ذلك الصلاحيات الاستثنائية التي تمكنت من اتخاذ التدابير السريعة والحازمة في حينها، فجابهت البلاد المحنة ومرت بها، وهي لا تزال تذكر اثارها بغصة. ولكنها لا تنسى ان الدولة قامت ازاءها بالتزاماتها، فصانت السلامة، ورعت الثقة والاستقرار، مما ادى الى العودة باوضاع البلاد الى طبيعتها، عن طريق ناموس التدرج. على انه لا يزال هناك حاجة الى بذل المزيد من الجهود لتذليل بعض الصعوبات التي ما زالت تعترض الوصول الى الوضع الاقتصادي المرجو، مع دوام المسعى لمعالجة العلة الاصلية، بالاتفاق مع الدول الشقيقة، وفي مناخ المؤتمرات، وجو الاجتماعات العربية والدولية وعلى مختلف الاصعدة.

وكانت الحكومة بتوجيه فخامتكم، وفي شتى مراحل الحكم تعود الى المجالس التشريعية، اي الى الشعب، والى الهيئات المهنية، اي الى الخبرة والاختصاص لاشراك الجميع في الشؤون العامة، فجاء حسن التجاوب دليلا على الصواب وسبيلا الى الخير العام.

وهكذا خرج لبنان على اثر محنتين مالية وسياسية، وما تخللها من اكدار. وبعد اضطراب مادي ونفساني، خرج قويا، صامدا واثقا بنفسه، راسخ القدم والايمان في حقه وقدرته على تذليل الصعاب والشدائد، وحافظ على مزاياه الاصيلة: استقلال وحرية وديموقراطية ووحدة ووعي وثبات، وهي مغانم ومكاسب لمسها الناس، واعترف بها كل متجرد عادل، ومؤمن بالحقائق. لقد تابع الموكب سيره غير عابىء الا بما يمليه الواجب والمصلحة وحب الاصلاح، غير ملتفت الا الى يقظة الشعب المتزنة، والى الغاية الوطنية المتوخاة، حاملا رسالة الحكم محفوفة بنواهي الضمير ونواهي المعرفة. والحكومة اذ ترفع لفخامتكم استقالتها، بعد ان انتهت مهمتها لتفسح المجال امام حكومة تنهض باعباء المرحلة التالية، تدعو الله العلي القدير ان يوفق فخامتكم في مواصلة العمل لخدمة لبنان.

٥ شباط ١٩٦٨

رشيد كرامي

وعلى اثر ذلك صدر بلاغ بقبول الاستقالة هذا نصه:

ظهر يوم الاثنين الواقع في الخامس من شباط سنة ١٩٦٨ رفع دولة الرئيس رشيد كرامي الى فخامة رئيس الجمهورية استقالة الحكومة التي يرئسها. فقبل فخامته الاستقالة، وشكر لدولة الرئيس ولاعضاء الحكومة الجهود التي بذلوها اثناء اضطلاعهم باعباء الحكم. وطلب اليه تصريف الاعمال الجارية ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة. وسيبدأ فخامة الرئيس استشاراته النيابية لتأليف الحكومة الجديدة اعتبارا من صباح غد الثلاثاء السادس من الشهر الجاري.

١٩٦٨ فاز ونال ١٨١٩٤ صوتا من اصل ٢٩٢٢١ مقترعا(٨).

في ١٥ ك٢ ١٩٦٩ عين رئيسا للوزارة، ووزيرا للخارجية والمغتربين (مرسوم رقم ١١٨٥٩).

في ٢٢ ك٢ ١٩٦٩ استقال من وزارة الخارجية وكلف وزارة المالية(مرسوم رقم ١١٨٦١).

في جلسة ٣٠ ك ٢ تلا رئيس الحكومة البيان الوزاري قال:

البيان الوزاري.

حضرة النواب المحترمين.

تمثل الحكومة امام مجلسكم الكريم، وهي تشعر بأن الاضطلاع بتبعات الحكم في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها لبنان، يقتضي تضحية واقداما، ما احجمنا عنهما يوما لخدمة هذا الوطن العزيز، والدفاع عن سلامة اراضيه، والمحافظة على نظامه الديموقراطي.

ان اسرائيل التي تحتل اجزاء غالية من الاراضي العربية، بعد ان اغتصبت الوطن الفلسطيني وشردت شعبه، تواصل تنفيذ خطتها العدوانية والتوسعية ضد جميع الدول العربية. ولم يكن حادث مطار بيروت الدولي الا دليلا اخر على ذلك.

لقد اراد العدو من عدوانه على مطارنا المدني اشاعة البلبلة والفوضى. على ان ما جرى انقلب شره عليه، اذ رأينا دول الارض، كبيرها وصغيرها، تدينه بالاجماع. وان انكشاف نوايا اسرائيل، ومخططاتها امام الرأي العام العالمي بعد ان حاولت طيلة هذه السنوات اخفاءها بدعاياتها الماكرة، سيكون نقطة تحول في نظرة الشعوب الى الصهيونية، وسيؤدي الى تفهم اعمق لمراميها واهدافها.

ويسعدني ان ارسل بهذه المناسبة تحية التقدير الى جميع الدول الصديقة التي شجبت الاعتداء، والتي كرس قرار مجلس الامن موقفها المشرف من قضيتنا.

ان في هذا الموقف دليلا على ان السياسة الخارجية التي انتهجها لبنان منذ فجر الاستقلال، قد وطدت علاقاتنا مع الدول الاجنبية، مما يحفزنا على المضي في هذا الطريق.

واني اتوجه بشكر خاص مقرون بعرفان الجميل الى جميع المقامات السامية الروحية، والسياسية في العالم التي كان لها الاسهام الفعال في انتفاضة الرأي العام العالمي لعدالة قضيتنا، نصرة للحق وتكريسا لمبادىء السلام الذي لا يقوم الا على العدل.

لست في حاجة الى القول، ان في رأس المهام التي وطدت هذه الحكومة العزم على تحقيقها، توفير وسائل الدفاع عن كيان لبنان وسيادته وسلامة حدوده واراضيه. وفي طليعة هذه الوسائل العمل على تحقيق التجنيد الاجباري، وتحصين قرى الحدود، وتعزيزالجيش بتوفير جميع ما يحتاج اليه ليتمكن من القيام بدوره على الوجه الاكمل.

هذا ولا شك ان تماسك الجبهة الداخلية، وتضامن اللبنانيين فيما بينهم يدعم موقف الجيش في الدفاع عن الوطن.

وتلتزم حكومتنا التزاما مطلقا بمتابعة التعاون مع الدول العربية الشقيقة، والتقيد بميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق الدفاع المشترك، وبمقررات مؤتمرات القمة، وتنسيق التعاون العسكري مع هذه الدول. كذلك تلتزم التزاما مطلقا بميثاق هيئة الامم المتحدة، ومقررات مجلس الامن، التي ما فتئت اسرائيل تتجاهلها وتتذرع بالادعاءات الباطلة لتبرر اعمالها العدوانية ضدنا.

واما فلسطين، فان حق شعبها المشروع في النضال من اجل وطنه المغتصب، وارضه وبيته ووضع حد للمأساة التي يعيشها منذ اكثر من عشرين سنة، لا يمكن لاحد ان ينكره عليه.

ان نضال هذا الشعب الذي نذر نفسه للقضاء والموت على ارضه المقدسة، يلقى تفهما وطيدا من مختلف الجهات في العالم في كدحه المشروع، والحكومة تؤيد قضيته بكل قوة.

ايها السادة.

ان ما يهم المواطن اللبناني هو ان تتوفر له الاجواء الصالحة من ثقة واستقرار، لمتابعة العمل وتأمين عيشه. ولا يمكن لنا ان نتغلب على الازمة الا

بتجردنا وترفعنا، والتعاون والتضامن فيما بيننا، واذ ذاك يسلم اقتصادنا، ويهب للحياة من جديد في مختلف القطاعات، ويعود الازدهار الى الميادين السياحية والعمرانية.

ولا شك ان ما تتعرض له المنطقة العربية كان له اثره على اوضاعنا الداخلية. واذا كان من حق المواطن على الدولة ان تخلق له جوا من الطمأنينة والاستقرار، وان تسهر على تطبيق القوانين بحزم ودراية ومساواة، فلن يتم لها بلوغ هذه الغاية على الوجه الاكمل، الا اذا تجاوب المواطنون معها، فقاموا بواجبهم وتحملوا قسطهم من الجهد والتضحية.

ولقدآلينا على انفسنا ان نتصدى لهذه الازمة بكل عزم، ونحن واثقون من قدرة اللبنانيين على التغلب على جميع الازمات، شرط ان يتعاونوا مع اجهزة الدولة، ويروضوا انفسهم على تحمل الصعاب.

وستهتم الحكومة باعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل مواجهة حاجات البلاد في السنوات الخمس المقبلة، وتنفيذ المشاريع التي تدعم النمو الاقتصادي في كافة المناطق، وتفتح فرص العمل الجديدة لعدد اكبر من الشبان الذين يدخلون سنويا سوق العمل. وستحرص الحكومة على اخذ التدابير لربط الموازنة بالخطة، حتى يكون التخطيط اسلوب الحكم، وحتى تقوم وزارة التصميم العام بدورها في تنسيق المشاريع، وضبط الانفاق والاستعمال الاحسن للموارد العامة. كما ان الحكومة عازمة على تحقيق مشروع مصرف الانماء، من اجل توفير التسليف المتوسط والطويل الاجل للقطاعات الانتاجية، من صناعية وسياحية، وتأمين اسباب التنمية والانتعاش في القطاع الخاص.

ان الحكومة ستبذل قصارى جهدها لتطبيق القوانين الضريبية باكثر ما يمكن من الدقة والحزم. وهذا ما تقتضيه ضرورات العدالة. فيحمل المكلفون اعباء الضريبة حسب القوانين وعلى اساس مقدرتهم على الدفع. واعتماد المقدرة على الدفع اساسا لتوزيع العبء الضريبي، يعني تطبيق مبدأ تصاعدية الضريبة، وهو المبدأ المعتمد بالنسبة الى عدد من الضرائب المباشرة كضريبة الدخل والاملاك المبنية ورسم الانتقال.

والى جانب ذلك فنحن نقوم بدراسة شاملة لتوزيع العبء الضريبي، يمكن ان نتبين على اساسها الثغرات الموجودة في تطبيق القوانين الضريبية، للعمل على التخلص منها. كما انها تعطينا الاساس المنطقي للنظر، او لاعادة النظر ببعض هذه القوانين. وستمضي الحكومة على هذا الاساس تأمينا للعدالة في تطبيق القوانين الضريبية، ولتوفير المواد العامة الضرورية للسياسة الانمائية والاجتماعية التي تنتهجها الدولة.

حضرة الزملاء المحترمين.

ستعنى حكومتنا بقضية الطلاب على انها قضية الحاضر والمستقبل، وذلك عن طريق فتح الحوار الايجابي الواعي، ليكون هناك تفهم مشترك للشؤون العامة، وتعاون صادق في سبيل خدمة المجموع، دون ان يعطل ذلك العمل الدراسي.

ونحن مؤمنون بوجوب معالجة القضايا التربوية معالجة جذرية في شتى النواحي. وسنطلب من لجنة التخطيط المعينة في عهد الحكومة السابقة ان تمضي قدما في عملها، وان تقدم دونما ابطاء المقترحات الايجابية اللازمة. وفي جملة ما نعتزم تحقيقه انشاء مجلس اعلى للشبيبة يعنى بشؤونها، ويخلق حوارا دائما بينها وبين السلطات المختصة.

اما التعليم المجاني، فهو غاية ما نصبو اليه جميعا. وستعمل حكومتنا على تعميمه تدريجيا ضمن امكانات الخزينة.

ايها السادة.

ستحرص حكومتنا على رفع مستوى الادارة، وتنقية اجوائها، وعلى إبعاد السياسة عن اجهزتها العسكرية. وتحقيقا لهذه الغاية ستعمل على وضع القوانين التي تمكن هذه الاجهزة من اداء دورها دون اي تشابك، او تجاوز. وتحدد صلاحيات كل منها في نطاق الدستور والنظام الديموقراطي.

ان في طليعة القضايا التي يشكو منها المواطنون البطء في انهاء المعاملات الادارية، والمتاعب التي تسببها المراجعات في الدوائر. وسنعمل على ازالة

اسباب الشكوى، بالسهر على ان يشدد مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي في رقابتهما على حسن سير العمل في الادارة، كما ان المجلس التأديبي يتابع ممارسة صلاحياته على الوجه المرغوب.

والحكومة ـ في هذا المجال ـ تنتهج سياسة الثواب و العقاب دون الاخذ باي اعتبار سوى مصلحة المواطنين.

ولا بد من التنويه بان حكومتنا ستحرص على تطبيق القوانين بحزم يحفظ للسلطة هيبتها، ويؤمن للمواطن حقه، ويبعث في نفسه الطمأنينة والثقة بالدولة. وهي تستوحي سياستها هذه، وكل خطواتها من ايمانها بانها للشعب اللبناني بمجموعه لا لفريق دون فريق.

وستعمل وزارة العدل على القيام بالدور الهام الملقى على عاتقها، وهو الاشراف على حسن تطبيق القانون، وازالة اسباب الشكوى من التأخر بالفصل في القضايا، ونرجو ان يتم لنا ذلك بالتعاون الوثيق بين وزارة العدل وبين مجلس القضاء الاعلى.

اما القضايا الاجتماعية فهي في طليعة الشؤون التي نوليها كل عنايتنا. وسنقوم بتوفير الوسائل والاسباب من اجل دفعها الى الامام. لان العدالة الاجتماعية هي طليعة اهداف الدولة. لاسيما الضمان الصحي، والعمل على فتح الحوار بين ارباب العمل والعمال. وعلى تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي اثبت دائما فائدته وجدواه.

ايها السادة.

ان نظام الاقتصاد الحر الذي اعتمده لبنان، لا يعني غياب الدولة عن توفير السبل التي تحقق المفهوم الاساسي للدور الهام الذي يجب ان تلعبه وزارة الاقتصاد، دون ان يمس تدخل الدولة بجوهر الحريات الاقتصادية.

وستولي الحكومة الصناعة اللبنانية كل اهتمامها، وتعمل على المزيد من تشجيعها وحمايتها على اساس علمي صحيح، ودون ان يؤثر ذلك على نشاط التجارة والخدمات.

اما في حقل الصحة العامة، فان البلاد قادمة على تطور هام في احوال الطبقات الشعبية بدخول فرع المرض لصندوق الضمان الاجتماعي الى حيز الوجود.

وستولي الحكومة هذا الحقل كل عنايتها، فتعالج ما يتصل به من شؤون، وتهدف الى تخفيف الاعباء عن كاهل الطبقات المحدودة الدخل، إنْ بالعمل على تخفيض اسعار الدواء، ام بنشر المراكز الصحية في المناطق لتعميم الطبابة المجانية، وتسعى الى تحسين هيئة المستشفيات الحكومية، برفع مستواها واكمال تجهيزاتها.

اما القطاع الزراعي فستوليه الحكومة المزيد مما يستحقه من اهتمام، نظرا لانه يشكل عنصرا اساسيا في الاقتصاد القومي، ودخلا ثابتا للبلاد لا يتأثر بالازمات والاحداث الطارئة الداخلية والخارجية. وستعمد الى اتباع سياسة زراعية تؤول الى:

ـ زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

ـ تنظيم تسويق المنتجات الزراعية بتشجيع التعاونيات وتخفيض كلفة الانتاج، وايجاد اسواق خارجية جديدة للفائض منها، ولاسيما فائض التفاح والحمضيات، ومساعدة القطاع الخاص لتصنيع الانتاج الزراعي.

كما ستعنى وزارة السياحة بتعزيز الدعاية في الخارج، وعقد الاتفاقات مع الدول العربية الشقيقة، والدول الاخرى الصديقة. وستولي الكثير من اهتمامها للتوعية السياحية الداخلية باعتبارها من اهم الامور التي تعنى بها الدول.

ايها السادة.

لا بد لي، في ختام هذا البيان، من ان اتوجه بكلمة الى الصحافة اللبنانية. ان الحكومة تقدر العمل الوطني المجدي الذي تؤديه الصحافة في حقل الخدمة العامة، وتعزيز الوحدة الوطنية. والحكومة حريصة على ان تظل وثيقة الاتصال بالصحافة لتبادل الرأي في كل ما يؤول الى خدمة لبنان، وللعمل على تعزيز الصحافة في جميع فروعها.

والدور الهام الذي تلعبه الصحافة في كل بلد تزداد خطورته في الظروف الراهنة، لان عليها ان تقوم بحملة توعية وتعبئة نفسانية، ستعمل وزارة الانباء على دعمها بواسطة الاذاعة والتلفزيون، وبعمل منسق مع نقابتي الصحافة والمحررين.

وستعمل الحكومة ـ في هذا المجال ـ على تحسين البرامج الاعلامية والثقافية، ودعوة المفكرين والفنانين الى المساهمة فيها حتى تصبح الاذاعة والتلفزيون من ادوات التوعية الفعالة، ونشر الفن والثقافة.

حضرات النواب المحترمين.

ليس هذا البيان خطة عمل كاملة، ولكنه عرض عام قمنا به للدلالة على نوايا الحكومة واهدافها. وكل ما نرجوه هو ان يوفقنا الله الى تحقيق ما نصبو اليه، وذلك بتوجيه فخامة رئيس الجمهورية ومؤازرته، وبالتعاون مع مجلسكم الكريم الذي يمثل الشعب اللبناني ، في شطريه، المقيم والمغترب، اصدق تمثيل.

وعلى هذا الاساس، نرجو ان تمنحونا ثقتكم حتى نسير قدما في خدمة وطننا العزيز.

نالت الحكومة الثقة بـ ٦٠ صوتا ضد ٣٠.

في ١٠ آذار (مرسوم رقم ١٢٠٦٧) وفي٣١ آذار (مرسوم رقم ١٣٢١٤) كلف وزارة الخارجية.

في ٢٥ نيسان ١٩٦٩ قدم استقالة وزارته وظلت معلقة حتى ٢٥ ت٢ ١٩٦٩. لم ينشر كتاب الاستقالة.

من ٢٥ ت٢ ١٩٦٩ الى ٣ ت١ ١٩٧٠ عين رئيسا للوزارة، ووزيرا للمالية(مرسوم رقم ١٣٤١٤).

في الرابع عشر من ك١ سنة ١٩٦٩ كان موعد الثقة بالحكومة ـ تلا الرئيس البيان الوزاري استهله بالقول:

البيان الوزاري.

حضرة النواب المحترمين.

تمثل اليوم الحكومة الجديدة امام مجلسكم الكريم، بعد ازمة امتدت شهورا طويلة، وجاوزت في حدتها وطابعها كل ما سبقها، فقد واجه لبنان خلالها صعابا امكنه ان يتخطى اخطارها بفضل وعي ابنائه وتكاتفهم، واعطى الدليل الدامغ على نضج وتعقل اللبنانيين، وعلى تلاقيهم جميعا على صعيد محبة الوطن. وعلى ذلك، فان اهم ما يترتب علينا عمله في هذه المرحلة، هو المحافظة على الامن واشاعة الطمأنينة في النفوس، تدعيما للثقة، اذ ان الاستقرار والثقة هما العاملان الاساسيان في حياة البلاد في المرحلة الراهنة.

ان الظروف التي تمر بها البلاد اليوم، تظهر، بشكل جلي، الترابط الوثيق القائم بين اوضاعنا الداخلية من جهة، والقضايا الخارجية التي نعالجها من جهة ثانية.

وغني عن البيان ان السياسة التي تنتهجها الحكومة في الحقل الخارجي نابعة قبل كل شيء من واجب المحافظة على الوحدة الوطنية في الداخل، وعلى ما تفرضه سيادة البلد وسلامته واستقلاله. وهي مرتكزة في الوقت نفسه على العهود والمواثيق التي عقدها لبنان، سواء اكان المقصد منها تدعيم السلام العالمي، او توطيد اواصر التعاون والتعاضد مع الدول العربية الشقيقة. ولبنان عازم عزما صادقا على التقيد بهذه العقود، وعلى الوفاء للالتزامات الناجمة عنها، منفتح للتفاهم والتعاون مع جميع الدول الصديقة على حد سواء، غربية كانت ام شرقية، دون اي تحيز او تمييز، مندفع في هذا المضمار بمقدار ما يلمس لدى الاخرين رغبة في التعاون معه، وتفهم قضاياه، واحترام حقوقه ومصالحه.

والحكومة ستظل عند اهتمامها الكبير بشؤون المغتربين اللبنانيين، للافادة من تجاربهم، وخبرتهم في سبيل تحقيق المشاريع الانمائية والاقتصادية، وتدعم موقف لبنان في بلاد الاغتراب.

اما على الصعيد العربي، فقضية فلسطين كانت، ولا تزال، في صميم تفكيرنا واهتمامنا، ونحن نجد فيها قضية العرب الاولى. وقد بذلنا وسنبذل المزيد من الجهد والتضحيات في سبيلها، ليس فقط لان الصهيونية تهددنا في صميم كياننا ووجودنا، بل لان قضية العرب في فلسطين هي، في الجوهر والاساس، قضية حق وعدالة، ولان من واجب كل متمسك بمبادىء الحق والعدالة، ان ينتصر لها ويبذل في سبيلها اعز ما يستطاع.

بمثل هذه الروح نقابل الدعوة الى عقد مؤتمر القمة العربي في الرباط، املا منا ان يسفر عن توحيد الكلمة، وان تتخذ فيه المقررات والتدابير الايجابية التي تؤمن للعرب بلوغ اهدافهم المشتركة، وفي طليعتها تعزيز الصمود في وجه المعتدي، وتحقيق الجلاء عن الاراضي المحتلة، ودعم الشعب الفلسطيني لكي يستمر في اداء واجبه الوطني الكبير، استعادة لحقوقه المغتصبة في ارضه.

ويعلم الجميع ان لبنان لم يتردد يوما في مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق. وقد عقد مع قادة المنظمات الفلسطينية اتفاقا في القاهرة اخذ فيه بعين الاعتبار، في آن واحد، واجب الحفاظ على سيادة البلد وامنه من جهة، وضرورة اسداء اقصى ما يمكن اسداؤه من عون وسند للمقاومة الفلسطينية من جهة ثانية، لكي تؤدي رسالتها وتسهم في مواجهة العدوان الصهيوني.

وانطلاقا من مبدأ السيادة التي لا تتجزأ، نقول إن سلطة الدولة كانت وستظل قائمة كاملة على مختلف اجزاء الوطن وفي مختلف الظروف.

والحكومة عازمة على تنفيذ هذا الاتفاق بنفس الروح التي وضع بها، وهي واثقة بان هذا العزم هو مشترك بين الجميع، وبهذا تتحقق الغاية المرجوة من جراء هذا التنفيذ.

ان الثقة التي نطلبها من مجلسكم الكريم ستمكننا من تأمين كل ذلك على النحو الذي نرجوه جميعا.

ولئن كانت طبيعة هذا الاتفاق، تفرض بقاءه سريا في الظرف الراهن، الا اننا سنعمل، في الوقت المناسب، الى اطلاع المجلس ولجانه المختصة على مضمونه.

ولا شك لدينا ان الاخوان الفلسطينيين يبادلوننا الامانة والثقة بمثلهما، فيصفو الجو ويرتكز التعاون على اسس ثابتة مكينة.

حضرة النواب المحترمين.

ان الحكومة تود ان تؤكد انها، من اجل تحقيق سياستها هذه، ستعمل على تعزيز الجيش عدة وعددا لتمكين لبنان من الدفاع عن سلامة اراضيه، ومن الوفاء لالتزاماته العربية على الوجه الاحسن، ضمن الاطار الذي تحدده القيادة العربية العليا. وبانتظار اقرار التجنيد الاجباري المحال على المجلس الكريم، ستتابع الحكومة العمل على تعزيز الدفاع عن البلاد، بمختلف الوسائل، وعلى اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتأمين الحماية لمختلف المواطنين، خاصة في مناطق الحدود، وذلك ضمن مخطط مدروس. وتتمنى الحكومة ان يلتقي جميع اللبنانيين على هذه المبادىء، وان تتضافر الجهود لدرء محاذير التفرقة، وللابقاء على الوحدة اللبنانية سليمة، وبمنأى عن جميع الاخطار.

حضرة النواب المحترمين.

قبل ان نتناول، دونما طويل اسهاب، مواضيع اساسية ترتبط بواقع البلد ومستقبله في مختلف الحقول، من تربوية واقتصادية واجتماعية، تشير الحكومة، وهي تتألف من عناصر تمثل جميع الاتجاهات الفكرية والسياسية في المجلس، الى ان بعض السادة الوزراء تقدموا بمقترحات يرون فيها ضمانة للمصلحة العامة. والحكومة تعلن عن عزمها الاكيد على اجراء الدراسات اللازمة، بغية العمل بمختلف السبل التشريعية، على تعديل بعض القوانين التي تظهر هذه الدراسات ضرورته، وذلك بتشكيل لجان من اصحاب الكفاءات والاختصاص، تعمل فورا لاعداد المشاريع اللازمة لتحقيق الاصلاح المنشود.

في الحقل التربوي:

يشتد الضغط في القطاع التربوي، اشتدادا تبرزه الاحصاءات المقتضبة التالية:

كان عدد المدارس الابتدائية عام ١٩٤٣ (٣٤٨) مدرسة واضحى اليوم (١٢٨٤).

وكان عدد التلامذة في التعليمين الابتدائي والثانوي ٢٣،٠٠٩ تلاميذ واصبح ٢٤٢،٦٠١.

كذلك ارتفع عدد طلاب التعليم العالي من ١٢٩، حين انشاء الجامعة اللبنانية عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، الى ٤٨٩٧ طالبا في سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، بعد ان استكملت هذه الجامعة، او كادت جميع فروعها، ومن بينها معهد للصحافة هو الثاني في البلاد العربية، بدأ التدريس فيه منذ اسابيع. ومن بين المواضيع الهامة التي ترغب الحكومة ان يقرها مجلسكم الكريم، مشروع قانون التفرغ لاساتذة الجامعة اللبنانية المحال عليكم، وهو يستهدف تحسين اوضاعهم المادية، وضمان حقوقهم ومستقبلهم ورفع المستوى العلمي، تمكينا لهم من الانصراف الكلي الى التعليم والبحث معا.

والحكومة معتزمة على الابقاء على كلية التربية دونما مساس، على ان تعمد فور منحها ثقتكم، بالاتفاق مع المسؤولين في الجامعة اللبنانية، على تحقيق الاصلاحات التي يفرضها واقع هذه الكلية، بحيث تواصل مهمتها في اعداد اساتذة التعليم الثانوي في حقل التربية والتعليم، اعدادا نظريا وعمليا، تلبية لحاجة المدارس الثانوية ودور المعلمين المتزايدة لهؤلاء العناصر، وان تكون مراكز للابحاث والدراسات التربوية والتعليمية.

اما قضية زيادة رواتب المدرسين، فقد اقرت اللجنة المالية مشروعها واحالته على المجلس ليصار الى مناقشته واقراره بمفعوله الرجعي. والحكومة ترجو ان يتم ذلك في القريب العاجل. ونحن، اذ نريد ان يظل الحوار المشروع قائما مع الطلاب لبحث قضاياهم الحيوية التي نتفهم ابعادها ونحرص على رعايتها، لنأمل ان يدرك جميع العاملين في الحقل التربوي، وجميع المنتسبين اليه من مدرسين وطلاب، ان الوطن يتطلع اليهم بعيون يحدوها الامل بان يقدروا دوما واجباتهم ومسؤولياتهم حياله وحيال مستقبله ومصائره تقديرا واعيا صحيحا.

وفي الحقل المالي:

فان الحكومة تحرص كل الحرص على تأمين الدعائم الصحيحة للاستقرار الاقتصادي، ولنمو وتوسع مرضيين مع الحد الاقصى من التوازن بين القطاعات والمناطق المختلفة. فهي تنوي التوسع في الانفاق على مشاريع التجهيز والمشاريع الانمائية لتحقيق غايتين: اولا مساندة القطاع الخاص في مجابهة حالة الركود التي نتجت عن الظروف العابرة التي يشكو منها. وثانيا تأمين الدعائم الاساسية لزيادة طاقة البلاد الانتاجية.

وتولي الحكومة، في الحقل المالي، اهتماما خاصا بتطبيق القوانين الضريبية وبتطوير النظام الضريبي. والغاية من ذلك هي، بالاضافة الى تأمين الموارد المالية اللازمة، تحقيق عدالة اجتماعية في توزيع العبء الضريبي، فيدفع كل مكلف حسب طاقته، وحسبما تستوجبه قوانيننا الضريبية التصاعدية. لقد اظهرت الدراسات التي قامت بها حديثا وزارة المالية، ان هناك بعض التهرب من دفع الضرائب المباشرة بوجه عام، فعمدت الى تحديد اسباب هذا التهرب، والى التعرف الى الاوضاع التي تسمح به او تجعله ممكنا او سهلا. لقد تبين للوزارة ان هناك عددا كبيرا من الاسباب المسؤولة عن ذلك. من هذه الاسباب: اولا ـ ما يتعلق بالخبرة وفي بعض المؤهلات التي يجب ان تتوفر لدى الادارة. وثانيا ـ ما يتعلق بقلة عدد الموظفين المعنيين بالتحقق والجباية. وثالثا ـ ما يتعلق بوجود نصوص قانونية تسهل بطبيعتها التهرب من دفع الضريبة.

في ضوء هذه الاسباب والاوضاع، تبين للوزارة ان هناك حاجة لبرنامج شامل وطويل المدى، فمنها ما يمكن معالجته بسرعة، ومنها ما تتطلب معالجته وقتا طويلا وعلى عدة مستويات. وايمانا منا بان تطبيق القوانين بشكل صحيح هو من اهم مقومات الدولة، وبالتالي فانه يؤمن في نطاق القوانين الضريبية عدالة في توزيع العبء الضريبي، تحرص حكومتنا على تحقيقها دون تردد، فنحن سنستمر في هذا الاتجاه، وسنضاعف الجهد لتحقيق الغاية باقل ما يمكن من الوقت.

ان لدى مجلسكم الكريم مشروع قانون احتوى اجرائين هامين يهدفان الى الحد من التهرب من الضريبة: الاجراء الاول يسمح الى رؤساء المراقبين التسلسليين، والى المسؤولين في التفتيش المركزي، بالاطلاع على القيود اللازمة للتحقق، الامر الذي لا يسمح به القانون حتى الان، والذي كان ولم يزل يحد، الى درجة كبيرة، من قدرة الادارة على وضع تحققات دقيقة. والاجراء الثاني يعالج ثغرة هامة في القانون، كانت ولم تزل تفتح المجال للتهرب من الضريبة التصاعدية على الارباح، عن طريق تضخيم التعويضات الخاصة بمجالس الادارة.

هذا، وان هناك اجراءات ادارية اخرى، قد نفذت بالفعل، ومنها ما هو قيد التنفيذ. وهي تهدف: اولاً، لرفع مستوى المراقبين وكفاءتهم. وثانيا عن طريق تحقيق التنظيم اللازم، لاكتشاف المكتومين، لتشمل جميع المكلفين. وكذلك لتحسين طرق التبليغ والتحصيل والملاحقة. ان الوزارة قد حققت بعض التقدم في هذا المجال، مما يشجعنا على المضي في هذا النطاق، والتشدد باتخاذ الاجراءات الضرورية.

ان لبنان، ككل بلد نام، يهدف الى تحقيق خدمات اوفر وافضل لمواطنيه، والى القيام بدور اكبر واكثر تنظيما في تنمية الاقتصاد وتطويره، لذلك فهو مقبل على وضع خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ولعدة سنوات، وهذه الخطة لا بد ان يتطلب تنفيذها موارد مالية هامة، تأمل هذه الوزارة ان توفر القسم الاكبر منها عن طريق تحسين التحقق والتحصيل، والحد من التهرب الذي يعتور تطبيق القوانين.

حضرة السادة النواب.

ان تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن يشير الى ان تبدلا اساسيا قد تم في المراحل التي مرت فيها البلاد منذ عهد الاستقلال. فالعالم باسره، والمنطقة التي نعيش فيها، تتوالى عليهما التطورات السريعة التي ينعكس امرها علينا، ومن المحال ان تجابه بالمفاهيم التقليدية، بل بأساليب جديدة، وبتعديل بعض القوانين والانظمة الحاضرة. وهذا التغيير الجذري يقتضي اجراءات

تشريعية وتنظيمية جديدة، وتمكين وزارة التصميم العام من القيام بمهامها كاملة.

ان نضالنا ضد العدو يوجب تقوية طاقاتنا العسكرية، وتعزيز جهازنا الدفاعي، وانه لنضال طويل، يفترض تعبئة الطاقات في جميع الميادين، لان الحروب لا تكسب في المعارك على الحدود وحسب، بل على الجبهة الداخلية، ومن ساحاتها الاستقرار وسلامة الاقتصاد والتآلف الاجتماعي.

لذلك ان مشاريع التنمية التي نقوم بها، وان كانت تستهدف تأمين عيش كريم لجميع المواطنين، الا انها بنفس الوقت تعتبر دعامة مخططنا الدفاعي. لذلك حرصنا ان تكون التنمية منسجمة في جميع القطاعات، بحيث لا يكون تقدم احدها على حساب الآخر، وهذا مما اوجب علينا العمل على وضع خطة شاملة بالتعاون مع الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة لديها، من اجل رسم سياسة علمية في مختلف الحقول، تعاونا كرسه الاجتماع الذي عقد في بيت مري منذ اسابيع.

وعلى هذا، يجب ان لا يستغربن احد اذا تحاشينا تعداد المشاريع في هذا البيان، وان كانت ذات فائدة كبيرة، الا ان هذه لا تتحقق على الوجه الافضل الا في اطار الخطة الشاملة.

وتؤكد الحكومة عزمها على تدارس هذه المشاريع والعمل على تحقيقها بالاتفاق مع الادارات العامة والهيئات المختصة، وستمضي في تنفيذ المشاريع المقررة، بما يضمن حسن سير العمل وسرعته.

في القضاء:

ستولي الحكومة اهتماما خاصا كل ما يؤول الى المزيد من استقلال القضاء ورفع شأنه.

ومنه اعداد عناصر تؤمن العمل القضائي على اكمل وجه، وذلك بتعزيز تنظيم معهد الدروس القضائية.

وكذلك ستعمل الحكومة على تطور الاجهزة القضائية وعناصرها بحيث يصبح متلائما مع الاتجاهات الاجتماعية الحديثة، ولكي يبقى لبنان دائما منفتحا على العالم يساهم في تقدمه ورقيه، علما وبحثا، كما كان شأنه دائما، يعطي ويأخذ احسن ما ينتجه الفكر العالمي بما يأتلف مع ماضيه وحاضره الراهن.

في الحقل الاقتصادي والتجاري:

ان اوضاعنا المحلية، وثرواتنا الطبيعية، والعوائق الناجمة عن الواقعين الاقليمي والعالمي، تحتم علينا رسم سياسة اقتصادية وفقا لأسس مدروسة بدقة، تجنبا للتفريط في الرساميل والوقت، وتعميقا بالتالي للتقدم المنشود.

في الحقل الزراعي:

ان حجم الملكية الزراعية وضآلة المساحات المزروعة تشكل عوائق لا يسهل دوما التغلب عليها، رغم ان البلاد تتمتع بميزات طبيعية متعددة تؤهلها لكي تجعل من انتاجها الزراعي انتاجا غنيا بحد ذاته. والحكومة قد وضعت مخططا زراعيا يمكّن هذا القطاع من متابعة سيره في طريق النمو، خاصة في مجال تصنيع الانتاج الزراعي على انواعه.

في الحقل الصحي:

ان لبنان بفضل ميزاته الطبيعية يستطيع ان يتحول الى محطة صحية عالمية، وبذلك يتعدى القطاع الصحي دوره التقليدي كمجرد خدمة اجتماعية.

والحكومة ستعمل على رفع المستوى الصحي في البلاد بشتى الوسائل والتدابير الوقائية مستهدفة بوجه خاص:

- مكافحة الامراض الانتقالية.
- تنشيط اعمال التوعية الصحية.
- احداث جهاز فني بموجب قانون خاص واعطاءه الصلاحيات اللازمة لتنفيذ التدابير الوقائية اللازمة التي تؤمن ضمان الصحة العامة.

كذلك ستعمل الحكومة على رفع مستوى العناية الطبية في جميع مؤسساتها الاستشفائية، وعلى استكمال التعيينات والتجهيزات الفنية في المستشفيات المركزية، واتخاذ الاجراءات الكفيلة لاتمام التعيينات والتجهيزات اللازمة لمستشفَيَي بعلبك والهرمل للمباشرة فورا بتسيير هاتين المؤسستين. وستنجز:

- مشروع اسعاف حوادث الطرق بموجب وحدات صحية متنقلة للاسعاف المعجل بالتعاون مع مؤسسة الصليب الاحمر اللبناني.

- ومشروع مختبر تحاليل الادوية لمراقبة جودة المستحضرات الطبية المستوردة والمصنعة محليا، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

في الحقل السياحي:

وفي مجال السياحة، ترى الحكومة ان رسالة لبنان السياحية تقضي بعمل مزدوج في الداخل وفي الخارج.

ففي الداخل تنشر الحكومة على اوسع مدى روح التعاون مع القطاع السياحي الخاص، وتعمل من جهة ثانية على تأمين التنسيق والانسجام بينها وبين مختلف ادارات الدولة التي لها علاقة مباشرة بالسياحة لتوفير ما امكن من سبل الراحة والاطمئنان للسياح.

وهي،اذ تعمل في حقل الاثار على توسيع نطاق الاعمال الحفرية لاظهار تراث لبنان التاريخي وكنوزه، لن يغفل عن بالها ما يوفر ذلك من خيرات جمة على البلاد، ان لجهة تنشيط حركة السياحة ام لجهة توظيف اليد العاملة في المناطق النائية.

اما فيما يتعلق بالخارج، فان وزارة السياحة ستعنى مباشرة بالتخطيط والتوجيه لانماء مرافق البلاد والافادة من شبكة السياحة الدولية، مع الحفاظ على روح التعاون والانصهار التي سادت علاقاتها بالمجلس الوطني للسياحة، لتمكينها من اداء رسالتها على اكمل وجه.

هذا وإن منظمة الاونسكو، بعد الاجتماعات التي تمت اخيرا في لبنان تدرس موضوع السياحة الثقافية بالنظر لطبيعة البلد الجذابة، ولما يزخر به من آثار تاريخية جعلته عبر العصور محط انظار العالم.

ومنظمة الاونسكو ستبذل لنا العون على بعث ثلاث مدن من اهم تراثنا التاريخي هي: صور وبعلبك وطرابلس.

في حقل الموارد المائية والكهربائية:

تؤكد هذه الحكومة عزمها على العمل بموجب خطة شاملة بشأن المياه، وبشأن الكهرباء وتذكر بصورة خاصة:

١ - تنظيم المصالح المستقلة لمياه الشرب ومياه الري، بحيث يؤدي هذا التنظيم الى تقوية الاجهزة الفنية التي تؤمن تنقية مياه الشرب وتعقيمها على حساب النفقات الادارية غير المجدية، التي يؤدي التنظيم الجديد الى الاقتصاد فيها.

٢ - انجاز مشروع السبع السنوات الذي امّن انارة ما يزيد عن الف ومائتي قرية، ووضع خطة جديدة لتنوير سائر القرى، وتأمين الانارة العامة للقرى التي ليس لها بلديات.

في حقل الانباء والاعلام:

ان الحكومة ادراكا منها للدور الذي يضطلع به الاعلام في هذه المرحلة الدقيقة، تحرص على توفير الوسائل والامكانات اللازمة لوزارة الانباء للقيام بواجبها على اكمل وجه.

ومن جهة ثانية فان الحكومة ايمانا منها بالرسالة السامية الملقاة على عاتق الصحافة، تحرص على تعزيز اوضاعها وتوطيد الصلات بينها وبين وزارة الانباء، وتحقيق المشاركة في كل ما يؤول الى خدمة لبنان.

في حقل المواصلات الهاتفية والبرقية والتلكس والبريدية:

ستعمل الحكومة على مضاعفة الشبكة الهاتفية، وتأمين تعميمها على جميع المناطق اللبنانية خلال الخمس السنوات القادمة، بحيث يتوفر للمواطنين في كافة المناطق خدمات هاتفية آلية صحيحة.

كما ان الحكومة ستعمل على تطوير الشبكة الهاتفية والبرقية والدولية والتلكس، بحيث يصبح بامكان المشترك الاتصال بمختلف الدول الاجنبية مباشرة ودون تأخير، وبوسائل ذات ميزات عالية خلال النصف الثاني من سنة ١٩٧٠.

ان تطوير مرافق المواصلات السلكية واللاسلكية سيساعد حتما في تنمية الاقتصاد اللبناني، كما انه سيتفاعل بصورة ايجابية مع مختلف مرافق البلاد الحيوية.

اما بشأن البريد فان الحكومة ستتقدم بمشروع تنظيم يتناوله بمجمله بعد فصل البرق عنه والحاقه بالهاتف، واعتمادها المكننة اساسا للعمل فيه. وهي تنقله من طور التخلف الى اللحاق بالوسائل العصرية لفرز وتوزيع البريد بواسطة الالات الالكترونية والميكانيكية الالية. وهي ستعمل على انجاز اعداد مركز الفرز الالي والبناء الذي سيحتويه مع كافة دوائر الوزارة قبل حلول شهر آب سنة ١٩٧٠.

حضرة النواب المحترمين.

هذا كل ما رأت الحكومة ان يقتصر عليه بيانها الوزاري، آملة ان يمنحها المجلس الكريم ثقته، تمكينا لها من العمل السريع في سبيل تحقيق اماني البلد في الطمأنينة والامن والاستقرار والتي يشملها بصورة خاصة ثلاثة امور:

- الامن الداخلي والخارجي.
- التنمية.
- اصلاح وتنقية اجهزة الادارة.

هذا العمل الذي نعتمد فيه على توجيه ومؤازرة فخامة رئيس الجمهورية، ليظل التعاون المخلص بين مختلف السلطات، الركيزة الكبرى لانطلاقة هذا الشعب نحو اهدافه في العزة والمنعة والسيادة.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٨ صوتا ضد ٣٠ وامتناع ثلاثة.

في ٢١ آذار ١٩٧٠ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ١٤٠٩١).

في ٢٩ حزيران كلف وزارة الانباء (مرسوم رقم ١٤٧٧٩).

في٢٩ آب كلف وزارة الدفاع (مرسوم رقم ١٥١٦١).

في ٥ ايلول كلف وزارة الخارجية(مرسوم رقم ١٥٢١١).

وفي ٣ ت١ سنة١٩٧٠ قدم الرئيس كرامي استقالة الحكومة على اثر جلسة عقدها مجلس الوزراء استمرت حتى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل. هذا نص كتاب الاستقالة.

فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ سليمان فرنجية المحترم.

بعد نهاية عهد وبداية عهد لا بد حسب التقليد المتبع من ان تقدم الحكومة استقالتها، وهذا ما تفعله اليوم، وكلنا امل بان العهد الجديد سيقود البلاد قدما في معارج التقدم والاستقرار والازدهار. لقد قمنا من جهتنا بقدر ما سمحت به الظروف والامكانات في دفع عملية الحكم الى الامام، وادينا قسطنا في حمل المسؤوليات. فلم نتردد امام الصعاب ولم نضعف امام التحديات، بل اقدمنا حيث يجب الاقدام وكان رائدنا الخير والعدل والمساواة.

ان لبنان قد حقق نهضة بارزة في مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والعمرانية والاجتماعية وغيرها، وهي نهضة وان كانت دون ما نطمح اليه جميعا، لكنها تعتبر على كل حال خطوة هامة في طريق تطوير هذا البلد. لقد كان للسياسة التي اتبعت، والاساليب التي اعتمدت اثرها في طابع الحكم الذي حملت اعباءه مع زملائي الوزراء بكل صدق وتجرد واخلاص.

فما تحملناه من مسؤوليات في الحقبة الاخيرة لم يكن بالامر اليسير، لاسيما في الظروف القاسية التي يعرفها الجميع، والتي لم يكن لنا يد في اسبابها، بل عملنا جاهدين من اجل الحد من نتائجها وكبح تفاعلاتها.

ومن اجل ذلك عملنا ما وسعنا العمل لتأمين الجو المناسب، حتى يشعر المواطنون بالثقة والطمأنينة، وقد يجاوز في سبيل ذلك الكثير من الانتقاد. وحرصنا على الاخذ بالجريء والمفيد منه. كما عملنا على ممارسة مبدأ المشاركة الذي جعلناه هدفا من اهداف الحكومة في بيانها الوزاري تحقيقا للتعاون بين المواطنين والدولة، مما ساعد على تخطي الكثير من الازمات. ويقتضي الانصاف القول ان ثقة فخامة الرئيس الاستاذ شارل حلو كانت خير معوان لنا في ممارسة واجباتنا.

والحكومة اذ تقدم استقالتها تتمنى للبنان في ظل فخامة الرئيس الاستاذ سليمان فرنجية الذي عرف بالتجرد والاخلاص، اطراد النجاح والتوفيق.

في ٣ ت١ سنة ١٩٧٠

رئيس مجلس الوزراء: رشيد كرامي

١٩٧٢ نال ١٦٩٧٤ صوتا من اصل ٣٨٤٦٤ مقترعا (٩).

في هذه الدورة وللمرة الاولى تخرق لائحته، اذ فشل من لائحته عبد الغني عبد الوهاب، وفاز من اللائحة الثانية الدكتور عبد المجيد الرافعي.

من ١ تموز ١٩٧٥ الى ٢٥ ايلول ١٩٧٦ عين رئيسا للوزارة. ووزيرا للمالية، وللدفاع، وللاعلام (مرسوم رقم ١٠٥٠٢ وزارة الانقاذ للمرة الثانية).

في ٩ تموز صدر مرسوم رقم ١٠٥٠٤ بفتح دورة استثنائية لمناقشة البيان الحكومي.

عيّن يوم ١٥ تموز موعدا لتلاوة البيان ومناقشته والاقتراع على الثقة.

تلا رئيس الحكومة البيان قال:

البيان الوزاري.

حضرات النواب المحترمين.

الحمد لله الذي اعاننا على امرنا، فيسر من جهود المخلصين من ابناء هذه البلاد الطيبة والمقيمين في رحابها، واخوان لنا كرام ما ازال الغمة ورفع عن

كواهلنا وصدورنا ثقل المحنة القاسية التي انتابت هذا الوطن الحبيب، القائم قبل كل شيء على المحبة والثقة والسلام.

ولقد انبثقت حكومتنا من رغبة اجتماعية في لجم الفتنة فورا، ثم ضبط الامن من مختلف الجوانب، وتأمين الناس على حياتهم وممتلكاتهم وموارد رزقهم، ثم العمل العاجل على اعادة دولاب الحياة الى دورته الطبيعية في جميع المرافق. ولتحقيق هذه الغايات الاولية والاساسية بذلنا كل جهد ممكن، فتحققت الى حد بعيد بفضل تجاوب جميع المواطنين ووعيهم.

ونعتقد صادقين، ان واجب المصارحة يقتضينا، كما تقتضي المسؤولية الحكومية، اجراء تحقيق عادل ونزيه، بعيدا عن جميع الاعتبارات والمؤثرات، لجلاء حقائق الاحداث وبيان اسبابها وتحديد التبعات في جميع مراحلها.

هذا، ولا يجوز لنا كذلك ان نتغاضى عما سببته الاحداث من الام واضرار لفريق من المواطنين، كان اكثرهم ضحايا بريئة، نخص بالذكر منهم اولئك الذين من الواجب مساعدتهم بقدر المستطاع لان احوالهم الاجتماعية والمعيشية لا تمكنهم من تحمل النكبة.

غير ان الاضرار التي لحقت بلبنان لم تقتصر على الافراد، بل تجاوزتهم الى الوضع الاقتصادي العام، مما يفرض على الحكومة - في اطار الوقت المتوافر لها - ان تبادر الى ايجاد علاجات سريعة، تعيد الى لبنان حيويته في جميع قطاعاته التجارية والصناعية، والزراعية والحرفية، فضلا عن التعجيل في تنفيذ بعض المشاريع الهامة: كتوسيع المرفأ وحل ازمته الحاضرة، وتطوير المطار، وتعزيز المرافق السياحية فورا، على امل ان يتجاوب مع ندائنا اخواننا واصدقاؤنا ومغتربونا في العالم كله، الذين عرفوا لبنان بلد الضيافة والالفة والجمال، وتعودوا التمتع بما حبتنا به الطبيعة، جبلا وشاطئا.

ايها السادة.

لعل الازمة الدابرة تحفزنا جميعا على تأكيد بعض الحقائق التي يفرضها علينا واقعنا والتزاماتنا وتطور احوال الدنيا عندنا ومن حولنا.

الحقيقة الاولى التي يجب التنويه بها هي ان الشعب اللبناني بمختلف فئاته وميوله تبنى القضية الفلسطينية، بل اعتبرها، وما برح يعتبرها قضيته الاولى، وناضل ويناضل من اجلها بكل ما في وسعه من فكر وعمل، وبصدق وامانة واخلاص، متقيدا بجميع المواثيق والقرارات المتخذة في هذا الشأن، معتبرا ان اي حل لهذه القضية لا يمكن ان يقوم الا على اساس العدل والحق.

ويطيب لنا هنا ان نؤكد اننا واثقون من ان اخواننا الفلسطينيين يحترمون بدورهم، كما اكدوا مرارا، اوضاعنا وشرائعنا، وما بيننا وبينهم مما ينبع من الحرص المشترك على سلامة لبنان ونصرة القضية الفلسطينية.

والحقيقة الثانية هي ان لبنان يجب ان يبقى امينا على نهجه في السياسة العربية والدولية، على اساس انه جزء لا يتجزأ من العالم العربي، يقاسم اخوانه العرب سراءهم وضراءهم، وانه منفتح على الدنيا باسرها، وغير منحاز لاي محور او تكتل. وهو ينتظر من الجميع ان يبادلوه ثقة بثقة، ومحبة بمحبة ليتمكن من متابعة اداء رسالته لخيره وخيرهم، وخير البشرية جمعاء.

والحقيقة الثالثة هي ان الاحداث والتطورات على مختلف الاصعدة، باتت تفرض علينا المبادرة الى معالجة بعض امورنا بمزيد من الجرأة والعمق.

فحرصنا على امن لبنان وسيادته يهيب بنا الى ان نعنى بقواتنا المسلحة كلها، وخصوصا بجيشنا، العناية التي تجعلها موضع اطمئنان الى قدرتها المادية والمعنوية، عدة وعددا. ولذلك لا بد من ان نوفر لجيشنا الامكانات اللازمة ليضطلع بواجباته وفق ما تمليه مصلحة الوطن، وان يتأمن له وفيه توازن يوحي الثقة للجميع، وينأى به عن مجالات الانتقاد، فتكون هذه المؤسسة الوطنية عدتنا في الصعوبات، ودرعنا الواقية في وجه الاعتداءات. وسنتقدم من مجلسكم الكريم في اقرب وقت بمشروع قانون عصري لتطوير اوضاع الجيش اوشكت دراسته على النهاية، واستوحيت في وضعه احدث التشريعات في الدول التي يشابه وضعها وضعنا. اما مشروع خدمة العلم فهو بين ايديكم وسنتعاون معكم على التعجيل في مناقشته واقراره.

وايماننا بان العدل بين الناس يجب ان يكون شعار الحكم، وان المساواة الفعلية بين المواطنين في الحقوق والواجبات، هي الكفيلة باحياء الثقة بين المواطن والدولة. وايماننا بان الحكم ليس غاية في ذاته، بل ان غايته الاصلية هي ان يسوس الشعب على وجه يشيع الطمأنينة في قلوب الجميع، ويحقق من العدالة الاجتماعية، ما ينتفي معه الحرمان عن اية فئة واي فرد، وتتكافأ فيها كل الفرص امام المواطنين ايا كانت اوضاعهم في المجتمع. كل هذا الذي نؤمن به يدفعنا الى نشدان تحقيق المجتمع الذي يؤمن به كل اللبنانيين. مجتمع العدل والكفاية والحريات.

اذ اننا نؤمن ايضا بالحرية في اوسع معانيها، ومناخ الحرية والانفتاح انما هو المناخ الطبيعي في هذا الوطن اللبناني، كما يتمناه ابناؤه كافة ان يكون. لكننا الى جانب هذا نقول ان الحرية يجب ان تبقى لها ضوابط، كي لا تنقلب الى فوضى. وان المبادرة الفردية تبقى نافعة وجديرة بالتشجيع اذا نأى بها اصحابها عن دروب الاحتكار.

واستنادا الى هذه المبادىء، والى قناعاتنا، لا بد لحكومتنا، بالاضافة الى انواع العمل التي تستوجبها ادارة البلاد، والتي لن ندخل الان في تعدادها، ان تبادر الى اتخاذ تدابير، ووضع مشاريع قوانين تؤدي، قدر الامكان، الى تحقيق الغايات التي اشرنا اليها. ونذكر في هذا الصدد مشروع قانون للتجنس يضم الى العائلة اللبنانية اولئك الذين يحق لهم ذلك.

ولا يخفى على مجلسكم الكريم ما للادارة القادرة السليمة من اهمية في تقديم الخدمات وتحقيق المشاريع، العادية منها، والاستثنائية التي ينتظرها المواطنون. ولذلك فان الحكومة لن تتردد في اتخاذ جميع التدابير التي قد تراها ضرورية في هذا السبيل.

ايها السادة.

ان حكومتنا منفتحة منذ الان على كل حوار يهدف، في الاطار الديموقراطي، الى تقويم الاحداث الاخيرة وتحليل اسبابها، والتخطيط لسياسة وطنية اجتماعية، كفيلة بمعالجة هذه الاسباب في الاصول والجذور. ذلك ان

الحكم ملزم بتطوير اساليبه وقواعد عمل مؤسساته بما يتيح التوافق مع متطلبات العصر، فيضع سلما للاولويات يجري على اساسه التخطيط الانمائي لتلبية حاجات المناطق والمواطنين، وبصورة خاصة الفئات غير الميسورة.

حضرات النواب المحترمين.

هذه هي سياسة حكومتنا الاجمالية، وتلك هي اهدافنا المرحلية التي نسعى الى تحقيقها، بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ سليمان فرنجية وبالاشتراك والتعاون المخلصين معه، وبتأييد من مجلسكم الكريم.

وعلى هذا الاساس نتقدم منكم طالبين منحنا ثقتكم الغالية من اجل العمل لما فيه خير البلاد واهلها، بصفوف متراصة، وارادات موحدة تتعبأ في ظلها كل الطاقات، فيبذل كل لبناني، مقيما كان ام مغتربا، ما بوسعه ليبقى وطننا لبنان سليما من كل اذى ومزدهرا، ويبقى شعبنا الاصيل سيدا حرا عزيزا، متطلعا باستمرار الى المستقبل الافضل.

نالت الحكومة ثقة ٨٠ صوتا اجماع الحاضرين.

في ٤ ت[1] ١٩٧٥ كلف وزارة العدل (مرسوم رقم ١٠٧٥٣).

في ١٥ ايلول ١٩٧٦ كلف وزارة الزراعة، والسياحة، والاسكان والتعاونيات (مرسوم رقم ١٠٩١٥).

في ٢٥ ايلول ١٩٧٦ قدم استقالة حكومته.

هذا نص كتاب الاستقالة.

«فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس المحترم.

ازمة دبرت في ليل فحيكت خيوطها ببراعة وخسة مما جعلها تستعصي على كل حلّ حتى الان رغم الجهود المكثفة محليا، والمبادرات العربية، والرسل الذين جاءوا من هنا وهناك. فالرعية تشكو، والراعي يلهو ويتسلى برؤية ذبح على الهوية، وقنص وخطف، وقتل بالجملة، وتهجير وتشريد، وكلها اعمال غريبة عن طبيعتنا وتراثنا وتقاليدنا.

انه لمخطط رهيب رسمت خطوطه ودبرت وسائل تنفيذه منذ سنوات، اي منذ ان سمح باقامة الميليشيات، وباستيراد السلاح، ظنا بان الصدام مع المقاومة ينهي التجاوزات، ويحقق التقيد بالاتفاقات، ويفسح المجال امام الدولة لتفرض سلطانها على الجميع. فاذا الذي جرى كان عكس المنتظر. واذا بالازمة تشتد. واذا بالاحداث تتصاعد. واذا بالحل في مواجهة كل ذلك تشكيل حكومة عسكرية، كانت ردة الفعل الفورية عليها اجماعا لدى الصف الوطني برفضها، وبترشيحي لتشكيل حكومة تحمل مسؤولية انقاذ الوطن مما يتعرض له، والشعب مما يتخبط فيه، وكانت حكومة الانقاذ، وكم هي الامانة ثقيلة. فكان علينا ان نعيد اللحمة الى هذا الشعب، وان نضع حدا للاقتتال الجاري، وان نرسخ اسس الدولة بعد ان فقدت الهيبة والثقة، لننطلق في عملية بناء لبنان جديد يجسد آمال اللبنانيين وطموحهم، ويحقق العدالة والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات.

ويشهد الله اننا بذلنا في سبيل ذلك كل ما نستطيع. ولكن ما ان نصل في كل مرة الى اتفاق لوقف اطلاق النار وازالة المظاهر المسلحة، حتى يعود التأزم من جديد. وعلى الرغم من كل ذلك لم نيأس ولم نضعف، بل صبرنا وثابرنا، املا بالتغلب على المحنة التي من اسبابها الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية والفلسطينية، والتيارات العقائدية.

ومنذ ان رشحت لتأليف الحكومة برزت الحساسيات فلم آبه لها، ولم اقف عندها، بل صمدت امام التحديات، وعملت على تذليل الصعوبات والعراقيل، وقمت بالمحاولات العديدة لمعالجة الموقف، فكانت هيئة الحوار الوطني تحقيقا للمصالحة الوطنية واقرار الاصلاحات المنشودة، مرورا بلجان التنسيق واللجنة العسكرية العليا.

ولكن على الرغم من التوصل الى عقد ٥٨ اتفاقا لوقف اطلاق النار، وصولاً لوقف الاقتتال، فشلت جميعها لان ارادة الشر كانت اقوى من ارادة الخير.

وباستمرار المحنة استمر الحديث عن اهدافها المعلنة وغير المعلنة، خاصة لناحية التحجيم والتقسيم. ولكن ايماننا بلبنان، وبوحدة ارضه وشعبه، وبرسالته الحضارية، وبعروبته كان اقوى من كل الاعتبارات.

المبادرة السورية.

اما المبادرة السورية فكانت في البدء سياسية، وقد ايدها جميع الاطراف. ولطالما ساعدت على تخطي الكثير من المشاكل والصعوبات. غير ان التطورات المتلاحقة حملتها على التدخل العسكري، مما ادى الى انقسام الرأي حولها. على ان موضوع السيادة وعودة الامن والسلام اصبح في طليعة المهام المطلوبة من العهد الجديد.

على ان مبادرة الجامعة العربية التي تأخرت عن نجدتنا بسبب اضطراب العلاقات بين دولها، وبسبب الموقف اللبناني الرسمي الذي لم يشجع على تدخلها، حرصا منه على ابعاد الصراع العربي عن ساحتنا، كان من قراراتها المتخذة بتاريخ ٩ و١٠ حزيران ١٩٧٦ ارسال قوة السلام العربية، وتعيين الدكتور حسن صبري الخولي ممثلا سياسيا للامين العام معالي الاستاذ محمود رياض.

على انه رغم الجهود التي بذلتها، والاتصالات التي قامت بها لوضع اتفاق ينهي الاقتتال، فلم تفلح في تحقيق غايتها بسبب تعنت بعض الاطراف.

ولا بد لي من الحديث عما جرى قبل ذلك من تعديل للمادة ٧٣ من الدستور بغية انتخاب رئيس واستقالة رئيس، تحقيقا للارادة الشعبية المتمثلة باكثرية اعضاء المجلس النيابي. ولكن برغم كل ذلك اصر سليمان فرنجية على الاستمرار في الحكم حتى آخر يوم من ولايته، مقدما مصلحته الشخصية على مصلحة بلده، مما حملنا نحن ايضا على الاستمرار في المسؤولية للحد من الاخطار والاضرار التي قد تنجم عن الممارسات الخاطئة والتصرفات الرعناء.

وامعانا في السير بالمخطط، لجأ رئيس الجمهورية الى التعديلات الوزارية الاعتباطية لتنفيذ المآرب التي كان يضمرها، والتي كشفتها المحاولات التي

جرت، سواء على صعيد الجامعة العربية او هيئة الامم المتحدة، والتي وقفنا في وجهها واحبطناها، هذه التعديلات التي تخالف روح الميثاق الوطني، والعرف الدستوري، ومبادىء النظام الديمقراطي البرلماني، والنص الدستوري حول مبدأ المساواة.

ولعل في الاشارة الى الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية قبل نهاية عهده محملا الفلسطينيين مسؤولية انهيار المؤسسات الدستورية والوطنية في الدولة، تهربا من مسؤوليته الشخصية، كل ذلك حملني على تفنيد ما ورد فيها من مزاعم واباطيل في رسالة جوابية لان ضياع هيبة الحكم، وانتشار الفوضى والفساد والاضطراب، انما هو من صنع سليمان فرنجية الذي اشتهر عهده بكل هذه المسائل.

ومع اطلالة العهد الجديد يشعر اللبنانيون بالطمأنينة والرجاء للخروج من الازمة ـ المحنة ولولوج الطريق نحو تحقيق الآمال والاماني، فهم قد استمعوا بوعي واهتمام الى القسم الدستوري والى الخطاب ـ البرنامج الذي تضمن المبادىء العامة، والخطوط العريضة للاصلاح المنشود، معالجا القضايا المطروحة بروح ايجابية بناءة تجاوبا مع طموح الشعب في بناء لبنان الجديد على اسس من العلم والتخطيط والتصميم.

اما وقد تسلمتم الحكم، فاني اتقدم باستقالة الحكومة. راجيا ان يوفق الله فخامتكم في قيادة السفينة الى شاطىء الامان، وذلك لما تتحلون به من وطنية صادقة وتجرد وخبرة.

بيروت في ٢٥ ـ ٩ ـ ١٩٧٦

رشيد كرامي

في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ عين رئيسا للوزارة، ووزيرا للخارجية(مرسوم رقم ١٦٣٠).

في ٣١ ايار ١٩٨٤ تلا البيان الوزاري قال:

البيان الوزاري.

حضرة النواب المحترمين.

حكومتنا استثنائية قامت لمواجهة ظروف استثنائية. واذا كان تكوينها ينم عن شيء، فانما ينم عن تصميم اللبنانيين على اسكات صوت العنف والسلاح، واطلاق لغة الحوار والتفاهم.

لئن كانت حكومتنا هذه تأتي بعد ان دخلت الازمة سنتها العاشرة، فاننا نرى فيها تجسيدا للارادة الوطنية الواحدة على الانعتاق من ربقة المعاناة الممضة، وعلى تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، وعلى الذود عن وحدة الوطن - وحدة الشعب والارض والدولة - وعلى اعادة بسط سيادة الشرعية على كل بقعة من بقاع هذا البلد، وعلى بلسمة جراح ثخينة حفرها تنابذ الاخوة في جسم المجتمع اللبناني، والهبتها نفثات الاعداء من الخارج، وعلى بناء دولة الاستقلال المرتجاة.

ولئن بدت تطلعاتنا طماحة، فلاننا نريدها في حجم المأساة التي ما برح شعبنا الابي الصامد يعيشها منذ زهاء عقد من الزمن، في حمأة صراع ضارٍ كان من نتيجته اهراق دماء زكية، وازهاق ارواح غالية، واهدار ثروات هائلة. فاذا بالواقع في وطننا الصغير اليوم صورة حية لمأساة انسانية واجتماعية لا نظير لها، تتجلى في قضايا المهجرين والمشردين، والمفقودين والمخطوفين، والمشوهين والمعاقين والعاطلين عن العمل.

ولئن كانت المشكلة الامنية هي التي تقض مضاجع اللبنانيين، وتنغص حياتهم اليومية، وتتصدر كل همومهم وهواجسهم ومخاوفهم، وتثقل خطاهم في حلهم وترحالهم، وتستنزف امكاناتهم وطاقاتهم، فان الايام قدمت الدليل تلو الدليل على ان جانبا كبيرا من المشكلة يعود الى اسباب وعوامل سياسية. هذا مع العلم، بان وفرة السلاح في ايدي المواطنين، وغلبة سباق العنف على

تطور الاحداث، وانحسار ظل النظام والقانون والشرعية، كل هذا عزز القول بأن المشكلة الامنية، ولو انها في احد جوانبها انعكاس لمشكلة سياسية، قد تفاقمت وعظمت على نحو جعل لها وجودا ذاتيا خطيرا يستدعي معالجات خاصة منفصلة، حتى عن معالجة الجذور السياسية اللازمة.

ولئن استجرت تطورات الازمة قوى خارجية متعددة من كل حدب وصوب الى التورط في ما يشبه حربا بالوكالة، غدت الساحة اللبنانية مسرحا لها اقليميا ودوليا، فان الخلافات بين اللبنانيين هي التي اوهنت مناعة البيت اللبناني، واحدثت في جدرانه تلك الصدوع التي نفذت من خلالها هبات التفجير من الخارج، ونجدها في هذا الصدد اكثر اقتناعا من اي وقت مضى بصورة التمسك بعدم الانحياز في سياستنا الخارجية، من دون ان يعني ذلك تجنبًا عن صداقاتنا، خاصة مع العالم الحر، وعن انتمائنا الى الاسرة العربية والدولية التي لا غنى لنا عنها لاسيما في هذه الظروف.

ايها الزملاء الكرام.

لو شئنا ان نعدد المهام التي نذرنا انفسنا للاضطلاع بأعبائها في هذه الحكومة، لكان علينا ان نعرض امامكم كل المشاكل والقضايا التي يغص بها واقعنا المرير. وهي، في اي حال، تأتي تحت اربعة عناوين متلازمة: التحرير، تثبيت الامن والاستقرار، معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والاعمارية، والاصلاح السياسي.

التحرير نفهمه تحريرا للارض كلها ولانسانها ايضا. لكن علينا اولا ان نولي قضية الجنوب والبقاع الغربي عناية ولا اشد. فالجنوب هو القضية، ومنه بدأت مأساة لبنان وفيه تنتهي.

وتوحيد كلمة اللبنانيين في هذا المجال ترتدي اهمية خاصة، اذ، ولا اشقى على لبنان من مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من موقعين مختلفين. وفي اي حال، لا اختلاف على ضرورة التعجيل في استرداد هذه المنطقة الحساسة والعزيزة.

ان ثمة قرارا اتخذه مجلس الوزراء في الخامس من آذار ١٩٨٤ بالغاء اتفاقية السابع عشر من ايار. وحكومتنا تتبنى هذا القرار، وتتمسك ايضا بقرارات مجلس الامن الرامية الى تأمين الانسحاب الاسرائيلي وبسط السيادة اللبنانية على الجنوب كله، آخذة على عاتقها اتخاذ كل الاجراءات اللازمة توصلا الى ترتيبات امنية في المنطقة الحدودية تكفل سيادة الدولة اللبنانية وتمنع التسلل عبر الحدود الجنوبية، وتحقق انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي اللبنانية.

لكن كل هذا يقتضي من قبلنا تعبئة كل امكاناتنا وطاقاتنا السياسية والدبلوماسية والاعلامية وغيرها داخل البلاد وخارجها. فالمعركة يجب ان تخاض على هذا المستوى، وبأقصى الشدة، لحمل اسرائيل، اولا، على فتح المعابر من الجنوب واليه. والكف عن التنكيل بأهلنا هناك. ولارغامها ثانيا على الانسحاب الى ما وراء حدودنا المعترف بها دوليا، والسعي لزيادة عدد قوات الطوارىء الدولية وتعزيز فعاليتها.

ونحن من هذا المقام، نتوجه لشعوب العالم وحكوماته، مستصرخين ضمائرهم الانسانية حيال ما يدور من مآس في المناطق المحتلة من ممارسات تشكل انتهاكا لابسط حقوق الانسان، وشرعة الامم المتحدة، واتفاقيات جنيف ولاهاي، الامر الذي يفرض مؤازرة دولية في شتى الحقول لانهاء الاحتلال. وان واجب الاخوة يجعلنا على ثقة وامل بان العرب سيكونون الى جانبنا في مسيرتنا الانقاذية هذه. ولن يدخروا وسعًا في مساعدتنا على القيام بهذه المسؤوليات التاريخية في مختلف المجالات.

وسنبادر في اقصى السرعة الى بناء قوة امنية عسكرية تضمن بسط سيادة الدولة على كل شبر من الاراضي الواقعة تحت الاحتلال. ونحن واثقون من قدرتنا على تطوير قوة شرعية ذاتية تستطيع السيطرة على الوضع هناك، وعلى وجه فاعل وشامل. ولا بديل من هذه القوة لتأمين سلامة الجنوب والبقاع الغربي وراشيا واهلها. والجيش اللبناني وحده يحافظ على الارض والكرامة والانسان. ولا نعترف بأي جيش آخر يقوم خارج اطار الشرعية.

وعلينا ايضا ان ندعم صمود شعبنا هناك بكل الوسائل، سواء عن طريق تنشيط الادارة، او تنفيذ المشاريع الحيوية، وتحريك عجلة الاقتصاد والانتاج، او عن طريق تقديم المساعدات والتواصل الفاعل على كل الصعد، مع هذا الشعب الذي يسطر اليوم، بصموده الرائع اعلى درجات البطولة.

اما بالنسبة الى المشكلة الامنية، فعلينا ان نمضي في خطانا على مراحل متتالية انطلاقا من المعالجات الفورية تدرجا الى الحلول الجذرية المنشودة.

المعالجات الفورية لا بد من ان تتناول تثبيت وقف الحرب والقتال، وازالة المظاهر المسلحة، وفتح المعابر بين شطري العاصمة، واعادة النشاط الى المرافق العامة كافة، وفي مقدمتها المطار والمرفأ. كما لابد من العمل السريع على فتح الطرق الدولية كلها، وازالة كل ما يعترضها من حواجز، وفي سياق ذلك معالجة وضع الاذاعات الخاصة وصولا الى اقفالها واقفال المرافىء غير الشرعية.

ولا يخفى على المجلس الكريم الاوضاع الصعبة التي تعانيها الخزينة من جراء ما حرمته من واردات، نتيجة الجبايات الخاصة وغير الشرعية، كل ذلك تمهيدا لمرحلة ابعد من المعالجات الامنية، تشمل جمع السلاح الثقيل وفي نهاية المطاف كل الاسلحة من ايدي المواطنين.

والحكومة تدرك تمام الادراك ان اي تقدم محسوس على صعيد المعالجات الامنية، لا يمكن احرازه الا من خلال الجيش اللبناني، يعين قوى الامن الداخلي على هذه المهمة الشاقة.

ونحن ننظر الى اعادة تأهيل الجيش اللبناني على انها عملية وفاقية، تستهدف تعزيز امكانياته كمؤسسة وطنية تحوز على ثقة الشعب اللبناني، ويكون لدوره ما ينبغي من الفاعلية والمصداقية. وهذا لا ينفي الحاجة الملحة الى مساعدة الجيش، الامر الذي يقضي بالتعجيل في بعض الاجراءات التي تزيل الاعتراضات على تدخله، في بعض الحالات الملحة التي تتخطى امكانات قوى الامن الداخلي وقدراتها.

اما المشاكل والقضايا التي افرزتها الازمة، والتي لا بد من مواجهتها مباشرة من حكومتنا، عملا مبرمجا في شتى مجالات الحياة، بما في ذلك وضع خطة للتنمية السكنية، واعادة بناء ما تهدم من المرافق العامة والبنى التحتية وتحديثها، ووضع البرامج اللازمة لتسهيل ترميم اعمار ما تهدم من المرافق الصناعية والزراعية، والسياحية والتجارية وغيرها. والعمل على محاربة الغلاء، ومكافحة البطالة واعادة تأهيل وتنمية بنية الخدمات الصحية والاجتماعية، وشبكة المواصلات والاتصالات وغيرها. وقطاع المدارس الرسمية وتعزيز دور الجامعة اللبنانية.

هذا مع العلم ان مشكلة المهجرين اللبنانيين اعتبارا من عام ١٩٧٥ تبقى في طليعة اهتمامات حكومتنا، نظرا لاهميتها من النواحي الانسانية والاجتماعية والوطنية، مما يقضي بذل كل مستطاع من اجل تأمين عودتهم الى المناطق التي هجروا منها، ومساعدتهم.

ايها السادة.

لقد شهدت الفترة الاخيرة مساعي حثيثة لرأب الصدع بين اللبنانيين، وجمع شملهم على قواعد وفاقية واضحة، وكان للشقيقة سوريا دور مميز مشهود في هذه المساعي توج بانعقاد لقاء قمة في دمشق بين الرئيسين اللبناني والسوري، سجل نقطة تحول تاريخية في مسار الازمة اللبنانية صوب الحل. كما ان الشقيقة المملكة العربية السعودية قامت بدور فاعل في هذه المساعي، برز في النشاط المثمر الذي قام به العاهل السعودي في مختلف مراحل الازمة الاخيرة.

وقد سبق لقاء القمة هذا محطتان وفاقيتان، اولاهما في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف، والثانية في لوزان، وكان للشقيقتين العربيتين دور بناء من خلال مشاركتهما لنا في المؤتمرين.

وكانت حصيلة التفاهم الذي حققه اللبنانيون من خلال الاتصالات والمشاورات التي تمت فيما بينهم، جملة مبادىء واصلاحات واجراءات تشكل مجتمعة، برنامجا ستعمل حكومتنا في هديه ولتحقيقه وهو:

اولا - لبنان بلد سيد حر مستقل، وواحد ارضا وشعبا ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني، والمعترف بها دوليا، وهو عربي الانتماء والهوية، وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية، وملتزم بكافة مواثيقها، على ان تجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

وفي هذا السياق نعتبر لبنان جزءا لا يتجزأ من هذه المنطقة. وقد يكون ذلك شهادة للعروبة يؤديها هذا البلد من خلال تعدد الاديان فيه، مثبتا بذلك اهليتها للارتقاء فوق كل عصبية دينية او مذهبية. وهو في اي حال على هذا المستوى ينتمي اليها ويؤكد، على هذا المنعطف ايضا، ايمانه بها.

كل ذلك في اطار نظام جمهوري ديمقراطي برلماني لا يزال هو الاوفى لتحقيق هذه الاغراض.

ثانيا - ان بناء لبنان الغد، واقامة دولة حديثة، يتطلب صياغة دستور جديد للبلاد يعهد بها الى هيئة تمثل كل الاتجاهات، فتعكف على هذا الامر وتنجزه في خلال مهلة لا تتجاوز السنة، لكي يعرض على الحكومة ومجلس النواب وينظر فيه حسب الاصول الدستورية.

وستدرس الهيئة استحداث المراكز والمؤسسات المناسبة بما في ذلك مجلس الشيوخ.

ان حكومتنا تلتزم هذا التوجه، آخذة على نفسها المبادرة الى تأليف الهيئة المذكورة في اقرب وقت.

ثالثا - كما تلتزم الحكومة العمل مع مجلسكم الكريم بموجب ما اتفق عليه كاصلاحات او كتأكيد على عرف.

والغاية من هذه وتلك، السير من الان في اوسع مشاركة في الحكم وقراراته، سواء على قمة الحكم ام على مستوى القاعدة:

١ - ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه واعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٢ - يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب الى ما لا يقل عن (١٢٠) نائبا وبالشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في اطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين الى ان يتم الغاء طائفية التمثيل.

٣ - يوضع قانون انتخاب جديد يؤمن اوسع وافضل تمثيل.

٤ - يعمل على اجراء انتخابات نيابية عامة في اقرب وقت ممكن.

٥ - بصورة موقتة، وحتى يصبح ممكنا اجراء انتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة والمستحدثة من قبل حكومة الوحدة الوطنية.

كل هذا من ضمن ما تقضي به الاصول الدستورية والبرلمانية.

ب - على مستوى القمة: السلطة الاجرائية منوطة برئيس الجمهورية، يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء. ففي مجلس الوزراء تتقرر السياسة العامة للدولة في كل المجالات، وخصوصا في المجالات السياسية والاقتصادية، والدفاعية والمالية، والانمائية والتربوية، والاجتماعية والاعلامية وفي غير ذلك من المجالات.

وهو الذي يضع مشاريع القوانين والمراسيم ويتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة.

وهو الذي يشرف على تنفيذ القوانين والانظمة، ويراقب عمل اجهزة الدولة ومؤسساتها.

وهو الذي يعلن، ويلغي حال الطوارىء وحال الحرب والتعبئة العامة.

وهو الذي يقر الاتفاقات والمعاهدات الدولية آخذا بعين الاعتبار، طبعا، صلاحيات المجلس النيابي.

وهو الذي يضع مشروع الموازنة العامة. ويعين لوظائف الفئة الاولى المسؤولين عنها ويقيلهم. . .

اما رئيس الوزراء، وفي انتظار ان يحدد الدستور الجديد كيفية تكليفه تشكيل الحكومة واصول هذا التشكيل، فهو يمارس جميع الصلاحيات التي انشأها العرف، ويشرف على اعمال الوزراء ويلاحق تنفيذ قرارات مجلس الوزراء.

هذا على صعيد قمة الحكم والنظام.

ج - اعادة النظر في التنظيم الاداري في اتجاه تعزيز اللامركزية الادارية:

١ - بزيادة واعادة توزيع المحافظات بشكل يؤمن مصالح المواطن.

٢ - بتعزيز المجالس المحلية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

٣ - باعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات.

٤ - بتحويل اكبر عدد من المهام والمسؤوليات الادارية من السلطة المركزية الى السلطة المحلية.

د - واكمالا لهذه الاصلاحات، سيصار الى تأليف المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عليه في الدستور، والى انشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، اضافة الى النزاعات التي قد تنشأ بين الادارة المركزية والادارات اللامركزية.

ويعين رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب.

وثمة اصلاحات واجراءات اخرى اتفق على السير فيها نوردها على الشكل الاتي:

اولا ـ التوجه نحو الغاء الطائفية:

١ ـ تلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة.

٢ ـ تستثنى من هذا الالغاء وظائف الفئة الاولى على ان تكون مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وعلى ان يؤدي ذلك الى الغاء نهائي لقاعدة التوزيع الطائفي في المرحلة اللاحقة.

٣ ـ يلغى ذكر المذهب على الهوية.

ثانيا ـ الجنسية:

١ ـ وضع قانون جديد للجنسية، وتسوية الاوضاع العالقة، والتي قيد الدرس. وتؤلف محاكم خاصة للنظر والبت فيها في خلال سنة.

ثالثا ـ التربية والاقتصاد والانماء:

اولا: التربية المدنية والوطنية:

تعزيز التعليم، بما يؤدي الى تعميمه والزاميته ومجانيته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية وشخصية لبنان المميزة وهويته.

وتضع الحكومة برنامجا لتحقيق ذلك.

ثانيا: الاقتصاد والانماء:

١ ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي في الميزانية.

٢ ـ التأكيد على النظام الاقتصادي الحر المنظم. والمحافظة على الملكية الخاصة، والمبادرة الفردية التي يجب الا تسيء الى المصلحة العامة، مما

يفرض تعديل الانظمة الضريبية، ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة، وتدعيم هيكلية القطاع العام.

٣ ـ وضع خطة انمائية خاصة بالمناطق، وتطبيقها من اجل ازدهارها، بهدف تحقيق التوازن الانمائي العادل والمتكامل للوطن.

رابعا: في المجال الامني:

١ ـ اعتماد السبل الديمقراطية لحل النزاعات الداخلية، والغاء جميع المظاهر المسلحة والعوائق، وكل ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها، بما في ذلك حل الميليشيات المسلحة، ومنع الجبايات غير القانونية واقفال المرافق غير الشرعية.

٢ ـ تحييد الجيش بالنسبة الى الصراعات الداخلية من دون ان يمس ذلك دوره في حماية امن الدولة.

٣ ـ وضع سياسة دفاعية وامنية وقوانين للجيش والامن الداخلي والامن العام بما يتلاءم مع مبادىء الوفاق...

٤ ـ يشرف مجلس الدفاع الاعلى على القوى المسلحة من جيش وامن داخلي وامن عام الى ان يتحقق ما ورد في البند السابق. ويشرف ايضا على اعادة بناء وتنظيم القوى المسلحة بما يعزز الوحدة الوطنية.

حضرة النواب المحترمين.

لا حاجة بنا الى التذكير بان تحقيق كل ما تقدم يظل موقوفا على انهاء حال الحرب، والعزوف عن كل اشكال القتال والاعمال المسلحة. فالمشكلة الامنية هي التي يجب ان تحل اولا. وبقدر ما يستتب الامن، بقدر ذلك يقوى لبنان على محنته، ويقوى الحكم على المشكلات الاخرى وتتوالى الاصلاحات. وحكومتنا، في اي حال، تقوم على اساس برنامج وفاقي يفترض اول ما يفترض وقف القتال، واعتماد العمل السياسي الديمقراطي في حل كل النزاعات والاختلافات على انواعها.

كما ان الحكومة تعي اهمية النظر في الوضع الاداري تنظيما ونصوصا وبنية، وذلك تعزيزا لفعالية الادارة، وانسجاما مع مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مع مراعاة ضرورة اختصار المعاملات، وتوحيد مؤسسات الدولة.

وعلى امل ان يستجيب الجميع لهذه الضرورة، نتوجه الى مجلسكم الكريم طالبين ثقته الغالية، وتفويضا بحق التشريع لمدة تسعة اشهر يصار في خلالها الى تحقيق ما اتفق عليه لجهة اعادة النظر في المراسيم الاشتراعية التي صدرت في خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ والتي تقضي المصلحة العامة والمستجدات اعادة النظر فيها.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٣ صوتا ضد ١٥ وامتناع ثلاثة.

في ١٧ ايلول ١٩٨٤ كلف وزارة الدفاع (مرسوم رقم ١٧٥٦).

في ٢٢ آذار ١٩٨٥ كلف وزارتي التربية والدفاع (مرسوم رقم ٢٣٩٢).

في ٢٠ ك٢ ١٩٨٦ انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء، وبالتالي تعطّل انعقاده مسجّلاً بذلك مقاطعة الحكم.

في ٤ ايار ١٩٨٧ استقال من الوزارة، وظل يصرف الاعمال من منزله. الى ان كان يوم الاثنين في الاول من حزيران، وفيما هو عائد من طرابلس الى بيروت، بعد عطلة عيد الفطر، انفجرت عبوة كانت موضوعة وراء مقعده في طائرة مروحية تابعة للجيش اللبناني، فأصيب فوق اجواء انفة ـ الهري. فأضطر الطيار الى التوجه الى مطار حالات حيث حطت الطائرة ونقل الرئيس كرامي الى مستشفى سانت مارتين في جبيل، حيث توفي متأثرا بجروحه في الساعة التاسعة والدقيقة الحادية عشرة.

هو سادس وزير يموت في اثناء وزارته.

في ٩ نيسان سنة ١٩٩١ دشن رئيس الوزراء عمر كرامي اطلاقه على اسم شارع ڤردان اسم شارع الشهيد رشيد كرامي (١٠).

كلية التربية والتعليم ـ طرابلس: في ١٨ آذار سنة ١٩٢٠ تأسست «جمعية اسعاف المحتاجين وملجأ الايتام الاسلامي» بطرابلس.

وفي ١٨ ت١ سنة ١٩٢٤ نالت رخصة تأسيس دار التربية والتعليم تحت رقم ٢٦٠٤.

وفي ٢٧ ايار ١٩٣٠ انضمت اليها الجمعية الخيرية الاسلامية واسعاف المحتاجين، وصارت تشرف على عدد كبير من المدارس الثانوية، للذكور والاناث.

مأتمه(١١):

اقيم للرئيس رشيد كرامي في طرابلس يوم ٣ حزيران مأتم رسمي وشعبي مهيب، تحول الى تظاهرة وطنية. شارك فيه، الى جانب الرسميين اللبنانيين، ممثلون عن الاردن وسوريا وليبيا وايران. كان في مقدم المشيعين رئيس الحكومة بالوكالة الدكتور سليم الحص، ممثلا رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني، وعدد من الوزراء والنواب ورؤساء الحكومة السابقين. ومثل الرئيس حافظ الاسد، نائبه السيد عبد الحليم خدام، على رأس وفد سياسي وعسكري. ووسط حشد بشري عارم نقل الجثمان من منزله في محلة كرم القلة الى الجامع المنصوري الكبير، حيث صلي على الجثمان. ثم ووري في مقبرة الشهداء، في محلة باب الرمل، الى جانب والده المغفور له عبد الحميد كرامي.

وفي هذه الاثناء نفذت طرابلس اضرابا لليوم الثاني احتجاجا على الجريمة النكراء.

المراجع.

١ ـ مؤسسة ثري بي: ملف النواب ـ سعاده: سير ارباب الفكر ص ١٦١ كرامي: العالم العربي ص ٩٣ .w.w 1ère édition p.361

٢ ـ الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١ .

٣ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٤ ـ الصحف المحلية ٢٠ تموز ١٩٥٣ .

٥ ـ الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧ .

٦ ـ الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠ .

٧ ـ الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤ .

٨ ـ الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨ .

٩ ـ الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢ .

١٠ ـ الصحف المحلية في التواريخ التالية.

١١ ـ النهار ٤ حزيران ١٩٨٧ .



امين اسماعيل الحافظ

امين اسماعيل الحافظ (١)

دكتور في الاقتصاد - رئيس حكومة مرة واحدة

١٩٢٦

سني من طرابلس ومولود فيها سنة١٩٢٦. والده القاضي الشيخ اسمٰعيل الحافظ.

تلقى علومه الابتدائية في القدس، حيث كان والده عضوًا في المجلس الاسلامي الأعلى. عاد الى طرابلس وأنهى علومه الثانوية في الفرير، وكلية التربية والتعليم.

علومه الجامعية تلقاها في الجامعة الاميركية في بيروت، وفي جامعة القاهرة، وفي جامعة لوزان وفي اكاديمية الحقوق في لاهاي. ومنها جميعًا يحمل دكتوراه بالعلوم السياسية والاقتصادية.

خبير اقتصادي. مدير معهد الأبحاث الصناعية في ١٩٥٤. استاذ الاقتصاد السياسي في الجامعة اللبنانية.

١٩٦٠ انتخب نائبًا عن طرابلس ونال ١٤٨٣٠ صوتًا من اصل ٢٨٣١٦ مقترعًا (٢).

في ٢٥ آب ١٩٦٠ انتخب في اللجان: المالية والنظام الداخلي والاقتصاد.

في ٢٨ آذار ١٩٦١ انتخب في لجنتي المالية والاقتصاد.

في ٢٠ آذار ١٩٦٢ وفي ١٩ آذار ١٩٦٣: انتخب عضوًا في المالية والاقتصاد والنظام الداخلي والخارجية (٣).

١٩٦٤ فاز ونال ١٤٦٣٩ صوتًا من اصل ٢٥٧٧٤ مقترعًا (٤).

في ١٥ ايار ١٩٦٤ انتخب عضوًا في المالية والخارجية.

في باقي الدورات انتخب رئيسًا للخارجية وعضوًا في المالية (٣).

١٩٦٨ فاز ونال ١٦٢٤٣ صوتًا من اصل ٢٩٢٢١ مقترعًا (٥).

في جميع الدورات انتخب رئيسًا للخارجية وعضوًا في الاقتصاد (٣).

١٩٧٢ فاز ونال ١٤٩٤٠ صوتًا من اصل ٣٨٤٦٤ مقترعًا(٦).

في جميع دورات هذا العقد انتخب رئيسًا للجنة الخارجية.

في ٢٥ نيسان ١٩٧٣ عين رئيسًا للوزارة، ووزيرًا للإعلام، وللصحة بالوكالة (مرسوم رقم ٥٥١١).

في ٢٣ ايار ١٩٧٣ كلف وزارة المالية (مرسوم رقم ٥٥١٦).

تضايق الرئيس الحافظ من الضغوط التي مورست عليه فأقدم في ٨ حزيران على تقديم استقالته، هذا نص كتاب الاستقالة.

صاحب الفخامة المعظم الرئيس سليمان فرنجية.

كان من اهم الاسباب التي تحملت من اجلها مسؤولية الحكم ان اسعى لتوطيد الثقة بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين المناضلين. وقد بذلت، كما تعلمون، جهودًا مستميتة من اجل الوصول الى هذا الهدف وفي اللحظة التي كنت انهي فيها بنجاح اول حلقة من مهمتي سارت الاحداث بعكس ما نشتهي، وتعاقبت الامور بصورة معكوسة مما يجعل الاستمرار في هذه المهمة في الحاضر مهمة مستحيلة.

لذلك اتقدم من فخامتكم باستقالة حكومتي ولكم الشكر على الثقة التي منحتموني اياها وتفضلوا بقبول الاحترام.

امين الحافظ

لم يقبل الرئيس الاستقالة وفي ١٩ ايار استدعى الرئيس فرنجية الرئيس الحافظ واقنعه بوجوب العودة عن الاستقالة ففعل واعلن للصحفيين قوله:

استدعاني فخامة رئيس الجمهورية وابلغني انه يرفض استقالتي ويطلب مني ان اعود الى الحكم. وقد نزلت عند رغبته الكريمة شاكرًا له هذه الثقة.

ولكنه في ٧ تموز ١٩٧٣ قدم استقالة حكومته لتعذر مثولها امام المجلس. قبلت الاستقالة بمرسوم رقمه ٥٧٦٤.

نص كتاب الاستقالة الذي قدمه في ٧ تموز ١٩٧٣.

حضرة صاحب الفخامة الاستاذ سليمان فرنجية رئيس الجمهورية المعظم.

بثقة عزيزة غالية شرفتموني بها يوم كلفتموني تشكيل الحكومة، وبتأييد واسع مؤثر لقيته من الرأي العام، نوابًا وهيئات وشخصيات ومواطنين كرامًا.

وباسم الاجيال الطالعة التي انتسب اليها وافتخر بانتمائي الى صفوفها واعتز بحمل مشعلها، ويسعدني ان تلتف حول ما امثل وتلح عليَّ بالبقاء والاستمرار،

توجهت الى فخامتكم في الاجتماع الاول، للحكومة، باعتباركم اللبناني الاول وباعتباركم سليمان فرنجية الانسان الذي نكن له كل اجلال ومحبة، وعاهدتكم على ان نعمل زملائي وانا، بكل قوانا لمصلحة لبنان. وفي ذلك الاجتماع بالذات قلت لفخامتكم بالحرف الواحد: «اليوم ونحن مقبلون على اولى نشاطاتنا لا يسعنا الا ان ننطلق من الاعتبارات التي تواجه لبنان، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد والاجتماع والتربية والادارة. اننا نتمنى ان نبدأ مرحلة جديدة في الانماء العمراني والاقتصادي والبشري.

طموحنا ان ننفذ ما نؤمن به لمصلحة لبنان ويرضي الرأي العام والضمير والاجيال الجديدة. ونأمل ان نذهب الى مجلس النواب ببيان وزاري يعكس تصورنا هذا».

ولقد اجبتم على موقفنا بتشجيع وتأييد اهاب بنا منذ اللحظة الاولى الى عقد العزم الصادق على وضع القول موضع العمل.

ولم تمض ايام، بل ساعات على ذلك حتى بدأت الحوادث المؤسفة، وتحول الاهتمام لمعالجتها بما يحفظ سلامة وطننا لبنان وامنه وسيادته ويحفظ دورنا في القضية الفلسطينية، ورعايتنا لاخواننا الفلسطينيين المناضلين. وفي الوقت الذي كانت البلاد احوج ما تكون لتضافر الاراء وجمع الكلمة ووحدة الصف حتى نفوت على العدو فرحته باقتتال الاخوة، في ذلك الوقت بالذات تحول بعض اهل السياسة عن معالجة القضية الاهم الى مناورات سياسية. ولقد قدمت استقالتي لاستحالة تمكني من اداء دوري في منع التصادم بين الاخوة، وانا في مركزي الرسمي. وبعد ان تمكنت وانا مستقيل من التمهيد لارجاع الوئام والتفاهم، وانا مزمع على المضي في الاستقالة الى النهاية، شئتم فخامتكم ان تقدروا لي جهودي هذه وان ترفضوا استقالتي. فنزلت على ارادتكم السامية شاكرًا، وقبلت بالرجوع عنها بعد ان لمست ايضًا الحاحًا من الرأي العام، ومن جماهير الشباب، ومن مختلف الفئات والمناطق، ووجدت ان الايجابية هي افضل الوسائل لبلوغ الغايات الوطنية ومنع المحاذير والاخطار، التي قد تتردى فيها بلادنا وقضايانا. كما اني حرصت على صون كرامتي من التجريح، ودفع فرض الامر الواقع بالمحبة والاخلاص، ومقابلة الاساءة بالاحسان.

وبعد ان انتهى الخلاف بين الاخوة وعاد الوفاق والمحبة الى صفوفهم، واستتبت الثقة في النفوس، راح البعض يطرح قضية الحكومة، والتمثيل الطائفي، والمشاركة، وحقوق الطوائف على بساط البحث وكأنها هي قضايا الساعة وليس للبنان، من قضايا مصيرية الا هي.

في ١٧ آذار ١٩٨٧ اعيد انتخابه رئيسًا للجنة الخارجية. وتكرر ذلك طوال عمر المجلس السابق.

المشاركة بعد اسبوع!

لماذا طرحت هذه القضايا وما هو موقفنا منها؟

ابدأ اولاً بالحكومة: عندما رشحني نواب كرام لمركز المسؤولية اعتبروا جميعهم، مشكورين، ترشيحي بمثابة ترشيح لعنصر الشباب المثقف الوطني

المؤمن. واعتبرت من جهتي هذا الترشيح دينًا كريمًا لا استطيع وفاءه الا بالاخلاص، وابراز الدور الطليعي والحضاري للشباب اللبناني. وعندما ابتدأت بالاستشارات لتأليف الحكومة، صادفت صعوبات ناتجة عن الرغبات في الاستيزار، وعن الوفاء والمحافظة على الصداقات، وعن شروط الرفض التي وضعها البعض في وجه البعض الآخر. فكان ان اقترحت حلاً لهذه المشكلة بتعيين شابين ذَوَيْ كفاءة وثقافة واسعة واخلاص ووطنية. فقامت الدنيا وتحركت بعض الفئات والهيئات واستنكرت تعيين الوزيرين الشابين، معتبرين انهما لا يمثلان المسلمين!! واني لأتساءل: لماذا لا يمثل هذان الشابان المسلمين؟ فهل المسلم الحق هو المسلم النائب وحده؟ وهل المسلم غير النائب ينقصه شيء من الاسلام؟

انني من خلال ما لمسته عند اللبنانيين عامة، انهم لا يفرقون بين مسلم وغير مسلم. فكيف بالتفريق بين مسلم ومسلم، وهذا ما كنت أومن به دائمًا، بل لعل من حسنات ذلك التعيين انه فسح المجال لعنصر الشباب الكفيّ أن يبرز للميدان العام.

أما أنا شخصيًا فيكفيني فخرًا انني من عائلة مسلمة متدينة، وابن طرابلس العريقة، وحائز على ثقة ابنائها الكرام منذ اكثر من ثلاثة عشر عامًا.

واما بالنسبة لقضية المشاركة، فهي ظاهرها دقيق وحقيقتها بسيطة، اثار البعض قضية المشاركة بعد اسبوع واحد من استلامي الحكم، وراحوا يصورون للناس أن المشاركة مفقودة في الحكم.

وحدهم في الساحة.

كيف استطاعوا التثبت من عدم وجود هذه المشاركة، أو من عدم قدرتي على تحقيقها في الحكم، وأنا لم أبدأ بعد بصورة فعلية مهام الحكم؟

لقد كنت مصممًا منذ اللحظة الأولى لاستلامي مقاليد رئاسة الحكومة أن أحقق المشاركة الفعلية بطريقة الممارسة الواعية الصامتة، لا بطريقة التبجح والدعاية. ولقد كنت مؤمنًا بالمشاركة، كمظهر من مظاهر النظام الديمقراطي

البرلماني الذي نعيش في ظله، ولا نرضى عنه بديلاً، منذ نشأتي الأولى، ومنذ أول يوم مارست فيه السياسة، وذلك قبل تسلمي رئاسة الوزارة بزمن بعيد جدًا.

هل كانوا يعتقدون فعلاً بعدم رغبتي في ممارسة المشاركة السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، أو بعدم قدرتي على تحقيق هذه المشاركة، أم كانوا لا يريدون لي أن أنجح في ذلك حتى لا يبقى في الساحة، ولو ظاهرًا، ألا الأشخاص الذين احتكروا لأنفسهم شرف تمثيل المسلمين في الحكم، وحتى يبقى في الأذهان أن ما يراه هؤلاء خيرًا فهو خير، وما يرونه شرًا فهو شر؟

لقد كنا نتطلع، مع تطلعات الاجيال الواعية الصاعدة، إلى اليوم الذي تصبح فيه مصلحة الدولة فوق الاعتبارات الطائفية، وكنا نعمل بصمت لكي تتأمن حقوق الطوائف بمن تفتخر بتمثيلهم علمًا واخلاقًا ووطنية. وكنا نريد أن نكون أوفياء للتعبيرات الشعبية العارمة التي اندفعت بقوة عقب الاحداث التي أدت إلى استقالة الحكومة التي سبقت حكومتي. فقضية المشاركة ليست قضية مناصب ومظاهر، بل هي قضية حقوق شعبية ونضال من أجل الحصول عليها، وهو نضال أبعد ما يكون عن المتاجرة السياسية الطائفية.

فخامة الرئيس.

ان وجودي القصير في الحكم كان على كل حال نقطة تحول في السياسة اللبنانية الوطنية، أتمنى أن تستمر من بعدي. وانني، في أثناء ذلك لم يتغير مبدأي، ولم تتبدل عقيدتي وافكاري في التجدد والتقدم والوطنية. ولعل أسطع برهان على ذلك البيان الوزاري الذي كنا سنتقدم به إلى المجلس النيابي لننال الثقة على أساسه. فلقد ركز على قدرة وطننا على التجدد والنهوض والتطور، وعلى أن كل المشاكل مهما كان حجمها تبقى دون متانة الوحدة الوطنية بين اللبنانيين، ودون الروابط الأخوية بين الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني، وعلى تحقيق عزتنا وسيادتنا بالإعداد للدفاع عن بلادنا ضد الأخطار الصهيونية بسياسة دفاعية واستراتيجية متحركة دبلوماسية وعربية. وبتطبيق مشروع خدمة العلم وتعزيز قواتنا بالعدد والعدة، ورصد الشواطىء من الخطر الاسرائيلي،

والتعاون والتأييد مع الشعب الفلسطيني المناضل، والسعي إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية الشقيقة، ضمن اطار الاتفاقات الثنائية والجماعية التي ننتظر اليوم الذي تحقق أمنياتنا فيه.

واخترنا من خلال البيان الوزاري قاعدة التخطيط والتصميم في حقول الاقتصاد والصناعة، والزراعة والسياحة والخدمات. فلا يترك لبنان شؤونه لمخاطر الارتجال، بل يعطي للبادرة الفردية حقوقها الكاملة في اطار الخطة، فتقوى وتخصب، وتنتج ثمارًا تستفيد منها سائر المناطق والفئات. واعددنا العدة ايضًا لتعميم الحركة التعاونية، وتأمين، وتصنيع الطاقة النفطية، ووضع الاطر القانونية والادارية، ووضع خطة سياحية انمائية للمناطق المتخلفة والاثرية. ووعدنا بتأمين العدالة الضريبية في النصوص، وتطبيقها، وبالضرائب المباشرة والتصاعدية وعلى طريقة ضريبة الدخل الموحدة.

ووعدنا كذلك بالبدء بمشاريع الري وتأمين مياه الشرب من مشروع الليطاني وغيره. وأدرجت في البيان الوزاري المشروع الذي سبق أنناديت به وأنا نائب، وصرفت له الكثير من الجهد والوقت، وأعني به مشروع وحدة ادارة المرافىء اللبنانية، وكذلك تنفيذ مشروع اوتوستراد جبيل طرابلس، واستكمال الدراسات والتمويل لشبكة الاوتوسترادات الاخرى والبدء بالاجراءات العملية للإعداد لمعرض طرابلس الدولي. وفي الحقل الصحي ادرجنا في البيان كل التدابير التي من شأنها ان توزع العناية الصحية على المناطق بسخاء. وفي مختلف الفروع. وفي حقل التربية عقدنا العزم على اعادة النظر في البرامج والتخطيط التربوي ضمن نطاق تفاهم وطني، وديمقراطية تعليمية، بجعل العلم بمتناول الجميع. ووعدنا باعادة التعليم الديني، وتدريس مادة التربية المدنية، وحل مشكلة الكتاب المدرسي من حيث التوفر والجودة والاكلاف. ووعدنا برفع مستوى الهيئة التعليمية، وتحقيق مطاليبها المشروعة. ووضعنا مخططًا للتعليم المهني لتعزيزه والمضي في تشييد الابنية الجامعية، ورفع مستوى الحياة في الجامعة اللبنانية، وانشاء كليات للعلوم التطبيقية في المناطق اللبنانية، وتعبئة الملاكات بالهيئة التعليمية المتفرعة.

وفي الحقل الاجتماعي كنا نزمع ان نبدأ بتنمية اول تخطيط علمي لليد العاملة لمكافحة البطالة والهجرة، وتشجيع العمل النقابي، وكنا نعتزم معالجة موضوع الصرف الكيفي، ونعتزم تطبيق الضمان الاجتماعي على العمال الزارعين كسلسلة من الضمانات التي تنتظرها البلاد، لايماننا بأن طريق العدالة الاجتماعية طريق طويل. وكنا نعتزم في حقل الاعلام الرسمي ان نحقق الديمقراطية الحقة بفسح المجال لكافة الاراء والاذواق.

وهكذا ترون يا فخامة الرئيس أنني حرصت على الافكار التقدمية البناءة التي تتطلع اليها الاجيال للمستقبل، علمًا بأن الفترة القصيرة التي امضيتها في المسؤولية بعد رجوعي عن الاستقالة، كانت هادئة مستقرة بفضل الجّهود المتواصلة التي كنت ابذلها لحفظ الأمن والاتصال المباشر مع جميع الفرقاء المعنيين. علمًا بأنني حرصت على ان لا استغل علاقتي بالاخوة الفلسطينيين لكسب سياسي او دعائي خاص.

فخامة الرئيس.

كنت مزمعًا على الاقدام على كل هذا، تدفعني ثقة فخامتكم، وتأييد الرأي العام، والحاح الجماهير على البقاء.

لكن المناورات السياسية التي اشتدت في هذه الايام، وعلى الرغم من ان حكومتي كان بامكانها ان تنال الثقة في مجلس النواب يوم الثلاثاء الماضي، وابيت ذلك محافظة مني على شعور المشاركة.

واشفاقًا مني على ان لا تتزايد موجة اثارة النعرات الطائفية التي لم تكن يومًا لتحقق اي مطلب حق لاي طائفة، فنكون بتزايد هذه الموجة قد عدنا عشرات السنين الى الوراء. وايمانًا مني بأن حقوق الطائفة لا تتأمن بالتهيج الطائفي الذي لا يستفيد منه الا الشخص الذي يركب موجته، بل تتأمن جميع الحقوق بواسطة السعي والنضال على الصعيد الشعبي والديمقراطي والبرلماني والنقابي، وهذا هو الطريق القويم الذي نرتجيه للبنان، لبنان الذي تأمنت منعته

بفضل وحدته الوطنية، واصبح تصديعه طائفيًا هو مطلب الصهونيين ومن وراءهم، لكي لا يكون مثالاً للتعايش بين الطوائف.

لذلك، فاننا نشكر، تكرارًا، لفخامتكم ثقتكم الغالية، نتقدم باستقالة الحكومة التي تشرفت برئاستها، وكلنا ثقة وايمان بأن قيادتكم الحكيمة للبلاد سوف تكون دائمًا في خدمة لبنان ومن اجل لبنان، وبأنكم سوف تتابعون المسيرة من اجل تحقيق الاهداف الوطنية الصادقة، وازدهار لبنان ومنعته، ليعيش ابناؤه في محبة ووئام وسلام فيما بينهم، ومع اخوانهم الفلسطينيين.

ولا أنسى في هذه المناسبة، أن أقول للتاريخ إن توجيهكم ومحبتكم كانا خير معين لي وللبلاد على اجتياز الصعاب. وأود أن أوجه كلمة شكر خاصة لزملائي الوزراء الذين عاونوني باخلاص وتضامن، وللمواطنين الكرام الذين ما زالوا يلحون علي بالبقاء، ويشاركونني في تطلعاتي الى المستقبل من أجل أن تبقى رسالتنا جميعًا رسالة خالدة.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام.

١٩٩٢ ترشح عن محافظة الشمال فاز ونال ٥٦٣٧٦ صوتًا من اصل ١٦٣٥١١ مقترعًا(٧).

في ٥ ت ٢ ١٩٩٢ انتخب رئيسًا للجنة الخارجية (٣). واعيد انتخابه في ١٩ ت ١ ١٩٩٣ وفي ١٨ ت ١ ١٩٩٤.

له في محاضرات الندوة اللبنانية:

لبنان الاقتصادي السنة ١٩ العدد (٤ ـ ٥).

المراجع.

١ ـ جورج سعادة: سير ارباب الفكر ص ١٠٧ w.w 1ere edition p 340
مؤسسة ثري بي: ملف النواب.

٢ ـ الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠.

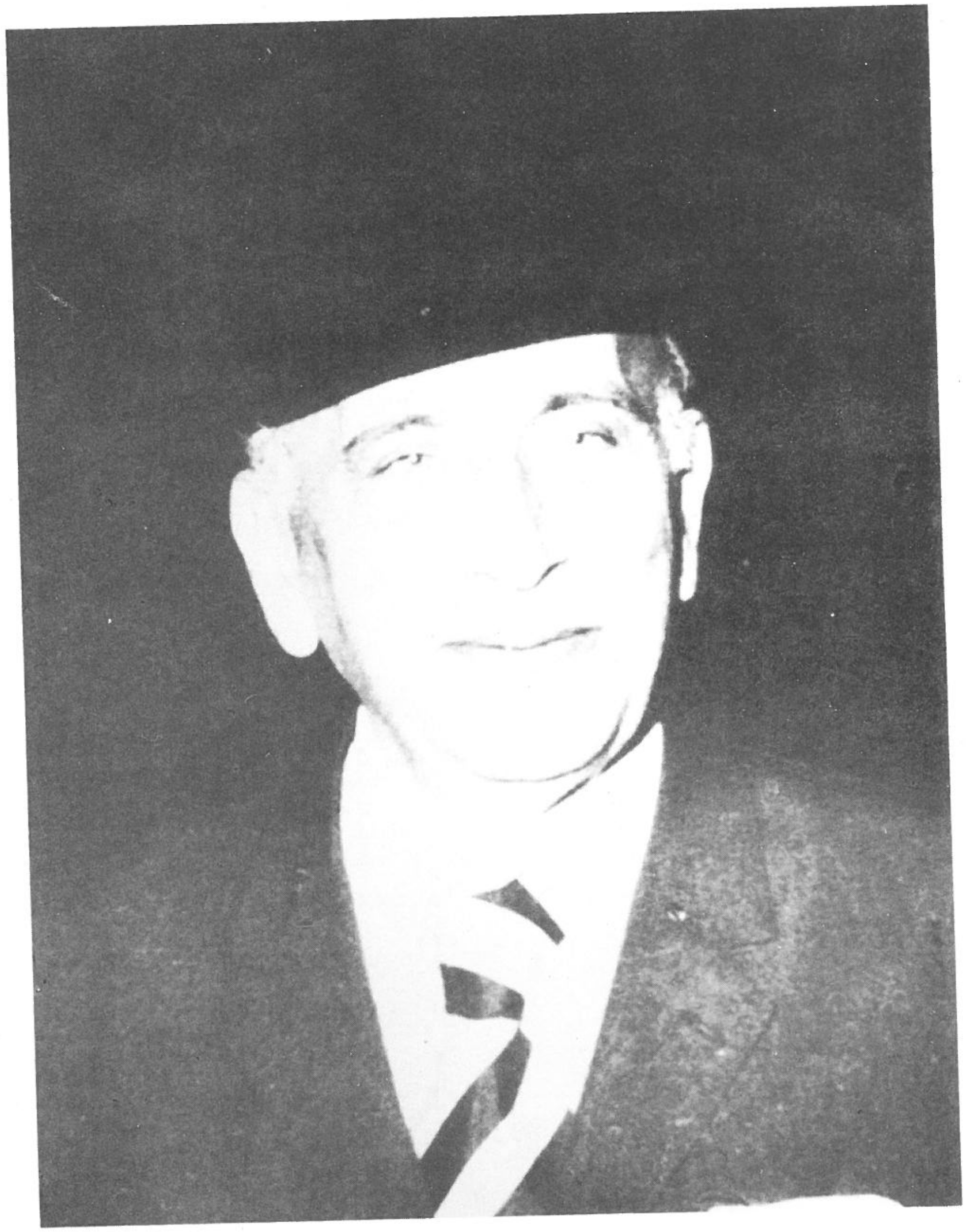
٣ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٤ ـ الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤.

٥ ـ الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨.

٦ ـ الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢.

٧ ـ الصحف المحلية ٢٥ آب ١٩٩٢.



تقي الدين منح الصلح

تقي الدين منح الصلح(١)

صحافي مجاز في الحقوق - رئيس حكومة مرة واحدة

١٩٠٧ - ١٩٨٨

سني من بيروت ومولود فيها سنة ١٩٠٧.

تلقى علومه في مدارس الآباء اليسوعيين والليسيه والجامعة الاميركية. تخرج من معهد الآداب الشرقية حاملاً الإجازة في الأدب العربي. عضو نقابة المعلمين في اول نقابة من آب ١٩٣٨ الى آذار ١٩٤٠. ثم في الثاني من آذار ١٩٤٠ الى ٢ آذار ١٩٤٦.

علم مدة في الليسه. رأس نقابة الصحافة سنة ١٩٤٦. عين مديرًا للدعاية والنشر في الحكومة اللبنانية، فمستشارًا للسفارة اللبنانية في القاهرة، ثم قائمًا بالأعمال فيها.

استقال سنة ١٩٤٧. مثل لبنان في كثير من مؤتمرات الجامعة العربية.

اشترك في تأسيس حزب النداء القومي سنة ١٩٤٥ ورأسه سنة ١٩٥٥.

مقالاته في جريدة النداء، لسان حال حزب النداء القومي، وفي الديار التي كان شريكًا لحنا غصن فيها.

١٩٣٧ ترشح عن بيروت ثم انسحب(٢).

١٩٥١ ترشح عن بيروت منفرداً ونال ٣٣٤٨ صوتًا من اصل ٢١٩٨٨ مقترعًا(٣).

١٩٥٣ ترشح عن صيدا ونال ٢٤٤٦ صوتًا من اصل ٧٣٢٢ مقترعًا(٤).

١٩٥٧ ترشح عن زحلة فاز ونال ١٥٦٧٤ صوتًا من اصل ٢٧٦٠٩ مقترعين. (٥).

في ٢٧ آب ١٩٥٧، وفي ٨ آذار ١٩٥٨ انتخب رئيسًا للجنة التربية ومقررًا للجنة الخارجية والدفاع.

في ١٧ آذار ١٩٥٩، وفي ٢٤ آذار ١٩٦٠ انتخب عضوًا في لجنتي الخارجية والدفاع والتربية(٦).

١٩٦٠ ترشح في بيروت الثانية ونال ٣٣٥٨ صوتًا من اصل ١٥١٧٠ مقترعًا(٧).

١٩٦٤ انتخب نائبًا عن بعلبك الهرمل ونال ١٦٢٠٧ اصوات من اصل ٣٨٥١٦ مقترعًا(٨).

في ١٥ أيار ١٩٦٤ انتخب رئيسًا للجنة الخارجية (٦).

من ١٨ ت٢ ١٩٦٤ الى ٢٥ تموز ١٩٦٥ عين وزيرًا للداخلية في حكومة الرئيس حسين العويني (مرسوم رقم ٤٨٨).

في ١١ ك٢ ١٩٦٥ كلف وزارة الدفاع (مرسوم رقم ٧٩٠).

في ٣٠ نيسان ١٩٦٥ اعيد تكليفه وزارة الدفاع (مرسوم رقم ١٧٠٠).

في ٢٥ ايار ١٩٦٥ كلف ثالثة وزارة الدفاع (مرسوم رقم ١٨٣٤).

في ١٨ حزيران ١٩٦٥ كلف وزارة الإنباء والسياحة (مرسوم رقم ١٨٩٨).

من ٨ تموز ١٩٧٣ الى ٢٥ ايلول ١٩٧٤ عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء (مرسوم رقم ٥٧٦٥ ووزيرا للمالية (مرسوم رقم ٥٧٦٦).

في ٢٥ تموز ١٩٧٣ تلا البيان الحكومي قال:

البيان الوزاري

حضرة النواب.

امام مرحلة صعبة من تاريخ لبنان، تجمعت فيه الازمات، لم يقف هذا الوطن ضائعًا مسلوب القوى، بل توفر له، من ايمان ابنائه به، ومن وعيهم، ومن تراثه الوطني، وتجاربه، ووفائه للاصول وتمسكه بتفكير المستقبل، ما جهزه بأمضى سلاح لمواجهة الفترة التاريخية، والخروج منها بفيض جديد من القوة والفاعلية وروح المبادرة.

واثبت هذا الوطن العزيز، مرة بعد، انه قادر دائمًا على تجاوز العقبات، وايجاد الصيغة الوطنية والسياسية لأصعب الظروف.

انطلاقًا من جذور عام ١٩٤٣، من روح الاستقلال، ومن الايمان بالتراث انتسابًا واصالة، وقاعدة تجدد، وانتقالاً الى عالم اليوم والغد، كنت أتصور طبيعة الحكم الذي في وسعه ان يلبي حاجة الوطن في هذه المرحلة.

عندما عهد الي فخامة رئيس الجمهورية، في أعقاب الاستشارات التي اجراها مع مجلسكم الكريم، مهمة تشكيل الحكومة، كان الاتجاه العام يرسم الحاجة الى مبادرة وطنية تؤكد التماسك بين اللبنانيين، وتلاحم طاقاتهم، في مجرى التلاقي والتحاور، لبناء الحاضر والمستقبل.

لقد كانت الثقة بالنفس شرطًا اساسيًا لنهوض لبنان من الازمة وسيره، بكل قواه، على طريق التقدم والطموح. وسنعمل جاهدين على اشاعة هذه الثقة وتعزيزها، فنحقق التكامل بين الاصول الديمقراطية التي يقوم عليها نظامنا، وفي أساسها الحرية والمساواة والشورى والمشاركة الوطنية. فالحكم الديمقراطي الصحيح هو قضية ممارسة يومية نريدها مستمرة، مطردة النمو والاتساع.

ان حكومتنا قد ولدت في ظل الوفاء لهذه المبادىء. وانطلاقًا منها، نتطلع الى المستقبل بثقة، وتوق الى التجديد في بناء الدولة والمجتمع، وتلبية الاجيال في التجديد والتطوير الذي يمليه الانتماء الى عصر أصبح العلم فيه قاعدة لكل تقدم، بل للوجود والعيش والمنعة والكرامة.

فلبنان، الذي حمل مشعل النهضة بالأمس، وقاد زمانًا حركة التقدم في عالمه العربي، لا يرضى لنفسه ولا ترضى أجياله الجديدة ان يتأخر عن دوره الطليعي.

وليست المشاركة تقسيم مغانم، بل هي مساواة في الحقوق والواجبات، وتعميم خدمات الدولة ومؤسساتها ومرافقها على جميع المناطق، وتخصيص المحروم منها.

ولا ننظر اليها من أساس تنازع منافع بين طوائف، ولكننا ننظر اليها ونعالجها من منطلق وطني ومن روح الميثاق تتاح معه الفرصة، امام كل مواطن، ان يقوم بأشرف واجب، وهو خدمة لبنان في كل مجال. ومع تمسكنا بمعتقداتنا وارثنا الروحي، فسيظل الغاء الطائفية امنية من أعز أمانينا التي نسعى بجد لتحقيقها.

فلبنان لكل اللبنانيين، كما ان كل اللبنانيين للبنان، ابناء شعب واحد ووطن واحد، اثبتوا جميعًا، وفي كل الظروف، ولاءهم أولاً وأخيرًا للبنان، وطنًا سيدًا عزيزًا حرًا، وتطلعهم الى لبنان، دولة عصرية ومجتمعًا سعيدًا، اخًا لاخوانه شقيقًا، وصديقًا لاصدقائه صدوقًا.

وفي العلاقات مع البلاد العربية، يقيم لبنان سياسته على أساس عدم الارتباط، مع الوفاء لانتسابه العربي الثابت العريق، الذي حدد له دورًا لعبه باشراق ونجاح في فترات عديدة، فأدى للعرب وقضاياهم خدمات مسجلة. وهذا الدور لا يتردد لبنان في الاستمرار به، على ان يلقى تفهمًا وتجاوبًا من الاشقاء جميعًا، وعلى ان يكون له، من ظروفه الداخلية، ما يفتح له الطريق امام هذا الدور، والانفتاح على الجميع هو الاساس.

وخطتنا أن ننطلق، نحن والاشقاء العرب، وبنوع خاص الشقيقة سوريا، الى تركيز العلاقات على قاعدة لا تكون عرضة للاهتزاز، متخذين نحن وهم من الازمة الاخيرة العبرة والدرس.

والروابط بيننا وبين الشقيقة سوريا، يعززها الجوار، فأمنيتنا ان تعود العلاقات الى طبيعتها الودية الصافية.

وهدفنا من كل ذلك جمع الصف العربي، وتوفير القوى في وجه العدو.

فازاء الجمود الذي تقف فيه قضيتنا الكبرى دوليًا، لا بد للعرب من أن يتراصوا صفًا متجاوزين كل حدود الخلافات، ولا بد لهم من تعبئة الطاقات على أنواعها، وقد جعل القدر منها في أيديهم مقادير من شأنها لو وضعت في الميزان، ان تميل بكفته لصالحهم.

لقد اعطى لبنان، بدأب صامت، قضية فلسطين، منذ قيامها، الوافر والكثير من طاقاته، لم يدخر في خدمتها وسعًا، وهو امين لهذا الدور، متمسك به، متحسس بعلاقة المصير بين فلسطين وكل بلد عربي.

ولبنان الحريص على سياسته وسلامته، المطمئن لأمنه، سيظل العامل المجدّ والباذل بسخاء، الى أن يتم لشعب فلسطين تحقيق أمنيته في الوجود المبني على الحق والعدل.

ان قضية فلسطين هي قضية لبنان. كما ان مصلحة لبنان العليا وسلامته حدودًا، وكيانًا، وسيادة، ونظامًا، هي مصلحة كل العرب، وخاصة الفلسطينيين، ولهم من لبنان مثال وحجة لاجتذاب عطف العالم على قضيتهم.

ان الحوادث الأخيرة المؤلمة، التي وقعت، بين بعض أخواننا الفلسطينيين، وقوات الأمن اللبنانية، انتهت، نهائيًا باذن الله ـ بفضل التدابير التي اتخذتها السلطة، والتعاون العربي، وحكمة المسؤولين الفلسطينيين.

ولبنان، الذي يعمل بوحي من حرصه على سيادته وتطبيق قوانينه فوق أراضيه، باق على الخط الذي رسمه لنفسه، مؤديًا دوره ضمن خطة عربية شاملة، فنوفر بذلك جوًا اخويًا تحل فيه الثقة والطمأنينة محل الخشية والحذر.

وان الحكومة جادة في تأمين الاجواء، لكي تنصرف قواتنا المسلحة، ومن ورائها جميع الشعب، بكل امكاناتها لحماية حدود لبنان وأرضه وسيادته وكرامته.

ان المُلحّ والمباشر من مشاكلنا وقضايانا الوطنية التي شغلت البلاد في الأشهر الأخيرة، لن يكون وحده موضوع مهمتنا وعملنا في هذه الحكومة. ولا بد من تحرك شامل ومخطط متعدد الاتجاهات، لتحقيق انجازات تلبي حاجات الشعب وتختصر الزمن، لتعطي المواطن الفرص لحياة فضلى وتقدم محتوم.

وفي عصر التخطيط والانماء، وعلى مشارف الربع الأخير من القرن العشرين يستطيع نظامنا الديمقراطي الحر ان يؤدي دوره في بناء المجتمع المتقدم المتطور العادل.

ولبنان الغد، لبنان الأجيال الطامحة والمؤهلة، والمدعوة لأن تتسلم الوطن والمصير، صورة لا تغيب عن رؤيانا، وتطالبنا بانتهاج سياسة، في شتى الحقول، مستقبلية وبعيدة المدى.

ان نظرة التطور في كل مناحي الحياة ضرورة لحل المسائل والازمات التي تطرأ على حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وطموح الحكومة هو ان تحقق، من خلال هذه النظرة، ومن خلال توعية المواطن، تنشيط الدوائر المؤسسات، وتعزيز الانتاجية فيها، واذكاء روح الواجب لدى الموظفين، واعتماد الاساليب الحديثة في الادارة والعمل العام.

ومن أهداف حملة التطوير، رفع متوسط دخل الفرد، وتوزيع أوسع للازدهار يحقق العدالة الاجتماعية. ويستتبع هذا الامر تعزيز مؤسسات القطاع الخاص لتواجه تحديات العصر، وزيادة موازنة الدولة بما يتناسب مع الارتفاع المرتقب للدخل الوطني، ويمكن من تنفيذ مشاريع الدولة الانمائية، وعندئذ يكون اللبنانيون قد اعطوا، لطموحهم في دولة حديثة ومجتمع متطور، تجسيدًا واقعيًا، تسهل مقارنته مع البلدان المتقدمة.

ويفترض ذلك أيضًا ان نأخذ بمعطيات التطور المتجددة باستمرار، ومن هذه المعطيات الشعور المتزايد بضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية والمعنوية التي نعيش فيها، حفاظًا منا على قيمة الحياة.

ولنا في هذا البلد من الحريات الاصيلة، ومن تراث التسامح، والتقاليد النبيلة، والاعتزاز بالارض، ومن سحر الطبيعة، في الساحل والجبل، في المدينة والقرية، ثروة لا يجوز ان يصرفنا أي شاغل عن حمايتها. ان تجارب العالم المتقدم تحذر وتنير في طريقة تجنب ضريبة التقدم، سواء أكانت هذه الضريبة اجتماعية أو نفسية، كالتفتت في البنيان الوطني والاخلاقي، ام كانت طبيعية كتلوث البيئة وتشويه وجه البلد وهوائه وغذائه وشرابه.

على ان معركة التطور الفاصلة هي في النهاية ملك للشعب، ننتصر فيها بقدر ما يؤمن المواطن بها، والدولة المستنيرة ليست تلك التي تعمل فحسب، بل هي تلك التي تحرك المواطن الى العمل.

ان هذه الحكومة، وهي فريق عمل وطني، تتخطى في سبيل اداء مهمتها كل ما يفرق، وتلتقي على كل ما يجمع، وهي في مواجهة هذا التحدي، اجيال تتكامل بدلاً من أن تتصارع، وفئات تتعاون بدلاً من أن تتخاصم، وطاقات ينفتح بعضها على بعض.

وما هدفنا من توسيع التمثيل في هذه الحكومة الا ان نحقق، بالقول وبالفعل، تجمعًا وطنيًا في مواجهة القضايا المصيرية، وترسيخًا لقواعد النظام الديمقراطي البرلماني، ولمبدأ الحرية الذي به ندين. والحرية، كما آمنّا بها وشربناها من تراثنا وثقافتنا، وناضلنا من أجلها، هي روح النظام الديمقراطي. وهي لن تكون لمجرد ان تأخذها لنفسك، بل تكون بالا تحرم منها غيرك، وحتى نقيضك.

انطلاقًا من المبادىء الانفة الذكر تعمل الحكومة على وضع برامجها وتحقيقها ضمن اطار خطة متكاملة، رائدها خدمة الوطن والمواطن، وسبيلها الاخلاص في العمل.

في السياسة الخارجية.

ان لبنان متمسك بمبادىء الامم المتحدة، ووفيّ لالتزاماته النابعة من ميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية. وهو ملتزم باتفاقية الهدنة المعقودة عام ١٩٤٩. وبالرجوع الى المنظمة الدولية في كل ما يعزز استقلال لبنان وسيادته الوطنية وسلامة أراضيه.

تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا تنشيط علاقات لبنان بشطره المغترب عن طريق بعثاتنا في الخارج، أو اللقاءات بين المسؤولين اللبنانيين والجاليات اللبنانية، وعن طريق المؤتمرات التي تعقدها دوريًا الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم.

تولي الحكومة علاقات لبنان الاقتصادية بالبلدان العربية والاجنبية، وكذلك بالمنظمات الدولية، عناية خاصة نظرًا لارتباط التنمية الداخلية ارتباطًا وثيقًا بها، وفي طليعتها تلك التي تربط بين لبنان والدول العربية الشقيقة.

في الدفاع.

الجيش القوي مطلب وطني. فالحكومة قد عزمت على زيادة القوة الدفاعية زيادة محسوسة وسريعة، في العدد والمعدات. وكل بذل في هذا السبيل يظل ثمنًا يسيرًا نؤديه عن رضى للدرع التي تدفع المخاطر عن الكيان والسيادة والارض، والسلامة العامة في الحاضر وفي المقبل من الايام.

هناك تدابير لا تحتاج الى تشريع جديد قد بدأ تنفيذها، منها دعوة الشباب الذين دربوا سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، ومنها خطة رصد الشواطىء وهي قيد التنفيذ. اما التدابير التي تحتاج الى قوانين فان الحكومة ترسل مشاريعها الى مجلسكم الكريم بالسرعة الممكنة، ويأتي في رأسها مشروع خدمة العلم ومشروع الخدمة القصيرة الامد، وسيحالان في مهلة لا تتجاوز الشهرين.

في الحقل الداخلي.

في الحقل الداخلي تؤكد الحكومة العزم على توطيد الامن وتركيز دعائمه وتوفير الطمأنينة للمواطنين، سبيلها الى ذلك التشدد في تطبيق القوانين والانظمة القائمة، دون أي اعتبار سوى ما تفرضه مصلحة الوطن على من يتولى مسؤولية الحكم، من تجرد عن النزعات الشخصية وتحرر من الاهواء السياسية.

وسنعمل على تطوير قوى الامن الداخلي عددًا وتجهيزًا، تمكينًا لها من مكافحة الجريمة بصورة فعالة وملاحقة المطلوبين والمحكومين.

ان تطبيق القانون على الجميع كفيل بتأمين الاستقرار وترسيخ الثقة في نفس المواطن وصيانة الحريات الديمقراطية التي كان لبنان، ويجب ان يبقى موئلاً لها، والحفاظ على الدستور نصًا وروحًا ـ هذا الدستور الذي كرس حرية الفرد، وتجسدت في أحكامه المبادىء الانسانية المثلى، وضمن للمواطن العدالة الاجتماعية التي لا حياة لأمة بدونها.

لقد دلت التجارب على ان قانون الانتخابات النيابية الحالي يحتاج الى بعض التعديلات. ولهذا فان الحكومة تنوي ان تقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون انتخابات يتيح للمواطنين ممارسة هذا الحق المقدس على الوجه الافضل.

واننا سندعو المواطنين الى ممارسة حقهم في انتخابات المجالس البلدية والهيئات الاختيارية في موعدها القانوني.

والحكومة تعمل على وضع مشروع قانون جديد للبلديات، تأمل أن يصل الى مجلسكم الكريم في أقرب وقت.

في الحقل الاقتصادي والانمائي والاداري.

تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا:

أولاً: لتحقيق دورها الانمائي عن طريق زيادة فعالية القطاع العام باعتماد التخطيط العلمي، مستعينة بادارة متطورة، فعالة وسريعة التحرك، توفرها الحكومة في ضوء المبادىء الادارية الحديثة، وعن طريق تأمين الدعم الكافي والتسهيلات المختلفة لتنشيط القطاع الخاص، وتسريع نموه ضمن اطار نظامنا الاقتصادي الحر، والمنافسة المرتكزة على مكافحة الاحتكار.

ثانيًا: لتأمين حاجة تموين البلاد من المواد الغذائية الاساسية، بحيث تضمن للمستهلك الحصول على حاجاته منها بصورة دائمة، وبأسعار مستقرة وفقًا لبرامج تموينية. كما تولي قضية الغلاء الاهتمام الاول، بتعيين أسبابه وطرق معالجته، واتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من ارتفاع اكلاف المعيشة، والحفاظ على قوة دخل المستهلك الشرائية.

ثالثًا: لرسم سياسة صناعية ونفطية تتوافق والسياسة الاقتصادية العامة.

رابعًا: لتوسيع الرقعة الزراعية وزيادة انتاجها، بتحديث وتكثيف العمليات الزراعية، وانماء الثروة الحيوانية، وتحسين شبكات تصريف المنتجات الزرعية في الاسواق الداخلية، وتشجيع تصريف الفائض من الانتاج الزراعي بإيجاد أسواق جديدة، وبإنشاء صناعات زراعية، ونشر وتعميم الحركة التعاونية وتشجيع التسليف التعاوني الزراعي.

خامسًا: لتجنيد جميع الامكانات، تحقيقًا لما يتطلبه قطاع الاسكان والتعاونيات من دعم ورعاية.

سادسًا: لتعزيز وزارة الاقتصاد والتجارة، واستكمال انشاء وزارة الصناعة والنفط ووزارة الاسكان والتعاونيات.

سابعًا: لتمكين المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي من مباشرة عمله، والاسهام في تأمين المال اللازم للمشاريع الانمائية.

في الحقل المالي.

تعتمد الحكومة في سياستها المالية المبادىء والاجراءات التالية:

أولاً: الالتزام بسلم اولويات للانفاق العام في ضوء مخطط التنمية الاقتصادية، وفي اطار الخطة الانمائية السداسية.

ثانيًا: الحد من تزايد النفقات الادارية الى أقصى حدود مجدية، وتوفير نصيب أكبر من الواردات العامة للانفاق على الاغراض الترسملية لتنمية طاقة البلاد الاقتصادية وثروتها البشرية.

ثالثًا: زيادة الواردات التي تمثل حصيلة الضرائب والرسوم ودعم هذه الواردات بواردات استثنائية، عن طريق الاقتراض من الداخل بالافضلية، ثم عن طريق المؤسسات الدولية. على ان تخصص القروض لتمويل مشاريع اقتصادية منتجة تزيد من طاقة البلاد الاقتصادية وتساعد على التسديد.

رابعًا: الاسراع بالبرنامج المتكامل لتحديث النظام الضريبي، تحققًا وتكليفًا وجباية، وتطويره على أسس علمية وفي اطار المفاهيم الحديثة للعدالة الاجتماعية، وللعدالة في توزيع العبء الضريبي مع مراعاة ضرورة عدم احداث عوائق للنشاط الفردي والخاص، والتوسع بالتسهيلات وبالتشجيع الكافي لدعم نمو هذا النشاط وتوسعه.

في الحقل الانشائي.

تتركز اهتمامات الحكومة، في هذا الحقل، على مشاريع الري ومياه الشرب، والكهرباء والمرافىء، والنقل والطرق، والمباني والتنظيم المدني. من أجل ذلك ستعمل الحكومة على تعميم مشاريع الري في مختلف المناطق، في

اطار خطة التنمية السداسية، وتتابع بصورة خاصة تنفيذ مشروع الليطاني ومشروع ري البقاع الغربي، ومشروع ري البقاع الشمالي من نهر العاصي، ومشروع ري سهل عكار ومشروع ري الكورة زغرتا، وتنفيذ مشاريع مياه الشرب في العاصمة بيروت وفي جميع المناطق، ومشروع تطوير مطار بيروت الدولي، وانجاز شبكة الطرق والاوتوسترادات، ومتابعة تنفيذ مشاريع الكهرباء وتطوير المرافىء اللبنانية.

في الحقل الاجتماعي.

توجه الحكومة اهتمامًا خاصًا:

ـ لتحسين أساليب العمل والتوسع في برامج التدريب المهني السريع، واشاعة الحوافز الاجتماعية والنفسية لتغطية حاجات الانتاج بالمهارات المهنية المطلوبة.

ـ لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي على العمال الزراعيين، وتنفيذ الخطوات الكفيلة باستكمال التشريعات الخاصة بهم في ميدان الخدمات الاجتماعية.

ـ لتنفيذ تخطيط علمي لليد العاملة في لبنان لارشاد العمل الى ما تحتاجه فعلاً أسواقه، ولتوفير اكبر قسط من فرص العمل وحماية اليد العاملة.

ـ لوضع تشريع بشروط التسريح يضمن مصلحة العامل ورب العمل، وبشروط الاجازة المرضية.

ـ لتنفيذ مشروع حماية الطفولة والناشئة ورعاية المعاقين.

ـ لتنفيذ مشاريع التوظيف الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعلى الاخص في ما يتصل بتأمين المسكن.

ـ للتعاون مع الحركة النقابية العمالية من أجل تأمين مصلحة العامل.

- والحكومة ستبدي رأيها في مشروع قانون الايجارات الجديد الموجود لدى مجلسكم الكريم أثناء مناقشته، آخذة بعين الاعتبار مصلحة ذوي الدخل المحدود والمتواضع.

في حقل العدل.

تعمل الحكومة على تعزيز القضاء بما يحفظ استقلاله، ويؤمن سرعة فصل الدعاوى، وفي سبيل ذلك ستعمد الى ملء المراكز الشاغرة في الملاك وزيادة العدد.

في الحقل التربوي.

ان للحكومة شاغلاً كبيرًا هو مستقبل الجيل لأن منه مصلحة المواطن، وكرامة الانسان، وبه منعة لبنان.

واننا مؤمنون بوجوب ضمان تكافؤ الفرص، وتعميم التعليم حتى نصل الى الزاميته. وعاملون للتطوير بتوفير خصائص التحديث العلمية وفي طليعتها الملاءمة، والتنوع والتخطيط.

ان السياسة التربوية لا تقف عند حد التخريج، وتوزيع الشهادات، بل تتصل بفسح المجالات أمام المواطن لكي يوظف علمه في الانتاج. كما تتصل بالاخلاق والحفاظ على التراث، وتعتبر ان تقويم الحاجات والكفايات، وتسويق الاختصاص اكاديميًا ومهنيًا وتقنيًا، هي حلقات مترابطة تحد من بطالة السواعد وهجرة الادمغة. وهذا يهيب بنا الى وضع سياسة تربوية تعليمية شاملة، يسهم فيها أهل الاختصاص والمفكرون، وتشتمل على تحديث الوسائل وتطوير المناهج.

وتحرص الحكومة على تعزيز المدرسة الرسمية ورعاية المدرسة الخاصة، ليتلاقى القطاعان في خدمة الاهداف الواحدة. وان تنفيذ مشروع تجميع المدارس مستمر وتمويله مؤمن.

كما تولي الحكومة موضوع أقساط المدارس وشؤون الكتاب وثمنه اهمية وأولوية لمواجهتها، متوخية التوفيق بين قدرة المواطن وطموحه، وحاجة الوطن وامكانات الدولة.

وان ثمة عناوين في القطاع التربوي نورد منها، المشاركة المسؤولة، والحوار اللائق، ورفع المستويات وأخذ المبادرة في منح الحقوق وتعزيز التدريس بالعربية، وتنمية الثقافة والعلم باللغات الاخرى.

وأما الجامعة فهي روافد الملاكات المستقبلية. والحكومة ماضية في تخصيص الاعتمادات اللازمة لاكمال تشييد الابنية الجامعية، وفقًا للخطة السداسية، وعاملة على انشاء كليات تطبيقية في المناطق، جادة في استكمال هيئة التعليم الجامعي توعية وتفرغًا وبحوثًا.

ان الثقافة بمفهومها الشامل، المكثف، والعميق، موضوع بارز في اهتمامات الحكومة، يقينًا منا ان الصلة وثقى والعلاقة سببية حتمية بين بنية الدولة الحديثة والفكر في خاصيته الذاتية والموضوعية، وفي بُعدَيه الوطني والانساني. من أجل ذلك تولي الحكومة شأن الثقافة اهتمامًا جديًا يليق برسالة لبنان وتراثه. فتنشىء مجلسًا للثقافة تكون مهمته اغناء الانتاج الثقافي وتأصيله، ووضع الامكانات في تصرف المثقفين، ونشر الثقافة والفنون الجميلة، واداء دور لبنان الثقافي في العالم بالوسائل التي يقتضيها العصر. كما تهتم الحكومة برعاية الناشئة والشبيبة، وتعليم مواد التربية على أنواعها، وفي طليعتها التربية المدنية، والاخلاقية المستمدة من معتقداتنا وتراثنا الروحي، وتشجيع الكشفية والرياضة.

في الحقل الصحي.

ان سياسة الحكومة في حقل الوقاية الصحية ترمي الى تعميم الرعاية الصحية للأمومة والطفولة، واستئصال الأمراض الانتقالية المتوطنة ـ التوعية الصحية ـ النهوض بصحة الريف اللبناني ـ انشاء مركز وطني لمكافحة السرطان ـ الاهتمام بأعمال التخطيط الصحي والاحصاءات الحيوية والصحية، والتلقيح النظامي الجماعي.

وفي حقل العناية الطبية ترمي سياسة الدولة الى اعتماد مبدأ الفحوص الطبية للسكان ـ انشاء المستشفيات الحديثة والمستوصفات وتوفير أفضل التجهيزات والعناصر الفنية لها ـ تدعيم المختبرات ومصارف الدم ـ انشاء مركز متخصص لكل لبنان يتولى اجراء المعالجات والجراحات المتقدمة مثل: غسل الكلية وزرعها، وجراحة القلب المفتوح، وجراحة الدماغ، ونقل قرنية العين وغيرها ـ تعميم وتحسين وسائل الاسعاف الأولى والاغاثة الصحية ـ تشجيع الصناعة المحلية للأدوية، وإحكام الرقابة على المستحضرات الطبية، من حيث النوعية والثمن والفعالية ـ وتعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة في لبنان.

وترمي سياسة الحكومة الى تطوير المختبر المركزي للصحة العامة حتى يتمكن من مراقبة المواد الغذائية والمعلبات والادوية.

وستنشىء الحكومة مكتبًا للادوية تابعًا لوزارة الصحة العامة، مهمته استيراد الادوية وبيعها بالسعر العادل.

في حقل الاعلام.

ان الحكومة ستعمل على نشر الثقافة الوطنية لمواجهة مخططات العدو الاعلامية ـ توطيد التعاون الوثيق بين الاعلام الرسمي والاعلام الخاص من صحافة وتلفزيون ـ توثيق الصلات مع الصحافة وأجهزة الاعلام العربية والاجنبية ـ توثيق الصلات مع المغتربين اللبنانيين المنتشرين في العالم ـ دعم أجهزة الاعلام الرسمية، وتنفيذ مشروع اذاعة لبنان الكبرى القاضي بتغطية كامل الاراضي اللبنانية والبلاد العربية المجاورة.

في السياحة.

تضع الحكومة خطة حديثة للاعداد والتجهيز السياحي تُجاري التطور السياحي العالمي.

والتجهيز السياحي سيشمل مناطق لبنانية جديدة، غنية بآثارها، ولم تنل حتى الآن نصيبها من العناية والاهتمام.

في التصميم العام.

ان من صلب مهمات وزارة التصميم العام ارساء المشاريع والبرامج الانمائية على دراسات موضوعية تأخذ بالاعتبار أوضاع مرافق المجتمع ومناطقه وتوقعات تطور هذه الاوضاع.

وتحرص الحكومة على أن تكون هذه المشاريع والبرامج ملزمة لاجهزة الدولة، لكي يرتبط الانفاق العام وموازنات مختلف الاجهزة باطار الخطط والمشاريع الانمائية التي تضعها وزارة التصميم، استنادًا الى الدراسات المسبقة والمبنية على معطيات موضوعية تبين حاجات المجتمع اللبناني الاساسية.

كما تولي الحكومة أهمية خاصة لتعزيز البحث العلمي، النظري والتطبيقي، عن طريق المجلس الوطني للبحوث العلمية، ومعاهد ومراكز البحث العلمي.

هذه هي سياسة حكومتنا، وتلك هي الاهداف المرحلية التي سنسعى الى تحقيقها برعاية فخامة الرئيس سليمان فرنجية، وبالتعاون مع مجلسكم الكريم، وعلى أساسها نطلب ثقتكم الغالية من أجل العمل لما فيه خير لبنان ـ فلتتوحد الصفوف، ولتتجمع الارادات، وتتعبأ الطاقات وليضطلع كل منا بواجبه، ونواجه مسؤولياتنا معًا، حفاظًا على لبناننا موئل حرية، ومنبر حق ومهد سلام.

نالت الحكومة الثقة ب ٧٨ صوتًا ضد ١ وامتناع اثنين.

في ٢٠ ايلول كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٦٠٦١).

في ٢٥ ت ١ ١٩٧٣ قدم استقالة حكومته، هذا نصها:

فخامة الرئيس.

لقد تسلمت الحكومة المسؤولية والبلاد تجتاز أزمة خطيرة، واليوم تُسَلِّمها ووطننا في وضع سليم تلعب فيه الاصول الديمقراطية لعبتها الحرة. ويملأ نفسي وأنا أقدم اليكم استقالة الحكومة، شعور الثقة بمستقبل هذا الوطن. فعلى رغم الاغراض وحملات التعبئة المبررة حينًا وغير المبررة أحيانًا كثيرة، وهي التي تطغى عادة على سطح حياتنا العامة وعلى آدابنا السياسية واعرافنا وتقاليدنا.

فالفترة التي أمضيتها ورفاقي في الحكم أكدت في قناعتي ان تراب هذا الوطن تعطي فيه البذرة الصالحة أجود الثمار، وأن أي جهد يبذله مسؤول، له فعله الأكيد في دفع هذا الوطن في الاتجاه الذي يرسمه له طموحه وتريده أجياله.

وقد كان اهتمامنا منذ تولينا مسؤولية الحكم منصبًا على كل ما يزيل التعكير والقلق بين اللبنانيين أنفسهم، أو بينهم وبين الاخوان العرب، تمكينًا لسيادة هذا الوطن وسلامته، وتعزيزًا لنموه في الداخل، ودوره اللائق في الخارج عربيًا ودوليًا.

على صعيد العلاقات مع الاشقاء العرب، يجد لبنان اليوم العلاقات بينه وبين الدول العربية من دون استثناء صافية، وأبواب التعاون بينه وبينها في كل صعيد مشرعة. كذلك يسود الاخاء علاقتنا بإخواننا الفلسطينيين المقيمين بيننا. وها ان لبنان يحمل الآن في الامم المتحدة صوت فلسطين في أخطر مرحلة تدخلها القضية في تلك المؤسسة العالمية.

وفي حرب تشرين جاء موقف لبنان معززًا لوحدة المصير بينه وبين اخوانه العرب مؤكدًا دوره في خدمة القضايا المشتركة. وليست الرسالة التي ينهض بها لبنان الآن الا صورة صادقة للدور المتألق الذي هو دوره الطبيعي، كذلك على الصعيد الدولي العام، فإن مكانة لبنان الحالية بارزة وقائمة على أساس نزعة الاستقلال والمثل العليا.

وقد انصب جهدنا في الحقل الداخلي على تقوية شعور الالفة بين اللبنانيين في جو المساواة والمشاركة بين اعضاء الاسرة اللبنانية الموحدة، فتحقق مبدأ لا طائفية الوظيفة، او كل الوظائف لكل الطوائف، وهو المبدأ الذي نريده منطلقًا لخطوات تستمر على طريق بناء لبنان اللاطائفي في شكله الامثل. وان الانجازات التي تمت في مجال السياسة الاجتماعية هي من الحجم بحيث تشكل حلاً للنسبة الكبرى من مشاكل الوضع الاجتماعي.

وسواء على الصعيد العربي او الوطني، او الاجتماعي او التعليمي، او الاقتصادي، فقد خطا لبنان خطوات هي من الرسوخ بحيث لا يمكن العودة عنها، وارسى قواعد ثابتة لن يسمح اللبنانيون لأحد بتخريبها، لأنها من شروط

عملية التجدد الجذري يذهب اليه لبنان اليوم في ظل تمسكه بالديمقراطية وحرصه على الحرية.

وأرى من واجبي وأنا أقدم الى فخامتكم استقالة الحكومة، أن أعرب لكم باسمي وباسم اعضائها عن شعورنا العميق بأثر وطنيتكم العالية التي تستوحونها في خدمة وطننا، والسهر على خيره وحرصكم على ممارسة الحكم على أساس الديمقراطية الصحيحة، والمشاركة المخلصة، وادراككم لفعل العدالة في دعم اللحمة الوطنية مما كان له اثره الكبير في تسهيل مهمة حكومتنا على الوجه الذي يرضى عنه الضمير والوطن».

تقي الدين الصلح

توفي بباريس في ٢٧ ت٢ سنة ١٩٨٨، بمرض القلب، ونقل جثمانه الى بيروت.

له في محاضرات الندوة اللبنانية:

النداء القومي عقيدة ونضال السنة ٨ العدد ١.

وحدة العرب السنة ١١ العدد ٤.

احياء ذكرى ابي شهلا السنة ١٣ العدد ١.

احياء ذكرى عبدالعال السنة ١٤ العدد ٦.

مأتمه(٩):

توفي تقي الدين الصلح في باريس بعد ظهر يوم ٢٧ ت٢ ١٩٨٨. ويوم ٢٩ منه نقل جثمانه الى بيروت. نعته الحكومة اللبنانية وأعلنت الحداد عليه ٣ أيام وتنكيس الأعلام على كل الدوائر الرسمية. وأقيم حفل التعازي في دار الفتوى.

وفي ٣٠ ت٢ شيع جثمان الفقيد الى مثواه الأخير. سير بالنعش من منزله في محلة القنطاري، الى مسجد الخاشقجي، حيث اقيمت الصلاة لراحة نفسه، وقد جلل النعش بالعلم اللبناني.

أمّ الصلاة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، بحضور مسؤولين ورسميين. في مقدمتهم رئيس مجلس النواب السيّد حسين الحسيني، والرئيس سليم الحص، وممثل عن

الرئيس السوري وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية الوزير وهيب الفاضل، والرئيس شارل حلو، ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وعدد كبير من الوزراء والنواب الحاليين والسابقين. وبعد الصلاة رثاه المفتي خالد.

المدرسة العلمانية (الليسيه) بيروت: انشأتها البعثة العلمانية الفرنسية سنة ١٩٠٩ على طريق الشام مقابل نقابة المعلمين حاليًا ثم نقلت الى مبناها الجديد في شارع اسحق بن حنين في ت٢ سنة ١٩٥٩.

المراجع.

١ ـ سعادة: سير ارباب الفكر ص ٣٥. w.w 1ère édition p.439. ناديا ونواف كرامي: العالم العربي ص ٢٨٥.

٢ ـ لسان الحال ٢٤ ت ١٩٣٧.

٣ ـ الصحف المحلية ١٦ نيسان ١٩٥١.

٤ ـ الصحف المحلية ٢٠ تموز ١٩٥٣.

٥ ـ الصحف المحلية ٢٤ حزيران ١٩٥٧.

٦ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٧ ـ الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠.

٨ ـ الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤.

٩ ـ النهار ١ ك١ ١٩٨٨.



اللواء نور الدين عبدالله الرفاعي

اللواء نور الدين عبدالله الرفاعي(١)

رئيس حكومة مرة واحدة

١٨٩٩ - ١٩٧٩

سني من طرابلس ومولود في البانيا سنة ١٨٩٩.

كان والده عبدالله الرفاعي مديرًا للجمارك في البانيا التي كانت تؤلف جزءًا من السلطنة العثمانية. تلقى علومه في الاستانة وأكملها في بيروت في الأزهري.

سنة ١٩١٦ دعي الى الخدمة العسكرية قبل ان ينهي دروسه. بعد الحرب سرح من الجيش باعتباره من ابناء الولايات العثمانية وعاد الى لبنان.

ولما اعلن انشاء الجيش الوطني، دخل سلك الدرك برتبة ملازم اول. ثم تدرج في السلك وشغل مناصب عدة حتى اصبح مفتشًا عامًا لقوى الامن الداخلي وقائدًا عامًا للدرك اللبناني.

احيل على التقاعد سنة ١٩٦٢.

في ٢٣ ايار ١٩٧٥ عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للعدل وللصحة العامة وللصناعة والنفط (مرسوم رقم ١٠٤٠٣).

هذه الوزارة كانت وزارة عسكرية باستثناء وزير الخارجية السيد لوسيان دحداح، لم تتمكن من المثول امام امجلس. في ٢٦ ايار قدم اللواء نور الدين استقالة وزارته (بعد ٣ ايام من صدور مراسيم تأليفها) قبلت الاستقالة في اول تموز (مرسوم رقم ١٠٥٠١).

هذا نص كتاب الاستقالة(١):

حضرة صاحب الفخامة الاستاذ سليمان فرنجية المحترم.

ان الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد حدت بفخامتكم الى تشكيل حكومتنا الاستثنائية، بغية اعادة الامن والطمأنينة والاستقرار، وانقاذ البلاد من الاحداث الدامية. ولقد قابلنا ثقة فخامتكم الغالية بما كنا دائمًا حريصين عليه

---

(١) هذه الحكومة لم تمثل امام المجلس فهي اذًا بدون بيان وزاري.

من تجاوب مخلص في سبيل تحمل المسؤولية التي تفرضها المصلحة العامة. وعلى هذا الاساس قبلنا الحكم شاكرين، معاهدين الله وانفسنا على ان نعمل لما فيه خير لبنان وامنه واستقراره. ولقد عمدت الحكومة منذ الساعات الاولى الى بذل العمل والجهد في سبيل اعادة الاحوال الطبيعية الى البلاد، وقد ادى ذلك بفضل الاتصالات والمساعي، وبتبادل وجهات النظر الى تحقيق بعض الانفراج. ورغبة منا في فسح المجال امام قيام حكومة جديدة اصبحت مهمتها اقل صعوبة، لذلك، واني اذ اعرب لفخامتكم مجددًا عن شكري العميق على ثقتكم الغالية، اقدم لفخامتكم استقالة الحكومة التي أرئسها، فاسحًا المجال لفخامتكم لمعالجة الوضع بحكمتكم الوطنية.

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول اسمى اعتباري وفائق احترامي.

بيروت في ٢٦ ايار سنة ١٩٧٥

رئيس مجلس الوزراء

نور الدين الرفاعي

اوسمته:

وسام ضابط اكبر من جوقة الأرز.

ميدالية ذهبية من الاستحقاق اللبناني.

ميدالية الحرب ذات السعف

صليب الحرب مع تنويهين.

ميدالية الاستحقاق السوري.

كومندور جوقة الجيش من رتبة ضابط.

وسام الاستقلال الاردني.

توفي في ٢٤ ت٢ سنة ١٩٧٩.

المراجع.

١ ـ كرامي: العالم العربي ص ٢٥٠ ـ w.w 1ère édition p.416.



رشيد انيس الصلح

رشيد انيس الصلح(١)

محام ـ رئيس حكومة مرتين

١٩٢٨

سني من بيروت ومولود فيها سنة ١٩٢٨.

تلقى علومه الأولى في مدارس المقاصد (بيروت) والثانوية في الفرير (بيروت).

تخرج محاميا من جامعة الآباء اليسوعيين ـ ببروت، عيّن قاصيًا.

تقلب في مناصب عدة في القضاء أولها قاض منفرد مدع عام في المحكمة الشرعية.

١٩٦٠ ترشح عن بيروت الثالثة ونال ٩١٨١ صوتًا من اصل ٢٢٦٩٢ مقترعًا(٢).

١٩٦٤ ترشح عن دائرة بيروت الثالثة فاز ونال ١٤٩٧٢ صوتًا من اصل ٢٨٥٦٧ مقترعًا(٣).

في ٥ أيار ١٩٦٤ انتخب في اللجان الآتية: الشؤون والعمل والتصميم والخارجية.

في ١٦ آذار ١٩٦٥ انتخب عضوًا في لحنتي الادارة والعدل والاقتصاد(٤

في ٢٣ آذار ١٩٦٦ وفي ١٨ آذار ١٩٦٧ انتخب عضوًا في لجنتي العمل والشؤون ومقررًا للاقتصاد (٤).

١٩٦٨ ترشح عن دائرة بيروت الثالثة نال ١١٧٩٥ صوتًا من ٢٤٦٨٨ مقترعًا(٥).

١٩٧٢ فاز عن الدائرة الثانية ونال ١٠٨٩٦ صوتًا من اصل ١٩٦٧٦ مقترعًا(٦).

في ١٩ أيار ١٩٧٢ وفي ٢٠ آذار ١٩٧٣ انتخب عضوًا في لجنة الادارة والعدل (٣).

من ٣١ ت[1] ١٩٧٤ الى ١٥ ايار ١٩٧٥ عيِّن رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للمالية (مرسوم رقم ٩٣٧٢).

في ٩ ت[2] ١٩٧٤ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٩٦٣٧).

بعد هذا التاريخ لم يشترك في اللجان.

في ٢١ ت [2] ١٩٧٤ تلا البيان الحكومي، هذا نصه:

البيان الوزاري.

حضرة النواب المحترمين.

اننا نمثل اليوم أمام مجلسكم الكريم، وكلنا ايمان بأن التخطيط العلمي الصحيح، هو السبيل الوحيد لمواكبة التطور وامكانية التجدد في سبيل لبنان افضل. واننا على هذا الاساس توخينا ان يأتي بياننا الوزاري على صورة برنامج عمل، واضح وبسيط، يحدد الاهداف والوسائل، ويلبي الحاجات الحياتية ويتجاوب مع التطلعات العصرية.

واننا، انطلاقًا من ذلك، وفي اطار نظامنا الذي نحرص على الحفاظ عليه وتطويره، نعتزم التصدي، بشكل جدي وحاسم لجميع القضايا العامة. مبادرين الى درس واقرار المطالب والاقتراحات المحقة التي تقدمت به جميع العائلات الروحية اللبنانية بالسرعة الممكنة حتى يشعر المواطنون، جميع المواطنين بأن حقوقهم محفوظة، ضمن قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات. والمساواة والمشاركة في نظرنا، مظهر ديمقراطي في تحمل المسؤوليات الوطنية بالتشاور وتبادل الرأي واتخاذ المقررات وتنفيذها. ان المشاركة التي نقصدها هي المشاركة الوطنية الشاملة بين مختلف فئات الشعب وطوائفه وهيئاته والتي تؤدي، بالتنفيذ والممارسة، الى اعطاء المواطنين جميع حقوقهم المشروعة على اساس المساواة التي كرسها الدستور، وايلاء المناطق جميعًا ما يحق لها من اهتمام الدولة في مختلف المجالات والميادين.

ان سياسة الحكومة العامة يمكن تلخيصها بما يأتي:

السياسة العربية والخارجية:

تنبع سياسة لبنان الخارجية في المقام الاول من الواقع اللبناني. انها سياسة كل اللبنانيين، تستهدف قبل كل شيء المحافظة على استقلال البلاد وسياستها وسلامة اراضيها.

وترتكز هذه السياسة الى قاعدة التعاون والتضامن مع الدول العربية الشقيقة الى أبعد الحدود، تعاونًا وتضامنًا قائمين على اساس الارتباط الاخوي والمصلحة المشتركة.

وفي المجال العربي نعتبر ان القضية العربية الاولى هي قضية فلسطين، وانها قضية لبنان بالذات. وقد بذلت بلادنا من اجلها كل ما تستطيع. ومع تمسك لبنان باتفاقية الهدنة، ستظل بلادنا تبذل مع سائر الدول العربية كل مجهود الى ان تتحقق مطالب العرب في الجلاء الكامل، وينال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية.

ويجدر بنا، في هذا المجال، ان نذكر ان الحقبة الزمنية التي تفصلنا عن حرب السادس من تشرين قد حفلت باحداث وتطورات بالغة الاهمية والاثر، فثمة تحول ايجابي لن نتوانى عن متابعة السعي الحثيث مع اشقائنا لتعميقه وتثميره.

ان الاجماع العربي الذي تحقق في مؤتمر القمة الاخير في الرباط، وما نتج عنه من تكليف رئيس لبنان ان يمثل العرب، ويلقي كلمتهم في هيئة الامم، لحدث ضخم تكرس بالخطاب التاريخي الذي القاه فخامة الرئيس فرنجية امام الجمعية العامة، والذي اجمع الاخوة العرب على تأييده وتبني ما ورد فيه.

وفي العلاقات الدولية، ومع تمسكها والتزامها الدائمين بشرعة الامم المتحدة، وما توفره من ضمانات، والتزامها بميثاق جامعة الدول العربية وقرارات مؤتمرات القمة العربية وسياسة عدم الانحياز، ستوجه حكومتنا سياستها على اساس توثيق صلات الود والتعاون بين لبنان ودول العالم، مراعية

لتغيرات في السياسة الدولية، مدركة أهمية الحوار العربي الاوروبي الدائر الآن، املة ان يضطلع لبنان في هذا المجال بدوره الطبيعي والتقليدي.

وستوجه حكومتنا عناية خاصة الى شطر لبنان المغترب، فتطور صلاته بالوطن الام على جميع الصعد، وبصورة خاصة على صعيد اسهام المغتربين في العمل على تعريف قضايانا الكبرى وتأييدها ودعمها.

في الحقل الداخلي:

اما في الحقل الداخلي فإن الحكومة، تعتزم اتخاذ المبادرات السريعة في كل من الميادين التالية: الدفاع، الامن، السير، النظافة، الاقتصاد والانماء، المال، المياه والكهرباء، الاجتماع، التربية، العدل، الصحة، السياحة، البرق والبريد والهاتف والادارة بشكل خاص.

وفي هذه الميادين تولي الحكومة تنفيذ المشاريع الانمائية الحيوية في جميع المناطق اهتمامها الاكيد، وتولي عناية خاصة للاسراع في تنفيذ المشاريع العائدة لمنطقة الجنوب والبقاع الغربي من مشاريع الري واستصلاح الاراضي، وتنمية الانتاج الحيواني، وما يتفرع عن تلك المشاريع، من تحديث للقطاع الزراعي، ومشروع اوتوستراد بيروت ـ الزهراني والطرق الرئيسية، وتطوير مرفأي صيدا وصور، وشبكة الهاتف الآلي، والمشاريع السياحية من: استراحات وحفريات اثرية، ومشاريع الابنية المدرسية، والمدرسة الفندقية في صيدا وتجهيزها، والمراكز الصحية والمستوصفات، ومشاريع مياه الشرب من تقوية وتحديث في الشبكات ومشاريع المجارير، ومشروع انشاء برك جبلية وبناء الملاجىء.

١ ـ في الدفاع وتعزيز القوة الدفاعية:

١ ـ ان مشروع قانون خدمة العلم احيل على مجلسكم الكريم بالمرسوم رقم ٧٩٠٣ تاريخ ٢٠/٥/١٩٧٤ والحكومة تتعاون مع مجلسكم الكريم على مناقشته واقراره.

٢ ـ تعتزم الحكومة وضع خطة التسلح الدفاعية بعد تأمين الاموال اللازمة لها.

٣ ـ ستعيد الحكومة النظر في قانون الجيش الحالي بغية تعزيزه.

٢ ـ في الشؤون الداخلية:

لقد باشرت الحكومة منذ تأليفها تطبيق القانون بحزم على الجميع ومعالجة قضايا السير والنظافة. وهي تأمل ان يتعاون المواطنون مع السلطة من أجل تطبيق الحلول المعتمدة. وستضع مشروع قانون للتجنس يأخذ بعين الاعتبار اعتماد حل انساني واجتماعي يتوافق مع المصلحة العامة، ومشروع قانون جديد للانتخابات النيابية يحقق الاهداف التي يطمح اليها المواطنون.

ان الحكومة تتمنى على مجلسكم الكريم اقرار مشروع قانون انشاء المحكمة العليا المحال على المجلس منذ مدة.

في الاقتصاد العام:

ستعمد الحكومة الى اتخاذ التدابير التالية:

١ ـ وضع وتنفيذ برامج تموينية للبلاد، وخاصة لذوي الدخل المحدود والمتواضع.

٢ ـ ايجاد الحلول الملائمة لقضية الغلاء. ومن بين هذه الحلول نرى اعتماد ما يلي:

ـ تعزيز وتوسيع جهاز مصلحة حماية المستهلك، ومكتب الحبوب والشمندر السكري، والمجلس الوطني لسياسة الأسعار.

ـ اعتماد نظام البطاقة في توزيع بعض المواد الغذائية الاساسية.

ـ انشاء نيابة عامة مالية يكون من اختصاصها تطبيق قانون مكافحة الغلاء والاحتكار.

ـ معالجة المشكلة السكنية في البلاد بتوفير السكن الملائم لذوي الدخل المحدود على مراحل، وذلك عن طريق اعطاء القروض والمساعدات اللازمة لهم، أو عن طريق تنفيذ بناء مساكن اجتماعية في مختلف المناطق.

- وتتمنى الحكومة على مجلسكم الكريم الاسراع في اقرار مشروع القانون الرامي الى تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٤ المتعلق بالتمثيل التجاري بحيث تستثني منه المواد الاستهلاكية الاساسية والذاتية.

٣ ـ تشجيع اقامة مجتمعات صناعية ووضع قواعد لانشاء المناطق الصناعية تمنع سوء الاستعمال وتحول دون الحاق الضرر بالمحيط والمناظر الطبيعية.

٤ ـ انشاء مناطق صناعية حرة وتنظيم معاهد الابحاث والمقاييس الصناعية.

٥ ـ زيادة رقعة الاراضي الزراعية باستصلاحها، وتعميم المكننة الزراعية، وتشجيع زراعة الحبوب والشمندر السكري، وانتاج الحرير والصناعات الزراعية، وتحسين اساليب التسويق الزراعي، وتأمين الاسمدة الكيمائية والادوية الزراعية بأسعار مناسبة.

٤ ـ في الحقل المالي:

ان سياسة الحكومة في هذا الحقل تهدف الى:

١ ـ تأمين العدالة الضريبية، وهذا يستدعي الاعتماد بشكل متزايد على الضرائب المباشرة وعلى اعادة النظر بمعدلات بعض الضرائب وطرق تحققها.

٢ ـ تطوير الادارة الضريبية وتعزيزها.

٣ ـ الحد من تزايد النفقات الادارية والتوسع بالنفقات التجهيزية والانمائية والنفقات التي تؤمن الخدمات الاساسية للمواطن.

٥ ـ في الحقل الانشائي والتجهيزات:

ان سياستنا في هذا الحقل تعتمد ما يلي:

١ ـ بالنسبة لمياه الشفة:

ان الحكومة عازمة على تأمين مياه الشفة للعاصمة وسائر المناطق بإيجاد مصادر جديدة للمياه. وقد باشرت بالفعل، منذ تأليفها، باتخاذ اجراءات فورية ادت فعلاً الى سد قسم من العجز الحاصل في العاصمة. وستتبعها باجراءات

اخرى مرحلية وقريبة تؤدي الى تحسين الوضع تدريجيًا في العاصمة وسائر المناطق. ثم يتبع ذلك تنفيذ البرنامج الذي هو قيد التحضير للمدى البعيد.

٢ ـ بالنسبة لمشاريع الري:

ستتابع تنفيذ هذه المشاريع في مختلف المناطق وعلى الأخص المشاريع الكبرى وأهمها مشروع ري الجنوب من الليطاني، ومشروع القاع الهرمل، ومشاريع الري في عكار والكورة وزغرتا وغيرها من مشاريع المياه.

٣ ـ بالنسبة للكهرباء:

تسهر الحكومة على توسيع المعمل الجنوبي وتجهيز معامل حرارية ومائية جديدة.

٤ ـ بالنسبة للمرفأ:

تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا قضية المرافىء، ولا سيما في بيروت وطرابلس وصيدا. وستعمل على تطوير مرفأ بيروت، وحل أزمته ومتابعة تنفيذ الأشغال الجارية حاليًا بإنهاء القسم الأول من الحوض الرابع، وتحضير الدراسات للمباشرة بتنفيذ القسم الثاني منه، على أن تكون دراسات الحوض الخامس مستمرة في هذه الفترة بغية المباشرة بتنفيذ الانشاءات اللازمة فور الانتهاء من أشغال الحوض الرابع.

وستعمل الحكومة أيضًا على تطوير مرفأي طرابلس وصيدا وتجهيزهما.

٥ ـ بالنسبة للمطار:

ان الحكومة عازمة على المباشرة بتنفيذ أشغال تطوير مطار بيروت الدولي في مهلة قصوى لا تتعدى السنة. كما ستعمد الى تحديد الأراضي اللازمة لتوسيع المطار بشكل نهائي، وتحرير غير اللازمة منها في أقرب وقت من قيود حظر البناء والارتفاقات.

٦ ـ بالنسبة للطرقات والاوتوسترادات:

ستعمد الحكومة، في هذا الحقل، الى ما يلي:

ـ وضع مشروع قانون برنامج لأشغال صيانة الطرق واعادة تزفيتها.

ـ وضع مشروع قانون برنامج لتطوير مداخل العاصمة وسائر مراكز المحافظات، يتضمن تنفيذ أشغال الطرق والجسور والمستديرات على مراحل.

ـ درس وضع العقارات التي أصابها التخطيط منذ زمن بعيد وإيجاد الحلول اللازمة لها.

ـ متابعة تنفيذ مشاريع اوتستراد بيروت ـ طرابلس، وبيروت صيدا ـ الزهراني وبيروت شتورا الحدود. والسعي لتمويل إكمال تنفيذ هذه المشاريع.

ـ تعزيز الجهاز الفني في وزارة الأشغال العامة والنقل وتوسيع صلاحيات المديريات الاقليمية تحقيقًا للامركزية.

٧ ـ بالنسبة للأبنية الحكومية:

تعتزم الحكومة انشاء أبنية حكومية للإدارات العامة، بغية الاستغناء عن الأبنية المستأجرة، وتأمين أبنية تتوافر فيها الشروط الوظيفية الملائمة، وتنفيذ المشاريع التالية:

ـ مشروع مبنى مجلس النواب الجديد، بعد تخصيص الاعتمادات اللازمة له.

ـ مشروع اذاعة لبنان الكبرى والانتهاء من الأشغال سنة ١٩٧٦.

ـ اتمام مشروع السجن الحديث في رومية.

ـ اتمام مشروع المعرض الدولي في طرابلس اخر ١٩٧٥.

٨ ـ بالنسبة للاتصالات السلكية واللاسلكية:

في حقل المواصلات السلكية واللاسلكية، تهدف الحكومة الى تطوير الشبكة الهاتفية والتلكسية في المجالين الوطني والدولي، وفقًا لتطور الحاجات

المطردة والتقنية الحديثة، وانطلاقًا من طموح لبنان في ان يتبوأ مركزًا من الدرجة الأولى في هذا النطاق.

لذلك سوف نسهر بدقة على تنفيذ الخطة السداسية المقررة في أوقاتها المحددة وفقًا لجدول زمني للمشاريع الملحوظة فيها وأهمها:

ـ تلزيم انشاء ثمانين الف خط هاتفي آلي خلال الفترة الباقية من السنة الحالية.

ـ انشاء ماية الف خط اضافي تشتمل على ٤٢ مركزًا هاتفيًا آليًا جديدًا. ومن المقدر التمكن من طرح المشروع في التلزيم في النصف الأول من سنة ١٩٧٥.

ـ احداث سنترال تلكس جديد يحتوي على ٤٥٠٠ خط جديد بدلاً من الفين، منها الف خط دولي، ونأمل أن ينفذ التلزيم خلال الفصل الاول من سنة ١٩٧٥.

ـ عقد صفقة سنترال آلي للحركة البرقية والدولية في أوائل ١٩٧٥.

ـ وضع صيغة الاتفاقات النهائية لمشروع انشاء كابل بحري جديد بين لبنان واوروبا يزيد سعة الخطوط من ١٢٠ الى ٣٠٠٠.

ـ اشتراك لبنان مع الدول العربية الشقيقة في تصميم وانشاء قمر اصطناعي عربي.

٦ ـ في الحقل الاجتماعي والصحي:

ان اهتمام الدولة في الحقل الاجتماعي والصحي، كان ولا يزال من ابرز اولوياتها. والحكومة عازمة في هذا المجال على متابعة الجهد من أجل تحقيق المتطلبات الاجتماعية لجميع المواطنين. آخذة بعين الاعتبار المطالب العادلة للاتحاد العمالي العام ومصلحة ارباب العمل المحقة.

من اجل ذلك تقوم الحكومة بما يلي:

١ ـ على صعيد العمل:

ـ اعادة النظر في تشريعات العمل وخاصة ما يتعلق منها بطوارىء العمل.

ـ المساهمة مع الاتحاد العمالي العام بانشاء بيت العامل.

ـ استكمال فروع الضمان الاجتماعي، وعلى الاخص فرع طوارىء العمل والامراض المهنية.

ـ التمني على مجلسكم الكريم الموافقة على مشروع تعديل المادة/ ٥٠/ من قانون العمل المحال على المجلس بالمرسوم رقم ٨٦٠٧ تاريخ ١٩/٨/١٩٧٤.

٢ ـ على صعيد الشؤون الاجتماعية:

ـ دعم المؤسسات العاملة في حقل الخدمات الاجتماعية من اجل رعاية افضل للفئات المحتاجة والمحرومة وللمعاقين.

ـ التمني على مجلسكم الكريم الموافقة على مشروعي القانونين المحالين عليه والمتعلقين، الاول بتعديل المادة ٩ من قانون الضمان الاجتماعي، والثاني باعفاء الرواتب والواردات السنوية الصافية حتى ستة آلاف ليرة من ضريبة الدخل.

٣ ـ على الصعيد الصحي:

تعتزم الحكومة:

ـ تعزيز الوقاية الصحية، وخاصة ما يتعلق منها بمكافحة الامراض الانتقالية والاوبئة.

ـ اكمال مشاريع مباني المستشفيات الحكومية في مراكز المحافظات وتجهيزها.

ـ متابعة تنفيذ الحزام الصحي.

ـ تحديد تعرفة المعاينات الطبية، والتحاليل والتصوير الشعاعي في العيادات والمختبرات الخاصة، وأجور العمليات الجراحية، وفقًا لتصنيف المستشفيات الى فئات، بعد التشاور مع نقابات الاطباء.

ـ تنفيذ قانون انشاء المكتب الوطني لاستيراد الادوية.

٧ ـ في الحقل التربوي والثقافي:

أما فيما يتعلق بالسياسة التربوية، فإن الحكومة مصممة على:

١ ـ تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تجميع المدارس، وبناء الثانويات ودور المعلمين.

٢ ـ تنظيم شؤون التربية والتعليم بحيث تؤمن الخدمات التربوية والاجتماعية في مختلف المناطق وفقًا لتخطيط تربوي شامل.

٣ ـ تأمين بيع الكتاب المدرسي بالسعر المحدد له رسميًا.

٤ ـ تعزيز التعليم المهني والتقني، وانشاء مدارس مهنية جديدة، وزيادة استيعاب المدارس المهنية القائمة.

٥ ـ رعاية شؤون الشباب والرياضة.

٦ ـ تطوير الجامعة اللبنانية، والاسراع بتنفيذ مشروع ابنية كليات التربية والآداب والعلوم الانسانية، وانشاء كلية هندسة في طرابلس وكلية زراعة في البقاع.

٨ ـ في الاعلام:

ان الحكومة جادة في تطوير الاعلام لاثبات وجوده في الخارج، وزيادة التعاون مع وسائل الاعلام العربي والاجنبي، وتوثيق الصلات مع المغتربين اللبنانيين.

٩ ـ في السياحة:

ان الحكومة مهتمة:

ـ بوضع خطة حديثة للاعداد والتجهيز السياحي تشمل جميع المناطق اللبنانية.

ـ بشؤون البيئة والتلوث، لا سيما الشواطىء البحرية واجواء المدن والمناطق الصناعية.

١٠ ـ في القضاء:

ان تعزيز القضاء وحفظ استقلاله وتأمين سرعة فصل الدعاوى، هي رأس اهتمامات الحكومة واهدافها. وتتمنى الحكومة على مجلسكم الكريم الموافقة على مشروعي القانونين المحالين عليه والمتعلقين: الاول بزيادة عدد القضاة، والثاني باعادة تنظيم مجلس شورى الدولة وزيادة عدد اعضائه.

١١ ـ في الادارة:

تولي الحكومة اهتمامها تحريك عجلة الادارة، وتسهيل معاملات المواطنين، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، وتحديث الادارة وتحسين اساليب العمل فيها بغية تقريب الادارة من المواطنين، واستكمال التشريعات والتنظيمات الادارية، وتأمين المساواة في الحد الأدنى للأجور بين القطاعين العام والخاص.

١٢ ـ في التخطيط:

ان الحكومة، انطلاقًا من ايمانها بأن التخطيط العام لا يتنافى مع الحرية الاقتصادية، سوف تعزز فعالية وزارة التصميم العام، مؤكدة دورها في مواجهة التحديات الكثيرة التي يمليها العصر للأخذ بأسباب التطور السريع، وفي استباق التوقعات من جهة، وايجاد الحلول الجذرية من جهة ثانية، معتمدة في ذلك الاحصاءات الصحيحة.

والحكومة تشدد على أهمية التعاون ما بين وزارة التصميم العام وسائر وزارات الدولة، وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة ستعمد الى متابعة مشاريع للخطة السداسية وتنسيقها.

اننا في ضوء هذه التطلعات سوف نعتمد نسقًا علميًا في تصرفنا السياسي مستوحين في ذلك توجيه فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ سليمان فرنجية وتصميمه الأكيد على مستقبل أفضل.

واننا، على أساس هذا البيان، نحرص على تعاون وثيق مع مجلسكم الكريم طالبين ثقته لتضافر الجهود، وتآزر القوى، وتماسك الصفوف من اجل لبنان المستقبل.

نالت الحكومة الثقة ب ٦٧ صوتًا ضد ١٤.

وفي ١٥ ايار سنة ١٩٧٥ اذاع الرئيس رشيد الصلح كتاب استقالة الحكومة. هذا نصه:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم.

لقد سبق لفخامتكم ان اوليتموني ثقتكم الغالية حين عهدتم الي بمسؤولية رئاسة الوزارة واني اسجل لفخامتكم شكري وتقديري لمرحلة التعاون التي مارسنا خلالها الحكم بمشاركة صحيحة. اما الآن، وقد أديت واجبي نحو وطني على رغم دقة الظروف التي مررنا بها، وبعدما عاد الهدوء اليه جئت مقدمًا استقالة حكومتي راجيًا فخامتكم قبولها.

١٥ ايار سنة ١٩٧٥

رشيد الصلح

في ١٣ ايار سنة ١٩٩٢ كلفه رئيس الجمهورية تأليف الحكومة.

وفي ١٦ منه صدرت مراسيم تأليف الحكومة وبموجب المرسوم ٢٤١٨ عيّن رئيسًا للوزارة.

في ٢١ ايار سنة ١٩٩٢ بمرسوم رقمه ٢٤٢٠ كلف القيام بمهام وزارتي الداخلية والخارجية طوال غياب الوزيرين الاصيلين.

يوم الخميس ٢٩ ايار موعد مناقشة البيان الوزاري، القى الرئيس رشيد الصلح البيان، هذا نصه:

البيان الوزاري.

ايها السادة النواب المحترمون.

ان الوضع البالغ الصعوبة الذي يلح علينا ويواجهنا، شعبًا ومجلسًا وحكومة، انما هو ناتج في معظمه عن هذه الازمة المالية الاقتصادية، فهي الواقع الاليم، والهم المقيم في كل منزل وعند كل انسان. ولا يجدينا في شيء أن نتساءل عما اذا كان ذلك نتيجة صاعقة اخذتنا بغتة، ام انها حصيلة اخطاء تجمعت، فتراكمت، فكبرت، فانفجرت.

كما انه لا يفيدنا ان ننشغل في التفتيش عن المخطيء والمسؤول، فواجبنا الآن ان نبادر الى دفع الكارثة، ثم يكون بعد ذلك لكل تهمة ومتهم محاسبة وحساب.

الواجب الاكبر المفيد ان نواجه قدرنا بما عرفناه في انفسنا وعرفه العالم عنا من علم وشجاعة، معتمدين على قواعد وحقائق نؤمن بجدواها وننطلق على هداها. من ذلك ان الامر يعنينا جميعًا ليس نحن المجتمعين في هذه القاعة وحدنا، بل ان الشعب اللبناني كله بمجموع فئاته وعائلاته هو المعني الاول والاخير. فنحن جميعًا ملزمون بالواجب المفروض على كل شعب، حتى يحشد قواه في الشدائد، ويجند نفسه كل في حدود طاقاته واختصاصه. من ذلك ايضًا اننا لسنا امام كارثة قاتلة او قضية فاشلة، ولا امام حالة لا يرجى معها شفاء ونجاة، بل اننا ابعد ما نكون عن القنوط والاستسلام لليأس والذعر، وحاشا لنا ان نساعد نحن في اشاعة اليأس والذعر، ذلك هو الانتحار، آفة البقاء، ونهاية الجبناء.

اننا اذا رجعنا الى صوابنا، واقبلنا على موضوعنا بما ينبغي له من الروية والتعقل ونفاذ البصيرة، نجد أننا في وضع يسمح لنا بأن نتفاءل وأن نلمس أسباب الفرج.

من القواعد الثابتة في علوم المال والاقتصاد، أن خزانة الدولة جيوب رعاياها، فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يقبل منا أن نلتفت إلى مزاعم المتشائمين والمغرضين الزاعمين أن الدولة في حالة تبدو من الافلاس والانهيار، ونحن نقرأ في تقارير المؤسسات الدولية الموثوق بها أن موجودات اللبنانيين وودائعهم في المصارف الخارجية، وفي المصارف اللبنانية تصل إلى مبالغ تثلج الصدور وتنعش الآمال.

نبادر سريعًا الى القول إنه ليس في نية أحد أن نقتحم خزائن الأفراد لنملأ خزينة الدولة، بل إن ما ينبغي أن نعمله هو خير من ذلك وأجدى وأبقى، هو أن نعمل على إعادة جو التلاقي والتعاون، وتبادل الثقة بين خزينة الدولة وخزائن رعاياها، وبكل حال، لا بد أن نذكر هنا أنه اذا كان للمواطن حقوق على الدولة، فإن للدولة حقوقًا وديونًا مستحقة في ذمة المواطنين، وان تماديهم في تجاهل ذلك وفي التلاعب والتهرب، يعود عليهم وعليها بالخسران والخراب، ولا حاجة لإقامة الدليل، لأن الواقع الذي نشهده هو أبلغ دليل. ان مهمة هذه الحكومة، بل المهمة الأولى لكل حكومة، ان تعمد بالوسائل التي يوفرها الدستور والقانون، الى اصلاح الخلل الذي يعطل الآلة الذكية العادلة التي تنظم العلاقة بين خزينة الدولة وجيوب رعاياها، وعلى قدر انتظام هذه القاعدة يرتفع مستوى المجتمع السعيد في الدولة القوية العادلة. وتقديرًا منا لخطورة ذلك، ترون اننا نطل عليكم في مطلع هذا البيان فنجعل عنوانه الأول: السياسة المالية والاقتصادية.

السياسة المالية والاقتصادية.

ان السياسة المالية والاقتصادية ستكون في الاولويات من أعمال هذه الحكومة، لما لهذا الموضوع من تأثير فاعل على الاقتصاد الوطني ومستقبله، ذلك لأننا نعتبر الاقتصاد الناجح هو التغطية وهو الضمان الأول للنقد الوطني.

وكل تغطية او ضمانة تأتي بعد ذلك. من الواجب أن لا نستهين بالامكانات والطاقات التي ترتكز عليها البنية المالية والاقتصادية في لبنان، فهي ما زالت في أساسها متينة سليمة، اذا استثمرت واستخدمت على وجه صالح وسليم يعيد الحياة الى اقتصادنا، يعزز ذلك كله ما يتحلى به اللبنانيون من قدرات كانت تؤهلهم دائمًا للنهوض من الكبوة واعادة البناء.

ان اول ما يواجهنا في النطاق المالي، مشكلة التفاقم في عجز الموازنة، وتزايد حجم الدين العام الذي يتراكم يومًا بعد يوم من سلفات وفوائد. ومن البديهي ان ينعكس ذلك سلبًا على سعر العملة الوطنية، لا سيما ان ذكرنا أننا شعب يستورد ويستهلك، وانه قد اعتاد طرازًا من الحياة يرتفع عن مستوى المجتمعات النامية، فلا بد في هذا النطاق، من اتباع سياسة التقشف في الانفاق العام، ان لم نقل في الانفاق الخاص. وسبيلنا في ذلك ان نعطي الاولوية للنفقات الضرورية، وأن نمسك عما كان منها غير منتج أو غير ملح، ثم أن نحصر المنتج في حدود ما تسمح به حالة الخزينة، وأن نجعل حدًا أعلى لنفقات القطاع العام، وحدًا أقصى أيضًا لحجم الاقتراض من مصرف لبنان.

وفي موازاة ذلك، نعمل على تفعيل الاجهزة التي تختص بتحصيل الواردات واستيفاء الرسوم، وتطوير النظام الضريبي مع المحافظة على وظيفته الاقتصادية، بحيث لا يتعارض والسياسة الضريبية في الوضع الراهن ومتطلبات الاعمار، فنعمل على تسويق رأس المال بالوسائل العلمية المشروعة والصادقة ونخلق له الجو المؤاتي لإعطاء المردود الرابح العادل، ونعمل بالجو المؤاتي لتيسير وسائل المواصلات والاتصالات، وتوطيد الأمن والاستقرار بكل الوسائل، وفرض هيبة القانون في الشارع وفي المحكمة، واستيفاء الرسم والضريبة المعتدلة العادلة. كل ذلك انما هو معروف عن اللبناني من كفاءة ونشاط وأمانة، افتقدتها الشركات والمؤسسات التي تركتنا وجربت سوانا.

نقول ان ذلك كله من شأنه أن يخلق فرص العمل لشبابنا المقيم والغائب موقتًا، فيزيد الدخل القومي وينتعش الوضع الاجتماعي، ولا نرانا بحاجة الى التذكير بأن اليسر والسعة يخلقهما الانتاج. وأن الانتاج له أب يدعى رأس المال، وأم تدعى اليد العاملة والادمغة الذكية المبدعة.

وفي باب زيادة الواردات واعادة التوازن لا بد من اعتماد أساليب فاعلة، تعمل تحت رقابة صارمة، من ذلك وعلى سبيل المثال، لا الحصر، تحقيق وتحسين الضرائب والرسوم العائدة للبيوعات العقارية، والأملاك المبنية، ورسوم انتقال التركات، والرسوم الجمركية، وتسوية مخالفات البناء، وضبط طرق التخمين، وجباية اشتراكات الكهرباء والهاتف. ونشدد على وجوب تفعيل هاتين المؤسستين ضمانًا لمصلحة الدولة، وضمانًا أوفى وأكمل لمصالح الشعب. ذلك كي لا نضطر معهما الى اعادة النظر في أوضاعهما، وفي ما اذا كان الأفضل أن يؤخذ بنظام التخصيص ضمن شروط مدروسة غير بعيدة عن رقابة الدولة.

ثم انه من المفيد احياء التنظيم الذي يقضي بإلزام شركات التأمين على الحياة بأن توظف نصف ودائعها في لبنان، على الوجه الذي يضمن قيمتها، وعلى الشكل الذي يسمح به نظامنا الاقتصادي الحر.

ان هذا التدبير له اثره الكبير على ميزان المدفوعات، وهو ليس بالأمر المستهجن. اذا ذكرنا أن هذه الأموال انما تكسبها الشركات على الأرض اللبنانية وبانتاج اللبنانيين، وان البلدان الكبرى ذات العافية الاقتصادية والمتقدمة كثيرًا، انما تفرض أن توضع هذه الأموال بفوائد مخفضة في مصارف التسليف لقروض المساكن ولآجال طويلة.

وسنعمد أيضًا إلى:

- ضبط المرافىء وقمع التهريب بكل الوسائل المتوافرة.

- اعادة التفعيل والتشغيل لكل من ادارة حصر التبغ والتنباك، وكازينو لبنان واعادة النظر بموضوع استثمار الاملاك العامة ولا سيما البحرية منها.

- السعي مع المجلس الكريم لإقرار مشروع قانون الايجارات، فنطلق حرية التعاقد بعد تاريخ نفاذه. وتنطلق حركة البناء والعمران في البلاد فتنفرج ضائقة السكن، وتصبح الرسوم والضرائب عندئذ متوافرة مع حقيقة بدلات

الاجور، فتستفيد كذلك الدولة فائدة كبرى، وتستغني البلديات عن اللجوء الى وزارة المال في اعتمادات ضخمة لتسديد الرواتب دون أن يكون في صناديقها ما يمكنها من التعمير واعادة البناء في نطاقها البلدي.

- اعادة النظر في تعدد بعض المؤسسات العامة التي تتشابه وتتشابك صلاحياتها، حتى تتطابق في بعض الاحيان وذلك بضمها بعضها الى بعض.

اضافة الى ما تقدم فاننا جادون كل الجد في الملاحقة والتذكير بما وعدت به الدول العربية الشقيقة، وسائر الدول الصديقة في قرارات ووعود رسمية، في امداد لبنان بما يساعد على اعادة الاعمار، ونحن واثقون بأن الاشقاء والاصدقاء هم عند وعدهم.

ان الحكومة عازمة على تعزيز القطاع المصرفي، وحرصه على نظام السرية المصرفية، وتسعى بوجه خاص الى تطوير التشريعات التي تشجع اقبال رؤوس الاموال، وخلق المجالات المالية، كإعادة تشغيل بورصة بيروت، وتنشيط السوق المالية، كي يعود لبنان كسابق عهده، مركزًا ماليًا مرموقًا في هذه المنطقة».

الاصلاح الاداري.

مما لا خلاف عليه ان الادارة في وضعها الحالي تحتاج الى الكثير من اعادة النظر، سواء لجهة تطوير التشريع او لجهة اختيار العناصر البشرية. فلا بد من متابعة الاهتمام بإنجاز مشروع الاصلاح الاداري الشامل. وبأي حال، فإن ما بين ايدينا من قوانين، وما يمكن أن نعرضه عليكم من مشاريع قوانين يتيح لنا أن نتخذ ما ينبغي لتحريك عجلة الادارة وتزويدها بالصالح المنتج. وان تطبيق هذه التدابير مجتمعة، في المدى القريب، وفي ما هو أبعد، من شأنه أن يساعد شيئًا فشيئًا على اعادة التوازن الى الموازنة العامة، فيتقلص التضخم المالي، وترتفع قيمة النقد الوطني، وتخف أعباء العيش وكلفة النفقات.

أما الدين العام، فما كان منه دينًا خارجيًا فهو غير باهظ، بل نستطيع القول إنه يسير بالنسبة الى مثله في كل البلدان، حتى تلك التي تتمتع بالعافية

الاقتصادية. وأما الدين الداخلي وهو ذمة مستحقة على الدولة، فقد يكون في الحالة الحاضرة فرصة مؤاتية للتوظيف بالنقد اللبناني، لأن فائدته المرتفعة كانت من الوسائل المساعدة للعملة الوطنية. وعند عودة الاقتصاد الى وضعه الطبيعي سينفسح المجال للتوظيف التجاري فتنخفض الفوائد ويبدأ امتصاص الدين العام.

بعد أن وفينا هذا الموضوع حقه، وقد اعتبرناه الشاغل الاول، نعود الى عرض سائر المواضيع التي لها عند شعبنا شأن واهتمام:

الابعاد الاجتماعية.

اولاً: في سياق تطبيق هذه السياسة الاقتصادية والمالية، ستأخذ الحكومة في الاعتبار الابعاد الاجتماعية الملحة لحماية اليد العاملة، وضرورة الانماء المتوازن بقاعيًا ومنطقيًا، وتحسين الانتاج الصناعي والزراعي، كما أنها ستعمل جاهدة على تحسين أوضاع الخدمات الحياتية في الصحة العامة، الاتصالات، والمواصلات والاسكان والاشغال والماء والكهرباء، ولا نغفل الجهود التي بدأتها الحكومة بوضع خطة شاملة للنهوض الاقتصادي من خلال مؤسساتها، وبالتعاون مع مؤسسات ودراسات ذات مستوى رفيع موثوق لدى هيئات التمويل الدولية.

ان فرص التمويل المتاحة لهذه الخطة قد وصلت الى مرحلة متقدمة، لا سيما مع السوق الاوروبية المشتركة، والبنك الدولي للتعمير، والصندوقين العربي والكويتي. وعلى ذلك فإن الحكومة مصممة على تسريع اطلاق ورشة الاعمار من خلال مشروع وسط العاصمة، وخطط ترتيب ضواحي بيروت ومداخلها، وسائر المناطق المتضررة من جراء الاعمال الحربية.

الجنوب.

ثانيًا: الجنوب: ان الحكومة اذ تشجب بشدة استمرار الاحتلال الاسرائيلي لقسم من الارض اللبنانية، ومواصلة الاعتداءات على شعبنا الآمن، ستعمل لتحرير

جميع الاراضي اللبنانية من هذا الاحتلال، وتواصل المطالبة بتطبيق القرارين رقم ٤٢٥ و٤٢٦. وتعمل على بسط سيادة الدولة على كافة اراضيها واتمام نشر الجيش اللبناني حتى الحدود المعترف بها دوليًا.

وتتمسك الحكومة بالثوابت المعتمدة، وفي حق لبنان حكومة وشعبًا، في التصدي للاحتلال، والعمل لتحرير ارضه بكل الوسائل، استنادًا الى ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان.

وسنعمل متعاونين مع الاشقاء العرب على مواجهة التعنت الاسرائيلي الذي يعاند ويماطل في تنفيذ قرارات الامم المتحدة ولا سيما منها القرارين رقم ٢٤٢ و٣٣٨. وفي وجوب اعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. واننا نعلن ما سبق أن اكده الشعب اللبناني بأن الحكومة لن تقبل بأي توطين على أرض لبنان مهما كان الأمر.

الانتخابات.

ثالثًا: الانتخابات النيابية: في سبيل تعزيز الديمقراطية وتوطيد النظام البرلماني الذي نعتز به ونحرص عليه، ومن أجل تعجيل الخطوات نحو الغاء الطائفية السياسية، تأكيدًا وتحقيقًا لما ورد في وثيقة الوفاق الوطني، تعلن الحكومة امام مجلسكم الكريم أنها ستكون جاهزة لإجراء الانتخابات في صيف ١٩٩٢ وستتقدم بمشاريع القوانين اللازمة لإتمام ذلك.

وبكل حال فإن التعديل الدستوري الاخير قد جعل هذا الموضوع واقرار موعده في يد مجلسكم الكريم.

المهجرون.

رابعًا: المهجرون: ان عودة كل مهجر الى بيته والى املاكه هي الاساس لكل وحدة وطنية، وهي الروح التي تعطي الميثاق الوطني معناه الكامل. فإن حكومتنا، بالتعاون مع مجلسكم المحترم، وبما تنتظر من مساع مشكورة مقدورة تبذلها القيادات الروحية والسياسية، ستعمل بأقصى طاقاتها، راجية ان ننعم جميعًا بهذا الفرح الكبير، مهما بذلنا في سبيله من جهود وتضحيات.

لبنان ـ سوريا.

خامسًا: العلاقات اللبنانية ـ السورية: تؤكد الحكومة عزمها الصادق على مواصلة تنفيذ بنود المعاهدات التي نظمت العلاقات الأخوية المميزة بين البلدين الشقيقين لبنان وسوريا، واننا نعمل معًا بروح التضامن والحرص على كل ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين.

الجنسية.

سادسًا: قانون الجنسية: في التزامنا ميثاق الوفاق الوطني، وفي حرصنا على اكمال تنفيذه، ستتقدم الحكومة من مجلسكم الكريم بمشروع لقانون الجنسية.

الاعلام.

سابعًا: الاعلام: ان الحكومة عازمة على تعزيز الاعلام الرسمي، وعلى تنظيم سائر وسائل الاعلام في ظل القانون، وفي اطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية ومصلحة الوطن العليا.

ايها السادة النواب المحترمون، اننا نتوجه اليكم، الى الشعب الذي يتمثل بكم، في هذه القاعة، فيسمعنا في كل بقعة من ارض الوطن وفي ما وراء البحار، لن نرضى لأنفسنا ان نقف وقفة التهيب واليأس، ونحن على ما اشتهر عنا وما نعرفه في حقيقتنا من مواهب الذكاء والشجاعة، وبلوغ الاهداف البعيدة في كل مجال، لن نرضى لأنفسنا ونحن على ما ندعي، وما اثبتناه في ماض وحاضر، وقد كنا الاطباء الذين يلجأ الينا الأقربون والأبعدون، لن نرضى ان نعجز عن معالجة حالة، لا نقول انها سهلة، بل نقول انها ليست مستحيلة.

«الى من نلجأ وعند من نجد الدواء ومن ذا الذي سيهرع الينا ليحمل همنا ويحل مشاكلنا والناس مشغولة بهمومها، ولكل امرىء شأن يلهيه».

«لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة، هذا هو بياننا، ولتنفيذ مضمونه ومواجهته كل طارىء نعتمد على ثقتكم الغالية وعلى تأييد الله».

نالت الحكومة الثقة ب ٧٦ صوتًا ضد ٥ وامتناع ٣.

١٩٩٢ رأس، وهو رئيس للوزارة لائحة انتخابية في بيروت، لم يفز منها سواه وأحد المرشحين الارثوذكسيين. اما المرشحون الأرمن فلم يكن لهم منافس ففازوا بالتزكية. نال الرئيس الصلح ١١٤٢٨ صوتًا من اصل ٥٥٩١٣ مقترعًا(٧).

وفي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٩٢ صدر مرسوم رقمه ٢٦٦٧ بتكليفه مهام وزارة المالية.

في ١٥ ت ١ ١٩٩٢ قدم استقالة حكومته، هذا نصها:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المحترم.

لقد تألفت الحكومة الحالية في ظروف صعبة نتيجة أزمة حياتية واقتصادية شديدة عاناها الشعب اللبناني كثيرًا، فسعت الى تحقيق ما التزمته في بيانها الوزاري لإنقاذ الأوضاع واعادة الأمور المالية الى مسارها الطبيعي، فرفعت مستوى موارد الخزينة وعملت على اصلاح النظام الضريبي وطرق تحصيل الواردات العامة، وضغطت على سبل الانفاق قدر المستطاع، وسعت مع الدول الصديقة والشقيقة، ومع جميع المصادر العالمية الى تأمين المساعدات والقروض للبنان، وقد بدأت هذه التدابير تؤتي ثمارها لجهة ضبط النفقات وتحسن الواردات، وتحسين ظروف حصول لبنان على المساعدات والقروض من المراجع العربية والدولية.

وفي الوقت نفسه، اجرت الحكومة الانتخابات النيابية العامة بعد توقف عن اجرائها استمر عشرين عامًا، في جو من الحرية والحياد التامين. وبعدما فرضت سلطان الدولة على القسم الاكبر من الاراضي اللبنانية وباشرت اعادة المهجرين وفقًا لخطة وضعتها لذلك، ومن دون وقوع حوادث تذكر، فجاءت

هذه الانتخابات مثالاً في الحياد والامن والطمأنينة. وهذا ما ينشط الحياة السياسية والبرلمانية في لبنان، والتي هي ركيزة لنظامنا الديمقراطي البرلماني.

وأولت الحكومة جهدًا كبيرًا قضايا الجنوب، وعملت على دعم صمود ابنائه ومساعدتهم على تحرير ارضهم، وتابعت المشاركة في المفاوضات الدائرة في واشنطن بغية انهاء الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء عزيزة من ترابنا الوطني، عبر تنفيذ القرار الرقم ٤٢٥، وذلك بالتعاون والتفاهم التام مع الاشقاء العرب في دول المواجهة.

وعملت الحكومة أيضًا على توثيق العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا، وتقويتها في جميع الأطر والمجالات، وبذلت كل جهد ممكن لتكريس الوفاق بين جميع اللبنانيين، وازالة اسباب الفرقة والانقسام في صفوفهم. وقد تم كل ذلك في جو من التعاون والتفاهم التام بين فخامتكم وبينها.

والآن، وبعدما انجزت الحكومة هذه المهمات، وانفاذًا للنصوص الدستورية الجديدة، أقدم الى فخامتكم استقالة الحكومة التي لي شرف رئاستها، شاكرًا لكم تعاونكم البناء، سائلاً الله تعالى ان يوفقنا جميعًا لخدمة لبنان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١٥ تشرين الاول ١٩٩٢

رشيد الصلح

رئيس مجلس الوزراء

في ٥ ت ٢ ١٩٩٢ لم يدخل في اللجان.

مدرسة المقاصد الخيرية الاسلامية - بيروت: انشأتها لجنة من شباب بيروت لتعليم ابناء المسلمين سنة ١٨٧٨. تولى رئاستها في بدء انشائها عبدالقادر القباني. وتولى رئاستها اطول مدة الرئيس صائب سلام من ١٩٥٨ الى ١٩٨٢. ومنذ هذا التاريخ انتخب نجله تمام رئيسًا للجمعية ولما يزل، وإليه يرجع الفضل في كثير من المعلومات التي زودني بها فله شكري.

المراجع.

١ ـ منه شخصيًا.

٢ ـ الصحف المحلية ١٠ حزيران ١٩٦٠ .

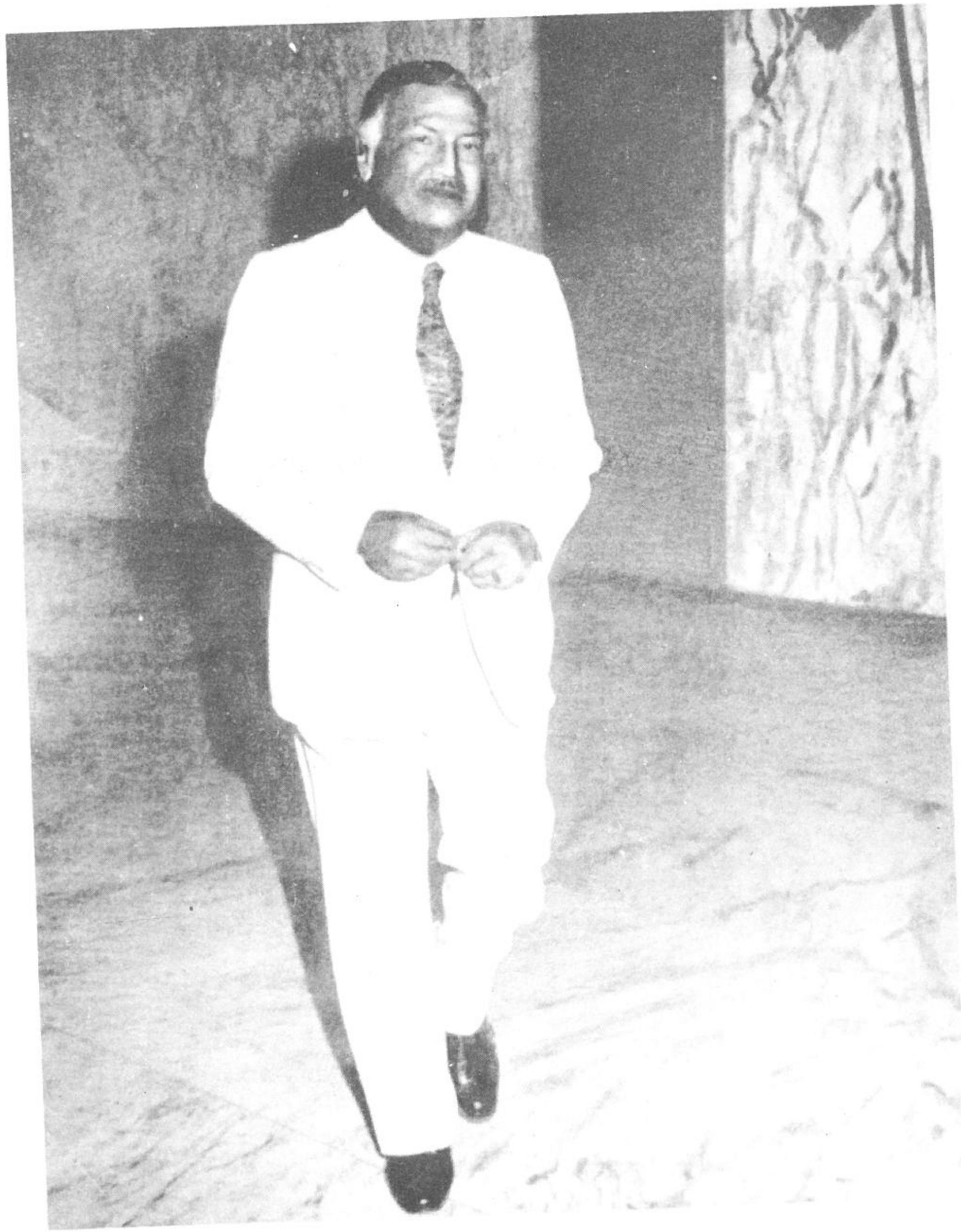
٣ ـ الصحف المحلية ٤ ايار ١٩٦٤ .

٤ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٥ ـ الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨ .

٦ ـ الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢ .

٧ ـ الصحف المحلية ٢٥ آب ١٩٩٢ .



شفيق ديب الوزان

شفيق ديب الوزان(١)

محام - رئيس حكومة مرتين

١٩٢٥

سني من بيروت ومولود فيها سنة ١٩٢٥.

تلقى علومه في مدارس المقاصد. نال شهادة الحقوق من الجامعة اليسوعية تخرج سنة ١٩٤٧.

رئيس المجلس الاسلامي - عضو سابق في الهيئة الوطنية. نائب رئيس خريجي كلية الحقوق.

١٩٦٨ انتخب نائبًا عن بيروت الثالثة ونال ١١٨١٥ صوتًا من اصل ٢١٠١٢ مقترعًا(٢).

في ٢٧ ايار ١٩٦٨ انتخب عضوًا في لجان: النظام الداخلي والادارة والعدل والتربية(٣).

من ١٥ ك١ ١٩٦٨ الى ٢٥ ت٢ ١٩٦٩ عيّن وزيرًا للعدل في حكومة الرئيس رشيد كرامي (مرسوم رقم ١١٨٦٠).

في ١٧ آذار ١٩٧٠ وفي ١٦ آذار ١٩٧١ انتخب عضوًا في لجنة الادارة والعدل(٣).

١٩٧٢ نال ١٢٠٨٦ صوتًا من اصل ٣٨٧٦٣ مقترعًا(٤).

من ٢٥ ت١ ١٩٨٠ الى ٧ ت١ ١٩٨٢ عيّن رئيسًا للوزارة (مرسوم رقم ٣٥٩١) ووزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٣٥٩٢).

في ١٦ ك١ ١٩٨٠ تلا بيان حكومته، هذا نصه:

البيان الوزاري.

في الفترة التي كانت تستعد فيها حكومتنا لوضع البيان الوزاري والمثول أمام مجلسكم الكريم، وقعت حوادث أمنية تعرفونها أسرعنا لمعالجتها، أمنيًا

وسياسيًا وعلى كل صعيد، بما يكفل الحد من اضطراب الأمن، ويؤكد التمسك بحق الشرعية لإعادة الأمور الى نصابها. واننا نأمل في أن تؤدي هذه المعالجة الى مزيد من التحسن في الوضع العام.

حضرات النواب المحترمين.

اذا كانت مناشدة البلاد الشقيقة، للاسهام بصورة فاعلة في عودة الأمن والاستقرار الى لبنان، مفترضة وطبيعية، واذا كان من حقنا تذكير العالم بالمأساة اللبنانية ودعوته للمساهمة الفاعلة في وضع حد لها، فمن حق الحكومة، ومن واجبها التوجه الى اللبنانيين قبل غيرهم، ومن واجب كل لبناني أن يحاسب نفسه قبل أن يحاسب الآخرين، فثمة تصرفات نسأل عنها نحن، أسهمت في نشوء الأزمات منذ سنوات عديدة وساعدت في المحنة الحاضرة على تعميق الهوة بين ابناء الوطن الواحد، وحالت وتحول دون حشد الجهود والطاقات للخروج من هذه الحالة الخانقة. واننا لعلى ثقة كبيرة بأن الأزمة المحنة التي يعاني منها لبنان هي حقبة سوداء عابرة في تاريخه المجيد أثقلته بالأعباء والآلام، غير أنها لم تنل من جوهر أصالة شعبه الصابر الصامد.

لقد أثبتت هذه الأزمة للجميع ارادة اللبنانيين في بقاء لبنان صامدًا وموحدًا. واثبتت كذلك تمسك اهله، جميع اهله، بكل شبر من أرضه وكل ذرة من ترابه. وابرزت وعيًا وقناعات بالتوجه نحو مستقبل أفضل يتطور فيه النظام والمؤسسات بما يتجاوب مع طموحات الأجيال الطالعة، ويلبي حاجات المجتمع والمواطنين، ويرسي قواعد لبنان الجديد على أساس وحدة أرضه وشعبه ومؤسساته.

حضرات النواب المحترمين.

ان حكومتنا ستحكم ضمن هذا المفهوم، بالتعاون الوثيق مع مجلسكم الكريم، وكفريق عمل واحد في مختلف اجهزتها واداراتها، وبالمشاركة المخلصة مع ابناء الشعب الواحد، للتصدي للقضايا الاساسية وايجاد الحلول التي اقرها مجلس الوزراء في الخامس من آذار ١٩٨٠ والتي اجمع عليها اللبنانيون.

في طليعة المعضلات التي تواجهنا قضية الجنوب وما يتعرض له باستمرار، من اعتداءات، وما يحل به من نكبات. واننا نؤكد العزم على متابعة الجهود لمعالجة هذا الوضع سعيًا لتأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجنوبي لبنان ولا سيما القرارين ٤٢٥ و٤٥٠ تنفيذًا كاملاً وصحيحًا، بكل الوسائل الممكنة، بهدف انهاء الاحتلال الاسرائيلي للشريط الحدودي، واستعادة الدولة لسيادتها على كامل ارض الجنوب دون استثناء حتى الحدود المعترف بها دوليًا، وتكثيف دعائم الصمود في كافة الحقول، بما فيها حقول الإغاثة والإعمار والإنماء، الأمر الذي يستوجب اعادة النظر في هيكلية واجهزة وتنظيم واسلوب عمل مجلس الجنوب، لتعزيزه وتوفير كل ما يمكنه من تحقيق اهدافه في تأمين الصمود، وتقديم المساعدات للمتضررين، وتلبية المتطلبات الحياتية، بما يتناسب مع صعوبة الظروف ودقة المرحلة، والتنسيق في كل ذلك مع مختلف الادارات والهيئات التي تعمل اليوم لتأمين هذا الواجب.

حضرات النواب المحترمين.

من الطبيعي أن تكون قضية الأمن في رأس اهتماماتنا، فالأمن هو مطلب الجميع وهو ما الحمتم عليه في الاستشارات النيابية فضلاً عن أنه ضرورة ملزمة تعاون في الخروج من الأزمة المحنة التي يعانيها الوطن منذ عدة سنوات، والتي تعيق سير الدولة، وتفقد المواطن أعز ما يتمناه في وطنه من أمن وطمأنينة على حياته ورزقه. من أجل ذلك تؤكد الحكومة عزمها على استمرارها في معالجة هذا الموضوع باهتمام كلي وبجميع الوسائل الممكنة. ويأتي في طليعة التدابير التي تنوي اتخاذها تعزيز طاقات قوى الأمن الداخلي، واستكمال بنية الجيش، وتنظيم قيادته استنادًا الى قانون الدفاع الوطني الجديد وما يستلزم ذلك من مراسيم مع تعزيز قدراته وامكاناته، بما يؤمن له الفعالية اللازمة في الدفاع عن الوطن ووحدته وبسط سيادة الدولة على اراضيها كافة، وفقًا للسياسة الدفاعية المقررة.

ولا بد هنا من التأكيد على مسؤولية المواطنين جميعًا في التجاوب مع السلطة في تدابيرها لضبط الأمن وتوطيد أركانه، وعلى أنه لا يجوز لغير قوى

السلطة الشرعية من قوى الأمن الداخلي والجيش أن تقوم بهذه المهمة بالتعاون والتنسيق مع قوات الردع العربية.

حضرات النواب المحترمين.

اذا كانت شؤون الأمن طليعة هموم المواطنين، وفي رأس المسؤوليات المترتبة على الحكومة، واذا كان الوفاق هو الشرط الاول لبقاء الوطن الواحد وديمومته، فثمة شؤون عامة وخدمات حياتية يعاني الناس من مشاكلها فيزيدهم ذلك شجى وهمًا فوق هموم.

واننا نتحسس مشاعر الناس فيما يتحملون من أعباء حياتية، مما يدفعنا الى تكثيف الجهود لمعالجة هذه القضايا وايجاد الحلول المناسبة لها. هذا، وأن الحكومة تعتبر من واجباتها الاساسية الاهتمام بصورة خاصة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، والصحية والتربوية، وبتلك التي استجدت، او تعاظمت بفعل الاحداث التي مرت بها البلاد. هذا فضلاً عن الاهتمام بمشاريع الاعمار والانماء في مختلف المناطق اللبنانية، وخاصة النائية او المحتاجة او المتضررة.

وكذلك ستعمد الحكومة الى الاهتمام بقضايا العاصمة بعد الذي اصابها خلال الاحداث، وبعد ان تعاظمت فيها كثافة السكان، واصبح من الضروري ايجاد الحلول اللازمة لأزمة الطرقات والسير والنظافة فيها.

وتبعًا لذلك، فلا بد للحكومة من متابعة معالجة اوضاع الخزينة، وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي العام، وتأمين الواردات التي تحتاجها البلاد لمتابعة عمليتي الاعمار والانماء. وكذلك تحريك عجلة القضاء والادارات والمؤسسات العامة، مع توعية روح المسؤولية والاقدام في صفوفها.

وكلنا يدرك أن نتائج هذه الاهتمامات تبقى مرتبطة الى حد بعيد بالحالة الامنية، التي نعالجها، لما لها من انعكاسات لا تنكر على الاوضاع العامة.

حضرات النواب المحترمين.

ان سياستنا الخارجية تنطلق من ايماننا بأن لبنان يجب أن يبقى أمينًا على نهجه في السياسة العربية والدولية، على أساس انه جزء لا يتجزأ من العالم

العربي، وعضو فاعل في جامعة الدول العربية وفي منظمة الامم المتحدة، وهو يمارس سياسته ضمن هذين الاطارين.

ان الحكومة تعلن عزمها على الالتزام بالعمل على تعزيز التضامن العربي وفاقًا لميثاق الجامعة نصًا وروحًا، وانطلاقًا من مبادىء الاخوة والتعاون المتبادل، واحترام كل دولة لاستقلال وسيادة وانظمة الدول الشقيقة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبالنظر للظروف القاسية التي يمر بها لبنان فأنه سيكثف سعيه لدى الاخوة العرب لمزيد من التفهم لأزمته وظروفه عند معالجة الشؤون التي تهمه.

والحكومة، اذ تشير الى الجهود التي قام بها لبنان، والتضحيات التي بذلها ولا يزال، في سبيل القضية الفلسطينية، تؤكد التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، انطلاقًا من مساندة لبنان للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته على ارضه، ورفض اتفاقات كامب دايفد، وكل ما يؤدي الى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم، او الى توطينهم في البلاد التي استضافتهم ومنها لبنان. كما تؤكد الحكومة على ضرورة تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذًا سليمًا وكليًا في اطار سيادة لبنان وسلامة اراضيه، ومع مراعاة قرارات مجلس الامن الدولي.

اما العلاقات مع الشقيقة سوريا فهي من المسلمات بأنها علاقات خاصة قائمة على اساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ونظام كل من البلدين، انطلاقًا من الروابط التاريخية، واواصر القربى بين الشعبين الشقيقين، والمصالح المشتركة، والنضال المشترك. واننا واعون لما يفرضه ذلك من تعاون وثيق، وتنسيق متكامل بين البلدين، وتنظيم العمل المشترك بينهما.

كما تؤكد الحكومة تمسكها بدور لبنان على الصعيد العالمي، وانفتاحه على اعضاء المجموعة الدولية، وتعامله معهم بوحي من ميثاق الامم المتحدة، وانطلاقًا من عضويته في المنظمة، مع حرصها على الابتعاد عن سياسة المحاور، وفاقًا لسياسة لبنان التقليدية. وفي هذه المناسبة لا يسعنا الا ان نشير الى الاولوية التي نوليها للعمل على الصعيد العربي والدولي، على الاستمرار في

شرح ازمة لبنان وتوضيحها، لا سيما من حيث مقوماتها وملابساتها، لتأمين المزيد من التفهم والتحركات التي تهدف الى مساعدتنا على تجاوز الازمة، وعدم الربط بينها وبين حل اي ازمة اخرى.

حضرات النواب المحترمين.

هذه هي الخطوط الاساسية لسياسة حكومتنا وتلك هي اهدافنا التي سنسعى الى تحقيقها بالتعاون مع فخامة الرئيس الياس سركيس خدمة للبنانيين مقيمين ومغتربين، واستجابة لحقهم علينا في ان نعمل لهم باخلاص وثبات.

واننا اذ نحرص على تعاون وثيق مع مجلسكم الكريم، نطلب ثقتكم الغالية للانطلاق في العمل المرتجى لخير الوطن واهله بارادة موحدة تتعبأ معها كل الطاقات والامكانات، لنجمع ونوحد بعد فرقة نمسح الجراح، ونسير في درب البناء لوطن يتعطش اهله للاستقرار ولمولد جديد.

نالت الحكومة الثقة ب ٤١ صوتًا ضد ٦ وامتناع نائب واحد.

في ١٧ حزيران ١٩٨١ كلف وزارة الاقتصاد والتجارة (مرسوم رقم ٤٠٨٤).

في ١٠ تموز ١٩٨١ كلف وزارة الخارجية (مرسوم رقم ٤١٣٩).

في ٢٠ ايلول ١٩٨٢ كلف وزارة السياحة (مرسوم رقم ٥٣٩٩).

وفي ٢٤ ايلول سنة ١٩٨٢ قدم الرئيس الوزان استقالة الحكومة، هذا نص كتاب الاستقالة.

فخامة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل.

في زحمة الآلام والمصاعب التي رزحت الساحة اللبنانية تحت اثقالها طوال قرابة عامين حافلين بالاحداث الجسيمة المصيرية، كان لي خلالها شرف التعاون والمشاركة الحقيقة المتناهية مع فخامة الرئيس الياس سركيس وزملائي اعضاء الحكومة على اختلاف مواقعهم وانتماءاتهم، اذ تمكنا من العمل الحثيث والدؤوب، كفريق عمل متضامن، وحكم واحد متكامل، ضمن اجواء من

التوافق والتماسك. لقد مكننا ذلك، خصوصًا في الفترات القاسية والعصيبة التي مررنا بها من ان نحمل مشعل وحدة الوطن ارضًا وشعبًا ومؤسسات، ولبثنا طوال السنتين الماضيتين على ثباتنا ونضالنا في سبيل هذه المهمة الاساسية الرسالية نعالج الاحداث، وما اكثرها، ونغالب المصاعب والمزالق، وكم كانت جسيمة وخطرة.

ومنذ بداية الغزو الاسرائيلي للبنان، ازدادت المخاطر والمخاوف، وراودت الجميع ضمن حدود الوطن المنكوب وخارجها، خشية على سلامة هذا البلد ووحدة ابنائه.

وازدادت هذه الخشية امام الاستحقاق الدستوري الذي أقبل في ظرف حالك ومتفجر. غير ان لبنان تمكن بكثير من الوعي والحكمة والتبصر الوطني وبالتمسك القوي بمبادىء الديمقراطية والحرية من اجتياز الامتحان الصعب والتطوع العاصف الذي هب على الوطن واختار الفقيد الراحل الشيخ بشير الجميل رئيسًا للبلاد. لقد فتحت آنذاك نوافذ الوطن على اطلالات الامل في تحقيق الخلاص، وبدء مسيرة العودة بالبلاد الى الحياة الطبيعية، لكن يد الغدر والشر والتآمر كانت بالمرصاد له وللنجاح البارز الذي حققه لبنان في الامتحان الصعب، ففرضت عليه ظروفًا طارئة وامتحانًا جديدًا، واجهه اللبنانيون هذه المرة بوعي وادراك اقوى، وتماسك وتوحد وتصميم اشد. وكان الاجماع الوطني الرائع على انتخاب فخامتكم وتسليمكم مقاليد الوطن ومسؤولياته الجسيمة في هذه الظروف التاريخية الحرجة.

ان القيادة التي آلت امانتها اليكم، نواكبها جميعًا مواطنين ومسؤولين، بايماننا الذي لا يحد بهذا الوطن، وبالدور الرائد في محيطة العربي، وبالايمان بالقيم والمبادىء الانسانية، وبمرتكزاته على اصول الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، اننا نؤكد لفخامتكم اننا حيث نكون، في المسؤولية الرسمية وخارجها، سنبقى دائمًا عاملين مخلصين للبنان ولاصوله واسسه ومرتكزاته، غير مغفلين اننا نحمل في كل مواقعنا مسؤولية تاريخية استثنائية في هذا الظرف العصيب، يقتضي ان تدفعنا الى التلاقي والتوافق الوطني الواسع والعميق في كل الحقول والميادين.

في ٢٤ ايلول وقد الت رئاسة الجمهورية الى رئيس جديد هو الشيخ امين الجميل قدم استقالة حكومته هذا نص كتاب الاستقالة.

يا فخامة الرئيس.

استكمالاً للاستحقاق الدستوري الذي نقل امانة الحكم اليكم، لا بد أن يفسح لفخامتكم اختيار حكومتكم لمسيرتكم في خدمة الوطن، لذلك أقدم اليكم استقالتي حافظًا للرئيس الياس سركيس الاحترام والتقدير الكبيرين ومتمنيًا لفخامتكم التوفيق الكامل في مهماتكم المستقبلية الصعبة، وللبنان الخلاص من المصاعب والمآسي، فينعم اللبنانيون بعودة قريبة الى حياة التآلف والوفاق والبناء الوطني المزدهر.

وتفضلوا بقبول خالص التقدير والاحترام.

بيروت في ٢٤ ايلول سنة ١٩٨٢

رئيس مجلس الوزراء

شفيق الوزان

من ٧ ت١ ١٩٨٢ الى ٣٠ نيسان ١٩٨٤ عيّن رئيسًا للوزارة (مرسوم رقم ٢). ووزيرًا للداخلية (مرسوم رقم ٣).

عيّنت جلسة ٢ ت٢ ١٩٨٢ موعدًا لتلاوة البيان الوزاري والتصديق على الثقة.

تلا رئيس الحكومة البيان قال:

البيان الوزاري.

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

نمثل امامكم، والاحداث تزدحم، ههنا، على ارضنا، وحولنا، في الشرق الاوسط، وفي العالم.

انه زمن التحولات، والتأهب للانتقال من عصر الى عصر، ومواجهة التحديات المصيرية التي تفرض على اللبنانيين جميعًا خيارًا واحدًا لا بديل عنه،

وهو التصدي لهذه التحديات بقلب واحد، وايمان قوي، وارادة صادقة، وتضحية كبيرة من أجل انقاذ البلاد وتحقيق الخلاص، والاعداد لمستقبل افضل. وقد بدأ في لبنان عهد جديد، للبنان جديد، تواكبه الآمال وتحدوه الأمنيات.

منذ الأيام الاولى لانتخاب فخامة الرئيس امين الجميل، وتسلمه الحكم، حصلت تبدلات اساسية في واقعنا اللبناني، فظهرت نتائج الاجماع النيابي والشعبي، وفتحت الطرق والمعابر بين احياء العاصمة، وعاد الاتصال المباشر مع العالم، عبر مطار بيروت الدولي، وباشر الجيش اللبناني انتشاره على ارض الوطن، متسلمًا زمام الامن، وتثبت الحضور الدولي عندنا، على مستوى من الفاعلية مواز لجدية القرار في انجاد لبنان، وانهاء محنته، فكانت عودة القوات الصديقة المتعددة الجنسيات، لتؤكد استمرار تعاطف الامم.

واليوم، بعد اسابيع قلائل من بداية العهد، نجد امامنا رصيدًا ضخمًا من الانجازات، يتوجه قرارًا لا رجوع عنه، بانقاذ لبنان.

ففي خطاب القسم الدستوري، الذي القاه فخامة الرئيس، في الثالث والعشرين من ايلول الماضي، ارسى قواعد الحكم، ورسم ملامح المسيرة، ومهد لانطلاقة حكومة العهد الاولى، ملتزمة بتحقيق المبادىء والافكار التي اطل بها، وكلها تنضوي في خط الخلاص المرجو والمنتظر.

ثم كانت جولة فخامة الرئيس على بعض كبريات العواصم والمحافل، في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا، وخطبه في نيويورك وواشنطن وباريس والفاتيكان وروما، والمحادثات التي اجراها، وجلسات العمل التي عقدها، وما ادلى به من تصريحات، وكلها تشكل مجموعة متكاملة من المواقف التي تعتمدها حكومتنا اطارًا لممارسة اعمالها، وحمل مسؤولياتها.

حضرة النواب المحترمين.

لقد عانى لبنان، على امتداد ثمانية اعوام، الكثير من الآلام والعذاب، وتكبد الوفير من الخسائر، ففي مدنه وقراه دمار كبير، وفي مرافقه اصابات جسيمة، وفي بنيته الوطنية جراح عميقة. مؤسساته منهكة، وخزينته مرهقة،

موارد الدولة في شح، والادارات والاجهزة مثقلة بالمصاعب والمتاعب، والالوف من ابناء شعبنا في حال هجرة امنية، او غربة قسرية، وضائقة مادية او معنوية، وليس لنا في مواجهة ذلك كله، الا ان نجمع قرارًا، ونحزم امرًا، ونتكاتف تنفيذًا، فيكون لنا الغد الذي ننشد، والجمهورية التي بها نحلم.

وان الحكومة هي في صدد وضع خطة خمسية، انمائية، اعمارية، اسكانية، تحديثية، تنهض بلبنان من كبوته، وتقيله من عثرته، تفسح مجالات التقدم امام شعبه، وتنقله الى مشارف القرن الحادي والعشرين، بمساعدة الاشقاء والاصدقاء واسهام جميع اللبنانيين، وتتضمن، في ما تتضمن، صيغة لمشاركة اللبنانيين المغتربين، والمتحدرين من اصل لبناني، بما لديهم من خبرات وامكانات، في ورشة لبنان المستقبل.

حضرة النواب الكرام.

ثمة مبادىء لا هوادة فيها، ولا بديل منها، في وجودنا اللبناني، نصر على تأكيدها في هذا البيان، اولها تمسكنا بنظامنا الديمقراطي البرلماني الحر، في جميع مميزاته، النابعة من جوهر الدستور والتشريعات، والمثبتة بالممارسة والعرف، فلبنان يعتبر ان الانسان هو الرأسمال الاعظم، وان لا انسانية دون حرية، ولا حرية دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية دون عدالة اجتماعية، ومساواة، وتكافؤ فرص، كما يعتبر ان القانون هو حد الحرية وضمانها، وان حق المواطن على الدولة والمجتمع، يوازيه واجب المواطن نحو الدولة والمجتمع، كما ان حق الدولة على المواطن، يوازيه واجبها نحوه، ولا يمكن ادعاء حق دون تأدية واجب، لئلا يختل التوازن، وتسقط معادلة الديمقراطية.

لأننا واياكم هادفون الى بناء دولة عصرية مكتملة، فنحن واياكم مقتنعون بأن كل الخطط والتصاميم، كل المشاريع والسياسات، لا يمكن ان تخرج الى النور، وتتحقق، الا في مناخات الامن، واجواء الاستقرار، ولا أمن دون جيش يحمي الحدود، يردع الاجرام، يكافح الارهاب، ويصد العدوان من اين اتى.

لقد مر جيشنا بمحنة، وتعرض لحملات تجاوزت احيانًا سلامة القصد والنية، واستهدفت شرذمته وشله وحرمان الوطن من ساعديه وقبضته. ولكن

الجيش اللبناني، الاصيل في وطنيته وفي تنشئته، والرفيع المستوى في اعداده، ما ان اتيحت له الفرصة حتى عاد وثبا الى الساح، مسترجعًا الثقة، ومعيدًا الاعتبار، وها هو يؤدي مهامه بانضباط ومناقبية، وان تكن لوحظت نسبة ضئيلة من الهفوات الفردية، فقد اتخذت تدابير فورية وميدانية لمنع تكرارها. وان الحكومة مصرة على تقوية الجيش اللبناني، بالتنظيم السليم، وبعديد كاف وتجهيز متطور، يتناسب مع حجم المهمة والواجب وخطورة المرحلة.

ان بناء الجيش القادر على الاضطلاع بمسؤولياته جمعاء، على الحدود وفي الداخل، وليكون عامل سلام في لبنان والمنطقة، هو، الى جانب تعزيز قوى الامن الداخلي والامن العام، عملية يومية، نلتزم بها، ونعاهد عليها.

ايها السادة.

كما ان الجيش هو ساعد الدولة وقبضتها، فالادارة هي اداتها التي لا يمكن ان تعمل بدونها، انها ازميل النحات، فسنعمل على تطويرها، وتحديثها، ومكننتها، وتزويدها بالكفايات، علمًا وخلقًا، فلا يعود الحصول على افادة او انجاز معاملة، مضيعة للوقت، ومهلكة للكرامة، وانما تعتمد اصول موجزة، حديثة، لتسهيل المعاملة، وتأمين الخدمة المباشرة للمواطن، دون الحاجة الى وساطة ووسطاء.

سنعمل ليكون الرجل المناسب في المكان المناسب، ولن يسري مقياس غير الجدارة، لأن الوظيفة ليست، ولن تكون، خلعة على نسيب او محسوب، ولا نصيبًا لمحظوظ، بل مركز خدمة وبذل، يخضع شاغلوها للرقابة والاختبار، فأما نجاح فحصانة، وأما فشل فإدانة.

واما القضاء الذي حوصر فترة، وعطل مع ما عطل من المؤسسات، ولولا رصيد من حضارة وخلق عند الشعب اللبناني، لعم الظلم، وساد الغبن، واستشرى التعسف، وان انساننا المتمدن، حفظ في اعماقه تراث الحق، فحق له اليوم على السلطة القضائية ان تعود الى نجدته بزخم، تقيم العدل، تساوي كفتي الميزان، مع ما يقتضي ذلك من تعزيز للقضاء، وما تستلزمه هذه المرحلة من تعديلات في اصول المحاكمات، ونصوص القوانين، والتنظيم القضائي، وتوزيع المحاكم، وتسريع اعمالها، وتأمين تنفيذ احكامها.

حضرة النواب المحترمين.

ان امامنا مهمة شاقة، بالغة الدقة، والحساسية، ولكنها ليست مستحيلة، ما دمنا مؤمنين في حقنا بالحياة، وفي ان لبنان ضرورة وطنية، اقليمية، وانسانية.

ونحن ندرك تمامًا ما ينتظرنا من فواتير مكدسة، من استحقاقات وذمم، سنعمل جاهدين للوفاء بها.

اننا ندرك مدى المشكلات الحياتية التي تواجهنا، خصوصًا تلك التي استجدت، او ازدادت بفعل الاحداث، وان علينا درء مضاعفاتها، وازالة عللها واسبابها.

فالتضخم ظاهرة مقلقة، نعاني منها كما يعاني غيرنا من الدول المتطورة، ولا بد من التصدي لها بالحلول الملائمة علميًا وموضوعيًا، لأن هموم اصحاب الدخل المحدود، الذين يؤلفون اكثرية شعبنا، هي هموم الدولة، وفي هذا السبيل، ستعمل الحكومة على تشجيع قطاعات الانتاج، من زراعة وصناعة وخدمات، وتأمين الدعم المادي والمعنوي لها، ليتعزز اسهامها في انماء الدخل القومي، وانعاش المناطق، بحيث تكون لكل قضاء مصانعه، ونهضته الزراعية والحرفية، ويكون لقطاع الخدمات فيه نصيب من التشجيع، فتضيق شقة التفاوت بين المناطق، وتتكافأ فرصها للتقدم، وللعمران والازدهار. وفي هذا المجال لا يفوتنا التأكيد على الاهتمام بتعزيز موارد الدولة وتنميتها ووقف التعديات على حقوقها ومرافقها، فتلك مهمة واجبة.

هذا، وان الحكومة ستجهد في ايلاء القطاعين التربوي والصحي اهتمامًا خاصًا، فنتوصل الى بناء الانسان انطلاقًا من تربية وطنية تنميه عقلاً وروحًا وجسدًا، والى حفظ مستوانا العلمي لنبقي شهاداتنا مستندات موثوقًا بها في العالم اجمع، ونعزز التعليم المهني والتقني بما يلبي الحاجات الوطنية من الاختصاصيين والفنيين. كما نتوصل الى تأمين العلاج والطبابة والاستشفاء لكل مواطن على السواء.

والحكومة واعية لأهمية استعادة الكفايات اللبنانية النازحة والمغتربة، فلقد كفانا هجرة ادمغة، وحان لنا ان نوظف طاقاتنا في انماء الوطن، ولا غنى لذلك عن خطة متكاملة تشارك فيها القطاعات الانتاجية، واننا نردد الدعوة الكريمة التي اطلقها فخامة رئيس الجمهورية الى كل اللبنانيين القادرين على العودة، للاسهام في صنع المستقبل اللبناني.

حضرة النواب المحترمين.

هذه تصورنا لملامح العمل الحكومي، على المدى المنظور، لكن هاجسنا الاول، وهدفنا المركز، يظل، اكمال تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي واخراج سائر القوى غير اللبنانية من ارضه، فاسرائيل قد هاجمتنا، اخترقت حدودنا، حلت في مناطقنا، وبلغت عاصمتنا، وهي، وان كانت قد جلت عن بعض الامكنة، فلا تزال تحتل اجزاء كبيرة من وطننا، بالرغم من قرارات الامم المتحدة، ومجلس الامن الدولي، وبالرغم من انقضاء خمسة اشهر على الاجتياح.

اننا عاملون على انهاء الاحتلال الاسرائيلي من فوق كل شبر من ارضنا بكل ما اوتينا من قدرة، في الداخل والخارج، مستعينين بصداقاتنا العالمية، خاصة لدى الدول المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات، وهي الولايات المتحدة الاميركية، وفرنسا، وايطاليا، ولدى سائر الدول المحبة للسلام، التي نوجه اليها شكرنا الصادق، وعرفاننا المخلص.

ونحن نتطلع الى يوم قريب، نجهد من اجل الوصول اليه، لا يبقى فيه على ارض لبنان كلها، مسلح واحد غريب، او بندقية واحدة غير شرعية، عند ذاك، نحيي مجددًا عيد استقلالنا الحقيقي.

ايها السادة.

لقد كان مجلسكم الكريم، ولا يزال، شاهد الديمقراطية وحامي الشرعية، وهو ممثل الشعب اللبناني الصامد الصابر، الشعب المؤمن البطل، مصدر كل السلطات، ومرجع كل الحسابات، ففي احرج الظروف، وادق المناسبات،

واصعب المنعطفات، كان مجلسكم الكريم حاضرًا، يشهد للحق، ويجاهد للحرية. واننا نعول كثيرًا على التعاون الوثيق بيننا، مجلسًا وحكومة، لاداء واجبنا المشترك نحو لبنان، نحو اجياله الجديدة، نحو طلابه وعماله وفلاحيه، نحو مفكريه ومثقفيه، نحو تراثه ورسالته لكي يستطيع ان يستعيد دوره الطليعي الرائد، في محيطه وبيئته العربية، حيث هو ملتزم بكل قضية حق وعدل، متضامن مع الدول الشقيقة في مواقف المصير وخدمة القضايا المشتركة بما في ذلك القضية الفلسطينية. هذا مع التأكيد على رغبتنا في تعميق علاقات الود وروابط حسن الجوار مع الشقيقة سوريا. اما الفلسطينيون المقيمون حاليًا حسب الاصول في لبنان، بانتظار العودة الى الوطن، فانهم سيلقون الرعاية اللازمة، وحق الامن والحماية، وتطبق عليهم القوانين اللبنانية دون استثناء. هذا، وان الحكومة جاهدة من اجل ان يسترجع لبنان مكانته الدولية، في العالم الواسع، حيث له ملايين الابناء الذين انطلقوا من على شواطئه، فأقاموا في الحواضر، وتوغلوا في المجاهل، وظلوا اوفياء به مخلصين لقضيته، وحيث له، فضلاً عن بني قومه، مئات ملايين الاصدقاء، الذين ينظرون اليه بمحبة، ويتعاملون معه باحترام، يضمرون له الخير، ويمدون اليه يد المساعدة.

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

ان التصدي للمشكلات والقضايا، التي تواجهنا والتي لمسنا كل الاستعداد من الدول الشقيقة والصديقة للمعاونة في مجالاتها، يستوجب القيام بمبادرات سريعة وبعمل فعال، ويستدعي اشتراع قوانين جديدة، او اعادة النظر في بعض التشريعات القائمة. ومن هنا حاجة الحكومة الى سلطات استثنائية في بعض المواضيع التي تتصل مباشرة بالاهداف التي تعهدنا بالعمل على تحقيقها.

واننا، انطلاقًا من ثقتنا بتجاوب مجلسكم الكريم مع ضرورة تسهيل العمل الحكومي في خدمة البلاد باعطاء الحكومة الصلاحيات المطلوبة، نضمن بياننا الوزاري هذا مشروع قانون معجل مكرر بطلب بعض الصلاحيات الاستثنائية لمدة تنتهي في ٣٠ حزيران ١٩٨٣ على ان يعتبر التصديق على الثقة تصديقًا على القانون المذكور واقرارًا لاحكامه المحصورة بمادة وحيدة وهي الآتية:

مادة وحيدة ـ اجيز للحكومة، لمدة تنتهي في ٣٠/٦/١٩٨٣، ان تتخذ في مجلس الوزراء، مراسيم اشتراعية لتعديل او الغاء الاحكام التشريعية النافذة او وضع نصوص جديدة، في ما يتعلق بالشؤون الدفاعية والامنية، وشؤون السلامة العامة، والشؤون الاجتماعية، والصحية، والاقتصادية، والمالية والانمائية، والاعلامية والتربوية، وفي كل ما يتعلق باعادة تعمير البلاد بما في ذلك حق الاقراض والاستقراض.

كما اجيز للحكومة ان تعيد النظر في القوانين التالية:

القوانين المتعلقة بأحداث الوزارات والادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين من القطاع العام، والتنظيمات الادارية، والموظفين، والمستخدمين وسائر العاملين في القطاع العام ـ قوانين التنظيم القضائي وشؤون القضاء والقضاة ـ وقوانين واحكام العقوبات واصول المحاكمات ـ القوانين المتعلقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية ـ القوانين المتعلقة باعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية، والمستندات الرسمية والخاصة التي فقدت ـ قانون تنظيم وتحديد المناطق الادارية ـ قانون الانتخابات العامة ـ قانون البلديات ـ قانون الايجارات ـ قانون الجنسية ـ قوانين الضرائب والرسوم لتحديثها. وكذلك لتنمية موارد الخزينة بتعديل معدلات ومقادير الضرائب والرسوم، او بتقسيطها او الاعفاء منها ـ قوانين البناء والاسكان والتنظيم المدني.

وللحكومة ان تنشىء وتلغي شركات اقتصادية بما فيها شركات مختلطة، وان تلغي مرافق عامة او تدمجها بهذه الشركات، او بالادارات او المؤسسات العامة.

تعرض المراسيم الاشتراعية تباعًا فور صدورها على المجلس النيابي.

ويعمل بهذا القانون اعتبارًا من اليوم التالي لنشره لصقًا على مدخل مقر رئاسة الحكومة.

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

هذه عناوين حديثنا اليوم، نتوجه بها اليكم، طامحين الى نيل ثقتكم الكريمة، فنتعاون معكم بتوجيه فخامة رئيس الجمهورية، لما فيه خير الشعب، وعزة الوطن.

شكرًا لكم.

وليعش لبنان.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٨ صوتًا وامتناع نائب واحد.

في ٧ ك[١] ١٩٨٢ كلف وزارة الخارجية والمغتربين (مرسوم رقم ٣٩).

في ١٥ ايلول ١٩٨٣ كلف بصورة نهائية وزارتي الخارجية والمغتربين والعدل (مرسوم رقم ١٠١٥).

في ٢٦ ايلول ١٩٨٣ قدم استقالة رفضها رئيس الجمهورية. هذا نص كتاب الاستقالة:

فخامة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل.

لقد تشرفت بتحمل مسؤولية رئاسة الحكومة الاولى في عهدكم، فكانت مسؤولية عظمت من حولها الاحداث، واستفحلت امام مسيرتها المصممة الدؤوب نحو هدف الانقاذ والخلاص، جملة من المزالق المصطنعة، والاشراك المنصوبة، والمؤامرات الخارجية المشفوعة باستهداف التقسيم والتفتيت والتجزئة.

.وكان لي في كل ذلك، شرف التعاون مع فخامتكم في جميع الحقول والميادين، وكان هذا التعاون متميزًا وعلى اقصى قدر من التلاحم، في كل التوجهات التي ارسيناها على فهم مشترك لقضايانا الوطنية، وبما يؤدي الى صون سلامة الوطن ووحدته، ارضا وشعبًا ومؤسسات، والى تحقيق السيادة

الوطنية الكاملة، على مجمل التراب الوطني، من خلال وضع حد للاحتلال الاسرائيلي، ولاي وجود عسكري غير لبناني، ولحصر السيادة الوطنية بالشعب اللبناني وحده، والسيادة الدستورية والقانونية، المدنية والعسكرية، وكل مستلزماتها الامنية، بالسلطة اللبنانية وحدها.

ولقد كان لي في كل ذلك، شرف الاسهام المتفاني الكامل الذي فرضنا على انفسنا فيه، تجاوز كل المصالح، امام مصلحة الوطن العليا، وتجاوز العديد من الامور او المواقع الضيقة، امام هول الاخطار المحدقة بالمواقع الوطنية الشاملة التي لن تسلم ولن يسلم لنا وطن ولا مستقبل ولا مصير، اذا ما سقطت هذه المواقع الوطنية ضحية التآمر المستفحل.

فخامة الرئيس.

اما وقد اديت الامانة وادتها حكومتي بكل الطاقة والقدرة، بل بما يفوق كل طاقة وكل قدرة.

واما وان الحكومة، قد ادت في اقسى الظروف واصعبها، جملة من المهام التي القيت على عاتقها، بما فيها اصدارها جملة من المراسيم الاشتراعية الرامية الى تصويب عجلة الحياة العامة في لبنان، وقولبتها ضمن الاطر المستجدة، سواء على مستوى الاوضاع اللبنانية العامة ام على مستوى التطور العالمي المتسارع.

واما وان المهلة المعطاة للحكومة لاصدار تلك المراسيم قد انتهت، فانتهت بها مرحلة، وجملة من المهام.

واما وان البلاد، قد باتت امام اوضاع مستجدة، نشطت لها جهود محلية وعربية ودولية، وبتنا من خلالها في مرحلة نأمل في ان تستدعي قريبًا تأليف حكومة اتحاد وطني تضم اليها اوسع مدى ممكن من القيادات اللبنانية الوطنية،

يتجسد بها الوفاق الوطني المتجدد على متابعة مسيرة الانقاذ والخلاص. وتمكينًا للحكم، من متابعة خطاه في هذا الاتجاه، ضمن اقصى قدر ممكن من اليسر والمرونة، سعيت اكثر من مرة لفسح هذا المجال امام فخامتكم بالاستقالة فكان قراركم بالتريث يغلب باسم مصلحة البلاد العليا.

واما وان وقف اطلاق النار قد تحقق وهو مقرون باتفاق على الحوار المنشود،

لذلك، اشكر لفخامتكم ثقتكم بحكومتي وبي شخصيًا، كما اشكر لكم تعاونكم الوثيق في مهماتنا التي اديناها في اصعب الظروف وادقها، واضعًا في تصرف الوطن وتصرفكم استقالة حكومتي للانطلاق منها ووفقًا لمقتضيات الظروف والتطورات لمرحلة جديدة في مسيرة الانقاذ آملاً ان تبصر حكومة الاتحاد الوطني المرجوة نور الوجود والعمل في اقرب وقت ممكن.

وفقكم الله في مواجهة المصاعب، وتحقيق كل ما يؤدي الى تحرير الوطن وسلامته وسيادته وديمومته، والى تركيز الاسس القوية لوحدة وطنية راسخة قوامها العدل والمساواة.

واقبلوا فائق الاحترام.

وفي ٣٠ نيسان ١٩٨٤ قدم استقالة حكومته نهائيًا واصرَّ عليها.

نص كتاب استقالة الرئيس شفيق الوزان.

فخامة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل المحترم.

تتفاقم الاحداث رامية بكل اثقالها والاخطار وتزيد في آلام المواطنين وقلقهم، واني شخصيًا احمل المسؤولية الضخمة بدافع من واجب وطني ملزم مستلهمًا الضمير. انني منذ ان كان مؤتمر جنيف، قدمت الى فخامتكم استقالة حكومتي، فاسحًا المجال لتشكيل حكومة اتحاد وطني، يشترك فيها الجميع بعد مصالحة وطنية، والتقاء على اسس سليمة للانقاذ، ولبناء لبنان الجديد. ولئن

كنت لم اشترك في هذا المؤتمر، فلقد قدمت الى فخامتكم مذكرة، في جملة ما ضمنتها المطالب الاسلامية التي لا تهم المسلمين فحسب، انما تهم اللبنانيين جميعًا لأنها مطالب وطنية، اعتبرها مرتكزات لبناء الوطن.

وكذلك فإن موقفنا بالامتناع عن ابرام اتفاق ١٧ ايار، واصراري على ذلك بعد تصرفات اسرائيل خصوصًا رفضها الانسحاب، كان موقفًا ثابتًا، انتقلنا منه الى مطالبة الولايات المتحدة الاميركية بالمعاونة على صيغة جديدة تعدل الاتفاق، او تلغيه، والضغط لانهاء الاحتلال الاسرائيلي وتأمين الانسحاب.

ان الايام تمر، والاحداث تتوالى، والمواقف تتعقد، والمصالحة الوطنية تتعقد، وفي كل مرة ترتفع فيها مبادرة، او تحدد خطة للانقاذ كان هناك دائمًا من يسقط المبادرة، او يحبط الخطة. قلت في ندائي قبل يومين ان عملاً لا بد منه، ولئلا تستمر الاحداث الدامية التي تقتل الابرياء، وتخرب او تدمر بيوت الناس، والتي بدأت تقتل الامل في النفوس. فالاهل اهلنا، والجيش جيشنا وعناصره ابناؤنا وكرامته كرامتنا. وقلت ان على الممسكين بالوطن من القوى المسلحة غير الشرعية، ان يفرجوا عن الوطن في كل مكان. وليبدأ ذلك كل محب مخلص للوطن، وقلت ان حكومة جديدة لا بد منها ويجب ان تضم الجميع من أجل ان يشترك الجميع في اخراج الوطن من دوامته ووقف انزلاقه المستمر نحو الهاوية. ان تفاقم الاوضاع، وترديها المؤلم والمخيف يضع الجميع مجددًا أمام مسؤولية التاريخ. ولا يسعني، انطلاقًا من ايماني بما ذكرت، الا ان اؤكد على استقالة حكومتي راجيًا، بل ملحًا، على قبولها فورًا شاكرًا ثقتكم المستمرة، داعيًا لكم بالتوفيق في خدمة الوطن وانقاذه.

رئيس مجلس الوزراء

شفيق الوزان

١٩٩٢ ترشح عن محافظة بيروت ونال ٦٦٧٥ صوتًا من اصل ٥٥٩١٣ مقترعًا(٥).

المراجع.

١ ـ w.w 1ère édition p. 710.

٢ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٣ ـ الصحف المحلية اول نيسان ١٩٦٨ .

٤ ـ الصحف المحلية ٢٤ نيسان ١٩٧٢ .

٥ ـ الصحف المحلية ٢ ايلول ١٩٩٢ .



سليم احمد الحص

سليم احمد الحص(١)

رئيس حكومة ٣ مرات

١٩٢٩

سني من بيروت ومولود في ٢٠ ك[١] سنة ١٩٢٩.

تلقى علومه الابتدائية في مدرسة المقاصد ببيروت. والتكميلية والثانوية في الجامعة الاميركية. سنة ١٩٥٢، حاز على شهادة البكالوريا في العلوم التجارية ومن ثمَّ عيّن استاذًا مساعدًا في العلوم التجارية في الجامعة المذكورة، بسعي من استاذه سعيد حمادة الذي سعى له أيضًا، فنال منحة من مؤسسة روكفلر، لإتمام الدكتوراه في ولاية انديانا في الولايات المتحدة الاميركية وذلك سنة ١٩٥٧. نال الدكتوراه سنة ١٩٦١. عيّن محاسبًا في شركة التابلاين بين سنتي ١٩٥٢ ـ و١٩٥٤ ثم انتقل الى العمل في غرفة التجارة حتى سنة ١٩٥٥.

درّس في الجامعة الاميركية بين سنتي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩.

بعد نيله شهادة الدكتوراه سنة ١٩٦١ عيّن أستاذًا في الجامعة الاميركية حتى سنة ١٩٦٤. بين ١٩٦٤ و١٩٦٦ عيّن مستشارًا للصندوق الكويتي للتنمية العربية.

سنة ١٩٦٧ عاد الى التدريس في الجامعة وبعد النكسة تعرف الى الياس سركيس.

وسنة ١٩٧٣ عيّن مديرًا عامًا ورئيسًا لمجلس ادارة المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي، حتى سنة ١٩٧٦ حين اصبح احد مستشاري الرئيس سركيس، وكوَّن ملفًا عرف بملف الحص، يتضمن تقريرًا بالأضرار والخسائر التي اصيب بها لبنان من جراء حرب السنتين.

في ٩ ك[١] سنة ١٩٧٦ عيّنه الرئيس سركيس رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط وللإعلام (المرسومان رقم ٢ و٣).

عيّن يوم ٢٣ ك [١] موعدًا لمناقشة البيان الوزاري تلاه الرئيس سليم الحص قال:

البيان الوزاري.

حضرة النواب المحترمين.

الأحداث الأليمة التي عصفت بلبنان طوال سنة لم تبق ولم تذر، والنزيف الرهيب الذي اصاب وطننا خلف آلاف الثكالى واليتامى والمصابين بعاهات، والدمار الذي حل بالبلد، أدى إلى تهجر آلاف العائلات، التي أضحت بلا مأوى، وإلى تشريد آلاف العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل تتهددهم وعائلاتهم، غائلة الفاقة.

لقد أدت هذه الأحداث إلى تدمير اقتصادنا ومؤسساتنا ومرافقنا. وقضت على كثير من معالم البنيان الذي شيده أبناء هذا الوطن بالجهد والكفاح. ولعل اشد هولاً ما خلفته المأساة من تنافر، مزق منا النفس، وزعزع الكيان، وصدع الوحدة، وهدد الايمان بالمصير.

ولقد كانت حصيلة هذه المحنة بروز مشاكل حادة، لا سيما على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تحتاج الى معالجة جذرية قبل أن تستفحل ويتفاقم أمرها.

ان اول ما يتجه اليه تفكيرنا، ونحن في هذا الموقف الذي يمتلىء فيه القلب بروعة المسؤولية أمام الله والوطن، هو الخشوع أمام الأرواح البريئة من ضحايا هذا الوطن، ومعاهدة ابنائه بتحمل التبعات الجسام من أجل التغلب على المصاعب التي خلفتها هذه الأزمة المحنة.

ان منطلقنا هو التحرك السريع والتصدي لهذه المشاكل مجتمعة، وتقديم الأهم على المهم، فننصرف بادىء ذي بدء إلى متابعة توطيد الأمن والاستقرار في البلاد، بحيث يستعيد الحكم هيبته، والقانون سلطته، ويعود لحق الفرد والجماعة كل حرمته. ويستوجب ذلك الاسراع في اعادة تكوين قوى الأمن واعادة بناء الجيش ليقوم بواجبه لا سيما على الحدود الجنوبية.

وفي رأس سلم الأولويات التي نتصورها، تأتي معالجتنا للمشاكل الاجتماعية الملحة: كإيواء المهجرين، واغاثة المنكوبين، ومساعدة الميتمين والمشردين، وايجاد فرص للأيدي العاملة المعطلة، وما الى ذلك.

وسوف تتحرك الحكومة بسرعة لمعالجة قضايا الاعمار والانماء من أجل دفع عجلة الاقتصاد في الطريق القويم، وذلك في اطار خطة انمائية اقتصادية واجتماعية متكاملة. وتحقيقًا لذلك سوف تسارع الى انشاء مجلس للانماء والاعمار يتمتع بالصلاحيات والامكانات التي تتيح له العمل على صعيد التخطيط والتنفيذ، بأقصى ما يمكن من سرعة التحرك والفعالية.

واننا لنعي كل الوعي أبعاد المشاكل الاجتماعية التي كان لبنان يعاني منها، بما فيها النزوح من الريف والتمركز السكاني في المدينة وحولها، والفوارق الاقتصادية بين مختلف المناطق والفئات، والولاءات الطائفية، والعوائق التي تحد من تكافؤ الفرص. فلئن كان من حق الوطن على المواطن أن يستأثر بولائه التام، فالعدالة الاجتماعية حق للمواطن على وطنه. وستكون في مقدمة أولويات أية خطة إنمائية توضع في المستقبل.

وفي النطاق الاقتصادي نشير إلى أن النظام الاقتصادي الذي أخذ به لبنان منذ الاستقلال أفرز مظالم وعثرات، كما فسح المجال لنشوب أزمات، تعود في معظمها، إلى تخلف القطاع العام عن اداء دوره المفروض بشكل فعال.

غير أن هذا النظام قد أظهر من ناحية أخرى، مزايا أسهمت في تحقيق ازدهار عظيم عبر سنوات طوال، تأتي في طليعتها ثروة لبنان البشرية، وتكامل اقتصاده مع اقتصاد الدول العربية الشقيقة، وقدرة ذلك الاقتصاد على التكيف والنمو. وسوف تحافظ الحكومة على مزايا هذا الاقتصاد واحترام الملكية الفردية، كل مع الحرص على أن يكون هذا الاقتصاد منظمًا، وفق تخطيط يستند إلى رؤية اقتصادية ومالية واجتماعية واضحة.

أما عملية احياء القطاعات الاقتصادية التي لحقت بها، فستعمد الحكومة إلى تنفيذها، كما اشار فخامة رئيس الجمهورية في رسالته الاخيرة التي وجهها بمناسبة عيد الاستقلال، عن طريق المصارف العاملة في لبنان توخيًا للسرعة، وتأمينًا لحسن النتائج، ذلك لأن هذا المنهج سوف يغني الدولة عن انشاء جهاز موقت جديد من أجل تنفيذ تلك العملية، مع ما يترتب على ذلك من اللامركزية في ادارة العملية، نظرًا لتواجد المصارف في مختلف المناطق اللبنانية، ومن

شأنه كذلك، أن يؤمن الكثير من الفعالية، نظرًا لأن التمويل هو بطبيعة الحال من صلب الأعمال اليومية التي تمارسها المصارف. ثم إقامة عازل بين الدولة والمتضرر من خلال توسيط المصارف سيكون، كما جاء في رسالة فخامة رئيس الجمهورية الاخيرة، ادعى للحفاظ على حرية المبادرة الفردية. الا أن احياء القطاعات الاقتصادية لا يعني بالضرورة اعادة الوضع الى الصورة التي كان عليها قبل الأزمة. فعملية اعادة البناء سوف تتم في اطار من التوجيهات العامة التي تؤمن اعظم قدر ممكن عمليًا، من التوافق بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المسلم بها من جهة، والنتائج التي ينتظر ان تترتب على تنفيذ العملية من جهة اخرى.

ومن نافلة الأقوال، أن قدرة الحكومة على تحقيق خططها الاعمارية والانمائية ستكون رهنًا الى حد بعيد بحصولها على الدعم المالي اللازم من الدول العربية الشقيقة وسائر الدول الصديقة والمؤسسات الدولية. من أجل ذلك باشرت الحكومة الاتصالات اللازمة بهذا الشأن.

وستعنى الحكومة بشؤون الادارة، ايمانًا منها بأن الاعباء المتزايدة التي تفرضها المرحلة الحاضرة، واتساع نطاق النشاطات المنتظرة تفرض من جهة تطوير الادارة العامة، واعادة تنظيمها على اسس علمية حديثة، واعتماد الكفاءة كأساس، ومن جهة اخرى اجتذاب ذوي الاختصاص والكفاءات العالية لتتمكن الادارة من اداء دورها بفاعلية، في اطار من التوجه الانمائي الواضح. وستعمل الحكومة على تنزيه الادارة من الفساد، وروح التخاذل والرتابة، وكلها امور كانت تستعدي المواطن على الدولة، كما ستعمد الى الغاء الطائفية في الادارة والقضاء والجيش.

وتنظر الحكومة الى شؤون التربية من خلال نظرة مستقبلية ترمي الى اعداد جيل عامر القلب بشعور الانتماء الى هذا الوطن، لا الى طائفة او عائلة او اقليم. وطبيعي ان تركز الحكومة من اجل تحقيق ذلك على التنشئة الوطنية

والتربية المدنية الصحيحة وخدمة العلم، وستعتمد الحكومة التخطيط اساسًا لسياستها التربوية، بحيث يكون للنظام التربوي توجيهات واضحة، وبحيث يأتي نتاجه متجاوبًا مع احتياجات المستقبل، ومحققًا لتعاون أوثق بين المواطن والدولة.

حضرة النواب المحترمين.

في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان، يؤلف الأمن والاعمار والانماء عوامل جمع وتوحيد. وما أحوج لبنان اليوم الى كل ما يجمع ويوحد، والى اجتناب كل ما يفرق. من هنا جاء اعتمادنا للصيغة الحالية للحكومة في هذه المرحلة. والحكومة ليست غافلة عن الحاجة لإجراء تطوير سياسي عميق. اننا نؤمن بأن النظام الديمقراطي الذي اختاره لبنان قاعدة لوجوده وانطلاقه، انما ينبثق من ارادة هذا الشعب المفطور على الحرية، وهو بالتالي النظام الأمثل لتلبية مطامحه، واطلاق قدراته على الانتاج والعطاء، واقامة الحوار السمح والبناء بين ابنائه على اختلاف انتماءاتهم. غير أننا نؤمن في الوقت ذاته بأن هذا النظام يفقد مبرر وجوده ما لم يوفر الاطار الصالح للتجديد والتطوير المستمرين، وما يؤمن السبيل الى استباق المشاكل قبل وقوعها، والى الوصول الى حلها اذا ما نشأت في اجواء سليمة هادئة وبناءة. الا ان ميدان الاصلاح السياسي ليس وقفًا على الحكومة، وانما مجال العمل فيه واسع امام مجلسكم الكريم، وامام الأحزاب السياسية وأولي الرأي. أما ما يمكن أن تتعهد به الحكومة على هذا الصعيد، فهو أن تسعى جاهدة، مع جميع الفرقاء لتجاوز مرحلة الانقسامات السياسية الحادة، وأن تسهم في خلق الجو الملائم لإيجاد صيغة مجدية لقيام حوار ايجابي بناء بين مختلف الفرقاء وصولاً الى اهداف واحدة صريحة.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فتنطلق الحكومة من مبدأ أساسي، هو أن لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وهو يلتزم بمواثيق جامعة الدول العربية، ويدعو الى تعزيزها وزيادة قدراتها، بعد ان اثبتت جدواها وفعاليتها في التصدي لكثير من المشاكل والقضايا العربية. والدور المشكور الذي قامت به الجامعة في معالجة الأزمة اللبنانية يحدونا الى مزيد من التمسك بهذا الموقف.

وبهذه المناسبة فإن الحكومة، اذ تقدم الشكر للملوك والرؤساء العرب لما بذلوه في سبيل وقف النزف في لبنان، لتشكر بصورة خاصة الشقيقة سوريا التي تتميز علاقات لبنان معها بطابع الأخوة والجوار، والتاريخ المشترك، والأماني المشتركة، والتي كان لمبادرتها الكريمة الأثر الفعال في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.

كما ان الحكومة تشكر الدول الصديقة، والمنظمات الدولية التي أبدت اهتمامها بلبنان في محنته، وتؤمن بأن تنمية علاقات لبنان مع سائر الدول الصديقة والمنظمات الدولية تعزز دوره في العالم وفي المنطقة. وهي إذ تعول على صداقات لبنان الخارجية، تدرك ما للمغتربين اللبنانيين المنتشرين في أرجاء العالم من أثر في توطيد هذه الصداقات وتعزيزها.

وتؤكد الحكومة على إيمان لبنان بالقضية الفلسطينية، مشيرة إلى أن علاقته مع منظمة التحرير الفلسطينية سترتكز على الصراحة والثقة، واحترام سيادة الدولة، والالتزامات بالاتفاقات المعقودة، وبمقررات مؤتمري القمة في الرياض والقاهرة الأخيرين.

حضرة النواب المحترمين.

ان البلاد تواجه اليوم مرحلة مصيرية من تاريخها، ولقد علمتنا هذه المحنة التي مررنا بها، أن مصيرنا هو من صنع أيدينا، فعلينا أن نمد هذه الأيدي، مسؤولين ومواطنين، من أجل البناء، ومضاعفة الانتاج لنستعيد مكانتنا تحت الشمس. وفي هذه الظروف التي نعيشها تبدو الحاجة اكثر الحاحًا لتحمل المواطنين، جميع المواطنين، مسؤولية الاسهام والمشاركة الفعالة مع الدولة من أجل التغلب على نتائج الأزمة التي مرت بها البلاد، وتحقيق الاهداف التي نسعى جميعًا الى تحقيقها.

ان الحكومة، بقدر ما يعتمل في نفوس اعضائها من طموح وآمال، ستبذل قصارى الجهد في سبيل توحيد الصف، ورأب الصدع، وجمع الكلمة على اساس لبنان الواحد الموحد في جميع مؤسساته ومناطقه، لبنان القوي بتضافر

أبنائه، كل أبنائه، وتعاونهم جميعًا من أجل اعلاء شأنه، ودعم استقلاله وضمان سيادته.

ان مواجهة المشكلات الطارئة تستدعي دون ريب اشتراع قوانين جديدة، وادخال تعديلات على القوانين النافذة. على أن يجرى ذلك بعجلة كلية تلبية للحاجات الملحة في سبيل وضع البلاد في دروب النقاهة والتعمير والعمران.

وان الحكومة واثقة ان المجلس الكريم يشاركها الرأي في أن أي عمل فعال يطلب الى الحكومة القيام به يستوجب توفير امكانات العمل السريع في بعض الحقول. ومن هنا حاجة الحكومة الى سلطات استثنائية في بعض المواضيع التي لا تتحمل التأخير، والتي تتصل مباشرة بالاهداف التي تحتمها المرحلة المقبلة في حياة لبنان.

وانا لواثقون من أن مجلسكم الكريم سيمنح الحكومة الصلاحيات المطلوبة لتمكينها من اداء واجبها. لذلك فإننا نضمن بياننا الوزاري هذا، مشروع قانون معجل مكرر بطلب بعض الصلاحيات الاستثنائية لمدة ستة أشهر من تاريخ العمل به على أن يعتبر التصديق على الثقة تصديقًا على القانون المذكور واقرارًا لأحكامه المحصورة بمادة وحيدة هي الآتية:

مادة وحيدة: اجيز للحكومة، لمدة ستة أشهر أن تتخذ في مجلس الوزراء، مراسيم اشتراعية لتعديل أو الغاء الأحكام التشريعية النافذة أو وضع نصوص جديدة، ترمي إلى اعادة تعمير البلاد، والى تطوير وتنظيم الشؤون المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، والامنية، والدفاعية، والاعلامية، والتربوية.

كما اجيز لها أن تعيد النظر بالقوانين التالية:

قانون الايجارات ـ قانون الجنسية ـ القوانين المتعلقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية ـ القوانين المتعلقة بإعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية، والمستندات الرسمية والخاصة التي فقدت ـ قانون تنظيم وتحديد المناطق الادارية ـ قانون الانتخابات النيابية ـ قانون البلديات ـ قانون

الموازنة ـ قوانين التنظيمات الادارية لجهة تبسيط وتسهيل المعاملات ـ قوانين الضرائب والرسوم لجهة التقسيط او الاعفاء من الضرائب والرسوم المتوجبة.

وللحكومة أن تعقد القروض وتنشىء شركات اقتصادية مختلفة، وأن تلغي المرافق العامة أو تدمجها بهذه الشركات أو بالادارات العامة.

تعرض المراسيم الاشتراعية تباعًا فور صدورها على المجلس النيابي.

ويعمل بهذا القانون اعتبارًا من اليوم التالي لتعليقه على باب مركز رئاسة الحكومة.

اننا لا نستطيع ان نجترح المعجزات. فالمشاكل ضخمة، والامكانات محدودة. وعملية البناء عملية شاقة وطويلة، تقتضي منا كل ما نستطيع من جهد وصبر وتضحية. ولكننا سنتحرك بسرعة، ونؤمن بهذا الشعب وبما يتمتع به من حيوية وبما يملك من طاقات وقدرات، كما نعول على ما للبنان من صداقات في العالم، وعلى ما يشده من روابط مع أشقائه العرب، ونستند الى الثقة الغالية التي أولاها العالم لرئيس البلاد. بهذا كله سنبدأ بانطلاقنا لمواجهة التحديات على الأسس التي شرحنا، وبوحي من الثقة الغالية التي نطلب اليكم التفضل بمنحنا اياها، في آن واحد على اقرار مشروع القانون المعجل المكرر الذي تضمنه هذا البيان، والتي ستكون منطلقًا لتعاون وثيق مع مجلسكم الكريم لتحقيق أمن البلاد وحل مشاكله، ومتابعة السير في طريق الاعمار والازدهار وشكرًا.

نالت الحكومة الثقة باجماع الحاضرين وعددهم ٧٢.

في ٣ شباط سنة ١٩٧٧ عدل المرسوم رقم ٣ تاريخ ٧٦/١٢/٩ وعيّن الرئيس الحص وزيرًا للاقتصاد والتجارة وللإعلام.

في ١٦ نيسان سنة ١٩٧٧ كلف وزارة الزراعة (مرسوم رقم ١٠٩).

في ٣٠ نيسان ١٩٧٧ كلف وزارتي الخارجية والمغتربين، ووزارة الدفاع الوطني (مرسوم رقم ١٣٧).

في ٢٧ ك١ سنة ١٩٧٨ كلف وزارة المالية (مرسوم رقم ١٥٩٧).

في ٧ حزيران سنة ١٩٧٨ كلف وزارة الصناعة والنفط (مرسوم رقم ٢٠٦٤).

في ١٦ ايار سنة ١٩٧٩ قدم الرئيس الحص استقالة الحكومة. هذا نص كتاب الاستقالة:

فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس المحترم.

كنا قد آلينا على انفسنا الا نستسلم يومًا لحال من الجمود، وفي بيان أدلينا به أمام المجلس النيابي في جلسة عقدها يوم ١٩ ك١ سنة ١٩٧٨ عرضنا رؤيتنا لحقيقة الأزمة اللبنانية وأبعادها، ولاحتمالات الحل المطلوب، وخلصنا إلى القول إن الخيار السياسي في هذه المرحلة محصور عمليًا بين احتمالين، فأما أن تطرح صيغة للوفاق، ثم تقوم حكومة ائتلافية من الأكثرية التي تلتقي على تلك الصيغة، وكان هذا خيارنا الأول، لو أمكن تحقيقه، وأما أن تقوم حكومة ما من السياسيين، تتولى هي طرح صيغة الوفاق الوطني، وأكدنا في ذلك البيان على أننا لا نمانع في أي احتمال من احتمالات الحل الممكنة، وأن الأمر الوحيد الذي نرفضه هو الجمود. هذا مع العلم انه كانت لنا تصوراتنا لصيغة الوفاق المطلوبة، وهي صيغة، وان لم يكن فيها تحقيق لكل طموحات شبابنا في مستقبل بلدهم، فمن شأنها أن تفتح نافذة على مستقبل أفضل، وهو أضعف الأيمان في ظروف تقتضي بالتغيير العميق ولا تسمح بالثورة في الرؤيا والمفاهيم، وصولاً الى قيام الدولة القادرة والعادلة، التي من دونها لا أمان ولا استقرار، ولا اطمئنان. ومن منطلق رؤيتنا لصيغة الوفاق كنا ندعو الى الحسم السياسي باستخدام سلاح الموقف، وهو أفضل الاسلحة في يد الشرعية عند توتر مواجهة خصومها والمارقين عليها، بدءًا بفرزهم، ومن ثم كشفهم، فالتغلب عليهم. الا أن رؤيتنا للوفاق بقيت محجوبة، وبقي سلاح الموقف في غمده لا يتيح لنا امتشاقه، وبقينا في حال من الجمود المطبق، وكان علينا أما الاستسلام لها أو الرحيل.

وهكذا وسط الجمود الذي أحاط بنا، فكرنا غير مرة في المبادرة إلى تحريك الوضع عن طريق الاستقالة. وفاتحنا غير مرة أولياء الرأي في حينه، ومع وجود دواع لهذه الخطوة لا مجال للخوض في بسطها هنا، فإننا لم نقدم عليها قبل اليوم لاعتبارين: الاعتبار الاول كان انشدادنا خلال الفترة الأخيرة الى قضايا وطنية مهمة كانت مطروحة: كقانون الدفاع الوطني، وانزال الجيش اللبناني إلى الجنوب، فلم نسمح لأنفسنا، من موقع التحسس بالمسؤولية الوطنية، بالتخلي عن متابعتها حتى تبلغ مبلغها.

واليوم، وبعدما صدر قانون الدفاع الوطني وبوشر تطبيقه جديًا، بعدما نفذنا عملية انزال الجيش اللبناني إلى الجنوب بنجاح، ووضعنا المجتمع الدولي عند مسؤولياته، حيال حق لبنان في جنوبه. لذلك، ولما كنت في تصريح أدليت به منذ مدة قد أبديت الاستعداد للتنحي بعد لقاء القمة الثنائية اللبنانية - السورية، وبعدما تم هذا اللقاء، فإنني أتقدم من فخامتكم باستقالة حكومتي، شاكرًا باسمي وباسم زملائي الوزراء الثقة التي أوليتمونا، ومنوهًا بجو الصراحة والنبل والتسامح الذي ساد العلاقة بيننا، على ما كان من تباين في الرأي أحيانًا. نترك الحكم للتاريخ الذي لا بد أن ينصفنا ولو جار حاضرنا علينا. وفقكم الله الى ما فيه خير لبنان وعزة شعبه الصامد الأبي.

سليم الحص

رئيس مجلس الوزراء

رد رئيس الجمهورية على كلمة رئيس الحكومة مشيرًا إلى أن ما حققته الحكومة من أعمال وانجازات في ظروف صعبة مرت بها البلاد، قلما مرت ببلد آخر. سيسجَّل لها بكثير من التقدير.. قبل الاستقالة وطلب من الحكومة تصريف الاعمال.

في ١٦ تموز ١٩٧٩ اعيد تعيينه رئيسًا للحكومة (مرسوم رقم ٢٢١١).

في ٨ آب ١٩٧٩ تلا البيان الحكومي، قال:

حضرة النواب المحترمين.

ان الحكومة التي لها شرف المثول امامكم طالبة ثقتكم الغالية لهي فريق عمل موحد الرغبة والارادة في مجابهة مأساة لم يشهد تاريخنا لها مثيلاً، مأساة لها أسبابها الخارجية والداخلية. غير أنه لا يمكن مواجهة تلك المأساة الا بتحقيق وفاق وطني يتيح لنا، جميعًا، التصدي، قدر الامكان، للأسباب الخارجية، والقضاء تدريجيًا على الأسباب الداخلية.

وهذا الوفاق ينطلق من القناعة بأن ما يوحدنا أقوى مما يباعد بيننا. ويتحقق اذا استطعنا، مجلسًا وحكومة، توجيه المواطنين نحو نظرة مستقبلية واحدة للبنان، ولدوره العربي والدولي، وذلك عن طريق العقل والفكر لا العنف والاكراه، وتوفير الأمن والاستقرار وخلق جو من الثقة المتبادلة ووضع حد لأي ممارسة تتنافى مع السيادة، وارساء قواعد الديمقراطية الحقة، بما تعني من عدل وحرية مسؤولة، ومساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات، وذلك من خلال تشريعاتنا واعمالنا.

لن نعدكم بتحقيق المعجزات واجتراح العجائب، الا أنه لا بد أن تزيدنا ثقتكم تحسسًا بضخامة المسؤولية الملقاة علينا في هذه الظروف العصيبة.

في طليعة المعضلات التي تواجهنا قضية الجنوب، وما يتعرض له من عدوان، وما حل به من نكبات، وقد قامت حكومتنا باتصالات على الصعيد الدولي لمعالجة هذا الوضع الخطير، وستواصل السعي لتنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي، وبصورة خاصة القرارين ٤٢٥ و٤٥٠.

ان احدى غايات الاعتداءات الاسرائيلية احراج القوات الدولية واذلالها، وتحطيم معنوياتها، وحملها على الانسحاب من الجنوب.

لذلك ستدأب حكومتنا على السعي لتفويت هذه الغاية على اسرائيل من خلال التعاون مع الامم المتحدة وقواتها في الجنوب.

ويطيب لنا بهذه المناسبة، أن ننوه بالدور الذي قام به الجيش في الجنوب، تحت التصرف العملاني لقوات الامم المتحدة، وأن نوجه الامتنان

الى مجلس الأمن الدولي، والى أمين عام الامم المتحدة والى الدول التي اشتركت في تكوين هذه القوات.

اننا نؤكد أن حكومتنا تولي قضية الجنوب ما تستحقه من اهتمام، وان هذه القضية ـ وهي مسؤولية عربية ايضًا ـ بحاجة الى مزيد من الدعم العربي على كل الأصعدة. واذا صح ان قضية الجنوب مرتبطة الى حد بمعضلة الشرق الاوسط، فيجب أن لا يحول ذلك دون عملنا على معالجة الأزمات الناشئة عن العدوان الاسرائيلي، وعن ضبط الممارسات التي يتخذها المعتدي ذريعة ولو باطلة، لتبرير اعتداءاته.

ان حكومتنا تؤكد اصرارها على أن تستعيد الدولة سيادتها على الجنوب بمساعدة مجلس الأمن، وقوات الطوارىء الدولية، وعلى أن تستعيد سلطتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية.

حضرة النواب المحترمين.

قلت إن هذه الحكومة منبثقة عن ارادتكم، وستكون قاعدة عملها التجاوب مع رغبات مجلسكم مما صدر عنه من توصيات، ولا سيما التوصية التي أقرها مجلسكم الكريم بالإجماع في تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩ والتي اتلوها على مسامعكم.

«ان مجلس النواب في جلسته المنعقدة في تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩،» وبعد المناقشة في الوسائل الكفيلة بتنفيذ مقررات بيت الدين، المصادق عليها في مجلس الوزراء في تاريخ ٢١/ ١٠/ ٧٨ يقرر ما يأتي:

«ان وضع مقررات بيت الدين موضع التنفيذ، التي من شأنها اعادة السلطة» الفعلية الى الدولة، هو تجسيد لإرادة الشعب اللبناني على اختلاف الطوائف والفئات، والشرط الاساسي الذي لا بد منه، لمتابعة مسيرة بناء الوطن، ومواجهة مختلف الأخطار المحدقة به، من تقسيم وتوطين، كما انها المدخل الحتمي للتوصل الى الوفاق الوطني حول صيغة مستقبلية للبنان، توفر له المناعة الذاتية التي تحول دون جعله في المستقبل، تربة خصبة لمحاولات التفجير، إنْ من الداخل او من الخارج.

«لذلك، فإن مجلس النواب يطلب من الحكومة الإسراع في إنجاز البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين، ووضعه موضع التنفيذ، وذلك انطلاقًا من كون القوات الأمنية الشرعية المؤلفة من قوات الجيش اللبناني، وقوات الأمن الداخلي، وقوات الردع العربية، وحدة أمنية لا تتجزء يناط بها، في اطار المسؤولية الأمنية والعسكرية الواحدة، تنفيذ هذا البرنامج في كل من الأراضي اللبنانية».

بوحي من هذه التوصيات، وبوحي من القرار الصادر عن مجلسكم الكريم بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٨ ستعمل الحكومة بكل ما تستطيع على تنفيذ هذه المقررات تنفيذًا كاملاً وصحيحًا.

وفي سهر الحكومة على ازالة العقبات التي تحول دون تنفيذ المقررات المشار اليها، لن يغيب عن بالها وجود اوضاع شاذة خلفتها ظروف الأحداث أو العدوان الاسرائيلي، أو سائر أعمال العنف، من تهجير واحتلال لأملاك الغير في مختلف المناطق. وستعمل الحكومة على ازالة هذه الأوضاع.

حضرة النواب المحترمين.

من البديهي أن تكون قضية الأمن في رأس اهتماماتنا. وفي موضوع الأمن يهمنا التأكيد على حقائق ثلاث: الاولى أنه يجب أن تستعيد عناصر الأمن ثقتها بنفسها، بعد أن كادت الأحداث تحطم معنوياتها. وقد سعينا، وسنبدأ على بلوغ هذه الغاية، ويطيب لنا أن نعلن أننا قطعنا شوطًا بعيدًا في هذا المجال ونرجو أن تتمكن قوى الأمن الداخلي من تأدية مهماتها على الوجه الكامل الصحيح. أما الجيش فسوف تتابع حكومتنا عملية بنائه، استنادًا الى قانون الدفاع الجديد، وعلى النحو الذي يؤمن له الفعالية المطلوبة في الدفاع عن الوطن ووحدته وبسط سيادة الدولة على اراضيه كاملة.

والحقيقة الثانية ان اقرار الأمن مطلب وطني وضرورة ملحة للخروج من الأزمة المحنة التي يعانيها الوطن. فعلى جميع المواطنين أن يساعدوا السلطة في محاولة ضبط الأمن وتوطيد أركانه، وأن يتركوا لها وحدها ـ ممارسة مهامها في هذا المجال.

أما الحقيقة الثالثة فهي أن الأمن لا يستتب الا اذا عادت الى الأجهزة القضائية فاعليتها. والحكومة جادة في أن يستعيد القضاء فاعليته في مستهل السنة القضائية.

ايها السادة.

اذا كان المواطن يجد تفسيرًا لما قد يحول دون وضع الحلول الجذرية للقضايا المصيرية المتشابكة، فمن حقه أن لا يجد مبررًا لأي تقاعس أو اهمال في الأمور الحياتية الملحة.

ان في طليعة هذه الأمور قضايا الماء والكهرباء وسائر القضايا التموينية والمواصلات، ولا سيما السلكية واللاسلكية والبريدية من هاتف وتلكس وبرق وبريد.

وستعمل الحكومة بكل الوسائل الممكنة على تنفيذ المشاريع الاعمارية والانمائية العاجلة، وعلى تحسين اوضاع الخزينة، ومحاربة الضغوط التضخمية والغلاء، وعلى معالجة المشاكل الاجتماعية وقضايا العمل وشؤون العمل والقضايا الصحية والتربوية، وعلى انعاش نشاط القطاعات الخاصة في الاقتصاد الوطني.

حضرة النواب المحترمين.

لقد أشرنا الى بعض القضايا الحياتية التي تهم المواطن ولم نعددها جميعًا. كل ما يمكن أن نقوله أن الحكومة ستدأب على معالجة هذه القضايا بالجدية التي يفرضها الظرف الراهن.

ونعود الى القول إن على المواطن أن يتحسس بدوره مسؤولياته، وأن يسهل عمل السلطة لتحقيق المطالب الشعبية الملحة.

كما أننا من على هذا المنبر نؤكد أن الحكومة ستطبق القانون والأنظمة بكل شدة في كل المجالات.

اما على الصعيد الخارجي فإن الحكومة تؤكد حرصها على المحافظة على أطيب العلاقات مع الدول الصديقة بصورة عامة، والدول العربية الشقيقة بصورة خاصة، ايمانًا منا بأن يساعد تعاوننا معها على انقاذ لبنان من محنته، ومما يتعرض له من اعتداءات بربرية من جانب اسرائيل، وما يعانيه من مآسي انسانية واجتماعية. ونؤكد حرصنا بشكل خاص على الروابط الاخوية الوثيقة التي كانت، ولا تزال تتميز بها علاقاتنا مع سوريا الشقيقة على اسس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. ونحن على يقين أن سوريا ستواصل التعاون معنا في مواجهة الشدائد، وفي بذل الجهود لإخراج لبنان من المحنة التي حلت به.

حضرة النواب المحترمين.

نكرر القول إنه ليس بمقدور هذه الحكومة أو أي حكومة ـ أن تعيد الى لبنان الاستقرار الذي كان ينعم به، والدور الرائد الذي لعبه في المنطقة العربية ـ وهو البلد الصغير في حجمه، الكبير في امكاناته ـ اذا لم يتحسس كل فرد من أفراد الشعب الاسهام في اعادة بناء الدولة بصورة فاعلة وجدية.

ونحمد الله على أن المحنة التي مرت بلبنان لم تقو، رغم ما نتج عنها من ضحايا بشرية وخراب ودمار، على النيل من نظامنا الديمقراطي، وقد بقيت مؤسساته الدستورية سليمة وفاعلة.

هذا البيان الوزاري حرصنا على أن يكون واضحًا وصريحًا، بوحي من إيماننا بأن بوسعنا معالجة القضايا الهامة دون الادعاء بأنه في وسعنا حلها جميعًا.

وعلى اساسه نطلب من المجلس الكريم ان يمنحنا ثقته.

نالت الحكومة الثقة ب ٥٤ صوتًا ضد ٩.

في ٢٥ ايلول سنة ١٩٧٩ كلف وزارة الخارجية والمغتربين (مرسوم رقم ٢٢٩٠).

في ٢٢ نيسان ١٩٨٠ تلا بيانًا اضافيًا.

رئيس الحكومة: دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين،

من منا لا يعلم أن للأزمة اللبنانية جذورًا عميقة تعود الى أجيال من التقصير والغفلة. فمنذ فجر الاستقلال، أخفق اللبناني في بناء الدولة الصالحة، الدولة القادرة والعادلة، وفي بناء المواطن الصالح، المواطن الذي يدين بالولاء لوطنه الواحد لا لطائفته، أو عشيرته، أو منطقته، أو زعيمه. فما إن هبت رياح الأزمة عام ١٩٧٥ حتى تخللت أمامها أوصال الدولة وتقوضت مؤسساتها، وتفرق المواطنون شيعًا متناحرة متطاحنة، وانهارت القيم الاجتماعية والاخلاقية، والانسانية والوطنية.

من منا لا يعلم أن للأزمة اللبنانية مسببات داخلية، منها السياسي، ومنها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي، يرجع بعضها إلى ممارسات طائفية عفنة، وبعضها إلى أنظمة بالية عقيمة، وبعضها إلى اختلالات اجتماعية فادحة. وبدلاً من أن تلقى هذه المسببات ما تستوجبه من سبل المعالجة، عبر العهود التي مرت منذ الاستقلال، تحولت إلى مطايا للمزايدات والمشاحنات، والاستغلال والاثارة، واحدثت في جدران البيت اللبناني الفجوات التي تسللت عبرها عوامل التفجير من الخارج.

من منا لا يعلم أن للأزمة اللبنانية أبعادًا خارجية، منها الاسرائيلية، ومنها الاقليمية، ومنها الدولية. فإذا بالبعد الاسرائيلي، بما ينطوي عليه من اطماع توسعية، ومآرب عدوانية، يتجسد في امتدادات في عمق الأزمة اللبنانية أفرزت قضية مصيرية هي قضية الجنوب اللبناني. واذا بالبعد الاقليمي ينعكس تمزقًا في الجسم اللبناني على مسرح التناقضات العربية، واذا بالبعد الدولي يحول الساحة اللبنانية إلى ساحة تجاذب بين الجبابرة، ويمسخ القضية اللبنانية إلى ورقة متداولة في لعبة الشرق الأوسط.

فلا غرابة في أن الأزمة اللبنانية قد حال وجهها وتبدل، فارتدت حينًا وجه الحرب بين طائفة وطائفة، وحينًا بين يمين ويسار، وحينًا بين لبناني وفلسطيني. وكم كانت في حقيقة الأمر حرب الصهيونية على العرب، وكم كانت حرب

الكبار على ساحة الصغار. ثم كم من تجمعات تفسخت، وتحالفات تبدلت، ومفاهيم انقلبت، ومراهنات تغيرت منذ انفجار الأزمة.

ومن منا لا يعلم أن المشكلة هي اليوم أشد تعقيدًا مما كانت عليه عشية تفجر الأحداث عام ١٩٧٥. فمن جهة خرج لبنان من حرب السنتين كما لم يخرج بلد في تاريخه من حرب داخلية أو خارجية. ففيما تنهض شعوب الأرض من حروبها، منتصرة كانت أو مهزومة، موحدة الصف حول الدولة، فتلملم شتاتها، وتضمد جراحها، وتحشد طاقاتها في سبيل إزالة الحرب ومباشرة عملية البناء الانساني والمادي، خرج لبنان من حرب السنتين وشعبه منقسم على نفسه أشد الانقسام. ومن جهة ثانية، فالواقع الذي كان عام ١٩٧٥ محصلة عوامل تضافرت على تفجير الأزمة أصبح الآن، بعد كل ما جرى من تقتيل وتدمير وتعطيل وتهجير، يعكس مشكلة مركبة من أسباب الأزمة ونتائجها معًا. ونتائج الأزمة لا تقل عن أسبابها خطورة على مصير الوطن والمواطن ولا سيما أن بين ذيول الأزمة معضلات اجتماعية واقتصادية في غاية العمق وفي منتهى الحدة.

في غمرة هذا الواقع المتشابك قامت حكومتنا الأولى، ثم هذه الحكومة. وكان لا بد لأي حكومة أن تنبثق من هذا الواقع بما حفل به من سلبيات. أجل، من واقع هذا المجتمع، من واقع هذا النظام، من واقع هذا المجلس. وكان التحدي الكبير هو أن تجهد الحكومة، مع المجلس النيابي، إلى الارتفاع فوق الواقع وقهره. فكان علينا أن نترجم التصور إلى تصميم، وأن نحول الطموح إلى هدف. وإن كنا لم نقو حتى اليوم على قهر الواقع كليًا، فإننا لم نمكن ذلك الواقع من قهرنا. فلم نتخل عن قيم آمنّا بها، ولا فرطنا بمبادىء التزمنا بها. ولا أدل على ذلك من مسلمات الوفاق التي أعلناها، والتي تجلت فيها آية الصمود اللبناني. أو ليس من الرائع، بعد كل ما حدث، أن يبقى اللبناني صامدًا على تشبثه بوحدة وطنه، وعلى تمسكه بعروبته، وعلى تعلقه بحرياته.

رب قائل إن مبادىء الوفاق التي أعلنتها الحكومة، والتي تضمنتها رسالة فخامة الرئيس الى اللبنانيين، لم تأت بجديد، فهي تعبر عن مسلمات لم يختلف حولها اللبنانيون يومًا ولا يمكنهم أن يختلفوا. هذا صحيح. الا أن الصحيح أيضًا أن أزمة عنيفة كالتي عصفت بلبنان عبر ما يربو على خمس سنوات، مع ما

رافقها من مآسي والآم، وخسائر واحداث، أفرزت من المواقف والأفكار والشعارات والمشاريع ما أخذ يمس حتى المقدسات الوطنية، كوحدة لبنان وعروبته، ومرتكزات الحرية فيه. فالواقع أن الأزمة المتمادية قد أحدثت من التمزق والتخريب في الأوضاع والعلاقات والمواقف والنفسيات ما أفضى إلى اهتزاز الرؤية إلى تلك المقدسات، وأدى إلى زعزعة الثقة بصمود الوطن، والتي أضحت من مقومات وجوده وبقائه. فما كان من المسلمات، أو من البديهيات قبل انفجار الأحداث منذ خمس سنوات، بدا وكأنه لم يعد كذلك في نظر الكثيرين. فبات من الضروري أن نجدد الايمان بما نعتبره من مقومات حياتنا. واعلان المبادىء الوفاقية كان بمثابة فعل إيمان على هذا المستوى.

كان مفهومنا لمبادىء الوفاق واضحًا، وكنا حريصين منذ الاعلان عنها على تأكيد ثلاث نقاط رئيسية هي:

اولاً: إن مبادىء الوفاق ليست هي الوفاق الناجز، وإنما هي منطلق للحكم في سعيه الى تحقيق الاصلاحات اللازمة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقلنا إننا ندرك قبل غيرنا أن إعلان المبادىء ليس هو الغاية، وإنما هو البداية لعمل هادف جاد، وإن لا بد من النظر إلى الحل على أنه مسيرة، ومسيرة شاقة. أما تحقيق الوفاق الناجز، ومعه الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فهو غاية تلك المسيرة.

ثانيًا: مهما كان الأمر، فإن المبادىء المعلنة تشكل في نظرنا خطوة جدية كان يجب أن تساعد على إزالة الحواجز الأساسية التي كانت تباعد بين الفئات اللبنانية، واذابة الكثير من الجليد الذي كان يعطل التواصل بينها. ولكن هذا التوقع لم يتحقق حتى الآن على النطاق المؤمل بسبب قبوع بعض الفئات في مواقعها، ضنًا بالمكاسب التي تجنيها من استمرار حال التمزق في الساحة السياسية.

ثالثًا: إننا ندرك أن الأزمة اللبنانية تتميز بتشابك العوامل الخارجية فيها مع العوامل الداخلية. لذلك فإن معالجة الوجه الداخلي للأزمة من خلال عملية وفاق وطني، لن تكون كافية لحسم الأزمة بكل أبعادها. وكلنا يدرك مدى

الترابط القائم بين أزمة لبنان وأزمة الشرق الأوسط، مما أسبغ على الأزمة اللبنانية أبعادًا شرق أوسطية، وعربية ودولية بفعل ما لأزمة المنطقة من تلك الأبعاد. ولئن كان الوفاق بما هو معالجة للوجه الداخلي من الأزمة اللبنانية، لا يؤمن حسم الأزمة كليًا، الا أنه يساعد بلا ريب على إرساء مقومات المناعة الوطنية في وجه ما يتهدد المصير اللبناني من أخطار، بما فيها خطر التوطين والتقسيم، وذلك ريثما تبلغ القضية الفلسطينية، وهي لب قضية المنطقة، مبلغها من الحل العادل والدائم.

ولطالما احسسنا، ونحن في سدة المسؤولية أن قصورنا عن تسجيل تقدم محسوس في أي محاولة لخرق الواقع الخانق، كان مرتبطًا إلى حد ما بهذه الحقيقة، وهي أن المطلوب أن نتصدى لأزمة ذات أبعاد خارجية، بينما مجالات التحرك المتاحة لنا، ووسائل المواجهة التي نملكها هي محلية، ومحلية جدًا. وفي كل مرة كانت التطورات تملي على لبنان تعريب أو تدويل المعالجة، كانت ترتد محاولاته اليه وتنقلب من مبادرة تحرك على المستوى العربي والدولي الى مشاغل محلية على مستوى التعاطي مع هذا الفريق أو ذاك، في موضع معين لتحقيق خطوة محددة. كان هذا ما حصل اثر مؤتمرات القمة العربية، ومؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين، وانعقاد مجلس الأمن الدولي تكرارًا حول قضية الجنوب منذ الاجتياح الاسرائيلي. فكنا كلما لذنا الى القمم العربية بأبعادها العربية أو الدولية، نعود بقرارات تردنا إلى دائرة المواجهة مع الواقع المحلي الضيق بالوسائل المحلية المحدودة.

ومع ذلك كله لم نستسلم إلى هذا الواقع، وحاولنا غير مرة اختراقه من مداخل مختلفة.

حاولنا اختراق الواقع عبر نوع من المصالحة يمكن أن تتم من خلال تأليف الحكومات المتعاقبة، فباءت تلك المحاولات بالفشل بسبب تنابذ الفرقاء وتنافرهم. وكانت النتيجة حكومة ذات طابع تكنوقراطي، ثم تعويضًا لحكومة مستقلة ثم قيام الحكومة الحاضرة التي يغلب عليها الطابع السياسي والنيابي، وإن كانت لا تتمثل فيها الفئات المتصارعة مباشرة.

وحاولنا إختراق الواقع غير مرة من خلال الجنوب. فكانت برمجة شتورا بمرحلتها الثالثة التي تتناول الجنوب. وكانت المبادرة إلى إرسال وحدة من الجيش اللبناني عبر القطاع الشرقي، على أن تحل في مرجعيون داخل الشريط الحدودي، ومن ثم في تبنين. فتوقفت في كوكبا. وانجزنا بذلك ما كان يترتب علينا من التزام ضمن تلك الخطوة، الا ان القوات الدولية لم تتمكن من مساعدتنا على انهاء الخطوة بسبب المقاومة العسكرية التي واجهتها من اسرائيل، ومن الميليشيات التابعة لها. وكانت المبادرة إلى ارسال كتيبة من الجيش اللبناني عبر الطريق الساحلي إلى منطقة انتشار القوات الدولية للمساهمة مع تلك القوات في تنفيذ برنامج مرحلي داخل الشريط الحدودي، كنا قد اتفقنا مع الأمم المتحدة على تنفيذه اثر صدور القرار ٤٤٤ عن مجلس الأمن الدولي. ولكننا في هذه المحاولة أيضًا لم نبلغ الغاية. فقد نفذنا ما كان مترتبًا علينا ضمن تلك الخطة، ووضعنا كتيبة من الجيش اللبناني تحت التصرف العملاني لقيادة القوات الدولية في منطقة عملياتها، ولكن قوات الأمم المتحدة لم تتمكن من تنفيذ البرنامج المرحلي الذي استهدفت المبادرة تنفيذه بسبب التصدي العسكري العنيف الذي لقيته من اسرائيل ومن الميليشيات التابعة لها.

وحاولنا اختراق الواقع من خلال الجنوب مرة اخرى أثر مؤتمر قمة تونس، بالتعاون مع لجنة المتابعة العربية. وكان لنا دور رئيسي في الدعوة إلى تلك القمة، وفي تأمين انعقادها. ولكن قبل أن تثمر جهودنا حدث من التطورات على صعيد منطقة الشرق الأوسط ما حدا بالشقيقة سوريا، من موقع مسؤوليتها القومية المتميزة في التعاطي مع قضية المنطقة، إلى تجميع قواتها في بعض المناطق، فكان علينا أن نواجه وضعًا مستجدًا ملحًا.

وكنا في تلك المبادرات المتعلقة بالجنوب، نلتزم بمنطق متحلل من أي اعتبارات داخلية تتصل بوضع الجيش اللبناني، أو بنظرة هذا الفريق أو ذاك إليه، أو بسائر ملابسات التعاطي مع الأبعاد الداخلية للأزمه اللبنانية، وذلك من منطلق اقتناعنا بأن مثل هذه المواضيع هي شأن لبناني داخلي، لا يجوز أن يكون سببًا لتعطيل قرار يستهدف مواجهة خطر وطني وقومي داهم من عدو خارجي، او الوفاء بالتزامات لبنان تجاه الأمم المتحدة في قضية مصيرية كقضية الجنوب.

وكنا، في كل محاولات التصدي لقضية الجنوب، نحرص على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، لا سيما في كل ما يتصل بالعمل على تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي. وكانت علاقاتنا مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومع قيادة القوات الدولية في الجنوب تتسم دائمًا بروح التعاون والتفهم والتجاوب. ولا يسعنا في هذه المناسبة الا أن ننوه بوقفة الصمود الشجاعة التي وقفتها القوات الدولية في مواجهة اعتداءات اسرائيل وميليشياتها، وما تخللها من جرائم بربرية بشعة قوبلت بالاستنكار الشديد من العالم أجمع.

وحاولنا اختراق الواقع من خلال الوفاق الوطني. فكانت لنا محاولات في هذا المجال توجت في ٥ آذار ١٩٨٠ بإعلان مبادىء الوفاق.

لم يكن من الصدف أن يتصدر مبادىء الوفاق التأكيد على وحدة لبنان. فهي شأن لا يمكن التفريط فيه مهما كانت مفاعيل الأبعاد الخارجية للأزمة اللبنانية. وقد وازينا عمليًا بين وحدة المؤسسات إلى جانب وحدة الأرض والشعب، كما أكدنا على أن ترسيخ وحدة لبنان يقضي بإزالة كل ما يتعارض مع سلطة الدولة، وكل ما يتنافى مع الشرعية أو النظام أو القانون. وقلنا إن هذا يجب تحقيقه من خلال خطة أمنية تتناول كل المناطق اللبنانية، ويشارك فيها الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي.

ولا يفوتنا أن أي خطة أمنية توضع لا بد أن تلحظ دورًا أساسيًا للجيش اللبناني. وحتى يكون ذلك ممكناً عمليًا، فلا بد أن يكون الجيش مقبولاً في كل مكان. فقلنا غداة اعلان المبادىء الوفاقية إن الخطوات العملية المطلوبة التي تفرض نفسها في مرحلة أولى تنفيذًا لهذه المبادىء تقع في مجالات عدة أولها الجيش، والمطلوب تحديدًا متابعة ما ينبغي اتخاذه من الاجراءات الكفيلة بتنزيهه من كل شائبة، وابعاده عن كل شبهة، وبالتالي إسقاط كل ما قد يحيط بإمكانات استخدامه من تحفظات. وقلنا في حينه ان من جملة الاجراءات المطلوبة على هذا الصعيد اكمال المراسيم التطبيقية التي نص عليها قانون الدفاع. ولا سيما مرسوم تنظيم قيادة الجيش، ووضع سياسة دفاعية، وتعزيز امكانات الجيش وقدراته، وغير ذلك من الاجراءات التي تتعلق ببنية الجيش واوضاعه ودوره.

صدرت بالفعل عدة اجراءات في هذا المجال، وكان لها اطيب الأثر. ولكننا ما لبثنا أن توقفنا عند تنظيم قيادة الجيش، وقد تباينت حوله وجهات نظرنا على نحو حال دون صدوره حتى اليوم. وهذا الموضوع الذي لم يزل محل حوار وتداول فيما بيننا، لا يمكن تجاوزه إلى سواه من المواضيع المتعلقة ببناء الجيش، نظرًا إلى أهميته الذاتية بالنسبة لمهام الجيش وصورته، ونظرًا إلى أن أي خطوة جديدة يمكن أن تتخذ على صعيد تطوير بنية الجيش، لا بد أن تبنى على التنظيم الذي يحدده المرسوم المطلوب.

ولا مغالاة في القول إن متابعة المسيرة في تطبيق مبادىء الوفاق أصبحت تنتظر التغلب على هذه العقبة التي أثارها مشروع المرسوم التطبيقي الخاص بتنظيم قيادة الجيش. فلن يكون هناك نتائج محسوسة للوفاق الوطني يلمسها المواطن الا من خلال تثبيت وحدة الوطن، وذلك من خلال اعادة وجود الدولة الفاعلة وترسيخه في كل مكان. وهذا لن يتحقق الا من خلال خطة أمنية تتناول كل المناطق اللبنانية، وتشارك فيها قوات الشرعية الثلاث، أي الجيش اللبناني وقوات الردع العربية وقوى الأمن الداخلي.

وبعد،

الى كل ذلك فإن البلاد تتخبط في حمأة من الشجون الحياتية والاجتماعية والادارية وغيرها. ومن حق المواطن أن يتألم ويتململ ويتظلم. فقد صمد كأروع ما يكون الصمود، وصبر كأشد ما يكون الصبر، وضحى كأعظم ما تكون التضحية، كل ذلك وهو لا يدري من أجل أية قضية.

لن نستطيع أن نلم هنا بكل المشاكل التي يعاني منها المواطن. ما أكثرها، وما أفدحها. حسبنا التركيز على موضوعين يتبوّءان الصدارة في اهتمامات المواطن اليومية، هما الغلاء والادارة.

يعزى الغلاء إلى أسباب عديدة ومتشعبة لا مجال هنا للإحاطة بها جميعًا. من الأسباب ما هو خارجي يعود، من جهة، إلى ارتفاع أسعار العملات الاجنبية عبر سنوات الأزمة، ومن جهة ثانية إلى الارتفاع الذي طرأ على أسعار السلع المستوردة في بلدان منشئها.

ومن الأسباب ما هو داخلي يعود إلى معطيات مالية ونقدية وبنيوية نشأت عن الأحداث، أو يعود إلى أوضاع عناصر الانتاج وما تعرضت له بنتيجة الأحداث من تشريد وتعطيل وتجميد.

ومن الأسباب ما يعود إلى تقهقر الأوضاع الخلقية والادارية وامكانات الملاحقة القضائية، مما أتاح المجال لظهور ممارسات استغلالية واحتكارية في الأسواق.

إلى كل ذلك فإن الغلاء الذي نشهد هو إلى حد بعيد ظاهرة أمنية. ومن هذه الزاوية فإن المسؤول عن مشكلة الغلاء قبل غيره هو حامل السلاح: هو من وراءه أكان زعيمًا أو حزبًا أو تنظيمًا.

المرافىء غير الشرعية تحرم الخزينة مئات الملايين من العائدات الجمركية، فتحدث من العجز في الموازنة ما يشكل مصدرًا رئيسيًا من مصادر التضخم الذي يولد الغلاء. هذا فضلاً عما تحدثه أعمال التهريب من تخريب في الأسواق، وبالتالي من ضغط على الأسعار. أما الخوات وسائر الجبايات غير الشرعية وتأثيرها على الأسعار، وأما العربدة الأمنية وتأثيرها على النشاط التجاري والانتاجي، ومن ثم على موفور السلع في الأسواق، وبالتالي على الأسعار، فحدث عنها ولا حرج. حَمَلة السلاح ومن وراءهم يرتكبون كل ذلك، ثم يرفعون عقيرتهم غيرة على مصالح الشعب من عاقبة ما يفعلون.

والوضع الاداري أيضًا في منتهى التردي. وشكوى الناس من الفساد واللامبالاة والتخاذل واللافعالية في قطاعات من الادارة، اصبحت عالية تصم الآذان.

هنا أيضًا لا يغربنّ عن البال أن الوضع الاداري هو انعكاس وامتداد للوضع العام. إننا نشعر أحيانًا كثيرة أن ولاءات بعض الموظفين ليست للدولة، بقدر ما هي للزعامات أو الأحزاب أو الفئات المتنازعة.

هذا فضلاً عن أن الكثير من المشاريع التي وضعت خلال الفترة الأولى من عهد الحكومة السابقة في مجالات الانماء والاعمار بقيت على الورق، دون

تنفيذ، أي إنّ انجازها تعثر بسبب الأوضاع والتطورات غير العادية التي عاشتها البلاد على الصعد الأمنية والسياسية، مما أسهم في تردي الحالة المعيشية وتفاقمها من جهة، وفي اظهار بعض الادارات، ومعها الحكومة، في مظهر العجز أو التخاذل من جهة ثانية. ونذكر في هذه المشاريع على سبيل الاستشهاد لا الحصر: المشاريع السكنية، وترميم شبكة الطرقات، واعادة تجهيز وتطوير مرفأ بيروت، واعادة بناء الوسط التجاري، وانشاء المناطق الصناعية، وانشاء مصرف الانماء الزراعي وغير ذلك كثير. ولقد أثرت الظروف الشاذة التي عاشتها البلاد على قدرة الادارة على تنفيذ هذه المشاريع، وعلى اقبال المصادر الخارجية على مساعدة لبنان في تمويلها وتحقيقها.

ومن حق الجميع أن يواجهونا بالقول: أنتم المسؤولون.

هذا صحيح. اننا مسؤولون ولا نريد أن نلتمس الأعذار لأنفسنا. عزاؤنا، إن كان في هذا بعض عزاء، أننا حاولنا كل ما في استطاعتنا، وبذلنا كل ما في وسعنا فكان قصور ولم يكن تقصير.

وإلى ذلك فإننا جميعًا مسؤولون، كل في مجال نشاطه وفي حدود امكاناته واختصاصاته. نحن الذين نحاسب في ظل هذا النظام. وهذا طبيعي وبديهي. ولكننا كلنا مسؤولون عن الوضع الذي تتخبط فيه البلاد، والمخاطر التي يتعرض لها مصير الوطن. كلنا مسؤولون عما نقول وعما نفعل، مسؤولون في اقدامنا وفي احجامنا، مسؤولون عن افكارنا وممارساتنا.

يقف اللبناني أمام هول ما حدث ويحدث، ويحار لعجزه عن الامساك بزمام أمره، ويعيا في البحث عن القوة التي تشله كلما نهض ليشق طريقًا إلى الخلاص، فيقول، ومن حقه أن يقول، ان في الأمر مؤامرة على لبنان أطرافها أكبر من لبنان.

ولكننا أمام مرارة الأوضاع وقسوة الظروف وشدة المعاناة نعود فنتراشق بالاتهامات ونتبادل الملامات وكأنما لا مؤامرة ولا من يتآمرون.

في ٧ حزيران ١٩٨٠ قدم استقالة حكومته.

نص كتاب الاستقالة.

فخامة الرئيس سركيس.

لما كنت قد شرحت في البيان الذي ادليت به أمام المجلس النيابي في مستهل المناقشة العامة التي عقدها بتاريخ ٢٢ نيسان سنة ١٩٨٠ حقيقة الوضع الذي ما برحت البلاد تعيشه منذ سنوات، وبينت المبادرات المتعددة التي قمنا بها لإختراق ذلك الواقع، سواء عن طريق التصدي للوضع في الجنوب أو عن طريق ترتيبات أمنية شتى، أو عن طريق تحقيق الوفاق الوطني، وعرضت للعوامل التي حالت دون إثمار تلك المبادرات في حينها إثمارًا كاملًا وكافيًا.

ولما كانت حال الجمود التي ما برحت تخيم على الوضع في البلاد بعدما يقارب ثلاثة أشهر على اعلان مبادىء الوفاق، دفعت بالحكم إلى فتح باب الاستشارات السياسية مجددًا بهدف تحريك الأوضاع، لعل ذلك يؤدي إلى قيام حكومة جديدة تتوسمون فيها القدرة على وضع مبادىء الوفاق الوطني موضع التطبيق العقلي والسليم.

ولما كان الواجب الوطني يملي علينا، بعدما انتهت الاستشارات إخلاء الساحة لسوانا من أجل إتاحة الفرصة أمام ترجمة حصيلة تلك الاستشارات.

فإنني قررت الاستقالة. ومراعاة للظرف فإني أضع استقالة الحكومة في تصرف فخامتكم ليتسنى لكم تقدير الوقت المناسب لإعلان قبولها. واغتنم هذه المناسبة لأشكركم على ما لاقيته من خلال تمرسي في الحكم في أدق الظروف واحرجها، سواء في عهد هذه الحكومة أو في عهد الحكومة السابقة، من تعاون وتفهم كريمين، وارجوكم التوفيق في متابعة السعي والجهود مع أهل الخير والصلاح في هذا البلد العزيز، لتصلوا به إلى شاطىء الأمان في إطار المبادىء

الوفاقية التي كان لي شرف الإسهام في وضعها، والتي اومن كل الإيمان بأن في تطبيقها نجاة لبنان.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام.

في ٧ حزيران ١٩٨٠

سليم الحص

في ٣٠ نيسان سنة ١٩٨٤ عيّن وزيرًا للعمل، وللتربية الوطنية والفنون الجميلة، في حكومة الرئيس رشيد كرامي التي عرفت بحكومة الانقاذ (مرسوم رقم ١٦٣١).

كلف رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية والمغتربين (مرسوم رقم ١٨١٢) تاريخ ١٨ ايلول ١٩٨٤.

كلف وزارتي الخارجية والمغتربين، والموارد المائية والكهربائية (مرسوم رقم ٢٣٩٢ تاريخ ٢٢ آذار ١٩٨٥.

كلف رئاسة الحكومة بالوكالة (مرسوم رقم ٣٩٣٦ تاريخ ١ حزيران سنة ١٩٨٧ على اثر استشهاد الرئيس الأصيل رشيد كرامي.

يوم الاثنين في ١٣ من ت٢ سنة ١٩٨٩ كلفه الرئيس رينيه معوض تشكيل الحكومة. استشهد الرئيس معوض قبل ان يتمكن من تشكيل الحكومة.

في ٢٥ ت٢ ١٩٨٩ عيّن رئيسًا للحكومة (مرسوم رقم ١) والقى البيان الحكومي قال:

البيان الوزاري

دولة الرئيس.

هذه الحكومة بتكوينها واهدافها وخطة عملها هي حكومة الوفاق الوطني التي نصت على قيامها وثيقة الوفاق الوطني، تلك الوثيقة التي بادرتم الى التصديق عليها في جلسة تاريخية، فلا غرو اذا اعتبرت حكومتنا تلك الوثيقة أساسًا ومنطقًا لبيانها وبرنامجها الوزاري. ان حكومتنا تلتزم معكم الأهداف والمبادىء التي نصت عليها الوثيقة وتحرص على ترجمتها في خطة عمل فاعلة تكون بمستوى الآمال المعقودة على الانطلاقة الإنقاذية الوفاقية التي تجسدت

فيها ارادة وطنية جامعة، ومن الطبيعي أن لا ندخر في سعينا لتحقيق تلك الأهداف والمبادىء أية امكانية من الامكانيات، أو أية وسيلة من الوسائل المتاحة للشرعية، فالأخطار المحدقة بمصير الوطن كبيرة، ونحن ندرك أن الشرعية تكون قوية قادرة أو لا تكون.

ونحن في هذا التوجه نلتزم بمبدأ من أهم المبادىء التي بنيت عليها الصيغة الاصلاحية التي تم التوافق حولها، من أجل تطوير النظام السياسي في لبنان، أي مبدأ التعاون بين السلطات على قاعدة التوازن والفصل فيما بينها.

نقف اليوم على عتبة مرحلة جديدة من تاريخ الدولة اللبنانية يقترن فيها انقاذ الدولة، في وحدتها، وبالتالي في وجودها واستقرارها، بضرورة اعادة تأسيسها، وتجاوبًا مع المعطيات الوطنية السائدة، ومصالح الشعب اللبناني في وحدته وأمنه واستقراره ورخائه.

فالمرحلة المقبلة إنما هي مرحلة العمل الجدي في سبيل تحقيق الجمهورية الموعودة الجديدة، التي تستمد قواعدها من رؤية الدولة العادلة والقادرة، دولة المؤسسات والانماء، ومن رؤية مجتمع أفضل تسوده مبادىء المساواة والعدالة، حيث لا تمييز، ولا تفريق بين مواطن وآخر أو بين فئة وفئة، أو بين منطقة ومنطقة، وحيث الحكم للممارسة الديمقراطية الفاعلة في ضمان مقومات التفاؤل والبناء والتطور المنتظم.

أما السلام الذي يرقى اللبنانيون إليه بعد طول معاناة، والذي تتخذ حكومة الوفاق الوطني منه عنوانًا لخطة عملها، فيجب أن يكون حليف هذه الرؤيا للجمهورية الموعودة وربيبها. إن رهاننا على إحراز تقدم ملموس على طريق الجمهورية الموعودة هو صنو ايماننا بوحدة لبنان وطنًا ومجتمعًا ودولة، وتمسكنا المطلق بحريته واستقلاله وسيادته، فلا سلام ولا استقلال ولا سيادة بغير الوحدة الناجزة الحصينة. ولا ريب في أن ظاهرة العيش المشترك التي نعتز بصمودها، بالرغم من كل التحديات التي صادفتها طيلة الأحداث هي أغلى تجليات الوحدة في هذا البلد.

لقد أكد الرئيس الشهيد رينه معوض فور انتخابه، ان المصالحة الوطنية يجب أن تكون شاملة، وان مسيرة السلام لا تستثني احدًا، وسقط شهيدًا للانفتاح والوفاق والسلام. وقد جدد فخامة الرئيس الاستاذ الياس الهراوي أمس الدعوة للوفاق والسلام. ان حكومة الوفاق الوطني اذ تعلن تبنيها هذه الدعوة، تعلن ايضًا عزمها الأكيد على الذود عن حياة اللبنانيين وسلامة مستقبلهم، وهي لن تسمح لأية مغامرة تهدد المصير الوطني بالاستمرار، وهي تتعهد في تعبئة كل الامكانات والطاقات في العمل من أجل ازالة الحالة الانقسامية القائمة وكل ما يحيط بها من مظاهر الخروج على القانون والشرعية، كما تتعهد بالعمل الحاسم على ازالة كل آثار الحروب ورواسبها وافرازاتها، ومعالجة نتائجها وانعكاساتها على شتى الصعد، سواء الاجتماعية منها والاقتصادية أو الانسانية أو العمرانية أو البنيوية أو خلافها.

والحكومة في الوقت ذاته لن تألو جهدًا ولن تدخر وسعًا في العمل على تحرير الأرض من الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي بكل الوسائل المتاحة، ولا سيما دعم المقاومة الباسلة، والاصرار على المطالبة بتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، والقاضي بالانسحاب الاسرائيلي الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية.

ان لحكومة الوفاق الوطني اهدافًا محددة واضحة تحظى بإجماع لبناني، وتأييد عربي ودولي واسع. والحكومة سوف تستند إلى هذا الاجماع على المستوى الخارجي في ما تعتزم القيام به، تحقيقًا لما تلتزم من اهداف على صعيد توحيد البلاد واعمارها، وبسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كل الأراضي اللبنانية بالقوى اللبنانية الذاتية، واجلاء المحتل الاسرائيلي، وتنظيم العلاقات اللبنانية ـ السورية على قواعد اخوية واضحة ومتينة.

والحكومة اذ تشكر اللجنة الثلاثية العربية على جهودها المثمرة، والمشهودة في مساعدة لبنان واللبنانيين على الخروج من المحنة، وتشكر الشقيقة سوريا على دعمها المطلق لمسيرة الحل العربي، تبدي ارتياحًا لتأكيد اللجنة العربية المتكرر باستمرارها في عملها ومواكبتها خطى الشرعية اللبنانية

الى المسيرة التي بدأتها لاسترداد العافية والفاعلية، والاضطلاع بدورها الطليعي في قيادة البلاد نحو مستقبل أفضل.

أيها السادة، ان الارادة المؤاتية للحل تبدو اليوم ظاهرة، جلية على المستويين العربي والدولي. واذا كان من حق اللبنانيين أن يطالبوا الأشقاء والأصدقاء في العالم بترجمة هذه الارادة عملاً منهجيًا مثمرًا في المساعدة على دفع عملية التوحيد والانقاذ والسلام قدمًا إلى الأمام، وعلى إزالة الألغام من طريقها، فإننا ندرك أن جدوى هذه الارادة تبقى عمليًا، رهنًا باستعداد اللبنانيين للتجاوب معها، وبسرعة هذا التجاوب. ولقد اثبتت الدولة اللبنانية من خلال مجلس النواب قدرتها وحيويتها في هذا المجال مما يبعث على الثقة والاطمئنان، وكذلك المواطن اللبناني مما قدم من تضحيات في صموده الرائع في وجه اعتى التطورات والتحديات والخطوات.

وها هي حكومة الوفاق الوطني تعلن استعدادها المطلق لتحمل مسؤولياتها في هذا السبيل، وتؤكد عزمها على توفير الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف. ان الشرعية لا بد لها أن تكون منيعة، قوية في مواجهة التحديات الجسيمة التي تتعرض لها، والحكومة مسؤولة بطبيعة الحال عن تعزيز وتطوير القوى الذاتية للدولة على شتى المستويات. والحكومة بما هي حكومة وفاق وطني، متضامنة في العمل على تحقيق اهداف واحدة واضحة، وعلى هذا الاساس تتقدم من مجلسكم الكريم بطلب الثقة وشكرًا.

نالت الحكومة الثقة بإجماع النواب الحاضرين.

في ٢١ ك٢ سنة ١٩٩٠ منحه الرئيس السوري حافظ الأسد وسام امية. وذلك في اثناء مرافقته رئيس الجمهورية اللبنانية الى اول قمة لبنانية سورية(٢).

في ١٩ ك١ على اثر انفضاض جلسة مجلس الوزراء، قدم كتاب استقالة حكومته الى رئيس الجمهورية الذي قبلها، وكلفه تصريف الأعمال ريثما تؤلف حكومة جديدة. هذا نص كتاب الاستقالة.

فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي.

تحية واحترامًا وبعد.

لما كانت الحكومة قد قطعت شوطًا أساسيًا في انجاز المهمات الملقاة على عاتقها بموجب وثيقة الوفاق الوطني التي التزمتها منذ قيامها، بما في ذلك احالة مشروع قانون الاصلاحات الدستورية على مجلس النواب، وانهاء حالة التمرد واعادة اللحمة الى المؤسسة العسكرية واخيرًا تحقيق مشروع بيروت الكبرى.

ولما كانت المرحلة المقبلة بعد هذه المنجزات تتطلب من الحكم بطبيعة الحال تجديد رؤيته وانطلاقته في توطيد هيكلية الدولة ومتابعة مسيرة الوفاق والسلام، ومباشرة عملية البناء والانماء، وعلى نطاق واسع الى جانب استمرار العمل على تحرير ارض الجنوب من الاحتلال وفق القرارات الدولية.

فإنني أتقدم باستقالة الحكومة راجيًا ان يفسح ذلك المجال امام حكومة تستجيب لمقتضيات المرحلة المقبلة في مواصلة تطبيق مضمون وثيقة الوفاق الوطني.

مع التقدير والاحترام واخلص التمنيات.

سليم الحص

رئيس مجلس الوزراء

في ١٩ ك ١ ١٩٩٠

١٩٩٢ رأس لائحة في دائرة بيروت الانتخابية. لم تكن لائحته مكتملة فقد غاب عنها المرشحون الارمن والماروني. فازت لائحته ما عدا اثنين من اعضائها مسجلاً بذلك انتصارًا ساحقًا على اللائحة المناوئة المكتملة العناصر. ونال هو ٣٠٩٩٠ صوتًا من اصل ٥٥٩١٣ مقترعًا(٣).

في ٥ ت ٢ ١٩٩٢ لم يدخل في اللجان.

المراجع

١ ـ الصحف المحلية ١٠ك ١ ١٩٧٦.

٢ ـ الصحف المحلية ٢ ايلول ١٩٩٢.



العماد ميشال نعيم عون قائد الجيش

العماد ميشال نعيم عون قائد الجيش(١)

رئيس حكومة مرة واحدة

١٩٣٣

ماروني من حارة حريك ومولود فيها سنة ١٩٣٣.

تلقى علومه الابتدائية والثانوية في معهد القلب الأقدس «الفرير» في الجميزة، بيروت.

دخل المدرسة الحربية في اول ت[1] سنة ١٩٥٥ بعمر اثنتين وعشرين سنة وتخرج برتبة ملازم سنة ١٩٥٨.

رقي الى رتبة ملازم اول في ١ تموز ١٩٦١. والى رتبة نقيب في اول آب ١٩٦٨. والى رتبة رائد في ١ ك[2] سنة ١٩٧٤. والى رتبة مقدم في اول آذار ١٩٧٥.

وفي اول ك[2] سنة ١٩٨٠ رقي الى رتبة عقيد. والى رتبة عميد في اول ك[2] ١٩٨٤.

في ٢٣ حزيران ١٩٨٤ عيّن قائدًا للجيش خلفًا للقائد السابق ابراهيم طنوس، ورقي الى رتبة عماد.

تخصص في المدفعية. وأجرى دورات عسكرية في الخارج. منها دورة في المدرسة التطبيقية للمدفعية في شالون سورمارن في فرنسا. ودورة متقدمة في سلاح المدفعية في معهد نورث سيل في الولايات المتحدة الاميركية.

كانت آخر دورة تدريبية له بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٠ في مدرسة الحرب العليا في باريس.

في نهاية ١٩٧٩ حتى نهاية ١٩٨٠ تولى قيادة قطاع عين الرمانة وبعبدا.

وفي آب ١٩٨٣ تولى قيادة قطاع سوق الغرب وعاليه، واستمر في المنطقة ثمانية اشهر.

في ليل ٢٢ ـ ٢٣ ايلول ١٩٨٨، بعد يوم طويل من المشاورات، عيّنه رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل رئيسًا لمجلس الوزراء، وسلمه مقاليد رئاسة الجمهورية الى ان ينتخب رئيس للجمهورية (مرسوم رقم ٥٣٨٧) ووزيرًا للدفاع والإنباء (مرسوم ٥٣٨٨)(٢).

في ٤ ت[١] اصدرت حكومته مرسومًا رقمه ٤ كلف نفسه وزارات الخارجية والمغتربين، والتربية الوطنية، والداخلية(٣).

العماد ميشال عون هو ثالث عسكري يتولى رئاسة الوزارة بعد الجنرال فؤاد شهاب سنة ١٩٥٢ (١٨ ايلول) ونور الدين الرفاعي ١٩٧٥ (٢٣ ايار).

في الساعة التاسعة والنصف من يوم السبت ١٣ ت[١] ١٩٩٠ غادر القصر الجمهوري، لاجئًا الى السفارة الفرنسية. ومنها وجه الى العسكريين نداء يطلب منهم تلقي الأوامر العسكرية من العماد اميل لحود(٤).

قضى العماد عون سنتين وعشرين يومًا في قصر بعبدا، عرفت البلاد خلالها متاعب ومشاكل بينه وبين رجال السياسة والقوات اللبنانية.

نكتفي بهذه المعلومات ونترك للمؤرخين امر الاستفاضة في هذا الموضوع.

حارة حريك(٥): بلدة ساحلية في قضاء بعبدا تبعد عن العاصمة ٥ كلم. وعن مركز المحافظة والقضاء ٤ كلم. تصل اليها عن طريق الشياح ـ الغبيري ـ حارة حريك. كانت اقطاعًا للأمراء الشهابيين حتى ١٨٦١. فيها عدد من المصانع والصيدليات والمدارس.

منها اميل عضيمي شاعر وأديب.

المراجع.

١ ـ معلومات قيادة الجيش.

٢ ـ الصحف المحلية في اليوم التالي للتواريخ المذكورة.

٣ ـ الصحف المحلية في اليوم التالي للتواريخ المذكورة.

٤ ـ الصحف المحلية في اليوم التالي للتواريخ المذكورة.

٥ ـ الصحف المحلية في التواريخ المذكورة.



عمر عبد الحميد كرامي

عمر عبدالحميد كرامي(١)

رئيس حكومة مرة واحدة

١٩٣٥

سني من طرابلس ومولود فيها سنة ١٩٣٥ في اول ايار.

ابن الرئيس الراحل عبدالحميد كرامي، وشقيق الرئيس الآخر الراحل هو ايضًا، رشيد كرامي.

تلقى علومه الابتدائية في مدرسة التربية والتعليم في طرابلس.

انتقل مع والده المرحوم عبدالحميد كرامي الى بيروت حيث تابع علومه في الانترناشيونال كولدج، ثم في الجامعة الاميركية. وتابع دروسه الجامعية في كلية الحقوق في جامعة القاهرة وتخرج منها سنة ١٩٦٠.

تدرج في مكتب الدكتور موريس نصر ببيروت. عاد الى طرابلس ومارس فيها مهنة المحاماة. كان قريبًا من شقيقه الشهيد الرشيد في نضاله السياسي، ورافقه الى مؤتمر لوزان.

تسلم الأمانة بعد استشهاد الرشيد محافظًا على المبادىء والأهداف التي آمن بها الشهيد.

في ٢٥ ت٢ سنة ١٩٨٩ عيّن وزيرًا للتربية الوطنية والفنون الجميلة في حكومة الرئيس سليم الحص (مرسوم رقم ٢).

على اثر استشارات قام بها رئيس الجمهورية طوال يوم ٢٠ ك١ ١٩٩٠ كلفه تشكيل الحكومة.

في ٢٤ ك١ سنة ١٩٩٠ عيّن رئيسًا للوزارة (مرسوم رقم ٨٦٠).

في ٩ ك٢ ١٩٩١ تلا بيان حكومته، قال:

البيان الوزاري.

حضرة النواب المحترمين.

ان الاجماع النيابي الذي تجلى في مجلسكم الكريم في اكثر من مناسبة وطنية، بل وفي جميع الظروف الخطيرة والمصيرية التي شهدتها البلاد خلال الازمة اللبنانية، هو عنوان كبير لمواقف وطنية ثابتة وشجاعة سوف يسجلها

التاريخ لكم بأحرف من نور. وان ما حققه المجلس النيابي خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ الوطن، ولا سيما في المرحلة الاخيرة من الازمة، ان هو الا تعبير صادق عن ارادة اللبنانيين جميعًا في الانقاذ والخلاص والسلام.

لقد تجسدت هذه الارادة، بصورة خاصة في مؤتمر الحوار الوطني في الطائف، ثم في الانتخابات الرئاسية، وتصديق وثيقة الوفاق الوطني، وفي اقرار التعديلات الدستورية، ودعمكم المستمر لجهود اعادة توحيد الشعب والارض والمؤسسات، وبسط سلطة الدولة على جميع الاراضي اللبنانية، واخيرًا وليس اخرًا في الدعوة الى تأليف حكومة جديدة تتحقق بتأليفها، ومن خلالها مصالحة وطنية شاملة، تنهي حالة الحرب في البلاد وتفتح صفحة السلم والبناء والاعمار.

ولقد اقتضى من أجل تحقيق هذه الغاية تأليف حكومة مصالحة وطنية تتمثل فيها معظم التيارات والقوى السياسية التي لا بد، لانقاذ الوطن، من تلاقيها وجمعها حول طاولة واحدة تكون المصلحة الوطنية العليا هي الغاية والهدف وفوق كل اعتبار. فلا وفاق حقيقيًا دون مصالحة وطنية، ولا مصالحة وطنية دون ترفع وتسامح وتعالي النفوس فوق الجراح، ولا سلطة شرعية قوية في استمرار وجود اللاشرعيات، ولا قيامة للدولة الواحدة في بقاء الدويلات، ولا امن ولا سلام ولا بناء ولا اعمار في ظل دولة ضعيفة تتنازعها الصراعات وتعطلها الخلافات.

من هذا المنطلق كان تأليف حكومتنا، ومن هذا الاعتبار نرجو ان تتمكن الحكومة، بتعاون اعضائها وتضامنهم، وبدعمكم وتأييدكم، من مواجهة الاستحقاقات التي تنتظرها، ومن تحقيق الاهداف المناطة بها.

من اولى هذه الاهداف تنفيذ ما تبقى من وثيقة الوفاق الوطني، ومعالجة الامور والقضايا التي تهم المواطن في حياته وأمنه واستقراره. ودون الدخول في تفاصيل كل من هذه الاهداف لا بد من التركيز على بعضها نظرًا لما ترتديه من طابع الاهمية او الاولوية.

اولاً ـ في السياسة الداخلية:

١ ـ استكمالاً للخطة الامنية الشاملة التي تهدف الى بسط سلطة الدولة تدريجيًا على كامل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، والتي انجز منها

تحقيق بيروت الكبرى وانتشار الجيش اللبناني في هذه المنطقة، ستعمد الحكومة الى:

أ ـ تحصين خطة بيروت الكبرى، وتنفيذ قرار الحكومة بإرسال الجيش الى اقليم التفاح، ومناطق اخرى في الجنوب، واستلام جميع المرافق والمرافىء، وانشاء غرفة ملاحة بحرية.

ب ـ حل جميع المليشيات اللبنانية، وغير اللبنانية وتسليم اسلحتها الى الدولة، وفقًا لوثيقة الوفاق الوطني.

ج ـ ايجاد حل للشباب اللبنانيين المنتمين الى هذه المليشيات، بما يساعد على اندماجهم في الحياة العامة المدنية والعسكرية.

د ـ تعزيز قدرات الجيش وقوى الامن الداخلي وسائر القوى العسكرية والامنية النظامية، عدة وعددًا وتدريبًا، وفتح باب التطوع، وتعديل قانون الدفاع الوطني بما يتلاءم مع مستلزمات قيام المؤسسة الوطنية بمهامها وواجباتها على افضل وجه.

هـ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريًا مع الاقرار بحق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة الى المكان الذي هجر منه، ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق، والسعي الحثيث في الداخل والخارج الى تأمين وسائل إعادة التعمير.

٢ ـ تحرير جنوبي لبنان والبقاع الغربي من الاحتلال الاسرائيلي، واستعادة سيادة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليًا، وذلك بالعمل على تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الامن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة، والتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٤٩.

التأكيد على حق الشعب اللبناني في المقاومة الوطنية المشروعة استنادًا الى شرعة الامم المتحدة، واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للتحرير وبسط سيادة الدولة.

٣ ـ ملء المراكز النيابية الشاغرة وفقًا لأحكام التعديلات الدستورية الاخيرة، على ان تعمد الحكومة الى اجراء الانتخابات النيابية فور ما تسمح الظروف العامة بذلك.

٤ ـ إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وتعزيز فعاليتها، بما يمكن المواطنين جميعًا، ولا سيما الشباب منهم، من ممارسة الحياة الديمقراطية الصحيحة والتعبير بحرية عن آرائهم واتجاهاتهم الوطنية، والمشاركة في القرارات المصيرية للبلاد. وتأهيل الادارة واصلاحها وملء المراكز الشاغرة فيها بأصحاب الكفاءات العلمية والخلقية، بما يمكنها من القيام بمهامها على افضل وجه ولا سيما في حقل الخدمات التي يحتاجها المواطنون من ماء وكهرباء وهاتف ونظافة وسواها.

٥ ـ وضع وتنفيذ سياسة للانماء والاعمار تأخذ بعين الاعتبار حاجات البلاد والمناطق المتضررة، والسعي لتوفير المساعدات والاموال اللازمة لها وللمناطق المحتلة.

٦ ـ معالجة الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال اعادة بناء الهيكليات الاساسية للبنية التحتية، وتعزيز الدورة الاقتصادية، واعادة دورة عملية الانتاج في القطاعات عامة، ومراقبة الاسعار وقمع الغش، وتنقية القطاع المصرفي ورعايته، ومن خلال السعي الى اعادة التوازن في مالية الدولة بتعزيز الجباية والواردات، وانتهاج سياسة التقشف وعصر النفقات العامة. مع التأكيد في كل ذلك على احترام النظام الاقتصادي الحر الذي يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة، وعلى سعي الحكومة الى تحقيق الانماء المتوازن للمناطق، وتأمين عدالة اجتماعية شاملة، وتحديث الاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الشقيقة والصديقة.

٧ ـ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأمينًا لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة عن طريق المشورة والاقتراحات.

٨ ـ تعزيز الاعلام الرسمي واعادة تنظيم جميع وسائل الاعلام في ظل القانون، وفي اطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب.

٩ ـ الاهتمام بشؤون التربية الوطنية والثقافة انطلاقًا من ان التربية هي صناعة الشباب والمستقبل. من اجل ذلك ستعمل الحكومة على توفير العلم للجميع باعتباره حقًا للمواطنين، وتطبيق الزامية التعليم بدءًا بالمرحلة الابتدائية، وتكريس حرية التعليم وحماية التعليم الخاص، مع تعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة والكتاب المدرسي، ومعالجة مشكلة الاقساط المدرسية. كما ستسعى الحكومة جاهدة الى رفع مستوى التعليم الرسمي والمهني والتقني وتطويره بشكل يلبي حاجات لبنان الانمائية والاعمارية، وسوق العمل فيه وفي البلدان الشقيقة والصديقة، وذلك بإعادة النظر في المناهج التربوية، تعزيزًا للانفتاح الروحي والثقافي، فيبقى لبنان بلد الحوار والتفاعل الثقافي، وتأمينًا للانتماء والانصهار الوطنيين لا سيما من خلال توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية في لبنان، بالاضافة الى اعادة النظر في هيكلية الادارات التربوية والثقافية بما يحقق فعاليتها ويمكنها من مواكبة تطور التربية والتعليم والثقافة في العالم، ومن خلال تأمين الحياة الكريمة للهيئة التعليمية بتحقيق المطالب المحقة.

اما على صعيد الجامعة اللبنانية، فإن الحكومة ستوليها دعمها الكامل خصوصًا لكلياتها التطبيقية بما يتوافق وحاجات البلاد، بالاضافة الى الاهتمام الكلي باعادة تأهيل واعداد الكوادر العليا في الادارة التربوية والتفتيش والارشاد وادارات المدارس الرسمية.

١٠ ـ حماية البيئة والطبيعة والموارد الطبيعية من سموم التلوث، ووضع استراتيجية صحية تحفظ الصحة العامة، باعتماد التدابير الوقائية الفعالة، وتقديم الخدمات الطبية والعلاجية، واعادة تأهيل وتجهيز المؤسسات الصحية الرسمية وتفعيلها، وضبط سوق الدواء من ناحية الجودة والاسعار، وتحسين التقديمات الاجتماعية والمعيشية ووسائل النقل، بما يخفف من اعباء المواطنين اليومية.

ثانيًا: في السياسة الخارجية:

تنطلق الحكومة في سياستها الخارجية من مبدأ اساسي هو ان لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الامم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وسوف تلتزم الحكومة بهذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات.

وبهذه المناسبة فإن الحكومة تقدم الشكر والتقدير لأصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء العرب الذين عملوا جاهدين من اجل انهاء الازمة اللبنانية، ودفع مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام. وتخص بالذكر اعضاء اللجنة العربية العليا الذين كان لرعايتهم الكريمة واهتمامهم الدؤوب والمتواصل في الازمة اللبنانية اكبر الاثر في نجاح اجتماعات الطائف، وولادة وثيقة الوفاق الوطني، وتقرير انشاء صندوق عربي ودولي لاعادة اعمار لبنان، نرجو ان يتحقق باسرع وقت ممكن، وتستمر معه اللجنة العربية بمواكبة خطى الشرعية اللبنانية نحو مستقبل افضل.

وتشكر بصورة خاصة الشقيقة سوريا على ما بذلته ولا تزال من اجل دعم مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام، ودعم السلطة الشرعية في بسط سيادة الدولة وتوحيد الارض والشعب والمؤسسات. كما ان الحكومة تشكر الدول الصديقة والمنظمات الدولية التي ابدت اهتمامها بلبنان في محنته، وتؤمن بأن توثيق علاقات لبنان مع سائر الدول الصديقة والمنظمات الدولية يعزز دوره في العالم وفي المنطقة. وهي اذ تعول على صداقات لبنان الخارجية، تدرك ما للمغتربين اللبنانيين المنتشرين في ارجاء العالم من اثر عميق في توطيد هذه الصداقات وتعزيزها، وهم اهل لرعاية الدولة اللبنانية، واهتمام الحكومة في جميع شؤونهم وقضاياهم.

وتؤكد الحكومة على ايمان لبنان بالقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وفي انتفاضته ضد اجراءات القهر والاذلال والتذويب.

واما بالنسبة لأزمة الخليج، فإن موقف الحكومة يتفق مع قرارات مجلس الجامعة العربية حول هذا الموضوع.

ثالثًا: في العلاقات اللبنانية ـ السورية:

انطلاقًا من وثيقة الوفاق الوطني ستعمل الحكومة على تجسيد العلاقات المميزة اللبنانية السورية باتفاقات في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في اطار السيادة واستقلال كل منهما.

حضرة النواب المحترمين.

هذا بيان ببرنامج الاعمال التي ستسعى الحكومة للقيام بها، وهو قبل كل شيء بيان بالنوايا المخلصة والصادقة لمواجهة المرحلة الجديدة من تاريخ الوطن، وهي مرحلة دقيقة تتطلب من الجميع التعاون والتضامن لاقفال ملف الحرب نهائيًا، ولمعالجة القضايا والمشاكل التي خلفتها هذه الحرب، ولبدء ورشة اعمار وانماء كبيرة، على جميع الصعد، مما يستوجب تلاقي الارادات الطيبة، وتضافر الجهود، ورص الصفوف، وتشابك الايدي.

يجب ان نعترف جميعًا بأن المهمة شاقة وصعبة، ولذلك فنحن نتطلع الى وعي اللبنانيين جميعًا ونطلب منهم، كلاً، ضمن امكاناته وظروفه، مؤازرة الدولة في تحقيق هذه المسيرة، مع بذل الكثير من العطاء والتضحية ونكران الذات لكي ننطلق جميعًا، شعبًا ومجلسًا وحكومة، كفريق عمل وطني متكامل، من أجل تحقيق ما تصبو اليه الاجيال الطالعة في مستقبل كريم، يظلله الامن والسلام، ويعمه الاستقرار والازدهار.

ونحن، من جهتنا، لن نألو جهدًا، ولن نبخل بتضحية، مهما عظمت، لادراك هذا المقصد، بتعاون مخلص وبناء مع فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي، وبدعم وتأييد من مجلسكم الكريم الذي نحرص على مشاركته الفاعلة في قيامة لبنان الغد.

على هذا نرجو منحنا ثقتكم الغالية وعلى الله نتكل كي يوفقنا في تحقيق الغاية المنشودة.

والسلام عليكم.

نالت الحكومة الثقة ب ٣٧ صوتًا ضد ٣.

في ٦ حزيران سنة ١٩٩١ عيّن نائبًا عن المقعد السني الشاغر في طرابلس ونال اجماع اصوات الوزراء ال ٢٩(٢).

في جلسة مجلس الوزراء في ٢٣ ك١ سنة ١٩٩١ علق رئيس الجمهورية وسام الاستحقاق اللبناني من رتبة الوشاح الأكبر على صدر الرئيس كرامي(٣).

بعد ظهر يوم الأربعاء في ٦ ايار سنة ١٩٩٢ القى الرئيس كرامي من منزله بيانًا اعلن فيه استقالة حكومته(٤).

قدمَّ استقالة حكومته بواسطة وسائل الاعلام المرئي والمسموع ولم يقدمها لرئيس الجمهورية. قال:

ايها المواطنون.

يذكر الجميع الظروف التي قامت في ظلها هذه الحكومة، وما كانت تعاني البلاد خلالها من صراعات وخلافات داخلية ومن فقدان الامن وانتشار الفوضى والتفكك في مؤسسات الدولة، وضعف السلطة الشرعية امام اللاشرعيات، وشبه الغياب الكامل لقطاع الخدمات العامة. فكان لا بد، بعد المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني واقرار التعديلات الدستورية، من بذل جهود كبيرة لاعادة توحيد الشعب والارض والمؤسسات، وبسط سلطة الدولة على جميع الاراضي اللبنانية، وقيام حكومة جديدة تتحقق بتأليفها، ومن خلالها، مصالحة وطنية شاملة تنهي حالة الحرب في البلاد وتفتح صفحة السلم والبناء والاعمار. من اجل ذلك تألفت هذه الحكومة واعتبرت، منذ تأليفها، حكومة مصالحة وطنية تتمثل فيها معظم التيارات والقوى السياسية التي لا بد، لانقاذ الوطن، من تلاقيها وجمعها حول طاولة حوار واحدة، تكون المصلحة الوطنية العليا هي الغاية والهدف.

لقد شكلت هذه الحكومة تنفيذًا لروح الاتفاق الوطني في الطائف، والذي فرض جمع التناقضات ورموز الصراعات العسكرية في فريق عمل واحد، مع ما يحمل كل منهم من مسؤوليات واعباء والتزامات ومواقف متناقضة فرضتها ظروف المواجهة الدموية التي عمت البلاد طوال ستة عشر عامًا. وكان من المفروض ان يتحقق بتأليف هذه الحكومة وفاق وطني حقيقي وكامل ينهي الاوضاع الشاذة في البلاد، ويضعها على طريق الاستقرار الامني والسياسي، ويسهل امامها سبل المعالجات الصعبة للمشاكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي خلفتها السنوات السابقة.

صحيح ان الخروج على التضامن الحكومي ليس بالامر الجديد في عهد الحكومات اللبنانية، ولقد شهد تاريخ العمل الحكومي منذ عهد الاستقلال حتى اليوم، نماذج عدة عن الخروج على مبدأ التضامن في ظروف عادية. ولكن الصحيح ايضًا، انه في الظروف المصيرية التي تعيش فيها البلاد، لا يجوز، في اي حال من الاحوال ـ الخروج على هذا المبدأ ايًا تكن الاسباب والعلل، حرصًا على مصلحة الوطن والدولة والشعب. ولهذا جهدنا، منذ اليوم الاول لتسلمنا المسؤولية، على تأكيد ضرورة التضامن الحكومي قولاً وفعلاً، من اجل تحقيق مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام. واننا لا نجد غضاضة في الاعلان ان التزام التضامن الحكومي لم يكن دائمًا كاملاً وقد عانينا هذا الواقع، الا اننا، عند تشكيل هذه الحكومة، كنا مدركين ان عودتنا الى الاصول الديمقراطية ـ بعد غياب طويل عنها ـ ستمر بمخاض عسير وستكون صعبة. غير اننا قبلنا بالمهمة، واضعين نصب اعيننا تحقيق العودة الى احترام المبادىء التي تقوم عليها الانظمة الديمقراطية، وان تدريجًا.

وبالرغم من كل الصعوبات، فقد تمكنت الحكومة من ازالة الاوضاع الشاذة التي كانت سائدة في البلاد، كما تمكنت من اعادة الامن والاستقرار، وحل الميليشيات، وسحب الاسلحة الثقيلة من المسلحين، وتفكيك الدويلات لمصلحة الدولة المركزية الواحدة، واستعادة الدولة سلطتها وسيادتها على جميع الاراضي اللبنانية باستثناء الجزء المحتل من الجنوب والبقاع الغربي، وارسال الجيش الى الجنوب بنجاح، بالرغم من المخاطر والمحاذير التي استهدفت هذه الخطوة، وهي انجازات مهمة وضعت البلاد على طريق الانقاذ الشامل والصحيح واعادت الامل الى النفوس بغد افضل ومشرق.

وفي هذا السياق، نكتفي بالاشارة الى عناوين بعض ما تحقق وهو ليس بالقليل:

١ ـ تنفيذ الخطة الامنية الشاملة الهادفة الى بسط سلطة الدولة تدريجًا على كل الاراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية.

٢ ـ التصدي لمشكلة المهجرين ووضع خطة عمل لحل هذه المشكلة نهائيًا وقد شارفت هذه الخطة نهايتها.

٣ ـ ملء المراكز النيابية الشاغرة وفقًا لاحكام التعديلات الدستورية.

٤ ـ وضع مشروع قانون انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي احيل على مجلس النواب في تاريخ ٤ نيسان ١٩٩١.

٥ ـ وضع مشروع قانون انشاء المجلس الدستوري الذي احيل على مجلس النواب في تاريخ ٢٨/١١/١٩٩١.

٦ ـ وضع قانون العفو العام واقراره من اجل ازالة رواسب الحرب وفتح صفحة سلام جديدة.

٧ ـ تفعيل دور لبنان في المجموعة العربية وفي علاقاته الخارجية مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية، والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية والاقليمية بعد غياب طويل، مما اعاد الى لبنان حضوره الفاعل في العالم.

٨ ـ ابرام معاهدة الاخوة والتنسيق والتعاون بين لبنان وسوريا لتحديد القواعد والاسس الثابتة التي تقوم عليها هذه العلاقات.

٩ ـ معالجة الكثير من القضايا التعليمية والتربوية التي تتعلق بمستقبل الناشئة اللبنانية ومنها:

وضع مشروع قانون الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية، واحالته على مجلس النواب.

ـ وضع قانون حل مشكلة الاقساط المدرسية في المدارس الخاصة، واقراره.

ـ وضع خطة لتعزيز التعليم الرسمي.

ـ وضع وثيقة لتحديد الاهداف التربوية.

ـ اجراء الامتحانات الرسمية بنزاهة وجدية.

ـ اقرار مشروع تنظيم المجالس الاكاديمية التمثيلية في الجامعة اللبنانية.

١٠ ـ ـ تحريك عجلة الخدمات العامة في الوزارات والمؤسسات العامة، بعدما كانت هذه العجلة شبه متوقفة عن العمل خلال سنوات الحرب. وقد جرى تفعيل هذه الخدمات ورفع مستواها ـ بالرغم من الانهاك الذي اصاب الادارة خلال فترة الحرب. فعادت الكهرباء الى جميع المناطق اللبنانية تدريجًا، وان في شكل غير متواصل، او غير مستقر احيانًا، كما تأمنت مياه الري والشرب للجميع، وتحسنت اوضاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتأمن الاستشفاء للمواطنين المحتاجين على نفقة الدولة، خصوصًا بالنسبة الى العمليات الصعبة او ذات الكلفة العالية، واعيد تأهيل الاوتوسترادات والشوارع والطرق في معظم المناطق، وفقًا لروزنامة عمل لا يزال العمل فيها جاريًا، واعيد العمل بالمرافىء اللبنانية بعد استعادتها من قوى الواقع الشرعية، وعادت حركة الملاحة الجوية في المطار الى زخمها السابق بعد اجراء الاصلاحات الضرورية اللازمة، واعيد تأهيل وسائل النقل البري المشترك ضمن العاصمة للمساهمة في حل مشكلات النقل الداخلي، كما وضعت تدابير لمعالجة عمل الاجانب في لبنان، وضبطه من اجل الحفاظ على مصلحة اليد العاملة اللبنانية، وتأمينًا لفرص العمل لها في سوق العمالة اللبنانية.

١١ ـ معالجة الاوضاع المالية والاقتصادية بسلسلة من الاجراءات والتدابير التي لم يكن من السهل اخذها او تنفيذها في شكل سليم وكامل في ضوء الاوضاع العامة السائدة في اجهزة الدولة واداراتها، وفي ضوء الالتزامات الكبيرة التي ترتبها اعادة بناء البنى التحتية وعملية اعادة البناء والاعمار في جميع المرافق والقطاعات، مقابل عجز متراكم ومتزايد في عجز الخزينة، وانحباس المساعدات والقروض الموعودة، بالرغم من تنفيذ لبنان تعهداته تجاه الدول والصناديق، وتسديده المستحقات المترتبة عليه عن القروض المعقودة معها تمهيدًا للحصول على قروض جديدة، بالاضافة الى عدم التزام انشاء الصندوق العربي والدولي الذي هو احد بنود الوفاق الوطني.

ايها المواطنون.

بالرغم من ادراكنا، منذ جرى الحديث الجدي عن مؤتمر السلام في الشرق الاوسط، ودعوتنا الى المشاركة في هذا المؤتمر، من ان توقيت انعقاد هذا المؤتمر وما سيطرح خلاله من مواضيع، بالاضافة الى الموقف الاسرائيلي المراوغ، سوف تشكل كلها اداة ضاغطة او معرقلة لمسيرة السلام والبناء والاعمار في لبنان، فقد حرصنا على التنبيه الى مخاطر هذه المرحلة الدقيقة في مناسبات عدة، وشددنا على وجوب التضامن الوطني، ولا اقول التضامن الحكومي وحده، من اجل تجاوز هذه المرحلة بأقل ضرر ممكن. وبدأت المؤشرات تظهر على الساحة تباعًا وبوضوح، بما يؤكد ان الضغوط الخارجية على لبنان تتصاعد تبعًا للمواقف السياسية اللبنانية التي ترفض الخطط الاسرائيلية الهادفة الى بقاء الاحتلال الاسرائيلي في لبنان اطول مدة ممكنة، والى ربط الانسحاب الاسرائيلي اما بعقد اتفاق ثنائي منفرد بين لبنان واسرائيل، على غرار اتفاق السابع عشر من ايار المشؤوم، واما بنتائج مفاوضات مؤتمر السلام البعيدة المدى، وفي انتظار ذلك، جر لبنان الى المفاوضات المتعددة الاطراف الهادفة الى تطبيع العلاقات بين اسرائيل والدول العربية قبل ان يتحقق اي تقدم ملموس، او ايجابي في المفاوضات الثنائية، والضغط على لبنان لانهاء المقاومة في الجنوب قبل الانسحاب الاسرائيلي. وكان رفضنا لهذا الضغط تعبيرًا وطنيًا عن قناعاتنا بحق شعبنا في النضال بكل الوسائل لتحرير ارضنا واستعادة سيادتنا الكاملة. ولا بد لنا في هذا المجال من ان نسجل المواقف والتصريحات الاسرائيلية التي تعتبر ان اتفاق الهدنة بين لبنان واسرائيل قد سقط، وان الانسحاب الاسرائيلي مرهون بتوقيع اتفاق منفرد بين لبنان واسرائيل، وان اصرار لبنان على الانسحاب تنفيذًا لقرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥ ينطبق عليه القول بأن من يزرع الريح يحصد العاصفة. وقد رافقت هذه التحذيرات والتهديدات مواقف تؤخذ، وتصريحات تطلق من هنا وهناك في الداخل، تصب في خانة التصعيد السياسي، والتعبئة النفسية في ما يشبه الانقضاض على الوفاق الوطني، وعلى المصالحة الوطنية والتبرؤ من التزام وثيقة الوفاق الوطني نصًا وروحًا.

ايها المواطنون.

لم يعد غريبًا، الا على المتجاهل او المتحامل، ان الحرب التي خطط لها في الظلام وبأعصاب المتآمرين الهادئة لضرب الشعب بلقمة العيش، وهي اقسى ايلامًا من الرصاص والمدفع، جاءت في الوقت الذي تميز بأمرين اساسيين: اولهما الاستنفار الحكومي من اجل وضع خطط اعادة بناء البنى التحتية للدولة وتنفيذها، ووضع الدراسات لتأهيل الادارة اللبنانية وتفعيلها وبدء ورشة الانماء والاعمار من الوسط التجاري، وحل قضية المهجرين، والتحضير لانتخابات نيابية تعبر عن ارادة اللبنانيين بتمسكهم بالمفاهيم الديمقراطية الصحيحة، والبدء بوضع معالجات جذرية للقضايا الاقتصادية والمالية والنقدية التي كان لا بد من ان تأتي ثمارها، لو لم تشحن البلاد بهذه الاجواء السلبية الضاغطة والمتنامية.

اما الامر الثاني فهو ثبات الموقف القومي اللبناني في مواجهة التحديات الاسرائيلية، والضغوط الخارجية، واصراره على الانسحاب الاسرائيلي من لبنان تنفيذًا للقرار الرقم ٤٢٥، قبل القبول بأية مفاوضات او محادثات ليس لبنان معنيًا بها في المرحلة الراهنة على الاقل - كان ينبغي في مواجهة كل ذلك وقفة ضمير وطنية ومسؤولة واحدة، وكان ينبغي علينا جميعًا ان نتعالى فوق كل جراح، وخلافات، ونزاعات وعواطف، ونزعات، ونحن نتعاطى مع سلاح الحرب المالية والنقدية التي اعلنت على الشعب اللبناني، وهو يخوض معركة السلام بعدما كانت المدافع والصواريخ والقتل والخطف والتدمير هي ادوات الحرب التدميرية التي شنت على الشعب اللبناني للقضاء على وحدته، وضرب اسس بقائه واستمراره.

ايها المواطنون.

في بلد ديمقراطي كلبنان ليست الخطورة ان تستقيل حكومة وتتألف حكومة اخرى، فهذا الامر من بديهيات النظام الديمقراطي. ولكن الخطورة، كل الخطورة، ان يسقط الوطن او تغتال الدولة او ينحر الشعب. هذا الامر ليس خطيرًا فحسب، وانما هو امر مرفوض، ونحن لا نبخل بدمائنا من اجل منعه.

ان الظرف الذي يمر به لبنان حاليًا هو ظرف خطير ودقيق للغاية. وهو يطرح علينا جميعًا السؤال الكبير: هل نحن فعلاً مع الوفاق الوطني، والمصالحة الوطنية؟ هل نحن فعلاً مع الانقاذ والسلام الحقيقي؟ هل نحن فعلاً مؤمنون ولا نزال، بوثيقة الوفاق الوطني وعاملون فعلاً من اجل استكمال تنفيذها؟

جوابي الوحيد عن هذا السؤال اننا اخترنا انقاذ الوطن والتزمنا مسيرة الوفاق والسلام وعلى الجميع اليوم، ان يؤكدوا التزامهم هذا الخيار وهذا القرار.

ومن اجل فسح المجال لتأكيد هذا الخيار بمسؤولية جماعية تحمي الانجازات الكبيرة التي تحققت، وتصمد في وجه المخططات المشبوهة التي رسمت، اعلن استقالة الحكومة داعيًا الجميع الى وقفة ضمير تتوحد فيها الاهداف الوطنية وتتحقق من خلالها آمال الشعب وطموحاته. وهذه المسؤولية الكبيرة لا يمكن ايا كان ان يتحملها بمفرده.

عشتم وعاش لبنان.

في ٦ ايار سنة ١٩٩٢

١٩٩٢ تزعم مع الوزير سليمان طوني فرنجية لائحة في محافظة الشمال فاز اكثر اعضائها.

فاز الرئيس عمر ونال ٧٢٣٥٨ صوتًا من اصل ١٦٣١١٥ مقترعًا(٥).

في ٥ ت٢ ١٩٩٢ لم يدخل في اللجان.

المراجع.

١ ـ معلومات وزعها مكتبة في طرابلس.

٢ ـ م.م.ن في التواريخ المذكورة.

٣ ـ الصحف المحلية ٢٤ ك١ ١٩٩١.

٤ ـ الصحف المحلية ٧ ايار ١٩٩٢.

٥ ـ الصحف المحلية ٢٥ آب ١٩٩٢.



رفيق بهاء الدين الحريري

رفيق بهاء الدين الحريري(١)

رئيس حكومة مرتين

١٩٤٤

وزعت امس نبذة عن حياة الرئيس المكلف الشيخ رفيق الحريري جاء فيها:

الوضع العائلي: متزوج وله خمسة اولاد (اربعة شبان وفتاة واحدة).

١٩٤٤ ـ مواليد مدينة صيدا.

١٩٦٤ ـ انهى دراسته الثانوية في مدارس صيدا.

١٩٦٥ ـ التحق بجامعة بيروت العربية ـ كلية ادارة الاعمال.

١٩٦٦ ـ قطع دراسته الجامعية وسافر الى المملكة العرية السعودية حيث عمل مدرّسًا للرياضيات في ليسيه جدة.

١٩٦٦ ـ ١٩٧٠: التحق بمؤسسة للمقاولات في المملكة العربية السعودية.

١٩٧١ ـ أسّس شركة سيكونيست للمشاريع الانشائية.

١٩٧٨ ـ انشأ شركة اوجيه السعودية، وهي شركة للمقاولات العامة، ثم امتلك شركة اوجيه فرنسا التي اصبحت تعرف باسم اوجيه الدولية.

١٩٧٩ ـ انشأ المؤسسة الاسلامية للثقافة والتعليم العالي في صيدا.

١٩٨٠ ـ انشأ شركة اوجيه لبنان.

اقام المجمّع الثقافي والطبي في كفرفالوس، والذي يتألف من مستشفى وكلية للطب وأخرى للهندسة، ومدرسة مهنية ومدرسة ثانوية ومجمع رياضي كبير.

١٩٨٣ ـ امتلك مجموعة ميغ التي تضم:

ـ بنك البحر المتوسط.

- البنك السعودي ـ اللبناني.
- الشركة العربية العالمية للتأمين وإعادة التأمين.
- الشركة المتحدة للإعلان والنشر والطباعة.
- شركة الخدمات المعلوماتية.
- شركة المصنوعات الخفيفة.
- شركة الحاسب.
- مجموعة البحر المتوسط للخدمات.

انشأ مؤسسة الحريري في لبنان مع فروعها في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، التي قدمت قروضًا لحوالى ثلاثين الف طالب لبناني.

١٩٨٤ ـ انشأ مدرسة صيدا الجديدة (ثانوية رفيق الحريري)، واشترى مدارس في بيروت حفاظًا على استمراريتها:

١٩٨٤ ـ ليسيه عبدالقادر.

١٩٨٦ ـ ثانوية الحريري الثانية (الانجيلية سابقًا).

تولى اعادة تأهيل مدينة بيروت وضواحيها برعاية الملك فهد بن عبدالعزيز عام ١٩٨٢، فقامت شركة اوجيه لبنان بإزالة السواتر الترابية ورفع الأنقاض التي خلّفها الاجتياح الاسرائيلي من شوارع العاصمة. كما قامت بتنظيف الشوارع وبناء الأرصفة وتشجيرها وإنارتها ومساعدة المنكوبين والمهجرين. وشارك في انماء الضاحية الجنوبية، وإعادة بناء بنيتها التحتية.

قام في العام ١٩٨٣ بإعادة ترميم وتأهيل جزء من وسط بيروت التجاري المدمر نتيجة الحرب الأهلية، مع مراعاة الطابع الأثري والشخصية الخاصة لمنطقة الأسواق التجارية.

تولى عملية اعادة تأهيل مدينة صيدا، فقام بأعمال رفع مخلفات الحرب عن المدينة ومسح الأضرار وإصلاح المرافق العامة، وتأمين مساعدات فورية

للمنكوبين والمهجرين، وإعادة بناء المساكن المهدمة وترميم العديد منها. اضافة الى ترميم المباني العامة للإدارات والمدارس، وتنفيذ مشاريع طرق وإنارتها وإنشاء حدائق عامة وإصلاح شبكات المياه والمجارير. كذلك قام بترميم الأبنية والمراكز الأثرية والدينية وفي مقدمها المسجد العمري الكبير وإنشاء مراكز ثقافية وأسواق تجارية حديثة.

تولى مشروع اعادة تأهيل مدينة طرابلس وإزالة الركام والأبنية المصدعة من جراء الحرب وترميم الممتلكات العامة والأثرية.

عضو مجلس امناء الجامعة الاميركية في بيروت.

النشاط السياسي:

عام ١٩٨٢، وعلى اثر الغزو الاسرائيلي للبنان، وضع السيد رفيق الحريري امكانياته بتصرف الدولة اللبنانية لإزالة الآثار التي ترتبت على حصار بيروت.

وفي عام ١٩٨٣ قام بمساعيه الحميدة بين مختلف فرقاء النزاع لوقف الاقتتال وأسهم في عام ١٩٨٧ بفعالية في مؤتمري جنيف ولوزان سعيًا لتوطيد دعائم وفاق وطني جديد.

وفي عام ١٩٨٩ كان مهندس اتفاق الطائف، الذي وضع حدًا للحرب الأهلية وأرسى مبادىء الوفاق الوطني. وقد لقي هذا الاتفاق الذي أبرمه مجلس النواب ورعته جامعة الدول العربية، دعم الأسرة الدولية بمجملها.

الأوسمة والتقديرات الاكاديمية والدولية:

- وسام جوقة الشرف الفرنسية بدرجة فارس ١٩٨١ Chevalier de la Legion d'Honneur.
- وسام الاستحقاق الايطالي من درجة كومندور، ١٩٨٢.
- وسام الأرز اللبناني من رتبة كومندور، ١٩٨٣.
- جائزة «الخدمات المميزة» من «الجمعية الاميركية لإنقاذ الطفولة SCF»، ١٩٨٣.

- ميدالية القديس بيار والقديس بول، ١٩٨٣.
- وسام «فيرماي» الكبير من فرنسا Medaille de vermail.
- وسام الملك فيصل، الدرجة الأولى، ١٩٨٣.
- ميدالية مدينة باريس، ١٩٨٣.
- مفتاح بيروت الذهبي، ١٩٨٣.
- وسام الاستحقاق الفرنسي للفنون والآداب، ١٩٨٥.
- وسام جوقة الشرف برتبة ضابط من فرنسا، ١٩٨٦. Officier de la légion d'Honneur.
- دكتوراه فخرية من جامعة بوسطن، ١٩٨٦.
- دكتوراه فخرية من جامعة نيس في فرنسا، ١٩٨٨ Docteur Honoris causa de l'Université de Nice, 1988.

في ٣١ت[1] ١٩٩٢ عيّن رئيسًا للحكومة ووزيرًا للمالية (مرسوم رقم ٢٨٩٩).

في ١١ ت[2] ١٩٩٢ اعلن بيانه الحكومي.

البيان الوزاري.

دولة الرئيس.

السادة النواب المحترمين.

اذا كانت الحكومة الماثلة أمامكم اليوم هي حكومة الآمال الجديدة التي يراهن عليها اللبنانيون، فان مجلسكم الكريم هو ثمرة للآمال المعقودة على دفع مسيرة الديمقراطية في هذه المرحلة الاستثنائية من تاريخ لبنان.

لذلك، فان حكومة تراهن على قيام هذا المجلس بدوره كاملاً، دور يستند الى روح الدستور وما يكفله من تضامن بين السلطات وتعاون وتوازن،

ودور يتطلع الى حياة سياسية جديدة تنبثق من عملية الوفاق بين اللبنانيين ومن مصالحة حقيقية وثابتة بين المواطن ودولته، آن آوان بلوغها وجعلها ركيزة وطنية تستند اليها اجيالنا في رسم خطاها نحو المستقبل.

السادة النواب المحترمين.

ان الحكومة التي تتقدم اليوم من مجلسكم الكريم ببيانها الوزاري، تطمح، بدعم منكم وبالتعاون معكم، الى بلوغ اهداف شعبنا في التحرير والاصلاح والاعمار.

ومن اجل ذلك تمثل امامكم تحت عنوان كبير هو الثقة. ثقة اللبناني بنفسه اولاً، وبقدرته على تحقيق اكبر الانجازات في اقسى الظروف. كذلك ثقة اللبناني بمستقبل بلده واستعادة دوره الخلاق في محيطه العربي وفي العالم. ثم ثقة المواطن المتجددة بدولته، وثقة الآخرين، اشقاء واصدقاء، بقدرتنا على انقاذ لبنان والنهوض بشعبه ومؤسساته.

ان هذه الثقة هي شرط ضروري لنجاح حكومة ترشح نفسها لمهمات وطنية مستقبلية تضع في اولوياتها: تحرير الارض من الاحتلال، وتحرير الدولة من مخلفات الحرب، وتحرير الادارة من الفساد، وتحرير المواطن من ذيول الفوضى.

فمن الثقة نبدأ، وبالثقة نتعاون معًا لخدمة لبنان. وفي يقيننا ان المدخل لاستعادة الثقة بالدولة العادلة والقادرة والمسؤولة، يكون بتجديد الثقة في مسيرة الوفاق الوطني، كما يكون بتصحيح اي توجه يحاول الانحراف عن هذه المسيرة، او الانحراف بها عن حقائقها السياسية الواضحة.

وانطلاقًا من ذلك، تؤكد الحكومة تصميمها على التقيد بأحكام وثيقة الوفاق الوطني، نصًا وروحًا، وهي تلتزم، بالتعاون مع مجلسكم الكريم، بمتابعة ما تضمنته، وصولاً الى لبنان الذي ننشده جميعًا. لبنان السلام والحرية والعدالة والوفاق، لبنان القوي بوحدة ابنائه، والقوي أيضًا بعلاقاته مع اشقائه والتفاهم من حوله.

السادة النواب المحترمين.

ان استمرار احتلال اسرائيل لجزء من الاراضي اللبنانية ومواصلة اعتداءاتها على شعبنا الآمن يبقيان في طليعة اهتمامات الحكومة، التي تعتبر ان مسألة تحرير ارض الوطن لها الاولوية ضمن اهدافها الوطنية والسياسية.

ان الحكومة تتمسك بحق لبنان، حكومة وشعبًا، في التصدي للاحتلال الاسرائيلي والعمل لتحرير الارض اللبنانية بكل الوسائل استنادًا الى ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان.

والحكومة التي تقدر الدور الذي تضطلع به قوات الطوارىء الدولية، ستواصل، بكل اصرار، المطالبة بتطبيق القرار ٤٢٥، وستعمل على بسط سيادة الدولة على اراضيها كافة، واكمال نشر الجيش اللبناني حتى الحدود المعترف بها دوليًا. كما ستعمل على دعم صمود اهلنا في الجنوب والبقاع الغربي والعمل على تحرير جميع الاسرى والمعتقلين في سجون العدو وعملائه.

وسوف تعمل الحكومة، ايضًا، بالتعاون مع الاشقاء العرب، على مواجهة التعنت الاسرائيلي في معارضة تنفيذ قرارات الامم المتحدة، والاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان الحكومة لا تحتاج ان تعلن للمناسبة، وبعد ان اصبح ذلك جزءاً من دستور لبنان، بأنها لا تقبل اي نوع من انواع التوطين على الاراضي اللبنانية.

السادة النواب المحترمين.

ان العلاقات بين لبنان وسوريا، بجذورها التاريخية وبعمق الروابط الاخوية والمصالح المشتركة بين البلدين، هي شأن خاص بهما، وستبقى هذه العلاقة مصانة بعيدًا عن الاهواء والمصالح والتدخلات الخارجية، ويجب ان تكون قوة لكل منهما.

وفي هذا الاطار ستعمل الحكومة على تنفيذ بنود معاهدة التعاون والتنسيق الموقعة بين البلدين عبر المؤسسات التي وردت في نصوص المعاهدة.

ان موقف سوريا تجاه لبنان ودعمها لوحدته الوطنية ولاستقلاله وسيادته ودورها في عودة الامن والسلام وتحقيق الوفاق الوطني، يؤكد اهمية العمل على استمرار تعزيز هذه العلاقات وهي مميزة بطبيعتها.

وكذلك في مجال السياسة الخارجية، فان الحكومة ستعمل بوحي من العلاقات التي تربط لبنان بأشقائه العرب، وبتصميم أكيد، على الدفاع عن الحقوق العربية وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني، ملتزمة التضامن العربي الكامل تجاه المواقف الاقليمية والدولية.

وهي عازمة، من اجل ذلك، على تثبيت الحضور اللبناني لدى المراجع والمنظمات والمؤسسات الدولية كافة، وتفعيله في كل المحافل، بما يؤمن الحضور الفاعل الذي تميز به دومًا، والذي يشكل استمرارًا لتراثه المنفتح، وتمسكه بشرعة حقوق الانسان، وميثاقي الامم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وقرارات الشرعية الدولية.

كما ان الحكومة ستعمل على تعزيز الصلة بين الوطن واللبنانيين في دنيا الانتشار، بما يعزز حجم الحضور اللبناني ودوره في العالم، وبما يشجع روابط المغتربين مع الوطن، ويحفظ مصالحهم، وينظم مؤسساتهم التمثيلية ـ الأمر الذي يوجب العمل على استحداث وزارة خاصة بهم تضع في اولوياتها، الى جانب قضايا الاغتراب، استقطاب الطاقات اللبنانية في الخارج، وتشجيع المهاجرين على العودة للمشاركة في عملية البناء الوطني.

ايها النواب الكرام.

ان قضية المهجرين تحوز على اهتمام الحكم منذ ان توقفت الحرب، وبدأت عملية السلام. فوثيقة الوفاق الوطني نصت على وجوب عودة جميع المهجرين، والى كل المناطق، كما ان الحكومات السابقة قطعت شوطًا في مجال تهيئة الظروف لذلك، مما يحدونا الى تأكيد القرار السياسي بعودة المهجرين الى ديارهم.

وتبقى ترجمة هذا القرار عمليًا والتسريع في تنفيذه من ابرز مهمات حكومتنا التي قررت، من اجل ذلك، العمل على انشاء وزارة خاصة بالمهجرين، وتوفير الجهوزية الادارية والامكانات المادية لها، لان المشكلة باتت تتعدى القرار السياسي والمناخ الامني الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية. لذلك ستعمل الحكومة على حشد الطاقات، في الداخل والخارج، في سبيل تأمين المساعدة المادية للمهجرين، وتمكينهم من العودة، ترسيخًا لارادة العيش المشترك بين اللبنانيين، وسعيًا لمسح آخر جراح الحرب، المعنوية والمادية.

ان دولة القانون هي الضمانة للحريات العامة ومفتاح السلام والانماء والاعمار. فمن اجل تحقيقها، واستكمالاً للخطة الامنية الشاملة التي تهدف الى بسط سلطة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية، تحصينًا لسيادة الوطن واستقلاله، ستعمل الحكومة، بعد ان استعيدت وحدة القوات المسلحة، على تعزيز وتطوير وتجهيز جيشنا الوطني والقوى الامنية كافة، كي تتمكن من تنفيذ المهمات الموكولة اليها.

اما القضاء، فهو في الدستور، احدى السلطات الثلاث. ومن خلال انتظام عمله يتأمن خضوع الجميع، مسؤولين ومواطنين، لسيادة القانون، كما تتأمن صيانة حقوق اللبنانيين الاساسية المنصوص عنها في الدستور، مما يدعو الى الاسراع في انشاء المجلس الدستوري.

والحكومة سوف تعالج شؤون القضاء انطلاقًا من هذا المنظار. وهي تؤكد الحرص على ضمان تعزيزه واستقلاليته، كما ستحرص على ان تملأ المراكز الشاغرة في القضاء بعناصر كفوءة لتأمين حسن سير العدالة. وستعمل الحكومة على توفير اسباب الحياة اللائقة للقضاة، للتماشي مع مستوى الرسالة التي يضطلعون بها.

اما الادارة، فإننا لا نحتاج الى التأكيد على دورها في عملية تنمية المجتمع وتطويره، وفي مهمة النهوض الاقتصادي، بعد ان تشعبت اعباء الدولة الحديثة وتنوعت مهامها

ان الحكومة تدرك تمامًا بأن سني الحرب الطويلة، بما رافقها من تلاشٍ لوسائل الرقابة، وما نتج عنها من فساد، قد انعكست على الادارة اللبنانية التي اصبحت في حالة ترهل تستوجب اعادة تدريبها وتأهيلها وتحديثها. ان الحكومة، تمشيًا مع ما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني، تنوي في اطار السلطة المركزية القوية توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين، وتمثيل جميع ادارات الدولة في المناطق الادارية على اعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين، وتلبية لحاجاتهم محليًا وتشجيعهم على البقاء في مدنهم وقراهم. ومن اجل ذلك ستعمل الحكومة على استحداث وزارة الشؤون البلدية والقروية.

ان تحقيق الاصلاح الاداري يقتضي رفع الحصانة لمدة معينة عن جميع الموظفين والعاملين في القطاع العام والمؤسسات العامة، واتباع سياسة الثواب والعقاب، بحيث ينال الموظف النشيط حقه من التقدير، ويستبعد الموظف الفاسد. وان ذلك سوف يقتضي تنشيط وتفعيل دور ديوان المحاسبة، ومجلس الخدمة المدنية، والتفتيش المركزي، والمجلس التأديبي العام وسائر اجهزة الرقابة.

ان الادارة هي الذراع التنفيذي للدولة. والحكومة تعي اهمية الدور المطلوب من الادارة وضرورة تجهيزها بوسائل المكننة الحديثة، والانصراف الى اصلاحها بغية رفع مستوى فعاليتها، والاهتمام بأوضاع العاملين فيها حتى تصبح قادرة على استقطاب الكفاءات من مختلف المستويات وفي مختلف القطاعات.

ان الاصلاح الاداري يرتدي اهمية مضاعفة في لبنان في الوقت الحاضر اذ يتوقف عليه، الى حد كبير، تعزيز مصداقية الدولة في الداخل والخارج، كما يرتبط به تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف في لبنان وتسهيل الحصول، عند الحاجة، على المساعدات والقروض.

السادة النواب المحترمين.

ان الدولة الحديثة، ايا كان نظامها السياسي، تعتبر ان من صميم مسؤولياتها تأمين العمل للمواطنين، على اساس الفرص المتكافئة، وتأمين التحصيل العلمي ليصبح في متناول الجميع، والحفاظ على الصحة العامة،

ورفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة الدخل الوطني، وبصورة عامة، التحسب للمستقبل، واتخاذ اسباب الحيطة لتجنيب المجتمع وطأة الأزمات الممكنة.

وعلى هذا الاساس، فإن الحكومة مصممة، بعد ان اضحت بهمومها واعبائها تثقل كاهل المواطنين، على اعتماد نظام صحي حديث، دقيق الرقابة، ودعم الرعاية الاولية، وتعزيز الوقاية والنهوض بالخدمات الاستشفائية الحكومية والخاصة.

وعلى الاساس ذاته، فإن الحكومة تعتبر ان رفع مستوى التعليم، وتعميمه، هما اليوم ضرورة وطنية من اجل تنشئة جيل جديد غني بالمعرفة، يعتمر صدره بشعور الولاء للوطن. وسوف تولي الحكومة موضوع المدرسة الرسمية، واقساط المدارس، وكلفة التعليم اهمية خاصة وسريعة.

ان الحكومة، تدليلاً على الاهمية التي تعلقها على الجامعة الوطنية وعلى الشأن الثقافي، وحرصًا منها على ان يبقى لبنان منارة للثقافة، وموئلاً للفن والمعرفة، ومركزًا للأبحاث العلمية، سوف تعمل على استحداث وزارة للثقافة والتعليم العالي.

ولأن التعليم المهني والتقني مهم، ويستجيب لحاجات المجتمع ثقافة واقتصادًا وانتاجًا، ويتناول حياة العدد الأكبر من تلامذتنا، ومستقبلهم، فإن الحكومة ستعمل ايضًا على استحداث وزارة خاصة للتعليم المهني والتقني.

ولا تحتاج الحكومة الى التأكيد على مدى اهتمامها بتحديث البنية التحتية التي خربتها الاحداث، ابتداء بتحسين خدمات الكهرباء والمياه، وبناء شبكات الطرق الدولية، وشق واصلاح الطرق الرئيسية، وتطوير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، للافادة من آخر ما توصلت اليه التقنية الحديثة التي من دونها لا يمكن ان يطمح لبنان لاستعادة دوره، كمركز للأعمال في هذه المنطقة من العالم. كذلك فإن ملف الاسكان سيحظى من حكومتنا باهتمام تفرضه حدة المشكلة التي يعاني منها المواطنون عمومًا، والشباب منهم خصوصًا.

كما ان الحكومة ستولي اهتمامًا خاصًا لتنمية القطاعين الصناعي والزراعي، وذلك بتشجيع الانتاج الوطني، وولوج اسواق تصديرية جديدة،

وتطبيق الروزنامة الزراعية، واعتماد سياسة انمائية في الريف وفي القطاعات الانتاجية كافة.

وان الحكومة تعتبر انه، بعد عودة الامن والاستقرار الى ربوع لبنان، لا بد ان تنطلق الحركة السياحية، وان يستعيد لبنان في هذا الحقل الدور الذي تميز به عبر السنين. الا ان ذلك يفترض المبادرة الى اصلاح واعادة تأهيل المرافق السياحية التي تضررت من جراء الاحداث، وتشجيع الاستثمارات السياحية. كما يفترض ان نولي شؤون البيئة، والتلوث، العناية التي تستحق. وان الحكومة ستعمل على استحداث وزارة للبيئة تعنى بهذه القضايا ذات الاهمية الكبرى.

كذلك، فإن الحكومة ستعنى بتطوير وتجهيز مرافق النقل المشترك والنقل الخارجي، بما في ذلك المطارات والمرافىء، وستعمل على استحداث وزارة خاصة للنقل.

مع التأكيد على ان انشاء هذه الوزارات، باعتبار ان اكثرها منبثق مع ملاكاتها والموظفين التابعين لها عن وزارات قائمة، ليس من شأنه ان يرتب اعباء كبيرة على موازنة الدولة.

اخيرًا، فإن الحكومة عازمة على تعزيز الاعلام الوطني، وتعميمه على المناطق كافة، وحماية الحريات العامة والاعلامية بشكل خاص، عبر اعادة تنظيم وزارة الاعلام اداريًا، وتقنيًا، واستصدار التشريعات المنظمة لسائر وسائل الاعلام، في ظل القانون بما يخدم تراثنا الديمقراطي، وقيمنا الاخلاقية، ومسيرة السلام ومصلحة الوطن العليا.

السادة النواب المحترمين.

اذا كانت المهام السياسية والامنية واهداف التحرير والاصلاح تتطلب منكم ومنا استنفارًا شاملاً للهمم، وتعبئة كاملة للطاقات، فإن الشعب اللبناني ينتظر من هذه الحكومة خطة للانقاذ الاقتصادي والاجتماعي. ذلك ان اعداء لبنان والمتربصين بسلامه واستقراره يراهنون على انهيار مناعتنا الاقتصادية وتردي وضعنا الاجتماعي لاسقاط الآمال، وتعميم اليأس والنفاذ الى وحدة الشعب، والقضاء على صموده وتضامنه. ان النهوض الاقتصادي الذي يدعم التحرير،

ويصون الاستقلال، ويحمي الديمقراطية يقع في اولويات هذه الحكومة التي تعلنها، منذ اليوم، حربًا على التضخم والاستغلال والمضاربة غير المشروعة التي ترمي الى الاضرار بالنقد الوطني. وهي ستعمل على استقرار سعر صرف العملة الوطنية والسيطرة على العجز في الموازنة العامة واطلاق الدورة الاقتصادية ودفع عجلة الانماء والاعمار، تحقيقًا للأمن الاجتماعي والازدهار الاقتصادي.

السادة النواب المحترمين.

ان المشكلة الاقتصادية الاجتماعية التي تواجه لبنان اليوم ذات شقين مترابطين هما الاعمار والانماء.

ونود في هذا المجال ان نؤكد على المسلمات الثلاث الآتية:

اولاً: التأكيد على ترسيخ النظام الاقتصادي الحر الذي من خلاله سنتصدى لحل مشكلاتنا الاقتصادية، كجزء من عملية اعادة بناء الدولة على اسس سليمة. ويجب ان يبقى واضحًا ان اعادة البناء هي عملية مستمرة، وشاملة ومحفوفة بالصعاب في العديد من جوانبها، وتتطلب تضامن قوى الجميع وجهودهم وتضحياتهم. ان الدولة، في هذه المرحلة الدقيقة، سوف تعطي المثل للمواطن على ترشيد النفقات والاحجام عن الانفاق غير المجدي.

ثانيًا: ان الاعمار والانماء لن يتحققا بصورة جدية وعادلة الا اذا تعرفنا، بشكل علمي ودقيق، الى حجم المشكلات التي تواجهنا ونوعيتها، ومن ثم الى الحلول الناجحة لها. لذلك فإن العمل الاعماري والانمائي سيبنى على المعلومات الميدانية الدقيقة، والتخطيط العلمي الصحيح، وعلى سياسة واضحة تأخذ في الاعتبار حماية التراث في كل المناطق اللبنانية.

ثالثًا: ان التسريع في اعادة الاعمار لا يعني مطلقًا اهمال الاهداف التنموية المتوازنة والطويلة المدى، لذلك فإن الحكومة ستعمل على بلورة رؤية اقتصادية اجتماعية مبنية على النظام الاقتصادي الحر، لتكون منطلقًا للوصول الى المجتمع المنتج.

ان اعمار البنية التحتية، وخلق قاعدة اقتصادية واجتماعية سليمة، هما الخطوة الاولى التي ستحدد انطلاقة التنمية في المستقبل ومسارها. لذلك فإن الحكومة تضع في اولوياتها البدء بورشة الاعمار، بشكل جدي وواسع، وتسريع تنفيذ المشاريع، والوصول بالخدمات الحياتية الى المستوى المطلوب في اقصر مدة ممكنة، بحيث تنعكس ايجابًا على مستوى الرفاه الشخصي للمواطن.

ولمعالجة الشق الاقتصادي ـ المالي من المشكلة، فإن من ابرز اهداف هذه الحكومة مكافحة الغلاء والاحتكار واستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، واعادة الثقة فيها بما يدفع عجلة النشاط الاقتصادي الى مستويات متقدمة، وينعكس وبالسرعة المطلوبة على مستوى دخل الافراد والاسر في لبنان.

ولعله من البديهي القول ان سد العجز في موازنة الدولة لن يحصل الا اذا ضبطت المصاريف والنفقات وزادت الواردات، آخذين بعين الاعتبار تأثير انخفاض العجز على الحركة الاقتصادية. كما ان ضبط النفقات سيأتي من خلال النظر الى تفاصيل هذه النفقات، بحيث يلغى منها ما هو ممكن الغاؤه دون المساس بما هو من واجبات الحكم تجاه المواطن. اما زيادة الواردات فتتم من خلال تحسين جباية الضرائب بشكل فعال، ورسوم نقل الملكية العقارية وبدلات اشغال الاملاك العمومية ومن خلال جباية مستحقات الخدمات العامة من مياه وكهرباء وهاتف وغيرها. وكذلك العمل على تطوير المؤسسات المكلفة المراقبة والتدقيق بما يحفظ حقوق الدولة وجباية مستحقاتها.

كما ان الحكومة ستعمل على تطوير النظام الضريبي في ضوء معايير اقتصادية واجتماعية، تجعل هذا النظام اكثر عدالة في بعده الاجتماعي، واكثر انسجامًا مع مستلزمات النهوض الاقتصادي، واعادة الاعمار، وتشجيع الاستثمار اللبناني والعربي ودفع عجلة التنمية.

امّا الشق الاجتماعي من المشكلة فالحكومة ستسلط الاضواء عليه بالشكل الكافي، حيث انه يوازي في اهميته الشق الاقتصادي.

فالحرب المشؤومة التي عصفت بلبنان تركت وراءها مشكلات اجتماعية عديدة: فهناك عشرات الآلوف من شبابنا لم يتسن لهم الانخراط في مجتمع

السلم بشكل فعال، كما ان هناك الوف المعاقين الذين لهم على الدولة حق التأهيل والحماية، وتأمين ظروف الحياة المنتجة الكريمة، وهو الامر الذي يدفعنا الى العمل على استحداث وزارة تعنى بالشؤون الاجتماعية.

السادة النواب المحترمين.

اننا مقبلون على مرحلة سوف تقتضي منا جميعًا جهدًا متواصلاً، وعملاً حثيثًا، فالحاجات كبيرة وملحة، وهي لا ترحم ولا تنتظر.

ان الحكومة ستحيل الى مجلسكم الكريم في الوقت القريب مشاريع قوانين تهدف الى تحقيق وتنفيذ الامور الآتية:

١ ـ خطة النهوض الاقتصادي الشاملة لجميع المناطق اللبنانية وفي جميع القطاعات التي اعدها مجلس الانماء والاعمار، بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية الاخرى والتي تشمل قضايا: الاعمار، الاسكان، شؤون المهجرين، تجهيز الادارات المدنية والمؤسسات العامة، المستشفيات والمدارس، وتحديث واعادة تأهيل البنى التحتية، والقيام بعمليات الاستقراض عند الضرورة لهذا الغرض.

٢ ـ تعزيز القوات المسلحة وتجهيز الادارات العسكرية والامنية، والقيام بعمليات الاستقراض عند الضرورة لهذا الغرض.

٣ ـ تنظيم الادارات العامة واحداث وزارات، والحاق مؤسسات عامة بادارات عامة، وانشاء او دمج او الغاء صناديق مستقلة.

٤ ـ تنظيم المرافق العامة، وتحديد طرق واصول ادارتها وتشغيلها وانشاء شركات مختلطة.

كما ان الحكومة تعتبر أنه من الضروري اعادة النظر في بعض القوانين، كقانون الجنسية، وقانون البلديات، وقانون التنظيم الاداري، وقانون التنظيم المدني، وقوانين البناء والسياحة، وقانون الاستملاك، وقانون الايجارات والنصوص الاخرى التي ترعى العلاقة التأجيرية وقوانين المؤسسات العامة، وقوانين وانظمة الموظفين وسائر العاملين في القطاع العام، ورفع الحصانة عنهم

والقوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم، وقانون النقد والتسليف، والقوانين الاخرى المتعلقة بالمصارف، وقانون التسليف الزراعي، وقانون البورصة، وقانون الضمان الاجتماعي.

ان الحكومة سوف ترسل مشاريع القوانين ذات الاهمية في الامور المدرجة اعلاه بصفة الاستعجال. وهي تأمل من المجلس النيابي الكريم التجاوب معها وسرعة البت في هذه المشاريع كي تستطيع القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها.

السادة النواب المحترمين.

لقد صبر وطننا على آلام كثيرة، وتمكن من تجاوز محن كثيرة، والفرصة متاحة امامه الآن، لإعادة تأكيد دوره في محيطه العربي وفي العالم. ان هذه الفرصة ليست مشروع احلام، انما هي مشروع واقعي يعبر عن حقيقة اللبنانيين كشعب لم تمت في اعماقه ارادة التغيير والتقدم.

نحن نرشح انفسنا، بالتعاون معكم، لتحقيق الحلم اللبناني الكبير بالتحرير والسيادة، وببناء الدولة القوية القادرة على اسس علمية حديثة، وبالنهوض الاقتصادي والاجتماعي، ووقف الآثار المهينة للحروب المتوالية، مع علمنا الكامل بما رتبته هذه الحروب من اوضاع متردية في مختلف مجالات الحياة اللبنانية، وكذلك مع علمنا بما تواجهه مهمتنا من عقبات نراهن على تذليلها بمعاونة المجلس النيابي الكريم، ومعه دائمًا.

اننا نُقبِل على مهمة شاقة، ولكنها ليست مستحيلة، اذا تضافرت جهود اللبنانيين وطاقاتهم على دعمها وحمايتها، واعتبارها مهمة وطنية، تعني الجميع من دون استثناء.

هذه الحكومة هي لكل اللبنانيين، تمامًا كما هو المجلس النيابي لكل اللبنانيين.

هدفنا هو هدف كل واحد منكم.

هدفنا هو هدف كل مواطن لبناني، عانى من الحرب ومخلفاتها. ويراهن على جعل هذه الحرب من مخلفات الماضي الذي لا عودة اليه.

هذه هي سياسة حكومتنا، والاهداف التي سنسعى الى تحقيقها بالتعاون الوثيق مع مجلسكم الكريم.

اننا معكم هنا لمستقبل الوطن، لخدمة الشعب، لبناء الدولة.

دولة تكون فوق الجميع، تحمي حقوق الجميع، وتحمل طموحات الجميع.

دولة تنال ثقة اللبنانيين وتضامنهم ووحدتهم وفعاليتهم.

دولة تعلن مصالحة لبنان مع المستقبل.

على هذا الاساس نتقدم من مجلسكم الكريم، طالبين ثقتكم الغالية، واثقين اننا معكم سنجدد الثقة بلبنان.

عشتم وعاش لبنان.

نالت الحكومة الثقة ب ١٠٤ اصوات. حجبها ١٢ وامتنع ٣ نواب.

في جلسة ٢٢ حزيران ١٩٩٤ القى بيانًا شاملاً عن اعمال الحكومة هذا نصه:

دولة الرئيس،

السادة النواب،

ابدأ كلمتي بالحديث عن خطوة انتظرها عشرات آلاف اللبنانيين المحرومين من نعمة المواطنية. واعلن امامكم ان فخامة رئيس الجمهورية ووزير الداخلية وانا وقعنا مرسوم التجنيس لكل المستحقين. واود ان انوه هنا بالقرار الوطني الكبير والشجاع الذي اتخذه فخامة الرئيس الهراوي وبالجهد الذي بذله وزير الداخلية مع اجهزة وزارته لكي ينال آلاف المواطنين حقهم في حمل جنسية بلدهم بعد معاناةٍ طويلة ومعقدة لا يعرفها الا من عاناها.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

اعود الى كلمتي لاقول انه منذ تولت هذه الحكومة مسؤولياتها، وهي تتطلع مع مجلس النواب الكريم الى نهوض بلدنا وتحريره من القيود المتعددة التي كبلته طوال السنين الماضية وجعلته اسيرًا للكثير من الاهواء والذهنيات والصراعات والمؤامرات والمخططات المكشوفة وغير المكشوفة.

ولقد قطعنا بالتأكيد شوطًا ملموسًا في هذا السبيل، وحققنا من الانجازات ما يمكننا من المراهنة على تجديد الثقة بمستقبلنا وعلى مواجهة التحديات في المستوى المأمول من التضامن الوطني.

هناك صعوبات كثيرة واجهت مسيرتنا، وهناك حملات لن تتوقف عن رشقنا بكل انواع الكلام. وهناك افخاخ نُصبت للدولة في غير مجال ومناسبة. ولكننا كنا في المقابل نتعاملُ حيال ذلك بوحي من المصلحة الوطنية العليا، وبوحي من النظام الديموقراطي الذي نُؤتمن على حمايته وتطويره، والامتناع عن استهلاكه في بعض الصغائر السياسية وفي ممارسات من شأنها ان تعيد عجلة الامور الى الوراء وتُبقي مسيرة السلام والبناء في متناول المخاطر المحدقة بنا من الخارج.

إن عمر هذه الحكومة فيه من التطلعات والانجازات دون ان يخلو من المرارات. غير ان تلك المرارات لم تشكل لنا في يومٍ من الايام سببًا للتراجع او الانكفاء، بل هي كانت على الدوام سببًا للوقوف علىً الكثير من حقائق النظام السياسي في لبنان، وعلى بعض الاساليب والعادات التي ينطوي عليها هذا النظام والتي نحاول تجاوزها في الحدود المتاحة للحركة السياسية العامة في البلاد، وليس في حدود الحركة الحكومية فحسب، وذلك في ما يؤدي الى المحافظة على ما تحقق منذ مطلع عهد فخامة الرئيس الياس الهرواي، والى تحفيز الادارة الحكومية على مواصلة العمل لمراكمة الارباح في رصيد لبنان الداخلي والخارجي، وعدم اهدارها لدواعٍ لا توجب الاهدار على الاطلاق.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

إن المرحلة الدقيقة التي يمر بها لبنان تستوجب اعلى درجات اليقظة والتضامن، وان التحديات التي نواجهها هي تحديات مصيرية تتصل اولاً واخيراً بتحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي والوقوف على قدم المساواة مع الدول التي تشاطرنا السباق على المستقبل في منطقة الشرق الاوسط.

من هنا، اجد نفسي ملزمًا امام مجلسكم الكريم بالتركيز على النقاط الآتية:

التحرير.

اولاً: ان مسألة تحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي، مسألة غير مطروحة لأي نوع من انواع المجادلة الديبلوماسية، وهي بالتالي ليست موضوعًا للمساومة مع اية جهة اقليمية او دولية، وان لبنان ينظر الى المفاوضات التي اجريت في هذا الشأن على انها وسيلة لتحقيق اهدافه بالتحرير وليست هدفًا في حد ذاته يراد من خلاله تطويع لبنان لمجاراة الاهداف الاسرائيلية في الهيمنة على ارضه ومياهه وخيراته.

لقد تلقى لبنان خلال الاسابيع الماضية الكثير الكثير من الرسائل الامنية والديبلوماسية والاعلامية، وهو تعرّض وما زال يتعرض حتى الساعة لاعتداءات اسرائيلية مفتوحة تستهدف النيل من مناعته الوطنية وتقويض علاقاته مع الشقيقة الكبرى سوريا. ولكن لبنان حيال ذلك، لا يستطيع الا ان يكون في الموقع الذي اختاره الشعب، وفي الموقع الذي يتلاءم مع سيادته وكرامته وحقوقه في ارضه وثرواته.

ولعل المناسبة توجب التأكيد من هنا، من مجلس النواب اللبناني، ان لبنان لن يرضخ للضغوط الاسرائيلية مهما اشتدت، وهو يحتفظ بحقه في استخدام كل الوسائل لتحرير ارضه وبسط سلطته الشرعية على اراضيه كاملة.

ان الحكومة اللبنانية تحملت مسؤولياتها الوطنية في حماية الثوابت اللبنانية من مسألة التحرير، وهي تشدد اليوم على رفضها اي توجه يراد من خلاله ان تصبح الدولة اللبنانية شرطيًا للاحتلال الاسرائيلي، او ان تتكفىء عن مسؤولياتها في معالجة الاحتلال الى الاصطدام بالمقاومة التي هي نتيجة طبيعية لاستمرار الاحتلال.

لقد تصرف جميع اللبنانيين بوعي تام ومسؤولية اكيدة حيال حقهم في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، لأن هذه المقاومة جزء لا يتجزأ من المصلحة الوطنية اللبنانية وجزء من الاجماع اللبناني على انهاء الاحتلال وحماية سيادتنا، والحكومة لا يمكنها تحت اي ظرف من الظروف الا ان تكون في موقع الدفاع عن هذه المصلحة وفي موقع التأكيد على هذا الاجماع. ان الدولة اللبنانية ليست اداة في يد اسرائيل، وهي ترفض بالتالي اية عروض ترمي الى جعلها سلاحًا يستخدم ضد شعبها. وان المقاومة ليست هدفًا للتصويب عليه، بل هي حق يعبر عن اصالة الشعب اللبناني وتمسكه بأرضه. اننا نتمسك بحقنا في تحرير ارضنا. نتمسك بحقنا في مقاومة الاحتلال. ونتمسك بحقنا في استرداد سيادتنا واستقلالنا على ترابنا الوطني كاملاً. ولن تثنينا عن ذلك الضغوط والرسائل والانذارات، كما لن يثنينا عن ذلك، خروج البعض عن حلقة التضامن العربي، وتلاعب البعض الاخر على حبال التفرد.

ان الحكومة اللبنانية لن تنحرف عن الخط الذي اختارته مع الاشقاء العرب، حتى وان انحرف بعض هؤلاء، وهي ستبقى مع الشقيقة سوريا تفاوض حيث تكون المفاوضة وسيلة لانهاء الاحتلال، وتقاطع حين تصبح المقاطعة مصلحة وطنية وواجبًا قوميًا.

إن دعوتنا الى السلام تحت التهديد بحد السيف، هي دعوة باطلة من شأنها ان تسحق السلام لا ان تحققه. ولذلك فاننا ممن يحذرون من احتمال سقوط السلام تحت ضربات اسرائيل ومناوراتها. والتنبيه هنا، موجه الى كل المعنيين بقضية السلام والمؤمنين بضرورة ايجاد حل عادل وشامل لأزمة المنطقة.

التضامن مع سوريا.

ثانيًا: ان المخاطر الخارجية الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي واعتداءاته تضعنا جميعًا، حكومة ومجلسًا ومجتمعًا سياسيًا، امام مسؤولية التضامن لمواجهة هذه المخاطر وعدم اعطاء الفرصة للعابثين بأمننا وسيادتنا لتحقيق اغراضهم في تصديع الجبهة الداخلية.

ان لبنان يواجه العاصفة الاقليمية الجديدة بالتكافل والتنسيق والتضامن مع الشقيقة سوريا، ومع قيادتها التي نسجل لها مجددًا صلابتها الاستثنائية في وجه التحديات المصيرية ورؤيتها المسؤولة حيال القضايا العربية عمومًا، وحيال لبنان وسلامه الوطني في شكل خاص.

ان وقوف سوريا معنا، والتزاماتها القومية حيال لبنان وشعبه لا يُعفينا من مسؤولياتنا حيال وطننا، ويجب الا يصبح داعيًا لاضعاف هذه المسؤولية.

وعليه، تجد الحكومة نفسها مدعوة اليوم الى التأكيد على بعض المعاني التي وردت في بيانها الاخير امام مجلسكم الكريم، وهي المعاني المتعلقة بوجوب الارتقاء بالحياة السياسية الى مستوى السلم الاهلي والوفاق الوطني، وهي المهمة التي ما زلنا نفترض انها مهمة شاقة، جدًا جدًا، في بلد رزح طويلاً تحت انتداب الفوضى وسلطة الاستقطاب الطائفي والمذهبي، ويحاول اجتراح العجائب السياسية والوسائل الاشتراعية الممكنة للخروج من دوامة مخلفات تلك المرحلة.

والحكومة، سبق ان تعهدت، وهي عند عهدها، العمل مع المجلس النيابي بصفته المؤسسة الدستورية والوطنية التي لن يكون من دونها اي امكان لنجاح اللبنانيين في اعادة بناء حياتهم السياسية وفي اعادة الاعتبار الى المؤسسات التي تعبر بصدق عن حقائق المجتمع الاهلي والتي من دونها ايضًا تتحول الحياة الوطنية غابة سياسية. لقد ثبت بالتجربة الواقعية ان التعاون بين الحكومة والمجلس النيابي الكريم اثمر عددًا كبيرًا من القوانين والتشريعات الهادفة الى خدمة المجتمع ودعم فكرة الدولة العصرية.

ان عملنا ينطلق من قاعدة البحث في استكمال بناء الدولة الحديثة، وهو ما يفترض حماية الوحدة الداخلية وتدعيمها، وتطوير مؤسسات الدولة والعلاقات بين السلطات، وصولاً الى ما يحقق النقلة النوعية المطلوبة في الاداء السياسي العام.

الاعلام.

ثالثًا: ان مسألة الحريات الاعلامية ليست في نظرنا محل تجاذب سياسي، او محل خلاف عميق بين اللبنانيين او بين الحكومة واي جهة سياسية في لبنان. فالحكومة في هذا الشأن لا تناقش في المبدأ على الاطلاق، وهي لا تجيز لنفسها ان تجادل في مسألة الحريات وحدودها، غير انها من الطبيعي ان تعمل على حماية الحرية الاعلامية بغطاء قانوني يحفظها ويحدد اصول التعامل معها.

لقد حاولت اكثر من حكومة، قبل هذه الحكومة، ان تجد اطارًا موضوعيًا ومسؤولاً لمسألة الاعلام المرئي والمسموع، وكان من الطبيعي لكل النقاشات والحوارات التي رافقت هذه المحاولات ان تتناقض في غير مجال وان تلتقي في مجالات كثيرة، ولم يكن في الامكان للتجربة ان تنضج بالسرعة المأمولة، فدارت اشهر على اشهر، الى ان حسمت حكومتنا هذه المسألة نهائيًا، واقرت بالامس قانونًا للاعلام المرئي والمسموع نأمل في ان يجد لدى مجلسكم الكريم الرعاية اللازمة لمناقشة ديموقراطية وايجابية.

مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع الذي اقر بالامس هو الاول من نوعه في تاريخ لبنان الاشتراعي، وقد يكون الاول من نوعه في العالم العربي، ونحن بقدر ما اردناه تعبيرًا عن اصالة العلاقة بين الحرية ولبنان، اردناه ايضًا تعبيرًا صادقًا عن متانة الصلة بين الحرية والقانون.

لقد سبق ان اكدنا امام مجلسكم الكريم، ان دولة القانون هي الضامن للحريات. والحريات في لبنان ستكون بخير طالما ان القانون بخير. ونحن الآن نجدد هذا التأكيد، لنجدد معكم القول ان الحرية هي خيار الجميع من دون استثناء.

عودة المهجرين.

رابعًا: ان عملية البناء الوطني التي انطلقت على خطين متلازمين، خط استكمال عودة المهجرين وخط التأهيل الخدماتي العام، هي عملية تلتزم الحكومة رعايتها الى ان تحقق اهدافها المطلوبة وفقًا للخطط المعلنة.

لقد وضعنا مسألة عودة المهجرين في برنامج الاولويات المطروحة على حكومتنا، واستطاعت وزارة المهجرين من خلال ذلك، ان تحقق خطوات نوعية سواء على مستوى اعادة الاراضي والاملاك وتعويض المتضررين، ام على مستوى المصالحات العامة وتمكين آلاف المواطنين اللبنانيين من العودة الى اماكن نشأتهم واقامتهم.

ان وزارة المهجرين اضطلعت بمهمة وطنية في مستوى التحديات الكبرى التي واجهت لبنان، تحدي الوفاق والوحدة، وتحدي العيش المشترك، وتحدي تجديد الصيغة الوطنية التي قام عليها لبنان، والتي هي العامل الاساسي في مواجهتنا المخاطر الخارجية.

اسمحوا لي باسم الحكومة اللبنانية ان انوه من المجلس النيابي الكريم بالجهد الاستثنائي الذي تولاه معالي وزير المهجرين الاستاذ وليد جنبلاط، وان نسجل له دوره المسؤول، الشخصي والعام، في حماية مسيرة العودة ودفعها خطوات متقدمة الى الامام، لا سيما في منطقة الجبل التي تشهد هذه الايام تدابير مباركة بدأها الجيش اللبناني في مناطق المتن الاعلى وعاليه والشوف، وهي التدابير التي نتوقع ان تؤتي ثمارها في غضون الاشهر المقبلة، وان تعزز مسيرة التلاحم الوطني بين اللبنانيين كافة وبين ابناء الجبل في شكل خاص.

■وفي موازاة ذلك، عملت الحكومة على تعبئة امكاناتها المعنوية والمادية في اتجاه الجنوب والبقاع الغربي، وهي رصدت الاعتمادات اللازمة لمواجهة آثار الاعتداءات الاسرائيلية وتعويض المتضررين والمزارعين الذين تستهدفهم اعمال القصف اليومي، كما تركز الحكومة جهدها على اقفال الملفات المتعلقة بالكثير من قطاعات الخدمات، وهي تريد ان تسجّل في هذا المقام انها قد

قطعت شوطًا بارزًا على مستوى تأهيل الخدمات التي تتناول في مجالات عدة اعادة تأهيل البنى التحتية من نقطة الصفر.

ان الحكومة تتعهد في هذا الصدد مواصلة العمل على قيام ادارة حديثة، وذلك برغم التراكمات المزمنة والعقبات المستحدثة والتعقيدات الناشئة عن ظروف العمل السياسي في البلاد. ان اي طموح جدي في قيام ادارة حديثة، يجب ان يرافقه وجود مساعدة جدية على بلوغ هذا الطموح. والمدخل لقيام الادارة الحديثة هو قبل اي شيء آخر، مدخل سياسي يفترض الابتعاد عن بعض الانانيات والحسابات الشخصية، وعن المزايدات التي تكون عادة هي الوسيلة لتدمير كل طموح نبيل.

ان نظرتنا الى المؤسسات العامة التي تناط بها الخدمة، هي نظرة نراهن على تطويرها للوصول الى منطق الدولة المؤسسة. وترجمة ذلك لا يكون فقط بطرح الشعار في سوق التداول السياسي، انما بوضع هذا المنطق موضع التنفيذ لدى جميع الجهات المعنية من كل الفئات والطوائف.

فالادارة تحتاج الى الكفايات الموجودة في الطوائف وليس الى التوازن الطائفي فحسب، الامر الذي يستدعي منا جميعًا معالجة جدية وموضوعية، تعيد الاعتبار الى موضوع الاصلاح الاداري وتنقذه من اهواء التجاذب. وللمناسبة، يهم الحكومة ان تشير الى انها اودعت المجلس النيابي الكريم مشروع قانون يتعلق بالمؤسسات العامة، وهو مشروع نأمل في ان يحظى بالاهتمام المطلوب لما له من ايجابيات على صعيد تحريك الركود الاداري وتنشيط الادارة في الاتجاهات التي تساعد على تحديثها وتحسين انتاجيتها.

وغني عن التأكيد ان اي سلطة سياسية لن يكون في مقدورها بناء ادارة حديثة اذا لم يكن لدينا الاقتناع التام بأن العصب البشري لهذه الادارة يجب ان يحاط بالضمانات الثابتة على مستوى الرواتب والاجور، خصوصًا في ما يتعلق بمؤسسات الخدمات التي هي على تماس مباشر مع قضايا المواطنين.

ان مشروع قانون زيادة الاجور احالته الحكومة على مجلسكم الكريم بعد تطويره من خلال مناقشات غير رسمية مع اللجان المشتركة النيابية.

وهذا التطوير يمثل الخطوة الاولى على طريق معالجة موضوع الرواتب والاجور والتعويضات الملحقة به والمتممة له وتعويض الصرف من الخدمة ومعاشات التقاعد التي تعتبر قضية اساسية من قضايا الاصلاح الاداري، ولكنها قضية شائكة ومعقدة، حيث ان لبنان هو من البلدان القليلة في العالم الذي تزيد تعويضات الموظف العام فيه على قيمة راتبه الاساسي، بل انه قد يكون البلد الوحيد في العالم الذي يدفع للموظف عند احالته على التقاعد راتبه الاساسي مضافة اليه نسبة معينة تتوقف على الفئة وعدد سنوات الخدمة، كل ذلك بسبب تدني الراتب الاساسي مما حمل الحكومة في السابق على زيادة انواع التعويضات واشكالها ونسبها، حتى بلغت ما يزيد على مئة نوع في جميع ادارات الدولة. ومما جعل الامر اكثر تعقيدًا، ربط كثير من التعويضات بالراتب الاساسي وبالحد الادنى للأجور.

ان هذا الوضع يفسر صعوبة معرفة انعكاس زيادة الحد الادنى للأجر وزيادة الراتب الاساسي على مجمل المبالغ الواجب دفعها للرواتب والأجور.

ومن اجل وضع حد لهذا الوضع الشاذ توافقت الحكومة مع اللجان النيابية المشتركة في الجلسة غير الرسمية التي انعقدت امس (الاثنين) على عدم تأخير دفع الزيادات اللازمة للعاملين في الدولة لهذه السنة وذلك باقرار قرار مشروع قانون زيادة الحد الادنى للأجور والراتب الاساسي قبل ١٥ تموز ١٩٩٤، وتعهدت الحكومة التقدم بمشروع قانون جديد يكون عموده الفقري دمج التعويضات بالراتب الاساسي من دون ان يخسر الموظف والمحال على التقاعد اي مبالغ نتيجة هذا الدمج سواء كراتب او كتعويض صرف من الخدمة او كمعاش تقاعدي.

ان تعاون مجلس النواب والحكومة في هذا المضمار يضع لبنة جديدة في بناء الدولة الحديثة.

فالادارة مهما كانت غنية، لا يمكن ان تستقيم مع موظف محتاج. والفساد الاداري لا يقتلع من جذوره، اذا لم يطمئن الموظف الى كفايته من عمله.

المسألة الاجتماعية.

خامسًا: ان المسألة الاجتماعية، ما زالت تشكل عاملاً ضاغطًا على الاوضاع العامة في البلاد، وان الحكومة توظف طاقاتها في سبيل التخفيف من آثار هذه المسألة على المواطنين، مرتكزة في ذلك على ما تحقق من استقرار نقدي جنب العملة الوطنية الكثير من مخاطر الاهتزاز والانهيار، امام الكثير من التحديات الامنية والسياسية، وهو الاستقرار الذي نعول عليه في توفير الاستقرار الاجتماعي والمعيشي، لا سيما للطبقات المتوسطة والفقيرة وذوي الدخل المحدود.

ان الحكومة عمدت في الاسابيع الماضية الى تشكيل فريق وزاري موسع، مهمته معالجة المسألة الاجتماعية معالجة مسؤولة تنطلق من امكانات الدولة الواقعية ومن واجباتها حيال المواطن وحقوقه المشروعة في السلام الاجتماعي.

ويتولى هذا الفريق برمجة المسألة على مختلف المستويات المتعلقة بالوضع المعيشي، بما في ذلك الرسوم والاسعار والرواتب والاجور، وبدلات التعليم والطبابة والنقل وخلافه من الخدمات.

وقامت الحكومة في ضوء ذلك بخفض رسوم الكهرباء، كما تناقش سلسلة قرارات لها الطابع الاقتصادي والاجتماعي من شأنها دفع عجلة الانتاج الاقتصادي، وحماية الانتاج الزراعي وتحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

ان المرحلة الحالية هي مرحلة تحديات كبرى، تفترض اعلى درجات التضامن الوطني، واعلى درجات التنسيق بين السلطات.

لقد كانت الاشهر الماضية حافلة بالاحداث الداخلية والاقليمية التي واجهتها الحكومة في نطاق مسؤولياتها الوطنية، وتمكنت من استيعاب آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولعل الاشهر المقبلة ستكون على غرار ما سبقها، وربما اشد حراجة ودقة الامر الذي يستدعي وقف كل اشكال الاستنزاف

السياسي والوطني والتهيؤ لما هو آت بمزيد من الصلابة وبالكثير من الوحدة الداخلية.

اننا على ثقة تامة بأن لبنان سيكون قادرًا على تخطي الصعاب الخارجية، وهو سيكون في المستوى نفسه قادرًا على متابعة مسيرة البناء والاعمار، وعلى جني ثمار ما زرعه اللبنانيون من مشاريع ومخططات خلال السنتين الماضيتين.

هذه الثقة تنبع من ارادة وطنية تحفزنا على تفعيل النظام السياسي اللبناني، وتنزيه الدولة عن ان تبقى ساحة للتجاذب، وهي ثقة تنبع بالتأكيد من التفاعل المستمر والمثمر بين السلطتين التنفيذية والاشتراعية تحقيقًا للبنان العدالة والتوازن والانماء. لبنان القوي في مواجهة التحديات والتهديدات والاعتداءات.

املنا كبير في ان نعمل معًا لحماية نظامنا الديموقراطي ووحدتنا الوطنية.

املنا كبير في ان عجلة النهوض لن تتوقف عن الدوران.

واملنا كبير في ان ارادتنا في انهاء الاحتلال الاسرائيلي هي التي ستنتصر في النهاية.

عشتم وعاش لبنان

يوم الاحد في ٨ ايار ١٩٩٤، لخلاف بينه وبين رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي على وضع الحكومة، اعتكف دولة رئيس الوزارة السيد رفيق الحريري في منزله يستقبل زائرين ومتظاهرين.

ليل الجمعة ـ السبت ١٤ ايار، وبعد عودته من دمشق التي زارها صباح ذلك اليوم لتسوية خلافه مع الرئيسين الهراوي والبري صدر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء البيان الآتي:

دعا رئيس مجلس الوزراء السيد رفيق الحريري مجلس الوزراء الى جلسة استثنائية تعقد في القصر الحكومي في الصنائع، في الخامسة من بعد ظهر الاثنين المقبل الواقع في ١٦ ايار الجاري.

هذا البلاغ يعني عودة الرئيس الحريري عن الاعتكاف.

في اول ك ١ سنة ١٩٩٤ وفي جلسة لمجلس الوزراء صاخبة قدّم الرئيس الحريري استقالة شفيهة جمدها رئيس الجمهورية.

وفي ٤ منه توجه هو والرئيس بري الى دمشق لتسوية الامور.

استقالة الحريري.

في الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم الجمعة ١٩ ايار سنة ١٩٩٥ وبعد لقاء دام ساعة بينه وبين رئيس الجمهورية، قدم رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري استقالة حكومته.

بيان استقالة الحكومة.

في الآتي نص كتاب استقالة الحكومة الذي تلاه الرئيس الحريري اثر اجتماعه برئيس الجمهورية امس.

فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي المحترم.

تحية وبعد.

ان سنتين ونصف سنة من عمر الحكومة التي كان لي شرف ترؤسها تختصر المسار السياسي الانمائي الكبير الذي قطعته البلاد طوال تلك الفترة، كما تختصر الثقة التي ترسخت لدى اللبنانيين والعرب والدول الصديقة بلبنان ودولته ومستقبله ومسيرة الانماء والاعمار فيه.

لقد تمكنا من مواجهة المصاعب السياسية والتحديات الاقليمية من ضمن مسؤولياتنا الوطنية وبالتعاون الدائم مع فخامتكم ومع المجلس النيابي الكريم وسائر المؤسسات التي يتشكل منها مجتمعنا الوطني. وان الموضوعية تقتضي منا ان نسجل الانجازات التي حققتها الحكومة على صعيد عودة المهجرين والاستقرار النقدي، وكذلك على الصعيد الامني والانمائي والاقتصادي والوطني ولا سيما التزام الحكومة لحقوقنا الوطنية والقومية بازاء الاحتلال الاسرائيلي

لأرضنا في الجنوب والبقاع الغربي، والمقاومة التي تعبر عن ارداة شعبنا في التصدي للاحتلال وبازاء دور لبنان في مسار السلام والتزامها التنسيق الكامل مع الشقيقة سوريا.

ان قسمًا كبيرًا من مشاريع البنية التحتية التي بدأنا العمل بها سوف تصبح جاهزة خلال الاشهر المقبلة، وسيظهر للعيان مدى الجهد والمثابرة التي بذلتها هذه الحكومة بتغيير وجه البلاد الخارجة عن الحرب الى وطن بدأ يقف على قدمين ثابتتين لينظر الى المستقبل، بثقة وثبات، فاذا كنا نتطلع الى مقدار اكبر من الانجازات والى هامش اوسع من التحرك يطلق حيوية انمائية كبرى ارسينا بداياتها في كل المجالات، فاننا ما زلنا نعتقد ان اللبنانيين جميعًا يتطلعون ايضًا الى تعزيز هذه الحيوية ودعمها بالمقدار نفسه الذي يتمسكون فيه باستقرارهم السياسي والاقتصادي وبنظامهم الديموقراطي البرلماني.

لقد وضعنا نصب اعيننا دائمًا ان قضية بناء الدولة لا بد من ان تحظى بكل جهد آني ومستقبلي، وان تتكافل في سبيل ذلك كل الطاقات الرسمية والاهلية المدعوة والقادرة على الارتقاء بالعمل السياسي والوطني الى مستوى دولة المؤسسات الديموقراطية والعادلة.

بناء عليه، وكما سبق ان عبرت في فترات ماضية عن رغبتي في الاستقالة لاعطاء دفع ايجابي للحياة السياسية اللبنانية وللمكتسبات الاقتصادية والوطنية والانمائية التي تحققت، فانني اعتقد ان الظروف اصبحت مؤاتية الآن لتحقيق الانتقال الى وضع حكومي جديد ومتماسك يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون بين المؤسسات ويمنع التخريب في مسار الاستقرار السياسي والاقتصادي والوطني.

فخامة الرئيس، انني اذ اجدد الشكر لتعاونكم التام معي ومع مجلس الوزراء كما اجدد الشكر للمجلس النيابي الكريم ولرئيسه وللاخوة الوزراء، اتقدم من فخامتكم باستقالة حكومتي، متمنيًا لكم التوفيق في مهماتكم في قيادة البلاد وتثبيت دعائم حياتنا الديموقراطية، معاهدًا الله والوطن ان ابقى حريصًا على المصلحة الوطنية العليا.

عشتم وعاش لبنان

اثر استقالة الرئيس الحريري صدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان الآتي:

قدم دولة رئيس مجلس الوزراء السيد رفيق الحريري صباح اليوم الجمعة في ١٩/٥/١٩٩٥ استقالة الحكومة التي يرئسها الى فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي، وقد قبل فخامة الرئيس استقالة الحكومة، شاكرًا لرئيسها وللسادة الوزراء تعاونهم والعمل الذي قاموا به من اجل متابعة مسيرة الوفاق الوطني والانماء والاعمار. وطلب فخامة الرئيس من الحكومة الاستمرار في تصريف الاعمال، ريثما تؤلف حكومة جديدة.

وباشرت دوائر رئاسة الجمهورية على الفور اجراء اتصالات برئاسة مجلس النواب والنواب لتحديد مواعيد الاستشارات النيابية الملزمة.

وصدر بعد الظهر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان الآتي:

يجري فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي الاستشارات النيابية لتسمية رئيس الحكومة الذي سيكلف تشكيل الحكومة الجديدة وابتداء من صباح يوم السبت الواقع فيه ٢٠/٥/١٩٩٥.

الاحد ٢١ ايار ١٩٩٥ السابعة مساء امس صدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية مرسوم تكليف الرئيس رفيق الحريري تأليف الحكومة الجديدة، اثر اجتماع بين رئيس الجمهورية الياس الهرواي ورئيس مجلس النواب نبيه بري، استدعى الهراوي على اثره الرئيس الحريري الى قصر بعبدا وابلغ اليه تكليفه.

وهنا نص المرسوم:

بعدما تشاور فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهرواي مع دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري استنادًا الى الاستشارات النيابية التي اجراها فخامته والتي اطلع دولته رسميًا على نتائجها، استدعى فخامة الرئيس عند الساعة التاسعة عشرة من مساء يوم الاحد الواقع فيه ٢١/٥/١٩٩٥، دولة الرئيس رفيق الحريري وكلفه تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك عملاً بأحكام الفقرة ٢ من المادة ٥٣ من الدستور.

بعبدا في ٢١/٥/١٩٩٥

واثر انصراف الرئيس بري الذي اكد استعداده للتعاون مع الحريري في المرحلة المقبلة، استمر اجتماع الرئيسين الهراوي والحريري لبعض الوقت ثم خرج الرئيس الحريري وتلا البيان الآتي:

شرفني اليوم فخامة الرئيس الاستاذ الياس الهرواي بتكليفي تشكيل الحكومة الجديدة نتيجة للاستشارات النيابية التي اجراها. وانني اذ اشكر لفخامته هذه الثقة الغالية، كما أشكر للمجلس النيابي الكريم الثقة الكبيرة التي عبرت عنها الاستشارات، أريد ان اؤكد ان هذه الثقة لا بد من ان تترجم نفسها في حكومة جديدة، نريدها ان تكون قادرة على مواجهة الاستحقاقات كافة، ومتطلبات المرحلة في كل ابعادها المحلية والخارجية، ولا سيما المتعلقة بتحرير ارضنا في الجنوب والبقاع الغربي وخصوصًا ان الشعب اللبناني حدد خياراته في ارادة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، وتلازم المسارين اللبناني والسوري في المفاوضات والتنسيق والتعاون مع الشقيقة سوريا.

واذا كان العمل الحكومي في الفترة الماضية قد أحيط ببعض عوامل الخلل السياسي، فان المرحلة المقبلة لا تحتمل التساهل ازاء ذلك، ومن هنا نجد الضرورة ملحة لحكومة متضامنة، متماسكة، تحمي الحريات العامة التي يكفلها الدستور وتؤدي دورها الكامل في معالجة المسألة الاجتماعية، وترسيخ مسيرة الاستقرار السياسي والاقتصادي والانمائي، وتوفر الظروف الملائمة لفعالية وزارية، تكون في مستوى التحديات المطروحة على كل صعيد.

نحن نتطلع الى حكومة تعمل للاستقرار الذي ينشده اللبنانيون، ولا تتسم بصفة الانتقالية، وسنعمل على تأكيد ذلك بالتعاون مع مجلس النواب وبثقته، معتبرين ان الارادة التي عبر عنها المجلس بتكليفي تشكيل الحكومة، هي قاعدة نعول عليها للاستمرار في هذه المسيرة. وانا على ثقة بأن الدعوة للاستقرار ستجد الصدى المطلوب لدى جميع المؤسسات والهيئات المعنية بنهوض لبنان وتقدمه وحمايته من الاهواء الخارجة على مسيرة الوفاق الوطني والانماء والاعمار.

ان مسيرة الاستقرار لن تتوقف. واملنا كبير جدًا جدًا في شعبنا الصادق الذي غمرني مجددًا بثقته، معاهدًا اياه ان اكون محط آماله في حماية ما تحقق، وفي مواصلة الدرب لاستكمال بناء الدولة ودفع مسيرة الانماء والاعمار قدمًا الى الامام.

انني اذ أجدد الشكر لفخامة الرئيس، اتوجه بالشكر مجددًا الى مجلس النواب الكريم، وأخص دولة الرئيس نبيه بري وسائر الكتل والسادة النواب الذين التقوا على تكليفي تشكيل الحكومة العتيدة، مؤكدًا التمسك بالتعاون والتنسيق بين المؤسسات الدستورية كافة، ومع مجلس النواب خصوصًا، في سبيل تعزيز الدولة وتثبيت دعائم الاستقرار الذي ننشده جميعًا.

في ٢٥ ايار ١٩٩٥ اعيد تعيينه رئيسًا للحكومة (مرسوم رقم ٦٨١١) ووزيرًا للمالية (مرسوم رقم ٦٨١٢).

وفي جلسة ٥ حزيران القى بيان حكومته.

البيان الوزاري.

حضرة الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

تمثل حكومتنا اليوم امام مجلسكم الكريم رافعة لواء العمل والتضامن ومتطلعة الى التعاون الوثيق مع المؤسسة التشريعية بهدف تحقيق آمال وطموحات الشعب اللبناني لجهة المتطلبات والمهام الوطنية التي تنتظرنا مجلسًا وحكومة.

هذه الحكومة، هي حكومة تعزيز الاستقرار السياسي والمالي وتأكيد النهوض الاقتصادي والتوازن الاجتماعي.

انها الحكومة الخامسة في ظل الوفاق الوطني الجديد، الذي انهى الحرب، وارسى السلم، ووضع لبنان على طريق الانماء. ان الاتفاق الذي انجزه اللبنانيون في الطائف والعرب والعالم برعايتهم حسم قضية لبنان الهوية

ولبنان السياسي. لقد انهى الوفاق الوطني توترًا دام منذ الاستقلال، عندما حلت مسألة الهوية الوطنية، واضعة دستوريًا ضمن محيطه الطبيعي بما رافق ذلك من انفتاح في الآفاق جاء خاتمة للتجاذب والحذر والتوجس من جانب اشقائنا العرب. لم يعد وجودنا الوطني الدستوري يتجاذبه نفيان، لا يحددان بقدر ما يعطلان، وما عادت العلاقة مع العرب، ومع سورية في مجال نزاع، بل صارت ثابتة الاهداف، واضحة المنطلقات.

كانت الحكومة السابقة، ايها السادة النواب، قد قطعت شوطًا في تنفيذ معاهدة التعاون والتنسيق مع الجمهورية العربية السورية، وسنمضي قدمًا في تحقيق البناء الذي تجسده الاتفاقات الثنائية في مختلف القطاعات، لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين، ومصلحة لبنان بالذات في الانفتاح والازدهار والطمأنينة.

سنستمر في التعاون والتنسيق مع سورية في المفاوضات التي نريدها معًا انفاذًا للقرارات الدولية في تحرير الارض، من اجل الوصول الى سلام عادل وشامل ودائم يحفظ كياننا الوطني، ويعيد سيادتنا على كامل ارضنا.

السادة النواب المحترمين.

ان التسوية التاريخية التي جسدتها وثيقة الوفاق الوطني، فتحت الآفاق لبناء الدولة التي تاق اليها اللبنانيون طويلاً، ولاقامة النظام السياسي الذي يجد الجميع انفسهم فيه. ان الحرب ومآسيها اظهرت انه لا بديل عن الدولة ومؤسساتها الشرعية، دولة كل اللبنانيين، التي تحمي الوطن والمواطن.

ان مناعة النظام السياسي تقوم بصورة اساسية على احترام مبدأ الفصل والتعاون بين السلطات. وسنعمل معكم في مجال تعزيز بناء هذا النظام واستقراره وازدهاره. وهذا يعني الانفتاح الطبيعي على مختلف القوى والتيارات السياسية العاملة ضمن اطار الدستور وتحت مظلته.

السادة النواب المحترمين.

انطلاقًا من هذه الروحية فان الحكومة تشاطر المجلس النيابي الكريم رؤيته الى قضية المهجرين كقضية مركزية وطنية. ان الترسيخ الحقيقي للوفاق وللطمأنينة السياسية وللنهوض الاقتصادي والاجتماعي هو بعودة المهجرين، جميع المهجرين.

لذلك ستولي الحكومة، كما فعلت سابقتها، هذا الموضوع اهتمامها وعنايتها دون كلل او ملل مؤكدة على التضامن الوطني حيال هذه القضية المركزية مع وجوب توفير مقومات العودة ومستلزماتها كافة.

السادة النواب المحترمين.

ما يزال لبنان، في جنوبه وبقاعه الغربي، يعاني من الاحتلال الاسرائيلي ومن الاعتداءات المتكررة. وفي مواجهة ذلك سنظل نصر على تنفيذ القرارات الدولية وفي طليعتها القرار ٤٢٥، وسيظل حقنا في مقاومة الاحتلال من الثوابت الوطنية والسياسية.

ان مواجهة الاحتلال، بكل الوسائل المتاحة، حق وواجب. حق تقره المواثيق الدولية وشرعة حقوق الانسان. وواجب يفرض على حكومتنا كما على اي حكومة، توفير اسباب الصمود ومستلزماته. من هنا التزامنا الثابت، فعلاً لا قولاً، بتعزيز ارتباط الدولة ومؤسساتها بأهلنا في الجنوب والبقاع الغربي وايلاء كل حاجاتهم وخصوصًا المعيشية والاجتماعية والصحية منها اقصى درجات العناية والرعاية واحباط محاولات العدو الهادفة الى ربط المناطق المحتلة بمصالحه ومخططاته.

وفي الشأن الخارجي، فان الحكومة لن تألو جهدًا لاستعادة موقع لبنان في المحافل الدولية ودوره كمقر للمنظمات الدولية والاقليمية.

السادة النواب المحترمين.

ان المعالجات التي تناولت الاوضاع الاقتصادية ادت الى اعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد اللبناني واتاحت للدولة الانطلاق في عملية تفعيل الدورة الاقتصادية من خلال مباشرة تنفيذ مشاريع انمائية تهدف الى ازالة آثار الحرب

والنهوض بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية من جهة، ومواجهة التحديات القادمة ومواكبة عجلة التطور من جهة اخرى.

ان الهدف الاقتصادي الاساس يكمن اليوم في استمرار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي ومواصلة تنفيذ المشاريع الانمائية مما يؤدي الى تعزيز وتسريع النمو على المدى المتوسط والبعيد وتفعيل الاقتصاد وزيادة واردات الدولة. من شأن ذلك حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان.

ان المشاريع الانمائية التي بدأت الدولة بتنفيذها لن تعطي ثمارها الكاملة الا بعد انجازها مع ما يترتب على هذا الانجاز من انعكاسات ايجابية على حركة الانتاج ونموه وعلى مستويات الاسعار والخدمات العامة. والى ان يتم ذلك فان هذه المرحلة التي تبدو صعبة للمواطنين تتطلب تضافر جميع الجهود من اجل ضبط العجز في الحساب الجاري لموازنة الدولة من خلال تعزيز الواردات وترشيد النفقات الجارية والتأكيد على ان اية زيادة في الانفاق الجاري يجب ان تترافق مع اجراءات من شأنها زيادة الواردات بالمقدار ذاته.

ان الاستمرار في تأمين موارد لتمويل المشاريع الانمائية بشكل شامل ومتوازن يبقى امرًا اساسيًا وحيويًا بحيث يتعين تطوير وتنويع مصادر التمويل مما يؤدي الى تخفيض الاعباء والالتزامات الجارية وبالتالي تخفيض العجز في الحساب الجاري. كما انه يشكل الوسيلة الناجعة لاستقطاب الموارد المالية المتاحة لدى اللبنانيين، مقيمين ومغتربين.

فمن ركائز السياسة الاغترابية للحكومة العمل على تشجيع وخلق فرص الاستثمار امام المغتربين اللبنانيين، ووضع امكاناتهم في خدمة قضايا لبنان الوطنية لا سيما قضية التحرير وقضية اعادة البناء والاعمار والانماء، وتوظيف طاقاتهم المالية والفنية والاقتصادية وخبراتهم اللازمة لمسيرة النهوض الاقتصادي. كما ستعمل وزارة المغتربين على ربط عالم الانتشار بالوطن الام، والاهتمام بحل قضايا المغتربين، ومساعدتهم على توحيد صفوفهم، وتعميق التعاون والثقة بين لبنان المقيم ولبنان المغترب.

السادة النواب المحترمين.

ان الاحداث التي عصفت بالبلاد ادت الى تقليص الانتاج والى ارتفاع عام في مستويات الاسعار وانخفاض كبير في متوسط دخل الفرد الفعلي مما انعكس سلبًا على المستوى المعيشي للطبقة الوسطى ودورها.

ان تحسين المستوى المعيشي للبنانيين يستلزم زيادة الانتاجية والانتاج الامر الذي يتطلب تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والقيام بمشاريع استثمارية من قبل القطاعين العام والخاص لتفعيل الدورة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة. ان هذا الامر يتطلب اتخاذ اجراءات من شأنها تخفيض مستوى الاسعار، من خلال تعزيز المنافسة ومحاربة الاحتكار وتخفيض كلفة الانتاج وتحسين الخدمات العامة وتطوير البنى التحتية. لذلك فانه من الضروري في هذه المرحلة التركيز على تنفيذ المشاريع واستكمالها خصوصًا في قطاعات الكهرباء والماء والهاتف والتي ننتظر ان يلمس المواطنون نتائجها مع حلول نهاية هذا العام.

السادة النواب المحترمين.

من اهداف حكومتنا، بل من اولوياتها، تعزيز القطاعات الانتاجية، لا سيما في حقول الصناعة والسياحة والخدمات، وتوفير المقومات اللازمة لنهوضها بالتعاون مع القطاع الخاص وبتفعيل مصرف الانماء الصناعي والسياحي، وتنشيط التجارة الخارجية والداخلية والتصدير. كما ستعمل الحكومة على تشجيع العمل التعاوني ومؤسسات القطاع الخاص الانتاجية، الصغيرة والمتوسطة، التي تساعد في خلق فرص عمل جديدة امام اللبنانيين وفي انتعاش الطبقة الوسطى.

كما ستقوم الحكومة بايلاء الزراعة اهتمامًا خاصًا وعناية مميزة، من خلال دعم فرص الاستثمار والتشغيل بواسطة بنك الانماء الزراعي وربط المزارع اللبناني بأرضه وتنمية المناطق الريفية والتشدد في احترام الروزنامة الزراعية وتصدير فائض الانتاج الوطني الى الدول التي يشكو ميزاننا التجاري معها من عجز مزمن وغير مبرر. والحكومة تنوي انشاء صندوق خاص يتم تمويله من

العائدات على المستوردات الزراعية لتشجيع التصدير الزراعي. كما ان الحكومة ستولي تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية الوطنية كامل الاهتمام والعناية، وذلك الى جانب تشجيع التعاونيات الزراعية الانتاجية منها والتسويقية.

ان من مهام هذه الحكومة ايضًا تحقيق الامن الاجتماعي بالعمل على معالجة الوضع المعيشي عن طريق تعبئة اقصى الامكانات المتاحة بالتعاون بين الدولة وممثلي القوى العاملة والمنتجة والسعي لتوسيع الضمانات الاجتماعية والحد من البطالة وايجاد فرص عمل جديدة للشباب وانجاز تكوين المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي تجسيدًا لمبدأ التضامن بين قوى الانتاج، اصحاب عمل وعمال.

ويهم الحكومة التأكيد على ان المطالب الاجتماعية المختلفة ستكون موضع عنايتها واهتمامها وهي ستدرس هذه المطالب وتعالجها بما لا يؤثر سلبًا على الاستقرار المالي والنقدي وعلى الدخل الحقيقي وعلى مستوى معيشة المواطنين.

انطلاقًا من ايمانها بأن ثروة لبنان تكمن في انسانه، ستحرص الحكومة على ايلاء الوضع التربوي عناية خاصة. فلا يمكننا ان نبني وطنًا موحدًا متماسكًا متينًا، وطنًا ديموقراطيًا قائمًا على العدل والمساواة، وطنًا يكرس حقوق الانسان الا عن طريق تربية واضحة الاهداف ترتكز على ديموقراطية التعليم عبر تكافؤ الفرص وعلى تنشئة وطنية سليمة توجه جهودها الى ما يجمع اللبنانيين لا الى ما يفرق بينهم.

من هنا تركيزنا على دور المدرسة ولا سيما الرسمية منها وضرورة تعزيزها. فللمدرسة الرسمية رسالة جامعة لأنها المكان الامثل الذي ينصهر فيه اللبنانيون في بوتقة واحدة. فالمطلوب من المدرسة الرسمية تنمية الروح الوطنية كون لبنان بحاجة اليوم الى التربية الوطنية حاجته الى التعليم.

ومن البديهي ان للمدرسة الخاصة دورًا اساسيًا في المجتمع اللبناني. ونحن نتمسك بحرية التعليم التي كرسها الدستور.

والحكومة تؤكد على تعزيز دور التعليم المهني والتقني، لا سيما الرسمي منه، وتطويره وربطه، والتعليم الاكاديمي، بسوق العمل، فضلاً عن تنسيق النشاطات بين وزارات التربية والتعليم العالي والمهني والتقني ضمن خطة شاملة ومتكاملة تهدف الى تطوير المناهج وتحديثها الى جانب تأهيل المعلمين والمدراء وابراز دور الشباب والرياضة في هذه الخطة.

ان الحكومة تؤمن بأن حل المشاكل التربوية يقتضيحوارًا عقلانيًا مسؤولاً بين مختلف القطاعات والفاعليات التربوية وتضافر جهودها للنهوض بالقطاع التربوي الذي هو بالنتيجة مسؤوليتنا جميعًا دون استثناء.

كذلك فان الحكومة ستتابع سياستها من اجل دعم الابداع والانتاج الفكري والفني في كل المجالات والقطاعات مع احترام حرية المثقفين والمبدعين والفنانين لما فيه مصلحة الوطن ومجتمعنا الديموقراطي.

وستعمل الحكومة على تعزيز اوضاع الجامعة اللبنانية ماديًا واكاديميًا، كما انها ستحرص على استقلاليتها عن طريق احياء مجلس الجامعة والمجالس الاكاديمية ودعم مشروع تحديث وتطوير قوانينها وانظمتها، وستتابع الحكومة العمل من اجل توجيه التخصص الجامعي في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة وربطه بسوق العمل. وستعمل الحكومة على المحافظة على التراث والاثار واظهارها وحمايتها.

السادة النواب المحترمين.

ان البيئة السليمة والنظيفة هي حق من حقوق الانسان الاساسية والحفاظ على البيئة مسؤولية تقع في آن معًا على كاهل الادارة المركزية والادارات المحلية والجمعيات الاهلية وغير الحكومية والمواطنين.

فانطلاقًا من تلك القواعد والاعتبارات ستعالج الحكومة ملف البيئة بمخلفاته ومشاكله وتعقيداته. كما وستعمل على انشاء المحميات للمحافظة على الثروات الطبيعية والحرجية.

كذلك فان الحكومة ستثابر على دعم السياسة الاسكانية الرسمية وتوسيع نطاق فوائدها لتطال اوسع شرائح ممكنة من الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود ولتشجيع القطاع الخاص في المقابل على سد جزء من هذه السياسة لا سيما في محيط المناطق الشعبية.

والحكومة ستستمر ايضًا في توسيع نطاق الخدمات الصحية الرسمية، جغرافيًا ونوعيًا وقطاعيًا بتوفير الوقاية الانجح والعلاج الافضل والعناية الامثل لمختلف فئات المواطنين. وسترسم حدودًا اكثر وضوحًا في التعاطي مع قطاع الاستشفاء الخاص يقابلها العمل على توفير الامكانات المطلوبة لتطوير المستشفيات وتعزيزها وفق الخطة التي بدأنا بتنفيذها في عهد الحكومة السابقة.

وفي حقل الشؤون الاجتماعية ستعمل الحكومة على توسيع وتعزيز الخدمات للفئات والمناطق الاكثر حاجة وذلك من خلال التنمية الاجتماعية الشاملة وبالتعاون مع القطاع الاهلي. كما وانها ستولي المعاقين الاهتمام الذي يليق بلبنان الانسان.

وفي قطاع النقل والمواصلات ستعالج الحكومة المخلفات الناشئة عن استمرار الفوضى فيه بما في ذلك تأهيل وتوسيع البنية التحتية وتوفير المستلزمات المباشرة لتأهيل قطاع النقل العام وتشجيع قطاع النقل الخاص وتوسيع مساحة خدماتهما لتشمل تدريجيًا المناطق اللبنانية.

كما ان الحكومة ستولي قطاعات النقل البحري والبري والجوي والمرافىء والمطارات اهمية خاصة تكافىء دورها في ترسيخ بنية الاقتصاد الوطني وتفعيله عبر نشاطات المناطق الحرة في مختلف المحافظات.

السادة النواب المحترمين.

لقد واجهت الحكومات السابقة، كل الحكومات، عقبات في مجال اعادة بناء ادارات الدولة. ونحن في هذه الحكومة لن نألو جهدًا في العناية بالشأن الاداري العام وصولاً الى ادارة عصرية واكثر فعالية. وسنواصل دعم دور اجهزة الرقابة وتعزيز كفاءتها وعصرنتها ليأتي هذا الدور محفزًا ومتابعًا لمسار التحديث

والعصرية في الادارة بانسانها وتشريعاتها واساليبها ومفاهيمها. كما اننا نعتبر ان الفساد في الادارة لا يمكن ان يكون داءً مستعصيًا عندما تتوافر الارادة السياسية والادارة المسؤولة والقادرة.

من هنا كان لا بد من ان تكون التنمية الادارية في صلب اولويات الحكومة فيأتي الاصلاح المنشود حركة مستديمة وناشطة هادفة الى تطوير وتنمية القدرات الادارية الراهنة ضمن خطط واضحة المعالم وفي اطار التزام سياسي شامل يأتي داعمًا ومحركًا لهذا التوجه، ومؤكدًا على ان التنمية الادارية مهمة وطنية مستمرة لا تتوقف على الاطلاق، وهي ركن اساسي في ورشة البناء الوطني تهدف في جذور منطلقاتها الى تدعيم ركائز الوطن والمجتمع فيه.

ان الحكومة جادة في تعزيز السلطة القضائية وصون استقلاليتها لأنها الضمانة الحقيقة لحقوق الافراد وحرياتهم والركيزة الاساسية في بناء دولة القانون.

السادة النواب المحترمين.

ان الشعب اللبناني قادر بما يملك من قدرات وامكانات وطاقات خلاقة ان يتجاوز كل الصعوبات وان يواجه كل التحديات. واذا كان بيننا من تباين في الرأي فهو لا يطال الاسس ولا الجوهر ولا يتناول المسلمات التي يقوم عليها الوفاق الوطني، فكلنا مع لبنان وكلنا يجهد من اجل انقاذه، قد نختلف احيانًا في اسلوب المعالجة وطريقتها، وهذا امر طبيعي، والحكومة بحاجة الى من يراقب عملها ويصوب خطأها وينير طريقها، وهذا يدخل في صلب العملية الديموقراطية وهو ما نجّله ونحترمه ونطلبه، لتكون مسيرة العمل الحكومي خالية من الشوائب ما امكن ومؤدية الى النتائج التي نتمناها جميعًا.

ان ما يجمعنا ويوحدنا هو اكثر بكثير مما يفرقنا، فلنعمل على ما يجمع ويوحد، لا ما يشتت ويفرق. ولنعمل، ونحن قادرون وجديرون، يدًا واحدة وقلبًا واحدًا لنعيد الى لبنان وهجه واشراقه وصدراته.

السادة النواب المحترمين.

هذه الحكومة هي الخامسة في هذا العهد، عهد الرئيس الياس الهرواي، الذي بدأت فيه حقبة من التعاون المثمر مع الشقيقة سوريا، والذي انهى الحرب، ونشر السلم، واعاد توحيد الجيش، واطلق بناء مؤسسات الدولة، وورشة الانماء والاعمار. وحقق قبل ذلك وبعده هذا الاستقرار الذي ننعم به، وتلك الرحابة السياسية التي نعيش في ارجائها وفي ظل نظامنا الديمقراطي ومؤسساتنا الدستورية.

انها حكومة تعزيز الاستقرار وتحصين الحريات، انها حكومة فعل وفعالية ومتابعة في كل المجالات.

حكومة الانسجام والتضامن والمسؤولية والعمل من اجل مصلحة الوطن والمواطن.

حكومة حريصة على ان تعمل بالتعاون مع مجلسكم الكريم، وهي تتقدم منه طالبة الثقة ومؤمنة بأنها معكم ستستمر في بناء لبنان.

شكرًا لكم دولة الرئيس، شكرًا للاخوة النواب المحترمين.

عشتم وعاش لبنان

في جلسة ٦ حزيران طرحت الثقة فنالتها الحكومة ب ٧٦ صوتًا وحجبها ١٨ نائبًا وامتنع خمسة. حضر جلسة الثقة ٩٩ نائبًا.

في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٦ ت ١ ١٩٩٥ وجه المجلس رسالة الى الرئيس الهراوي يطلب منه الاستمرار في تحمل المسؤولية. تلا الرسالة دولة رئيس الحكومة رفيق الحريري.

هنا نص الرسالة التي وجهها مجلس الوزراء الى رئيس الجمهورية يحضه فيها على الاستمرار في موقع المسؤولية، وقد تلاها رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري في مستهل الجلسة الثانية لمجلس الوزراء التي عقدت ظهر امس في قصر بعبدا برئاسة الرئيس الهراوي:

«فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي المحترم.

اتخذ مجلس الوزراء في جلسته صباح الاثنين الواقع في السادس عشر من تشرين الاول ١٩٩٥ قرارًا بتوجيه الرسالة الآتية الى فخامتكم:

فخامة الرئيس الاستاذ الياس الهراوي المحترم،

عندما تبوأتم سدة رئاسة الجمهورية في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٩، كانت تخيم على البلاد اجواء قلق مصيري تطاول مختلف جوانب الحياة الوطنية:

- قلق على وحدة الدولة ارضًا وشعبًا،
- وقلق على وحدة المؤسسات الدستورية،
- وقلق على الوفاق الوطني والسلام الاهلي،
- وقلق على وحدة الجيش والقوى الامنية الاخرى،

وقلق على المصير الوطني المتعلق بانهاء الاحتلال الاسرائيلي لارضنا في الجنوب والبقاع الغربي.

وقد تفاقمت عوامل هذا القلق، بسبب ما تعرضت له مسيرة السلام الداخلي، على اثر اغتيال الرئيس الشهيد رنيه معوض، وما اعقب ذلك من تطورات محلية واقليمية اوقعت لبنان في حلبات العنف المسلح لاكثر من سنة، وكادت تخرب كل النتائج التي تحققت من خلال اتفاق الطائف.

في ظل تلك الظروف، انتخبتم يا فخامة الرئيس واقسمتم الحفاظ على استقلال الوطن اللبناني وسلامة اراضيه واحترام الدستور. وفي ظلها ايضًا بدأتم الخطوات الاولى لمسيرة العهد من ثكنة الجيش في ابلح، في وقت كانت تبدو هذه المسؤولية شبه مستحيلة، قياسًا بالظروف القاتمة والتوقعات القائمة والغليان الذي تعيشه المنطقة، من حدود المواجهة مع الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب، الى حدود التوتر المتعاظم في الخليج العربي.

فخامة الرئيس، لقد قبلتم ما سمي في حينه «المغامرة» ولكنه في حقيقة الامر قبول للتحدي، وباشرتم على الفور العمل لاستعادة وحدة المؤسسات، وسط حقول من الالغام السياسية والامنية، ووسط انقسامات حادة في جسم الدولة، اقلها الانقسام الذي فرض على الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي في حينه، واقتطاع اجزاء من البلاد والمؤسسات، في عملية عبثية اتخذت من القصر الجمهوري في بعبدا، ملجأ للمراهنة على اوهام خارجية، وعلى متغيرات في موازين القوى الاقليمية، بهدف قلب المعادلات واطاحة الخيارات التي حددتها وثيقة الوفاق الوطني.

ولم يكن لتلك الاجواء ان تؤثر على مشاركتكم في تركيز دعائم الحكم، والمساهمة في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بادارة شؤون البلاد، وبتثبيت اركان وحدة الدولة واعادة الاعتبارات الى كل المؤسسات الدستورية.

ولم تتركوا في هذا السبيل اي مجال للفراغ السياسي، واصدرتم بعيد القسم الدستوري مباشرة مراسيم تأليف الحكومة ودعيتم الى خوض معركة انقاذ لبنان واللبنانيين، وحددتم خياراتكم الواضحة بالتنسيق الفوري مع الشقيقة سوريا التي ساهمت مساهمة كبيرة واساسية في اعادة الامن والاستقرار، وانجاح مسيرة الوفاق الوطني. ونظمتم انتقالاً تدريجيًا وهادئًا لجهوزية الحكم من ثكنة ابلح الى المقر الرئاسي الموقت في الرملة البيضاء، الى المقر الرئاسي الدائم في قصر بعبدا، وساهمتم مع فريق العمل الحكومي الجديد في اطلاق حيوية عامة في الدولة واجهزتها، وفي اعداد العدة للقرارات الحاسمة على كل صعيد.

وها هي هذه المسيرة، بعد ست سنوات من عمرها، تحاكي اللبنانيين في كل المناطق، وتشهد على حجم الانجازات التي تحققت وعلى وعورة المسافة التي قطعها لبنان؛ من دولة على طريق الاندثار الى دولة تخطو بجدارة وثبات على طريق البناء والاعمار.

ان حجم الانجازات التي تحققت يا فخامة الرئيس، لا يقلل من حجم الآمال التي يعلقها اللبنانيون على دولتهم، وعلى رئاسة الجمهورية باعتبارها رأس الدولة، وهي آمال تتصل بحاجات الشعب وطموحاته وتوقه الى استلحاق

ما فات في مضامين البناء وخطف المسافة بين بداية المحنة ونهاية البناء والنهوض في اسرع ما يمكن من الزمن.

ولاية اكبر من فترتها.

والتاريخ سيشهد ان الخطوات التي قطعها لبنان في عهدكم كانت كبيرة جدًا. بل هي، قياسًا على حراجة المرحلة الاقليمية وتحدياتها، وقياسًا على الخراب الذي اوقعته الحرب في الدولة وكل اطراف المجتمع الوطني، اكبر من الفترة الزمنية التي تختصر ولاية الرئيس، خصوصًا عندما ننظر الى هذه الولاية من زاوية المراحل الصعبة التي واجهتها والاشهر الطويلة التي اهدرت في الكثير من الحروب الصغيرة والكبيرة، وحالات العصيان والتمرد، والنزاعات المدرجة في سلم التعطيل على بناء الدولة.

والواقع ان الولاية انقسمت نصفين:

النصف الاول اتسم بالطابع الامني ومعالجة آثار الحرب ومخلفاتها العسكرية والاجتماعية والسياسية وتأكيد وسائل توحيد المؤسسات الدستورية. والنصف الثاني اتصف بوسائل تفعيل وثيقة الوفاق الوطني وانعاش ادارة الدولة، واطلاق عجلة الاعمار والنهوض الاقتصادي.

والقراءة الموضوعية للولاية بجزئيها، تمكننا من الوقوف على المعطيات التي تحققت من خلال الحكومات التي تعاقبت في عهدكم، وابرزها:

- انهاء التمرد العسكري في قصر بعبدا وبعض المناطق، واعادة توحيد الجيش وكل القوى الامنية الشرعية من قوى امن داخلي وامن عام وامن دولة.

- اتخاذ قرار بحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونشر القوى الشرعية على كل الاراضي اللبنانية، بما في ذلك خطة الانتشار في بيروت الكبرى وتكليف الجيش مهمة حفظ الامن في نطاقها وفاقًا لمهمات محددة تتعلق بمنع المظاهر المسلحة، واقتناء الاسلحة، وافتتاح المراكز المسلحة، واستعادة اعتدة الجيش وقوى الامن ومنع الجبايات غير المشروعة ومكافحة اعمال الخطف، ومراقبة الشواطىء ودخول المرافىء، واعادة فتح مرفأ بيروت بعد توقف استمر

٤٠٨ ايام، وذلك في اطار التعاون مع القوات العربية السورية وقيادتها التي اولت المسألة الامنية في لبنان عنايتها الخاصة.

- توسيع نطاق انتشار الجيش جنوبًا، واشرافه على تسليم الميليشات والاحزاب اسلحتها، وتنفيذ خطة امنية في محيط المخيمات.

- طي ملف الرهائن الاجانب، واطلاقهم بين اب ١٩٩١ وكانون الاول من العام نفسه.

- اقرار قانون الاصلاح الدستوري وفقًا لمقتضيات الوفاق الوطني.

- توقيع معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق مع الشقيقة سوريا، ومباشرة وضع بنودها موضع التطبيق في كل مجالات التعاون.

- اطلاق مسيرة عودة المهجرين في كل المناطق اللبنانية، وتحقيق خطوات جدية على صعيد المصالحات الوطنية والاهلية في الكثير من المناطق.

- اقرار التجنيد الالزامي في الجيش اللبناني ووضعه موضع التنفيذ من طريق خدمة العلم.

- ضبط ايقاع المفاوضات تبعًا للمسلمات الوطنية والقومية، ورفض الابتزاز في مرج الزهور، وتأكيد مواجهة الاحتلال واحتضان المقاومة.

- اجراء اول انتخابات نيابية منذ ١٩٧٢.

- انشاء المجلس الدستوري والمحكمة العليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

- اقرار قانون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقانون البث التلفزيوني والاذاعي في اطار متابعة تنفيذ وثيقة ألوفاق الوطني.

لجم التدهور النقدي والتضخم الاقتصادي، واطلاق اكبر ورشة بناء واعمار في تاريخ لبنان والمنطقة تتجاوب مع حاجات لبنان المستقبلية وضرورات تأهيل البنية التحتية لتحصين الاقتصاد الوطني وزيادة انتاجيته وقدراته التنافسية.

- اصدار مرسوم التجنيس الذي اعاد الى الآف المواطنين كرامة الانتساب الى الهوية اللبنانية.

- تعزيز الولاء لسلطة القانون، وانزال اشد العقوبات بالمجرمين والمخلين بالامن ومثيري الاضطراب بأمن الدولة وسلامتها، والقضاء على زراعة المخدرات والمتاجرة بها.

- الالتزام الصارم لمكافحة كل اشكال التجزئة والتقسيم، ورفض التوطين عملاً بما نصت عليه مقدمة الدستور ووثيقة الوفاق الوطني.

هذا بالاضافة الى تفاصيل كثيرة تتعلق بالمحاولات المتعددة للبدء في بناء الدولة واعادة اللحمة بين اللبنانيين مساهمة في تحضير البلاد لاطلاق ورشة الانماء والاعمار، وترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وعوامل الثقة بالدور المستقبلي لوطننا لبنان.

فخامة الرئيس، لقد واجه عهدكم خيارات رئيسية تم حسمها في شكل واضح وشجاع، مكّن البلاد من تفادي الخضات والتراجعات التي تكبدتها خلال الفترة المنصرمة. ورعيتم مع الحكومات المتعاقبة سياسة جريئة أعادت لبنان الى النادي العالمي، بعدما تسببت الاحداث الدامية بالحجر السياسي والامني عليه، بما في ذلك الدول التي كانت تصنف في خانة الصداقة للبنان.

ان صورة لبنان تجاه الدول الشقيقة والصديقة هي بالتأكيد خلاف الصورة التي سادت قبل سنوات، كما ان النشاط الديبلوماسي الذي اظهره لبنان خلال ولايتكم، اعطى ثماره من خلال حركة التواصل التي لا تتوقف بين بيروت ومعظم العواصم المهتمة بنهوض لبنان ودوره المتميز في الشرق.

ولعل اوضح ما يمكن ان يشار اليه في هذا المجال، عودة معظم البعثات العربية والاجنبية الى بيروت، وادراج لبنان في سلم الاهتمامات الاقتصادية والانمائية للدول والمؤسسات والهيئات العالمية صاحبة الاهتمام.

واستطاع لبنان في ظل ذلك ان يحافظ على قراره الاقتصادي المستقل وان يتجنب الارتهان لبعض السياسات، وذلك بعدما حسم خياراته نهائيًا سواء على

مستوى الموقف من عملية السلام او على مستوى العلاقة المميزة مع سوريا، وهما امران يشكلان العمود الفقري لسياسة لبنان الاقليمية وللابعاد المنبثقة منها في السياسة الخارجية.

لبنان وسوريا والتسوية.

لقد وافق لبنان على المشاركة بعملية السلام التي تم الاتفاق عليها في اجتماع مدريد عام ١٩٩١، وفقًا لعدد من المبادىء التي ما زال يتمسك بها وهي: تطبيق القرار ٤٢٥، مبدأ شمولية الحل، والتزام موقف عربي موحد.

ولم يحد لبنان عن هذه المبادىء على رغم الضغوط التي واجهها من قبل، بما في ذلك الضغوط العسكرية اليومية والاعتداءات المستمرة على ارضنا واهلنا في الجنوب والبقاع الغربي، وكذلك على رغم تخلي بعض الافرقاء العرب عن التزاماتهم حيال لبنان وسوريا، وانفرادهم في سياسات تخالف الحد الادنى من موجبات التضامن العربي.

واذا كان ثبات الموقف اللبناني، الى جانب الوقائع التي فرضتها مقاومة الاحتلال، قد ساهم في المحافظة على السلام الاهلي، وفي تدعيم موقف لبنان التفاوضي مع اسرائيل، فهو كشف في المقابل عن الاثار الايجابية للتنسيق مع سوريا وعن ضرورة الاستمرار في هذا التنسيق وبالذات في هذه المرحلة الاستثنائية والحساسة من تاريخ لبنان والمنطقة.

ان التطورات التي شهدتها الساحة الاقليمية اخيرًا تنذر بحلقات متصلة الابعاد السياسية والاقتصادية والتطبيعية، وتوجب من لبنان وعيًا كاملاً لتلك الابعاد، وتضامنًا في مواجهة الاحتمالات المرتقبة، ودائمًا بالتنسيق والتعاون مع سوريا، والتزام جانب التشاور في كل ما يتصل بالعلاقات الثنائية والقومية والدولية.

هناك توجهات سياسية وديبلوماسية، تحاول منذ فترة النيل من الدورين اللبناني والسوري في التسوية، وهي توجهات تنم عن مخططات تستهدف تضييق المسارات السلمية وحرفها عن الخيارات التي تحددت قبل اربعة اعوام في مدريد.

وما يعني لبنان من هذه التوجهات تأكيد العودة الى الاصول، اي الى المبادىء الاساسية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد وتنفيذ القرارات الدولية وفي مقدمها القرار ٤٢٥.

ان لبنان لم يخرج من مسار التضامن العربي، وهو لن يخرج تاليًا عن مسار التنسيق والتحالف التام مع سوريا، مهما اشتدت الضغوط وتكاثرت التهديدات.

ان سلامة لبنان من سلامة سوريا، والعكس صحيح ايضًا، واللحظة الاقليمية الراهنة هي لحظة يواجهها البلدان معًا، وصولاً الى تحرير ارضهما في الجنوب والبقاع الغربي والجولان!

لقد تبنت الحكومات في عهدكم خيارًا استراتيجيًا بالتنسيق مع سوريا وبتوطيد اواصر الروابط الاقتصادية والسياسية والامنية بين البلدين، وجرت ترجمة هذا الخيار على صعيد عقد معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق التي استهدفت ارساء قواعد التعاون السياسي والاقتصادي والامني بين البلدين. وقد ادت المعاهدة بالفعل الى تنظيم العلاقات وعقلنتها لما هو في مصلحة البلدين، ولوضعها في اطار قانوني يؤمن نموها في المستقبل، بصرف النظر عن التقلبات السياسية الضيقة. وتعتبر هذه المعاهدة انجازًا بارزًا في تنظيم العلاقة بين لبنان وسوريا بما يمكن لبنان من تفادي الخضات وسوء التفاهم الذي اتسمت به هذه العلاقة في الماضي وساهمت في تثبيت الاوضاع في لبنان وترسيخ سبل التعاون لما هو في مصلحة البلدين، الامر وجد ترجمته في مجالات عدة، ولا سيما في مجال المساعدة على اعادة بناء الجيش اللبناني وتأكيد وحدته.

فخامة الرئيس، ان الانجازات التي تحققت ماثلة امام جميع اللبنانيين، منها الذي انتهى ومنها ما هو قيد الانجاز ومنها ما يأخذ طريقه نحو التنفيذ، غير ان الانجاز الاكبر المتعلق بتحرير الارض من الاحتلال الاسرائيلي دونه عقبات كثيرة ومخططات كثيرة ومفاوضات عسيرة سنكون مطالبين بتوفير مستلزمات نجاحها بما يؤدي الى جلاء الاحتلال عن ارضنا، والى تأكيد سيادتنا على هذه الارض كاملة.

السنوات الثلاث هي الاصعب.

ان السنوات الثلاث المقبلة ربما كانت من اصعب المراحل الاقليمية التي ستمر على لبنان، والصعوبة هنا تكون خطرًا اذا افسحنا في المجال للتلاعب بمقوماتنا الداخلية، وتصبح صلابة وقوة اذا عرفنا كيف نتعاضد على مواجهة اللحظة الاقليمية وتحدياتها.

والامل معقود في هذا المجال على تعزيز مسيرة الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني والاجتماعي للدولة، وعلى تأكيد دور المؤسسات وتحريك عجلة الانتاج والاعمار، بما يخفف عن اللبنانيين بعض الاعباء التي ترتبت خلال سنوات الحرب.

ان ولاية فخامتكم تنتهي وفقًا للدستور في الرابع والعشرين من تشرين الثاني المقبل، وقد حفلت هذه الولاية بنشاط كبير يجعلها بالفعل ولاية تاريخية استثنائية في حياة اللبنانيين.

انها الولاية التي اوقفت حربًا استمرت سبع عشرة سنة. وهي الولاية التي ارست دعائم الاخوة مع سوريا. وهي الولاية التي وضعت الحجر الاساس لنهوض لبنان الجديد.

من هنا، رأينا ان نطلب الى فخامتكم وبناء على المادة ٧٦ من الدستور، التقدم باقتراح قانون الى مجلس النواب لاستمرار ولايتكم ثلاث سنوات اخرى، مستلهمين دعوتنا من المتغيرات التي شهدتها الساحة الاقليمية اخيرًا، ومن المشاورات التي اجريناها على غير صعيد داخلي، ومن المواقف النيابية التي عبرت عنها معظم الكتل في مجلس النواب الكريم، والمؤيدة لاستمراركم في تحمل المسؤولية الوطنية.

رؤية وخيارات.

ان مجلس الوزراء، يرفع الى فخامتكم هذه الرسالة، متمنيًا في حال الموافقة عليه ان تعتبر مثابة الاسباب الموجبة لمشروع القانون المزمع تقديمه الى مجلس النواب، وان يشفع كل ذلك بتأكيد التزام الخيارات الاستراتيجية للبنان.

ان لبنان امام استحقاق تاريخي، يفترض منا جميعًا ان نكون في مستواه، وان نتعامل معه في ضوء التجربة المنظورة للسنوات الست الماضية، والرؤية المطلوبة للسنوات الثلاث المقبلة، وهي الرؤية التي نتطلع الى تأكيدها من خلال التزام استمرار النهج والخيارات الاساسية لمسيرة الحكم والدولة، ولا سيما في المسائل الآتية:

اولاً: اعطاء العلاقة اللبنانية ـ السورية مداها الكامل في توسيع نطاق التعاون والتنسيق، وذلك بما يصون مستقبل المصالح المشتركة الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل من البلدين الشقيقين، ويمكنهما من مواجهة كل الاحتمالات على الساحة الاقليمية، بما في ذلك الاستعداد لمسارات التسوية في المنطقة سلبًا او ايجابًا.

ثانيًا: التزام قضية تحرير الاراضي اللبنانية كاملة من الاحتلال الاسرائيلي على اساس القرار ٤٢٥، والعمل يدًا بيد مع الشقيقة سوريا على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. ولعل التنسيق اللبناني ـ السوري في مواجهة اخطر الاستحقاقات الاقليمية يشكل اولى المهمات التي تنتظر الحكم اللبناني في المرحلة المقبلة، كما يشكل القاعدة الاساس لدفع الاخطار التي يمكن ان تنشأ عن متطلبات السلام او عدمه.

ثالثًا: التزام مقتضيات التعاون والتنسيق مع السلطة الاشتراعية وفقًا لما ينص عليه الدستور ووثيقة الوفاق.

رابعًا: استكمال تطبيق بنود وثيقة الوفاق الوطني على نحو يحصن الوحدة الداخلية ويفتح آفاق الدولة الحديثة ويكرس قاعدة الانماء المتوازن. ويقع في مقدم ذلك العمل على اعداد قانون انتخاب جديد تجري الانتخابات النيابية على اساسه في الدورة المقبلة.

خامسًا: انجاز عودة المهجرين، كل المهجرين اللبنانيين، وترسيخ المصالحات الوطنية واعادة بناء مناطق التهجير، وذلك بما من شأنه ان يؤدي الى اقفال الملف نهائيًا وتحصين شروط الوحدة الوطنية والسلم الاهلي.

سادسًا: مواصلة دفع ورشة الانماء والاعمار قدمًا الى الامام، وتجنيد كل الطاقات في سبيل نجاحها، وهي التي بدأنا نقطف ثمارها في ميادين الكهرباء والمياه والهاتف والطرق ومختلف عناصر البنية التحتية.

سابعًا: الاصرار على اعادة بناء الادارة واصلاحها، على رغم العقبات التي حالت دون ذلك في الماضي، وايجاد الحوافز القانونية والمعنوية والمادية للموظفين التي تمكن الدولة ومؤسساتها من الحصول على انتاجية افضل.

ثامنًا: الاستمرار في دعم الجيش اللبناني ليقوم بواجباته في حماية الوطن.

تاسعًا: تعزيز قوى الامن الداخلي وسائر القوى الامنية وتفعيلها لتقوم بواجباتها في حفظ الامن في ربوع البلاد عملاً بما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني.

ان مجموع هذه الخيارات، تساوي يا فخامة الرئيس، التزام مقتضيات الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني، بالمقدار الذي تتساوى كلها مع خيار الدولة الاستراتيجي بتحرير ارضنا من الاحتلال الاسرائيلي، واستعادة سيادتنا على ترابنا الوطني كاملاً في الجنوب والبقاع الغربي.

فخامة الرئيس، رسالتنا اليك في هذا اليوم، هي رسالة وفاء لرجل كان في مستوى العطاء، ورسالة تقدير لرئيس اتخذ القرارات الصعبة في اصعب المراحل، ونحضه الآن على الاستمرار في موقع المسؤولية.

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه خير لبنان وشعبه.

كلمة الرئيس الحريري ردًا على النواب المعارضين للتمديد في جلسة ١٧ ت١ ١٩٩٥.

بعد النواب اعطى الرئيس بري الكلام الى الرئيس الحريري الذي قال:
«هناك بعض النقاط الاساسية التي وردت في كلام السادة النواب المعارضين لمشروع الحكومة. ومن الناحية الدستورية لست اطول باعًا من الزميل مخايل

ضاهر، ولكن اشير الى المادة ٧٨ من الدستور. انا لست مختصًا في هذا الموضوع، ان رئاسة المجلس ومكتب المجلس قررا هذا الامر، وقد ارسلنا مشروع القانون وبيّنا الاسباب الموجبة التي لا شيء اضيفه عليها. ولكنني احب ان اضيف امرين: الاول ان في الدستور وبالممارسة تبين ان هناك بعض المواد التي يجب اعادة النظر فيها، ولا يجوز ان نعتبر ان الدستور جامد لا يمس، وسنحاول بالاتفاق مع الكتل النيابية ومع رئاسة المجلس تدارك هذا الامر لما فيه مصلحة البلاد وخيرها.

الامر الثاني سيطرح مشروع الحكومة على التصويت الآن، واؤكد ان امامنا جميعًا فرصة لأن نعيد تجميع انفسنا وان نطوي صفحة الاشهر الماضية، وان نتطلع الى الامام لنتعاون جميعًا في اعادة بناء وطننا واعادة مراجعة حساباتنا والابتعاد عن الاخطاء التي ارتكبت في حق الوطن من الجميع. ولا طريقة ثانية لبناء الوطن الا بتعاون السلطات جميعًا، وبالتعاون والتعاضد والتطلع الى المستقبل، ولا شيء عندها يكون مستحيلاً، طبعًا بالتعاون مع كل اللبنانيين».

المرجع.

١ ـ عن نبذة وزعت يوم تعيينه اول مرة، رئيسًا للحكومة.

مقار الحكومات

السراي الصغير



كان هذا السراي مقرّا للسلطات اللبنانية الثلاث فهو:

١ ـ من ١٩٢٠ الى ٢٠ ت١ ١٩٣٤ مقر لمجلس النواب.

٢ ـ من ٢٦ ايار سنة ١٩٢٦ الى ٢١ ايلول ١٩٤٣ مقر لرئاسة الجمهورية.

٣ ـ من ٢٦ ايار ١٩٢٦ الى ٣١ آذار ١٩٤٦ مقر لحكومة لبنان.

السراي الكبير

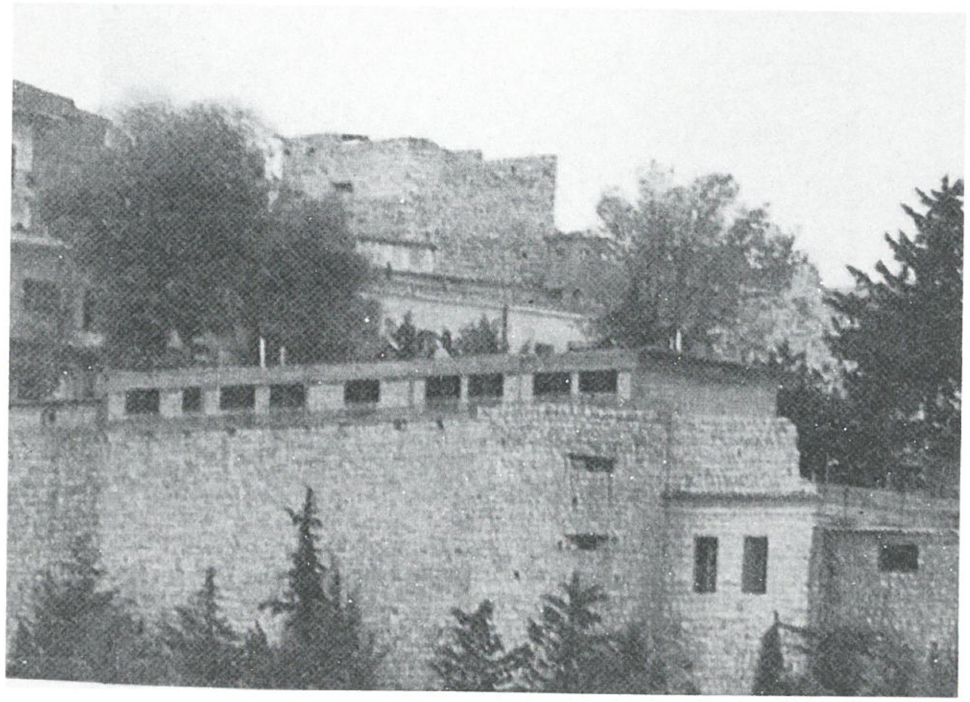


بني هذا المركز ثكنة عسكرية سنة ١٨٤٠، عرفت بالقشلة. وفي اواخر الثمانينات زيد عليه طبقة ثانية وغطي بالقرميد.

وسنة ١٩١٧ نقل اليه مقر الولاية. وفي عهد الانتداب حوّل مقرًا للمفوضية السامية من ١٩١٩ الى ٣١ آذار ١٩٤٦.

في ٣١ آذار ١٩٤٦ تسلمته الحكومة اللبنانية من الفرنسيين وجعلته مقرًا لرئاسة الحكومة حتى ٢٢ ت٢ ١٩٨١

قلعة راشيا



بناها الصليبيون، ثم اصبحت فيما بعد ملكًا للامراء الشهابيين.

في هذه القلعة حلّ رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، ورئيس حكومته رياض الصلح ووزراؤه كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا والنائب عبد الحميد كرامي، ضيوفًا معتقلين عند السلطة المنتدبة على مدى ١١ يومًا من ١١ ت٢ ١٩٤٣ الى ٢٢ منه

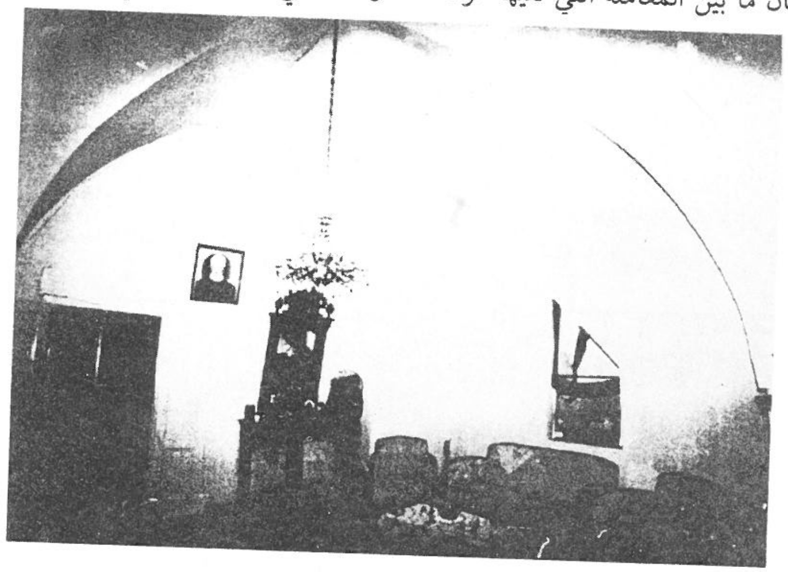
الفهرس

مقر الحكومة في بشامون



في مقابل استضافة السلطة المنتدبة لرئيس الجمهورية ومعاونيه، استضافت بشامون باحترام وتبجيل الحكومة اللبنانية المنتقلة من بيروت وهي برئاسة حبيب ابي شهلا والامير مجيد ارسلان يلازمهما رئيس المجلس صبري حماده

شتان ما بين المعاملة التي لقيها هؤلاء هنا وتلك التي لقيها اولئك في قلعة راشيا



في هذه الغرفة عقدت حكومة بشامون اكثر من جلسة

الفهرس